



الجمهورية العربية الإسلامية
مركز تاريخ مصر المعاصر

الإدارة المركزية للمراكز العلمية

السلطة وعرض حالات المظلومين

من عصر محمد علي ١٨٢٠-١٨٢٣م



إشراف

أ. د. محمد صابر عرب

إعداد ودراسة

ناصر عبد الله عثمان

تصدير

أ. د. أحمد زكريا الشلق

السلطة وعرض حالات المظلومين

من عصر محمد علي، ١٨٢٠-١٨٢٣ م



کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران

الإدارة المركزية للمراكز العلمية

مركز تاريخ مصر المعاصر

السلطة وعرض حالات المظلومين

من عصر محمد علي ١٨٢٠-١٨٢٣ م

إشراف

أ.د. محمد صابر عرب

إعداد ودراسة

ناصر عبدالله عثمان

تصدير

أ.د. أحمد زكريا الشلق

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة

(١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

عثمان، ناصر عبدالله

السلطة وعرض حالات المظلومين في عصر محمد علي ١٨٢٠ -
١٨٢٣م/ إعداد ودراسة ناصر عبدالله عثمان؛ إشراف محمد صابر عرب؛
تصدير أحمد زكريا الشلق. - القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية،
الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر. 2009.
264 ص ، 29 سم.

تدمك 7 - 0615 - 18 - 977

١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر محمد علي
(١٨٠٥ - ١٨٤٩)

أ - عثمان، ناصر عبدالله (معد ودارس).
ب - عرب، محمد صابر (مشرف)
ج - الشلق، أحمد زكريا (مصدر)

د - العنوان

٩٦٢.٠٣١

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٣١٠ / ٢٠٠٩

I. S. B. N. 977 - 18 - 0615 - 7

تصدير..

لا يزال عصر محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨) يحتاج إلى دراسات جديدة، تكشف الكثير من جوانبه، خاصة تلك التي لم يحفل بها الكاتبون، كما تعيج تفسير الكثير من القضايا، وتدحض تلك التعميمات التي تجافي حقائق العلم وموضوعية التاريخ، وذلك في ضوء ما ينكشف من وثائق تنشر بين الحين والآخر، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة أمام المعرفة التاريخية العلمية في ضوء هذه المصادر الجديدة.

وها نحن في مركز تاريخ مصر المعاصر بدار الكتب والوثائق القومية نقدم مجموعة من الوثائق التاريخية عن ذلك العصر، تحت إشراف المؤرخ المرموق الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب، والتي لا نشك في أنها سوف تفتح شهية الباحثين والدارسين لمعالجة موضوع مهم من موضوعات عصر محمد علي، وهو موضوع علاقة الحاكم بالشعب، أو موقف الباشا من شكاوى وعرضحالات المقهورين والمظلومين من الأهالي.. سواء من مظالم رجال الإدارة وفسادهم ومخالفاتهم للقوانين والنظم، أو مما يحل بالأهالي من كوارث ومصائب تحول دون الوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة..

وتثير هذه المجموعة عدة أسئلة عديدة منها لماذا أمر الوالي بضرورة بحث هذه التظلمات والشكاوى، بل كيف وصلت إليه شخصياً وماذا كان رد فعله وأوامره بشأنها، وكيف كان يحاسب رجال الإدارة على فسادهم وتجاوزاتهم أو تقصيرهم.. إنها قضية السلطة والشعب، الحكومة والمحكومين، قضية كل زمن وحين.. وما هي طبيعة استجابة الباشا لهذه العرضحالات؟ وكيف كانت طبيعة التواصل والعلاقة بين الوالي وشعبه، وما هي ردود فعل الأهالي وإلى أى مدى تحقق العدل؟

ولعلنا نتساءل: هل كانت استجابة الوالي للشكاوى وإصدار الأوامر بشأنها وإعادة الحق إلى أصحابه ومحاسبة المقصرين، هل كان ذلك مؤشراً

على أن السلطة كانت في خدمة الشعب من زاوية أن الحكومة خلقت لخدمة المحكومين لأنها تتقاضى رواتبها مما يدفعونه من ضرائب؟ هل كان ذلك بالقول هو المثل الذي كان محمد علي ينشده ويبتغيه أم انه كان مؤمناً بأن رفع الظلم وتحقيق العدل يجعل الناس أكثر أماناً وإنتاجاً، مما يصب في النهاية لصالح تطور البلاد وتحديثها فيما يمكن أن نسميه بالسلوك النفعي العملي؟ تساؤلات كثيرة وغيرها سوف تثيرها هذه الوثائق التي تضعها دار الوثائق القومية بين أيدي الباحثين والمتقنين جميعاً.

فتحية خاصة للأستاذ محمد صابر عرب الذي لم يذخر وسعاً في الإشراف على إعداد هذه المجموعة ومتابعتها رغم أعبائه الجسام في رئاسة مجلس إدارة الدار، والتي لم تنسه أنه مؤرخ أولاً وأخيراً، كما نحى إبننا الباحث الواعد ناصر عبدالله عثمان، على جهده وعلى دراسته التي قدم بها للمجموعة والشكر متواصل لزملائي أعضاء اللجنة العلمية بمركز تاريخ مصر المعاصر الذين أحاطوا العمل بعنايتهم واهتمامهم، كما أقدم الشكر كذلك للأخوة العاملين بمطبعة دار الكتب على حسن تعاونهم.

والله المستعان....

أ.د. أحمد زكريا الشلق

مقرر اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس

٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨

الدراسة

شهدت مصر على عهد محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨م) تغيراً بارزاً في دور سلطة الحكم في البلاد، إذ لم تعد قاصرة على الجباية وحفظ الأمن وإقامة العدل فحسب، بل أصبحت جهازاً معقداً التركيب، أعاد تنظيم الموارد الاقتصادية للبلاد، وأقام قطاعاً إنتاجياً جديداً (الصناعة) وإلى جانب قطاع خدمي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالجيش المصري الحديث الذي كان حجر الزاوية في المشروع السياسي لمحمد علي.

ونتيجة عن هذا التحول في وظيفة سلطة الحكم تطوراً في الإدارة المصرية من حيث أجهزتها ونظم العمل بها التي تغيرت وتبدلت وفق ما تتطلبه حاجة العمل لتواكب التوسع في دور الدولة المتغيرة، وقد نجم عن هذا التطور الإداري وأجهزته أن تزايدت وتكاثرت وثائق الدولة لتأتي انعكاساً للتغير في وظيفة الدولة واتساع نطاق مركزية السلطة، فأصبحت تغطي مجالات كثيرة إدارية وعسكرية وإنتاجية وخدمية لم تعرفها الدول من قبل.^(١)

والمحفظة التي بين أيدينا هي نتاج ضمن الكميات الضخمة من الوثائق والسجلات التي أنتجتها دواوين الدولة في تلك الفترة، وقد حملت رقم ٩ من وثائق المعية السنوية^(٢)، وهي عبارة عن ترجمة^(٣) لدفتر ٨ قديم التركي المسجل

(١) رءوف عباس: مقدمة المجلد الأول من الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٧.

(٢) المعية السنوية هي التي تعني حرفياً الحاشية الملكية، وقد غيرت اسمها مرة أخرى على الأقل أثناء حكم الوالي لتصبح "شورى المعاونة" من ١٨٣٣ - ١٨٤٤، ثم عادت بعد ذلك إلى تسميتها السابقة، وكانت وظيفة هذه المؤسسة هي التيقن من الأداء المنضبط للشؤون الداخلية عن طريق نقل أوامر نائب الملك إلى مختلف المسؤولين، وإعداد تقويم التقارير والكشوفات إلى الوالي، وأن تعمل كقناة إدارية تساعد الوالي على الحكم بكفاءة كما كانت تعمل كمجلس تأديب لمحاكمة الموظفين الرسميين المتهمين بارتكاب المخالفات، وتتصرف في المراسلات مع الدول الأجنبية والباب العالي انظر: عفاف لطفي السيد: مصر في عهد محمد علي، ترجمة عبد المميع عمر زين الدين، مراجعة السيد أمين شلبي، المجلس الأعلى للثقافة، الإصدار رقم ٥٥٤، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٥٨.

(٣) ترجع ترجمة مثل هذه الأوامر وتلخيصها من الأصول التركية المنونة بسجلات المعية السنوية، إلى اهتمام للملك فؤاد الأول غداة تأسيسه "دار الوثائق الملكية" بقصر علبدين عام ١٩٢٥، التي ضمت ما نقله من "الدفتر خفة السومية" (دار المعظوظات السومية) بالقلمة - لتوفير المصادر الوثائقية للباحثين في تاريخ الأسرة الحاكمة منذ مؤسسها (محمد علي باشا) حتى عهد والده (الخديو إسماعيل). وفي عام ١٩٢٩ أمر بتكليف =

به قيد الأوامر والإفادات الصادرة على العرضاحالات المقدمة للأعتاب السنية^(*)

وبداية يتعين علينا أن نشير أن ثمة كثير من الأعمال والدراسات عنيت بنشر الأوامر والقوانين التي صدرت من محمد علي^(٤)، بيد أن معظمها قد نشرت الأوامر التي رسمت صورة المجتمع المصري في حال الثبات من خلال مصادر علوية لا يرى من خلالها صورة الفرد موضحة أثاره ورغباته، في حين نجد هذه المحفظة قد تضمنت أوامر محمد علي - لرجال دولته - التي جاءت ردا على العرضاحالات التي رفعت إليه من أفراد المجتمع. فرسمت لنا صورة حية وصادقة للمجتمع الريفي والمدني وما كان يحياه أفراده من علاقات وتعاملات فيما بينهم من جانب. وفيما بينهم وبين رجال السلطة من جانب آخر، وذلك لما يتسم به العرضحال من أنه لا يعبر عن وجهة نظر مؤسسة حكومية ولا جهة رقابية، بل عن وجهة نظر عامة الناس من كل الطوائف والطبقات.

ولو عدنا للجذور التاريخية للعرضحال لوجدناها قديمة قدم الخليفة، فمنذ العصر الفرعوني كانت هناك الشكاوى التي تقدم إلى الملك ويتم البت فيها، وليس بخاف عنا شكاوى الفلاح الفصيح التي ترجع إلى نهاية الألف الثالثة قبل الميلاد ،

== فريق من المترجمين لتعريب الوثائق التركية فكان بدار الوثائق الملكية قسم للترجمة به مجموعة من الأثراك الذين جاء معظمهم من طلاب أو خريجي الأزهر، إضافة إلى مترجمي اللغات (الأوربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية)، وفي عام ١٩٣٤ تأسست هيئة أخرى لتلخيص الوثائق المترجمة ووضع فهرس لها. رءوف عباس: مرجع سبق ذكره ص ٩، يوسف جلال، مقدمة كتاب إسماعيل كما تصوره الوثائق المصرية، جورج جندي بك وجاك تاجر، دار الكتب المصرية ١٩٤٧.

(*) وسيرا على هدى الخطوات المنهجية الهامة في مثل هذه الأعمال فمت بارشاد من الدكتور محمد صابر عرب المشرف على العمل بعرض عينات من السجل الأصلي - بقدر ٨ قديم - المدون باللغة التركية ومطابقتها بما هو مترجم بالمحفظة على أحد متخصصي اللغة التركية بدار الوثائق القومية الذي أكد على صحتها وسلامتها من الزيف.

(٤) ومن هذه الأعمال على سبيل المثال: لائحة ديوان المعاونة، طبعت بمطبعة بولاق في ١٣ ربيع الأول ١٢٥٩هـ / أبريل ١٨٤٣م. فليب جلال: قاموس الإدارة والقضاء، الإسكندرية، المطبعة التجارية ١٨٩١ وأعيد نشره بمطبعة دار الكتب والوثائق القومية في عام ٢٠٠٣م. أحمد فتحي زغول: المحاماة، القاهرة ١٩٠٠م. أمين سامي: توثيق النيل، القاهرة: طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٨ - ١٩٢٦، وأعيد نشره في عام ٢٠٠٣م. أسعد حبرائيل رستم، المحفوظات الملكية المصرية، بيان وثائق الشام، أربعة أجزاء مطبعة الجامعة الأمريكية - بيروت ١٩٤٠ - ١٩٤٣. كذلك دراسة محمد خليل صبيحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا - التي نشر بها مجموعة كبيرة من القرارات والقوانين (٦ أجزاء)، القاهرة ١٩٣٧ - ١٩٤٧م. الأوامر والمكبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، وذلك تحت إشراف الدكتور رءوف عباس وتحقيق مجموعة من الباحثين، دار الكتب والوثائق القومية، مج ١، ص ٢٠٠٥، ٢٠٠٦م.

التي تعرض صاحبها لظلم أحد الموظفين فراح يقدم شكواه للملك عارضا مظلمته بأسلوب بليغ^(٥).

وفي العصر الإسلامي وجد ديوان المظالم الذي كان يعتبر أعلى هيئة قضائية في الدولة الإسلامية، يجلس فيه الخليفة بنفسه أو من ينوبه للبت في المظالم المرفوعة إليه^(٦).

وفي العصر العثماني قل وجود العرضحالات والمظالم، وثمة من أرجع ذلك إلى ضعف مركزية الدولة آنذاك^(٧). وإن كان قد قل وجود العرضحال بالفعل كمسمى أو وثيقة مفردة في تلك الفترة، إلا أنه بدراسة وثائق المحاكم الشرعية نجد لها ملينة بالمظالم والشكاوي - وإن لم تأخذ هذا المسمى - التي رفعها الأهالي وتم البت فيها، ويرجع هذا في اعتقادي إلى عدة أمور أهمها: إطار النظام القضائي الذي كان عليه العصر العثماني من سرعة أحكام القضاة طالما توافرت أدلة وبراهين المدعى من شهود أو حجج أو وثائق، ومنها أيضاً أن الشكاوى التي كانت تأخذ مسار العرضحال من حيث تقديمها إلى الديوان العالي ثم عرضها على الوزير كان يفرض عليها نسبة من الرسوم كان من الصعب على كثير من الشاكين دفعها، الأمر الذي أدى إلى بحث الأهالي عن طرق أخرى لرفع الظلم عنهم، وكان من أهم وأقوى هذه الطرق هي اللجوء إلى العلماء والفقهاء لإصدار فتاواهم في مثل هذه الشكاوي التي كانت تجد استجابة سريعة من القضاة فينزلون على ما أفتى به العلماء^(٨)، واستمر هذا الوضع قائماً إلى أن صارت الفتوى إحدى القنوات الشرعية الهامة التي يحكم بها للمدعى كالشهود والحجج والوثائق.

(٥) سليم حسن: موسوعة مصر القديمة، ج ١٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٧٠٠-٧٠٤. عماد هلال: العرضحال مصدر مجهور لدراسة تاريخ مصر في القرن التاسع عشر، مجلة الروزنامة عدد (٢)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٠٤.

(٦) أبو الحسن بت علي بن محمد الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الفكر - بيروت ٢٠٠٢، ص ٧٧-٧٨.

(٧) عماد هلال: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٤.

(٨) ناصر عثمان: قبل أن يأتي الغرب.. الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر، سلسلة مصر النهضة عدد (٦٥)، دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٦، ص ٧٦-٧١. ولنفس المؤلف: ثقافة القضاة في ضوء المكتبات الخاصة من كتاب العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العصر العثماني، تحرير ناصر إبراهيم وعماد هلال، ط ١ مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب - جامعة القاهرة ٢٠٠٢، ص ٢٠٣-٢٠٦.

وليس معنى هذا أن خلا ذلك العصر من العرضحالات، إذ وجد منها ما كان يرفع إلى الديوان بل إلى السلطان نفسه^(٩)، ولكن بأي حال من الأحوال لم تكن بنفس الكثرة التي وجدت عليها على عهد محمد علي وأبنائه من بعده. حتى أشارت إحدى الدراسات إلى أن العرضحالات التي توجد بدار الوثائق القومية التي ترجع إلى فترة القرن الـ ١٩م - تربو على المليون عرضحال^(١٠).

وقد اختلفت وجهات النظر حول الأسباب التي دفعت محمد علي إلى إصدار أوامره بأن يتظلم الفلاحون إلى المديرين أو إليه هو مباشرة، منها ما ذهب إليه عفاف لطفي السيد من أن محمد علي ورجال إدارته كانوا يحتقرون المصريين، وفي نفس الوقت أيقن هؤلاء الحكام أن يعاملوا هذا الجنس التابع معاملة إنسانية إذا أرادوا أن يستخرجوا ما يريدونه منهم دون اللجوء الدائم لاستعمال القوة، إيماناً منهم بوجهة النظر القائلة بأنه بإمكان المرء أن ينظر إلى بقرته باعتبارها حيواناً، إلا أنه سوف يعاملها بصورة إنسانية إذا كان يريد أن يحلبها بنتائج أفضل، وقد سادت وجهة النظر تلك لدى الوالي وعائلته وأتباعه فكانوا نكرات من غير مصر، مجرد مغامرين أو مرتزقة بسطاء، أما ومصر قاعدة لهم فقد تمكنوا من إقامة إمبراطورية، وستكون مصر السعيدة المثمرة أفضل من مصر الكثيبة الجائعة، إذ سيصبح إنتاجها أكثر وحلبها أيسر، فالبقرة التي تطعم جيداً وتجد كفايتها تعطي لبناً أفضل من تلك البقرة الجائعة.

(٩) في دراسته عن دفاتر المهمة (Mühimme Defteri) - إحدى أهم التصنيفات الوثائقية التي خلفتها الدولة العثمانية بالأرشيف التركي - وهي التي يسجل فيها قيود القرارات الصادرة عن الديوان الهمايوني في اجتماعاته أوضح الباحث أحمد عبد العال أن هذه الدفتر مليئة بالشكاوي التي أرسلها الأهالي إلى السلطان ودود السلطان عليها دون تقصير، بل كانت ردود حسنة لصالح الأهالي في أغلب الأحيان، وأن هذه الشكاوي قد اختلفت في مضمونها، فبعضها كانت في حق أحد الولاة الظالمين وأحياناً في حق بعض حكام الأقاليم المتسقين والملتزمين والكشاف والأمناء الجشعين. وساق عدة نماذج على ذلك منها ما تقدم به أهالي ناحية الأشمونيين من شكايتهم ضد الكشاف والملتزمين بسبب ظلمهم وفرضهم لأموال إضافية تسمى الطلبة أو البذعة حيث أصبحت ضريبة تفوق ضريبة الميري على الرغم من عدم اعتراف الدولة بها، وقد أصبحت هذه الضريبة عبئاً كبيراً على الأهالي، فأرسل السلطان أوامره إلى سنان باشا وإلى حاكم المنوفية عام ١٥٧٢م (٩٨٠هـ) بكف الأذى عن هؤلاء الفلاحين ومنع للتعدي عليهم بكل الطرق والتصدى لهؤلاء المنحرفين ووجه هذه المسؤولية إليها شخصياً وعليهما أن يعرضا للتتاج التي سوف يتوصلا إليها على السلطان في أقرب وقت ممكن. وإن ظهر عجز أو تقصير في هذا الأمر سوف يحاسبهما ويعاقبهما شخصياً بالقصى عقوبة. أحمد عبد العال: "دفتر المهمة" مصدر لدراسة تاريخ مصر في القرن السادس عشر، مجلة الروزنامة عدد (٣)، دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٥م، ص ١ - ٢٠.

(١٠) عواد هلال: مرجع سبق ذكره ص ٣٠٥.

ومن ثم حاول محمد علي أن يثبت قدراً من التوازن في الطريقة التي يتعامل بها رجال إدارته مع الفلاحين، فأصدر أوامره بأن يتظلم الفلاحون إلى المديرين إذا ما أسئنت معاملتهم، وإذا ما فشل هذا التظلم فإنه يمكنهم أن يتظلموا إليه مباشرة^(١١).

في حين ذهبت دراسة أخرى إلى أن عدم توافر المجالس القضائية التي تختص بنظر المسائل المدنية والجنائية والتجارية فيما بين الأهالي بالأقاليم وعدم تمكن رجال الإدارة من الاضطلاع بأعباء الحكم في هذه المنازعات والمسائل بمفردهم، أو أن أحكامهم لم تكن عادلة هو ما دفع الأهالي للجوء إلى محمد علي لتقديم تظلماتهم إليه^(١٢).

وهناك من أرجع هذا الأمر إلى تدعيم سلطة الدولة المركزية على عهد محمد علي مع القضاء على العصبية التي كانت تلعب دور الوسيط، مما جعل الدولة تتصل اتصالاً مباشراً بالرعايا وتتدخل في كل كبيرة وصغيرة في حياتهم^(١٣).

وفوق ما ذكر يمكن الاعتقاد أن محمداً علياً لم يرم من وراء إصداره مثل هذه القرارات تحقيق مصلحة الأهالي فحسب بقدر ما كان يرمي من ورائها مراقبة جهازه الإداري والحد من فساد رجاله، ناهيك عما تسديه مثل هذه العرضيات لمحمد علي من معرفة دقائق الأمور بالبلاد وإحكام قبضته عليها. ولعل اللوائح التي وضعها محمد علي والتي من خلالها حددت سلطة رجال الإدارة وفرضت الرقابة عليهم فيها من الإشارات الدالة على ذلك.

ومما يبرهن على ذلك ما سنّه محمد علي من تلك التشريعات الجنائية التي بدأها بقانون ١٨٢٩ الذي كان الهدف منه هو ضبط سلوك رجال الإدارة الذين يخالفون اللوائح والقوانين الإدارية، ويهملون في متطلبات وظائفهم. وما تلي هذا القانون من "لائحة زراعة الفلاح وتبدير أحكام السياسة بقصد النجاح" التي

(١١) غلاف لطفي السيد: مرجع سبق ذكره ص ٣٠٥.

(١٢) زين العابدين شمس الدين نجم: الدولة والمجتمع في مصر في القرن ١٩م، سلسلة مصر النهضة عدد (٧٠)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٥٨.

(١٣) عماد هلال: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٥.

صدرت في ٢٥ يناير ١٨٣٠، وكان الهدف من صدورهما تنظيم الإدارة في الريف وتحديد اختصاصات رجال الإدارة والعقوبات التي تطبق على المخالفين منهم، كما عالجت تلك اللائحة أيضاً مسائل تعذي رجال الإدارة على حقوق الفلاحين، وغير ذلك من الأمور الأخرى^(١٤).

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن هذه المحفظة - التي بين أيدينا - ليست نصاً فريداً من نوعه في احتواء مجموعة من العرضيات التي رفعت من الأهالي إلى محمد علي ورجال دولته وأبنائه من بعده خلال القرن التاسع عشر، فكما سبق القول أن العرضيات من فرط تواجدها بدار الوثائق القومية وتناثرها بالمخازن والوحدات الأرشيفية يزيد عددها على المليون عرضحال.

ومن ثم يأتي التساؤل عن سبب اختيار هذه المحفظة دون غيرها؟ وقد تكون الإجابة عن ذلك في الظرف التاريخي الذي تضمنته المحفظة المذكورة وهو ما بين عامي ١٢٣٦ - ١٢٣٨ هـ - ١٨٢٠ - ١٨٢٣ م. أي بعد خمسة عشر عاماً من تولية محمد علي حكم مصر، والتي كانت تعد بحق أصعب سنوات مر بها حيث عمل على تصفية خصومه على الساحة (الزعامة الشعبية بقيادة العلماء من جانب، والمماليك من جانب آخر) لتحقيق سيطرته على البلاد وبسط الأمن في ربوعها، وإعادة هيكلة الاقتصاد وتوجيهه في خدمة المشروعات الكبرى التي استحدثها، بما في ذلك تكوين جيش نظامي فعال، وفي خلال هذه الأثناء تأتي هذه المحفظة لتكشف لنا عن دقائق الأمور في المجتمع المصري ومدى تفاعله مع مشروع محمد علي الإصلاحي وتجاوبه معه، لا سيما فيما اتسمت به هذه الفترة من سنوات حكم محمد علي الأولى من قلة الوثائق المتعلقة بالأقاليم مقارنة بالزخم الهائل من المادة الوثائقية التي خلفتها السنين التي تلتها، وفيها اكتمل مشروع محمد علي الإصلاحي ودونت الدواوين واستقر العمل بها^(١٥).

وإلى جانب ما ذكر تكون المحفظة بهذا التاريخ قد سبقت غيرها من السجلات التي وضعت لتدوين العرضيات، فالعمية السنية مثلاً بدأت

(١٤) عماد هلال: الفلاح والسلطة والقانون - مصر في القرن النصف الثاني من القرن الـ ١٩، سلسلة مصر النهضة عدد (٦٩)، دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٧، ص ٤١ - ٤٢.

(١٥) وكان اكتمال إصلاح محمد علي الإداري عندما أصدر قانون الميسلة المتصلة في يوليو ١٨٣٧ (ربيع الآخر ١٢٥٣ هـ) لتنظيم شئون الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين دواوينها، ومن خلاله استقرت الدواوين العلمية بمصر في سبعة دواوين: ١- ديوان خديوي. ٢- ديوان لإيرادات. ٣- ديوان الجهادية. ٤- ديوان البحر والأسطول. ٥- ديوان المدارس. ٦- ديوان التجارة المصرية والأمور =

بتخصيص سجلات لهذا الغرض منذ بداية عام ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م، ثم تلاها مجلس الأحكام في عام ١٢٦٩هـ / ١٨٥٢م^(١٦).

وتحتوي المحفظة المذكورة على ١٢٤١ أمر أصدره محمد علي لرجال دولته رداً على ما رفعه إليه الأهالي من عرضحالات، وبطبيعة الأمر فقد اختلفت هذه العرضحالات في موضوعاتها حسب مقتضيات الحال^(١٧).

وتعد هذه المحفظة ثروة بموضوعاتها ومدلولاتها، ويمكن الإشارة إلى بعض منها كالتالي: فإن أول ما يلاحظ على المحفظة المذكورة كثرة عدد التظلمات التي رفعها الأهالي ضد رجال السلطة كالملتزمين والحكام ونظار الأقسام^(١٨) والكشاف والقائمقام، وكانت أكثر تلك التظلمات موجّهة ضد شيوخ القرى خاصة بعد أن منحوا في ذلك العهد الكثير من الصلاحيات^(١٩)، وبدلاً من استغلالها في الصالح العام وما فيه رفاة الأهالي وتسهيل معاملاتهم سعوا إلى ابتزاز الأموال بالمكوس المرفقة والسطو عليها وعلى الدور والأراضي، كما لم تعد هذه التظلمات أيضاً من شكايات الأهالي ضد بعضهم البعض.

وقد بلغ عدد هذه النوعية من التظلمات بالمحفظة المذكورة - ما يقرب من ٥٦٨ مظلمة أي ٤٥,٨٠% من محتوى المحفظة، منها - مثلاً - ما تقدم به المدعو

== الإفريقية ٧- ديوان القابريقات. لمزيد من المعلومات حول ذلك يرجع إلى سياستنامه (١٨٣٧م) دراسة لأول قانون لنظام الحكومة المصرية، زين العابدين: مرجع سبق ذكره، ص ١٣ - ١٤.

(١٦) عداد هلال: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٨.

(١٧) يرجي النظر في فهرس الأوامر وموضوعاتها.

(١٨) كان الناظر مسئولاً عن كل العمل الجاري في قسمه، فكان يعين "قائمقام" و"الخولي" ليعمل في كل قرية ويشرف على نشاطهم وعلى نشاط موظفي "الخط" أيضاً. وفي القرى كان يفحص السجلات ليقرر ما إذا كانت الحصص الشهرية المطلوبة منهم قد سلمت بالفعل، كما كان "الناظر" مسئولاً عن التفتيش على جميع الخزانات وأعمال الري قبل فيضان النيل السنوي، كما كان يتداول مع كبار المشايخ حول التوزيع السليم للأرض والعمل بين القرى كما كان يشرف على الأعمال في الشئون، ويمارس الرقابة على موظفيها، ويماقبهم كما يعاقب أي موظفين آخرين في قسمة على أقل إساءة مخوفة. هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في منتهى القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، دار المعارف بمصر ١٩٦٧، ص ١٣٢.

(١٩) كان العمدة في القرن الـ ١٨ رجل الملتزم في القرية، كان يجمع الضرائب المقررة على الالتزام من الفلاحين، وفي الوقت نفسه كان شيخ البلد هو الحليز أمام الجشع المفرط للملتزم، وفي ظرف آخر كان هو لسان حاله أمام السلطات، وأياً ما كانت اختصاصاته، فقد اكتسبت نفس هذه الاختصاصات أهمية زائدة في العهد الجديد حينما تبنته الحكومة وعهدت إلى العمدة بتوزيع الضرائب بين الفلاحين على نفس النمط الذي كان يتبعه شيخ البلد أثناء نظام الالتزام، أما الآن فقد طبق الشيخ اختصاصاته على القرية بأكملها وليس على الالتزام الخاضع لرقبته وحده، وكان العمدة هو الذي يقرر أي الأراضي تعتبر بوراً وتغني من الضريبة، وكان يعهد إليه بتوزيع أراضي الفلاح المتوفي أو الهارب كما كان يحدث ==

عبدالله من قرية زعفران بالبحيرة من أن شيخ قريته أخذ من الفلاحين الذين يشتغلون بالمحمودية مبلغ سبعين ألف بارة، كما أخذ من الذاهبين للجسر والمستغلين في الخدمات الأخرى سمناً ومأكولات أخرى^(٢٠).

أيضاً ما تقدم به الحاج سعيد من قرية طملاي بالمنوفية من أن شيخ بلدته استولى على قطعة أرض قيدت باسمه قدرها أربعة أفدنة وستة عشر قيراطاً أثناء المساحة^(٢١). بينما تقدم مصطفى هندي من قرية تمنكي بالغربية بشكوى من أن شيخ القرية استولى على منزله وأقام فيه بعد أن طرد أولاده وعياله في الخارج فبقى وإياهم بالطريق^(٢٢). في حين تقدمت فاطمة من المنصورة بعريضة لمحمد علي قائلة فيها: "أن لي أرض مقدار فدان في القرية المذكورة وكنت حضرت إلى مصر للعيش، وأن شيخ قريتنا أحمد شطال دخل منزلنا وأخذ ستة أراذب من الحنطة وإردين من الفول ومبلغ خمسة وعشرين ريالاً كانت مخبئة في داخل الحنطة، وبقرة، وأنه استعمل حنطتي وفولي كنفائي..."^(٢٣).

وليت الأمر وقف عند هذا الحد من تعدى شيوخ القرى وابتزاز أموال الأهالي والسطو على دورهم وأراضيهم فحسب، بل وجد منهم من سولت له نفسه أن يسطو على زوجات الفلاحين - مثلها مثل أي متاع آخر - بعد إجبار الزوج على تطليق زوجته كرهاً، وهذا ما تقدم به المدعو جعفر من عريضة لمحمد علي قائلاً فيها: "أنني حضرت من الحجاز وتزوجت من بنت بقرية جريج التابعة لبهنسة، وأن شيخ البلد تسلط علينا وأنه يشدد عليّ قائلاً: "يجب عليك أن تطلقها"، حتى أنه ضربني وحسبني مدة ثلاثين يوماً"^(٢٤).

وإذا كان هذا الشيخ قد حاول تطليق زوجة هذا الشكلي بإجباره وضربه، فقد وجد من قام بفعل ذلك، أي قام بتطليق الزوجة من زوجها في غيابه واختصها

== في الماضي، كما أوكلت للمشيخ مسئولية مطاردة الفلاحين الهاربين والقبض عليهم، والحفاظ على الأمن العام، وفوق كل شيء كانوا مسؤولين عن إمداد الجيش بالمجندين ابتداء من عام ١٨٢٠. وقد أعطت لهم هذه المهمة الأخيرة سلطنة كبيرة إذ كان يمكنهم انتقاء أبناء أعدائهم وإغناء أبناء أنصارهم. كما كان من الممكن رشوتهم لفعل هذا أو ذلك. غلف لطفي السيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٢٠) أمر رقم ٩٤، ص ٥٦.

(٢١) أمر رقم ٢١٣، ص ٩٦.

(٢٢) أمر رقم ٢١٥، ص ٩٧.

(٢٣) أمر رقم ٢٤١، ص ١٠٥.

(٢٤) أمر رقم ٤٤٢، ص ١٦٧.

لنفسه، وهذا ما تقدم به على التابع ليكمزجي زاده من عريضة لمحمد علي قائلا فيها "إني قبل ثلاث سنين تزوجت من كريمة عبيدي جواد من قرية خلافة بمنهور، وفي أثناء غيابي في ديار أخرى توفي حمائي، وأن المشايخ حامد ومحمد وعمر ومصطفى وقنديل مشايخ القرية المذكورة وقاضي بمنهور اتفقوا معاً وأخرجوا زوجتي من قرية محلة داود وأوصلوها إلى خلافة، وأجهضوا حملها البالغ ثمانية أشهر وزوجوها من الشيخ قنديل المذكور..."^(٦٥) وغير ذلك الكثير.

أيضاً لم يكن الأهالي بمنأى عن تجاوزات العسكر تجاههم. فكثيراً ما رفعت الشكاوى لمحمد علي بسبب سطو العسكر على المنازل وإخراج أهلها منها بدون وجه حق، ومن ذلك ما رفعه أحد سكان الدلجمون بالغربية من عريضة شكوى ورد بها "إن خيالة الدليل باشي استولى على نحو سبعين منزلاً من منازل الفلاحين وأقاموا فيها وطرّدوا أصحابها..."^(٦٦).

وربما صح لنا أن نتساءل عن موقف محمد علي تجاه هذه التجاوزات؟ في الحقيقة كان موقف محمد علي حازماً حيال هذه التجاوزات حريصاً على دفع الأذى عن الأهالي. بل كان عنيفاً في بعض الأمور موقعاً العقوبات على مرتكبيها بعد رد الحقوق إلى أهلها. بأن يأمر بتأديب مرتكبي مثل هذه التجاوزات وعزلهم من مناصبهم وتعيين آخرين بدلاً منهم، وهذا ما شملته ردوده على النماذج التي ذكرت آنفاً وعلى غيرها.

كما كان يقوم بتوجيه أشد اللوم والتوبيخ لرؤساء الجند الذين تقع منهم بعض التجاوزات وخاصة القتل، وهو ما نراه من رد فطه تجاه العريضة التي تقدم بها أحد سكان قرية أنيكلولي التابعة لمنهور شاكياً فيها: "أن أحد رجال حاكم البحيرة ركب في مركبنا وأنه لما كان أخشي مراكبي فإن العسكري المذكور ألغاه في النيل وأغرقه بغير وجه حق" فكان أمر محمد علي عنيفاً لحاكم البحيرة قائلاً له: "فما جنس رجلكم هذا الذي ألقى أخو المراكبي المذكور في المحمودية وتسبب في هلاكه كما ورد في عريضة المذكور؟ وما اسمه؟ ولأي سبب ألغاه؟

(٦٥) امر رقم ١٢١، ص ٦٦.

(٦٦) امر رقم ١٢٥، ص ٦٧.

فبعد تحقيق الكيفية من الذين علموا وشاهدوا ووقفوا على الحال أن تستجوبوا المذكور أيضاً وتخطرنا رأساً بصورة الحال على أية وجه كانت، وأن تحجزوا رجلكم المذكور لديكم لحين وصول إخطار من طرفنا إليكم^(٢٧).

وفوق أن تصرف هذا الجندي قد تسبب في إزهاق روح بغير حق، وهو ما كان ياباه محمد علي بشدة ويحرص على إجراء القصاص ولو كان فرد مقابل جماعة^(٢٨)، فقد كان استنكار محمد علي لتصرف هذا الجندي أيضاً لأنه ينافي الغاية التي من أجلها انشئ الجيش، فإذا كان الجيش هو حجر الزاوية لتحقيق المشروع السياسي لمحمد علي، فقد أيقن كذلك أن الزراعة هي أهم ما استمد منه موارده لتحقيق هذا المشروع، ومن ثم كان الفلاح أهم السواعد التي توفر له هذا المورد الهام^(٢٩)، مما حدا به أن يذهب في ذلك إلى مدى أبعد بقوله: "أن لمصر ملكين السلطان محمود والفلاح"^(٣٠).

وهذا ما أكدته في الأمر الذي حرره خطاباً لمحمد علي نصه: "كما هو محرر في هذه العريضة إذا تحقق لديكم أن العساكر الموجودة في معيتكم دخلوا جناين الفلاحين وغيطاتهم، وأنهم سلبوا أثمارهم وقصبهم وسائر مزروعاتهم وأخشاب كبارهم وسواقيهم. وحيث أنه لا نرضى بمثل هذه الأمور لذلك أن تبادروا بجميع رؤساء البلوكات وتبلغهم إرادتنا بأن ينهبوا على جملة أبطالي الغرباء بمراعاة الأصول العسكرية وعدم مخالفتهم لها. وأنت تكون يقظاً لمنعهم لأن تربيته لهم وإعطائي لهم نقوداً بالأحمال كل ذلك لأجل حماية الفلاح، وأما بعد هذا التنبيه إذا لم يتركوا هذه الأعمال ويستمررون في إلحاق الضرر

(٢٧) أمر رقم ٧١٢، ص ٢٤٧.

(٢٨) ثمة نماذج كثيرة دلت على ذلك منها ما نراه واضحاً من أمره الذي حرره لخليل بك حكم الوسيطية قاتل فيه: "قدم محمد من سكان قرية سريرية بإقليم بهنسة عريضة يقول أنه لي مطلوباً في ذمة أحمد شهاب بنبات شرعي" وأن خليل بك حكم بإقليماً لأجل أمر تمصيله لخليل كاشف حاكم الخط، وأنه نظراً لأن قنتمقام قريباً على أغا أخذ رشوة من خصمنا وقد ضرب ابني الطواب ضرباً شديداً وقتله، فالتمس إجراء الحق. فإذا كان ذلك صحيحاً وأن القنتمقام على أغا ضرب ابن المذكور ضرباً شديداً وقتله. فمن اللازم نظر دعواهم وإجراء الحق في حضورنا بناء عليه نطلب لأن تأخذوا المذكور وأن تختاروا عدة أشخاص الواقفين على الحال من مشايخ القرية ومن الأهالي أبا كانوا وأن تحضروا القنتمقام والأشخاص المذكورة وترفعوهم لصاحب العريضة وترسلوهم لطرفنا واحد أو اثنين من أتباعكم. أمر رقم ٣٤٦، ص.

(٢٩) أنطونيو بيليري: الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا - ترجمة عماد البغدادي، المجلس الأعلى للثقافة، الإصدار رقم (٩٧٢)، القاهرة ٢٠٠٥، ص ١٣.

(٣٠) عفاف لطفي السيد: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.

والخسارة بالفلاح أن تبادلوا بقطع مرائب من يتجرأ منهم على ذلك ولا يصغون للنصيحة، ويمحو أسمائهم من الدفتر وإطلاق سبيلهم، فهذا هو تنبيهي إليك في هذا الشأن فاعمل بموجبه، وحيث أنه أرسل قواس خاص لتحقيق هذه المسئلة ما خبرونا بالحقيقة...." (٣١).

على أن أهم شيء يستفاد به من النماذج التي ذكرت - وهو في حد ذاته من المدلولات الهامة التي تحملها المحفظة - حرص محمد علي الدائم على استقصاء الحقائق في كل ما يرفع إليه من أمور. وحثه لرجال دولته أن لا يتم تنفيذ أي من أوامره الموجهة إليهم إلا بعد التأكد من صحة ما قال به صاحب العريضة. ولقد نما هذا الأمر لدى محمد علي حتى بات ثابتاً لديه أن أي قرار سديد لن يبنى إلا على أرضية واسعة من الحقائق الموضوعية، وأصبح ضمن المحاور الهامة في صنع قراره، ودوماً ما كان يحذر أعضاء مجلس المشورة من الانسياق وراء كل ما يصلهم من جورنالات (أي يوميات) الموظفين وتقاريرهم، أو التسليم بأنها تحوى وقائع وحقائق وحسب (٣٢).

وكثيراً ما أشيع في الكتابات أن حكومة محمد علي كان مبناها الأنانية الفردية ولم يكن الصالح العام هو الهدف المباشر للمشروعات الإصلاحية التي قام بها رجال دولته. وأن محمداً علياً كان يفرض قدراً معيناً من المحصول يقدمه الفلاح للحكومة نظير استغلاله أرضها، وكانت الحكومة تستأدي نصيبها قهراً، فإن لم يسعفه المحصول بادرت إلى السوط تستعديه وتستوفي به حقها المزعوم من بدنه (٣٣)، وقد حوت المحفظة الكثير من العرضحالات التي تبطل الكثير من هذه المزاعم ونوضح كم كان الصالح العام وما فيه مصلحة الأهالي من ضمن الأهداف الأساسية التي كان محمد علي يحرص على تحقيقها، فمن ذلك ما تؤكد لنا تلك العرضحالات التي طالب أصحابها بإصلاح ما تخرب من مساجد

(٣١) لمر رقم ٢٠٠، ص ٩٢.

(٣٢) ناصر أحمد إبراهيم: "الثورى الأيوبية، صناعة القرار عند محمد علي باشا، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد رقم (٤٤)، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة ٢٠٠٦م، ص ص ٣٥٠ - ٣٥١.

(٣٣) عبد المسيح سالم الهراوي: لغة الإدارة العلية في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ص ٢٩٥ - ٢٩٦. جيلبير سينوييه الفرعون الأخير محمد علي بين ١٧٧٠ - ١٨٤٩م، ترجمة حافظ الجمالي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٥، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٣.

وجوامع قراهم وأمر محمد علي بإصلاحها، وقد بلغ عددها بالمحافظة المذكورة أكثر من ٢٦٧ عرضحالا أي حوالي ٢١,٥٣% مما احتوته من عرضاحالات.

هذا فوق ما تَزخر به المحافظة من القضايا التي شملها العفو من محمد علي، مثل الأراضي التي غمرتها مياه النيل، أو تلك التي أحرقت محاصيلها النار، ومن ذلك مثلا ما تقدم به أهالي قرية محلة أحمد جارتكية بدمنهو من عريضة قالوا فيها: "أن مياهها حمراء طغت على الجزيرة الواقعة بجوارنا وأنه لم يزرع فيها أي شئ في سنة خمس وثلاثين وبقت بوراء، وأنهم يطالبوننا بأموالها، فأرسل محمد علي أمره إلى كاشف البحيرة بأنه إذا ثبت ذلك فلا يقتضي طلب المال من مثل هذه الأطيان التي طغت عليها المياه ولم تزرع"^(٣٤). ومن تلك النماذج أيضا ما تقدم به أحد أهالي طنجات بالغربية من عريضة قال فيها: "إني زرعت كتاني البالغ قدرها ثمانية وثلاثين فدانا فاحترقت بقضاء الله في الغيط، فأرجو عدم مطالبتني بتقاويه والتفضل بإعفائي". فأصدر محمد علي أمره لكاشف قسم ثان بالغربية نصه: "إذا كان صحيحاً أن كتانه احترق في الغيط ولا يمكن الحصول على شئ منه فبعد التحقيق عنه لا يلزم طلب تقاوي الكتان المحترق من هذا القبيل، لذلك أخطروا وكيل ناظر الأصناف بعدم مطالبة المذكور بها، وأن تؤشروا على أعلى قيده في الدفتر"^(٣٥).

وهكذا نرى أن محمداً علياً إذا كان قد أصدر قوانين الضرائب وبين كيفية جباتها، فكان في كثير من الأحيان يتعامل بروح القانون ويعفو عن أصحاب الأراضي التي تلف محصولها إما بالغرق أو الاحتراق، والشئ نفسه نراه في قضايا المراكب النيلية التي غرقت في النيل وتلف معها ما كانت تحمله من منتجات زراعية كانت أو صناعية، وما أكثر القضايا المتعلقة بالمراكب الغارقة والتي شملها عفو محمد علي.

ولعل من أهم ما امتازت به هذه المحافظة أيضاً أنها تعد نموذجاً بالغ الدلالة على مراعاة محمد علي للأعراف والعادات والتقاليد المتعلقة بحيازة الأراضي. ودوماً كان يستخدم العبارات الدالة على هذا النهج في أوامره وقراراته التي يرسلها

(٣٤) أمر رقم ١٠١، ص ٥٩.

(٣٥) أمر رقم ٤٢٢، ص ١٦١.

للرجال في مثل هذه القضايا مثل: "عادة الأهالي"، "أن تحققوا من أهالي القرية"، "قانون البلدة" وهو ما يحمل في الوقت نفسه بعضاً للأراء السالفة الذكر.

ومن أمثلة ما ورد بالمحفظه من هذه النماذج أمر محمد علي لمصرف جرجا جاء فيه: قدم شريف قاسم من قرية منقياد بمنفلوط عريضة يقول فيها: "كان لي أرضاً أثرية قدرها ثلاثة أفدنة على ضفاف النيل، فلما كانت معطلة أصلحتها وعمرتها واشتغلت بزراعتها منذ عشرة سنين، وأنه في العام الماضي ظهرت في اتصالها مقدار ثلاثة أفدنة، وأن شيخ البلد يريد أخذها مني. فإذا تحقق لديكم ظهور أرض مقدارها ثلاثة أفدنة في اتصال الأطيان المقيدة على عهدة المذكور بموجب المساحة، وأن شيخ البلد المذكور يتسلط على هذه الأراضي التي ظهرت، ففي بادئ الأمر أن تمسحوا تلك الأرض وتعرفون مقدارها، وثانياً بعد أن تحققوا من أهالي القرية بأي شغل تملك الأراضي التي تظهر في النيل من هذا القبيل فإذا كان ملكيتها جارية بإلحاقها بالأطيان المتصلة بها كما ورد في عريضة المذكور فاعملوا كذلك، أما إذا كانت القواعد والأصول بخلاف التي تقتضيها^(٣٦)، وفي قضية مماثلة وجه إلى من حرر إليه الأمر قائلاً: "فاحضروا كبار السن ومشايخ البلد الموجودين في تلك القرية إلى محل النزاع. وبعد سؤايلهم تماماً عنها اتبع نحو التصرف في أراضي الجزيرة المستجدة التي تظهر فيما بعد مثل هذه بموجب قانون البلدة وعادة الأهالي وتحقيق المال منهم، بادروا إلى العمل على الوجه الذي يقتضي الاستيلاء على تلك الجزيرة المستجدة، والتصرف فيها طبقاً لذلك الوجه، وبالفصل في الدعوى وحسم النزاع على هذه الصورة"^(٣٧).

وغير ذلك الكثير من الموضوعات التي تركز بها المحفظة وما تحمله من دلالات تعكس كثيراً من وجهات النظر التي سادت حول ذلك العهد وعلاقة السلطة بالمجتمع فيه والعكس. وعموماً فإن هذه المحفظة وما تحويه من أوامر محمد علي لرجال دولته رداً على ما رفع إليه من عرضيات الأهالي تكون قد أوضحت لنا جانباً كبيراً من جوانب العلاقة الجدلية بين السلطة والمجتمع، فهي من جهة مثلت وجهة نظر الفرد - وهي في حد ذاتها صادقة ومعبرة لبعدها

(٣٦) امر رقم ٢٢٣ ، ص ٩٩ .

(٣٧) امر رقم ٤٧٩ ، ص ١٧٩ .

التام عن أية مؤثرات مؤسسية أو حكومية - ومن جهة أخرى جاءت مقفمة بالأوامر التي حررها محمد علي لرجاله، وما تضمنته من نهج وأسلوب الذي رآه الأسلوب الأصح والأمثل للتعامل مع الأهالي وكيفية معالجة قضاياهم. وفي النهاية تبين لنا هذه المحفظة مدى أهمية الوثيقة وما تلعبه من الدور الأول والأساسي في دراسة الحدث التاريخي إذ أنها تكيف الحدث وترسم دقائق كل جزئية من جزئياته.

وعلى الله قصد السبيل...

ناصر عبدالله عثمان

مصادر الدراسة

- الماوردي - أبو الحسن بن علي بن محمد الماوردي: "الأحكام السلطانية"، دار الفكر - بيروت ٢٠٠٢م.
- أحمد عبد العال: "دقاتر المهمة" مصدر الدراسة تاريخ مصر في القرن السادس عشر، مجلة الروزنامة عدد (٣)، دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٥.
- جيلبير سينوريه: "الفرعون الأخير" محمد علي بين ١٧٧٠ - ١٨٤٩م، ترجمة حافظ الجمالي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٥.
- رعوف عباس (مشرفاً): الأوامر والمكتاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٥.
- زين العابدين شمس الدين نجم: الدولة والمجتمع في مصر في القرن الـ١٩م، سلسلة مصر النهضة عدد (٧٠)، دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٧.
- سليم حسن: موسوعة مصر القديمة، ج١٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م.
- عبد السميع سالم الهراوي: لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٦٣.
- عفاف لطفي السيد: مصر في عهد محمد علي، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين، مراجعة السيد أمين شلبي، المجلس الأعلى للثقافة - الإصدار رقم (٥٥٤)، القاهرة ٢٠٠٤.
- عماد هلال: العرضحال مصدر مجهول لدراسة مصر في القرن التاسع عشر، مجلة الروزنامة عدد (٢)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٢م.
- —: الفلاح والسلطة والقانون - مصر في النصف الثاني من القرن الـ١٩. سلسلة مصر النهضة العدد (٦٩)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٧.
- ناصر أحمد إبراهيم: الشورى الأبوية، صناعة القرار عند محمد علي باشا، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد (٤٢)، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة ٢٠٠٦م.

- ناصر عبدالله عثمان: ثقافة القضاة في ضوء المكتبات الخاصة في مصر في القرن السابع عشر من كتاب العدالة بين الشريعة والواقع، تحرير ناصر إبراهيم وعماد هلال، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.
- _____: قبل أن يأتي الغرب - الحركة الطمعية في مصر في القرن السابع عشر، سلسلة مصر النهضة العدد (٦٥)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٦.
- أنطونيو بليترى: الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا، ترجمة عماد بخادي، المجلس الأعلى للثقافة، الإصدار رقم (٩٧٢)، القاهرة ٢٠٠٥.
- هيلين آن ريفيلن: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، دار المعارف بمصر ١٩٦٧.
- يوسف جلاذ: إسماعيل كما تصوره الوثائق المصرية، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧.

١- أمر^(*) محرر إلى محمد أغا كاشف القرية

إن خدمة جامع قرية ترابية بإقليم القرية قدموا معروضاً أوضحوا فيه أن الجامع المذكور أصبح خراباً وأنه لا تقام الصلاة فيه. فعليه إذا كان خراب الجامع المذكور وعدم إقامة الصلاة فيه. من الأمور الصحيحة بحسب معروض المذكور، وإذا لم يكن للجامع إيراد وافي لتخليصه ولا يوجد جامع آخر أيضاً في تلك القرية، تقام فيه الصلاة يلزم أن تقدموا بتصحيحه على وجه ما يقتضي له وتقيدوا ما يكون من المصاريف في دفتر الإقليم.

في ٢ ذي القعدة سنة ١٢٣٦

٢- أمر محرر إلى أحمد الكاشف ناظر قري الأرز

قدم الشيخ إمام جامع قرية منية السعيد من قري الأرز برشيد معروضاً أوضح فيه أن جامع القرية المذكورة أصبح خراباً. فعليه إذا كانت بعض محلات الجامع المذكور آلت إلى الخراب بحسب إفادة صاحب المعروض وحصل الذهاب إلى محل يبعد ثلاثة ساعات لأداء صلاة الجمعة ولم يكن للجامع إيراد وافر يقوم بتخليصه وأنه لا يوجد في تلك القرية جامع آخر تقام فيه الصلاة يلزم أن تصلحوه بالوجه الذي يقتضي له وتقيدوا ما يكون من المصاريف في دفتر الإقليم.

في ٢ ذي القعدة سنة ١٢٣٦

٣- أمر محرر إلى حسن أغا حاكم البحيرة

حيث أن الشيخ أحمد التكلي من أهالي قرية علقام بإقليم البحيرة قدم معروضاً وذكر قائلاً "أن المياه جرفت من سنة خمسة وثلاثين جانباً من أطيان القائم بزراعتها في القرية المذكورة كما أن الرمال غطت جانبها الآخر وأنه عندما روي ذلك من طرف ضابطنا أجاب وقال: لا يجري الكاشف بدون أمر" فإذا كان جرف المياه في سنة خمسة وثلاثين لجانب من أطيان المذكور القائم بزراعتها في القرية المذكورة وعدم إمكان زراعتها بسبب تغطية الرمال للجانب الآخر منها ثم بقائها عاطلة من الأمور الصحيحة بحسب إفادة صاحب المعروض،

(*) قام المترجم بوضع كلمة مرسوم بدلاً من كلمة أمر بداية من الأمر الأول وحتى الأمر الثالث والأربعين. ونظراً لعدم مناسبة كلمة مرسوم في تلك الفترة قم تحويلها إلى كلمة أمر.

فبعد التحقق لا يقتضى طلب المال من أمثال تلك الأراضي التي أكلها البحر وغطتها الرمال ثم بقيت عاطلة، وعليه لا تأخذوا المال وأما إذا كان ادعائه كذباً وليس هكذا يلزم أن تجيبوا.

في ٢ ذي القعدة سنة ١٢٣٦

٤- أمر محرر إلى عمر بك حاكم المنوفية

قدم الشخص المدعو يوسف عريضة قال فيها أن حماتنا زوجة شيخ البلد توفيت وثبت في حضور قاضي المنوفية أنه خص عيالنا بمبلغ ثلاثمائة وثلاثة عشر ريالاً من تركتها غير أنه لم يصرف لنا، فعليه إذا صح لديكم أنه عندما قسمت أموال تركه حما صاحب العريضة بين الورثة خص كرمته المذكورة بمبلغ ثلاثمائة وثلاثة عشر ريالاً وثلاثة عشر بارة، وأن سائر الورثة متمنعين عن صرفه له مدعين الأعذار يلزم أن تأخذوا ذلك بعد التحقيق وتعتنوا في إجراء حكم الشرع وبأداء الحق.

في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٣٦

٥- أمر محرر لحسن أغا حاكم البحيرة

قدم منصور حشيش من سكان قرية علقام بإقليم البحيرة عريضة أوضح فيها أنه في سنة ثلاث وثلاثين وأربع وثلاثين بعد ما جرى الكشف على أطيانه القائم بزراعتها في الجزيرة الواقعة بوسط قرية جبرت الحجر وقرية علقام أعفى من طلب المال وأنه بمناسبة طغيان المياه في سنة خمسة وثلاثين وعدم جنيه أي شيء، ألتبس أيضاً إعفائه عن مال الميرى. فعليه إذا صح لديكم أن المياه جرفت أطيانه القائم بزراعتها في الجزيرة المذكورة سنة خمسة وثلاثين، وتعتلت زراعتها كما ورد في عريضته فلا يقتضى طلب المال من أمثال هذه الأطنان التي جرفت المياه، لذا لا تأخذوه. وأما إذا ظهر بطلان شكواه وعدم حقيقتها فاعطوه الجواب.

في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٣٦

٦- أمر محرر لحضرة البك الوكيل

قدم الخوجة مصطفى شيخ بلدة قرية بسوس بإقليم القليوبية عريضة قال فيها أن ناظر الملاحات عين بنابوط الذمي وكيلا على الملح الذي وضعه في قريتنا، وأخذ تعهداً من يدنا،

ولما كان قسم كبير من الملح المذكور تلف، وأنه لما بادرتا بنسب ما سلم منه للذمي المذكور طالبا بالذي شخص أيضاً ولما قدمنا عرضة بهذا المال أرسلت إلى جانب الشرع الشرف مع يونس جاويش، ولم يلزم أي شئ لأجل الملح الذي غرق وعليه قطع النزاع، أما الآن فإن بنايوط المذكور رجع إلى الدعوى وسلم العهد إلى شاكر أفندي وهو يطالبني بقيمة الملح الذي تلف وبالنظر إلى مال هذه العرضة يجوز أن يكون الخصوص المطلوب من طرف المذكور هو خصوص الإعام الواقع من طرفنا سابقاً فإذا كان هذا الخصوص هو في الواقع بادروا بإجراء إيجابه، إذ أن كلمة الإنعام صدرت من لساننا واعتوا بإحضار العهد من شاكر أفندي وبنتظيمه كما تقتضى إرادتنا، وببذل المساعي والدقة في أمر إسكات المرقوم على ذلك الوجه.

في ٢٧ ذي القعدة سنة ٢٣٦

٧- أمر محرر لكاشف الغربة

قدم خدمة جامع قرية الحدود، بإقليم الغربة عرضة قالوا فيها أن جامع قريتنا تخرب وأنه لا يوجد جامع سواء كما أن صلاة الجمعة لا تقام فيه وقد التمسوا ترميم جامعهم. فعليه إذا كان صحيح أن الجامع المذكور تخرب وأن الصلاة لا تقام فيه، وإن ليس له إيراد يكفي تعميره، ولا يوجد في تلك القرية جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه. يلزم أن تقدموا بتعميره اللازم وتعيدوا ما يكون من المصاريف في دفتر الإقليم.

في ٢٩ ذي القعدة سنة ٢٣٦

٨- أمر محرر لكاشف الغربة

أن الشخص المدعو رمضان من أهالي قرية ذوبر بالمنوفية أفاد في عرضة التي قدمها لطرفنا بأن شيخ البلد وابن عمه قتلا والدي وآخر قبل سنة، وأني قدمت شكوى لحضرة صاحب المطوفة إبراهيم باشا، وأن المشار إليه قبض على شيخ البلد المرقوم وابن عمه وأثبت فعل قتلهم بشهادة مشايخ القرى وأجرى القصاص، وبعد ذلك قام أعوان الشيخ المقتول في اليوم الثامن والعشرين من شهر رمضان وقتلوا ولدي عمي الاثنين ثم هربوا إلى قرية بناس

بإقليم الغربية، والآن موجودين هناك فنلتزم إحقاق حقنا . فبناء عليه أن قضية القتل هذه لا تقاس بقضايا أخرى، وأنه من الضروري فحص وتحقيق هذه المسئلة . ثم إن مطلوبنا أن نبْحثوا بهذه الصورة وتقضوا على المرقومين إن تحقّقوا أحوالهم وكيفيتهم إلى وجود علاقاتهم بمادة القتل أو عدم وجودها، تحقّقاً صحيحاً مهما كان عددهم من الفلاحين . فإذا كان صحيحاً أنهم هم القتلة أن تبيينوا أسمائهم وتقيّدوا واقعة الحال طرفنا وأن تعتدوا بتنفيذ إرادتنا على كل حال .

في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٢٣٦

٩- أمر محرر لوكيل البحرية الأفندي

إن الشخص المدعو شيخ مصطفى من سكان قرية بسوس بالقبليوية أفاد في العريضة التي قدّمها إلى طرفنا بأن الكاشف بنحور أخذ مئتي ثورين بصورة جبرية وأعطاني في نظير ذلك مائة وسبعين ريال مع أن قيمة ثورين تساوي ثلاثمائة ريال . فعليه يلزم أن تجرّوا التحقيق عما إذا كان الكاشف بنحور اشتري هذين الثورين لنفسه أو لأجل الوسية ؟ وهل هذين الثورين يساويان مبلغ الثلاثمائة ريال ؟ وأن تحرّروا الكيفية لطرفنا .

في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٢٣٦

١٠- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم جاد الله من قرية كمشيش بإقليم المنوفية عريضة أوضح فيها أن مسجد قريتهم متخرب منذ خمس سنين وأن الأهالي غير قادرين لتعميره، وما أن المرقوم التمس ترميمه فإذا كان صحيحاً أن الجامع المذكور متخرب منذ خمسة سنين، وأنه لا يوجد في تلك القرية جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه . وليس للجامع المذكور إيراد يكفي لتعميره، يلزم أن تقوموا بتعميره على الوجه اللازم وتقيّدوا ما يجري صرفه في دفتر الإقليم .

في غرة ذي الحجة سنة ١٢٣٦

١١- أمر محرر لحاكم المنوفية

حيث أن محمد سوساني من خدام المواشي الساكن في قريته دلمون بالمنوفية قدم عريضة قال فيها أنني أخذت من محمد الكاشف ثلاثة عشر ثوراً بمبلغ ألف وثلاثمائة ريال

وذلك لأربها فماتت ستة منهم وقد بعث أموالها وأشياءها وسددت ألف ومائتين ريال وكسور من المبلغ المذكور، والآن بقي في ذمتي مبلغ مائة ريال وليس في مقدوري تسديده، وبما أنه يلتبس منا الإتمام إليه فإذا كان صحيحاً أن المذكور أخذ من طرفكم ثلاثة عشرة نور بمبلغ ألف وثلاثمائة ريال وأنه ماتت منهم ستة وأنه باع أشياءه، ثم سدد مبلغ ألف ومائتين ريال وكسور، وأنه بقي في ذمته مبلغ مائة ريال وليس في مقدوره تسديده بحسب إفادته. فيلزم بعد التحقيق أن تخصموا المائة ريال من ذمته بدون أن تطلبوها وتفيدوا ذلك في أعمال قيده بالدقتر.

في غرة ذي الحجة سنة ١٢٣٦

١٢- أمر محرم عاكم المنوفية

قدم شيخان من قرية زاوية باقلي بالمنوفية عرضة قال فيها حيث أن ساقيتي الموجودة في القرية المذكورة بعيدة عن أطياني ومع أنه جرى مبادلة هذه الأطيان بأمر الحكم وبموجب الحجة الشرعية مع أطيان الشخصين المدعويين بهنسة وسيحان الغربية من الساقية المذكورة، وإني كنت قائم بزراعتها منذ خمس سنين فقد حظر المذكورين هذه السنة وقلعوا ما زرعتهم من السمسم والنيلة وقطعوه، وبهذه الصورة الحقوا بي الغدر، وبما أن المذكور التمس إحقاق حقه فإذا كان صحيحاً أن المذكور بادل أطيانه البعيدة عن ساقيته مع أطيان سيحان وغيره الغربية لساقية في سنة واحد وثلاثين بموجب حجة شرعية، وأنه منذ ذلك الوقت قائم بزراعتها، وأن المذكورين تجاسروا على قلع سمسمه ونيله وعلى إضراره بهذه الصورة رغماً عن وجود الحجة بيده كما ورد في عرضته فيلزم أن تجعلوهم يقوموا بتعويض خسارته وأن تبادروا لإحقاق الحق، أما إذا كانت القضية بخلاف ذلك وبصورة أخرى فاعطوه الرد.

في غرة ذي الحجة سنة ١٢٣٦

١٣- أمر محرم المحافظ رشيد وللأفندي قاضيها

إن السيدة السماء فطومة من سكان رشيد ذكرت في العرضة التي قدمتها قائلة أن زوجها المدعو بدوي طلقني، ولما كان من المذكور ولدين وبنت رتب لي بمعرفة الشرع ثلاثين بارة في اليوم، غير أن هذه الثلاثين بارة لم تكفي لتفقتنا، ولذا خدمت في أبواب الغير وقمت

بترية أولادي بسعي يدي وآلآن فإن المذكور أخذ الولدين والبنت أيضاً، ولكن بما أن الشرع يقضي ببقاء البنت عند أمها فإنني أطلبها، بناءً عليه يلزم أن تنتظروا في طلبها وتقوموا بإحضار وكيلها الشرعي وزوجها السابق المذكور بحضور الشرع وبعد المرافعة أن تعنوا بإجراء حكم الشرع على أي وجه كان بخصوص تسليم الصغيرة المذكورة لها وتسعوا لإحقاق الحق.

في غرة ذي الحجة سنة ١٢٣٦

١٤- أمر محرر لكاشف القرية

حيث أن محمد الماضي من قرية محلة موسى بالقرية قدم عرضة قال فيها أن جامع قريتنا أصبح خراباً وليس لنا محل لإقامة الصلاة فيه. وأن المرجو تعميره، فإذا كان هدم جامع القرية المذكورة وعدم وجود جامع غيره في تلك القرية لإقامة الصلاة فيه. من الأمور الصحيحة، وإذا لم يكن له إيراد يكفي تعميره يلزم أن تقوموا بتعمير ذلك الجامع بالوجه اللازم وتفيدوا ما يجري صرفه في دفتر الإقليم .

في غرة ذي الحجة سنة ١٢٣٦

١٥- أمر محرر لكاشف القرية

قد قدم أهالي قرية هنددون بالقرية عرضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا تهدم ولا يوجد محل سواء لإقامة الصلاة فيه. فنرجو عمارته. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تهدم وأنه لا يوجد في القرية المذكورة جامع غيره لإقامة الصلاة فيه. كما ورد في عرضة المذكور وأنه ليس له إيراد كاف لعمارته فلتبادروا إلى ترميمه على الوجه اللازم وإلى إجراء قيد ما يجري صرفه في دفتر الإقليم .

في غرة ذي القعدة سنة ١٢٣٦

١٦- أمر محرر لكاشف المنوفية

قد قدم عبد الحميد شيخ البلد والشيخ عيد أبو زيد من قرية شوفروف بالمنوفية عرضة يقولون فيها: أن شيخ البلد الحاج حسن وشيخ البلد عثمان كانا قائمين بزراعة اثنين وستين فداناً من أطيان المتروم المدعو خيفرس البالغ قدرها لاثنتين وثمانين فداناً منها البور

ومنها الصالح للزراعة، بأن يؤدبها مالها عن خمسة ريال لكل فدان، وأن الملتزم المذكور توفي وانتقلت الأقطيان المذكورة للجهة الأميرية، وأنه قد قدر لكل فدان من تلك الأقطيان بوراً كانت أو صالحة للزراعة مبلغ ستة عشر ريالاً ونصف ريال، وأن تلك الأقطيان لم تنزع من طرف أحد سوى الشخصين المذكورين، وقد وزعوا الآن ثلاثين فداناً من الأقطيان البور على أهالي القرية فأخذوا يطالبون بأموالها، فلذلك يرجون أن تؤخذ أموال الأقطيان البور من الذين يزرعون الأراضي المعمورة. فإذا تحقق لديكم أن الشخصين المذكورين شيخ البلد الحاج حسن وشيخ البلد عثمان قاما مع جماعتهما بزراعة الاثنين والسنتين فداناً الصالحة للزراعة من جملة الأقطيان الكائنة في تلك القرية في عهدة الملتزم المذكور في حال حياته، وإنهما كانا قائمين بوقا أموالهما على حساب خمسة ريال لكل فدان، وأنه بناءً على وفاة الملتزم المذكور قد صار توزيع ثلاثين فداناً غير صالحة للزراعة من جملة أقطيان السابق ذكرها على أهل القرية بحساب ستة عشر ريالاً على كل فدان، وأن هذه الثلاثين فداناً ليست من الأقطيان المروطة بشيخة الشيخين المذكورين، لا يجب مطالبة الأهالي الذين لا يزرعون الأراضي المعمورة بأموال أمثال هذه الأقطيان الغير الصالحة للزراعة. فعليه يلزم بعد إجراء التحقيق أن لا تأخذوا وأن تراعوا جانب الحق وأما إذا كانت دعواهم على صورة أخرى تخالف ذلك فيجب أن تعطوهم الجواب.

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

١٧- أمر محرم لعلي بك ناظر أنوال القماش

قد قدم المدعو مصطفى الساكن بدمهور عريضة يقول فيها: أنني كنت مستخدماً في شونة القماش بالرحمانية بمرتب قدره خمسة وثمانون قرشاً، وبعد الخدمة مدة ثلاثة وعشرين شهراً في ضم الخيط والقماش أصبحت مريضاً، لذلك عين شخص آخر بدلاً عني وكنت قبضت مرتب أحد (*) عشر شهراً فقط، ولما طلبت المرتبات المتأخرة قالوا لي أن المعلم تكلة المباشر لهذه الأعمال موجود في مصر فيجب انتظاره، فحضرت لمصر وطلبت استحقاقي من علي بك ناظر الأنوال، فلما سأل الكتاب عن ذلك شهدوا بحقوقتي، ومع ذلك قال لي البك الموماً إليه أن قيدك غير موجود في الدفاتر الجديدة وأن الدفاتر القديمة بقيت في الخزانة. فإذا

تحقق لديكم أن الشخص المذكور كان مستخدماً في شونة القماش بالرحمانية بمرتب شهري قدره خمسة وثمانون قرشاً، وأنه بعد أن خدم ثلاثة وعشرين شهراً في صنع الخيط والقماش ولما مرض عين شخص آخر بدلاً عنه وأنه قبض مرتب أحد (*) عشر شهراً فقط وبقي له مرتب ثلاثة عشر شهراً، وأنه لما وصل بعد مدة لطرفكم طلب حقه لم يعط له بحجة عدم وجود قيده في الدفتر الجديد حسب ما ورد في عريضته، يلزم أن تبادروا لتأدية حقوقه بعد الكشف والتحقيق حيث أنه لا يجوز عدم إعطاء المرتبات المتجمدة .

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

١٨- مرسوم محرر لوكيل ناظر البحرية الأفندي

قد قدم المدعو مصطفى شاهين من قرية (طويلت فرات) بالغربية عريضة يقول فيها: أنني قد أخذت خمسة وعشرين أردب تقاوي من شونة كهر الحجار في سنة ثلاث وثلثين، وأن كاتب الشونة قيدها خمسة وثلثين أردباً، وأن عندي شهوداً بأنني أخذت خمسة وعشرين أردب فقط، وحيث أن الخمسة والعشرين أردباً، من التقاوي التي أخذها مصطفى المذكور من شونة كهر الحجار في سنة ثلاث وثلثين قد قيدها معلم الشونة خمسة وثلثين أردباً، وأنه مستعد لإثبات أنها كانت خمسة وعشرين أردباً، وأنه عرض شفهما أن المعلم المذكور اليوم موجود في قرية طوخ ونصاري، وحيث اقتضت إرادتنا الوقوف على صحة ادعاء المذكور . هذا يلزم أن تبادروا لإحضار المعلم المرسوم وتحقيق الكيفية على الصورة الممكنة، فإذا تحقق لديكم صحتها فبادروا لاستئصال العشرة الأرداب الزائدة، وتحرير الكيفية لطرفنا وأما إذا ظهر كذب دعواه أن تصرفوه .

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

١٩- مرسوم محرر لحسن الكاشف كاشف البحيرة

قد قدم أهالي قرية زاوية الغزال بالبحيرة عريضة يقولون فيها: أننا قد أخذنا من الميري مائة وخمسين أردب قمح وثلثين أردب حمص لزراعها وبالفعل زرعناها، وحيث أن ترعة الحمودية حضرت في وسط أطياننا تلتفت زراعتنا والآن يطالبوننا بأموالها . فإذا تحقق لديكم

(*) في نص الترجمة إحدى.

أن أطيانهم الزراعية قد بقيت تحت التربة حين حضرها وأنه تجرى مطالبته بالمال على هذه الأطيان فيبعد الكشف والتحقيق يلزم أن لا تطالبوهم بالأموال المقررة لتلك الأطيان حيث مقدار أفدتها لعدم جواز طلب المال الأطيان المأخوذة للتربة، ولم يحسن محصول منها وأن تشرحوا بأعلى قيديهم في الدفتر بذلك.

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٢٠- أمر محرر لحاكم المنوفية

قد قدم على كسب الله من قرية عشم بالمنوفية عريضة يقول فيها: إن أبي كسب الله من أهالي القرية المذكورة كان شيخ بلدها، ففي أثناء توصيله الفلاحين المرتين لحفر ترعة المحمودية قال له الشيخ على شقير من شيوخ بلد القرية لا تذهب أنت واعطني مائة ريال فأنا أوصل الفلاحين، فلما لم يقبل والدي طلبه ضربه بالمطرفة فتوفى والدي من أثر هذا الضرب فعليه يتخوف أبناء عمي الأربعة وسائر أقاربي من الإقامة في تلك القرية الآن، فنطلب قصاص الشيخ المذكور. فإذا تحقق لديكم أن علي شقير شيخ بلد القرية المذكورة في التاريخ المذكور ضرب والده بغير حق بالمطرفة وأن المضروب توفي بتأثير هذا الضرب وأن هذه الكيفية أوقعت الخوف في قلوب أبناء عم المذكور وسائر أقرانه وأنهم لم يأمنوا جانبه، وثبت شرعاً مادة القتل هذه وصدر الحكم على الشيخ المذكور. يجب أن تبادلوا بالقضاء القبض عليه وبإحقاق الحق، أما إذا ظهر بطلان دعواه وكذب عريضته فبادروا بدفعه وصرفه.

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٢١- أمر محرر لحاكم المنوفية

قد قدم خليفة ابن خليفة من قرية قاليب بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه حيث استولى ابن عمي إبراهيم جاد الله على أطياننا الموجودة في القرية المذكورة التي هي عبارة عن ثمانية وعشرين فدانا وعلى المنزل والمرجل الكبير وعلى كافة أشياءنا المنقولة من جدي، ذهبت وقدمت عريضة لأفندينا فصدر أمر خطاباً لعمر بك بإجراء إيجابه فحملت الأمر وأوصلته لعمر بك، فأحالته إلى شاهين أغا قائم مقام الخط، لكن حيث كان المذكور إبراهيم لا يطيع لشاهين أغا ضاع حقنا وأني أثناء قدومي من مصر وقتت في البحر وقد الأمر مني،

وحينما عرض الشخص المذكور علينا سابقاً خصوص استيلاء ابن عمه فضولياً على الأتبان المعلومة المقدار التي هي تحت تصرفه في القرية المذكورة وعلى المنزل والمرجل وسائر أشيائه كما حررنا لطرفكم بإجراء لإيجابه، فإذا تحقق لديكم أن الحق لم يأخذ مجراه بسبب عدم اطماعة ابن عمه المذكور لقائمقامكم فلا نرضى لمثل هذه التهاون، فيجب أن تبادروا بعد التحقيق لاسترداد أطيانه ومنزله وسائر أشيائه بمعرفة الشرع، وأن تعتنوا بإحقاق الحق، ويتأديب ذلك القائمقام تأديباً صحيحاً، أما إذا ظهر كذب دعوى المذكور فلتعطوه الجواب على وفق ذلك.

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٢٢- أمر محرر لكاشف الغريبة

قد قدم المدعو إبراهيم رضوان من قرية صندالة بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد محل سواء لإقامة الصلاة فيه، فأرجو عمارته وترميمه، فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب وأنه لا يوجد جامع آخر في تلك القرية لأداء فريضة الصلاة فيه. وأنه ليس له إيراد يكفي لعمارته فتبادروا بعمارة ذلك الجامع على الوجه اللازم مع إجراء قيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٢٣- أمر محرر لكاشف الغريبة

قد إلينا درويش رزق من قرية طويل أدنة شرط بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب وأنه لا يوجد محل سواء لإقامة الصلاة فيه. فأرجو ترميمه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب وأنه لا يوجد جامع آخر في تلك القرية لأداء الصلاة فيه. وإن لم يكن له إيراد يكفي لترميمه فبادروا بعمارته على الوجه اللازم وأن تقيّدوا ما يجري صرفه في دفتر الإقليم.

في ٣ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٢٤- أمر محرر لقائمقام قوة الأغا

قد قدم شيخ بلد قرية شينات ببليس الشرقية عريضة يقول فيها: بينما كنت قائماً بصنع الطوب في الوادي رجاء أمر الفردة بقرنتنا ففر أربعون قراً من الفلاحين مع أولادهم

وعياهم وجاءوا بقرية فوة وأقاموا فيها فأردت ترحيلهم فلم يذعنوا، وتوقفوا عن أداء المال الأميري وعلى ذلك يلتمس ترحيلهم وإرسالهم لطرفنا، فإذا تحقق لديكم أن أربعين قرأ من فلاحي القرية المذكورة مع ما عليهم من الأموال الكثيرة فروا بأولادهم وعياهم وجاءوا إلى قرية فوة وسكوا فيها، وأنهم لما كلفوا بالرجوع إلى قرنتهم امتنعوا وأن في ذمتهم أموالاً أميرية كما ورد في عريضته لا يلزم بقاء مثل هؤلاء الفلاحين في فوة مع ما عليهم من الأموال الكثيرة، بل يلزم أن تسعى في أمر ترحيلهم من محال وجودهم بالتحري وإرسالهم إلى قرنتهم.

في ٣ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٢٥- أمر محرر لإلياس كاشف القسم الأول

قد قدم صالح وحسن من قرية ذرية ببلبيس الشرقية عريضة يقولان فيها نحن كما مشايخ بلد في القرية المذكورة، فقبل عشرة أيام أقالنا كاشف إقليمنا من الشياخة بدون ذنب، وأنه يريد إعطاء مسوحنا الذي نستحقه من سنة خمس وثلاثين لمشايخ البلد الذين عينهم بدلا عنا، فنرجو التكرم بإعطاء مسوحنا، فإذا صح أن الشخصين المذكورين عزلنا قبل خمسة عشر يوماً ولم يسط مسوحهما المستحق لهما عن سنة خمس وثلاثين وأن ذلك المسموح سيعطي للمشايخ المعينة بدلا عنهم كما ورد في عريضتهما، فمن المستصوب أن تصرفوا جزءاً منه لهما نظراً لاستحقاقهما، وجزءاً منه للمشايخ الذين عينوا بدلهم، وأن يتوسطوا لتأليف ما بينهما على الوجه المناسب، وأما إذا كان مسموح السنة المذكورة موجوداً ما يوجب طردهما من المخالفة فإذا ذلك تعطي المسموح للمشايخ المعينة وتصرف الشخصين المذكورين.

في ٣ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٢٦- أمر محرر لوكيل دفتر دار مصر الأفندي

قد قدمت السيدة خديجة خالة حضرة صاحب الدولة محمد بك عريضة تقول فيها: أني أريد التنازل بحسن رضائي عن مسموحي البالغ ثلاثين فردة بن الذي هو تحت تصرفي من جمره السويس لابنه محمد حافظ ولكرمته نبيهة. فبناءً عليه اقترن أذننا بتوجيه مسموح المومي إليها الذي هو عبارة عن ثلاثين فردة بن ومقيد في عهدها لأولاد كرمته حافظ محمد

وبنته بطريق المناصفة بقصر يدها كما ورد في عرضتها، فيلزم تنظيم الحجة اللازمة لكل أحد منهما وتسليمها إليها .

في ٥ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٢٧- أمر محرر لحاكم المتوفية

قد قدم أهالي منوف عريضة يقولون فيها: أن كبير مشايخ بلدنا المدعو عبد الجواد كان قد اختلس ثمانى عشرة كيس أقجة من مسئلة الترعة وأن مع كون المرتب من قريتنا للخدمة الترعة مائة نفر فقط حصل أجرة مائتي فضة، واختلس أجرة مائة منهم فذهبنا به لحضور كاشف إقليمتنا وتعهد عنده برد المبلغ ولما خرج امتنع عن رده وطردنا . فإذا تحقق لديكم أن الشيخ المذكور اختلس مبلغ ثمانى عشرة كيس أقجة من مادة الترعة، وأنه رتب في هذه المرة مائة نفر فضوليا للخدمة الترعة، وحصل أجرتهم واختلسها كما في ورد في عريضة المذكورين فبادروا بعد التحقيق لتحصيل كافة ذلك المبلغ من الشيخ المرقوم ولرده وتسليمه إلى الفقراء، واعزلوه من الشياخة بعد ذلك وعينوا شخصا مناسباً بدلاً عنه واعتنوا بإحقاق الحق .

في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٢٨- أمر محرر لمحافظة رشيد

قد قدم ديمترى روفة عريضة يقول فيها: أني قبل سنة أعطيت لعلي كاري الدمياطي دخاناً بقيمة ثلاثين ألف قرش وأخذت منه مالا بقيمة اثنين وعشرين ألف قرش، وأخذت حوالة بباقي المبلغ واشترطت عليه أنني سأرد مالا يتحصل منها إليه، فالآن لا يقبل الحوالة المردودة . ويريد إعادة دخاننا وحيث أن الخصوص المذكور يتعلق بالبيع والشراء فمن المستصوب النظر فيه والفصل بمعرفة التجار المعتمدين على وجه الحاقانية، فبناءً عليه يجب أن تعتنوا بأمر النظر فيه بمعرفة التجار المعتمدين على وجه الحاقانية وإحقاق حقه .

في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٢٩- أمر محرر لكاشف القرية

قد قدم الشيخ أحمد خطيب من قرية جمجرت بالقرية عريضة يقول فيها: أنه تخرب جامع قريتنا المسمى باسم العمري، ولا تقام فيه الصلوات الخمس ولا صلاة الجمعة فأرجو

ترميمه. فإذا تحقق لديكم أن الجامع المذكور تخرب وأنه لا يوجد في القرية المذكورة جامع سواء لأداء فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عريضة المذكور، وأن لا إيراد له يكفي لترميمه يجب أن تبادروا لإجراء ترميمه على الوجه اللازم وتفيدوا ما يصرف لذلك في دفتر الإقليم.

في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٣٠- أمر محرر لمحافظة رشيد

قد قدم الشخص المدعو علي من خدام دائرتنا عريضة يقول فيها: أنه لم يتناول مرتبات مدة أربعة شهور ويلتمس صرفها. فمن مقتضى إرادتنا إجراء حساب ما هو عدد خدام دائرتنا هذه، وما هو مقدار مرتباتهم من القروش، وإشعار ذلك لطرفنا، فيلزم عند اطلاعكم على هذه بمنه تعالى أن تبادروا الإشعار ذلك على الوجه المحرر.

في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٣١- أمر محرر لكاشف القرية

قد قدم الرأس المدعو عبد الحليم عريضة يقول فيها: إني حملت مركبي خشباً وفي أثناء الذهاب أرجعوا مركبي في محلة أبي علي بسبب العوائد وحيسوني، وأن الشيخ محمد تقبو في أثناء الليل سرق من جيبه ماتي قرش. فإذا تحقق لديكم أنهم أرجعوا مركب المذكور المشحون بالخشب في محلة أبي علي أثناء ذهابه وأنهم حبسوه، وأن الشيخ المذكور سرق من جيبه ماتي قرش كما ورد في عريضته. يلزم أن تبادروا لإخراج بقده المعلوم إلى الطاهر وأن تسلموه إليه، وأن تقوموا بتأديب السارق كما يقتضي الحال بعد التحقق أما إذا ظهر كذب دعواه فاعطوه الجواب اللازم.

في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٣٢- أمر محرر لقاضي اسكندرية الأفندي

قد قدم مصطفى من سكان إسكندرية عريضة يقول فيها: أنه حصل نزاع بين أولاد عمي اليتامى وبين أولاد أبي هيف بخصوص منزل موقوف، وأنه عندما رويت دعواهم في حضور الشرع حكم لأولاد عمي وأعطى لهم السند وفصل النزاع، لكن أولاد أبي هيف لم يقتنعوا بذلك وأخذوا يميلون إلى إلحاق الأذى بهم. فإذا كانت قضية المنزل المذكور نظر فيها سابقاً في حضور الشرع وحكم للمرقومين بالمنزل المذكور وأعطى لطرفهم السند. فلا يجوز

أقامة الدعوى ثانياً من طرف أولاد أبي هيف المرقومين . فيجب أن تبادلوا المنع تسلطهم الواقع على هؤلاء ، أما إذا ظهر كذب ادعائه ففي الحال هذا تقومون بإجراء ما يوجبه الشرع .

في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٣٣- أمر محرر للكخذ بك

قد قدمت فطومة من سكان بولاق عريضة تقول فيها : زوجي فلان كان يذهب من القدس إلى الحجاز ويحج منها إليها كمسبب منذ أربعة سنين ، وأنه في هذه المرة جاء إلى مصر وبينما كان قاعداً في المقهى قبضوا عليه بأمر الباش أغا وضربوه وحبسوه ، فلما سألتهم قالوا له أنك مهروب وطلبوا منه خمسة ألف بارة ، فلما امتنع عن التادية أخذوه إلى حضور الكخذ بك وصدر أمر بـ تكرار حبسه ، وأني قدمت عريضتين إلى الكخذ بك فلم يجد تديهما . فإذا كان المحبوس المذكور لم يرتكب جرماً كبيراً فأكفوا بالضرب والتأديب الذين حصلوا وخلوا سبيله ، أما إذا وجد له ذنب يوجب حبسه فاجروا اللازم كما يقتضى الحال .

في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٣٤- أمر محرر لقاضي دمياط ومحافظها

قد قدم الشخص المدعو بدوي من سكان دمياط عريضة يقول فيها : أنني أخذت ثلاثمائة زكائب حصير من الفحم من المدعو ولي أحمد خيرى بدمياط ، واشترطت عليه أنه إذا ظهر أنه جيداً أقبله وإلا أرده ، ولي شهود بهذا الشرط ثم اعطى أحمد أفندي المذكور نقوداً لأحد أتباع قاضي دمياط حتى تمكن من حبسي بدون علم القاضي الأفندي ، فهرت وجئت إلى هنا . فبناءً عليه يلزم إحضار أحمد الذي هو خصم المذكور الشرعي لحضور الشرع وإجراء الدافع الشرعي لمواجهته وبمزد الدقة والاعتناء بخصوص إجراء ما تقتضيه الشريعة المطهرة في هذا الباب .

في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٣٥- أمر محرم لكاشف القرية

قد قدم الشيخ عبده شيخ بلد قرية أبو صر بالقرية عريضة يقول فيها: قد أخذت من حسن أفندي ناظر الأرز عشرة رؤس من الثيران بمبلغ ستماية ريال فلغاية وصولي إلى القرية مات ستة منها في الطريق وماتت الأربعة الباقية في القرية أيضاً، ولم أتمكن من أداء قيمتهم منذ سنة وكسور، فبناء عليه أخذ حسن أفندي المذكور ابني كرمي وهو الآن محبوس منذ أربعة شهور، وأنه يوجد في دمتى أموال المائة واثنين وخمسين فداناً الموجودة في عهدي ولم أتمكن من أدائها منذ سنتين. فيجب أن تبادروا لإجراء التحقيق عما إذا كان صحيحاً ما يقوله المذكور من اشتراؤه من الناظر المذكور عشرة رؤس من الثيران بمبلغ ستماية ريال وأن ستة منها ماتت في أثناء الطريق والأربعة الباقية ماتت في بيته، وأنه لم يحكم مدة سنتين من أداء مال المائة واثنين وخمسين فداناً الموجودة بعهدته وأن ابنه محبوس ولإشعار الكيفية لطرفنا وأن يتجنبوا وتحاشوا من تحرير خلاف الواقع.

في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٣٦- أمر محرم لحاكم البحيرة

قد قدم شارل من قرية ديمشي بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن المياه جرفت سبعة وخمسين فداناً من الجزيرة الواقعة بين النخلتين بقرنتنا وجرى كشفها من طرف الحاكم في سنة أربع وثلاثين وتم الإعفاء عن مالها، ويرجو الكشف عنها لحساب سنة خمس وثلاثين والإعفاء عن أموالهم أيضاً. فإذا تحقق لديكم أن المياه جرفت السبعة والخمسين فداناً من الجزيرة الواقعة بين النخلتين في سنة أربع وثلاثين وأنه بعد الكشف أعفى عن أموالها وأنه يلزم كشفهم أيضاً عن جرف المياه في سنة خمس وثلاثين حسب عريضة المرقوم، فبادروا لإجراء الكشف على الوجه الصحيح ولعرض الكيفية لطرفنا.

في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٣٧- أمر محرم لعلي بك ناظر الأقاليم

قد قدم المسيبين المدعوي الحاج أحمد وعلي من قرية أشمون بالمنوفية عريضة يقولان فيها: أنه أخذ أحدنا مائة وخمسة وعشرين طوباً من القماش واثنتا مائة وعشرة أطواب من شونة شبين، وفي أثناء نقلها إلى مصر غرق المركب الذي كنا راكبين فيه تجاه أثيايا وغرق معه

قماشنا أيضاً، فذهبت إلى على بك وعرضنا عليه المسئلة، فأمر الفواصين بالتحري عنها بمعرفة شيخ بلد أثابا فلم يعثروا عليها فلذلك يطلب منا قيمتها . فإذا تحقق لديكم أن الشخصين المذكورين أخذوا من الشونة المذكورة مقدار مائتين وواحد وأربعين طوباً من القماش وأن مركبها غرق تجاه قرية أثابا وغرق قماشها معاً كما ورد في عربضتهما، يجب أن تبرؤا ذمتها في الدفتر حيث لا يجوز مطالبتها بأموال القماش باعتبار أنها مسببان، أما إذا ظهر كذبهما فإذا ذلك تتخذون الإجراءات كما يوجه الحال.

في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٣٨- أمر محرم لحسن أفندي ناظر دوائر دمياط

قد قدم عبيدي من قرية أبو صر بالفريسة عربضة يقول فيها: أنني كنت من قبل في خدمة الدوائر وكان كلما وردت زنايل فارغة من دمياط كنت املؤها أرزاً وأرسلها إلى حسن أفندي ناظر الأرز، وقد خدمت ثلاث سنين على هذا الوجه، ففي هذه السنة نظر في حسابنا والآن حسن أفندي يطالبني بمخسماية غرش قيمة الزنايل الفارغة، ويطالبني بحساب الثلاثين اقة أرز التي كانت تعطي لإسماعيل أفندي كل شهر عن مدة أربعة عشر شهراً، وأنه في يدي الوصولات، فأرجو تكرار النظر في حسابي . بناءً عليه يجب أن تقرأ عربضة المذكور هذه وأن تنظر في الوصولات الموجودة بيده، فإذا وجدت حسابه الواقع موضع شك تعيد رؤية حسابه وتعتني بإحقاق حقه، أما إذا ظهر كذب ادعائه فتعطه الجواب اللازم.

في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٣٩- أمر محرم لحاكم أقاليم الوسط

قد قدم إبراهيم من قرية (. .) بإقليم بني سويف عربضة يقول فيها: أن لي عند خمسة أشخاص المعلومة الأسامي من سكان قريننا مبلغ خمسمائة وخمسة وعشرين قرشاً، وأن كاشف إقليمنا حكم بذلك فلم يعطوني وضربوني، فقدمت عربضة لأفندينا صاحب الدولة إبراهيم باشا فأصدر أمره بالإعطاء، فأصروا على عدم التأدية وضربوني تكراراً . فإذا تحقق لديكم للمذكور هذا المطلوب في ذمة الأشخاص الخمسة المعلوم أسمائهم وأن كاشف إقليمهم أمرهم بتأديته وأنهم لم يقوموا بتأدية رغم الأمر الصادر من طرف نجلنا المشار إليه،

وأنهم ضربوه كما ورد في عريضته يجب أن تبادروا لتحصيل مطلوبه مهما بلغ مقداره وتسليمه إليه إذا كان في مقدور المدينين إعطاؤه وإحقاق حقه، أما إذا ظهر كذب دعواه فاعطوه الجواب.

في ١٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٤٠- أمر محرم المحافظ رشيد

قد قدم الرئيس المدعو على عاشور عريضة يقول فيها: أني أخذت مائتين وخمسين أردب فول من شونة قرية أغادير بإقليم شرق سليم فلما وصلت تجاه كهر الزيات أنشق مركبي واتبل قسم عظيم من الفول فأخرجته بمساعدة شيخ البلد وناظر الشونة وجففت المبلول منه في عشرة أيام، وحملت على مركبي واستحصلت على حجة من قاضي كهر الزيات ومن ناظر شونتها بذلك وأوصلته إلى شونة رشيد، فلم يقبله مني ناظر الشونة. فلم لدى كيفية ادعاء المذكور بدلالة عريضته وحيث أنه لا بد من وجود قواعد مريحة لإسكات الذين يدخل الماء في مراكبهم وتبل حملتهم ويوجد في أيديهم حجة بذلك، فمن اللازم أن تبادروا بإسكات الرئيس المذكور بمقتضى هذه القاعدة.

في ١٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٤١- أمر محرم الحاكم المنوفية

قد قدمت حاشية من سكان شنوان الفرق بالمنوفية عريضة تقول فيها: أني لي في ذمة شيخ البلد إبراهيم شحات مبلغ مائتين وخمسين ريالاً واحدة، ومبلغ ثلاثة ريال من ثمن الأرز، وحينما أطالبه بها لا تعطيني تلك المطلوبات ويضربني ويسبني ويحبسني، وقد قدمت عريضتين للكخدا بك فأمر للكاشف أحمد أن يسعفني ومع ذلك لم أتمكن من تحصيلهما. فإذا تحق لديكم للمذكورة صاحبة الاستدعاء في ذمة شيخ البلد المذكور كل هذه المبالغ وأنه لم يقم بتأديتها وأنه ضربها وحبسها وتعرض تحصيلها رغماً عن ورود أسرن من طرف صاحب السعادة كخدا ذاتنا الأغا فإننا لا نرضى بهذه الحركات من الشيخ المذكور، فلذلك يجب أن تبادروا لتحصيل المطلوب المذكورة وتسليمه إليها وإحقاق الحق، أما إذا ظهر كذب دعواها فاعطوها الجواب اللازم.

في ٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٤٢- أمر محرر لحاكم البحيرة

قد قدم محمد هارون من سكان الرحمانية بالبحيرة عريضة يقول فيها: كُت ذهبت لحل آخر بقضاء حاجة، وحينما كُت في الخارج تسبب شيخ البلد لسرقة ثوري وعجل جاموسي وسائر أشياءي ونحاس، قدمت سابقا عريضة لصاحب الرحمة أفندينا فأصدر أمره لحاكم الولاية وقضى هذا بإعادتهم إلى طرفي فلم يذعن للأمر وتكرر منه هذا العمل. فإذا تحقق لديكم أن شيخ البلد المذكور تسبب بسرقة ثلاث مواشي وسائر الأشياء الخاصة لصاحب العريضة وأنه رغباً عن الحكم السابق صدوره بإعادتها إليه لم يعيدها كما ورد في عريضة المذكور، يجب أن تبادروا بعد التحقيق لإعادة ما ثبت عليه شرعاً من المواشي والأشياء أيًا كانت وبإستردادها بمعرفة الشرع ولصرف العناية بإحقاق حقه، أما إذا تحقق كذب دعواه فاعطوه الجواب كما يلزم.

في ١٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٤٣- أمر محرر لقاضي المنيا

قد قدم الحاج إبراهيم من قرية (تابو) بالمنيا عريضة يقول فيها: كُت من طائفة النصارى وتشرفت بالإسلام وذهبت إلى الحجاز لأداء فريضة الحج ورجعت، وقد أرادت طائفة النصارى ارتدادني لدينهم فلم أقبل، بناءً عليه رشوا الحاكم وكبسوا منزلنا واستولوا على أموالنا وأملأنا وعزموا على قتلنا وأدخلونا الحبس مدة، والآن هربت من السجن وجئت إلى هنا فأرجو تخليص أموالنا وأملأنا من يد الكفار، فإذا تحقق لديكم أن المرقوم تشرف بدين الإسلام وذهب إلى الحج وعند رجوعه استولت طائفة النصارى على أمواله وأملأه كما ورد في عريضته وكانت دعواه موافقة للشرع ومطابقة لكتاب الله فبعد التحقيق والترافع مع خصومه الشرعيين يجب ان تبادروا لإعادة أمواله وأملأه بموجب الشرع الشرف وإلحاق حقه، أما إذا ظهر كذب دعواه فاعطوه الجواب كما يلزم.

في ١٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٤٤- مكاتبة محرومة للكخدك بك

قدم الشخص المدعو يوسف من أهالي جزيرة حضرة التابعة للرشيد عريضة يقول فيها: أن المعلم المعين لتحصيل أموال البلج الناتج في قريتنا يوزن البلج الوارد للشونة وبحسب

علينا اثني عشر قرش عن كل قطار منه، ويقد لدمنا أربعة قروش أي ثلث الاثنى عشر قرشاً، فتحن نذهب وينبع هذا البلح بسعر ثنائي قروش تغطي أربعة منها للمعلم وتبقى لنا أربعة قروش، وأن أجرة الشيال والسفينة تدفع من هذه الأربعة قروش، وأنا ندفع أيضا ستة عشرة بارة عن كل فدان من أراضي البلح، وأنه لذلك يبقى البلح بين أيدينا وتحت الأشجار ولا يحضر المسبيون، وأن أمين الجمرك الحاج عثمان يقول في صدر بيان أسباب بيع البلح الذي ثمنه اثني عشر قرشاً بثمانية قروش أنه كان كل شخص يجمع بلحه قبل جباية الثلث وهذا كالوجه الآتي: أنهم كانوا يجمعون الناضج، منه ويتركوا غير الناضج وكل ما ينضج يجمعونه ويعطونه للمسبيين، وأنهم كانوا لا يتركون المتساقط منه ويجمعونه غير ناضج ويبعونه بالثمن الذي يحدونه، وأن مصارفهم وإن كانت تزيد قليلا ولكنهم كانوا يرجون من جهة نظرا لعدم إسرافهم، وما أن الآن تزيد مصارفهم على أرباحهم فبناء عليه لم يظهر هذا الاهتمام، وأنهم يجمعون الناضج وغير الناضج معا ويأتون به وأن المعلم أيضا يقدر تلك القيمة لكل قطار باعتبارها الأصلي، ولما يكون البلح خليط هو من الناضج وغير الناضج فلا يوازي القيمة المقدرة. وحيث أن هذه المصلحة من المصالح التي مذاكرتها من أهم الأمور فمطلوبنا أن نحشوا فيها في المجلس، وأن تفهموا المأمورية وسائر من يلزم ما يراه المجلس من مصلحتنا ومصلحة أصحاب البلح، وأن تأكدوا عليهم أن يتخذوا ذلك دستوراً للعمل.

في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

كتاب - يجب أن تناقشوا جيداً في مسألة البلح هذه بجميع أطرافها وبالوقوف على حالها فلا يظهر خطأ فيها، ويمكن إلزام المأمورين على اتخاذ ذلك دستوراً للعمل إلى ما شاء الله، وأن في تطبيقها من طرف المأمورية يحصل خيراً لطرفنا ولطرف الفقراء وبذلك صار التأشير.

٤٥- أمر محرر المحافظ رشيد

قدم الرئيس علي من سكان رشيد عريضة يقول فيها: أنني حملت مركبي حنطة من شونة كمر الزنات وفي أثناء قدومي غرق مركبي تجاه قرية قطاية وتلفت الحنطة جميعها، ولما كان موجود في يدنا حجة من طرف الشونة فترجو أن لا يلحقوا بنا أذية. فإذا تحقق لديكم أن مركب المذكور غرق ولم يسلم حبة واحدة من حنطة وأن في يده حجة شرعية كما ورد

في عريضته فبعد التحقيق لا يقتضي سؤال من غرقت مراكبهم مثل هذا عن الحمولة ولا مطالبته فلا تظالبوهم وأطلقوا سراحه، وأما إذا ظهر كذب ما في عريضته فاجروا اللازم على حسب ذلك.

في ١٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٤٦- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم شيخ بلد بقية فيش بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أنه لما كان أطيان ملتزم قربنا هي أحد عشر فداناً وثلاثاً فدان بردي أخذ ثلاثة أفدنة وثلاث فدان بطريق الاغتصاب، وأنه أخذ جملنا بمبلغ اثنين وسبعين ريالاً ونصف ريال ولم يدفع الثمن، ومنع تابعنا المدعو قاسم الذي كلفناه للمحافظة على الجسر. فإذا تحقق لديكم تمدى الملتزم المذكور كما ورد في عريضته فادفع هذا التعدي، وإذا كان حقيقة باقياً في ذمته ثمن الجمل فاعمل كل ما يلزم لتحصيله منه وإحقاق حقه، وأما إذا ظهر كذب دعواه فبادروا برده.

في ١٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٤٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم عبد الرحيم العسكري من قرية بنديم بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن البحر يأكل في كل سنة مقداراً من أطياننا المملوكة لنا في القرية المذكورة والبالغ قدرها الخمسين فداناً، وأن هذه السنة أكل جميعها، والآن يطالبنا الحاكم بمال مائة وخمسين فداناً مع كوننا لم نزرعها، فإذا ثبت لديكم أن المائة وخمسون فداناً المملوكة للمذكور كان البحر يأكل مقداراً منها كل سنة، وأن هذه السنة أكلها جميعاً وأنها لم تزرع، وأنه مع هذه الحالة يطالب بأموالها، فبعد التحقيق لا يقتضي طلب أموال عن مثل هذه الأطيان التي أكلها البحر ولم تزرع، وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٤٨- أمر محرر لمصرف البحيرة

قدم يوسف جاورش الحواري عريضة يقول فيها: كنت مستخدماً بوظيفة جاورش حواري أسيوط وقد ألغيت وظيفتي منذ سفر صاحب الدولة أفندينا إبراهيم باشا إلى جانب الحجاز، وأن الوظيفة المذكورة لم تسند إلى أحد وما زالت باقية، فإذا كان وظيفة

حواري أسيوط لازمة كما ورد في عريضة المذكور فعينوه جاوياً حوارياً، وقيدوا ماهيته في دفتر على الوجه السابق، وأما إذا كانت الكيفية خلاف الوجه المحرر فردوا عليه.

في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٤٩- أمر محرر لأحمد كاشف ناظر قرى الأرز

قدم إبراهيم من قرية شمشيرة التي هي من قرى أرز رشيد عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا تقام الصلاة فيه. وأنه لا يوجد جامع غيره لأداء واجب العبادة. فإذا تحقق لديكم تخرب جامع القرية المذكورة وأنه لا يوجد فيها جامع سواء لأداء فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عريضة المذكور يجب أن تبادروا بإصلاحه وترميمه على الوجه اللازم وقيدوا ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ١٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٥٠- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم أحمد منصور شيخ البلد السابق بقرية سرسيل التابعة للمنوفية عريضة يقول فيها: أن المدعو فلان من أهالي القرية المذكورة تعين شيخاً بدلاً عني وأنه يأخذ على كل فدان مبلغ ريالاً من أطيان القرية المبالغ قدرها ثلاث مائة فدان، ويأخذ أيضاً ثلاثين ريالاً في موسم التين، وأنه يحصل مبلغ ريال على كل فلاح من الفلاحين الذين يشتغلون بالمحمودية، ويحصل أيضاً خمسة قروش على كل مجار من مجارة المراكب المستخدمة بنقل النيل. فهل حقيقة أن شيخ البلد المذكور يسلب الفقراء بهذه الصورة ويأخذ نفودهم بحق وبغير حق كما ورد في عريضته. فإذا كان ذلك صحيحاً فبعد التحري والتحقيق أن تبادروا لرد حقوق الفقراء التي سلبها لأصحابها وإحقاق الحق، وأن تعزلوه أيضاً، وتعينوا شخصاً آخر بدلاً عنه وأما إذا كذب عريضته فاطردوه.

في ١٨ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٥١- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم إبراهيم من قرية شيري توني بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا تقام الصلاة فيه. وأنه لا يوجد جامع سواء لأداء العبادة فيه. فإذا كان جامع

القرية المذكورة تخرب وأنه لم يوجد في تلك القرية جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه . كما ورد في عريضة المذكور فبادروا بإصلاح وترميم ذلك الجامع وقيدوا ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٥٢- أمر محرر للروزناجه جي أفندي

قدم سليمان أبو هندي من قرية دست الأشراف بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أنه بناءً على تبليغ خبر وفاته بخلاف الواقع قد أُلغى قيد حصته وقدرها ثلاث قراريط التي في عهده في القرية المذكورة، وأنه بالرغم عن تكرار قيدها على عهده بعد ما علم أنه على قيد الحياة في الروزناجه جي يتردد الآن في إعطائه فائض الثلاث سنين . فإذا تحقق لديكم أن حصة صاحب العريضة بقيت محلولة بسبب شيوخ وفاته وأنه بعد الأخبار بوجوده على قيد الحياة وجهت إليه ثانية كما ورد في عريضته وأن إعطائه الفائض المطلوب بعريضته مطابقاً للقانون والأصول، فبادروا بإعطائه هذا الفائض مهما كان مقداره من القروش . وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه بحسب أصول القلم.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٥٣- أمر محرر قاضي أفندي الإسكندرية

قدم أحمد من أهالي إسكندرية عريضة يقول فيها: أن والدي من مجاوري مكة، وفي أثناء ذهابه من مكة إلى جدة لأجل التجارة قد سلب العرب أمواله في أثناء الطريق وقتلوه . وأنه قد ظهر للمتوفي في غرفته بالفندق أشياء قيمتها ثلاثمائة فرانسه (ريال)، وأن المرحوم خليل باشا محافظ مكة في ذلك الوقت أعطى تلك النقود للحاج سليمان التاجر ولكن المذكور لم يسلمنا هذا المبلغ، بناءً عليه يجب أن نتظروا في هذه العريضة وأن تدعو الحاج سليمان المذكور أمام الشرع، وبعد مراعاة المذكور إذا ثبت لديكم أن في ذمته هذا المقدار من متروكات الوالد المتوفي فبادروا برده إليه، وبإجراء حكم الشرع وإحقاق الحق.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٥٤- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم عبد الكريم من قرية دست الأشراف بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن كثر سراجة المنصل بقريننا كان منذ ثلاثين سنة وأكثر في حالة خراب، فكنت قائماً بزراعة أطيانها وبإدارة مالها جدا، عن جد وأني أريد الآن إعمار الكفر المذكور. فإذا تحقق لديكم خراب الكفر المذكور منذ ثلاثين سنة وأن المذكور قائماً بزراعة أطيانها وبإدارة مالها كما ورد في عريضته، وأنه لا يوجد محذور في إعمارها ويرجى منها فائدة، فبعد المعاينة والتحقيق أن تبادروا بإعطاء الرخصة لإعمارها، وأما إذا كان هناك أي محذور وضرر فبادروا بصرفه.

في ١٨ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٥٥- أمر محرر لإبراهيم كخدا طوسون بك

قدم الحاج محمد من قرية أبو ليلة بإقليم المنصورة عرضة يقول فيها: أن إبراهيم أفندي من جماعة طوسون بك كان ملتزماً بقريننا فقد خدمته منذ ثلاث سنين بماهية قدرها خمسة عشر قرشاً، والآن لي في ذمته ثلاثمائة قرش، فلما حبسوا والذي لأجل مطلوب الميري طلبت المبلغ المذكور لإخراجه من السجن فلم يعطني وضربني بالسيف وطردني من القرية. فإذا كان في ذمة إبراهيم كخدا ولدنا صاحب الجباية طوسون بك قومانان المتكعبة دين للمذكور كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تهوا بتحصيله مهما كان مقداره وبإحقاق الحق.

في ١٨ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٥٦- أمر محرر لقاضي أفندي الإسكندرية

قدمت السيدة زوجة عباس قبودان من أهالي إسكندرية عرضة تقول فيها: أن أخي توفي في أول شهر رمضان الشريف وأن لي في ذمته مبلغ قدره ميين في السنتين، وأن ورثته متمتعين عن تاديبه، بناءً عليه أن تنظروا في هذه العرضة والسنتين وأن تدعوا ورثته المتوفي المذكور أمام الشرع وبعد المرافعة على وجه الحق إذا ثبت مطلوبها من المتوفي المذكور أن تمتوا بتحصيله من مال المتوفي مهما كان مقداره وبإجراء الحق.

في ١٨ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٥٧- أمر محرر لأحمد غربي

قدمت نزار النصرانية عرضة تقول فيها: أن زوجي يوسف طنبه توفي . وأنه سبق وقدمت عرضة لأعتاب ولي النعم بخصوص رؤية حساب القمح الذي بينه وبين الخواجة ونسيبه، وأنه صار إحالة رؤية الحساب لعهدة بلال أغا والحاج عثمان، ولما كان الأشخاص الذين اشتروا القمح غير موجودين هنا فقد بقي الحساب المذكور على حاله وحيث أن (منصور قارقولر) تابع بوغوص الذي باع الحنطة قد حضر الآن فالتمس تعيين مباشر لرؤية الحساب في مواجهة التجار . بناءً عليه أن تعنوا باستدعاء ما تستسيبونه من التجار المعتمدين والمقيدين وبرؤية الحساب المذكور، على وجه الحق حسب عرضة المذكورة وبإظهار حق المذكورة مهما كان وتسليمه إليها وبإحقاق الحق.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٥٨- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم أحمد الفقيه من قرية ميت دبة بإقليم الغربية عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا تقام الصلاة فيه . وأنه لا يوجد جامع خلفه لإجراء العبادة فيه . فإذا كان جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع سواء لأداء فرضة الصلاة فيه . كما ورد في عرضة المذكور فبادروا بإصلاح ذلك الجامع وترميمه على الوجه اللازم، وبقيده ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٥٩- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم حسن النقي من قرية الفام بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا في حالة خراب منذ عهد الفرانساويين، وأنه لا تقام الصلاة فيه . وأنه لا يوجد لدينا جامع خلفه لإقامة الشعائر الإسلامية . فإذا كان جامع القرية المذكورة على حالة خرابه منذ عهد الفرانساويين ولا يوجد في القرية جامع خلفه لأداء فرضة الصلاة فيه . كما ورد في عرضة، فبادروا بإصلاح الجامع المذكور وترميمه وبقيده ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ١٩ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٦٠- أمر محرر لكاشف البحيرة

قدم رئيس البلوك المدعو أبو زر عريضة وكشفاً يقول فيها: أنه تجدد لديكم من علوفة العام الماضي ثمانمائة واثنين وسبعين قرشاً، ومن علوفة محرم ألف قرش، ومن علوفة جمادي الأولى خمسمائة، ومن ماهية رمضان خمسمائة، ومن ذي الحجة سبعمائة وخمسين ومجموع تلك ثلاثة آلاف وستمائة واثنين وعشرين قرشاً من العلوفة وأنه من أجل ذلك قد ظلم. بناءً عليه قد أرسل لطرفكم كشف المذكور مرفقاً بكتابنا هذا فمطلوب بعد الاطلاع عليه وعلى دفتركم فإذا تبين لديكم للمذكور مطلوباً عليكم أن تعطوه مهما كان مقداره وأن تسكوه.

في ١٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٦١- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم سالم من قرية دمنجي المتصلة لحلة أبو علي بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن القاضي أبو السعود أفندي المأمور لقرنتنا لم تعجبه البيوت التي يقيم فيها ولغاية الآن خرب نحو خمسة وعشرة بيتاً وأنه الآن أخرج أولادي وعيالي من بيتي أيضاً وسكن فيه. فإذا تحقق لديكم أن القاضي المذكور يقيم في البيت الذي يرغبه ويخبره، وأنه طرد الآن أولاد وعياله المذكور أيضاً وسكن في بيته كما ورد في عريضته، فهذا الأمر لا يرضينا فخصصوا محلاً مناسباً للمذكور واسمعوا تسلطه عن الأهالي.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٦٢- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم الشيخ أحمد من قرية أبو تاج بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن مسجد قرنتنا تخرب ولا تقام الصلاة فيه. فإذا كان جامع القرية المذكورة قد تخرب وأنه لا يوجد في تلك القرية جامع خلافاً لأداء فريضة الصلاة فيه،، يجب أن تبادروا بإصلاح الجامع المذكور على الوجه اللازم ويقيم ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٦٣- أمر محرر لصاحب العزة حمن أغا حاكم البحيرة

قدم الشيخ أحمد الخطيب من قرية فانسوى بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن سقف جامعنا انهدم وتساقط بياضه ولا تقام الصلاة فيه،، فإذا تحقق لديكم يا صاحب

العزة حسن أغا حاكم البحيرة أن سقف جامع القرية المذكورة انهدم وتساقط بياضه وأنه في حالة خراب ولا تقام الصلاة فيه . وأنه لا يوجد في القرية المذكورة جامع آخر لإقامة الصلاة فيه . يجب أن تبادروا بإصلاح الجامع على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر المصاريف . في ٢٢ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٦٤- أمر محرم لإبراهيم كاشف وكيل ناظر القبيلة (*)

قدم أحمد منصور من قرية صوماجة بإقليم أخميم عريضة يقول فيها : أنني كنت شيخ الغزالين في القرية المذكورة فقبل أن يعزل ناظر قرشنا كنت أشتغل بصنع خيط الكتان وأسلم الشونة وأخذ كناناً غيره ، والآن حضر معلم آخر ونظر في حسابي ووجد في ذمتي أربعماية قرش فقامت بتأديتهم والآن أخذوا مني أربعماية قرش أخرى بصورة جبرية . فإذا تحقق لديكم رؤية حساب الغزل الموجود في عهدة المذكور وتأديته مبلغ الأربعماية غرش التي ظهرت في ذمته ، وأنه بعد ذلك أخذ المعلم المذكور منه أربعماية غرش أخرى قهراً عنه كما ورد في عريضته فبعد التحقيق يجب أن تبادروا بتحصيل هذا المبلغ من المعلم ورده وتسليمه إلى المذكور ، وأنه إذا كان هذا المعلم أخذ ذلك المبلغ بطريق الاحتيال والفساد فاعزلوه وأدبوه ، وأما إذا ظهر كذب عريضة المذكور وخلاف ادعائه فردوا عليه .

في ٢٢ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٦٥- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم شيخ عباس من قرية صفط الملوك بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها : أن جامع قرشنا تخرب ولا يوجد جامع لإقامة الآذان ولأداء الصلاة فيه . فإذا كان جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد فيها جامع خلافة لأداء فريضة الصلاة فيه . كما ورد في عريضة المذكور ، فبادروا بإصلاح ذلك الجامع على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر المصاريف .

في ٢٢ ذي الحجة سنة ٢٣٦

(*) في أصل الترجمة القبيلة

٦٦- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم إبراهيم زبيدي من قرية شيمي بإقليم المتوفية عرضة يقول فيها: نحن اثني عشر فلاحاً قد عمرنا القرية المذكورة وأن شيخ بلدنا على ديب أخذ رشوة من أحد عشر شخصاً منا وطردني مع أولادي وعيالي من القرية، وأنه ظهر خدمة في المحمودية ثلاث مرات فأخذ مني وحدي مائة وعشرين قرشاً لأجل الخدمة، ومرة أخذ خمسين قرشاً، ومرة أخرى حبسني وأخذ مني ثلاثة أرادب حنطة، وأنه يوجد في قريتنا خمسين نولاً فقد عين عليهم إبراهيم أبوري من طرف الناظر ومعرفة الأهالي، وأن هذا اتفق مع شيخ البلد وأظهروا للميري عشرين نولاً منهم وأخذوا الثلاثين نولاً لأنفسهم، وأنه أوصل مائة وثمانية عشر جاموساً فقط من المائتين جاموسة المطلوب في العام الماضي وأخذ الباقي منهم لنفسه، وقد حضر معي مفتش قريتنا وأخو الشيخ. فإذا تحقق لديكم أن المذكور طرد من البلاد بلا داع أن تبادروا بإسكانه في قريته. وأنه إذا ثبت أن الشيخ المذكور أخذ هذا المقدار من هذه (*) الأشياء فبادروا بتحصيل جميعه منه ورده وتسليمه إلى أصحابه، وتأديبه وعقابه وعزله من المشيخة، وتعيين شخص آخر معتدل بدلاً عنه وأما إذا ظهر كذب عرضته فاطردوه.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٦٧- أمر محرر لكاشف القرية

قدم الشيخ حسين من قرية سلمون القريا بإقليم الغربية عرضة يقول فيها: أني كنت خادماً للجامع قريتنا أباً عن جد فقبل رمضان الشرف أخرجني شيخ البلد من خدمتي وأن غرضه من ذلك أخذ حصة من إيراد الجامع البالغ قدره لأربعين ريالاً. فإذا تحقق لديكم أن المذكور كان في خدمة جامع القرية المذكورة، وأن شيخ البلد المذكور أخرجه من خدمته قبل شهر رمضان، وأن غرضه من إخراجه أخذ حصة من إيراد الجامع السنوي البالغ قدره أربعين

(*) في الأصل هذه المقدار من الأشياء

ربالأكما ورد في عريضته وأنه لا يوجد سبب وذنب آخر لرقته فإن تسلط شيخ البلد المذكور على هذا الوجه غير موافق لرضانا، بناءً عليه ارجعوا المذكور إلى خدمته كما كان سابقاً وامتنعوا التسلط الواقع عليه، وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٦٨- أمر محرر الأقاليم الوسطى

قدم سليمان أبو علي من عربان حناري بإقليم بني سويف عريضة يقول فيها: أنا أخوة نلقب بأولاد موسى وأنه أنا وأخوي موسى وصالح نقوم بتأدية الخدمات الهامة اللازمة معاً، وأن الفرامة التي تصيينا تقسمها بيننا وتؤدي ما يخص حقنا، ومع ذلك لا يعطونا شيئاً مما هو مخصص لنا مقابل خدمتنا من الأطينان، ومن المبلغ المخصص من الخزينة. فبعد النظر في عريضة المذكور إذا كانت الكيفية كما هي كما ورد في عريضته وأنه مستحق لأخذ الحصة أن تبادروا بالتأليف بينهم على الوجه المناسب، وأما إذا كانت عريضته موجبة لأي محذور فردوا عليه.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٦٩- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشخص المدعور ريزقة من دمنهور عريضة يقول فيها: أنه كان لي فداناً بقرب دمنهور وكان جارياً صنع الطوب في هذا الحبل منذ أيام علي بك لذلك تخرب وصار كوماً، وأني سددت ماله كل سنة وأصبحت مديوناً في هذه السنين وليس في قدرتي سداؤه. فإذا ثبت لديكم أنه كان يجري أعمال الطوب من مدة مديدة في أرض الفدان المملوكة للمذكور بقرب دمنهور وأنها خالية عن الري والزراعة وفي حالة بور، فبعد التحقيق لا يقتضى طلب المال عن أرض مثل هذه غير قابلة للزرع والحصاد، فلا تأخذوا مالها وارفعوه وارصدوا ذلك في دفتره، وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٧٠- أمر محرر لكاشف القرية

قدم الشخص المدعو محمد بن أبو عمار من قرية بسيوني بإقليم الغربية عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب منذ ثلاث سنين وسقط سقفه ولا يوجد جامع خلفه لأداء فريضة الصلاة فيه. فإذا ثبت لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب وانهدم منذ ثلاث سنين ولا يوجد في القرية المذكورة جامع خلفه لأداء فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عرضة المذكور، فبعد التحقيق تبادروا بإصلاح الجامع المذكور على الوجه اللازم وأثبتوا وحرروا ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٧١- أمر محرر ..

قدم الشخص المدعو يوسف من قرية شوبروند بإقليم الغربية عرضة يقول فيها: أن شيخ بلدتنا وقائمقامها قيدا على قهراً منزلاً بقيمة ستين ريالاً، وأنهما خطبا نورجي بقيمة عشرين ريالاً، وسلبا سائر أشياء. فإذا ثبت لديكم أن شيخ بلد القرية المذكورة وقائمقامها أخذوا من المذكور منزله بقيمة ستين ريالاً ونورجه بقيمة عشرين ريالاً وسائر أمواله وأشياءه أيضاً بدون موجب كما ورد في عرضته، فبعد التحقيق أن تبادروا باسترداد ما أخذه أياً كانوا، وبإحقاق حقه، وأنه إذا ثبت إهانة القائمقام وشيخ البلد المذكورين هذه أن تودبوا كلاهما حسب الاقتضا، وأما إذا ظهر بطلان ادعائه فردوا عليه وأصرفوه.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٧٢- أمر محرر ..

قدم على الحبشي من قرية دست الأشراف بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أنني زرعت ثلثي الأرض البالغ قدرها لثلاثة عشرة فداناً من القرية المذكورة وأن شريكى زرع الثلث الأخير، وقد سددت المال الذي يخص حصتي ولما كان شريكى من أقارب شيخ البلد لم يسدد وطلبون مني سداً. فإذا تحقق لديكم أن المذكور غير مقصر في سداد مال حصته ثلثيه المملوكة له وأن صاحب حصته الثلث الأخير لقرابته إلى شيخ البلد لم يؤد المال الواجب عليه وأنهم يطلبون المذكور به أيضاً، فنظراً لأنه لا يجوز مطالبة عمر بما هو مطلوب من زيد

فحصلوا المال الذي يخص الثلث المذكور من ماله ولا تطلبوه من المذكور، وأما إذا كان ادعائه يخالف الواقع فردوا عليه.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٧٣- أمر محرر لكاشف الغريبة

قدم حسن عيسى من قرية صنديلة بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن شيخ البلد والقائمقام يمنعياني من زراعة الأذرة في أرضنا البالغ قدرها خمسة عشر فدانا الصالحين لزراعة الأذرة في قريتنا مع أنه لم نملك شئ غير الأذرة. فهل حقيقة أن القائمقام وشيخ البلد يمنعان المذكور من زراعة الأذرة في أطيانه البالغ قدرها خمسة عشر فدانا الموجودة في القرية المذكورة المراد زراعتها أذرة؟ فإذا كان ذلك صحيحاً فما الباعث لمنعه؟ فبعد التحقيق إذا لا يوجد هناك ضرر أن تبادروا بالتنبيه والتأكيد عليهما بأن لا يمنعا من زرع الأذرة، وأما إذا كان هناك ما يوجب ضرر وخسارة فردوا عليه.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٧٤- أمر محرر لوكيل دفتى مصر

قدم شيخ مجري من سكان قرية بني وفث بدمنهور عريضة يقول فيها: أن الرزقة التي تحت نظارته عن جده المدعو سيد مبارك تدار من جانب الميري، ووظائفها تؤدي من ديوان مصر، وحساباتها تنظر سنوياً، وفي بعض السنين كانت تزيد وظائفها، وفي بعض السنين تزيد أموالها، وأنه من سنة ثمانى وعشرين إلى سنة ثلاث وثلاثين فقدت سنوات محاسبته عن مدة ستة سنين، وأنه يلتمس رؤية حساباتها عن سنتى أربعة وثلاثين وخمسة وثلاثين ويرجو إعطائه السندات التي فقدت من جديد. بناءً عليه ما هي العريضة التي يقول فيها: المذكور أن أطيائنا الرزقة تدار من طرف الميري، وأن حساب وظائفنا تنظر في ديوان مصر وأن في بعض السنين تتساوى وظائفنا وأموالنا وفي بعض السنين تزيد وظائفنا، وأنه الآن لم ينظر حسابنا عن سنتين، وأنه فقدت سنداتنا الخاصة لستة سنين وهل هذا موافق لأصول القلم وقواعد النظام، فإذا كان موافقاً يجب أن تبادروا برؤية حسابهم الخاص عن سنتين، وأنه بعد

الكشف إذا تحقَّق وجود فيه سنداتهم الفاقدة أن تطوّه بدلا عن الفاقد، وأما إذا كانت عريضته متافية للأصول ومغايرة للنظام فبادروا بأمر إسكاته.

في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٧٥- أمر محرر لمحافظة رشيد

قدم الشخص المدعو الحاج سالم من سكان رشيد عريضة يقول فيها: أن حضرة ناظر الأوصاف كان يعطي بذر المعصرة المملوكة له حسب المعدل، وأن الحملة الجاري تحصيلها من القديم داخلة في هذا المعدل فرغماً عن ذلك يجري تحصيلها من جانب الجمرك مرة أخرى وأن هذا الأمر^(*) موجب لضرر أصحاب المعاصر. وحيث أننا علمنا أن الحملة والبراني المفروض على معاصر بذر الكنان الكائنة ببندر رشيد والحملة الجاري أخذها على كل أردب من السمس الرشيدي داخلة ضمن المعدلات الجاري طرحها وتسويتها بمعرفة صاحب السعادة الأغا ناظر الأوصاف وأن أداها وإعطائها تلحق الضرر بأصحاب المعاصر. فبادروا برفع مبلغ المائة أربع وأربعين ألف بارة الجاري أخذها بصفة حملة وبراني من بذر الكنان بالبندر المذكور ومبلغ التسعين بارة الجاري أخذها على كل أردب سمس رشيدي بصفة ماله وحمله على الوجه المذكور والمبين بورقة الكشف المرفق لهذه العريضة ويعدم تحصيل ذلك بعد الآن، والفاء قيد ذلك من دفاتر الجمرك وخصم ذلك من مجموع الإيرادات المعينة وإعطاء علم الخبر الخاص بذلك إلى خزنتنا.

في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٧٦- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم أحمد من سكان قرية وردانية بالغربية عريضة يقول فيها: أننا زرعنا أنا وملتزم من طائفة الكوكلي (محاليك) اثنين وثلاثين فدانا أرضاً بالاشتراك ونقلنا حاصلاتها إلى الجرن فلم يعطيني منها حبة واحدة، وأن أردب البذر التقاوي الذي أخذناه من الشونة لأجل الزراعة وحملته على الجمل وغرق في الطريق أثناء قدومي لم يعطيني ثمن ما أصاب حصته أيضاً. فإذا

(*) في الأصل هذه.

تحقق لديكم أن المذكور زرع الاثنين وثلاثين فدان الأرض بالاشتراك مع الملتزم المذكور وأنه لم يعطه حبة من محصولاتها، ولم يعطه أيضاً ما أصاب حصته من بذر الكنان الذي أخذه من الشونة بالاشتراك لأجل التقاوي وغرق في الطريق، وأنه إذا كانت شركتهم حقيقية فاعتنوا بتحصيل ما يخص المذكور من ذلك وبإحقاق حقه، وإما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ٢٥ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٧٧- أمر محرر لقاضي الإسكندرية

قدم السيدة (. .) من سكان إسكندرية عريضة تقول فيها: أن زوجي باع منزل لشيخ الجمالين بدون علمي فلما علمت بذلك ذهبت إلى شيخ الجمالين وأردت إعادة الشئ إليه فلم يند حيث ظهر أن زوجي كان مديوناً. بناءً عليه بادروا بالنظر في عريضة المذكورة وفي الحجة التي بيدها وبعد الثبوت أجروا اللازم في هذا الخصوص بما يقتضيه الشرع وأوفوا الحق.

في ٢٥ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٧٨- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم أحمد من سكان المحلة بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أننا زرعنا أنا وملتزم قريتنا مصطفى عشرة أفدنة من الأرض بالاشتراك معه ووضعنا محصولاتها في المركب، وفي أثناء ذهابنا لبيعها غرق في البحر وأن مصطفى المذكور يدعى أنه ليس شريكاً في ذلك. فهل حقيقة أن المذكور زرع مع مصطفى المذكور عشرة فدان أرض بالمشاركة وأنهم وضعوا المحصول في المركب وأنه غرق في البحر أثناء ذهابهم لبيعها ؟ وأن مصطفى المذكور ينكر اشتراكه معه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق بمعرفة الشرع وبعد المرافعة أن تعتنوا بإجراء ما يقتضيه الشرع وبإحقاق الحق.

في ٢٥ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٧٩- أمر محرر لحافظ دمياط

قدم أحمد العطار من سكان دمياط عريضة يقول فيها: أن أبي كان شيخاً للعطارين وبعد وفاته عين شيخ آخر بدلاً عنه وهذا يضربني ويسومني أنواع العذاب بزعم أبي ربما

طالبته بمشيخة أبي وأناي لم أتجرأ على عرض شكواي إلى الحاكم من خوفي. فإذا ثبت لديكم أن الشخص الذي تعين في مركز الشيخ عطار بدلاً عن والد المذكور أصبح خصماً له بزعم أنه سيطالبه بمشيخة العطارين المخلفة عن أبيه وأنه ضربه وفي النهاية تسبب لغواره وأن دكانه بقيت مغلقة، فبعد التحقيق بادروا بمنع تسطله وفتح دكانه وإقامته فيه.

في ٢٥ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٨٠- أمر محرر لمصرف جرجا

قدم طايب وعشان من وادي سواهج عرضة يقولان فيها: أن حاكمنا غضب علينا وهو يعذبنا كثيراً فنحن فقراء أفندينا يجب أن حاكمنا لا ينظر في ذنوبنا. فبعد الاطلاع على عرضة المذكورين هذه وتحقيق أسباب إغضابهم الحاكم إذا كان سبب إغضابهم ليس مما لا يقبل العفو فبادروا بطلب عفو ذنبهم وإجراء إقامتهم في قريتهم داخل حدود الأدب.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٢٣٦

٨١- أمر محرر لمصرف جرجا

قدم يوسف أبو حسن من سكان المنشية عرضة يقول فيها: أنه بموجب فرمانكم العالي الصادر في شهر شعبان خطاباً لأحمد باشا والمحرر في أعلى عرضتنا قد عين حاكم إقليمنا حسن الكاشف خزينة داره لرؤية حسابنا، وأنه أجرى حساب جاموس وأغنام خمس قرى وظهر لي مطلوب مقدار خمسة عشرة كيساً، فتجاوزت عن ثلاثة أكياس منها وطلبت الاثنى عشر كيساً الباقية فلم يعطوني إياها وأن مشايخ القرى أيضاً أخذوا منى ألفين وسبعماية قرش. فإذا ثبت لديكم أن المذكور بعد ما ترك ثلاثة أكياس من مطلوبه وقدره خمسة عشر كيساً من النقود والتي ظهرت من حساب الغنم والجاموس التي في عهده من القرى الخمس لم يعط له الاثنى عشر كيساً من النقود الباقية له، وأن مشايخ بلد القرى أخذوا منه ألف وسبعماية قرشاً، فبعد التحقيق أن تبادروا بتحصيل مطلوبه بذلك المقدار

وباسترداد النقود التي أخذها الشيخ منه وردها إليه وأما إذا كانت دعواه مخالفة لعرضه فردوا عليه حسب الاقتضاء.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٨٢- أمر محرر لكاشف القرية

قدم أحمد عادي من قرية محلة أبو علي بإقليم القرية عريضة يقول فيها: قد تهدمت مأذنة جامع قريتنا وسقطت ونحرب حوضه المخصص للوضوء، ولذلك محتاج للإصلاح وأنه لا يوجد جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن مأذنة جامع القرية المذكورة تهدمت وجدرائه سقطت وأن حوضه المخصص للوضوء تحرب كما ورد في عريضة المذكور وأنه لا يوجد في القرية المذكورة جامع معمر خلافه لأداء الصلاة فيه، فبادروا بإصلاح الجامع المذكور على الوجه اللازم وقيدوا ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٨٣- أمر محرر لمصرف جرجا

قدم المدعو يوسف الأرمني التوقايلي عريضة يقول فيها: أني أرسلت ثلاثة سيوف إلى الطرف قرة بت الكلبي طرف القماش بجرجا بصفة أمانة، وأن المذكور توفي بعد مدة وبيعت أشيائه بواسطة حضرة أحمد باشا، وأن سيوفي أيضا بيعت ضمنها فقلت هذا ملكي وأنني مستعد للإببات فلم يجد ذلك. فإذا تحقق لديكم أن المذكور أعطى ثلاثة سيوف للمتوفي المذكور وأنه توفي قبل أن يأخذ هذا ثمنها منه وأنه لما بيعت أمواله المتروكة من طرف بيت المال بيعت السيوف أيضا كلها كما ورد في عريضته، فمن اللازم رد ثمنها لذلك فبادروا برده وتسليمه إليه وتنزيله من الدفتر وإحقاق الحق.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٨٤- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم حسن العجيل من أهالي قرية إبيار بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه نظراً لعدم إعطائنا رشوة في بعض الأمور لشيخنا بلد قريتنا عيسى وموسى قد اغويا الطراسين الذي ينقلون بذر الميري فأحرقوا أمام بابي اردبا من البذر وعلى ذلك ضربوني وحبسوني وأخذوا

منى اردباً من البذر . فإذا تحقق لديكم أن المذكور لعدم إعطائه الرشوة التي طلبها عيسى وموسى المذكوران منه في بعض الأمور أظهروا عداوة له، وأنهم أغويوا الطراسين الذين يتقلون بذر الميري وأحرقوا أمام بابه اردباً من البذر وأنهم بهذه الوسيلة ضرباه وحبساه وأخذوا منه اردباً من البذر، كما ورد في عريضته فردوا للمذكور قيمة بذره وأجروا الحق، وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٨٥- أمر محرم لقاضي الإسكندرية

قدمت أسماء المكبة من سكان إسكندرية عريضة تقول فيها: أنني بقيت في عصمت زوجي أحمد المغربي مدة سنتين فكان يضربني كل ليلة وأخيراً طلقني واستولى على جميع أشتائي. فنظراً لعريضة المذكورة أن تهموا بإحضار المذكور أمام المجلس الشرعي وبإجراء المرافعة الشرعية مع وكيلها الشرعي، وبعد ثبوت ذلك أن تأخذوا أموالها وأشتائها أياً كانوا وإحقاق الحق.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٨٦- أمر محرم لقاضي رشيد وحاكم رشيد

قدم على من سكان رشيد عريضة تقول فيها: أنني أخذت من انطون الدخاخي الساكن برشيد دخان بقيمة ثمانية عشر كيساً وأعطيته عشرة أكياس منها وبقي في ذمتي ثماني أكياس وأنه مطلوب في ذمة خمسة عشر كيساً ولي شهود على ذلك، وأن المذكور الآن ينكر العشرة أكياس (*) التي أعطيتها إليه، وأنه تسبب في حبسي وأخذ ثرائي من يدي لذلك بقيت أطلاني البالغة لمائة فداناً واثنين فدان بدون زراعة. فهل حقيقة أن للمذكور في ذمة انطون المذكور خمسة عشر كيساً من النقود؟ وأنه هو أيضاً مدين له بثمانية عشر كيساً من النقود ورغماً عن تأديته عشرة أكياس (*) من دينه أنكر المذكور ذلك وغدر به. فيعد أن يترافعا أمام الشرع وثبوت ذلك أن يتأدروا بإجراء الحق حسب الشرع.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

(*) في نص الترجمة كيساً.

٨٧- أمر محرر لمحافظة رشيد

قدم أحمد من سكان رشيد عريضة يقول فيها: أني لي دائرتين وأن المرحوم محمد أفندي ناظر الأرز أعطاني اثنين وعشرين كيساً ونصف كيس من النقود ولكنه توفي قبل أن يأخذها وأنا غير قادر على إدارتهما فأرجو أخذهما . فهل حقيقة أن المرحوم محمد أفندي أعطى هذا المقدار من النقود للدائرتين المملكتين للمذكور حسب عريضته؟ وما هي الدائرتان المذكورتان؟ وهل هما يساويان القيمة المذكورة؟ وهل هي تصلحان لعمل ما؟ فبعد الكشف عن ذلك بادروا بإقاداتنا.

في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٨٨- أمر محرر لمصرف جرجا

قدم الشيخ يوسف من قرية دقق بإقليم أرمنت عريضة يقول فيها: أني منذ أربعة سنين كت أسلم للشونة حاصلات الأطنان التي زرعتها بقدر وسعى وكانوا يعطوني رجعة بها فأخذها، ولكن من منذ أربعة سنين لم ينظروا في حسابي، والآن المعلم من جهة والكاشف يلحقوا بي الأذى. فإذا ثبت لديكم أن المذكور كان يسلم الشونة حاصلات زراعته منذ أربعة سنين ورغمًا عن إسلامه الرجعة لم ينظر معكم الشونة في حسابه ويمنعه من طلب حقه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق بادروا برؤية حسابه وبإعطاء ما يظهر من حقه، وأنه إذا تبين لكم حيلة المعلم المذكور فأدبوه واعزلوه، وأما إذا ظهر كذب دعوى المذكور فاطردوه.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٨٩- أمر محرر لكاشف القرية

قدم الشخص المدعو عبد الهادي من قرية سنهور المدينة بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد جامع خلافه لأداء فريضة الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية المذكورة جامع خلافه لإقامة الصلاة فيه. كما ورد في عريضة المذكور، فبادروا بإصلاح الجامع المذكور على الوجه اللازم ويقتد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٩٠- أمر محرر إلى شاكر أفندي أمين المال

قدم الرئيس المدعو موسى مراد عرضة يقول فيها: كنت حملت مركبي ملحاً من دمياط وفي أثناء ذهابي إلى بولاق غرق مركبي في المياه ونقص الملح بمقدار واحد وثلاثين اردباً، فالآن يطالبوني بشئها . فإذا ثبت لديكم أن مركب المذكور غرق أثناء قدومه إلى بولاق محملاً ملحاً من دمياط وضاع بمقدار واحد وثلاثين اردباً، فبعد التحقيق لا يقتضى طلب قيمة الملح الذي أصيب بالقضاء والقدر مثل هذا فلا تأخذوه، وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٩١- أمر محرر لصاحب العزة إلياس أغا كاشف قسم أول الشرقية

قدم الشيخ سلامى من قرية بر العماره ببليس عرضة يقول فيها: إني زرعت الأطيان البالغ قدرها لاثنتين وأربعين فداناً وثلاث فدان من وسية الميري بقرى حفنا وكفرها في سنة ثلاثة وثلاثين، ولما نقلت محصولها إلى الجرن احترق، وأني قدمت عرضة من قبل وأحيلت على إلياس أغا فإلياس أغا أمر بإجراء معاينتها وأعطى لسيدي حجة، وأن منذ عشرة سنين أني في السجن . فإذا تحقق لديكم أن المذكور زرع الأطيان البالغ قدرها لاثنتين وأربعين فداناً وثلاث فدان في سنة ثلاث وثلاثين وأنه بعد ما نقل محصولها إلى الجرن احترق وأنه ثبت ذلك من التحري الذي جرى بمعرفتكم وأعطى إليه حجة شرعية وأنه رغماً عن ذلك فإن ابنه محبوس منذ مدة عشر أشهر بسبب مطالبته بمال تلك الأطيان كما ورد في عرضته . وحيث أنه لا يقتضى طلب مال من احترق محصوله في الجرن حقيقة مثل المذكور فبعد النظر في حجة إذا تحقق احتراقه فلا تطالبوه بالمال وأما إذا كانت دعواه مخالفة فردوا عليه.

في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٣٦

٩٢- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشخص المدعو سعد رابع من قرية سنهور طالوس بدمهور عرضة يقول فيها: أن جامع العمري الواقع في قريتنا تهدم وتخرّب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه . فإذا

تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عريضته المذكور، فبادروا بإصلاح هذا الجامع على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٣ محرم سنة ١٢٣٧

٩٣- أمر محرر لكاشف القرية

قدم الشخص المدعو إبراهيم من سكان طنطا عريضة يقول فيها: أن جامع السيد بدوى الموجود في قريتنا تخرب وتهدمت حيطانه ولا يوجد لنا جامع غيره لأداء الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع غيره لأداء فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عريضة المذكور، فبادروا بإصلاح هذا الجامع على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٣ محرم سنة ١٢٣٧

٩٤- أمر محرر لكاشف البحيرة

قدم الشخص المدعو عبدالله من قرية زعفران بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن شيخ قريتنا أخذ من الفلاحين الذين يشتغلون بالحمودية مبلغ سبعين ألف بارة وأنه أخذ أيضاً من الذاهبين للجسر والمشتغلين في الخدمات الأخرى سمن ومأكولات أخرى. فإذا ثبت لديكم أن شيخ البلد المذكور أخذ من أهل القرية هذا المقدار من النقود بدون رضاهم وأنه أخذ أيضاً سمن ومأكولات أخرى بدون إعطاء ثمنها لهم كما ورد في عريضته، فيعد التحقيق أن تبادر بتحصيل ما يظهر في ذمته من حق الفقراء وتسليمه لأصحابه وتوبيخ الشيخ المذكور وعزله وتعيين آخر بدلاً عنه، أما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه واطردوه.

في ٣ محرم سنة ١٢٣٧

٩٥- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم محمد بارحه من سكان قرية وردان بإقليم دمنهور عريضة يقول فيها: أن محمد مسلم شيخ بلد قريتنا أخذ بيتي وهدمه وضمه لمنزله وحبسني. فإذا تحقق لديكم أن شيخ

البلد المذكور أخذ بيته وهدمه وضمه لمنزله وأنه حبسه بلا موجب وغدر به كما ورد في عريضته، فبعد الثبوت الشرعي أن تمتوا برد أرض البيت المذكور وثن بنائه بمعرفة الشرع وتسليمه إلى المذكور وإجراء حكم الشرع ومنع تعدي الشيخ المذكور، أما إذا ظهر كذب دعواه وعريضته فردوا عليه.

في ٣ محرم سنة ٢٣٧

٩٦- أمر محرر لوكيل دفتى مصر

قدمت السيدة نفيسة زوجة عثمان أغا الورداني زعيم مصر عريضة تقول فيها: أني وهبت حصتي البالغ قدرها خمسة عشر فداناً ونصف فدان وربعي فدان الكائنة في قرى وردان وأترس وبندارية بإقليم البحيرة والمنوفية لمعاتي إبراهيم وجوهر ونفيسة. وحيث أنه وافقنا على هبة السيدة المذكورة قيراطين ونصف وربع قيراط لإبراهيم المذكور، وقيراطين لجوهر، وقيراطين لنفيسة من حصتها البالغ قدرها ستة قيراط ونصف بقرة وردان وكذا في قرية إبرس، وكذا قيراط ونصف قيراط لإبراهيم، وقيراط ونصف قيراط لجوهر من حصتها البالغ قدرها ثلاث قيراط في قرية، كما ورد في عريضتها. فبعد الكشف من قيدهم إذا اتضح أنها في عهدتها أن تبادروا بتظيم سنداتها اللازمة كل منها على حدة وتسليمها إليهم.

في ٣ محرم سنة ٢٣٧

٩٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشخص المدعو بدوي من قرية زاوية الجسر بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن النيل أكل خمسة عشر فداناً من أطيان الكائنة على شاطئه ولم أزرع شئ في سنة خمسة وثلاثين والآن يطالبوني بأموالها. فإذا ثبت لديكم أن النيل أكل الخمسة عشرة فداناً المملوكة له في سنة خمس وثلاثين ولم يزرعها ولم يحصدها وأنه مع ذلك يطالبونه بأموالها، فبعد التحقيق لا يقضى طلب المال عن مثل هذه الأراضي التي أغرقها النيل ولم تزرع فلا تطالبوه. وأما إذا كانت دعواه كاذبة وعريضته مخالفة فاطردوه.

في ٣ محرم سنة ٢٣٧

٩٨- أمر محرم لكاشف القرية

قدم محمد جلبي من سكان قرية شقة بإقليم القرية عرضة يقول فيها: أن جلبي شيخ بلد قريتنا أخذ من الفقراء قطارين مسلي ولم يعطهم ثمنها وأنه يأخذ كل سنة ألف وستماية ريالاً ويأخذ منهما تسعمائة ريال لنفسه وأن المصاريف البالغة مائة وسبعين ريالاً حصلها بمقدار ثلاثمائة ريال وأخذ الزيادة منها لنفسه. فإذا ثبت لديكم أن شيخ البلد المذكور أخذ من أهل القرية ستمائة ريالاً ولم يعطهم ثمنه وأنه كل سنة يأخذ منهم تسعمائة ريال لنفسه وأنها يوزع مصاريف القرية البالغ مقدارها مائة وسبعين ريالاً باعتبار ثلاثمائة ريال كما ورد في عرضته فبعد التحقيق أن تبادلوا بتحصيل ما يظهر في ذمته من حقوق الفقراء وتسليمه لأصحابه ويتأديب الشيخ المذكور وعزله وأن تعين غيره يكون أكثر خيراً للفقراء وأما إذا ظهر كذب دعوى المذكور فاطروده.

في ٣ محرم سنة ١٢٣٧

٩٩- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم الشخص المدعو شمس من قرية ميت الغراب بإقليم المنوفية عرضة يقول فيها: أنه لي مطلوب في ذمة شعبان من قرية بقريدة خمسين ريالاً من ثمن المواشي. فإذا تحقق لديكم أن المذكور مطلوباً في ذمة شعبان المذكور من ثمن المواشي كما ورد في عرضته فبعد الثبوت الشرعي أن تبادلوا بتحصيل حقه مهما كان مقداره بمعرفة الشرع وإجراء الحق.

في ٣ محرم سنة ١٢٣٧

١٠٠- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم كور عمر أغا من خيالة على أغا باش دليل الجنتجانجية عرضة يقول فيها: أنني بت ليلة واحدة في قرية زهيرة بإقليم المنوفية وفي وقت السحر خرجت إلى الطريق وبينما أنا قائم بأداء صلاة الفجر في جانب حديقة بين القرية المذكورة وقرية مشلة ضربي أحد الفلاحين بمطرقة وكسر زراعي وقلق رأسي وسلب قودي البالغ قدرها ثلاثة آلاف غرش فأخذت أمر من مولاي وذبحت لطرف عمر بك فأهمل تحصيلها فإذا تحقق لديكم أنه سرق من المذكور قوده البالغ قدرها ثلاثة آلاف غرش في القرية المذكورة كما ورد في عرضته وأنه

مستعد لحلف البعين في حضور الشرع بصحة روايته وأنه إذا لم يعلم لديكم أشخاص الذين سرقوا هذه النقود أن تقولوا ذنبه على رقبته وأن تبادروا لحصيله من أهل القرية بإسكاته.

في ٤ محرم سنة ٢٣٧

١٠١- أمر محرر لكاشف البحيرة

قدم أهالي قرية محلة أحمد جارتكية بإقليم دمنهور عريضة يقولون فيها: أن مياهاً حمرأ طغت على الجزيرة الواقعة بجوارنا، وأنه لم يزرع فيها أي شئ في سنة خمس وثلاثين وبقيت بوراً، وأنهم الآن يطالبوننا بأموالها، فإذا ثبت لديكم أن في سنة خمس وثلاثين طغت المياه على الأطنان المملوكة لهم في الجزيرة المذكورة، وأنها لم تزرع كما ورد في عريضتهم، وأنه إذا كانت تلك الأراضي من الأطنان التي لم يمكن زراعتها وبقيت بوراً فلا يقتضي طلب المال من مثل هذه الأطنان التي طغت عليها المياه ولم تزرع فبعد المعايينة والتحقيق لا تطالبوهم وأما إذا ظهر كذب عريضتهم فردوا عليهم.

في ٣ محرم سنة ٢٣٧

١٠٢- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم مصطفى من سكان قرية دمنهور عريضة يقول فيها: أنه في أيام علي بك جرى قطع الطوب في أرضي البالغ قدرها نصف فدان وثلاث فدان وبقيت بور، وإني جاري بدفع مالها من ذلك الوقت، والآن ليس في طاقتي دفعه، فإذا تحقق لديكم أنه صار قطع الطوب من الأراضي المملوكة له والبالغ قدرها نصف فدان وثلاث فدان في القرية المذكورة وبقيت بوراً من مدة طويلة ولم تزرع كما ورد في عريضته، لا يقتضي طلب المال عن مثل هذه الأراضي التي أصبحت بوراً ولم تصلح للزراعة فلا تحصلوه إما إذا كانت دعواه كاذبة ومخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٤ محرم سنة ٢٣٧

١٠٣- أمر لصاحب الفضيلة .. أفندي الإسكندرية

قدمت منينة من سكان إسكندرية عريضة تقول فيها: أن حصتي في المنزل الآيل لنا من جدنا بقيت في يد أقاربي ولم يعطوني إيجارها، وأني قد عذمت أداء فريضة الحج فلم

يوافقوا لبيعها . فانظروا في عريضة المذكورة واحضروا خصومها المذكورين أمام الشرع ومرافقتهم في مواجهتها فإذا ثبت لديكم أن للمذكورة حصة في ذلك المنزل وأن أقرانها استولوا عليها ولم يعطوها إيجارها فبعد الثبوت أن تعتوا بإجراء ما يقتضيه الشرع وتبادروا بإيفاء الحق.

في ٤ محرم سنة ٢٣٧

١٠٤- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم حسن طانجي من سكان قرية محلة المرحوم بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن حسين أغا قائم مقام بلدنا فصل خمسة أفدنة من أطياني المملوكة لي والبالغ قدرها اثني عشر فدانا وأخذها وترك الباقي. فإذا ثبت لديكم أن القائم مقام المذكور اغتصب خمسة أفدنة جيدة من أطيان المذكور المملوكة البالغ قدرها اثني عشر فدانا في القرية المذكورة وترك له القسم الباقي لعدم جودته كما ورد في عريضته فبعد التحقيق بادروا باسترداد تلك الأطيان من القائم مقام المذكور وتسليمها لصاحبها، وأن تأدبوه جيدا جزاء لمد يده على أطيان الفلاح، وأما إذا ظهر ما يخالف دعواه وكذب عريضته فردوا عليه.

في ٤ محرم سنة ٢٣٧

١٠٥- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم محمد رئيس من سكان قرية جمبواي بإقليم دمنهور عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يقام الصلاة فيه. منذ ستة سنين. فإذا ثبت لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولم تقام الصلاة فيه. منذ ستة سنين ولا يوجد في تلك القرية جامع آخر كما ورد في عريضة المذكور أن تبادروا بإصلاح الجامع المذكور على الوجه اللازم وقيد مصروفه في دفتر الإقليم.

في ٤ محرم سنة ٢٣٧

١٠٦- أمر محرم للكنخدا بك

قدم الحاج حنفي من سكان بولاق عريضة يقول فيها: أن أبي مكث في دكان ومغازة (مخزن) ببولاق منذ عشرين سنة وأنا أيضا مكثت فيها وقد أخذهما المعلم مويسر من يدا

فبقينا بدون دكان. فإذا تحقق لديكم أن المذكور ووالده مكا في الدكان منذ سنتين مديدة وأن المعلم المذكور جاء من الخارج وسكن في محله بالأجرة التي كان يدفعها المذكور كما ورد في عرضه أن تبادروا بإخراج المعلم وبإسكان المذكور، أما إذا كان المعلم المذكور ساكن بأجرة أزيد وأن المذكور مستعد لدفع تلك الأجرة يجب إسكاته كما كان وأما إذا لم يدفع أن تبغوا المعلم.

في ٤ محرم سنة ٢٣٧

١٠٧- أمر محور للدليل باش خضر أغا

قدم علي المناسرتلي من خيالة الدليل باش محمد أغا بكمنجي زاده عرضة يقول فيها: كنت من خيالة الدليل باش خضر أغا وأنه قطع مرتبي ولم يعطني استحقاقي المتجمد منذ أربعة شهور. فإذا كان للمرقوم مرتب خرج من الخزينة وبقي في ذمتكم كما ورد في عرضه فاحسبوا مقدار استحقاقه مهما كان وسلموه له تماما.

في ٤ محرم سنة ٢٣٧

١٠٨- أمر محور لحاكم المتوفية

قدم عبد الوهاب من سكان قرية زوير بإقليم المتوفية عرضة يقول فيها: أن سقف جامع قريتنا سقط وتخربت حيطانه ولا يوجد جامع لأداء الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرّب ولا يوجد في تلك القرية جامع خلافه لأداء فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عرضة المذكور، فبادروا بإصلاح ذلك الجامع على الوجه اللازم ويقيد مصروفه في دفتر الإقليم.

في ٥ محرم سنة ٢٣٧

١٠٩- أمر محور لكاشف القرية

قدم سكان قرية مندورة بإقليم القرية عرضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا تخرّب ولا يوجد عندنا جامع خلافه لأداء فريضة الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرّب ولا يوجد في تلك القرية جامع خلافه لأداء الصلاة فيه. كما ورد في عرضه فبادروا بإصلاحه على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٨ محرم سنة ٢٣٧

١١٠- أمر لحضرة الكخدا بك

قدم حسن آغا رئيس حلاقي خسرو باشا خطاباً يلتمس فيه قبول ولديه الاثنين تلميذين في مدرسة القلعة. فمن مقتضى إرادتنا قبول ولدى المذكور تلميذين في المدرسة المذكورة حسب المتبع وترتيب ما يلزمهما من الأسبوعية والكسوة أسوة بأمثالهما، بناءً عليه أن تقبلوهما تلميذين وترتبوا لهما ما يلزم.

في ٩ محرم سنة ١٢٣٧

١١١- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم الشيخ محمد الحناوي من سكان قرية محلة أبو علي بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن سبيل زاوية الولي المدعو سيد علي الحناوي في جوار القرية المذكورة قد تخرب ولا يوجد محل لشرب المياه للمارين والعاشرين خلاف ذلك. فإذا كان سبيل الزاوية المذكورة واقعاً في نقطة مرور أي في عمر الناس وأنه يرجى فائدة للناس من إصلاحه كما ورد في عريضة المذكور، أن تبادروا بإصلاحه وقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٩ محرم سنة ١٢٣٧

١١٢- أمر محرر لحليل أفندي محافظ دمياط

قدم إمام ومؤذن قرية مندورة بإقليم الغربية عريضة يقولان فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا جامع سواء لأداء فريضة الصلاة فيه. فبعد التحقيق إذا ثبت لديكم أن المذكور حمل مركبه قح من بلاق ولما وصل تجاه فوة غرق مركبه وحمله معاً وأنه أعطى له حجة من محكمة فوة مثبتة هذه الحادثة كما ورد في عريضته فبعد التحقيق ولا يقضي مطالبة المذكور بشئ فلا تطالبوه، ولما كان من اللازم إخراج مركبه عند انخفاض المياه فبادروا بإخراجه.

في ٨ محرم سنة ١٢٣٧

١١٣- أمر محرر إلى المعلم جرجس بياض فاطر شونة المعطف

قدم يوسف حسن من رؤساء المراكب (جبريم) عريضة يقول فيها: بينما كنت أحمل مركبي فولاً من شونة المعطف غرق مركبي، فلما رأى الحمالون الذين يحملون الفول بالزناجيل هذه

الحادثة أعادوا الفول الذي على ظهورهم للشونة وبعد ذلك أخرجت مركبي وجفت الفول فظهر فيه عجز خمسة عشر أردباً ونصف أردب والآن يطالبوني بهما . فإذا ثبت لديكم أن المذكور بينما كان يحمل مركبه فولاً من شونة العطف عرق مركبه، وأنه لما رأى شيالو الفول غرق مركبه أعادوا الفول الذي كان على ظهورهم للشونة وأفرغوه، وأنه بعد أخرج مركبه وجفت الفول الموجود فيه، وأنه عند كيله ظهر فيه عجز مقدار خمسة عشر أردباً ونصف أردب، وأنه الآن يطالبونه بهما كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن لا تطالبوه بها . وأما إذا كانت الحقيقة تخالف صورة دعواه وأنها على شكل آخر فردوا عليه بحسب ذلك واسكوه.

في ٩ محرم سنة ١٢٣٧

١١٤- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم الشخص المدعو إسماعيل من المسبيين عريضة يقول فيها : أنني اشتريت مقداراً من المسلمي من بني سويف ووضعه في وعاء (قياسة) وأثناء قدومي ربطت وعائي في القرية المسماة يوليدة بإقليم الجيزة، وبينما كنت نائماً بالليل جاء اللصوص وسرقوا سمني وسائر أشيائي، فقدمت عريضة للكنخدا بك وهو حرر أمر خطاباً للكاشف إبراهيم وأن الكاشف المذكور لم يلتفت إليه . فإذا تحقق لديكم أن المذكور اشترى مسلمي من بني سويف ووضعه في وعاء وأنه لما وصل إلى القرية المذكورة ظهر اللصوص في نصف الليل وسرقوا سمنه وسائر أشيائه وأنه كان أحضر الحكم الديواني من طرف كنخدائنا الأغا فلم ينفذ كما ورد في عريضة المذكور فإننا لا نرضى بمثل هذه الأمور، لذلك يجب أن تعتنا بالبحث والقبض على الذين سرقوا مسلمي المذكور وأشيائه أيأ كانوا وضبط ما سرقوه من المسلمي والأشياء وإعطائنا إلى المذكور وإيفاء الحق بهذه الصورة، وأما إذا كانت صورة الدعوة خلاف ذلك وعلى شكل آخر فردوا عليه بموجب ذلك وأسكوه.

في ٩ محرم سنة ١٢٣٧

١١٥- أمر محرر لقاضي المحلة وحاكم الغربية

قدم إبراهيم القطان من سكان محلة الكبرى بالغربية عريضة يقول فيها: أنني أعطيت للشخص المدعو على قوطور مبلغ مائة وعشرين ألف بارة من ثمن القطن وهو ينكرهما وعندني شهود بذلك. فإذا ثبت لديكم وظهر شرعاً أن المذكور على قوطور ينكر مبلغ المائة وعشرين ألف بارة الذي سلمها إليه المذكور من ثمن القطن كما ورد في عريضته، فبعد الثبوت بادروا بأخذها منه وإجراء الحق بمقتضى الشرع، وأما إذا ظهر كذب دعواه وخلاف عريضته فردوا عليه.

في ٩ محرم سنة ٢٣٧

١١٦- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم المدعو يوسف من سكان قرية سولطيس بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامعنا تحزب ولا يوجد في قرنتنا جامع حلافه لأداء فريضة الصلاة. فيه فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تحزب ولا يوجد في تلك القرية جامع سواء لأداء فريضة الصلاة فيه، أن تبادروا بإصلاح الجامع على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٤ محرم سنة ٢٣٧

١١٧- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم مصطفى من قرية طويلة بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أنه يوجد في قرنتنا طاحونة لوجه الله وكل من يريد يطحن فيها غلته بماشيته ويقضى حاجته دون تأدية بارة وتقديرة، والآن تلت عذته لذلك أتمس إعطائنا ستة قناطير حطب. فإذا ثبت لديكم أن تلك الطاحونة في الواقع موقوفة على أهل القرية وأن ليس لأحد علاقة بها وأن كل شخص يطحن فيها ذخيره بماشيته الخاصة بدون عطاء، بارة واحدة أجرة وبما كانت الحالة على هذا المنوال وأن عذتها محتاجة للإصلاح كما ورد في عريضة المذكور فبعد التحقيق أن تبادروا بإصلاحه ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ١٢ محرم سنة ٢٣٧

١١٨- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم المدعو يونس من سكان قرية قنوز شيخ بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أنه كانت لي ساقية على ضفاف النيل في القرية المذكورة فجرفها النيل وأن زراعتي البالغ مقدارها عشرة أفدنة تلفت وأنه ليس في مقدوري إصلاح ساقيتي. فإذا ثبت لديكم أن النيل جرف ساقية المذكور وخرها وعطلها وأن زراعته البالغ قدرها عشرة أفدنة تلفت كما ورد في عريضته، وأنه إذا كانت تلك الساقية غير واردة في دفتر السواقي المخربة، فبعد التحقيق أن تبادروا بإصلاحها مثل سائر السواقي المخربة التي لها دفاتر ويقيد مصاريف إصلاحها في دفتر السواقي، وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ١٢ محرم سنة ٢٣٧

١١٩- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم السيد أحمد من سكان قرية حوديل شيخ بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أنني كنت أملك ساقية في قريتنا فني سنة أربعة وثلاثين هدمت وتخرت، وأن زراعة النيلة والسمسم وغيرها الموجودة في أطياني تلفت وأنه ليس في مقدوري إصلاح ساقيتي. فإذا تحقق لديكم أن ساقية المذكور تهدمت في سنة أربع وثلاثين وأن السمسم والنيلة التي زرعها تلفت ولم يصل إلى يده شئ كما ورد في عريضته، وأنه إذا كانت تلك الساقية غير مقبدة في دفتر السواقي المتخرية. فبعد التحقيق أن تبادروا بإصلاحها مثل السواقي المخربة الأخرى التي لها دفاتر ويقيد مصاريف إصلاحها في دفتر السواقي، وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ١٢ محرم سنة ٢٣٧

١٢٠- أمر محرم لناظر شونة كهر الزيات

قدم الرئيس علي من رؤساء المراكب (جرم) ومن سكان رشيد عريضة يقول فيها: أنني أخذت حنطة من شونة كهر الزيات وفي أثناء قدومي غرق مركبي بجوار قرية قطاب وتلفت الحنطة وأنه في يدي حجة من قاضي بسيون. وحيث أنه تبين من هذا الإعلام

والكشف المرفق به وغيرهما أن مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور وأن حمولة الحنطة البالغ قدرها مائتا أردباً تلفت. فلذلك أن لا تطلبوا الرئيس المذكور بشئ واخصموا ذلك المقدار من الحنطة هذه من دفتره وبإعطاء الشرح في أعلى قيده بهذه الصورة.

في ١٤ محرم سنة ٢٣٧

١٢١- أمر محرر . .

قدم الدليل المدعو علي التاج ليكنزجي زاده عرضة يقول فيها: أني قبل ثلاثة سنين تزوجت من كريمة عبيدي جواد من قرية خلافة بإقليم دمنهور، وفي أثناء غيابي في ديار آخر توفي حمائي، وأن المشايخ حامو ومحمد وعمر ومصطفى وقنديل مشايخ القرية المذكورة وقاضي دمنهور اتفقوا معاً وأخرجوا زوجتي من قرية محلة داود وأوصلوها إلى خلافة وأجهضوا حملها البالغ لثمانية أشهر وزوجوها من الشيخ قنديل المذكور. فهل حقيقة أن مشايخ البلد المذكورين اتفقوا مع قاضي دمنهور أثناء ما كان المذكور في ديار آخر وأخذوا زوجته المشروعة من قرية داود وأحضروها إلى قرية خلافة؟ وأنهم أسقطوا حملها البالغ من عمره ثمانية شهور وزوجوها من الشيخ قنديل كما ورد في عرضته؟ فإذا كان هذا صحيحاً فهل جرى هذا العمل طبقاً لمذهب إمام الأعظم أو على مذاهب الأئمة الأخرى؟ فبعد ما تحضروا القاضي الأفندي والمشايخ المحررة أسمائهم في العرضة وتسألهم وتحققوا المسئلة فإن كانت المسئلة تمت على مذاهب الأئمة الأخرى وأن هذه الصورة غير موافقة للمذهب الحنفي ففي هذه الحالة أن تبادروا برد زوجته المذكورة إليه وتجديد عقد زواجه وبأديب الذين اجتمعوا على هذا العمل المحرم، وأما إذا ظهر كذب دعواه وأنها على شكل آخر فردوا عليه وأسكوه.

في ١٢ محرم سنة ٢٣٧

١٢٢- أمر محرر لنسيم أفندي ناظر شونة بولاق

قدم الرئيس علي برلي من قرية صالحة الحجر بإقليم الغربية عرضة يقول فيها: أني حملت مركبي حنطة من شونة بولاق ووصلت تجاه قوة وكان وقت المساء ففرق مركبي ولم ينبح

حبة واحدة من هذه الحنطة وأن في يدي حجة من قاضي قوة وحيث أنه تبين من هذا الإعلام أن مركب الرئيس المرقوم غرق وأن الحنطة المحللة فيه تلفت، فلذلك لا تطالبوا الرئيس المذكور بشئ واخصموا ذلك المقدار من الغلة من دفتره والتأشير بذلك في أعلى قيده.

في ١٤ محرم سنة ٢٣٧

١٢٣- أمر محرور ..

قدم أهالي قرية بسيون بإقليم الغربية عريضة بأنه يوجد عندنا جامعان وأن كلاهما تخرب وليس لنا محل لأداء الصلاة فيه . فإذا تحقق لديكم أنه يوجد في القرية المذكورة جامعان وأن كلاهما تخرب كما ورد في تلك العريضة ولا يوجد في القرية المذكورة جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه . أن تبادروا بإصلاح أحد الجامعين المخربين على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

١٤ محرم سنة ٢٣٧

١٢٤- أمر محرور ..

قدم علي بدلي من سكان قرية صالحة الحجر بالغربية عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي غلة من شونة بولاق وأنه غرق تجاه قرية قوة وأن الحنطة تلفت وقد أبرز حجة قاضي قوة بناءً عليه قد أشرنا على ظهر حجته لعدم مطالبته بأي شئ وأرسلناها إلى ناظر شونة بولاق، وأنني أطلب منكم إخراج المركب عند انخفاض المياه قيمته تعالى عندما تحاطوا علماً بذلك أن تبادروا بالعمل على الوجه المحرور.

في ١٤ محرم سنة ٢٣٧

١٢٥- أمر محرور للدليل باشا خضر أغا

قدم على سليم من قرية الدجمون بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن خيالة الدليل باش خضر إنما استولوا على نحو سبعين منزلاً من منازل الفلاحين في قريتنا وأقاموا فيها وطرودوا أصحابها فإن صح أن دليلكم ذهب إلى قرية الدجمون وأخلى نحو سبعين منزلاً وأقاموا فيهم وطرودوا أصحابهم للخارج وأنهم أتلوا فدانين من القصب للمذكور كما ورد في

عريضته، فإننا لا نرضى عن مثل هذه الأمور ولا يصح حصولها . فاسحب جنودك من تلك القرية وأسكنهم في معسكرهم وسلم البيوت التي استولوا عليها لأصحابها .

في ١٤ محرم سنة ٢٣٧

١٢٦- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم الشخص المدعو على وكيل من قرية بنكجلة بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: كان لنا اثنين وخمسين فدائاً من الأتليان على ضفاف النيل فأكلتهم المياه وأن المراكب تسير الآن فوقها وأصبحت مجراً . فبعد التحقيق إذا ثبت لديكم أن المذكور كان يملك اثنان وخمسين فدائاً على ضفاف النيل وأن النيل جرفها وبقت تحت المياه وأن المراكب تسير من فوقها وأنها لا تصلح للزراعة كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق لا يقتضى طلب المال عن مثل هذه الأتليان التي بقت تحت النيل وأصبحت مجراً فلا تطلبوه وأما إذا كانت دعواه كاذبة وعريضته مخالفة للحقيقة فاطردوه.

في ١٤ محرم سنة ٢٣٧

١٢٧- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم الشخص المدعو عبدالله من قرية دلجمون بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل آخر لأداء الصلاة فيه . فنرجو إصلاحه . فإذا ثبت لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع خلافاً لأداء فريضة الصلاة فيه . كما ورد في عريضة المذكور فبادروا بإصلاح ذلك الجامع على الوجه اللازم ويقيد مصروفه في دفتر الإقليم.

في ١٤ محرم سنة ٢٣٧

١٢٨- أمر محرم للباشا دليل إسماعيل أغا الأطرلي

قدم المدعو عرب على عريضة يقول فيها: أنه لي مطلوب في ذمة إسماعيل أغا الأطرلي من سرديلان ولي النعم استحقاق مدة سنة ونصف سنة وقد طلبته فلم يعطن فإذا كان صحيحاً أن للمذكور في ذمتكم استحقاق متجمد من سنة ونصف سنة فبادروا بتأديته وبإسكاته، وأما إذا كان غير صحيح فردوا عليه بالصورة التي ينهها .

في ١٧ محرم سنة ٢٣٧

١٢٩- أمر لناظر شونة العطف

قدم الرئيس المدعو علي جودح من سكان قرية طالحة بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي مائة أردباً من الحنطة من شونة العطف، وفي أثناء قدومي إلى شونة المحمودية وابتعدت مسافة ساعة من العطف تسربت المياه للمركبي، ولما كان التسرب شديداً عجزت عن مقاومته ففروا مركبي وأنني أنقذت من حمولته مقدار نحو ثلاثين أو أربعين أردباً وحفظتهما، ولما سلمتها إلى الشونة طلب مني معلم الشونة المقدار الباقي. فهل حقيقة أن المذكور حمل مركبه مائة أردب حنطة من شونة العطف وأنه وهو قادم إلى شونة المحمودية غرق مركبه في الحقل المذكور؟ وأنه أنقذ من حمولته ثلاثين أو أربعين أردباً فقط وأن الباقي تلف؟ فبعد تحقيق ذلك الكيفية من الذين شاهدوا الحادثة وعرفوها ومن الواقفين على الأحوال أن تبادروا بإخبارنا عن حقيقة الحال.

في ١٤ محرم سنة ١٢٣٧

١٣٠- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم أحمد ديب من سكان قرية شبرانو بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أنه يوجد في قرنتنا ثلاثة مشايخ بلد، وأنه لما كان في عهدي أيضاً ثلاث قرارات من شياخة البلد بناء عليه قام النزاع بيني وبين شيخ البلد الكبير. فإذا تحقق لديكم أن بين المذكور وبين مشايخ بلاد القرية المذكورة نزاع كما ورد في عريضته أن تبادروا باستدعاء الشيخ الذي بينه وبين المذكور نزاع وإحضار خصومه، وبعد الاستجواب والتحقيق فإذا وجدتم شئ يوجب أمر الحق فبادروا بإجرائه وأما إذا كانت عريضته ملفقة ودعواه كاذبة أن تعملوا أنتم أيضاً بما قضى عمله.

في ١٦ محرم سنة ١٢٣٧

١٣١- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم المدعو علي من قرية شوبرانو بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن المعلم الذمي افتدى علي بأنني أخذت سلفة من الشونة في تاريخ سنة ثلاث وثلاثين مع أن لا علم لي بهذه السلفة ولم أخذتها. فإذا تحقق لديكم أن المذكور لم يأخذ سلفة من الشونة المذكورة في تلك

السنة كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق اعتنوا بمنع تسلط المعلم المذكور عليه، وأما إذا ظهر كذب في دعواه ففي هذا الوقت أن تعملوا اللازم.

في ١٦ محرم سنة ٢٣٧

١٣٢- أمر محرر لكاشف الغربة

قدم فودي ستاري من قرية توبه شبرات بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: كان لنا ساقية مشتركة ببني وبين أخى وقد بعث حصتي إلى أخى وطلبت ثمنها فلم يطعني ومزق السند . فإذا تحقق لديكم أن المذكور ناع إلى أخيه حصته في الساقية المملوكة لهما بالاشتراك وأنه لما طلب ثمنها منه لم يعطها إليه وأنه مزق السند كما ورد في عريضة المذكور، فبعد التحقيق أن تبادروا باسترداد حقه المقضي بمعرفة الشرع وإحقاق حقه وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ١٦ محرم سنة ٢٣٧

١٣٣- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم الشخص المدعو أحمد من سكان قرية نصافة ببار بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب منذ عشرة شهور وأنه محتاج للإصلاح . فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع خلافه لأداء فريضة الصلاة فيه . كما ورد في عريضة المذكور أن تبادروا بإصلاحه على الوجه اللازم ويقيد مصروفه في دفتر الإقليم.

في ١٦ محرم سنة ٢٣٧

١٣٤- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم أهالي قرية زاوية البقلي بإقليم المتوفية عريضة يقولون فيها: أنه قبل سنتين طغى النيل على خمسة وأربعين فدانا من أطيافنا وغمرتها المياه وأن المراكب تسير فوقها، وأنه الآن يطالبوننا بمالها فترجو إعفائنا بعد المعاناة . فهل حقيقة طلب منهم المال مع أن المياه طغت على ذلك المقدار من الأرض في القرية المذكورة قبل سنتين وأن المراكب تسير فوقها ؟ وأنها لم

تزرع حبة واحدة كما ورد في عريضتهم؟ فبادروا بإخطارنا ما هي تلك الأطنان وما حالها.

في ١٦ محرم سنة ٢٣٧

١٣٥- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم الشخص المدعو يوسف من قرية فوتيس شبرا بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أنه كانت لسيدة مصرية وسية قدرها سبعة وعشرين فداناً في قربتنا وكان جلبي زرع أربعة أفدنة منها، وأن السيدة المصرية توفت والجلبي ذهب إلى مصر والآن يطلبون مني مال السبعة وعشرين فداناً. فإذا ثبت لديكم أن وسية المذكورة البالغ قدرها لسبعة وعشرين فداناً انحلت بسبب وفاتها، وأن الجلبي المذكور زرع أربعة أفدنة منها وذهب إلى مصر وأنه الآن يطلبون المذكور بأموال السبعة وعشرين فداناً كما ورد في عريضته، وأنه إذا كان ليس للمذكور علاقة بزراع هذه الأراضي، فبعد التحقيق لا تطالبوه بأموالها، وأما إذا ظهر كذب عريضته فاعطوه الجواب اللازم وأن توزعوا تلك السبعة والعشرين فدان لأهل القرية على الوجه اللازم.

في ١٦ محرم سنة ٢٣٧

١٣٦- أمر محرر ..

قدم الشخص المدعو الشيخ أحمد من قرية فانادي التابعة لدمنهو عريضة يقول فيها: أنه كان في قربتنا جامع واحد فتحرب وقد قدمنا عريضة لأفندينا فأصدر أمر لحسن الكاشف بإصلاحه وأن الكاشف حسن أجرى المعاينة ولم يصلحه بحجة كثرة المصاريف. فهل حقيقة أنكم عاينتم بمقرتكم الجامع المذكور ولم تصلحوه بحجة كثرة المصاريف كما ورد في عريضة المذكور في هذا المبلغ المقدر؟ بعد المعاينة بادروا بإفادتنا حقيقة الحال.

في ١٦ محرم سنة ٢٣٧

١٣٧- أمر محرر للكاشف الغربية

قدم الشخص المدعو الشيخ أحمد من قرية شبين بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قربتنا تحرب وقد قدمنا عريضة لصاحب الدولة أفندينا إبراهيم باشا بخصوص

إصلاحه. فأمر بذلك وأنه شرع ببنائه وتم نصفه، ولما سافر المشار إليه أهمل بدون إتمام وبقي جامعنا خراباً. فإذا تحقق لديكم أن نجلنا الباشا المشار إليه أصدر إرادته قبل سفره أيام بخصوص إصلاح جامع القرية المذكورة. وأن نصفه تم والنصف الآخر لم يتم، وأنه بناءً على ذهاب المشار إليه بجانب مأمورية بقى بدون إصلاح، وأنه لا يوجد في تلك القرية جامع القرية جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عريضة المذكور أن تبادروا ببناء النصف الآخر من هذا الجامع ويقيّد ما يصرف في دفتر الإقليم.

١٦ محرم سنة ١٢٣٧

١٣٨- أمر محرور للكخذاء بك

قدم الرئيس المدعو أحمد من سكان مطلوبوز عريضة يقول فيها: أن أحمد جاووش ببولاق في سنة خمس وثلاثين اشترى ثلث مركبي بمبلغ ستماية وستة وستين ريالاً وأعطاني سند بذلك، وأنه منذ ذاك اليوم لم يسطني بارة واحدة وأن حجتي بقيت لديه، وأن المذكور توفي وزوجته كذلك لم تعطني بارة واحدة وحيث أن حجتي في يدها ففرضها الاستيلاء على مركبي بأكمله. فإذا تحقق لديكم أن أحمد جاووش المذكور اشترى ثلث حصّة مركب المذكور بتلك القيمة وأعطى له سنداً بذلك وأنه توفي قبل أداء دينه، وأن زوجته فضلاً عن عدم أداء دينه تدعي ملكية المركب المذكور بأكمله حيث أن حجته بقيت لدى زوجها المذكور، وأنه إذا كان على الجزار يعلم بصحة ذلك فيفهم من ذلك قصد الحماية لذلك، فبعد التحقيق أن تبادروا بأخذ تلك الحجة من يد المذكورة وإعطائها للرئيس المذكور وضبط مركبه بموجبها وأخذ ذلك السند من الرئيس وتسليمه إلى المذكورة ويقطع نزاعهما.

في ١٧ محرم سنة ١٢٣٧

١٣٩- أمر محرور ..

قدم حنفي الشافعي من قرية طعجلبي بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن شيخ بلد قريتنا أخذ أطلياني البالغ قدرها ثمانين فداناً وترك أغنامه يأكلوا زراعتي وأخذ كنانتي من غبطني خفية ونقلها غبطه وأن هذا الشيخ أرغم الفلاحين بزراعة أربعين فداناً من الأراضي

الرميلة التي في يده وأجرى قيد أموالها في دفتر البواقي، وأنه أجرى زرع أطيانه البالغ قدرها مائتين وخمسين فداناً وقيدهم في الدفتر بصفة بور، وأنه أخذ مالها من الفلاح لنفسه، وأنه نظراً لخراب دار وسية القرية فقد قل أخشابها وألواحها إلى منزله. فإذا ثبت لديكم أن شيخ البلد المذكور أخذ من أطيانه بذلك المقدار، وترك أغنامه يأكلوا زراعته، ونقل كانه إلى مزرعته وأنه أرغم الفلاحين لزراعة الأربعين فداناً من الأطيان الرميلة التي في عهده وقيد مالها في دفتره بوراً وأنه أخذ أخشاب وألواح دار الوسية كما ورد في عريضة المذكور. فبعد أن تردوا حق المذكور إليه وتستردوا مال الديوان إليه أن تبادروا بتأديبه على الوجه اللازم، ثم عزله من الشياخة. وأما إذا كانت دعوى المذكور كاذبة وعريضته مخالفة للواقع فاطردوه.

في ١٨ محرم سنة ٢٣٧

١٤٠- أمر محرور ..

قدم حسن تاقمي من قرية دلمون بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن شيخ بلد قريتنا جار بيتنا منزل لابنه وأنه يستخدم والذي في خدمة البناء جبراً وبدون دفع أجره إليه، وأن والدي لما امتنع عن الذهاب فلق رأسه وهو الآن راقد مريضاً. فإذا تحقق لديكم أن شيخ البلد المذكور استخدم والده قهراً في خدمة بناء منزل ابنه ولم يعطه أجره وأنه فلق رأسه وجرحه كما ورد في عريضة المذكور فبعد التحقيق أن تمتعوا الشيخ المذكور من مثل هذا الظلم وحصلوا منه أجره المجرى المذكور مهما بلغت مقدارها وأجروا الحق.

في ١٨ محرم سنة ٢٣٧

١٤١- أمر محرور لحاكم البحيرة

قدم حسن بلاغ من سكان قرية حللي داود بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب منذ عشرة سنين وليس لنا جامع لأداء الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة متخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع خلافاً لأداء الصلاة فيه. فبادروا بإصلاح هذا الجامع على الوجه اللازم وقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ١٨ محرم سنة ٢٣٧

١٤٢- أمر محرر لصاحب الفضيلة قاضي أفندي الإسكندرية

قدمت السيدة . . من سكان إسكندرية عريضة تقول فيها: أن زوجي طلعتني منذ تسعة سنين وربط لبنتي الوحيدة ثلاثة قروش ماهية وأنه توفي في شهر رمضان، وأنه نظراً لولادة بنت أخرى فورته أعطوا شيئاً قليلاً من ميراثه ومع ذلك فقد كان له ثمانية عشرة دكان ومصطبان ومقهى وربع منزل وربع منزل آخر وصندوق ملابس وصندوق نقود وأشياء أخرى خلاف ذلك. فإذا تحقق لديكم أن المتوفي المذكور رغماً عن تركه أشياء كثيرة من أموال وأملاك وتقود فإنه ورثته الآخرين أعطوا شئ قليل لليتيمين المذكورين وغدروا بهما، وأن هؤلاء الورثة لم يحضروا أمام الشرع وأنهم متوقفون في ذلك مع مضي شهرين فبادروا باستدعاء جميعهم أمام الشرع، وبعد مراجعتهم على وجه الحق والشبوت أن تعطوا حق اليتيمين المذكورين مهما كان وأن تمتنوا بإجراء حكم الشرع.

في ٢٠ محرم سنة ٢٣٧

١٤٣- أمر محرر لأحمد الغربي رئيس التجار

قدم التاجر المدعو فوكي عريضة بقول فيها: أنه كان بينه وبين المتوفي يوسف وأحد أقاربه شركة وأنه بناء على وفاة المذكور أهمل رؤية حسابهم وأن ذلك تسبب لضرره. فكما ورد في عريضة المذكور أن تبادروا بقراءة عريضته هذه وبانتخاب أربعة أشخاص من التجار المعتمدين الذين تستسبونهم ولحضارهم ورؤية حساب المذكور على وجه الحق وإخطارنا عن نتيجة الحساب التي يرضى بها.

في ٢٠ محرم سنة ٢٣٧

١٤٤- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم محمد من قرية قحوفية بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا محل الإقامة الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع خلافة لأداء فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عريضته أن تبادروا بإصلاح هذا الجامع على الوجه اللازم ويحدد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢٠ محرم سنة ٢٣٧

١٤٥- أمر محرر لحاكم المنصورة

قدم عبد الكريم من قرية فرغان بإقليم الشرقية عريضة يقول فيها: أنه جرى قيد فدان على ابني في وقت عمل المساحة وأنه كان بزراعته من ذلك الوقت والآن قد استولى عليه شيخ البلد . فإذا ثبت لديكم أن في وقت المساحة جرى قيد فدان على اسم ابن المذكور وأنه بينما كان واضعاً يده عليه وقائماً بزراعته لغاية الآن أخذه منه الشيخ المذكور كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تبادروا باسترداد تلك الأرض من الشيخ المذكور وأن تمكثوا ابن المذكور من وضع يده عليه وزراعته، وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ٢٣ محرم سنة ١٢٣٧

١٤٦- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم الشخص المدعو إبراهيم من قرية طملاي بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن شيخ البلد أخذ من يدي أطياني المعلومة والمقيدة على اسمي في وقت المساحة وكنت قائماً بزراعتها منذ سبعة أو ثمانين سنين . فإذا ثبت لديكم أن تلك الأطيان قيدت على اسم المذكور في أثناء مساحتها وأنه بينما كان واضعاً عليها وقائماً بزراعتها منذ السنين المذكورة أخذها منه الشيخ المذكور والحق به الغدر كما ورد في عريضته فإذا كان موافقاً لقاعدة البلدة أن تبادروا بأخذ تلك الأراضي من الشيخ المذكور وتمكثوه من وضع يده عليها وزراعتها وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ٢٣ محرم سنة ١٢٣٧

١٤٧- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم الشخص المدعو إسماعيل من قرية قروان بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن حمائي كان أعطى لكريمته نصف فدان أرض وأنها كانت تزرعه منذ ستة سنين ولما توفي حمائي أخذ ابنه نصف الفدان هذا من يد زوجتي . فإذا ثبت لديكم أن نصف فدان الأرض التي أعطاه حمي المذكور المتوفي لكريمته التي كانت واضعة يدها عليه وقائمة بزراعته منذ

سنة ستين أخذ به ابنه بعد وفاته واستولى عليه كما ورد في عريضته، وإذا كان وضع يد المذكورة على تلك الأرض وزرعها موافق لقانون البلدة أن تبادروا بنزعها من يد المذكور وردوا إلى المذكورة وتمكينها من وضع اليد عليها وزراعتها وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه بالوجه المناسب.

في ٢٣ محرم سنة ٢٣٧

١٤٨- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم الرئيس المدعو علي رصد من سكان قرية منوفر بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: كان لنا مركب مشترك بيني وبين شيخ البلد وأجرنا تصليحه وصرف في هذا السبيل تسعماية ريال وأن الشيخ المذكور فضلا عن امتناعه عن إعطاء المصاريف التي تخص حصته قد استولى على المركب المذكور بأكمله. فإذا تحقق لديكم أن الشيخ المذكور فضلا عن عدم تأديته المبلغ الذي يخصه من مصاريف إصلاح المركب الملوك لهما بالمناصفة أنه استولى على المركب بأكمله كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق بمعرفة الشرع فمطلوبنا أن تمكوه من أخذ نصف ذلك المركب وبتحصيل ما يخص حصته الشيخ المذكور من مصاريف إصلاحه وإجراء حكم الشرع وإحقاق الحق.

في ١٦ محرم سنة ٢٣٧

١٤٩- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشخص المدعو عبده من سكان قرية من السلامي بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن الجامع الذي يؤدي فيه المسلمون الصلاة في قرينتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع لأداء الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع خلافاً لأداء فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عريضة المذكور أن تبادروا بإصلاح هذا الجامع على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢٣ محرم سنة ٢٣٧

١٥٠- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشخص المدعو محمد من سكان قرية مليط بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أنه يوجد في قربنا جامعان وأن كلاهما تخرب. فإذا تحقق لديكم أنه يوجد في القرية المذكورة جامعان وأن كلاهما تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع خلافهم لأداء فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عريضة المذكور، أن تبادروا بإصلاح أحد الجامعين المذكورين على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢٣ محرم سنة ١٢٣٧

١٥١- أمر محرر للمعلم بياض ناظر شونة رشيد

قدم الرئيس المدعو أبو سعود من رؤساء مراكب الميري (بحريم) عريضة يقول فيها: أنني أخذت لمركبي فول من الصعيد وفي أثناء قدومي إلى رشيد تسرت المياه إلى مركبي فوصلت إلى رشيد وأخرجت حمولتي وأنه نظراً لظهور عطب في خمسة وعشرين اردباً منها لم يقبلها ناظر الشونة. فإذا تحقق لديكم أن المذكور بينما كان ينقل الفول من الصعيد إلى رشيد تسرت المياه لمركبه في أثناء الطريق وابتل مقدار خمسة وعشرين اردباً من حمولته وأن ناظر الشونة لم يقبلها كما ورد في عريضته، أن تبادروا بتطبيق القاعدة الجارية في الشونة بخصوص قبول أو عدم قبول مثل هذه الغلال التي ابتلت وبأمر بإسكانه.

في ٢٣ محرم سنة ١٢٣٧

١٥٢- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم يوسف شعبان من سكان قرية فم منادي بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: جامع قربتنا تخرب ولا يوجد لدينا محل لإقامة الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع خلافاً لأداء فريضة الصلاة فيه. أن تبادروا بإصلاح أحد الجامع المذكور على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢٣ محرم سنة ١٢٣٧

١٥٣- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم إسماعيل مرسى من قرية أبيد بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أنني أعطيت لمعلم قربتنا الفردة (عوائد) المفروضة على وبعد أن نظر في حسابي أنكر خمسة وستين ريالاً منها

وأنه عندى شاهد بذلك . فإذا تحقق لديكم أن المعلم المذكور ينكر المبلغ الستين ريالاً من الفردة التي سلمها إليه المذكور كما ورد في عريضته . فإذا كان صحيحاً أن عنده شاهداً على تسليم ذلك إليه كما يقول فبعد التحقيق والنبوت أن تستردوا ذلك وتوفوا الحق . وأما إذا ظهر كذب دعواه فاطردوه .

في ٢٣ محرم سنة ٢٣٧

١٥٤- أمر محرر لحاكم القرية

قدم محمد قنديل من سكان قرية الحمرة بإقليم القرية عريضة يقول فيها: أنني طلبت حقوقي التي في ذمة شيخ البلد من أجرة خدمة الأرز ومن ثمن المسلي ومن أشياء أخرى فامتنع عن إعطائها . فبعد التحقيق إذا كان للمذكور مطلوباً في ذمة شيخ البلد أن تبادروا برده إليه مهما بلغ مقداره وبإجراء حقه وأما إذا ظهر كذب دعواه فاطردوه .

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٥٥- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم رزقه خليفة من المتوفية عريضة يقول فيها: أنني التزمت أنا وشركي حملة بهائم المتوفية عن سنة خمسة وثلاثين وأعطينا مال الميري وأنا طلبت رؤية حسابنا فلم ينظر فيه . فإذا تحقق لديكم أن شرك المذكور امتنع عن رؤية حسابيه كما ورد في عريضته أن تبادروا برؤية حسابيه بمعرفتكم ومعرفة الشرع على وجه الحق وبموجب دفاترهم وباسترداد ما يظهر من حقه في ذمة الآخر وإحقاق حقه .

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٥٦- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم الشيخ طه من سكان قرية كهر الحجازي بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قربتنا تخرب ولا يوجد لدينا محل لإقامة الصلاة فيه . فإذا ثبت لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع سواء لإقامة الصلاة فيه . كما ورد في عريضة المذكور أن تبادروا بإصلاح ذلك الجامع على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم .

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٥٧- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم المدعو عبد الرحمن عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا الموجود بقرية السيد عسكري الحلوتي بإقليم البحيرة قد تحوّر ولا يوجد لدينا محل لإقامة الصلاة فيه. فإذا ثبت لديكم أن جامع القرية المذكورة تحوّر ولا يوجد في تلك القرية جامع غيره لإقامة فريضة الصلاة فيه. كما ورد في عريضة المذكور أن تبادروا بإصلاحه على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٥٨- أمر محرم لناظر الأصفاف

قدم الشيخ علي من سكان قرية نيسم بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أنه كان للمرابط المدعو سيد عسكري ثلاثة قياسات وأن أفندينا أعطى إلينا في سنة تسعة عشر أوامر مخومة بخصوص إعفاء تلك القياسات الثلاث، وأنه منذ ذلك الوقت كان لا يسهم أحد، والآن إبراهيم أغا ناظر الإضافة أخذ اثنين منهم. وحيث أننا نريد أن تكون تذكرتنا المخومة المعطاة إلى المذكور والمتضمنة إعفاء الثلاث قياسات في سنة تسعة عشر دستوراً للعمل، فإذا أخذت قياستان من القياسات الثلاثة المذكورة حسب عريضة المذكور أن تنبها على من يلزم بالتخلي عنهما.

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٥٩- أمر لحاكم الغربية

قدم على منصور من قرية رومية بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن والدي وأربعة أخوتي راقدين مرضى منذ ستة شهور بمرض خبيث فأرجو إعطائي اردباً من القلة. فإذا تحقّق لديكم أن والد المذكور وأخوته الأربعة راقدين مرضى منذ ستة شهور بمرض خبيث كما ورد في عريضته. أن تبادروا بإعطاء المذكور اردباً من الحنطة من شونة الولاية وإذا كان المرض الخبيث الذي يقول عنه خبيثاً من الأمراض المعدية أن تحظرون بذلك وإما إذا ظهر كذب دعواه فاطردوه.

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٦٠- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم محمد عبدتي من قرية صافران بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٦١- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم سيد أحمد من سكان قرية دوسونيسه بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تهدم ولا يوجد لدينا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٦٢- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم مصطفى من قرية محلة الألبان بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٦٣- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم عبد الجليل من سكان قرية أشمون بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٦٤- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم مصطفى أبو طهره من قرية كفر القصاد بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٦٥- أمر محرر لقبودان بولاك

قدم الرئيس المدعو سليمان عريضة يقول فيها: أنني حملت مركبي مقداراً من الحنطة ومقداراً من الجلود من بولاك ففي أثناء قدومي غرق مركبي في محل على مسافة عشر ساعات من بولاك، وأن الحنطة والجلد غرق فأرجو إخراج مركبي. فإذا ثبت لديكم المذكور حمل مركبه حنطة وجلداً من بولاك وأنه في أثناء قدومه غرق مركبه على مسافة عشرة ساعات من الجهة السفلى فمطلوبنا إخراجاه عند انخفاض المياه وتسليمه إليه، بناءً عليه بادروا بإخراجه وتسليمه.

في ٢٦ محرم سنة ١٢٣٧

١٦٦- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم الشخص المدعو أبب قنديل من سكان قرية ديونية بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أنه بينما كنت في الخارج اتفق شيخ البلد مع القائمقام وباعوا طاحونتي الموجودة في منزلي بمبلغ مائتين وخمسين ريالاً وأناي بنيت هذه الطاحونة بألف ريال. فإذا تحقق لديكم أن شيخ البلد والقائمقام المذكور باعوا طاحونتي المذكورة أثناء ما كان هو موجوداً في الخارج كما ورد في عريضته، فبعد التحقق أن تبادروا باسترداد تلك الطاحونة ممن أخذها أياً كان وبردها إلى المذكور وبإيفاء الحق، وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه.

في ٢٦ محرم سنة ١٢٣٧

١٦٧- أمر محرر خطاباً لقاضي رشيد ومحافظها

قدم محمد خراجي من سكان رشيد عريضة يقول فيها: أنه كان يوجد جنينة مشتركة فأننا وشرركي أصلحناها وصرف على إصلاحها مبلغ ثمانية عشر^(*) ألف ريال وأنه بعد ذلك اتخذ شريك طريق التحايل وأخذ الدفتر مني وبعد مرور عشرة أيام أنكره، وقال لي هات الدفتر للنظر في حسابنا. فإذا تحقق أمام الشرع أن المذكورين صرفوا نقوداً بذلك المقدار في إصلاح الجنينة الملوكة لهما بالاشتراك، وأن شريكه المذكور سلك طريق الحيلة وأخذ

(*) في الترجمة عشرة.

دفتره وأنه بعد ذلك أنكر أخذه كما ورد في عريضة المذكور، فبعد المرافعة أن تهتموا بالفصل في دعواهما بمقتضى الشرع وبتحصيل ما يخص حصته من المصاريف وإجراء الحق.

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٦٨- أمر محرر لصاحب العزة عثمان أغا أمين كرك الإسكندرية

قدم الشخص المدعو حافظ سليمان من سكان إسكندرية عريضة يقول فيها: أن أبي الشيخ سالم توفي وأن مرتبي الذي يملكه وقدره قرش واحد من جمر كرك الإسكندرية قد انخل وحيث أن مرتب المتوفي المذكور اليومي الذي هو عبارة عن قرش واحد . والذي كان في عهده على أن يأخذه من جمر كرك إسكندرية وانخل لوفاته قد خصص لابنه سليمان فبادروا بقيد ذلك في محله وبإعطائه إليه شهراً بشهر أسوة بأمثاله.

في ٢٩ محرم سنة ٢٣٧

١٦٩- أمر محرر لأحمد كاشف ناظر قرى الأرز

قدم محمد وناجي وحسن من قرية هارون من قرى الأرز برشيد عريضة يقولون فيها: أننا كما خفراء وكما نقسم بيننا أجرتنا التي تأخذها حسب المعتاد وأنه الآن أخذها الشيخ سالم جميعها ولم يعطها إلينا . فإذا تحقق لديكم أن للمذكورين استحقاق من أجره الخفر في ذمة الشيخ المذكور كما ورد في عريضتهم فبعد التحقيق أن تبادروا بتحصيلها مهما بلغ مقدارها وبإحقاق الحق وأما إذا كان دعواهم كاذبة فاطردوهم.

في ٢٦ محرم سنة ٢٣٧

١٧٠- أمر محرر خطاباً لمحافظة دمياط

قدم المدعو محمود أبو ناصر عريضة يقول فيها: أنه كان لي ستة عشرة مدقاً للأرز في ثلاث محلات بدمياط وأنه من مدة ستة سنين كنت أعطيت هذه المدقات إلى الميرى بإيجار اثنين وثمانين قرشاً ونصف قرش لكل واحد منهما على شرط أن يصلح ما يحتاج إصلاحه منهما بمعرفة الميرى، وقد جرى إصلاح تلك المدقات على حساب إيجارهم ولم تعط إيجاره الثلاث سنين هذه، وفضلاً عن ذلك أنهم يطلبون مني أحد عشر ألف ريال وأني فقير وسأبيع

تلك المدفأة وحيث أنه صرحنا بيع المدفأة المذكورة متى كانت مملوكة له إلى من يرغب، بناءً عليه ومنه تعالى بادروا بتسليمها إليه حسب الأصول المربة.

في ٢٩ محرم سنة ٢٣٧

هامش: هل الدوائر المذكورة تلزمنا؟ فإذا كانت تلزمنا فبعد المباحثة في ذلك على الوجه اللازم يجب أخذهما، وإن كانت غير لازمة فاعملوا على الوجه المحرر في مقـ أمرنا .

١٧١- أمر محرر لكاشف الغريبة

قدم الشيخ حسين من قرية سلمون بإقليم الغريبة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تهدم ولا يوجد لدينا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لكاشف الغريبة حسب المعتاد.

في ٢٩ محرم سنة ٢٣٧

١٧٢- أمر محرر لكاشف الغريبة

قدم الشيخ محمد من قرية شباس عميري بالغريبة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لكاشف الغريبة حسب المعتاد.

في ٤ صفر سنة ٢٣٧

١٧٣- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ عبد الكريم من قرية دنیشان بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٤ صفر سنة ٢٣٧

١٧٤- أمر محرر لصاحب العزة حسن أفندي ناظر المعامل

قدم الذمي المدعو محمد شاهين عريضة يقول فيها: أنني أستطيع صنع بقة أعلى نوعاً من البقة الأفرنكية التي تصنع في بولاق وفي سائر الجهات بمصاريف زهيدة. وحيث أنه من

مقتضى المصلحة استخدام المذكور في عمل يصلح له إذا ظهرت مهارته كما ورد في عريضته
 فبناءً عليه بادروا باستخدامه وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه.

في ٤ صفر سنة ٣٧

١٧٥- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم عمر وسويلين من قرية وردان بالبحيرة عريضة يقولان فيها: أن شيخ بلد قرشنا
 على يوسف متسلط علينا بأنواع الظلم والتعدي ولا يكفي عن أضرارنا في كل وقت بأسباب
 تافهة. فإذا تحقق لديكم أن شيخ البلد المذكور متسلط على المذكورين بدون موجب أنه
 يضرهما كما ورد في عريضتهما، فبعد التحقيق أن تبادروا باستدعاء الشيخ المذكور وتنبهوا
 عليه تنبيهاً أكيداً وشديداً بأن لا يلحق أذى بالمذكورين وخلافهما، وأما إذا ظهر كذب
 دعواهما فردوا عليه.

في ٤ صفر سنة ٣٧

١٧٦- أمر محرر خطاباً لعللي بك ناظر الأموال

قدمت السيدة المسماة عايشة من مسيبي الأموال ومن سكان قرية شنوان الغراب
 بإقليم المنوفية عريضة تقول فيها: أن شيخ بلدتنا الكبير أخذ مني خمسة عشر ثوباً من
 القماش وأن أخاه أخذ سبعة عشر ثوباً ولم يعطيني ثمنهما وأنها تلتبس بحصيله بمعرفة علي
 بك. فإذا تحقق لديكم أن أحد المذكورين أخذ منها خمسة عشرة ثوباً والآخر أخذ سبعة
 عشر ثوباً من قماشها ولم يعطياها ثمنها كما ورد في عريضتها فبعد التحقيق أن تبادروا بأخذ
 الثمن وإجراء الحق.

في ٤ صفر سنة ٣٧

١٧٧- أمر محرر خطاباً لكاشف القرية

قدم شيخ البلد المدعو مصطفى بهار من قرية محلة أبو علي بإقليم الغربية عريضة
 يقول فيها: أن يونس شيخ بلدنا الكبير أخذ الخمسة أفدنة الجيدة من أطياني البالغ قدرها
 عشرة فدان والمقيدة لاسمي وأبقى الخمسة فدان الرديئة. فإما أن يعطيني الخمسة أفدنة

الجيدة وإما أن يأخذ الخمسة أفدنة الرديئة. فإذا ثبت لديكم أن الشيخ المذكور استولى على الخمسة أفدنة الجيدة من وسية المذكور البالغة ل عشرة أفدنة والتي في عهده وأعطى له الخمسة أفدنة الرديئة كما ورد في عريضته فبعد التحقيق أن تبادلوا بأخذ الخمسة أفدنة الجيدة من الشيخ المذكور وضما على الخمسة أفدنة الرديئة المذكورة وتملكوا المذكور من وضع يده عليها وزراعتهما وإلا أن تأخذوا الخمسة أفدنة الرديئة الموجودة في يد المذكور ويضموها على الخمسة أفدنة الجيدة وتملكوها للشيخ المذكور.

في ٤ صفر سنة ٣٧

١٧٨- أمر محرر . .

قدم أحمد حسن سلماوي من قرية مطوبوز بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن الشخص المدعو خير الله أخذ منا ثورين قبل ثمانى شهور ولم يعطنا ثمنها وأن ثمن أحدهما ستة وسبعين ريال والأخير مائة ريال. فإذا أثبت لديكم أن المذكور خير الله أخذ منهما ثورين ولم يعطيتهما ثمنهما كما ورد في عريضتهما فبعد التحقيق أن تبادلوا بتحصيل مطلوبهما مهما بلغ مقداره بمعرفة الشرع وردة إليهما وبإجراء الحق وأما إذا أظهر كذب دعواهما فردوا عليهما.

في ٤ صفر سنة ٣٧

١٧٩- أمر محرر خطاباً لصاحب العزة محمد أفندي ناظر الأتوال

قدم الشخص المدعو علي من سكان المحلة الكبرى بالغربية عريضة يقول فيها: أنني من القزازين وأنه وإن كان رؤي حسابنا البالغ قدره خمسين كيس نقدية التي في ذمة شيخ الصنابع فقد ظلمت فأرجو رؤية حسابي وإحقاق حق لمهدة محمد أفندي ناظر أنوال الحرير. فإذا تحقق لديكم أنه لم ينظر في حساب المذكور الذي بينه وبين الشيخ المذكور وبقي على حاله وأن هذه الكيفية أوجبت القدر به كما ورد في عريضته فبعد التحقيق أن تبادلوا برؤية على وجه العدل وإيفاء حقه وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه وأسكوه.

في ٤ صفر سنة ٣٧

١٨٠- أمر محرر خطاباً للكتخدا بك

قدم الحاج محمد من تجار الجملة بمصر المحروسة عريضة يقول فيها: أني أعطيت الحاج حسن أغا من تجار الجملة حوالة بمبلغ أربعة وعشرين كيساً وأنه كان سيعطيني بضاعة فالآن لا يعطيني البضاعة ولا يرد تقودي فبعد النظر في عريضة المذكور أن تبادروا بإجراء اللازم وبإحقاق حقه.

في ٧ صفر سنة ٣٧

١٨١- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم عبد المتعال أبو الهديل من قرية شبراخيط بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا مخرب ولا يوجد لدينا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٧ صفر سنة ٣٧

١٨٢- أمر محرر لصاحب العزة إسلام أغا كاشف القسم الثاني بالشرقية

قدم الشخص المدعو حسن من سكان قرية القنايت بإقليم الشرقية عريضة يقول فيها: أن القضية الموجودة بيني وبين الشخص المدعو ساجان روية في سنة أربعة وثلاثين بمعرفة الشرع وأنه حسم النزاع وفصل في الدعوى بموجب حكم وأن مصطفى جايوش الكردي والمعلم لا يتركان لي الراحة في القرية المذكورة ومسلطين علي. فإذا تحقق لديكم أنه رغماً عن الفصل في دعوى المذكور مع خصمه الشرعي والحكم فيها بمعرفة الشرع، فإن المعلم والجايوش المذكورين مسلطين عليه لأغراضهما كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تنبهوا على المذكورين لالتزام السكون وتمنعوا تسلطهما الواقع على المذكور وأما إذا ظهرت كذب عريضته فردوا عليه.

في ٧ صفر سنة ٣٧

١٨٣- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم الشيخ يوسف من قرية برمة بإقليم المنوفية عرضة يقول فيها: أن أخي توفي وبقي في ذمته للديوان ستة عشر ريالاً والآن بطالبوني بها وأني فاقد البصر. فإذا تحقق لديكم أن في ذمة أخ المذکور المتوفي ستة عشر ريالاً للديوان كما ورد في عرضته فقد صار التجاوز عن ذلك المبلغ للشيخ المذکور مراعاة لفقد بصره فلا تأخذوه ولا تدعو الشيخ المذکور يطالبه به.

في ٧ صفر سنة ٣٧

١٨٤- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم الحاج سليمان كاور من سكان قرية مشال بإقليم المنوفية عرضة يقول فيها: أن شيخ البلد استولى ظلماً على ثلاثة أفدنة ونصف فدان من أجود أطباني المقيدة باسمي والبالغ قدرها سبعة أفدنة وترك لي الردي منها، فأما أن يطيني الجيد وإما أن يأخذ الردي أيضاً. فإذا تحقق لديكم أن الشيخ المذکور أخذ الثلاثة فدان ونصف فدان من أجود أطبان المذکور المقيدة باسمه والبالغ قدرها سبعة فدان ونصف فدان كما ورد في عرضته، فبعد التحقيق أن تبادروا بأخذهما وإعطائهما إلى المذکور وأن تمكوه من وضع يده عليهما وزرعهما مع الثلاثة أفدنة ونصف فدان الرديّة الموجودة في عهده، وإلا أن تضموا تلك الأطبان الرديّة الباقية تحت تصرفه للأطبان الجيدة وأن تملكوا الشيخ المذکور إياها وتوفوا الحق.

في ٧ صفر سنة ٣٧

١٨٥- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم خدمة قرية سينادي بحوار المحمودية بإقليم البحيرة عرضة يقولون فيها: أن جامع قريننا تخرب ولا يوجد لدينا جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعاد.

في ٧ صفر سنة ٣٧

١٨٦- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم خدمة الجامع من سكان قرية رهبية بإقليم البحيرة عريضة يقولون فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٧ صفر سنة ٣٧

١٨٧- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم مصطفى ناظر المسجد من قرية شباسي عمير بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ٧ صفر سنة ٣٧

١٨٨- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم يوسف خطيب من قرية قلين بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ٧ صفر سنة ٣٧

١٨٩- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم الشيخ أحمد من قرية قلين بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ٧ صفر سنة ٣٧

١٩٠- أمر محرر ..

قد حضر لطرفنا مشايخ أولاد علي وقدموا هذه العريضة يقولون فيها: أن القتلة الذين نريد القبض عليهم هم إبراهيم أبو سلمة وابنه يارم ومحمود وعلي وسالم أخ علي وزميلهم مسعود الذين جاؤوا على خيمتنا وارتكبوا تلك الجناية ولما كان سبق أن حررنا لطرفكم

خصوص القبض على المذكورين وإحقاق الحق، فلعدم ورود الجواب قد أخطرنا مرة أخرى فبادروا هذه المرة بالقبض عليهم وحبسهم وإخطارنا بالكيفية.

في ١٠ صفر سنة ٣٧

١٩١- أمر محرر لحاكم فيوم

قدم المدعو شيخ . . من مشايخ أولاد علي عريضة يقول فيها: أني لي في ذمة فلان وفلان من جماعتنا مبلغ ثمانين ريال (فرانسة) من ثمن الأغنام وأنهم يستمعو عن الدفع. فإذا تحقق لديكم أن للمذكور في ذمة المذكورين الفارين من جماعتهم والمقيمين الآن في الفيوم ذلك المقدار من ثمن الأغنام، فمطلوبنا تحصيله بمعرفة الشرع وإيفاء الحق لذلك بعد الثبوت بواسطة الشرع أن تبادروا بتحصيله وإحقاق الحق.

في ١٠ صفر سنة ٣٧

١٩٢- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم الحاج أحمد سيار من قرية طنطا بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أني أخذت من سليمان أبو جبل المسبب بقرة محلة المرحوم اثنين وعشرين رأساً من الثيران بعشرة أكياس وأن اثنا عشر رأساً منها ماتت وأنهم صالحوني على ثمانية أكياس وأنه الآن يطلب مني ألف قرش أيضاً. فإذا تحقق لديكم أنه بناءً علي موت اثني عشر رأساً من الاثنين والعشرين رأس الثيران التي أخذها صاحب العريضة من المسبب المذكور قد صار خصم ألف قرش من ثمنها البالغ قدره خمسة آلاف قرش وأن المسبب المذكور رجع الآن عن كلامه وأنه يريد أخذ ألف قرش المذكورة كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تبادروا بمنع تسلمته بمعرفة الشرع وبجسم نزاعهما وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ١١ صفر سنة ٣٧

١٩٣- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ إبراهيم من قرية محلة داود بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أني كنت من القديم خادم لجامع قريتنا وأن شيخ البلد أخرجني ووضع بدلي شخص آخر من الخارج. فإذا

تحقق لديكم أن المذكور رغماً عن كونه خادماً لذلك الجامع منذ عهد قديم وأخرجه الشيخ المذكور ووضع بدله شخص آخر كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق إذا ثبت قدرة المذكورة على أداء الخدمة فنبوه كما كان وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

١٠ صفر سنة ٣٧

١٩٤- أمر محرر للأفندي نائب ناحية سنديون

قدم الرئيس المدعو أبو ليلى عريضة يقول فيها: أني أخذت أربعماية اردب من فول من شونة فرشود وأوصلتها إلى بولاك فلم يخرجوها للشونة وأنه في أثناء قدومي إلى رشيد انشق مركبي نصفين بأعلى جهة فوة وأنني أنقذت منها مائة وعشرة اردباً والباقي غرق مع مركبي، وقد اطلعنا على إخطاركم بغرق مركبي الرئيس المذكور، ولكن المذكور يقول في عريضته هذه أنه كان في مركبي أربعماية اردباً من الفول وأنه وإن كان انشق مركبي وغرق مع الفول فإني أنقذت مائة وعشرة اردباً منها وسلمتها إلى شونة رشيد، فبأي صورة أخرجت حمولة هذا المركب الذي غرق؟ وما مقدار الذي أخرجه؟ وبشهادة من ثبت ذلك؟ وما هو مقدار الذي غرق؟ وبأي دليل علم أنه غرق؟ وهل يوجد بين هذا الفول ما هو مبيع؟ وما هو مقدار المبيع؟ فحققوا هذه المسئلة بأطرافها كما يجب واطفروا ثانية عن حقيقة الحال.

في ١٢ صفر سنة ٣٧

١٩٥- أمر محرر لحضرة الخزنة دار بك

أن ناظر العائد يقول في عريضته المقدمة أنه يوجد في ذمة القبودان آسيمي الأبنوزلي ربان سفينة البريك المسماة أيدو مبلغ ألفان وسبعة وسبعين غرش وعشرة بارة من حساب سفر ليفورته وفي ذمة الذي أنا غنو سطلي كاتب القبودان على ددة ربان السفينة المسماة رشهطور مبلغ خمسماية قرش من أجرة النولون المأخوذ من التجار على الحساب، وأنه نظراً لفرار المذكورين بقى هذان المبلغان في ذمتها، وأنه لما كان كلا المبلغين بدون سند التمس احتسابهما لحسابه، وحيث أن قد وافقنا على عدم مطالبة السندات الخاصة بمبلغ ألفين وسبعة وسبعين غرشاً وعشرة بارة وبمبلغ الخمسمائة قرش الباقية في ذمة الهاربين المذكورين واحتسابهما لحسابه فبادروا بأمر محسوبيتهما لذلك.

في ١٢ صفر سنة ٣٧

١٩٦- أمر محرر ..

قدم مصطفى من قرية قورطة سي بإقليم البحيرة عريضة يقول: فيها أنه كان للمرابط المدعو سيداوسيلي في قرنتنا رزقه قدرها ستة أفدنة وأنا لما كنت ناظراً عليها كانت في عهدتي وقد توفي ملتزم القرية وأن شيخ البلد أخذ منى الستة أفدنة المذكورة واسئولى عليهما، فهل الستة أفدنة المذكورة هي في الأصل من الأقطان المخصصة لتربة المرباط المذكور؟ أو هي من الأقطان المملوكة للغير؟ فإذا كانت من الأقطان المخصصة لتربة المرباط المذكور وأن في يد ناظرها المذكور سنداً بذلك فخذوها من الشيخ المذكور ومكثوا ذلك الشخص من وضع يده عليها وزراعتها. أما إذا كانت ليست مملوكة للمرباط المذكور وأنها من الأراضي التي في ملك الغير ولا يوجد سند في يد ناظرها المذكور ففي هذه الحالة أن تصرفوا في هذه المسئلة بموجب قاعدة البلدة.

في ١٢ صفر سنة ٣٧

١٩٧- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم شرف محمد من قرية قليب بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب وأنه لا يوجد في تلك القرية جامع خلافه لأداء فريضة الصلاة فيه. أن تبادروا بإصلاح الجامع المذكور ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ١٢ صفر سنة ٣٧

١٩٨- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم يوسف من قرية أرمانية بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن جامع القرية المذكورة تخرب ولا يوجد في تلك القرية جامع خلافه لإقامة الصلاة فيه. كما ورد في عريضته. أن تبادروا بإصلاح الجامع المذكور ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ١٢ صفر سنة ٣٧

١٩٩- أمر محرر لحاكم الشرقية

قدم شيخ سليمان من قرية بليس طيبة بالشرقية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب ولا يوجد لدينا جامع محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم الشرقية حسب المعتاد.

في ١٢ صفر سنة ٣٧

٢٠٠- أمر محرر لحاكم فوه

قدم الشخص المدعو إبراهيم من قرية كبريت التابع لقوة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب ولا يوجد لدينا جامع محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم فوة حسب المعتاد.

في ١٣ صفر سنة ٣٧

٢٠١- أمر محرر خطاباً لمحمد علي

كما هو محرر في هذه العريضة إذا تحقق لديكم أن المساكن الموجودة في معيكم دخلوا جنابن الفلاحين وغيطنانهم وأنهم سلبوا أثمارهم وقصبهم وسائر مزرعاتهم وأخشاب كبارهم وسواقيهم. وحيث أنه لا نرضى بمثل هذه الأمور لذلك أن تبادروا بجميع رؤساء البلوكات وتبلغهم إرادتنا بأن ينبهوا علي جملة أبطالي الغرباء بمراعاة الأصول العسكرية وعدم مخالفتهم لها. وأنت تكون أيضاً يقطاً لمنهم لأن تربيتي لهم وإعطائي إليهم تقوداً بالأحوال كل ذلك لأجل حماية الفلاح. وأما بعد هذا التنبيه إذا لم يتركوا هذه الأعمال ويسترون في إلحاق الضرر والخسارة بالفلاح أن تبادروا بقطع مرتبات من يتجرأ منهم على ذلك ولا يصغون للنصيحة ويمحوا أسمائهم من الدفتر وإطلاق سبيلهم فما هو تنبيهي إليك في هذا الشأن فاعمل بموجبه. وحيث أنه أرسل قواس خاص لتحقيق هذه المسئلة فأخبرونا بالحقيقة.

في ١٢ صفر سنة ٣٧

٢٠٢- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم مصطفى السيد من قرية قرطة سي بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أنه بناءً على وفاة ملتزم القرية قد استولى شيخ البلد على مرتب المراط سيد محمد أوسيلي البالغ قدره لسة أفدنة، وأنه لكوني ناظرًا على المراط التمس التصرف فيها. فهل قيدت السنة

أفدنة المذكورة باسم أحد في مساحة سنة ثمان وعشرين أو قيدت لعهد المذكور ناظر تربة المرباط المذكور كما ورد في عريضته. فإذا كانت قيدت لعهد ناظر تربة المرباط المذكور في ذلك الوقت وأنها محررة في وقت المساحة على هذه الصورة أن تبادروا بأخذها من الشيخ المذكور وبتمكين ذلك الشخص من وضع يده عليها وزرعها. وأما إذا كانت غير مقيدة على الناظر المذكور في سنة المساحة وأنها مقيدة على شخص آخر ولا يوجد للناظر المرقوم علاقة على الوجه المذكور، ففي هذه الحالة أن تبادروا بالتصرف حسب ما يقتضيه الحال طبقاً لقاعدة النظام.

في ١٣ صفر سنة ٣٧

٢٠٣- أمر محرر خطاباً لحسن أفندي ناظر دوائر دمياط

قدم الشيخ عبده شيخ بلد قرية أبوصر بإقليم الغربية عريضة بتاريخ في ٩ ذي الحجة يقول فيها: أنه بناءً على موت الثيران التي أخذها من حسن أفندي ناظر دوائر الأرز بدمياط قد لحق به غدر فقد كان حصل استعلاء عن الكيفية من كاشف الغربية، وحيث أن مضمون الإخطار الوارد الآن من الكاشف الموماً إليه موافق لمضمون عريضة المذكور وأنه تبين من إخطار الكاشف الموماً إليه أن ستة من الثيران التي أخذهم ماتوا في أثناء الطريق وأربعة منهم ماتت في منزله، وأن هذه الكيفية أوجبت ظلمه كما ورد في عريضته فبناءً عليه قد صار التجاوز له عن ثمنها وقدره ستمائة فلا تطالبوه به واخصموه من دفتره.

في ١٣ صفر سنة ٣٧

٢٠٤- أمر محرر للكاشف لإسلام حاكم القسم الثاني بالشرقية

قدم محمد أبو يوسف من قرية كفر المشايخ بإقليم بلبس الشرقية عريضة يقول فيها: أنه لا يوجد في قريتنا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. فإذا تحقق عدم وجود جامع في تلك القرية لأداء الصلاة فيه. كما ورد في عريضته. يجب إنشاء جامع جماعة الإسلام بناءً عليه أن تبادروا بإنشاء جامع على الوجه اللازم ويقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢٠٥- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم سيد محمد من أهالي الكفر المدعو دمتور التاج لأولاد جور باجي بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن الجامع الموجود في كفرنا متخرب ولا يوجد عندنا جامع خلافه لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه تحرر لأمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢٠٦- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم محمد من سكان قرية دمنكة بإقليم الغربية عرضة يقول فيها: أنه لا يوجد في قرنتنا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم الغربية كالمعتاد ببناء جامع إذا كان في الواقع لا يوجد في تلك القرية جامع.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢٠٧- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم محمد مسعود من قرية طراقة بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن مرتب جامع قرنتنا البالغ قدره واحد وسبعين ريال عن سنتين بقيت في ذمة الصراف الذي عزل وأنه تمتع عن سداده. فإذا تحقق لديكم أنه لم يؤخذ مرتب جامع القرية بذلك المقدار الباقي من ذمة صراف القرية المذكورة فبعد التحقيق أن تبادروا بأخذه منه مهما بلغ مقداره وإجراء الحق وأما إذا ظهر كذب عرضته فردوا عليه.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢٠٨- أمر محرر لمحافظ رشيد

قدم حسن من سكان رشيد عرضة يقول فيها: أنني كنت اشتغل في عمل الطوب مع شريكاً ونحاسبنا أمام أربعة أو خمسة أشخاص وتعاطينا السندات وأن شريكي الآن عاد وتسلسط علي مدعياً حساباً آخر فإذا تحقق لديكم أن المذكور نحاسب شريكه أمام أربعة أو خمسة أشخاص وأخذ منه سند وأنه لم يبق في ذمته لشريكه بارة واحدة كما ورد في عرضته فبعد التحقيق بمعرفة الشرع أن ترفعوا عنه الأذى وتمنعوا تسلسط شريكه عليه وأما إذا ظهر كذب دعواه فاعملوا بما يقتضيه ذلك.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢٠٩- أمر محرور ..

قدم الحاج أحمد من خدمة المدينة بمصر عريضة يقول فيها: أنه كان لي في ذمة محمد محسن ثلاثة وخمسون ألف يارة وقد ترافعنا شرعاً وثبت ذلك وأنه وإن كان ألقى في الحبس لتحصيل هذا المبلغ فشيخ الحارة أخرجه من السجن . فإذا تحقق لديكم شرعاً أن له في ذمة المذكور مبلغاً بذلك المقدار كما ورد في عريضته وأنه قادر على أداء دينه فيلزم إجراء الحق فاعملوا كذلك.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢١٠- أمر محرور خطاباً لحاكم البحيرة

قدم عبد الله من قرية بسلة فون بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أنه منذ سنة كما تركنا قريتنا وهرتنا وأنه الآن جائت المياه إلى المحمودية فنريد إعمارها، وأن العرب وضعوا يدهم على أطيانتنا وزرعوها وألقوا الغدر بنا . فما هي هذه القرية التي يقول صاحب العريضة أنها تحررت منذ عشرين سنة؟ وهل حقيقة أن أهالي تلك القرية فروا منها منذ عشرين سنة وبقت خالية؟ وهل العرب وضعوا يدهم على أطيانتهم من تلقاء أنفسهم أو أنها من القرى التي أعطيت للعرب لأجل زراعتها؟ فإذا كانت ليست من القرى التي أعطيت للعرب فهل يجرى فائدة من عودة أهاليها إليها وإعمارها بمقرتهم فبعد التحقيق أن تبادروا بإفادتنا عن الحقيقة.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢١١- أمر محرور لمحافظة دمياط

أننا كما من عبيدكم اللذين يعيشون بتجارة التبن برشيد والآن أصبح التبن والمركب ملكاً للميري ونحن أيضاً بنشتغل للميري بالأجرة ولكن محافظ رشيد جار أخذ حملة منا مقدار سبعين ألف يارة سنوياً كما كان . فنظرنا لتقرير وطلب صاحب العريضة المذكور أن هؤلاء كانوا قبل النظام يأخذون التبن من القرى وينقلونه إلى رشيد ويبيعونه ويعيشون من ربحه وأنه نظراً لإبطال البيع والشراء في هذا التبن ولأن التبن والمركب أصبح ملكاً للميري فإنهم ينقلون التبن الوارد لأجل ثيران الدائرة وأنهم كانوا يأخذون مبلغ ثمانين قرش أجرة من بعض المحل وعشرة من بعض واثنى عشرة من بعض الآخر على كل سلفة وأنهم كانوا يدفعون عن

ذلك لطرفكم في كل سنة ألف بارة بصفة حملة. فهل الخصوص المذكور يطابق عريضة المذكور؟ أو هو على شكل آخر وحيث أن المصلحة تقتضى بإخطارنا هذه المسئلة بأطرافها فبادروا بالتحريز عنها تفصيلياً.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢١٢- أمر محور لحاكم المتوفية

قدم حسين من قرية طبلية بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: كتبت أعطيت لأحد الفلاحين فدائين بصيغة أمانة من أرضي المقيدة باسمي والبالغ قدرها أربعة أفدنة وثلاث فدانا، وأنه كان في ذمتي لذلك الفلاح ثلاثين ريالاً فسددت ديني وطلبت أرضي فاستع عن إعطائها. فإذا كانت الأربعة أفدنة المحررة في هذه العريضة لم تقيد تماماً على اسم صاحب العريضة في وقت المساحة فلا يقتضى التدخل في أرض قيد منها فدائين لاسمه وفدائين أيضاً لاسم الفلاح المذكور فابقوا ما بيد الفلاح المذكور أما إذا كان لم يقيد الفدائين من ذلك لاسم الفلاح المذكور في وقت المساحة بل قيدت الأربعة أفدنة باسم المذكور وإذا تحقق أنه أعطاها للفلاح المذكور بصفة أمانة فبعد التحقيق امنعوا تسلط الفلاح المذكور عنه.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢١٣- أمر محور لحاكم المتوفية

قدم الحاج سعيد من قرية طملاوي بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: أنه كان قيد على اسمي قطعة أرض قدرها أربعة أفدنة وست عشر قيراط أثناء المساحة وأن شيخ البلد استولى عليها. فما هي هذه الأقطان الواردة في عريضة المذكور والبالغ قدرها أربعة أفدنة وستة عشر قيراط؟ وهل حقيقة أن الشيخ المذكور استولى عليها بالقوة؟ فإذا تحقق ذلك وأن كان استيلاء صاحب العريضة على هذه الأقطان وزراعتها موافق للنظام فمكوه من وضع يده عليها وامنعوا تسلط الشيخ المذكور عنه، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للنظام فردوا عليه.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢١٤- أمر محرر خطاباً رشيد

قدم بسيوني أبو بكر من سكان رشيد عريضة يقول فيها: أني كنت مستخدماً بقتلاق الإسكندرية وقد أخرجوا أشيائي من منزلي الكائن برشيد وطرردوا أولادي وغيالي منه وأسكوا فيه العساكر بدلاً عنه. فهل المنزل الوارد في عريضة المذكور هو في الأصل من البيوت الخاصة بإقامة العساكر فيها؟ وهل حقيقة أنه أخلى فيما بعد ووضعت العساكر فيه حسب عريضته؟ فإذا كان ذلك صحيح فلا نرضى بإخلاء بيوت أخيراً ووضع العساكر فيها رغماً عن وجود بيوت كثيرة للعساكر، لذلك سلموا المذكور منزله كما كان ومكثوا أولاده وغياله من الإقامة فيه، وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢١٥- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم مصطفى هندي من قرية دمنكي بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن الشيخ أحمد قاضي استولى على منزلي وأقام فيه وطررد أولادي وغيالي للخارج فبقيت في الطريق. فإذا تحقق لديكم أن الشيخ أحمد المذكور أخرج أولاد وغيال صاحب العريضة من بيته وأقام فيه والحق به الغدر بهذه الصورة كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق بادروا بإخراج الشيخ المذكور من ذلك المنزل وسلموه لصاحبه المذكور، وأما إذا كانت دعواه كاذبة وعريضته مخالفة فردوا عليه.

في ١٩ صفر سنة ٣٧

٢١٦- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ حفناوي من سكان قرية تبوك بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٥ صفر سنة ٣٧

٢١٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ حسن ناصح من قرية باطيس بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد لدينا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٧ صفر سنة ٣٧

٢١٨- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ صالح أحمد من قرية نكلا العنب بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع خلافه لأداء الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٧ صفر سنة ٣٧

٢١٩- أمر محرر لحضرة البك الخزينة دار

حيث أنه عرض من طرف صاحب المطوفة البك خازن جناب ولي النعم أن الدليل باشي عثمان أغا ابن الدليل باشي كنج أغا الذي توفي في شهر ربيع الآخر سنة ستة وثلاثين قدم عريضة بأن المبلغ الفائض وقدره اثني عشر ألف وخمسمائة قرش المقيد سنوياً في خزينة ولي النعم باسم والده الدليل باشي كنج أغا قد حوله للتجار محسوباً لسنة خمسة وثلاثين والتمس صرفه ولما كان قيد الفائض المذكور لهدة الأغا الموماً إليه ابن الدليل باشي أغا الذي توفي في التاريخ المذكور بموجب عريضته موافق لإرادتنا فبادروا بأمر قيده اعتباراً من سنة خمسة وثلاثين وصرفه في أوقاته سنوياً.

في ٢٧ صفر سنة ٣٧

٢٢٠- أمر محرر لحاكم المنصورة

قدم السيد منصور من قرية دفادوس بإقليم المنصورة عريضة يقول فيها: أنه كان لي في القرية المذكورة ثلاث سواقي فجرهم البحر وأني كنت أزرع في أرضها زراعة صيفية فجاء يعقوب بك ووضع يده عليها وبني فيها بيتاً وأنه لم يبق لي أرض لزراعتها. فإذا تحقق لديكم أن عسكر البك المذكور نزلوا في الأرض التي في عهدة المذكور وبني فيها مساكن كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق ومعرفة مقدار الأرض التي تعطلت ببناء تلك المساكن فيها فلا تطالبوه بالمال المقرر علي ذلك المقدار من الأقطان، وأشروا بذلك على قيده في الدفتر، وأما إذا ظهر كذب دعواه فاطردوه.

في ١٩ صفر سنة ٣٧

٢٢١- أمر محرر للأفندي وكيل ناظر الأقاليم البحري

قدم أهالي قرية زاوية بلشان بإقليم القليوبية عريضة يقولون فيها: كما قدمنا سابقاً عريضة لإصلاح جامع قرنتنا فصدر الأمر بخصوص إصلاحه. وبموجب ذلك جرى إصلاحه ولما قدمت كشف مصاريفه بختم كاشف الأقاليم للأفندي وكيل صاحب الدولة أفندينا إبراهيم باشا قد أجاب أن هذا الكشف خاص بسنة أربعة وثلاثين، وأن دفتر السنة أربعة وثلاثين قد قفل وأنه لا يمكن إدخاله في سنة خمسة وثلاثين. فإذا كان صحيحاً أنه لما عرض لطرفكم مصروف إصلاح جامع القرية المذكورة أجبت بأن دفتر السنة أربعة وثلاثين قفل كما ورد في عريضة المذكورين، فإذا كان جرى حقيقته إصلاح الجامع المذكور بمقتضى الأمر وأن كشف مصاريفه على وجه الصحة، فبعد التحقيق قيدوا ذلك في دفتر سنة خمسة وثلاثين وبأدروا بتحرير ذلك.

في ٢٩ صفر سنة ٣٧

٢٢٢- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم إبراهيم من قرية بهواش بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن الشخص المدعو شيخ شاذلي استولى على أرضي البالغ قدرها اثنين فداناً المخلفة لي عن الآباء في القرية المذكورة. فإذا تحقق لديكم أن الفدانين أرض التي في عهدة المذكور رغماً عن انتقالها إليه من أبيه وقيدها باسمه في المساحة وأنها من الأراضي الجاري زرعها منذ ذلك الوقت، وأن الشيخ المذكور استولى عليها بدون وجه حق والحق به الغدر كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تستردوا تلك الأرض من الشيخ المذكور وتكفوا الشخص المذكور من وضع يده عليها وزراعتها، وأما إذا تحقق كذب عريضته فردوا عليه.

في ٢ ربيع أول سنة ٣٧

٢٢٣- أمر محرر لمصرف جرجا

قدم شريف قاسم من قرية منقباد بمنفلوط عريضة يقول فيها: كان لي أرضاً أثرية قدرها ثلاثة أفدنة على ضفاف النيل فلما كانت معطلة أصلحتها وعمرتها واشتعلت بزراعتها منذ عشرة سنين، وأنه في العام الماضي ظهرت في اتصالها مقدار ثلاثة أفدنة وأن

شيخ البلد يريد أخذا مني. فإذا تحقق لديكم ظهور أرض مقدارها ثلاثة أفدنة في اتصال الأطنان المقيدة على عهدة المذكور بموجب المساحة، وأن شيخ البلد المذكور يسلط على هذه الأراضي التي ظهرت ففي بادئ الأمر أن تمسحوا تلك الأرض وتعرفون مقدارها، وثانياً بعد أن تحققوا من أهالي القرية بأي شغل تملك الأراضي التي تظهر في النيل من هذا القبيل، فإذا كان ملكيتها جارية بالحقا بها بالأطيان المتصلة بها كما ورد في عريضة المذكور فاعملوا كذلك، أما إذا كانت القواعد والأصول بخلاف ذلك حسب عادة أهالي القرية فاجروا اللازم بإتمام ذلك على الصورة التي تقتضيها.

في غرة ربيع أول سنة ٣٧

٢٢٤- أمر محرر لنسيم أفندي ناظر شونة بولاق

قدم الرئيس حسن من رؤساء المراكب من نوع الجريم عريضة يقول فيها: أنني أخذت من شونة بولاق مائة وثمانين أردباً وثلاث أردب من الفول ووصلت أمام طوزلة في ترعة الحمودية فانشق مركبي لنصفين وغرق وتلف الفول أيضاً، وأن في يدي حجة من قاضي إسكندرية بذلك. ولما سأل كاتب شونة إسكندرية أجاب بأن عريضته مطابقة للواقع، وحيث أنه تبين من أعلام قاضي أفندي الإسكندرية المرفق أجاب بأن عريضته مطابقة للواقع وحيث أنه تبين من إعلام قاضي أفندي الإسكندرية المرفق لهذه العريضة ومن التأشير المحرر على ظهر العريضة بمعرفة الشيخ إسماعيل كاتب شونة الإسكندرية أن مركب الرئيس المذكور الحمل فولاً غرق في الحبل المذكور ولم يمكن إقناذ شئ من حمولته كما ورد في عريضته فقد اقتضت إرادتنا بأن لا يطالب بمحمولة الفول المفروق مهما كان مقدارها فلا تطلبوا منه واخصموا من دفتر الشونة وأشروا على أعلى قيده بذلك.

في ٢ ربيع أول سنة ٣٧

٢٢٥- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم الشيخ عمر من قرية بهنية بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنني لما كنت شيخ البلد في القرية المذكورة سمحت علي باسمي مقدار فدان وكنت قائم بزراعته منذ ذاك الوقت، وإن شيخني البلد الموجودين في قررتنا أخذوا مني تلك الأرض فالتس استردادها من المذكورين.

فإذا تحقق لديكم أنه قيد لاسم المذكور ذلك القدان حين وقت المساحة وانه وضع يده عليه وقام بزراعته، وأنه رغباً عن ذلك أن شيخي البلد أخذاه منه وألقاه به الغدر كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تأخذوه من الشيخين المذكورين وتمكوا المذكور من وضع يده عليه وزراعته كما كان، وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه.

٢٢٦- أمر محرر لكاشف القليوبية

قدم أحمد شرابي من قرية قليوب بإقليم القليوبية عريضة يقول فيها: أن شيخ العرب الذي في قربتنا لم ينظر على وجه الحق في قضيتي الخاصة بمطلوبي وقدره مائتان وسبعون ريالاً في ذمة الشواربي بموجب حجة شرعية وإيصالات وزراعتي من المصفور وعد عبدكم المعنوق مخالفاً فالتمس الفصل في قضيتي بحضور الشرع وتحصيل حقوقي. بناءً عليه أن تبادروا بتحصيل مطلوبه الذي في ذمة المذكور بموجب الحجة الشرعية والإيصالات الموجودة بيده كما ورد في عريضة أياً كان مقداره بمعرفتكم ومعرفة الشرع وبإيفاء حقه.

في سلخ صفر سنة ٣٧

٢٢٧- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم عيسى صاوي خادماً جامع قرية صالحجر بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قربتنا تخرب ولا يوجد لدينا جامع خلافة لأداء الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم الغربية.

في ٣ ربيع أول سنة ٣٧

٢٢٨- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم الشخص المدعي يوسف من سكان قرية بكوش بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قربتنا تخرب ولا يوجد جامع خلافة لأداء الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في سلخ صفر سنة ٣٧

٢٢٩- أمر محرر لحضرة الخزينة بك

قدم عبد الله من أقارب سعود الوهابي عريضة يقول فيها: أني سأزوج أختي فمحتاج لإعلاء ولي النعم. بناءً عليه قد أنعمنا على المذكور مبلغ سبعمائة وخمسين قرش مساعدة لمصاريف زواجها فاصرفوهم إليه.

في سلخ صفر سنة ٣٧

٢٣٠- أمر محرر لحضرة الخزينة بك

قدم عبد المحسن من أقارب عبد الله الوهابي عريضة يقول فيها: أني سأزوج ومحتاج لعناية ولي النعم. بناءً عليه قد أنعمنا مبلغ سبعمائة وخمسين قرش مساعدة لمصروف زواجه فاصرفوه إليه.

في سلخ صفر سنة ٣٧

٢٣١- أمر محرر ليوسف أفندي ناظر الوادي

قدمت السيدة أمينة عريضة تقول فيها: أني والدة عبد الرحمن المستخدم في دودة القز وقد أخذت ستماية درهم من بويضات الحرير فأخذها الاسطوات من يدي وأرسلوها للشام وأعطيني أربعين درهم من البويضات، وأنني محتاجة لأربعمائة درهم بويضات، وحيث أن المذكورة سبق خدمتها في الوادي منذ عهد سلفكم فمن اللازم مراعاتها على الوجه اللائق، لذلك أن تبادروا بإسعاف طلبها كما يقتضى وبأمر استخدامهما.

في ٥ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٣٢- أمر محرر للأفندي وكيل دفتري مصر

قدم محمد من أخسحة (اسم بلد في روسيا) عريضة يقول فيها: أني كمت بإيراقداراً لأحد أغا كورجي أوغلى من جماعة الدليل باشي أوزون على أغا وكمت مرافقاً للمذكور في أسفار الحجاز وأنني لما عدت إلى مصر فقد تبصري وأن أوزون علي أغا قطع تذكريتي، وأنني منذ شهر رمضان أبيت في خرابة ومحتاج لعناية ولي النعم. بناءً عليه قد صار تعيين مرتب قرش واحد يومياً من جمرك بولاق للمذكور رحمة لفقد بصره واحتياجه فبادروا بتحرير سنده اللازم وتسليمه إليه.

٥ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٣٣- أمر محرر للأفندي وكيل دفتري مصر

قدمت فاطمة من سكان مصر عرضة تقول فيها: أن محمد جارك من أغوات خارج السراي توفي وترك ولده يتيم وأن والده اليتيم المذكور توفت أيضاً وهو بقي عند جدته ومستحق لعناية ولي التعم. وحيث أن اليتيم المذكور ابن المتوفى المذكور مستحق للعناية فقد أنعم عليه قرش واحد يومياً من جمرك بولاق لذلك بادروا بتحرير سندده اللازم وتسليمه إليه. في ٥ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٣٤- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم رشوان عرضة يقول فيها: أنني ابن الكاشف غلوش وأنه توفي وأصبحنا يتامى بناءً عليه قد صار تعيين مبلغ مائتين غرش من خزينتنا بصفة ماهية لكل من الأيتام المذكورين فبادروا بقيدها في الدفتر وإعطائها إليهم شهراً بشهر. في ٥ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٣٥- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم الشخص المدعو إبراهيم عرضة يقول فيها: أنني من طلبة المهندسخانة وأن ابني أحمد منذ عودته من خدمة ترعة الحمودية راقد في الفراش. وحيث أنه تبين من مضمون الإعلام أن أحمد المذكور غير قادر على العمل وأن اسمه محي من دفتر المهندسخانة فاعطوه ماهيته عن عشرة شهور واحوا اسمه أيضاً من خزينتنا. في ٥ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٣٦- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم أهالي قرية اشبية الملق بأقليم الغربية عرضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد محل لإقامة الصلاة فيه. ١. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ٥ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٣٧- أمر محرر لحسن أغا الموره لي من أعيان التجار

قدم عبد الرحمن عريضة يقول فيها: أنني كبير السن وأريد رؤية حسابي مع شركتي والانفصال عنه فالتمس رؤية حسابي بمعرفة حسن أغا الموردي. بناءً عليه بادروا باستحضار دفترهم الموجود في يدهما وبرؤية الحساب الذي بينه وبين شركته المذكور أياً كان بموجب قانون التجارة وعلى وجه الحق وبإجراء الحق بدون غدر ولا محاباة لأحد^(*) الطرفين.

في ٦ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٣٨- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدم أحمد أبو حلاوة من سكان قرية سرحضة بإقليم القليوبية عريضة يقول فيها: أنني سلمت لشونة قريتنا ثمانية حملة إلا ثلاث حملة من التبن وأن أمين الشونة قال لي أنني أعطيت ثمنهما لشيخ البلد حضر فخذته منه وأناي طلبتهم من شيخ البلد المذكور فادعى الإنكار. فإذا تحقق لديكم أن أمين الشونة المذكور أخذ منه ذلك المقدار من التبن ولم يعطه حقه فبعد التحقيق أن تبادروا بتحصيل ثمن ذلك التبن مهما بلغ مقداره وإيفاء الحق، وإما إذا ظهر ظذب عريضته فردوا عليه.

في ٦ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٣٩- أمر محرر لمحضرة محرم بك

قدم محمد عبد المعطي من تجار النورية عريضة يقول فيها: كتبت أرسلت سابقاً مائة وخمسين قنطاراً من الصمغ لوكيلي المقيم بإسكندرية وأناي لم أعلم هل باعه أو أبدله؟ وأنه أرسل لطره جملة أشياء فالذي أرسله باسم الأطلس ليس أطلساً، لذلك لحقني ضرر جسيم وأنه سيذهب إلى إسكندرية ويلتمس رؤية دعواه مع الذين اشتري منهم الأشياء المذكورة أياً كانوا في حضور التجار بموجب قانون التجارة. وحيث أن رؤية الحساب الذي

(*) في الترجمة لإحدى.

بينه وبين وكيله المذكور المقيم بإسكندرية مهما كان بمعرفة التجار المعتمدين وعلى وجه العدل وإجراء الحق من مقتضى إرادتنا، بناءً عليه بادروا برؤيته على الوجه المحرر وبإيفاء الحق.

في ٦ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٤٠- أمر محرم لقاضي أفندي المنصورة ولكاشفها خورشيد أغا

قدم الشخص المدعو سليم من سكان كفر برج النور التابع للمنصورة عريضة يقول فيها: أن والدي أحمد بنى طاحونة وأنه لما توفي قام الشخص المدعو الحاج أحمد وادعى أنه اشترى هذه الطاحونة وجرى المرافعة شرعاً فلم يقد بشئ. وأنه لا يزال مدعياً الآن على الوجه المذكور. فهل حقيقة أن الحاج أحمد المذكور تدخل وتعرض بموجب سند للطاحونة المنتقلة إليه من والده؟ وأنه يريد الاستيلاء عليها والغدر به كما ورد في عريضته فلأجل معرفة ذلك أن تحضروا كلاهما أمام الشرع وتواجهما وتظروا في السندات التي في أيديهما وبعد الترافع على وجه الحق إذا تحقق تدخله على الوجه المذكور يجب أن تمتنعوا تدخله الواقع بمقتضى الشرع المظهر وأن تمكثوا المذكور من وضع يده على تلك الطاحونة، وأما إذا ظهر كذب عريضته فاعملوا الذي يقتضيه الشرع.

في ٦ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٤١- أمر محرم لحاكم المنصورة

قدم السيدة فاطمة بإقليم المنصورة عريضة تقول فيها: أن لي أرض مقدار فدان في القرية المذكورة وكنت حضرت إلى مصر للعيش وأن شيخ قريباً أحد شطال دخل منزلنا وأخذ ستة أراذب من الحنطة وأردين من الفول وبلغ خمسة وعشرين ريالاً الذي كان مخبأً في داخل الحنطة وبقرة وأنه استعمل حنطتي وفولي كقاوي فالتمس استرداد ذلك من الشيخ المذكور. وحيث أن صاحبة العريضة حضرت إلى مصر، فإذا تحقق لديكم أن شيخ بلد القرية المذكورة دخل منزلها وأخذ ستة أراذب حنطتها وأردين فولها وبقرتها وعشرين ريالاً

كما ورد في عريضتها، فبعد التحقيق بمعرفة الشرع أن تبادروا بردهم وإجراء الحق، وأما إذا ظهر كذب دعواها فردوا عليها.

في ٧ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٤٢- أمر محرر محمد أفندي محروفي زاده

قدم وسيل من أهل أزمير عريضة يقول فيها: أني كنت شريكاً مع ملا أحمد العلانيه لي منذ أربعة سنين وجئت إلى مصر لرؤية الحساب الذي بيننا فلم يحاسب معي منذ عشرة شهور فالتمس رؤيت حسابنا بمعرفة شيخ التجار طبقاً لقانون التجارة. فيلزم الاهتمام بأمر إحضار المذكور وشريكه والنظر في دفاترهما أيضاً ورؤية حسابهما بموجب التجارة وعلى وجه العدل كما يقتضى وإيفاء الحق.

في ٧ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٤٣- أمر محرر للكخددا بك

قدم الشخص المدعو جولاق الحاج عباس البرزنجي من جماعة حسين بك عريضة يقول فيها: أنه لي ولدا يدعى ملا أحمد وأنني مشغول بتعليمه القراءة والكتابة فالتمس قبوله في مدرسة القلعة وحيث أنه وافقنا على قبول ابن المذكور تلميذاً في المدرسة المذكورة فبادروا بترتيب كسوته وأسبوعيته اللازمة أسوة بقية.

في ٧ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٤٤- أمر محرر لمصرف جرجا

قدم الشخص المدعو الحاج حسين عريضة يقول فيها: أني أخذت من الشونة قماشاً بمبلغ ستة آلاف ومائتين وأربعة وخمسين قرشاً بمعرفة الحاج محمد محي الدين من سكان المنيا وسلمته ثمنها وتحاسبت معه فأنكر مبلغ ستمائة قرش من حسابي وأنه مع هذا يوجد تحت يدي وصولات بهما. فإذا تحقق لديكم أنه رغماً عن وجود الوصولات في يد المذكور أن الحاج محي الدين المذكور أنكر حساب به ذلك المقدار من القروش كما ورد في عريضته فبعد التحقيق أن تبذلوا الهمة في رؤية حسابها ثانية على وجه العدل بمعرفة أمين الشونة المذكورة بانضمام رأيكم.

في ٧ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٤٥- أمر محرر لوكيل دفتري مصر

قدم حسن وبنيه عريضة يقولان فيها: أن والدنا علي أغا من أغوات داخل السراية قتل في طريق مصر العتيقة وأنا أصبحنا يتامى. بناءً عليه قد صار تعيين غرش واحد يومية لكل من اليتيمين المذكورين من جمرك بولاق فبادروا بتنظيم سنداتهم اللازمة لكل على حدته وإعطائهم إليهما.

في ٧ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٤٦- أمر محرر لمخضرة الخزينة دار بك

قدم محمد ابن إبراهيم من أقارب سعود الوهابي عريضة يقول فيها: أنني سأتزوج وبحاجة إلى عناية ولي النعم بناءً عليه قد صار إنعام مبلغ خمسين قرشاً للمذكور مساعدة لمصاريف زواجه فاصرفوه.

في ٧ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٤٧- أمر محرر للأفندي وكيل دفتري مصر

قدم المدعو سليمان عريضة يقول فيها: أنني موجود بمصر منذ خمسة عشرة سنة وفقد بصري منذ سنة وأصبت بهامة في رجلي وأنه بهذه الحالة لا يقبلني أحد. فبناءً عليه قد عين للمذكور مرتب يومي قرش من جمرك بولاق رحمة به لفقد بصره وعجزه فبادروا بتحري سنده اللازم وإعطائه إليه.

في ٨ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٤٨- أمر محرر للأفندي وكيل دفتري مصر

قدمت السيدة زهرا عريضة تقول فيها: أن زوجي الحاج قدري أحد أغوات القوغوش (غير) توفي وترك نجياً. بناءً عليه قد صار تعيين مرتب لليتيم المذكور قرش واحد يومياً من جمرك بولاق للحاج قدري البرزويلي المذكور من أغوات نواحي القوغوش لسابق خدماته فبادروا بتحرير سنده اللازم وإعطائه إليه.

في ٨ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٤٩- أمر محرر لحضرة صاحب الفضيلة البك أفندي المسند

إليه قضاء الشرع في مصر المحروسة

قدم ثمانية عشر شخصاً من معاتيق السيدة عريضة زوجة أيوب بك الكبير عريضة يقولون فيها أن أحد منا استولى على حجج أوقاف سيدتنا وأنه لم يعطنا بارة واحدة فنلتس رفع الدعوى بمعرفة الشرع. بناءً عليه اهتموا في هذه العريضة وفي وقفية الوقف المذكور وسنداته الساترة وبعد المرافعة تفصلوا في الدعوى بمقتضى الشرع على أي وجه كان وحسم النزاع بموجب الشرع المنير.

في ٨ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٥٠- أمر محرر للكخددا بك

قدم الشخص المدعو على عريضة يقول فيها: أن ابني جاء من جهة الروم فالتمس قيده في مدرسة القلعة لتعليم القراءة والكتابة، وحيث أنه وافقنا على قيد ابن المذكور حسب التماسه فبادروا بترتيب أسبوعيته وكسوته اللازمة أسوة بالغير.

في ١٠ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٥١- أمر محرر لحضرة للكخددا بك

قدم أحمد عريضة يقول فيها: أن والدي صفالي أغاسي سليمان أغا الجركس توفي فالتمس قيدي تلميذاً في مدرسة القلعة لتعليم القراءة والكتابة. وحيث أن المذكور هو ابن المتوفي المذكور المسبوق الخدمة فنوافق على قبوله تلميذاً في المدرسة المذكورة فبادروا بترتيب أسبوعيته وكسوته اللازمة أسوة بقيده.

في ١٠ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٥٢- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم إبراهيم عسكر وعمر نصير من قرية أنشاص بإقليم الجيزة عريضة يقولان فيها: أن مركب المعدية منذ ثلاثة سنين مروطة في عهدتنا بمبلغ خمسة عشر كيساً ونصف كيس، وقد تكبدنا الخسائر ولم يبق لدينا قدرة على إدارتها فنلتس تخفيض تسويتها قليلاً أو تعيين آخر ناظر ليقبض النقد الحاصل من إيرادها. فهل حقيقة أن المذكورين تكبدا خسائر من

المعدية التي في عهدتهما ؟ وأنهما غير قادرين على إدارتها كما ورد في عرضتهما ؟ فبعد التحقيق إذا ثبت ذلك أن تبخثوا عن آخر يكون مقتدر على إدارتها وتحيلوها وأما إذا كانت عرضتهم مخالفة للحقيقة فاسكوهما .

في ١٠ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٥٣- أمر محرم لحضرة قاضي أفندي مصر

قدم المدعو شيخ حامد عريضة يقول فيها : أن والدي شيخ محمد شعيب كان يملك تسعة عشر قيراطاً ونصف قيراط في مشيخة مقام حضرة السيدة نفيسة وتنازل عنها إلينا ، وأن بعد وفاة والدنا استولى الشيخ إبراهيم على ثلاث قراريط ونصف قيراط منهم فنلتس استردادها منه شرعاً ، بناءً عليه أن تهتموا بالنظر في الجحج والسندات الأخرى الموجودة بأيدي الطرفين وبعد الترافع مع خصمهم أن توفوا الحق وتجروا ما يقتضيه الشرع بأي وجه كان .

في ١٠ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٥٤- أمر محرم لحسن أغا الموره لي من أعيان التجار

قدم مصطفى قبودان الأسيرجي عريضة يقول فيها : أنه توحد شركة بيني وبين الطرابزونلي محمد علحدار الأسيرجي وأنه منذ سنتين لم ينظر في حسابنا وأناي قلت له فتعند فالتس رؤية الحساب بموجب قانون التجارة . بناءً عليه أن تعنوا وتسعوا برؤية الحساب الموجود بينه وبين شريكه المذكور مهما كان على وجه الحق طبقاً لقانون التجارة بموجب الدفاتر الموجودة في أيديهم بدون مراعاة الحاضر وإجراء الحق .

في ١٠ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٥٥- أمر محرم لحضرة قاضي أفندي

قدمت السيدة المدعوة زينب عريضة تقول فيها : كنت آخذ وأعطي مع إحدى السيدات منذ بضعة سنين وأناي كت أبيع بضاعتها والآن المذكورة تطالبني بمبلغ أربعة عشر ألف بارة ، فالتس النظر في قضيتي بحضور الشرع . بناءً عليه أن تفضلوا بالاهتمام بالنظر في

هذه العريضة، وبعد الترافع إذا تحقق مطلوبها في ذمة المذكورة أن تعملوا على منع تسلطها بمقتضى الشرع الأثوري.

في ١٠ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٥٦- أمر محرم للأفندي وكيل دفتري مصر

قدمت السيدات قيسة وزليخا وسيتة عريضة يقولن فيها: أن والدنا سيد محمد من خدمة الضربخانة قد توفي وأنه كان له مرتب بمبلغ اثنين وعشرين قرشاً ونصف قرش مقيد في الدفتر. فبعد وفاته صرف لنا مدة شهرين ثم قطع. بناءً عليه ومرحمة لأصحابه العريضة قد صار تعيين مبلغ اثنين وعشرين قرش ونصف قرش ماهية لمن من جرك بولاق فبادروا بترتيب سنداتهم اللازمة وتسليمه لمن.

في ١٠ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٥٧- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم حنفي خضر من قرية شطنوف بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن مشايخ قريتنا أخذوا نقودنا باسم الفلاحين الذاهبين إلى المحمودية واختلسوا منها ثمانمائة ريال، وأنهم أخذوا مقدار وافر من نقودنا باسم الفلاحين الذاهبين لقرى الأرز واختلسوها أيضاً، وأنهم لم يصرفوا لنا ثمن المائة واثنين وخمسين حملاً من التبن. فإذا تحقق لديكم أن مشايخ القرية المذكورة أخذوا نقود الفقراء وأخذوا تبنهم ولم يعطوهم ثمنها كما ورد في عريضة المذكور، فبعد التحقيق أن تمسوا بحصول حقوق الفقراء التي في ذمتهم تماماً مهما بلغ مقدارها وردها إلى أصحابها وبإجراء الحق وأن لا تهملوا في تأديب وتربية المشايخ الذين يظهر في ذمتهم حقوق الفقراء أيأ كانوا، وأما إذا ظهر كذب دعوى المذكور وخلاف عريضة فاطردوه.

في ١٠ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٥٨- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم عمر أبو عمر من قرية بهنية بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أنه بموجب ورقة الورد التي في يدي منذ أربعة سنين قد أصلحت قطعة الأرض البالغ قدرها فداناً والتي كانت بوراً وقمت بزراعتها وتأدية ما لها. وأن شيخى البلد عمر غزالة وعلى أبو الخطاب أخذها مني واستوليا عليها. فإذا تحقق لديكم تدخل المذكورين واستيلائهما بدون موجب على

أرض المذكور البالغ قدرها فداناً والتي كانت بور وأصلحها ووضع يده عليها منذ أربعة سنين بموجب ورقة الورد الموجودة تحت يده والجاري زراعتها وتأدية ما لها كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تبادروا بمنع الشيوخ المذكورين من استلاك تلك الأطنان وزراعتها، وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ١٠ ربيع الأول سنة ٢٧

٢٥٩- أمر محرر لحاكم الجزيرة

قدم الشيخ مصطفى من سكان قرية الخصاص بالجزيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا مخرب ولا يوجد عندنا جامع سواء لأداء فريضة الصلاة فيه . بناءً عليه تحرر أمر لحاكم الجزيرة حسب المعاد.

في ١١ ربيع الأول سنة ٢٧

٢٦٠- أمر محرر لقاضي رشيد ومحافظها

قدمت زليخا وأخيه وعائشة وكلسون ومحمد مراد وغيرهم عريضة يقولون فيها: أن لنا في رشيد مقداراً من الأطنان وأنها مقيدة بمجودها في حجة شرعية وأن على سماحي الجمال وإسماعيل السرماتي وورتهما يتعدون عليها . فبادروا بإحضار خصم المذكورين الشرعي أمام الشرع وانظروا في سنداتهم الشرعية الموجودة بيدهم وأجروا مرافعتهم على وجه الحق والعدل، وبعد الثبوت أن تعتوا بحسم النزاع كما يقتضي الشرع المطهر وتحرروا الحق.

في ١١ ربيع الأول سنة ٢٧

٢٦١- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم علي أبو سمك من قرية شخوه بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أنه لي شريك يدعى بيومي وأنه فضلاً عن ضبطه ثلث ساقيتي من مدة خمس سنين يريد أن يأخذ من الأطنان المقسمة بيننا أجودها ويترك الردي منها لي ويلحق بي الغدر . فإذا تحقق لديكم أن شريكه المذكور فضلاً عن استيلائه على ثلث ساقيته مدة خمس سنين بدون سند يريد أن يعطيه من الأطنان المقسمة بينهم أردنها ويستولى على أجودها ويلحق به الغدر كما ورد في

عريضته، فبعد التحقيق أن تستردوا ثلث ساقيته بمعرفة الشرع وأن تبادروا بمنع المذكور من الاستيلاء أيضاً على أجود الأقطان المقسمة بينهما وأن تمكنوه من امتلاك وزراعة أرضه حسب التقسيم الأول بأي وجه كان.

في ١١ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٦٢- أمر محرر لقاضي رشيد وحافظها

قدمت السيدة أمينة عريضة تقول فيها: أن شريكى باع أثناء غيابي نصف الوكالة ملكها الكاتبة برشيد . بناءً عليه أن تحضروا خصمها الشرعي المذكور أمام الشرع وبعد المرافعة شرعاً بالمواجهة إذا تحقق لديكم أنه باع نصف وكالتها في أثناء غيابها كما ورد في عريضتها، فبعد الثبوت أن تبادروا باستردادها وبإجراء حكم الشرع.

في ١١ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٦٣- أمر محرر خطاباً لحافظ السويس

قدم السيد محمد قدرايش المدني عريضة يقول فيها: أنني كبير السن وأريد الذهاب إلى المدينة . فعند وصول المذكور إلى السويس وركوبه في السفينة أعطوه مائة غرش لمصاريف سفره وقيدوها في دفتر المصاريف.

في ١٢ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٦٤- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدم أهالي قرية زفيت شلقان بإقليم القليوبية عريضة يقولون فيها: أن جامع قريننا تخرب ولا يوجد عندنا جامع سواء لأداء فريضة الصلاة فيه . بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم القليوبية حسب المعتاد.

في ١٢ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٦٥- أمر محرر لحاكم دمنهور

قدم عبد الرحمن من قرية شلشطر أنعام بدمنهور عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب ولا يوجد عندنا جامع آخر لأداء فريضة الصلاة فيه . بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم دمنهور حسب المعتاد.

في ١٢ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٦٦- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدم أهالي قرية كفر السيفي بالقليوبية عريضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد لدينا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم القليوبية حسب المعاد.

في ١٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٦٧- أمر محرر لحسن أغا المورد لي من أعيان التجار

قدم يوركي من (تكفور طاغي) عريضة يقول فيها: أن التاجر استاوري القيصري بخان الخليلي جاء وأخذ مني قرص لي باسم محمد بك السيروزي ورهته لدى العريف موردة وأناي علمت بذلك بعد ولم يمكنني تخليصه، وأن الآن شركائه ينظرون في حسابيه وتمكوا من حبسه لدى حسن أغا المورد لي فالتس تخليص قرصي بموجب قانون التجارة. فعند رؤية حسابات المذكور أن تبادروا بالنظر في كيفية القرص المذكور وتحقيق قانون التجارة كما ورد في عريضة المذكور وبإجراء الحق.

في ١٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٦٨- أمر محرر لحاكم الأقاليم الوسطى

قدم المدعو محمد نصار عريضة يقول فيها: أنني شيخ أربعة قراريط في قرية كفر الحمبر بالهنساوية وأنه ليس في دمتي بارة واحدة، وأنه تأخر على أحمد شيخ الثلاث قراريط مبلغ سبعين ريالاً ومع أنه ليس قريباً ولا شريكاً لي فقد أخذوها مني، وأنه لأجل أخذ مكسورهم مني هذه السنة قراريط أيضاً حبسوا ابني. فهل حقيقة أنه أخذ منه في العام الماضي سبعين ريالاً لأجل دين الشخص المدعو شيخ أحمد؟ وأن ابنه حبس هذه السنة أيضاً لأجل دين الشيخ المذكور كما ورد في عريضته؟ فإذا كان هذا صحيحاً فلا يلزم عمر بدين زيد. بناءً عليه بادروا بمنع مؤاخذه ابنه، وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ١٦ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٦٩- أمر محرر خطاباً لحاكم القليوبية

قدم الشخص المدعو الحاج شمس عريضة يقول فيها: أنه لي أطياناً مقدارها ثلاثة أفدنة في قرية جيزة الديارا بأقليم القليوبية وأنها ممسوحة لاسمي وأنه قد أنشئ فيها معديّة

وضبطت أطباني . فهل حقيقته أن أطبان المذكور المقيدة على عهده في أثناء المساحة قد ضبطت كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق إذا ثبت ذلك أن تبادروا بإعادة تلك الأطبان المضبوطة للمذكور مهما كان عدد أقدتها وإجراء الحق وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ١٦ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٧٠- أمر محرر للأفندي وكيل دفتري مصر

قدمت خديجة صالح بك الكبير عريضة تقول فيها: أن مرتبنا المعين بدلا عن التزامنا المضبوط لا يكفي لمعيشتنا، وحيث أننا توافق على ضم مبلغ أربع مائة وستة قروش ونصف قرش من جمر ك بولاق على إبراد المذكورة وإبلاغه إلى خمسة آلاف فيادروا إلى ضم وإعطاء سندده اللزوم.

في ١٦ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٧١- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدم أهالي قرية كوم السمن بالقليوبية عريضة يقولون فيها: أن مشايخنا أخذوا منا سمناً وتبناً وحطباً وأحجاراً وعسلأً أبيض وأشياء أخرى ولم يعطونا منها ولم يحاسبونا عليها . فإذا تحقق لديكم أن مشايخ القرية المذكورة أخذوا من هؤلاء الأهالي ذلك المقدار من السمن والسمن والحطب والأحجار والعسل الأبيض ولم يحاسبوهم ولا يعطوهم ثمنها كما ورد في عريضتهم فبعد التحقق أن تنفذوا برؤية حسابهم وتحصيل حقوق الفقراء التي تظهر في ذمتهم وردها إليهم وإيفاء الحق والعدل، وأما إذا ظهر كذب عريضتهم فردوا عليهم.

في ١٦ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٧٢- أمر محرر لحسن أغا الموره لي

قدم مصطفى قبودان الأسبرجي عريضة يقول فيها: أنني كت عينت الشخص المدعو الحاج مصطفى المتجد بالأساتة العلية وكيلاً عني، وأن المذكور ذهب إلى الحج هذه السنة وعاد، ولما طلبت منه رؤية حسابي أنكر توكيله عني فالتمس رؤية حسابنا بمعرفة حسن أغا الموردي . بناء عليه بادروا إلى رؤية حسابات المذكور مهما كانت بموجب قانون التجارة مع فحص دقاتره وإيفاء الحق.

في ١٦ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٧٣- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم أهالي قرية صاغت فليشان بإقليم البحيرة عريضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٨ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٧٤- أمر محرم لحاكم الأقاليم الوسطى

قدم محمد خلد الله من قرية كم الحميز بالهنساوية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لتخليل بك حاكم الأقاليم الوسطى حسب المعتاد.

في ١٨ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٧٥- أمر محرم للخزينة دار بك

قدمت السلطنة روحية كريمة السلطان مراد كراي السأكدة بفندقلي في نواحي إسلامية (ناحية من نواحي البوسفور بإسطنبول) عريضة تقول فيها: أنها عادت من الحج ولا يوجد لديها مصاريف للسفر. بناءً عليه بادروا بإعطاء السلطنة الموماً إليها مبلغ ألف وخمسمائة قرش لمصاريف سفرها كما هو محرم أعلاه.

في ١٨ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٧٦- أمر محرم لكاشف الجيزة

قدم الشخص المدعو الحاج محمود عريضة يقول فيها: أن جملي سرق في قرية وارفه بإقليم الجيزة. فإذا تحقق لديكم أن جل المذكور سرق كما ورد في عريضته فبعد التحقيق أن تبادروا بالبحث عن السارقين أياً كانوا واضبطوه وسلموه إليه وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ١٨ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٧٧- أمر محرم للحاج حسين أغا محتسب مصر

قدم الشخص المدعو محمد عريضة يقول فيها: أنه نظراً لوجود قضية بني وبين شركي سالم خروق الخباز في مادة أخذ واعطاء التمس رؤية حسابنا بمعرفة المحتسب. فبادروا

برؤية حسابه مع شريكه المذكور مهما كان بموجب الدفاتر الموجودة تحت يدهم وبإجراء الحق مع مراعاة أحوال العدل.

في ١٨ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٧٨- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم المدعو فهاث الوهابي من أولاد السعود عربضة يقول فيها: أني سأ تزوج وحيث أنه أنعم على المذكور مبلغ ألف قرش مساعدة لمصاريف زواجه كما هو محرر أعلاه فبادروا بصرفه إليه.

في ١٩ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٧٩- أمر محرر لقاضي جرجا ومتصرفها

قدم عبد الله أفندي الجرجاوي ابن الواقف عربضة يقول فيها: أن زوجة شيخ دواخلي تدخل في إيرادات المساجد الموجودة تحت نظارتي، بناءً عليه أن تنظروا بما جاء في هذه العريضة وفي السندات المغيرة الموجودة بيد الطرفين وفي شروط الوقف وبعد الترافع على وجه الحق والعدل أن تبادروا بالفصل في الدعوى وحسم النزاع بمقتضى الشرع القديم بأي وجه كان وبإجراء الحق.

في ١٩ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٨٠- أمر محرر لوكيل دفتري مصر

قدمت الجاريتان عايشة البيضا وحليمة السوداء عربضة تقولان فيها: أننا من عتقاء زوجة المرحوم محمد أغا الفتنبالي مساعد باش كيلاجي، وأنه كانت لسيدتنا حصة قدرها أربعة قراريط في قرية دمنهور الوحش بالغربية فأعطت لنا إيلنا وتأشراً بالأمر بذلك على أعلى عربضتنا، ولكن لعدم وجود نقدية لدينا لم تمكن من إخراج تقسيطها، فنلتس الإنعام علينا بمصاريفه. وحيث أنه تبين من الكشف المرفق بهذه العريضة أن مصاريف التناول عن الأربعة قراريط المذكورة هي أربعمائة وخمسين قرش فقد صار التجاوز لها عنها بصفة إنعام فلا تأخذوه منها.

في ١٩ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٨١- أمر محرر للكخذاء بك

قدمت السيدة المسماة حفيظة زوجة أحمد أغا الإبرقदार عرضة تلتبس فيها قبول ابنها تلميذاً في مدرسة القلعة، وحيث أنه وافقنا على قبول ابن صاحبة العرضة تلميذاً في مدرسة القلعة فبادروا بقبوله تلميذاً وبترتيب كسوته وأسبوعيته.

في ١٩ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٨٢- أمر محرر للكخذاء بك

قدم الشخص المدعو محمود ابن أحمد أغا من أغوات خارج السراي عرضة يلتبس فيها قيده تلميذاً في مدرسة القلعة، وحيث أنه وافقنا على قيد المذكور تلميذاً في مدرسة القلعة فبادروا بقبوله تلميذاً وبترتيب كسوته وأسبوعيته.

في ٢٧ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٨٣- أمر محرر لشرف بك

قدم الحاج محمد أخ المرحوم باش أغا الأزيكية سابقاً عرضة يلتبس فيها إعطائه مبلغ ألف وخمسمائة قرش ثمن جارية، وحيث أنه قد أنعم عليه بمبلغ ألف وخمسمائة قرش ثمن جارية حسب التماسه فبادروا بصرفه إليه.

في ٢٢ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٨٤- أمر محرر خطاباً لوكيل ناظر الأقاليم البحري

قدم الشخص المدعو الحاج أحمد أوطه باش العلمدار محمد أغا السرلنكجي السابق عرضة يقول فيها: أنه مطلوب فردة من حصّة العلمدار محمد أغا السرلنكجي البالغ قدرها سبعة قواريط بقرية قها، وحيث أنه من مقتضى إرادتنا عدم طلب الفردة المطلوبة من الأغا إلى الموماً إليه البالغة قدرها ستمائة وثمانية وثلاثين قرش والمحررة في هامش عرضته فبادروا برفعها وشطبها من دفتره وبالتأشير في أعلى قيده بذلك وإعطاء علم خبره لحاكم الإقليم.

في ٢٢ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٨٥- أمر محرر لأغا الإنكشارية

قدم الشخص المدعو أحمد الساكن في جهة الإمام الشافعي عريضة يقول فيها: أن جارنا نزل من السطوح على بيتنا وسرق بعض أموالنا . فبادروا بالبحث والقبض عن الذي نزل من السطوح إلى منزل المذكور وسرق أشياءه أيا كان كما ورد في عريضته، وإظهار أشياءه المسروقة أيا كانت واستردادها.

في ٢٢ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٨٦- أمر محرر لحسن أغا الموره لي

قدم التاجر أشادري عريضة يقول فيها: أن مراد فلفة القاني في الحبس لدى حسن أغا الموره لي لأجل رؤية الحساب الجاري بيننا وبينه، وأنه مضى عشرة أيام ولم يحضر لرؤية الحساب فالتمس رؤيتنا حسابنا مع المذكور بمواجهة التجار وحيث أن صاحب العريضة محبوس من لديكم فبادروا برؤية حسابه مع شريكه المذكور بمقتضى دفاترهم الموجودة تحت يدهما طبقاً لقانون التجارة وإيفاء الحق.

في ٢٢ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٨٧- أمر محرر لخليل بك حاكم الأقاليم الوسطى

قدم المعلم سيدهم عريضة يقول فيها: أن المعلم يوسف مباشر بني سويف قد أخذ مني حنطة بقيمة أربعماية ريال بوصل وأنه لم يمكنني إلى الآن أخذ المبلغ المذكور منه . فإذا تحقق لديكم أن للمذكور أربعماية ريال في ذمة الصراف المذكور من ثمن الغلال بموجب وصل كما ورد في عريضته، فبعد الثبوت أن تبادروا بتحصيلها منه بمعرفة الشرع وبإجراء الحق، وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ٢٢ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٨٨- أمر محرر لكاشف الغريبة

قدم مصطفى من سكان قرية بنها العسل بالقلوبية عريضة يقول فيها: أنني ألتبس تخليص مطلوبوي وقدره مائة وأربعة وأربعين أردب حنطة الذي في ذمة على أبو أيوب من قرية ابناس بالغربية بموجب حجة شرعية . فإذا تحقق لديكم أنه يوجد للمذكور مطلوبوا قدره مائة

وأربعة وأربعين اردباً من الحنطة بموجب حجة شرعية في ذمة علي أبو أيوب المذكور كما ورد في عريضته. فبعد الثبوت بادروا بتحصيلهم بواسطة الشرع وبإجراء الحق وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ٢٢ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٨٩- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشخص المدعو علي متولي من سكان قرية لويبة بإقليم البحيرة عريضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٣ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٩٠- أمر محرر لحسن أغا الموره لي

قدم التاجر المدعو الحاج محمد عريضة يقول فيها: أن المعلم حسين يأخذ صنف الصوف بشن بخس ويبيعه للمسبين بشن فاحش وأنه بهذا الرجة تسبب لوقوعي في الدين فالتمس رؤية حسابنا. فإذا كان حساب المذكور من الحسابات الممكن رؤيتها من لديكم فبادروا برؤيته مراعيًا قانون التجارة ووجه العدل.

في ٢٣ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٩١- أمر محرر خطاباً لقاضي أفندي مصر

قدم الشخص المدعو رضوان عريضة يقول فيها: أن الشخص المدعو على من قرية القصور بإقليم المنيا دخل بيتي وسرق أشياءي، والآن جئت ووجدته في مصر وسلمته للحبس، وأن لي شهوداً على ذلك. بناءً عليه بادروا بالنظر إلى هذه العريضة وبإجراء المرافعة مع خصمه الشرعي بمواجهة شهوده وبعد الثبوت أن تجروا الحق والعدل بمقتضى الشرع القديم.

في ٢٣ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٩٢- أمر صادر ومرسل مع حاجب

قدم عابشة القماش من قرية شنوان الغرف بالمنوفية عريضة تقول فيها: أنني أخذت من علي بك ناظر الأموال قماشاً وعصبة وأنني أعطيت لمشايخ البلد إبراهيم شحات وعلي شحات وحسن شحات وإبراهيم الصغير قماشاً وعصبة بمبلغ خمسمائة قرش فلم يعطوني

ثمها، وأني قدمت ثلاث عرائض للكخدا بك، وقدمت أيضاً عريضة لأفتدنيا فأصدر أمره لعمر بك فلم يقد. بناء عليه قد أرسلت المذكورة عايشة برفقة القواص فعند وصولها أن تبادروا باستدعاء المذكورين إبراهيم وعلي وحسن وإبراهيم الأخير أمام مجلس الشرع وبإجراء المرافعة شرعاً بمعرفة الشرع وبمعرفةكم بحضور القواص وعايشة المذكورة فبعد الثبوت أن تتنوا باسترداد ما هو مطلوب للمذكورة في ذمتهم مهما كان مقداره وبإجراء الحق وأما إذا ظهر كذب دعواها فاصرفوها.

في ٢٣ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٩٣- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم الحاج محمد حجاج من سكان قرية وزان حضره بالجيزة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لكاشف الجيزة حسب المعتاد.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٩٤- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم إمام قرية قوتق بإقليم الغربية ومن سكانها عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد لدينا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٩٥- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم أهالي قرية شرقية بإقليم الغربية عريضة يقولون فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم الغربية.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٩٦- أمر محرر المحروقي زاده

قدم الحاج أحمد من تجار الحمزاوي عريضة يقول فيها: أن في دسّي دين قليل للتجار وأن لي أيضاً مطلوباً لدى التجار فأتمس إحالة نظر حساب للسيد المحروقي لينظر في الحساب الذي بيني وبين من لي مطلوب في ذمتهم وإعطاء ما يجب عليّ أدأؤه. فبادروا برؤية

حساب المذكور مع من يجب رويته معهم أياً كانوا بمقتضى دفاترهم وبموجب قانون التجارة على وجه الحق.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٩٧- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم علي أفندي من زملاء أفندي الديوان عرضة يقول فيها: أني لما كنت في مأمرية ورشة تطريز القصب والمدبغة اقتضى استخدام كم قدر زيادة وقد صرفت لهذا الخصوص مبلغ أربعة آلاف ومائتين وستة وأربعين قرشاً ومائتين وثلاثين بارة وأن هذا مقيد في دفتر المصروف، وحيث أنه تبين من سأل العرضة أن علي أفندي المذكور في أثناء مأمريته للخدمات المذكورة صرف مبلغ الأربعة آلاف والمائتين والستة والأربعين قرش والمائتين والثلاثين بارة المحرر في الهامش، فقد اقتضت إرادتنا بإعطائه ذلك المبلغ من خزنتنا فبادروا إلى صرفه إليه وقيدته في محله.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٩٨- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم إسماعيل أفندي ترجمان ولي النعم عرضة يقول فيها: أني سأجري ختان ابني وبما أنه قد أنعم علي المذكور بمبلغ خمسمائة قرش كما هو محرر أعلاه مساعدة لمصاريف ختان نجله فبادروا بصرفه إليه.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٢٩٩- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدم الشيخ أحمد من قرية سكول بإقليم القليوبية عرضة يقول فيها: أني في سنة خمس وثلاثين استأجرت من السيدة زبيدة أطيافاً قدرها اثنين وعشرين فدناً بمبلغ أربعماية وسبعين ريالاً وأنني سلمتها المبلغ تماماً وأخذت منها وصلاً بختها، وأن المذكورة توفت في شهر ذي القعدة من سنة ستة وثلاثين، وأن حاكم الإقليم بطاليني بالمبلغ ثانياً ولا يقيد الوصل الذي في

يدنا فالتمس خصمه من الدفتر. فهل حقيقة أن المذكور رغماً عن استجاره الأتليان البالغ قدرها اثنين وعشرين فدان التي في عهدة المذكورة بالمنوفية بمبلغ أربعماية وسبعين ريال في سنة خمسة وثلاثين وتسليمها قيمة الإيجار تماماً وأخذها وصلاً بهما منها يطالبونه به ثانياً؟ فإذا كان صحيحاً أنه يوجد في يد المذكور وصل محتوم يدل على تأديته ذلك المبلغ فلا يقتضى مطالبته بالإيجار ثانية فاحصوه من دفتري، وأما إذا كانت دعواه خلاف ذلك فردوا عليه بما يقتضي.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٣٠٠- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم أحمد غنيم من قرية كثر حشاد بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه لي ثلاثة أولاد متزوجين وقد أجريا الشطف لتسوية أرضنا، ولما حصل منافسة بيننا وبين الحاج موسى وعلى الشايب من قرية شجاش بالقرب من قربتنا لكونهما أجروا شطفاً هجموا على أحد أولادي وقتلوه، وأنه ترك نجتين فهل حقيقة أن المذكورين الحاج موسى وعلى الشايب قتلوا ابنه الصغير بغير حق كما ورد في عريضته؟ فبعد التحقيق بمعرفتكم وبمعرفة الشرع إذا ثبت ذلك من مطلوبنا أن تبادروا بقتل من هو القاتل من المذكورين أيضاً في الحل نفسه وبإجراء القصاص بدون مراعاة للخطر، حيث أن مادة القتل هذه لا تقاس على مواد أخرى. بناءً عليه أن تعنوا بتنفيذ ذلك وبإخبارنا عن الكيفية وأما إذا كانت دعواه مخالفة فردوا عليه.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٣٠١- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم السيد شمس الدين من قرية صاغية عريضة يقول فيها: أنه لي مطلوب قدره خمسمائة ريال في ذمة محمد أغا المهردار قائم مقام قربتنا وأنه لما نظرت قضيتنا في حضور صاحب الدولة حسن باشا قرر المذكور أنه لم يأخذ أكثر من مائتين وأربعين ريال، وأن الباشا الموماً إليه أمره برد المبلغ المذكور إلينا وأنه لغاية الآن يظلمنا بعدم رده فنلتس تحليله منه. فهل حقيقة أن للمذكور مطلوباً في ذمة ذلك الشخص كما ورد في عريضته؟ فإذا كان

صحيحاً فبعد الثبوت بمعرفة الشرع أن تبادروا بتحصيلهم مهما بلغ مقدارهم وبالأعطاء في إجراء الحق. وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٣٠٢- أمر محرر لكاشف الغريبة

قدم الحاج محمد عريضة يقول فيها: أن شيخ البلد على أبو أحمد استأجر أطيان وسية حصتنا البالغ قدرها لسبعة قراريط ونصف قيراط في قرية المنشأة الجديدة بالغربية في سنة ثلاثة وثلاثين بمبلغ مائتين وسبعة وأربعين ريالاً وأن حسن الوكيل استأجرها في سنتي أربعة وثلاثين وخمسة وثلاثين، وأن المذكورين موقوفان عن إعطاء حقي من إيجار السنين المذكورة البالغ قدره سبعة وستة وثمانين ريالاً بموجب الوصولات فأتس تحصيله منهما، فإذا تحقق لديكم أن المذكورين استأجروا وسية حصة المذكور التي في عهده في السنين المذكورة ولم يعطياه إيجارها مع أنهما أعطياه إيصالات بذلك كما ورد في عريضته؟ فبادروا بتحصيل قيمة الإيجار التي في ذمتهم مهما بلغ مقدارها بموجب الوصولات وإيفاء الحق، وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٣٠٣- أمر محرر للأغا وكيل الخرج

قدم عبد الحافظ الجنائني عريضة يقول فيها: أنني استأجر جنينة أحمد قميش وشريكه محمد كخدا الكاتبة بجوار السيدة زينب بمبلغ سبعين ألف بارة سنوياً، وأن المذكورين يبيعون النباتات والأشجار التي زرعها من تلقاء أنفسهما بدون إدخالها في الحساب فأتس رؤية حسابنا بمعرفة شيخ الجنائنية. بناءً عليه بادروا برؤية حساب المقتضى رؤيته مع المذكورين بمعرفة شيخ الجنائنية حسب التماسه بمقتضى قانون الجنائنية على وجه العدل وإيفاء الحق.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٣٠٤- أمر محرر لقاضي مصر

قدمت السيدة فاطمة عريضة تقول فيها: أن زوجي الحاج بكير مضحك فوجعة أحمد أغا ذهب إلى دقلة وأنه لي ولد من المذكور، وأنه نظراً لوجود زوجة أخرى له في بنها العسل ففي أثناء سفره قد وضع جملة أشياءه لديها، وأنه لوقوع وفاة المذكور الآن قد قدمنا عريضة لتحصيل متروكاته فجاءت زوجته التي في بنها العسل ولم يحضر الأوطلة باشي المطلوب من طرف الشرع، وأنه سيجري بيع نصف المنزل الذي نحن مقيمين فيه فنلتبس الفصل في دعوانا بموجب الشرع. بناءً عليه نكرموا بالاهتمام بالنظر في هذه العريضة بإحضار وكيل المذكورين الشرعي أمام الشرع وإجراء مرافقتهم، وبعد الثبوت أن تجروا الحق بمقتضى الشرع الأنور.

في ٢٤ ربيع الأول سنة ٣٧

٣٠٥- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم محمد أبو عياد متولى من قرية سود وبناء بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أنه يوجد في قريتنا جامعان وأن كلاهما متخربان ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه. فإذا تحقق لديكم أن الجامعين الموحدين في تلك القرية كلاهما متخربين ولا يوجد جامع آخر خلافاً كما ورد في عريضة المذكور، فبادروا بترميم ما ترونه مناسب من هذين الجامعين وبقيد ما يصرف في دفتر الإقليم.

في ٢٧ ربيع الأول سنة ٣٧

٣٠٦- أمر محرر للأفندي وكيل دفتى مصر

قدم المدعو الحاج عثمان عريضة يقول فيها: أنني كنت من جاويشية صاحب الدولة ولي النعم أفندينا إبراهيم باشا وإلى جدة وقد فقدت بصرى وقطع مرتبي. وحيث أنه علمنا أن الجاويش المذكور مستحق للعناية فقد صار تعيين مرتب له بمبلغ ستين بارة يومياً من جرك بولاق فبادروا بتحرير سندده اللازم وتسليمه إليه.

في سلع ربيع الأول سنة ٣٧

٣٠٧- أمر محرم للخزينة دار بك

قدمت الأوسطى فاطمة عريضة تقول فيها: أني خالة المرحوم سرور أغا وأنني كنت متعيشة بالعينات المنعم بها علي فإني في ضيق من عدم وجود كسوه وماهية لي. بناءً عليه قد صار تعيين مبلغ خمسين قرشاً شهراً لصاحبة العريضة فبادروا بقبده في دفترها وإعطائه إليها شهراً بشهر أسوة بغيرها.

في سلخ ربيع الأول سنة ٣٧

٣٠٨- أمر محرم لحاكم الجيزة

قدمت فاطمة من قرية زبدية بإقليم الجيزة عريضة تقول فيها: أني زرعت ثلاثين فدناً من الأطنان الأثرية وأنني لأجل تأدية مالهم الميري المفروض علي قد بعت دسماً وطاساً وبقرجاً وبندقية. وأنه نظراً لسرقة صينية يد من ابن عمي أحمد في هذا العام فهو يتسلط علينا بسبب أشياءه المسروقة. فإذا تحقق لديكم أنه مع عدم ثبوت أي شئ على صاحبة العريضة وبراءتها من مادة السرقة، وأن ابن عمها أحمد يتسلط عليها مدعياً أن وجود الأشياء المسروقة لديها فبعد التحقيق بمعرفة الشرع أن تبادروا بمنع تسلطه ورفعها عنها، وأما إذا ظهر خلاف عريضتها فردوا عليها.

في سلخ ربيع الأول سنة ٣٧

٣٠٩- أمر محرم لكاشف الجيزة

قدم عبد الرحمن من قرية ميت سراج عريضة يقول فيها: أنه لي مطلوباً بمبلغ ثلاثمائة وثمانين ريالاً بموجب سند في ذمة إسماعيل أبوركبة شيخ بلد قرية منيل شيخه وأنه يماطل في إعطائه. فإذا تحقق لديكم أن للمذكور في ذمة شيخ البلد المذكور مطلوباً بذلك المقدار بموجب سند وأنه يماطل في سداذه كما ورد في عريضته، فبادروا بحصيلته منه بمعرفة الشرع وبموجب السند وإجراء الحق، وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه.

في سلخ ربيع الأول سنة ٣٧

٣١٠- أمر محرر إلى إسلام كاشف حاكم القسم الثاني بولاية الشرقية

قدمت . . من سكان قرية قنايات عريضة تقول فيها: أنه وإن كان مقدار عدد النخيل في قربنا أكثر من اثني عشرة ألف نخلة فشيخ بلد قربنا وقائمقامها إبراهيم غمري أخفى عدد أشجار النخيل الخاصة بأقاربه وأثبت في الدفتر مقداراً قليلاً منها، وأنه منع أقاربه المذكورين من زراعة الأراضي التي في يدهم رغماً عن ريبها ليخفيها في وقت المساحة وأنه لا يلتزم السكان ويتعدى على الأهالي. إن صاحب هذا العرض حال من أهالي القنايات بالإقليم المذكور أنها إلينا أن واحد من مشايخ الناحية اسمه إبراهيم غمري شيخ بالناحية وقائمقام وأنه يظلم أهالي النواحي ويتعدى عليهم غاية التعدي الزائد، ومن جملة فعله أن بالناحية اثني عشر ألف نخلة، وزيادة فالذي عده من النخيل ما يتعلق بغيره، وأما ما كان من متعلقاته ومتعلقات أقاربه فلم يدخله العدية وكفه عن ما معنا وكذلك جملة طين من أطبانه ومن أطبان أقاربه ومتعلقاته لم يزرعهم سنة ستة وثلاثين لكون أن الناحية لم مسحت، فلما طرق بمسامعنا ذلك أمرنا موسى أغا إحرام أغا تابنا بأنه يتوجه مع صاحب هذا العرض حال ويحقق ما هو مقدره التحقيق الثاني، وبعد التأجيل ويباشر عدده بنفسه وينظر الطين الذي صار بابر بالناحية فإن طلع كلام صاحب هذا العرض حال صحيح سرباً تعزلوا إبراهيم غمري المذكور وتأدبوه الأدب الزائد، وتنتظروا واحد خلافه يكون مضبوط ويشفق على الفقراء ويعمر الناحية وتنصبوه محله، وإن كان صاحب هذا العرض حال يطلع كلامه كما تعرفونا عن الحقيقة وتأدبوه غاية الأدب الزائد.

في سلخ ربيع الأول سنة ٣٧

٣١١- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم محمد سعودي عريضة يقول فيها: أنه من منذ خمس سنين قد اشترينا أنا وإبراهيم السمنديري بالاشتراك من التجار كمية كبيرة من الدخان وأتينا بعنا جزءاً منه ودفعنا ثمنه المحصل لدينا، وأنني لما أرسلت خبراً لشريك لي لرؤية حسابنا لأجل سداد ديننا الباقي لم يحضر، فالتمس إصدار الأمر لرؤية حسابنا أمام المحاكم. بناءً عليه يادروا بالاهتمام والاعتناء بإحضار دفاتر المذكور ودفاتر شريكه بالنظر في هذه الدفاتر بمعرفة نفر أو نفرين

من التجار المعتمدين في ذاك الطرف بحضور صاحب العريضة وشريكه وبرؤية حسابهم بموجب فاتورة التجارة وبإكمال العدل وإجراء الحق.

في ٢ ربيع الثاني سنة ٢٧

٣١٢- أمر محرر لقاضي مصر

قدم الرئيس عبد العال من قرية أبو تيج بالصعيد عريضة يقول فيها: أن المعلم تادرس وكل ابنه لبيع أمواله وأشياؤه، ولما عرض ابنه أشياؤه للبيع بمعرفة حاكم أبو تيج قد اشترت في حضور الشرع عشرة قراربط حصاة المذكور في أحد المراكب، وأنه يدعي الآن أنه لم يوكل ابنه فدعوته أمام الشرع فلم يرض. وقد كتب أمر لقاضي مصر أن ينكرم ويهتّم بالنظر في عريضة المذكور والحجة التي في يده وبعد المرافعة مع خصمه الشرعي المذكور إن لم يفصل في دعواهم وبحسب نزاعه بالوجه الذي يقاضيه الشرع بأي وجه كان.

في ٣ ربيع الثاني سنة ٢٧

٣١٣- أمر محرر لكاشف المنيا ولقاضي ملوي

قدم الحاج إبراهيم من سكان ملوي عريضة يقول فيها: أني كنت صغيراً وقد خلف لي والذي منزلاً ونصف طاحونة وأن الشخص المدعو . . من سكان ملوي اتفق مع قاضي ملوي واستولى على المنزل ونصف الطاحونة المخلفين لي من والدي بدون سند، وأنه في يدي فتوى بذلك فاطلبهم شرعاً. فبادروا بإحضار صاحب العريضة وخصمه الشرعي بمعرفتكم أمام الشرع وانظروا في سنداتهم وفتاوتهم الموجودة تحت يدهم، وبعد إجراء المرافعة الشرعية على وجه الحق إذا ثبت لديكم أن المذكور استولى على منزله ونصف طاحونة الآتين له من والده بدون سند فاعتوا باستردادها بمقتضى الشرع الأثور وإعطائهما إليه وإجراء حكم الشرع، وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه.

في ٣ ربيع الثاني سنة ٢٧

٣١٤- أمر محرر لمحافظة السويس

قدم الشخص المدعو سيد عبدالله من مجاوري المدينة عريضة يقول فيها: أني سأسافر إلى المدينة فأطلب مصاريف السفر فعند وصول صاحب العريضة إلى السويس

ودخوله في المركب الذي سيسافر عليه أن تبادروا بإعطائه خمسين قرشاً . صورة أخرى منه قدم الرئيس عبدالله المدني عرضة يلتمس فيها كما هو محرر أعلاه بناءً عليه قدر تحرر أمر حسب المعتاد .

في ٣ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣١٥- أمر محرر للخزينة دار بك

أرسل بلال أغا غلام باشقو بانقيد السلطنة بيجان من مجاوري المدينة خطاباً يلتمس فيه إعطائه فاض حصته التي في عهده شهراً باعتبارها ماهية . فبادروا بتقسيم فاض خراجيته الخاصة بسنة خمسة وثلاثين على شهور السنة مهما كان مقدارها وتسليمها شهراً بشهر لوكيلها المعين لقبضها بصفة ماهية شهراً بشهر ابتداءً من شهر رمضان سنة ستة وثلاثين هجرية .

في ٣ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣١٦- أمر محرر لصاحب العزة إلياس أغا

حاكم قسم الأول بالشرقية ولقاضي أفندي بلبيس

قدم الحاج أحمد أبو رضوان من سكان قرية سنهور بالشرقية عرضة يقول فيها: أن الشخص المدعو وهدان أبو سليم قد وضع في طرفنا مقداراً من الفول قبل ثلاثة سنين ثم أخذهم، وأنه بعد ذلك توفي، وأن أخاه أبو علي قُلت يطالبني الآن بهذا الفول وأنه غير راضي بحكم الشرع . فإذا تحقق لديكم أن المتوفي أبو سليم قبل وفاته أخذ الفول الذي سلمه للمذكور كما ورد في عرضته، وأنه إذا ثبت صحة ذلك لدى الشرع فبادروا بإجراء الحق بمقتضى الشرع المتبر.

في ٣ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣١٧- أمر محرر لكاشف الجيزة وقاضيا

قدم عبد الفتاح وأحمد سباح من سكان الجيزة عرضة يقولان فيها: أنه كان لنا بنت عم توفت وأن ابن عمي اتفق مع شيخ البلد واستولى على أموالها وأشياها . فإذا تحقق لديكم أن المذكور هو الوارث الشرعي كما ورد في عرضته فبعد الثبوت أن تبادروا باسترداد

حصة الآيل له بطريق الإرث من بنت عمه بواسطتكم ومعرفة الشرع وإجراء الحق، وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ٢ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣١٨- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم الحاج حسن أفندي إمام جامع ساكني الجنان المرحوم السلطان أحمد خان عريضة يقول فيها: أنني عدت من الحج وسأذهب إلى وطني الأصلي ويعرض عجزه. وحيث أنه اقتضت إرادتنا بإعطاء صاحب العريضة مبلغ خمسمائة قرش بصفة مصاريف سفر لأجل سفره إلى وطنه الأصلي فبادروا بصرفه إليه.

في سلخ ربيع الأول سنة ٣٧

٣١٩- أمر محرر لكاشف القلوبية وقاضيا

قدم الشيخ محمد عريضة يقول فيها: أن نظارة المسجد الكائن بقرية بيومي بالقليوبية هي في عهدتنا بمقتضى تقسيط وفرمان وأن حسن أبو سعد من القرية المذكورة أكل إبراده وأنه يسعى في تخريبه، وأني قد دعوته أمام الشرع فتوقف فالتمس الفصل في دعوانا بمقتضى الشرع الشريف. فإذا تحقق لديكم أن حسن المذكور أكل وبلغ وقف المسجد المذكور ولم يصرفه على المسجد كما ورد في عريضته فبعد التحقيق والاثبات بمعرفة الشرع أن تبادروا بتحصيل ما يظهر في ذمته من مال الوقف مهما بلغ مقداره من القروش وبسليمه لناظره لصرفها في النفقات اللازمة للجامع المذكور.

في ٤ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٢٠- أمر محرر لشرف بك

قد أنعم مبلغ عشرة آلاف قرش على محمد بك السوفي بصفة ثمن منزل، فبادروا لإعطائه إليه بمنه تعالى.

في ٦ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٢١- أمر محرر لمحافظة السويس

قدم الملا أحمد من مجاوري المدينة عريضة يقول فيها: أني سأذهب إلى المدينة وأنه لا يوجد لدى قود . فغند وصوله إلى السويس ودخوله في المركب الذي سيسافر عليه اصرفوا له مبلغ خمسين قرشاً.

في ٦ ربيع الثاني سنة ٣٧

صورة أخرى: حيث أن محمد مسعود من مجاوري مكة قدم عريضة على الوجه أعلاه فقد تحرر أمر بإعطائه مبلغ مائتين وخمسين قرشاً.

٣٢٢- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم الأغا رئيس بطارية ساكن الجنان عريضة يقول فيها: أنه كان لي مرتبي قدره مائة قرش فقطع ولم يصرف لي منذ سبعة عشر شهر، وحيث أنه من مقتضى إرادتنا إعطاء المذكور مبلغ ألف وسبعماية قرش وهو الذي تراكم من مرتبه منذ سبعة عشر شهراً ولم يصرف له وقيد مائة قرش ماهية باسمه على أن يصرف له شهراً اعتباراً من غرة شهر ربيع الآخر هذا، فبادروا بإعطاء ذلك المبلغ وقيد هذا المرتب وصرفه إليه شهراً بشهر.

في ٤ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٢٣- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم محمد منصورية من سكان قرية منصورية بإقليم الجيزة عريضة يقول فيها: أن ابن عمي توفي منذ خمسة وعشرين سنة وأنه كان له أطيان فاتقلت إلى والآن يريدون أخذها مني فبعد التحقيق من شيوخ القرية فيما يجب التصرف في المنزل المذكور وأطيان الزراعة الواردين في عريضة المذكور بحسب العادة الجارية لدى أهل القرية من قديم الزمان أن اعتوا بتمكينه من التصرف بحسب تلك العادة والفصل في الدعوى القائمة بين محمد المذكور وأخته وإجراء التحقيق.

في ٨ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٢٤- أمر محرر قاضي مصر

قدم الشخص المدعو الحاج علي من مصر المحروسة عريضة يقول فيها: أننا نملك في القرية ربع دكان وأن أخي الحاج عبد الواحد يدعى الملكية فيه وأنه يريد أخذه قهراً بدون الاعتماد على الحجة الشرعية الموجودة تحت يدا . ففكرموا بصرف الحجة بإجراء حكم الشرع بمقتضى الشرع المنير وبموجب الحجة الشرعية التي في يدهم.

في ٨ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٢٥- أمر محرر للكخد بك حسب المعتاد

قدم الشخص المدعو علي ابن محمد أغا كورجي أوغلي عريضة يقول فيها: أن والدي توفي في الحجاز أثناء وجود ساكن الجنان طوسون باشا في الحجاز وأصبحت يتيماً وأنا ووالدتي الكبيرة السن أصبحنا ذليلين لا قدرة لنا على المعيشة لذلك أئتمس قبولي تلميذاً في مدرسة القلعة . فاقبلوه تلميذاً في المدرسة المذكورة.

في ٨ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٢٦- أمر محرر لإيلاس أغا كاشف الإقليم الأول بالشرقية

قدم نصر أبو العز من سكان قرية أنشاص الرمل بالشرقية عريضة يقول فيها: أنه لي مطلوباً بمبلغ ثلاث وثمانين ريالاً في ذمة مشايخ القرية من ثمن منزل وأني كل ما طالبتهم به يخفون عن تأديته ولا يدفعونه . فإذا تحقق لديكم أن للمذكور في ذمة مشايخ القرية ذلك المقدار من الريالات من ثمن منزله، فيعد الثبوت بمعرفة الشرع أن تبادروا باسترداده من ذمة أي شخص كان وإجراء الحق، وأما إذا ظهر دعواه فردوا عليه.

في ٨ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٢٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم أحمد الفقيه من قرية ضمن المساح بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تحزب ولا يوجد لدينا حل لأداء فريضة الصلاة فيه . وأن الجامع المذكور له رزقه ولا يوجد إيراد زائد يكفي لإصلاحه . بناء عليه تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٨ ربيع الثاني سنة ٣٧

صورة أخرى: قدم أهالي قرية نيرة بإقليم البحيرة عريضة تتضمن خرابيت جامعهم بناء عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة.

٨ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٢٨- أمر محرر . .

قدم أحمد عبد الرؤف وإبراهيم رضوان من قرية بهنية بإقليم المتوفية عريضة يقولان فيها: أن جامع قريتنا تخرب وأنه لعدم وجود رزقه له لا نقدر على إصلاحه . فبادروا بإصلاحه حسب التماس أصحاب العريضة.

في ٩ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٢٩- أمر محرر . .

قدمت السيدة المسماة زليخا الاسانبولية عريضة تقول فيها: أن زوجي عبدكم محمد أوطه باشي العرجي السابق لم يرسل لي مصروف منذ خمس سنين، وأنه بعد ذلك أرسل أخيراً لأحضر إلى مصر فحضرت، وأنه ظلاً لكونه تزوج من بنت فلاحه فقد طلقني وأني الآن أصبحت غريبة الديار وفي حالة سيئة فأريد الذهاب إلى اسانبول . بناء عليه عند وصول المذكورة زليخا إلى الإسكندرية أن تبادروا بإرجائها في سفينة مسافرة وبإعطائها مائة وخمسين قرش أجره سفينة وموئنة وإرسالها إلى الجهة التي تقصد إليها.

في ١٢ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٣٠- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم على فودة المراكبي من قرية كامية بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: أنني في أثناء اشتغالي بمجدة الميري في المراكب أخذ مني على هيكل شيخ بلد قريتنا أربعين ريالاً تهرأ مع أنه غير مقيد على أرض فلاحتها بقريتنا . فهل حقيقة أن المذكور رغماً عن عدم وجود أرض مقيدة باسمه في القرية المذكورة ورغماً عن كونه من بحارة المراكب الأميرية فإن شيخ

البلد المذكور أخذ منه أربعين ريالاً كما ورد في عريضته، فإذا تحقق ذلك فلائي سبب أخذ منه فبعد التحقيق أن تعتوا لطرفنا سبب أخذه ذلك المبلغ.

١٢ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٣١- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم أولاد عادلة خاتم عريضة يقولون فيها: أننا نلتبس التفضل بالعبارة بالمرتب المنحل عن والدتنا والمنعم به علينا عن سنة أربعة وثلاثين وخمسة وثلاثين وستة وثلاثين. فقد أنعم بمبلغ ألفين وخمسمائة غرش على سليمان ابن عادلة خاتم وكرمها زليخا المذكورة فبادروا بصرفه إليهما.

في ١٢ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٣٢- أمر محرر لحافظ السويس

قدم السيد عبدالله من أهالي المدينة عريضة يقول فيها: أنني سأذهب إلى بلدي فالتمس مصاريف السفر. فعند وصول المذكور إلى السويس ونزوله في السفينة التي سيسافر عليها بادروا بإعطائه خمسين قرشاً.

في ١٢ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٣٣- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم الشيخ عمر من قرية بهنية بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن محمد شيخ قرية كفر الدوار الواقعة بالقرب من قربتنا استولى على مسموح قربتنا البالغ قدره ستة عشر فداناً وأنه نظراً لأن خدمات قربتنا هي محالة علينا فنطلب أخذ الأقطيان المذكورة من المذكور أو الاستيلاء عليها من طرف الديوان. فهل حقيقة أن شيخ قرية كفر الدوار المذكور استولى على الأقطيان المذكورة البالغ قدرها ستة عشر فداناً رغماً عن عدم وجود خدمة محالة عليه في قرية بهنية المذكورة كما ورد في عريضة المذكور؟ وأنه بأي وجه استولى عليها؟ وما هي تلك الأقطيان؟ وحيث أنه يلزم معرفة ذلك فبعد تصحيح وتحقيق الكيفية بادروا بإخطارنا.

في ١٣ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٣٤- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم على العشري من قرية دراجيل بإقليم المنوفية عرضة يقول فيها: أني استأجرت فدانين ونصف فدان أرض من وسية على كاشف الملتزم بقيمة ألف بارة لكل فدان ودفعت إيجارها وأخذت وصلاً به من شيخ البلد الذي هو وكيله، وأن على كاشف توفي والآن طرف القرية يطلب مني إيجارها ثانية ولم يعمل بمقتضى الوصل الذي تحت يدي. فإذا تحقق لديكم أن المذكور دفع لصاحب الوسية إيجار الوسية المذكورة التي زرعها في أطيان القرية المذكورة تماماً عن السنين التي زرعها وأخذ بها إيصلاً، وأنه مع وجود إيصلاً بيدي إلى الآن وأنه رغمًا عن كون الحالة على هذا الوجه أن الصراف المذكور يطالب به ثانية، فبعد التحقيق أن تمنعوا تسلط الصراف المذكور الواقع بهذه الصورة، وأما إذا كانت دعواه مخالفة لمرضته فردوا عليه.

في ١٣ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٣٥- أمر محرر خطاباً لكاشف الشرقية

قدم أهالي قرية صده بإقليم الشرقية عرضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه. وأنه لعدم وجود إيراد له فليس في مقدورنا إصلاحه. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لكاشف الشرقية حسب المعتاد.

في ١٣ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٣٦- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم الشيخ سليمان نجم من قرية المسلمين بإقليم الغربية عرضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا جامع لإقامة فريضة الصلاة فيه. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ١٣ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٣٧- أمر محرر لبال أغا

قدمت السيدة زليخا الاسانبولية زوجة أمين أغا من اغوات الحرم عرضة تقول فيها: أن أختي توفيت وأن أموالها وأشياؤها بقت في يد الغير أريد الذهاب إلى الآستانة وأن زوجي ليس له مقدرة. بناء عليه عند وصول صاحبة العرضة إلى الإسكندرية أن تبادروا بإركاها

في سفينة بدون أجرة وبإعطائها مبلغ مائتين وخمسين قرش بصفة مصروف وثن مؤونة
وبارسالها إلى الجهة التي تقصد إليها.

في ١٣ ربيع الثاني سنة ٢٧

٣٣٨- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدم سليمان وغيره من قرية سنديون بالقليوبية عريضة يقولون فيها: أن الشاهد
والمشايع أخذوا من الميري مبلغ ألفين ريال ثمن الطوب والتبن المعطيين إلى طرف الميري عن
مدة سنتين ولم يعطوها لأصحاب الحقوق وأنه قد قدمنا مرتين عريضة فأحيلت إلى الكاشف
وأن الكاشف بناء لكثرة أشغاله أخر دعوانا فنلتس تحصيل مبلغ الألفين ريال هذا. فإذا
تحقق لديكم بقاء ذلك المبلغ من الرالات في ذمة مشايخ القرية المذكورة من ثمن الطوب والتبن
وأنه لم يعط للفقراء كما ورد في عريضتهم، فبادروا بتحصيله على أي حال وتسليمه إلى
أصحابهم وإيفا الحق بدون إهمال ومساحة بأي وجه كان، وأما إذا كانت الكيفية خلاف
عريضتهم فاعملوا بحسب الاقتضاء.

في ١٨ ربيع الثاني سنة ٢٧

٣٣٩- أمر محرر لمخافظ رشيد

قدم فرج نجل المرحوم حسين جلال والأولاد التسعة الآخرون المعلوم أسمائهم عريضة
يقولون فيها: أنه يوجد لنا دائرتان ونصف دائرة من دوائر الأرض برشيد آيلة إلينا من والدنا وأنه
بموجب فرمانكم السابق قد صار استجارهما بمبلغ مائة وخمسة وسبعين ريال سنويا على
أن يجري إصلاحها من طرف دولتكم، وأنه في هذه السنة يعملون في تأدية إيجارهما بدعوى
أنهم أجروا إصلاحهما. فإذا كان إعطاء المصاريف من طرفنا عند إصلاح تلك الدوائر هو
من ضمن شروط استجارها فبادروا بتأدية إيجاراتها المطلوبة مهما كان مقدارها بدون
احتساب مصاريف إصلاحها من إيجاراتها، وأما إذا كان دفع المصاريف المذكورة هو من
ضمن شروط استجارها وأن المذكورين كثير العدد بهذه الدرجة فيجب مساعدتهم، فبعد
تحقيق كثرت عددهم أن تمتوا بعدم احتساب مصاريف إصلاحها مهما بلغ مقداره من
إيجاراتها وتأديته إليهم بصورة إنعام، على أن لا تسري ذلك المعاملة على البش.

في ٢١ ربيع الثاني سنة ٢٧

٣٤٠- أمر محرر للكخذاء بك

قدم الشخص المدعو محمد بودي عريضة يلتبس فيها قبول نسيبه تلميذاً في مدرسة القلعة. وحيث أننا وافقنا على قبول المذكور تلميذاً فبادروا بقيده وبترتيب كسوته وأسبوعيته.

في ٢٢ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٤١- أمر محرر لكاشف القرية

قدم أحمد وثمانية نفر من رفاقته من سكان قرية نياس بإقليم الغربية عريضة يقولون فيها: أن شيخ العرب المدعو ابن أيوب فوده يلحق بنا الجور والأذى من وقت أن قتل والده لحقه علينا، وأنا قد تركنا أطياننا المسوحة علينا وهرنا فأعادنا محمود بك وأسكننا في قريتنا وأنه لقيامه بالحق الأذى بنا هربنا ثانياً. فإذا كان المذكور غير راض عن سكننا في قرية نياس فنلتبس إسكاننا في إحدى القرى المجاورة والسماح لنا بزراعة أطياننا كما كان سابقاً. فإذا تحقق لديكم أن الأشخاص الثمانية أصحاب العريضة من الأشخاص الملتصين لأعمالهم وأنهم لا يسمون أحد بسوء وأنه إذا كان من المناسب سكنهم في قريتهم ولا يوجد محذور في إقامتهم بها فبادروا بإصلاح ما بينهم وبين خصومهم وبإسكانهم في قريتهم كما كان سابقاً وبمساعدهتهم على زراعة أطيانهم، وأما إذا ترى لكم عدم جواز إسكانهم في قريتهم أن تسكنوهم في القرى المجاورة وأن تجروا اللازم بخصوص زراعة أطيانهم حسب الاقتضاء، وأما إذا كان أحوالهم غير مطابقة لعريضتهم وأنهم من الأشخاص المضرة فحينئذ تعملون بما يقتضي الحال.

في ٢٢ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٤٢- أمر محرر لكاشف القرية

قدم أهالي قرية سندیون عريضة يقولون فيها: أن مشايخ قريتنا ذهبوا إلى خدمة شبرا وأنهم لم يرسلوا أقاربهم ويرسلون الفقراء فقط وأنهم منذ تسعة شهور لم يعطوهم أوراق بيعتهم ويعطونهم وصولات وأنهم يحمون جماعاتهم ويلحقوا الغدر بالفقراء. فهل حقيقة أن مشايخ القرية المذكورة لم يرسلوا الأشخاص الذين في حمايتهم لخدمة شبرا؟ وأنهم يرسلون سائر الأهالي بدون بيان أعطوهم الأوراق المتضمنة ليوميتهم بل يعطونهم وصولات كما ورد في

عريضتهم. فبادروا بالاستعلام منهم عن أصل هذه المادة ما هي؟ وما هو شكلها؟
وياخطر الكيفية بعد الاستعلام عليها منهم.

في ٢٢ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٤٣- أمر محرر خطاباً لمحروقي زاده حسب المعتاد

قدم محمد قنديل عريضة يقول فيها: أني من تجار القماش وكنت أخذ وأعطي مع
الشخص المدعو سراج منذ خمسة سنين برأسمال قدره خمسمائة ريال ونظراً لأنه ضم على
القماش الذي أخذته رجلاً فاحشاً. يزيد عما يتحمله فالتمس رؤية حسابنا بمعرفة التجار
بموجب الدفتر. بناءً عليه قد تحرر خطاباً لرئيس التجار محروقي حسب المعتاد لرؤية
الحساب.

في ٢٢ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٤٤- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم سرور آغا من أغوات المرحوم مصطفى بك عريضة يقول فيها: أن المتوفي الموصى
إليه أرسل في حال حياته عبدكم هذا إلى المدينة وعين لي مرتباً قدره خمسمائة سنوياً وهذا
لا يكفي. وحيث أنه أنعم على الآغا المذكور خمسمائة قرش فبادروا بصرفه إليه.

في ٢٢ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٤٥- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم الشخص المدعو إبراهيم من معاتيق الكولمان إبراهيم بك الكبير عريضة يقول
فيها: أنه كان لي منزلين وكانا متصلين لبعض وأنه عند فرارنا من هذا الطرف أقام فيهما
عساكر وأن الشخص الساكن فيه طلب من أفندينا المنزل، وأن أفندينا أيضاً إعطاء إليه وأنه
قد باع المنزل المذكور إلى محمد آغا فالتمس من أفندينا إعطائنا ثمن منزل، وحيث أنه
اقتضت إرادتنا بإعطاء المذكور مبلغ ألفين وخمسمائة قرش لشراء بيت صغير بدلاً من منزله
السالفي الذكر فبادروا بصرفه إليه.

في ٢٤ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٤٦- أمر محرر خطاباً لخليل بك حاكم الوسطانية

قدم محمد من سكان قرية سريرية بإقليم بهنسة عريضة يقول فيها: أنه لي مطلوباً في ذمة أحمد شباط بإثبات شرعي وأن خليل بك حاكم إقليمنا أحال أمر تحصيله لخليل كاشف حاكم الخط وأنه نظراً لأن قائمقام قربنا على أغا أخذ رشوة من خصمنا فقد ضرب ابني الطواب ضرباً شديداً وقتله فالتبس إجراء الحق. فإذا كان ذلك صحيحاً أن القائمقام على أغا ضرب ابن المذكور ضرباً شديداً وقتله فمن اللازم نظره دعواهم وإجراء الحق في حضورنا بناءً عليه نطلب أن تأخذوا المذكور وأن تختاروا عدد أشخاص الواقفين على الحال من مشايخ القرية ومن الأهالي أيا كانوا وأن تحضروا القائمقام والأشخاص المذكورة وترفقوهم لصاحب العريضة وترسلوهم لطرفنا مع واحد أو اثنين من أتباعكم.

في ٢٤ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٤٧- أمر محرر لقاضي المنصورة وكاشفها

قدمت فطومة من سكان المنصورة عريضة تقول فيها: أنني يخصني نصف معمل الزيت الموقوف بوقفية حريم وأن النصف الآخر يخصني على القاضي زادة وأني كتبت أجرته للشخص المدعو محمد بقيمة أربعماية وخمسين قرشاً وقد طلبت نصف الأجرة التي تخصني فامتنعوا عن إعطاء حقّي بدون اعتبار سنداتي. بناءً عليه بادروا لاستحضار على قاضي زادة المذكور أمام الشرع وبالنظر في السندات الموجودة بين الطرفين وفي شروط الوقف حسب عريضة المذكورة واعتوا بإجراء مرافقة مع وكيل المذكورة الشرعي بمقتضى العدل فإذا ظهر لها حق في ذمة المذكور فبعد الثبوت أن تأخذوه منه مهما كان مقداره وتجروا الحق وأما إذا كانت دعاؤها مخالفة فردوا عليها.

في ٢٤ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٤٨- أمر محرر لقاضي المنصورة وقاضيا

قدمت فطومة من سكان المنصورة عريضة تقول فيها: أنني يخصني نصف الأحد (*) وأربعين دكاناً والوكائين والمنزل والمضيفين الموجودة في المنصورة وأن على قاضي زادة يخصه

(*) في نص الترجمة إحدى وأربعين.

أيضاً نصف ذلك الأخير. وأن علي المذكور لم يعطني بارة واحدة من الوقف المذكور مدة واحد وعشرين سنة، فآلمس رؤية دعواي على وجه الحق. فبادروا بإحضار علي المذكور أمام الشرع والنظر في السندات الموجودة بيدها حسب التماسها وبإجراء المرافقة مع وكيلها الشرعي على وجه العدل وإفاء الحق.

في ٢٤ ربيع الثاني سنة ٢٧

٣٤٩- أمر محرر لكاشف الدنيا

قدم الحاج محمد وعبد الرحمن من أهالي قرية شوموتين (يجوز أنها أشمونين) بالميتية عريضة يقولان فيها: أن قاتلنا قتل والدي الحاج عبد الرحمن وأنا لما قدمنا عريضة أحيلت لضمان الكاشف حاكم الإقليم فنظر في دعوانا بمعرفة الشرع وأنه وإن كانت مادة القتل ثبتت على القائم مقام المذكور فلم يبادر بإحقاق حقنا. فإذا كان صحيحاً أن القائم مقام المذكور قتل والد صاحب العريضة وأن فعل القتل بنت بمعرفة الشرع وأنه رغماً عندما تحقق من لزوم إجراء الحق أن الأمر أهمل كما ورد في عريضته، فإهمالكم هذا اقتضى استدعاء المذكور لحضورنا، فعند وصول أمرنا لطرفكم أن قبضوا على المذكور وترسلوه لطرفنا مع عدة أشخاص من الواقفين على الحال برفقة واحد أو اثنين من رجالكم وصاحب العريضة للنظر في فصل الدعوى، وأن يتجنبوا وتحاشوا من الأحوال الموجبة لتأخير إرساله.

في ٢٤ ربيع الثاني سنة ٢٧

٣٥٠- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم الشخص المدعو أحمد أفندي عريضة يقول فيها: أنني أتكدب التعب من المنازل التي أقيم فيها بالأجرة، وأن الآن جار بيع منزله بقيمة خمسة آلاف وسبعماية قرش، ولكن ليس لي قدرة لاشترائه، وحيث أنه قد أنعم علي المذكور بمبلغ خمسة آلاف وسبعماية غرش ثمن منزل بموجب عريضته فبادروا بصرفه إليه.

في ٢٤ ربيع الثاني سنة ٢٧

٣٥١- أمر محرر للخزينة دار بك

قدمت السيدة حفيظة عريضة تقول فيها: أن زوجي إبراهيم أغا الاستانبولي من أغوات الحرم فقد بصره، ونظراً لأن مرتبه وكسوته قطعاً من مدة سبع شهور وعين له مبلغ

ألف قرش معاش سنوي، فالتمس ترتيب سنوية أسوة بالعطاء الأخرى، وحيث أن إرادتنا قضت بضم مبلغ مائتي غرش على الألف قرش المرتب من خزنتنا سنويا على مرتبة السنوي وإبلاغه إلى ألف ومائتي قرش حسب الأصول المحررة في الهامش وترتيب ذلك من كمرك مصر العتيقة ويصرفه إليه أسوة بأمثاله فبادروا بترتيبه على هذا الوجه وبإلغاء قيد مرتب الخزينة.

في ٢٤ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٥٢- أمر محرر لحسن كاشف الغبريسلي

قدم المدعو عمر عريضة يقول فيها: أنني لي مطلوباً بمبلغ ألف وأربعمائة وستة وستين قرشاً ونصف قرش من استحقاقني المتجمد في ذمة مصطفى الكاشف من جماعة حسن أغا الفرسكي ولكما طالبته استع عن أدائه، فإذا كان ما أفاده المذكور في عريضته صحيحاً فبعد التحقيق بادرنا بتحويل مطلوبه المتجمد في ذمة البلوكباشي المذكور تماماً مهما بلغ مقداره وتسليمه وإجراء الحق.

في ٢٤ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٥٣- أمر محرر لكاشف المنصورة

قدم إسماعيل ويوسف من قرية دلجة بإقليم الشرقية عريضة يقولان فيها: أننا قد بعنا في العام الماضي خمسة رؤس من الثيران للملزم عثمان أغا من قرية بشلي بإقليم المنصورة وأنه اعطانا وصلاً بأنه سيدفع ثمنها في ظرف بضعة أيام، وأنه قد مضى مدة سنة وهو ممتنع عن إعطاء حقي البالغ مائتين وسبعين ريالاً وحق ريفي مائتين وستة وثمانين ريالاً، وأننا كل ما طالبناه طردنا فنلتس تخليص حقنا منه. فإذا ثبت لديكم أن عثمان أغا المذكور أخذ منهم خمسة رؤس من الثيران من مدة سنة ولم يعطيهما ثمنها وأنه كلما طالبناه طردهما كما ورد في عريضتهما، فبعد التحقيق بادرنا بالتبني والتأكيد عليه لإيفاء حقهما مهما بلغ مقداره من القروش حيث أنه لا يجوز عدم إعطاء حقوق الفقراء مثل هذه.

في ٢٥ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٥٤- أمر محرر لإيلاس أغا كاشف القسم الأول بالشرقية

قدم حسن الجرجاوي من قرية قنيات بإقليم الشرقية عريضة يقول فيها: أن الكاشف إسلام قد طرد سجاناه وعينني سجاناً بدلاً عنه وأن جايوش الولاية وزوجة السجان

لعداوتهما لي قد حرصا على أهالي قرى منزل حيان، وأم رماد وشيبة وغار حتى أنهم بلغوا الكاشف بأنني أخذ رشوة منهم، وأن الكاشف أيضاً القاني في السجن وأخذ مني بغير حق وأعطى إلى المذكورين وأنه يقول لي عند الكاشف مرتب ملابس عن مدة شهرين أيضاً فالتس تحصيلهم. فإذا كان صحيحاً أن للمذكور في طرفكم مرتب ملابس عن مدة شهرين كما ورد في عريضته فبادروا بإعطائهم ذلك، وأنه إذا تحقق لديكم أن جاويز الولاية وزوجة السجن وغيرهما يتسلطوا على المذكور بدون موجب، فبعد التحقيق امتنعوا تسلطهم عنه وأجروا الحق، وأما إذا كانت دعواه مخالفة للحقيقة فاطردوه.

في ٢٥ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٥٥- أمر محرر لإيلاس أغا حاكم المتوفية في القسم الأول

قدم أهالي قرية منايت بإقليم الشرقية عريضة يقولون فيها: أننا نزرع الأطنان الرزقة الموجودة في قربتنا والبالغ قدرها ثمانية عشر فداناً وتسليم إيرادها إلى السيد علي ناظر جامع قربتنا، وأنه نظراً لتعرب الجامع المذكور وأن الناظر المذكور يفتال مال الرزقة المذكورة منذ ثلاثة سنين ولم يتم بإصلاحه فنلتس إصلاح جامعنا بمعرفة الحاكم، فإذا ثبت لديكم أن السيد علي المذكور أخذ إيراد رزقة الجامع المذكور ولم يتم بإصلاحه كما ورد في عريضة المذكورين، فبعد التحقيق بادروا بترميم الجامع المذكور بالمبلغ الذي دخل في ذمة المذكور من مال الرزقة مهما بلغ مقداره من القروش.

في ٢٥ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٥٦- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم الحاج عبدالله من سكان سمند عريضة يقول فيها: أنه لما أسكن عسكر في منزل حماني الكائن بسمند أخذته وأسكنه في منزلي الخاص وأنا اخترت الإقامة في الإسكندرية، وأنهم الآن قد أخرجوا حماني المذكور من المنزل المذكور أيضاً وأسكوا فيه العسكر وأنه بقي في الخارج مع أولاده وعياله. فإذا كان العسكر المقيم في منزل المذكور صاحب أولاد وعيال، وأنه إذا وجد منزل آخر لإقامة فيه فبادروا بنقله إليه وتسليم منزل الشخص المذكور إليه، وأما إذا لم يوجد منزل آخر فأبقوه فيه حين ما يوجد منزل آخر وأما إذا كان العسكري المقيم

في منزله عازب وغير متأهل، فحيث أنه قد أنشئت سكة خاصة لإقامة العساكر العذاب فبادروا بإسكان هذا العسكر في سكته وتسليم المنزل إلى صاحبه المذكور.

في ٢٥ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٥٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الحاج إبراهيم من أهالي كفر شيخ عطية الأبرشي بإقليم دمنهور عريضة يقول فيها: أن أطياني البالغ قدرها فداناً ونصف فدان وقراطين بالقرب من الجبل قد غمرتها الرمال ولا تزرع والآن يطالبوني بمالها فالتمس الإعفاء. فإذا ثبت لديكم أن الرمال غمرت ذلك المقدار من أطيان المذكور وأنها أصبحت غير صالحة للزراعة ولم تزرع كما ورد في عريضته فبعد المعينة والتحقيق لا تطالبوه بمالها حيث أنه لا يجوز طلب المال من الأطيان التي تغمرها الرمال وتخلّي من المحصول ولا يمكن زراعتها وأن تأشروا بذلك على قيده في الدفتر.

في ٢٤ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٥٨- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم محمد درويش من سكان طنطا عريضة يقول فيها: أنه يوجد بيني وبين الدخاخني بسيوني حدث أخذ وعطاء فالتمس النظر في ذلك بمعرفة الشرع. وحيث أن قضية المذكور تتعلق بالتجارة حسب عريضته فإذا رضي خصمه بالفصل في دعواه بمقتضى قانون التجارة أن تعتوا برؤيتها بمعرفة بعض التجار المعتمدين والمقيدين على وجه الحق وأما إذا لم يرض خصمه بالفصل في دعواه فبادروا برؤية دعواهم بمعرفة الشرع وإجراء الحق.

في ٢٥ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٥٩- أمر محرر خطاباً لكاشف الغربية

قدم إمام القرية وخطيبها وخدمتها من سكان قرية شبراني بإقليم الغربية عريضة يقولون فيها: أنه لا يوجد في قريننا جامع واحد وأنه أصبح خراباً ولا يوجد إيراد لإصلاحه. بناء عليه قد تحرر أمر خطاباً لكاشف الغربية حسب المتأد.

في ٢٦ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٦٠- أمر محرر خطاباً للكخداء بك

قدم الشخص المدعو محمد الساكن بجنان الخليلي عريضة يقول فيها: أنني لي ولداً وهو شغوف بالقراءة والكتابة وحيث أننا نوافق على قبول المذكور تلميذاً في المدرسة المذكورة حسب التماسه فبادروا بقيده تلميذاً وبترتيب أسبوعيته وكسوته.

في ٢٦ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٦١- أمر محرر خطاباً لحاكم المتوفية

قدم عموم أهالي قرية كفر غروق بالمتوفية عريضة يقولون فيها: أن جامع قريننا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قدر تحرر أمر خطاباً لحاكم المتوفية حسب المعتاد.

في ٢٧ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٦٢- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم عموم أهالي قرية برهم بإقليم البحيرة عريضة يقولون فيها: أن جامع قريننا تخرب ولا يوجد عندنا جامع خلافة لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قدر تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٧ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٦٣- أمر محرر للأفندي وكيل دفتري مصر

قدم يعقوب البرزنتلي عريضة يقول فيها: أنني فقدت بصري وأنه نظراً لكثرة أولادي وعيالي فألتمس ربط مرتب لي. وحيث أنه تبين أن صاحب العريضة كبير السن ومستحق للعناية فقد صار تعيين مرتب لم يبلغ ستين بارة يومياً من كمرك بولاق فبادروا بتحرير سنده اللازم وإعطائه إليه.

في ٢٨ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٦٤- أمر محرر لكاشف القرية

قدم الحاج عمر من أكراد ظاظا عريضة يقول فيها: أنني اشتريت بندقية بمبلغ مائتي وخمسين قرانسة (نوع من الرمال) وقد سرقوا بندقيتي أثناء الليل بينما كنت نائماً في الخيمة بكفر الجزار بالقرية في معسكر حسين بك، وأنني لما عرضت الأمر على الحاكم قال لي انتظر

ستجدها اليوم أو غداً فأمرني متوقف على همة أفندينا . فإذا ثبت لديكم سرقة بندقية المذكور كما ورد في عريضته فبادروا بالتحري عن ما سرقها وإيجادها وتسليمها إليه وإجراء الحق.

في ٢٨ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٦٥- أمر محرر لحاكم المنيا

قدم المدعو حسين محمد من سكان المنيا عريضة يقول فيها: أنني أخذت من الشونة قماشاً بقيمة ثمانية عشر كيساً بضمانة محمد محي الدين وأنا سلمته سبعة عشر كيساً وثلاثمائة وخمسين قرش منها والآن المذكور يطلب مني مبلغ سبعمائة وخمسين قرش . فإذا ثبت لديكم أن المذكور سلم مبلغ سبعة عشر كيساً وثلاثمائة وخمسين قرشاً من ثمن القماش الذي أخذه من الشونة المذكورة والبالغ قدره ثمانية عشر كيساً ، وأنه مع أن الباقي في ذمته هو مائة وخمسون قرش وأن الإيصالات الموجودة بيده متضمنة تسليمه ذلك المبلغ ، فإن المذكور يطالبه بسبعمائة وخمسين قرشاً كما ورد في عريضته ، فبعد رؤية حسابهم على وجه العدل أن تبادروا بمنع تسلطه عنه وإجراء الحق وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه.

في ٢٩ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٦٦- أمر محرر لملي آغا كاشف إقليم بهجورة

قدم الحاج سلام من سكان قرية بهجورة بالصعيد عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً في ذمة مشايخ القرية وأهاليها من ثمن بضاعة وأنا كل ما طالبتهم امتنعوا عن الدفع . فإذا كان للمذكور مطلوباً في ذمة مشايخ القرية وأهاليها من ثمن الأمتعة كما ورد في عريضته فبعد التحقيق أن تبادروا بتحصيله بمعرفة الشرع وبموجب دفتره مهما بلغ مقداره من القروش وتسليمه إليه وإيفاء الحق.

في ٢٩ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٦٧- أمر محرر للأفندي ناظر الأقاليم البحرية

قدم أحمد دودار وعمر بيا من سكان قرية أجور الورد بالقنوية عريضة يقولان فيها أنه قد أنشئ قطرتان في قربنا وأنا كما نشغل هناك بصفة فعلية ، وأن لنا استحقاق نظير

خدمتنا وأننا كلما طلبناه قالوا لنا اذهبوا وطرّدونا . فبادروا بتأدية مطلوبهما بموجب الإيصالات الموجودة في يدهم مهما بلغ مقداره حسب التماسهما وبإبقاء الحق.

في ٢٧ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٦٨- أمر محرر للخزينة دار بك

قدمت أمينة طوطي زوجة الكاشف أمين وأخت المرحوم أحمد بك الأنش (صهر) عريضة تقول فيها: أن الكاشف أمين توفي في كوردان وقطع مرتبه وأناي الآن أصبحت سيئة الحال مع أولادي فألتمس تخصّص مرتب لأيتامه، وحيث أنه قد صار تعيين وتخصّص مبلغ المائتي وخمسين قرش المحرر في هذه العريضة مرتباً لأصحاب العريضة حسين ومحمود ومقصود فبادروا بقبده باسمهم من تاريخ وفاة أمين كاشف المذكور مع إعطائهم ما هو متجدد منه واستمرار صرف استحقاقهم شهراً بشهر.

في ٢٩ ربيع الثاني سنة ٣٧

٣٦٩- أمر محرر للكخدأ بك

قدمت السيدة سعدة عريضة تقول فيها: أن زوجي حصري وقد أرسله ناظر الحصر إلى جهة الشرق وأنه مضت مدة مدّيدة ولم يأت خبر منه فلا أدري هل قتل أم لا؟ فإذا ثبت لديكم أن زوج المذكورة فقد كما ورد في عريضتها فبادروا بالتحري عنه حياً كان أو ميتاً وبإجراء الحق.

في ٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٧٠- أمر محرر للكخدأ بك

قدم المدعو عبدالله فقير ناظر الجامع عريضة يقول فيها: أنه قد انتهى إنشاء الجامع الذي أمر أفندينا بإنشائه مجدداً وأنه لا يوجد حصر لفرشه، وحيث أن إرادتنا قضت بفرش الجامع المذكور بالحصر حسب الاقتضا فبادروا بفرشه على الوجه اللازم.

في ٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٧١- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم سليمان ابن المرحوم مصطفى أغا بلوك باشي القبطجية عريضة يقول فيها: أنني كنت أغا دائرة الحرم ثم فقد بصري وقطعوا مرتبي وأن سنوبيتي نقلت إلى الخزنة ولكن الآن

سنويّنا لا تكفي لمعاشنا . ولما كان من مقتضى إرادتنا ضم مبلغ مائتي وخمسين قرشاً على سنوية المذكور وإبلاغها إلى ألف وخمسين قرش أسوة بأمثاله وتعيين ألف ومائتين وخمسين قرش معاش سنوي له من جمر ك مصر العتيقة فبادروا بترتيبه.

في ٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٧٢- أمر محرر لحافظ الإسكندرية

قدم الشيخ إبراهيم خادماً ضريح أبي عباس بالإسكندرية عرضة يقول فيها: أن لنا منزل ملك في حارة النصارى وقد أجرته إلى ذمى لمدة سنتين وقبضت قيمة إيجاره اللازم وأنه نظراً لانتهاؤ المدة لما أردت الآن تأجيله لذمى آخر راغب في استجاره بأجرة أزيد مانع المذكور في ذلك ولا يريد إبقاء القيمة الزائدة. فبادروا بالنظر في هذه العرضة وبإحضار الذمى المذكور أمامكم واستجوابه عن صورة الحال بمواجهة المذكور، وبعد تحقيق الحال اعتوا بتسوية الخصوص المذكور بمقتضى قاعدة المسأجرين علي أي وجه كان وبإيفاء الحق.

في ٧ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٧٣- أمر محرر لمصرف جرجا

قدم الشيخ إسماعيل المغربي عرضة يقول فيها: أني شيخ تصرف قرية صمدية بإقليم قوص وأنني قائم بأداء كل ما هو مطلوب مني وأنه دخل في ذمة الشيخ عمر شيخ النصف الثاني مبلغ خمسين ريالاً من المسموح، وأنه فصل في دعوانا بمعرفة الدفتردار محمد بك وأعطاني لي وثيقة لاسترداد مبلغ الخمسين ريال المذكور من مسموح سنة خمسة وثلاثين فلم يحمل المذكور لهذه الوثيقة ولم يعطني حقي. فإذا ثبت لديكم أن قضية المذكور رؤيت بمعرفة ولدنا الدفتردار بك من قبل وأنه أعطى لطفه وثيقة محتومة لخصم مبلغ الخمسين ريال الذي ظهر في ذمة الشيخ المذكور كما ورد في عرضته. فبعد الاطلاع على الوثيقة وتحقيق الكيفية بادرنا بحصص ذلك المقدار من الرىالات بموجب الوثيقة لطرف المذكور وبإيفاء الحق وأما إذا ظهر خلاف عرضته فردوا عليه.

في ٧ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٧٤- أمر محرر للخزينة دار بك

قدمت فاطمة زوجة الشيخ الشنواني عريضة تقول فيها: أن المرحوم الشيخ شنواني كان عليه مقداراً من الدين قبل وفاته وقد باعوا أمواله المتروكة، ولم يسددوا دينه وأن محروقي زاده صار كهيلاً وأنهم سيبيعون الآن منزله أيضاً وأنا لا أدري الآن أين أسكن. فاصرفوا مبلغ الخمسة آلاف وثمانمائة قرش الذي هو دين المتوفي المذكور حسب إفادة محروقي زاده من خزنتنا بمعرفة محروقي زاده وفهموه بإيفاء المنزل المذكور تحت تصرف فاطمة المذكورة.

في ٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٧٥- أمر محرر لأمن المفاتيح

قدمت السيدة روقية والدة حسين بك الصغير عريضة تقول فيها: أنه كان معاد إعطاء كسوة لها من قبل ولم يعط الآن. وحيث أنه صار إنعام كسوة واحدة على صاحبة العريضة فبادروا بصنعها وإعطائها إليها.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٧٦- أمر محرر للحاج إسماعيل أغا ناظر خزينة المدينة

قدم الحاج مصطفى الطوبجي عريضة يقول فيها: أنني ذهبت إلى الحجاز مع أفندينا صاحب الدولة إبراهيم باشا وأنا أعطيت لمعلمي مبلغ أربعة عشر فرانسا بإيصال وأنا الآن أرسلت إليه الإيصال وطلبت حصني فلم يعطني. فبادروا بتحصيل مطلوبه الموجود في ذمة معلمه بموجب السند من علوقته المتجمدة مهما بلغ مقداره من الفرائسة وتسليمه إلى المأمور بقبضه وتوصيله إليه والاعتناء في إجراء التحقيق.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٧٧- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم على أبو زيد والشيخ عبد الحميد عريضة يقولان فيها: أنني شيخ بلد ثلاثة قراريط في قرية شقرف بالمنوفية وأن عثمان أبو زيد شيخ بلد الثلاث قراريط الأخرى ضم قراطين من أطيانني لحصته واستولى عليهما وأنا قائم بأداء مالها منذ أربعة سنين فآلمس استردادهم،

وأنه لم يكف عن أخذ النقود من الفلاحين بأسباب وإهية. فإذا ثبت لديكم أن شيخ البلد المذكور شريك صاحب العريضة لم يقتنع بالتصرف في حصته على وجه الحق، وأنه ضم فدانين من حصتهما واسولى عليهما منذ أربعة سنين وأنه جاز بأخذ مال هذين الفدانين منهما وأنه يأخذ نقوداً من الفقراء بوجه ما هو محرر في متن العريضة، فبعد التحقيق استردوا هذين الفدانين منه ومكثوا صاحبيهما من وضع يدهما عليها، وإذا ظهر خلاف عريضتهما فردوا عليهما.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٧٨- أمر محرر لكاشف الغريبة

قدم المدعو أحمد سعيد عريضة يقول فيها: أن إبراهيم دوكاني شيخ قرية فرسيس بالغريبة وحسن إبراهيم يقبضون نقوداً من الأهالي بدون دفتر وأنتا لم سألناهم سلطوا علينا بدوى وأن هذا لا يكف عن ضررنا وتوبيخنا. فإذا ثبت لديكم أن شيخى القرية المذكورة قبضا من أهالي القرية نقوداً بدون دفتر كما ورد في عريضته فبعد التحقيق أن تحصل تلك النقود تماماً مهما كان مقدارها من القروش وردوها، وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٧٩- أمر محرر لقاضي مصر

قدم معاتيق سلطان برقوق عريضة يقولون فيها أن عمر أغا يحرمنا من وقفنا. فبادروا بالنظر لوقيتهم الموجودة يدهم كما ورد في عريضتهم، وبرؤية دعواهم بمقتضى حكم الشرع، وبعد الثبوت قدموا بإجراء الحق.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٨٠- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم على أبو زيد عريضة يقول فيها: أنني تزوجت من سيدة من قرية طالبند بجوار قرية شقرف بإقليم المتوفية ورزقت بولدين وأنه يوجد في هذه القرية قائمقام من الغلمان السود يتجراً على ارتكاب فعل فاضح، وحيث أنه من الواجب الوقوف على حال القائمقام المذكور

فاحضروا القائمقام وصاحب العريضة كليهما أمامكم وبعد سؤالهما بالمواجهة عن صورة الحال على حدة، وسؤال الواقفين على الحال حدة أيضاً وإجراء التحقيق. فإذا ثبت فعل القائمقام المذكور هذا أن تعزلوه من وظيفته وتأدبوه وتعينوا موظفاً آخر بدلاً عنه، وأما إذا ظهر كذب وبهتان دعوى المذكور فأدبوه وردوا عليه.

في ٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٨١- أمر محرر لكاشف المنصورة

قدم المدعو سالم عريضة يقول فيها: أنه كان لنا مقدار عشرة أفدنة من الأطيان الأثرية في قرية هو سنجرج بإقليم المنصورة وأنه لما أصبحت شراقي منذ بضع سنين حضراً إلى قرية طحلة بالقليوبية وأنهم قيدوا أطياننا المذكورة باسم الغير، والآن نريد الذهاب إلى قريتنا فلم يعطونا أطياننا. فإذا تحقق لديكم أن المذكورين لما ذهبوا إلى قرية أخرى نظراً لبقاء أرضهم شراقي قد محوا أرضهم المقيدة باسمهم في تلك القرية باسم شخص آخر كما ورد في عريضتهم. وأنه إذا كان ذهاب هؤلاء إلى تلك القرية وزراعتهم أرضهم المذكورة على الوجه القديم لا يخالف عادة أهل القرية ولا يتنافى أصول المساحة فمكثهم من الإقامة في تلك القرية لإعمارها ومن زراعة تلك الأطيان، وأما إذا كان زراعتهم تلك الأطيان تخالف عادة الأهالي وتنافي أصول المساحة فردوا عليهم.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٨٢- أمر محرر لإلياس أغا حاكم قسم أول بالشرقية

قدم المدعو عبدالله عريضة يقول فيها: أن من قرية مشوتل الطوانسي بإقليم الشرقية وأن من يدعى عبد العظيم قد تزوج من كرميتي ثم طلقها واستولى علي مصاعها ولم يعطها حقها. فإذا ثبت لديكم أن عبد العظيم المذكور طلق كرمته وأخذ مصاعها غصباً عنها ولم يعطها حقها من المهر، وأنه لما دعى أمام الشرع لم يمثل كما ورد في عريضة المذكور. فبادروا بإحضاره أمام الشرع بمقرتكم وإجراء مراقبهم الشرعي بموجب الفتوى الموحدة بيده وبعد الثبوت أن تستردوا صيغة كرمته وتجروا بإيجاب الشرع.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٨٣- أمر لحسن أغا الموره لي من وجود التجار

قدم السيد علي الدمياطلي عريضة يقول فيها: أن الشخص . . أخذ مني ستة فردة من الدخان وأوصلهم إلى منزله وأنه ظهر أنه مديوناً فقد هرب وأن أحد مدينيه على زواره أخذ خمس فرد من دخاني فآلمس رؤية دعواي بموجب قانون التجارة . فاعتنوا بالنظر في هذه العريضة وبروية دعواه بمقتضى قانون التجارة وبمراعاة الحق على أي وجه وبإيفاء الحق على وجه العدل.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٨٤- أمر محرر لحرم بك

قدم المدعو مصطفى البوزجة اطربي عريضة يقول فيها: أني سأذهب إلى جهة الروم . فعند وصول صاحب العريضة لطرفكم أن تبادروا بإركابه في سفينه المسافرة وبأخذ مائة قرش من بلال أغا وصرفه إليه على أن يدخل في حساب السفن (جرم) وترحيله إلى جهة انطاكية.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٨٥- أمر محرر لحافظ السويس

قدم الشيخ صالح من أهالي قرية المدينة عريضة يقول فيها: أنه ذهب من مصر مع أهله وعياله إلى القدس الشريف وعاد منها إلى مصر، وأنه الآن يريد السفر مع عياله إلى المدينة المنورة، فعند وصول المذكور إلى السويس ونزوله مع أهله إلى السفينة اعطوا لسيدة مبلغ مائة قرش.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٨٦- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم المدعو بهنس من سكان قرية بشاتل بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: أنه قد بنوا منزلنا الملك برجاً للنشان . فإا ثبت لديكم أنه صار بناءً برج للنشان في محل منزله الملك كما ورد في عريضته فمن اللازم إعطائه ثمنه المقتضى فبعد المعاينة أن تمتوا بأمر صرف ثمن المنزل مهما بلغ مقداره من القروش وبإسكاته.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٨٧- أمر محرم لحرم بك

قدم تسعة وعشرون قرناً من البنائين الأروام وأحد معلمهم المشتغلون بالإسكندرية عريضة يلتسون فيها الذهاب إلى جهة الروم وحيث أننا رخصنا لصاحب العريضة ولرفقائه التسعة وعشرين قرناً للذهاب إلى ولايتهم فاسمحوا لهم بالسفر حسب التماسهم.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٨٨- أمر محرم لقاضي مصر

قدم خليل حمزة من معاتيق على حمزة عريضة يقول فيها: أنه كان لنا وقيّة لدى يوسف ابن أحد زملائنا فلما توفي المذكور سرقت زوجته السيدة روحية حجج وقيتنا وعندما طلبناها قالت أنكم لستم من المعاتيق فالتمس رؤية دعوانا بمعرفة القاضي. فبعد النظر في طلب المذكور وفي وقفته وشروط حجة وقيته وفي سنداته الأخرى تفضلوا بالاهتمام بإيفاء الحق كما يقتضيه الشرع المنير على الوجه اللازم.

في ٩ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٨٩- أمر محرم للأفندي ناظر الأقاليم البحرية

قدم السيد أحمد دان من سكان قرية بنيت بالشرقية عريضة يقول فيها: أن في مساحة سنة خمس وثلاثين قد ضم علينا مقدار ستة أفدنة ونصف وربع فدان سهواً فالتمس خصمه بمعرفة الحاكم. فإذا تحقق لديكم أنه صار قيد ذلك المقدار من الأرض على عهدة المذكور سهواً كما ورد في عريضته فبعد التحقيق من محله ومن الدفاتر أن تبادروا بتنزيله من مجموع أطيانه وتصحيح دفتره، وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه.

في ١٠ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٩٠- أمر محرم خطاباً لحاكم المنوفية

قدم خطيب جامع قرية ككر زورقان بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا جامع سواء لإقامة فريضة الصلاة فيه. بناء عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم المنوفية حسب المعتاد.

في ١١ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٩١- أمر محرر خطاباً لحاكم الشرقية

قدم إبراهيم سالم ناظر جامع قرنة سنا كثر قديم بإقليم الشرقية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تهدم ولا يوجد عندنا جامع سواء. بناء عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم الشرقية حسب المعتاد.

في ١١ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٩٢- أمر محرر لحسن كاشف الفريسي

قدم الحاج عباد من سكان ملوي عريضة يقول فيها: أني مدين لطرف الميري والآن يطالبوني به وأن لي مطلوباً في ذمة حسن كاشف الفريسي وجماعته فآلتس تحصيله. فبعد التحقيق أن تبادروا بتحصيل مطلوبه الذي في ذمتكم مهما بلغ مقداره من القروش والذي في ذمة جماعتكم أيأ منهم كان ومهما بلغ مقداره كما ورد في عريضته وتسليمه إليه وإجراء العدل.

في ١١ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٩٣- أمر محرر لحافظ دمياط

قدم سيد علي الرشيد عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً قدره ألفا قرش في ذمة برتون نوال وخاضرة المقيمين بدمياط وكلما طلبته يمتنعان عن أدائه. فإذا ثبت لديكم أن للمذكور مطلوباً في ذمتها كما ورد في عريضته، فبعد الثبوت أن تبادروا بتحصيله مهما بلغ مقداره من القروش بمعرفة الشرع وإجراء العدل.

في ١١ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٩٤- أمر محرر لحسن أغا الموره لي

قدم الحاج محمد والحاج عمر وشيخ عوض عريضة يقولون فيها: أننا في سنة ثلاث وثلاثين أعطينا لفرشوتي عوض سبعة آلاف عملة من الذهب المحبوب واتفقا معا على الاشتراك بوجه المضاربة وربطنا الاتفاق لسند، وأن المذكور ذهب إلى بلاد السودان لأجل التجارة وأنه في أثناء عودته لما وصل إلى دقله توفي، وأنه لما كام قريب محمد فرشوطي مرجوحاً معه باع أمته والحق بنا الغدر فنلتس رؤية حسابنا بمقتضى قانون التجارة. فبعد النظر في الدفاتر والسندات الموجودة لدى الطرفين فبادروا برؤية حسابهم طبقاً لقانون التجارة وبالإعتناء في إجراء الحق.

في ١١ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٩٥- أمر محرم لأحمد باشا محافظ مكة

قدمت السيدة زينة عريضة تقول فيها: أن والدي الحاج محمد بمجدوب العرايشي وعمي قاسم العرايشي وابن عمي محمد بن العرايشي قد توفوا وتركوا منازلهم الأربعة الموجودة في جدة ومكة ومنى ومع أني الوارثة المستحقة فإن حسن مملوك أخيها المدعو علي العرايشي استولى على تلك المنازل، فإذا ثبت لديكم أن والد المذكورة وعمها وابن عمها توفوا وتركوا منازلهم الأربعة في جدة ومكة ومنى؟ وأنه مع عدم وجود وارث لهم سواها فإن الشخص المدعو حسن مملوك أخيها المدعو علي العرايشي يريد الاستيلاء على تلك المنازل كما ورد في عريضتها، فبعد رؤية دعوام بمعرفة الشرع بادروا بمع تسليط المذكور عنها بمقتضى الشرع وإجراء الحق.

في ١٤ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٩٦- أمر محرم لقاضي مصر

قدم الشخص المدعو خطاب عريضة يقول فيها: أن والدي الشيخ عمر الورداني قد طلق والدتي وتزوج من واحدة أخرى ثم توفى وأنه بعد ذلك تزوجت زوجته من شخص يدعى محمد ذكري وأنه توفى هو أيضاً وأن أحمد ابن محمد ذكري المذكور استولى على المنزل وعلى سائر الأشياء المخلفة عن والدي فالتمس رؤية دعواي مع المذكور أمام الشرع. فتفضلوا بالاهتمام لإحضار خصم المذكور الشرعي وإجراء مرافعتهم بالمواجهة وإجراء إيجاب العدل بعد الثبوت.

في ١٤ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٩٧- أمر محرم لبلال أغا ناظر السفن (جبرم)

قدم الحاج إبراهيم أفندي أمام حضرة محمد باشا أبو لود عريضة يقول فيها: أني كنت مريضاً ولم أتمكن للذهاب مع خزينة دار المشار إليه أثناء سفره والآن سأذهب. فعند دخول المذكور إلى الإسكندرية أوضعه في مركب مسافر إلى بر الشام وأعطوه مبلغ مائتين وخمسين غرش بصفة مصروف ورحلوه إلى الجهة التي يقصد إليها وقيدوا المبلغ المذكور في دفتر مصروفات السفن (جبرم).

في ١٥ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٩٨- أمر محرر للكخذاء بك

قدم حسن ابن الحاج صادق القواله لي عريضة يقول فيها: أن أبي كان قد ذهب مع طليوززادة وأنه الآن أرسل مهرها . وأن ليس لنا قدرة على المعيشة وحيث أنه وافقنا بقبول المذكور تلميذاً في المدرسة المذكورة فبادروا بترتيب كسوته وأسبوعيته وثأبروا على إعاشة والدته بإعطائها مقداراً كافياً من التعينات.

في ١٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٣٩٩- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم الشيخ حسن من قرية أبيحيج بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب وأنه لا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه . بناء عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم المنوفية حسب المعتاد.

في ١٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤٠٠- أمر محرر ..

قدم حسين جاويش الكوملجه لي عريضة يقول فيها: أنني كنت بلوكباشياً للبكباشي مصطفى أغا القواله لي والآن انقطعت وأن حسابي عمل ناقصاً ولم يعط لي من استحقاقي مبلغ ألفي غرش فالتمس تحصيله . بناء عليه قد صار تسليم العريضة المذكورة للأوطه باشي مصطفى أغا بأمر حضرة ولي التعمي وأجيز إليه تحصيل المبلغ المذكور.

في ١٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤٠١- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم حسين الشافعي وعلة الصم والحاج شحات عريضة يقولون فيها أن مشايخ قرية نهيه التابعة للجيزة أجرو تعداد بيوت قريننا وأعطوا دفترًا بمائتين وأربعة وثلاثين بيتاً ثم جاء خزينة دار الكاشف وعد ثلاثمائة وخمسين بيتاً وقيدوا في الدفتر وأن بعد ذلك قيدوا مشايخ القرية أربعماية وستين بيتاً في الدفتر واخلسوا فردة مائة وعشرة بيوت . فهل حقيقة أن خزينة داركم عد بيوت القرية المذكورة ثلاثمائة وخمسين بيتاً وبعد ذلك أخذ مشايخ القرية فردة من

أربعماية وستين بيتاً واختلسوا فردة مائة وعشرة بيتاً منهم؟ وقد أرسلنا موسى أغا لطرفكم خاصة فبعد التحقيق بمعرفتكم وبمعرفة الموماً إليه بادروا بإفادتنا حقيقة الحال أي وجه كان.
في ١٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤٠٢- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم عموم أهالي قرية سلمون بإقليم البحيرة عرضة يقولون فيها أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.
في ١٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤٠٣- أمر محرر ..

قدم حسين بكر أفندي عرضة يقول فيها: أنه لي مطلوباً بمبلغ خمسمائة قرش في ذمة طواسي عمر أغا من بلوكباشية بولاق حسين أغا التتلكجي باشي المقيم بمنفلوط وأنه ممنوع عن أدائه. فقد صدر أمر ولي النعم بإرساله بمعرفة عثمان أغا الأوطه باشي وتحصيل المبلغ منه.

في ١٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤٠٤- أمر محرر أحمد باشا متصرف جرجا

قدم هاشم قاسم من سكان قرية متعباد التابعة لإقليم منفلوط عرضة يقول فيها: أنني زرعت أطياني المعلوفة المقدار والمقيدة باسمي بالقرية المذكورة وكنت قائماً بأداء مالها اللازم وأنه مع وجود سند بيدي من الدفتردار بك متضمنه بأنها تخصني قد أخذ مشايخ القرية أطياني المذكورة قهراً فالتمس تخليصها من المذكورين. فإذا ثبت لديكم أن المذكور قائم بزراعة أطيانه المعلومة المقدار والمقيدة باسمه بالقرية المذكورة وأنه قائم بأداء مالها اللازم وأن في يده سنداً من ولدنا الدفتردار بك بين فيه بأن تلك الأطيان تخصه، ومع أن الحال كما ذكر فإن مشايخ القرية يريدون الاستيلاء عليها كما ورد في عرضته فمكثوا المذكور من التصرف في تلك الأطيان بموجب السند الموجود بيده ودفتر المساحة وامنعوا تسلط المشايخ عنه، وأما إذا ظهر كذب عرضته فردوا عليه.

في ١٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤٠٥- أمر محرم المتوفية

قدم إبراهيم طويل من سكان قرية مليج بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: أنني أعطيت خمس عشر سهماً من أطياني المسوحة على لوالدي للتعيش وأنني أنا الذي كنت قائم بأداء مالها، وحيث أن والدي توفي فأخى مشرفه تريد الاستيلاء فالتمس منع تسلطها بمعرفة الحاكم. فإذا كان صحيحاً أن المذكور أفرز خمسة عشر سهماً من أطيانه الصالحة للزراعة المسوحة على اسمه بالقرية المذكورة وأعطاه لوالده للتعيش وأنه مع قيامه بتأدية مالها فإن أخه المذكورة بناءً على وفاة أبيه تريد الاستيلاء على تلك الأرض كما ورد في عريضته، وأنه ليس للمذكورة علاقة بتلك الأطيان حسب قانون البلدة فامنعوا تسلطها وأما إذا كانت عريضته مخالفة للحقيقة، وأن المذكورة لها حق بالتصرف في تلك الأطيان حسب عادة البلدة فحينئذ اعملوا اللازم حسب قانون البلدة.

في ١٦ جمادى الأولى سنة ٣٧

٤٠٦- أمر محرم القليوبية

قدم أهالي قرية منزلة بإقليم القليوبية عريضة يقولون فيها أن مقدار اثنين وثلاثين فداناً من أطيان قرنتنا هو من الأطيان الرملية وأنه كان يزرعها طائفة العرب ومع أنها مقيدة أيضاً في دفتر المساحة بصفة بور فإن مشايخ قرنتنا يكلفونا بزراعتها في العام الماضي وأنا قدمنا عريضة في العام الماضي فصدر أمر بتركها، وأنهم أيضاً في هذا العام يكلفونا بزراعتها وأنها لكونها لا تصلح للزراعة تلمس التفضل بإصدار الأمر بتركها. فإذا كان صحيحاً أن ذلك المقدار من أطيان القرية المذكورة رملية وأنه كان جار زراعتها بمعرفة طائفة العرب وأنه مقيد في دفتر المساحة بصفة بور وأنه لعدم صلاحيتها للزراعة قد أهمل زراعتها في العام الماضي وأنها لا تصلح للزراعة في هذا العام أيضاً كما ورد في عريضة المذكورين، فبعد التحقيق لا تكلفوهم بزراعتها واحرصوا بتركها، وأما إذا كانت عريضتهم لا تطابق دعواهم فحينئذ أجروا اللازم حسب الاقتضا.

في ١٩ جمادى الأولى سنة ٣٧

٤٠٧- أمر محرر لحافظ السويس

قدم سيد محمد هاشم عرضة يقول فيها: أني سأذهب إلى المدينة. فعند وصول المذكور إلى السويس ونزوله في السفينة التي سيركبها اعطوا له مبلغ مائة وخمسين قرش بصفة مصروف. في ٢٥ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤٠٨- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم بكر وأخوه محمد من جماعة حسين بك السرحشيمة عرضة يقولان فيها: أننا مقيمان في منازلنا الملك المتصلة بعضها ببعض في قرية بروكين بالجيزة، وأنه قد فرض علينا نحن الاثنين فردة بمبلغ تسعين قرشا فنتلمس إعفائنا منها. فإذا كانت المنازل الموجودة في تلك القرية من أملاك المذكورين الخاصة وأنه ليس لحماه وحماته علاقة فيهما وأنه إذا كان هو نفسه قائم فيها مع عياله وأن حماه وحماته ليسا معه. فبادروا بعدم أخذ الفردة من تلك المنزل وقيده معافي، وأنه إذا كان منزل أخيه الحاج محمد مثل ذلك أيضا فيقيدوه معا في ذلك وأما إذا كان الواقع غير ذلك يكون حماه وحماته ساكنين في تلك المنازل فإن مثل هذه المنازل لكونها معدودة من منازل الفلاحين فخذوا فردتها اللازمة.

في ٢٠ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤٠٩- أمر محرر لإلياس أغا حاكم القسم الأول بالشرقية

قدم ضيف الله ابن سيحان خليفة وابن عمه عياد وكلاهما من قرية أترتب بالشرقية عرضة يقولان فيها: أن والدنا سيحان المذكور قتل في العام الماضي وأن الأشخاص المدعويين أحمد أبو مصطفى ومحمد غنيم ويحيى ألقوا في الحبس بغير حق، وأن ليس للمذكورين علم بذلك وأنه ليس لدينا زعم يتعلق بدعوى الدم والدية وأن الذي قتل والدنا ليس معلوما. فإذا كان صحيحا أن المحبوسين المذكورين ليس هما قتلة والد صاحب العرضة وكان القتل غير ثابت عليهم شرعا وكان ورثة المقتول المذكور كفوا اليد عن رؤية دعوى الدم والدية فبعد أخذ تقريرهم في حضور الشرع أن تبادروا بإطلاق سراحهم وإقامتهم في مأواهم بشرط أن يلتفتوا لأشغالهم ويتقيدوا بشرفهم.

في ٢٢ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤١٠- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم الحاج عبد الجواد من قرية شبرا التلة بإقليم المتوفية عرضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناء عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم المتوفية حسب المعتاد.

في ٢٥ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤١١- أمر محرر لمحم بك محافظ الإسكندرية

قدم المدعون أندرون فاسولا وباولين هكيم واستماطي بلاطة من تبعة إنجلترا عرضة يقولون فيها: أنه كان لنا مطالب وفيرة في ذمة الذمي طوكا طوسليجة فيل قبل سنتين بالإسكندرية، وأنه قبل وفاته كان قد عين البقال طووري وميخال طوسليجة وبالطو حكيمباشي الإسكندرية وكيلًا لتسوية ماله وما عليه وقد طلبنا حقنا من هذا الوكيل فامتنع عن تأديته. فبناءً عليه بادروا إلى استحضار وكلائه ودفاتر المتوفي المذكور وإلى انتخاب وتعيين أربعة أشخاص من التجار المعتمدين لإحالة النظر في تلك الدفاتر ولرؤية حساباته بموجب قانون التجارة وعلى وجه الحق، وبعد رؤية الحساب تخلصوا من المطلوبات التي سظهر لأصحاب العرضة كل واحد منهم وما يستحقه من القروش بمقتضى قانون التجارة وأن تعتوا بإجراء الحق.

في ٢٦ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤١٢- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم الأشخاص المدعون أحمد أبو عباس وعنابي مصطفى وإيجازي عرضة يقولون فيها: أنه كان لنا أطيان مساحتها مائة قصبة طولاً وخمسة عشرة قصبة عرضاً على ساحل النيل في قرية رهادي بالجيزة وأن البحر أكلها، وما أنها ظهرت الآن فشيخ البلد علي شافعي وحسن جبريل أدعيا ملكها إليهما واستوليا عليها. فإذا ثبت لديكم أن البحر كان أكل أطيان المذكورين الأثرية المنقلة إليهم من والدهم، وأنه عند ظهورها تكرر أن يبرد الشيخ المذكور الاستيلاء عليها كما ورد في عرضته فيجب أولاً تحقيق وتصحيح الكيفية من أهالي القرية أنه على أي وجه يجري ضبط الأراضي التي يأكلها البحر ثم نظهر ثانياً مثل هذا وبعده،

إذا كان ضبط تلك الأراضي يوافق عادة البلدة وقانون الأهالي فمكوا المذكورين من وضع يدهم عليها، وأما إذا كان السماح للمذكورين بوضع يدهم عليها منافياً لقانون الأهالي فاجروا اللزوم لضبطها وزراعتها على أي وجه كان عملاً بعادة البلدة.

في ٢٢ جمادي الأولى سنة ٢٧

٤١٣- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم الأشخاص المدعون محمد الكومنجة في وحسن الوائلي ومحمد الخربوطلي وعلي القارصلي الذين اثنين منهم من جماعة داغلي أوغلي، وأحدهم من جماعة أوزون علي، وأحدهم من جماعة أفندينا إسماعيل باشا، عريضة يقولون فيها: قد أنشأ كل واحد منا منزلاً في ابن بابا (امبابه) وسكنا فيه مع عيالنا. وأنه الآن نطالب بمبلغ خمسين غرش فردة من كل واحد منا وأن تأديته ليس في مقدورنا فنلتس إعفائنا منها. فإذا ثبت لديكم أن المذكورين من المساكين وأن منازلهم الموجودة في تلك القرية ملكاً لهم وأنهم مقيمون هم وعيالهم فيها وأن لا حق لحماهم وحمايتهم في تلك المنازل فعلاً تأخذوا فردة على هذه المنازل وقيدوهم معافاة منها. أما إذا كان الحال ليس كذلك وأن حماهم وحمايتهم لها علاقة بمنازلهم وأنهم ساكنين معهم فيها فحيث أن مثل هذه المنازل معدودة من منازل الفلاحين فيجب مطالبتهم بالفردة.

في ٢٥ جمادي الأولى سنة ٢٧

٤١٤- أمر محرر للأفندي ناظر الأقاليم البحري

قدم أهالي قرية تل حوين بالشرقية عريضة يقولون فيها: أنهم بما كانوا يؤدون المال المفروض عليهم ويقومون بالخدمة كبس الكاشف المذكور قرستهم ليلاً بلا موجب ونهب أموالهم وأشياهم وفصح أولادهم وعيالهم، فبعد التحقيق إذا ثبت ذلك بادروا بالعمل في ما يوجب راحتهم ويحرم صورة الحال لطرفنا، وأما إذا كانت عرضتهم مخالفة للحقيقة فاعملوا حسب الاقتضاء واجروا العدل وتأبروا بإفادتنا.

في ٢٠ جمادي الأولى سنة ٢٧

٤١٥- أمر محرر للكخذ بك

قدم ابن لاط علي آغا عريضة يقول فيها: أني ألتبس تعليم القراءة والكتابة في مدرسة القلعة وحيث أننا نوافق بقيد أحمد المذكور تلميذاً في مدرسة القلعة فبادروا بقيد تلميذاً وبترتيب كسوته وأسبوعيته.

في ٢١ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤١٦- أمر محرر للكخذ بك

قدم الشخص المدعو عمر عريضة يقول فيها: أني لي ولداً فألتبس قبوله تلميذاً في مدرسة القلعة لتعليم الكتابة والقراءة. بناءً عليه تحرر أمر للكخذ بك حسب المعاد.

في ٢١ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤١٧- أمر محرر لأحمد كاشف ناظر قرى الأرز

أنكم تقولون في خطابكم هذا الذي اطلعنا عليه أن إصلاح جامع قرية ديروب الذي صدرت الإرادة لإشائه يحتاج إلى عشرين أو خمسة وعشرين كيساً، وحيث أن صرف هذا المبلغ من النقود وبناء موافق لإرادتنا فاصرفوه وقيدوه في دفتر المصروف مهما بلغ مقداره.

في ٢٥ جمادي الأولى سنة ٣٧

٤١٨- أمر محرر خطاباً لحاكم المنوفية حسب المعاد

قدم محمد عيسى إمام من قرية كفر يعقوب بخط جلعجون بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تحرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم المنوفية حسب المعاد.

في غرة جمادي الثاني سنة ٣٧

٤١٩- أمر محرر خطاباً للكخذ بك

قدم محمد ابن أحمد اليمينجي (مناديلي) عريضة يقول: أن والدي توفي وأن لي ميل لتعلم الكتابة والقراءة فألتبس قبولي في مدرسة القلعة. بناءً عليه قد تحرر أمر للكخذ بك حسب المعاد.

في غرة جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٢٠- أمر محرر خطاباً لللكخدا بك

قدم إبراهيم ابن اسكندر أفندي الداغستاني عريضة يقول فيها: أن لي ميلاً لتعلم الكتابة والقراءة فآلمس قبولي في مدرسة القلعة. بناءً عليه قد تحرر أمر لللكخدا بك حسب المعتاد.

في غرة جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٢١- أمر محرر لبلال أغا ناظر الحرمين (السفن) بالإسكندرية

قدم جميل بك من جماعة طاغولي أوغلي عريضة يقول فيها: أنني سأذهب إلى جهة الروم وليس عندي نقود. فعند وصول صاحب العريضة إلى الإسكندرية أن تركبوه في سفينة بدون أجرة، وأن تعطوه مبلغ مائتين وخمسين غرش بصفة مصروف في يده، وأن ترحلوه إلى الجهة التي يقصد إليها، وأن تدخلوا المبلغ المذكور في مصروف السفن.

في ٣ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٢٢- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم المدعو حسن أغا عريضة يقول فيها: أن لنا حصة مقدارها أربعة قراريط في قرية رملة بالمنوفية وأنه لما كان موجوداً في أطيان الفلاحة المسوحة باسمنا مقداراً من النخيل فكنت أدفع مالها كل سنة، وأن مشايخ القرية قطعوا ستة شجرة من نخيلي وأخذوا عدة ساقيني ولم يعطوني ثمنها. فإذا كان صحيحاً أن مشايخ القرية قطعوا ستة شجرة من نخيل المذكور ولم يعطوه ثمنها وأخذوا عدة ساقية. فبعد التحقيق بادروا بأخذ ثمن تلك الأشجار والعدة منها مهما بلغ مقدارها من القروش واجراء الحق وأما إذا كانت صورة دعواه مخالفة فردوا عليه.

في ٣ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٢٣- أمر محرر لناظر البحيرة

قدم على دابو سعد عريضة يقولان فيها: أن ملتزم قرية قبلية بالمنوفية أحال على عهدتي في سنة عشرين عشرة أفدنة من الأرض الزراعية، وأن هذه الأطيان هي من زراعة عبد الحق وأقاربه، وأنه نظراً لعدم قدرتهم قد أعطى تميز برضاهم ومسحت في المساحات مرتين على اسمي وأني أرزعها منذ ذلك الوقت وادفع مالها، وأن شيخ قريننا وقائمقامها

يريدان الآن إرجاع تلك الأراضي لصاحبها الأول. فبادروا بالنظر في طلب صاحب العريضة وبسويته على الوجه الذي يقتضيه النظام وإيفاء الحق.

في ٣ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٢٤- أمر محرر لكاشف القرية

قدمت السيدة شريفة زوجة قره محمد أوطه باشي الطوبجي عريضة يقول فيها: أن حماي اشتري منزلا بقرية مسجد وصيف وأنه بينما هو كان ساكناً فيه قد ضرت فردة الآن على القرى وأنهم يطلبون من حماي أيضاً فردة. فإذا كان الحاج على الاستانبولي المذكور قام من مصر ورحل إلى القرية المذكورة واشترى ذلك المنزل وهو مصروف فيه بموجب ملكية له وأنه ليس لأحد من فلاحي القرية علاقته به فآخروا ذلك المنزل من دفتر الفردة ولا تطلبوا فردة من المذكور. أنا إذا كان لأحد من فلاحي القرية علاقة بذلك المنزل ففي هذه أن تردوا عليه وتعملوا بالذي يقتضيه الحال.

في ٧ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٢٥- أمر محرر لكاشف القرية

قدم خليل الموره لى عريضة يقولان فيها: أن التاجر المدعو إبراهيم الموره لى من قرية أبودو بالقرية أخذ من والدي في البلد مبلغ أربعماية غرش وقد مضت مدة عشرة سنين لم يرسله، والآن توفي فطلبهم فلم يعطني فاطلب حتي بمعرفة الشرع. وحيث أن هذه المسئلة حقوقية مضى عليها عشر سنوات وأنه من الأولى رؤيتها في مصر، فبادروا لإحضار إبراهيم المذكور لأجل المرافعة والاهتمام بإرساله إلى محكمة مصر.

في ٢٩ جمادي الأول سنة ٣٧

٤٢٦- أمر محرر لحسن أخا الموره لى

قدم شريف محمد الخروبلي من تجار القرية عريضة يقول فيها: أنني كنت أعطيت لى جبران الحلبي الذمي بضاعته بضمانة الحاج محمود الأورقة لى من تجار خان الحلبي وأن

الذمي هرب فطلبت من كليله فلم يعطيني. فبادروا بالنظر في دفاتر الشخص المذكور وبرؤية قضية المذكور بموجب قانون التجارة على كمال العدل وإبقاء الحق.

في ٣ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٢٧- أمر محرر للكخذ بك

قدم على أغا من زملاء صارفجي باشي (رئيس لفافي الفحم) عريضة يقول فيها: أتمس قبول ابني أحمد تلميذاً في مدرسة القلعة. بناء عليه قدر تحرر أمر خطاباً للكخذ.

في ٢٧ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٢٨- أمر محرر للكخذ بك

قدم المدعو حسين من أهالي دوما المقيم بمصر عريضة يقول فيها: أريد تعلم القرائة في مدرسة القلعة. بناء عليه قدر تحرر أمر خطاباً للكخذ حسب المعتاد.

في ٢٧ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٢٩- أمر محرر لمحمد أفندي أغا المفتاح

قدم الحاج محمد علمدار الفوالة عريضة يقول فيها: أن المرحوم اسحق بك كان يعطي كسوتي كل سنة وأنه منذ وفاته قطعت الكسوة فأرجو إعطائها لي من خزانة ولي النعم. فاعطوا المذكور طقم كسوة وقيدوا اسمه في الدفتر يعطي كل سنة كمرتب.

في ٢٨ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٣٠- أمر محرر للكخذ بك

قدم إبراهيم ابن الحاج عمر أغا من صبيان الطواحين عريضة يقول فيها: أرجو قبولي تلميذاً في مدرسة القلعة. بناء عليه قدر تحرر أمر خطاباً للكخذ بك.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٣١- أمر محرر خطاباً للكخذ بك

قدم نور الدين بان سيحان أغا إيفادوفجي من صبيان الخزانة عريضة يقول فيها: أرجو قبولي تلميذاً في مدرسة القلعة. بناء عليه قدر تحرر أمر خطاباً للكخذ بك.

في ٢٨ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٣٢- أمر محرر الحسين بك حاكم الفيوم

قدم على ابن سعد من قرية جرتدوا بإقليم الفيوم عريضة يقول فيها: أن لي ثمانين نخلة وأناي بينما كنت قائم بأداء مالها المفروض علىّ فقد استولى شيخ البلد مع ابن عمي الآن على نخيلي. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور وابن عم صاحب العريضة استوليا على محصول نخيله المقيدة باسمه في دفتر المساحة والقائم بأداء مالها كما ورد في عريضته فبعد التحقيق بادروا باسترداد محصول البلح الذي استوليا عليه مهما كان مقداره وبإيفاء الحق، وأما إذا ظهر خلاف عريضته فردوا عليه.

في ٢٧ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٣٣- أمر محرر لمحافظة رشيد

قدم السيدات اسمهان ووافية وكسوم وحفيظة ومحمد ورضوان عريضة يقولون فيها: أن لنا منزلان متصلين ببعضهما وأن خليل أفندي ساكن في أحدهما منذ ستة سنين بدون أجره وحيث أنك بصفتك محافظ البلدة ولم تكن عسكرياً، وأنه من اللازم تأدية الإيجار اللازم عن المنزل الذي تقيم فيه فيجب أن تسوى المسئلة، وأن تؤدي ما تراكم عليك وما سيسحق بعد ذلك شهراً بشهر، وأن تقيد المصروف في دفتر الجمر.

في ٢٧ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٣٤- أمر محرر لقاضي مصر

قدم السيدتان محبوبية وعائشة عريضة يقولان فيها: أننا من معاتيق السيدة نفيسة زوجة المرحوم عبد الرحمن أغا المستحفظين، وأنه كان لسيدتنا المذكورة تسع قراريط وربع قيراط رزقة وأملاك أخرى في قرية سنديز بالقليوبية، وأن سيدتنا عندما كانت في حالة الترع قد أخذ محمد جلبي وقفيتهما وحججهما وباع إحدى زميلاتنا أيضاً واشترى بشئنا جارية أخرى وسماها نفيسة، وأنه حرر سندات مزورة لأجل التصرف في الرزقة بنجتم سيدتنا وحرمانا، فنرجو رؤية دعوانا بواسطة الشرع. فتفضلوا بالنظر في عريضة المذكورتين هذه وفي شروط الوقية والسندات الأخرى وإجراء أمر المرافعة مع خصومهما وأوفوا الحق كما يقتضيه الشرع.

في ٢٧ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٣٥- أمر محرر لحاكم الأقاليم الوسطى

قدم أهالي قرية ببار بإقليم شرق أطفح عريضة يقولون فيها: أنه جرى قتل سارق في قريتنا منذ ثلاث سنين، وقد افترقوا علينا وسلبوا أشياءنا وأموالنا وقتلوا منا خمسة أنفار، وأنه ردت إلينا نصف أشياءنا بمعرفة الحاكم وأنهم يؤخروننا بخصوص النصف الأخير فالتين سنعطيلها اليوم أو غداً. فإذا كان صحيحاً أن مواشيهم التي نهبت قد أخذت من شيخ العرب المذكور وسلمت إليهم بمعرفتكم وأن النصف الأخير بقي بدون الحصول عليه كما وردت في عريضتهم. فمطلوب الحصول على النصف الأخير أيضاً وتسليمه إليهم بمعرفتكم، لذلك يجب الاعتناء بأمر تحصيله وتسليمه إليهم، وأما إذا كانت عريضتهم مخالفة للواقع فردوا عليهم واسكوهم.

في غرة جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٣٦- أمر محرر لحاكم الفيوم

قدم علي من رجال خورشيد أغا عريضة يقول فيها: أن لي منزلاً بالفيوم وأن أهلي كانوا ساكنين فيه فأخذتهم معي إلى المنصورة، وأن حاكم الفيوم قد وضع فيه عسكرياً وأناي أريد الذهاب بأهلي إلى الفيوم الآن فأرجو إخراج المذكور من منزلي. فإذا كان المنزل المنوه عنه في عريضة المذكور ليس من منازل الفلاحين وأنه ملكه الخاص ولم يكن ساكناً فيه أشخاص مثل حماه وحمانه من الفلاحين فلا يقتضى إقامة عسكري آخر في منزل كهذا موجود تحت حكمه، فأخرجوا عسكريهم المقيم فيه وسلموا ذلك المنزل المذكور، وأما إذا ظهر خلاف عريضته فافعلوا ما يقتضيه الحال.

في غرة جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٣٧- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم سليمان الطرابلسي عريضة يقول فيها: أنه كان لنا محل في وكالة الإسكندرية بطناً وكنت مقيماً فيه منذ خمس عشرة سنة، وأناي كنت مريضاً في مولد سنة ستة وثلاثين فجاء ذمياً وأقام فيه فأرجو إخراجهم. فإذا كان صحيحاً أن المذكور بينما كان يدفع أجرة سككه منذ خمسة عشر سنة أن الذمي المذكور أقام في محله بدون سبب كما ورد في

عريضته. فبعد التحقيق بادروا بإخراج الذمي المذكور إلى محل آخر وبإقامة المذكور في ذاك الحبل كما كان.

في ٢ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٣٨- أمر محرر خطاباً لكاشف الغريبة

قدم الشيخ علي ابن الشيخ الشرفاوي عريضة يقول فيها: أنه كان لنا منزلاً ملكاً بطنطا وكان يقيم فيه عسكرياً والآن وضوا فيه أخشاباً وحمصاً من متعلقات الميري، وأنه مع هذا توجد هناك وكالة ومحل آخر مخصصين لوضع هذه الأشياء فيها. فإذا كان صحيحاً أنه رغماً عن وجود محلات مثل الوكالة في الحبل المذكور لوضع الأخشاب والحمص من متعلقات الوسية لم توضع فيها وأن الأخشاب والحمص الموجود تحت اليد وضعت في منزل المذكور كما ورد في عريضته. فهذا غير مناسب، بناءً عليه يجب إخراجها ووضعها في المحلات المخصصة لها مثل الوكالة أو تأدية أجرة منزله الموضوع فيه الأخشاب والحمص على الوجه اللائق، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في غرة جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٣٩- أمر محرر لناظر الأقاليم البحرية

قدم رضوان جلبي من قرية زفته بالغربية عريضة يقول فيها: أن كرك زفته كان يعطي بمبلغ ثمانين وعشرين كيساً بصفة إعانة، وأنني مع كوني أخذته بمبلغ خمسة وأربعين كيساً فقد عزلوني وعينوا سلفي بدلاً عني. وحيث أن المذكور يعرض قائلاً "أن جمرك زفته كان يعطي أمانة بمبلغ ثمانين وعشرين كيساً وأنني مع كوني أخذته بخمسة وأربعين كيساً قبل ثلاثة شهور فقد عزلوني" فما هو وجه صورة المصلحة؟ فمطلوبي إخطارنا عن ذلك.

في ٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٤٠- أمر محرر لمحافظة دمياط

قدمت السيدة عايشة من مجاوري مكة عريضة تقول فيها: سأذهب إلى مكة. فعند وصول صاحبة العريضة إلى دمياط اعطوها مبلغ مائتين وخمسين قرشاً واركبوها في سفينة مسافرة واعطوها أيضاً مصاريف سفرها وتفقها اللازمة وأرسلوها إلى جهة الأناضول.

في ٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٤١- أمر محرر للكخد بك

قدم أحمد بك ابن المرحوم كوسة علي بك عرضة يقول فيها: أني صاحب عائلة مؤلفة من ثلاثة عشر نفساً وأنني أتعيش بالعينات والمأهية المنعم بها على من طرف أفندينا وأن ليس لي كسوة، وحيث أننا نوافق على إعطاء صاحب العرضة المذكور كسوة إن لم يكن مرتب له كسوة، فبادروا لإعطائها له أسوة بأمثاله.

في ٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٤٢- أمر محرر لحاكم أقاليم الوسطى

قدم المدعو جعفر عرضة يقول فيها: أني حضرت من الحجاز وتزوجت من بنت بقرية أبو جريح التابعة لبهنسة، وأن شيخ البلد تسلط علينا وأنه يشدد على قاتلاً "يجب عليك أن تطلقها" حتى أنه ضربني وحبسني مدة ثلاثين يوماً. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور تسلط عليه لأجل تطلق زوجته وأنه لهدم تطلقه إياها قبض عليه وضربه وحبسه كما ورد في عرضته، فبعد التحقيق يلزم منع تسلط الشيخ المذكور الواقع على ذلك الوجه ودفعه، وأما إذا كانت عرضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٤٣- أمر محرر لكاشف الغريبة

قدمت السيدة سمية عرضة تقول فيها: أن أقارب المدعو بلتاجي مهني من منذ أربعة سنين يزرعون وسية حصتنا البالغ قدرها قيراطاً ونصف قيراط في قرية داساد بالغريبة وهذا بمعرفة، وأنني كنت في الحج فحضرت وطلبت إيجارها فلم يعطوني إياها. فإذا كان صحيحاً أنه تجدد إيجار أربعة سنين في ذمة القائمين بزراعة وسية المذكورة كما ورد في عرضتها فبعد التحقيق أن تحصلوه في ذمة أي شخص كان أسوة بشركائها وأن تعتوا بإفاء الحق، وأما إذا كانت عرضتها مخالفة للواقع فاسكوها.

في ٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٤٤- أمر محرر لأحمد باشا محافظ مكة

قدم المدعو عبد العظيم عرضة يقول فيها: أن أصلي أفغاني وأنني مجاور في مكة وقد أعطيت للمدعو عبد العزيز أحد بلدياتي مبلغ أربعماية ريال فرانسة بصفة سلفة فأعاد إلى

مائة منهم ولم يعطني الباقي، ونظراً لكونه طيباً فكل الناس ينصرون له لذلك أرجو تحصيله منه. فإذا كان صحيحاً أن المذكور مطلوباً في ذمة الطبيب المذكور كما ورد في عريضته فبعد الثبوت بمعرفة الشرع أن تحصلوه مهما بلغ مقداره من الفرائسة وتسلموه إليه وتعتوا بإجراء الحق.

في ٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٤٥- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم الشيخ محمد عريضة يقول فيها: أن جامعنا الكائن في قرية كفر سرسمود بإقليم المنوفية تخرب ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه. بناء عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم المنوفية حسب المعتاد.

في ٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٤٦- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدم المدعو علي من قرية تيرسة بإقليم القليوبية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة فريضة الصلاة فيه. بناء عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم المنوفية حسب المعتاد.

في ٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٤٧- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم المدعو حسين جلبي عريضة يقول فيها: أن مشايخ قرنتا زرعوا اثني عشر فداناً من حصتنا البالغ قدرها قيراطاً ونصف قيراط في أرض الوسية بقرية زغيرة بالمنوفية مدة ثلاث سنين ولم يعطونا إيجارها. فإذا كان صحيحاً أنه بقي في ذمة القرية لإيجار وسية المذكور من مدة ثلاث سنين كما ورد في عريضته فبعد التحقيق أن تحصلوها ممن هو في ذمة أسوة بشركائه وتعتوا بإيفاء الحق، وأما إذا ظهر كذب عريضته فاسكوه.

في ٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٤٨- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدمت السيدة مريم وأبنائها عريضة يقولون فيها: أن والدي توفي في قرية حراب الكبير بإقليم القليوبية وتختلف عنه فدانان من الأطلان الأثرية تحت ساقيته، ثم توفي زوجي وترك

أَمْلاكاً وأشياء ومواشي، فرغماً عن عدم جواز التدخل في حصص وحصة بناتي الثلاث الياسمى في تلك المتروكات فقد استولى إبراهيم ويوسف وعامر أخوة زوجي على الأشياء المذكورة وألحقوا بنا الضرر. فإذا كان صحيحاً أن المذكورين استولوا على الأملاك والأشياء والبهائم والأطيان المنقولة للمذكورة وبشيماتها الثلاث من والدهم وزوجها وأنهم ألحقوا بهم الضرر كما ورد في عريضتهم. فبعد الثبوت بمعرفة الشرع يلزم أن تأخذوا أملاكهم وأشياءهم ومواشيهم وأن تعتوا بإجراء حكم الشرع وبإحقاق حقهم، وأن تنظروا في أمر الأراضي أيضاً بحسب القانون والعادة الجارية بين أهل القرية، فإذا كان تصرف المذكورة لتلك الأراضي موافق لقانون البلدة فيجب أن تأخذوها من أيدي المذكورين وتسلموها إلى المذكورة، وأما إذا كان غير موافق لقانون البلدة فبادروا لإسكانها.

في ٥ جمادى الثاني سنة ٣٧

٤٤٩- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم حسين من (قره باغ) عريضة يقول فيها: أني من عساكر حسن أغا الزعيم زادة وقد اشتريت منزلاً صغيراً في الجيزة وأنني ساكن فيه مع زوجي والآل بطلابوني بفردة. فإذا كان منزل العسكري المذكورة الكائن بالجيزة هو ملكه الخاص ولا علاقة لحماه وحماته به، وأنه إذا كان هو وعياله ساكنين فيه وأن كلاهما ليس ساكنين معه فضلاً عن عدم علاقتهما به، يلزم عدم أخذ فردة من ذاك المنزل وقيدته ضمن المعافاة، وأما إذا كان الحال ليس كذلك وأن لهما علاقة به وأنهما ساكنين معه فحيث أن مثل هذه البيوت معدودة من بيوت الفلاحين يجب أن تأخذوا فردته اللازمة.

في ٦ جمادى الثاني سنة ٣٧

٤٥٠- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم سيد جميل عريضة يقول فيها: أن المدعو حفي حمودي من سكان قرية برما زرع واحداً وعشرين فداناً من الأرض في سنة خمسة وثلاثين ومع أنه جنى محصولها لم يدفع مالها ويحمله علينا. فإذا كان صحيحاً أن حمودي المذكور مع جنيته ذلك المقدار من محصول الأراضي التي زرعها في سنة خمسة وثلاثين لم يدفع مالها وأنه يريد تحميله على هذا الشخص

وتخصيله منه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تلزموا المذكور بدفع المال اللازم عن الأرض التي زرعها وجنى محصولها وأن تمتعوا تسلطه الواقع على المذكور، وأما إذا كانت دعوى المذكور كاذبة فردوا عليه.

في ٧ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٥١- أمر محرر خطاباً لكاشف الجيزة

قدم المدعو عبد الله عريضة يقول فيها: أني عسكري لدي عمر بك كاشف المنوفية وأنه لي منزلاً ملكاً في الجيزة ومع أني ساكناً فيه مع أولادي وعبالي فإنهم بطالبوني بمبلغ خمسين قرش فرده في فردة هذه السنة. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لكاشف الجيزة حسب المعتاد.

في ٧ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٥٢- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم أحمد يوسف عريضة يقول فيها: أنه عند أداء المال اللازم تأديته في سنة ثلاث وثلاثين في قرية مرقز بالجيزة أخذ الصراف مني مبلغ أربعماية وثلاثين ريالاً وقال لي سأحسبه لسنة أربع وثلاثين، وأنه فضلاً عن عدم احتسابه لسنة أربع وثلاثين لم يحسبه أيضاً لسنة خمس وثلاثين. فهل حقيقة أن المذكور عند أدائه المال اللازم عليه لحساب السنة أربعة وثلاثين أخذ الصراف المذكور منه مبلغ أربعماية وثلاثين ريالاً على أن يحسبه لسنة أربع وثلاثين ولم يحسبه؟ ولم يخصه أيضاً من حساب خمس وثلاثين كما ورد في عريضته. فيلزم استحضار الصراف وتصحيح الكيفية وتحقيقها، فإذا كانت صحيحة كما ذكرت فحصلوا من الطرف ذاك المقدار من الربالات تماماً وسلموه إلى المذكور، وأما إذا كانت صورة الدعوى ليست كذلك وأنها على شكل آخر فردوا عليه بما يلزم.

في ٨ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٥٣- أمر محرر خطاباً لحاكم الغربية

قدم أهالي قرية طليخ بالغربية عريضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ٨ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٥٤- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم أهالي كفر طاحورس بالجيزة عريضة يقولون فيها: أن الكاشف إبراهيم جاء إلى قرنتنا مزين وأجرى تعداد مائة وثمانين وعشرين قرناً وأخذ ثمانية أكياس إلا خمسين قرش بصفة فردة، وأن المدعو على بلبي ذهب بعد ذلك إلى الكتخد بك وأحضر قواصاً وأعيد التعداد وأخذ فردة من صبي عمره ثمانين أو عشرة سنين. فإذا كان صحيحاً أنه وأخذ فردة من الصبي المذكور الغير مزوج والذي عمره ثمانين سنين كما ورد في عرضتهم. فبعد التحقيق يلزم عدم أخذها، وأما إذا كانت عرضتهم كاذبة فردوا عليهم كما يلزم.

في ٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٥٥- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم عمر عفيفي عريضة يقول فيها: أن لي في ذمة أحمد عمران من قرية قاتمة بالغربية مبلغ تسعمائة وأربعة وعشرين قرشاً من ثمن نقاوي النيلة بسند، وأنني طلبتهم فلم يعطيني وقد قدمت عريضة لأفندينا فأحيلت على الكاشف، وأن الكاشف أيضاً لم يحصله وأمله. فإذا كان صحيحاً أن للمذكور مطلوباً في ذمة أحمد عمران بمبلغ تسعمائة وأربعة وعشرين قرشاً بسند من ثمن النيلة وأنه رغباً عن الأمر المحرر لحصيله يماطل في أدائه كما ورد في عريضة المذكور، فبعد التحقيق يلزم أن تبادروا لحصيله بمعرفة الشرع وتسليمه إليه.

في ٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٥٦- أمر محرر للكاشف بدوي قائمقام بركة الحج

قدم أهالي كفر داوود باشا بركة الحج عريضة يقولون فيها: أنهم قيدوا خمسين قرشاً على الثلاثة عشر منزلاً من منازل قرنتنا مع كونها خرباً منذ خمسين سنة. فإذا كان صحيحاً أنه طلب فردة من الثلاث عشر منزل المخربة منذ خمسين سنة في القرية المذكورة وأن تلك المنازل في الواقع مخربة ولم يكن فيها أحد كما ورد في عريضة المذكورين، فلا يلزم أخذ الفردة من أمثال هذه المنازل المخربة والتي لم يكن ساكناً فيها أحد، بناءً عليه لا تأخذوها، وأما إذا كانت عرضتهم كاذبة فأعطوهم الجواب المناسب.

في ٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٥٧- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم أهالي كفر سيدي بالغربية عريضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه. بناء عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ١٢ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٥٨- أمر محرر للبك حاكم الأقاليم الوسطى

قدم أهالي قرية زاوية المصروف بإقليم بنيسة عريضة يقولون فيها: أن البحر كان أكل مقداراً من أطيان قريتنا سابقاً والآن مال إلى الشرق وترك الأطيان التي أكلها على شكل جزيرة، وحيث أن أهالي حرسان بشرق أطفح^(*) يريدون الاستيلاء على تلك الأطيان فخرجو منع تسلطهم. فإذا كان صحيحاً أنه بسبب ميل البحر إلى جانب الشرق ترك الأطيان التي أكلها سابقاً من أطيان جزيرتهم بشكل جزيرة، وأنه رغماً عن اتصال هذه الأطيان بمنازل قريتهم فإن أهالي قرية حرسان يريدون الاستيلاء عليها كما ورد في عريضته المذكورين. فمن حيث أن المسائل التي من هذه القبيل يراعى فيها قانون البلدة وعادة الأهالي بناء عليه أن تستدعوا مشايخ وكبار القريتين المذكورتين إلى محل النزاع وبعد استجوابهم عن ذلك أن تحكموا لأهالي، القرية التي يجب أن تكون تلك الأطيان تحت تصرفها بحسب قانون البلدة وعادة الأهالي، وأن تمتنوا بحسب النزاع على هذا الوجه وإبقاء الحق.

في ١٢ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٥٩- أمر محرر لكاشف الغربية

قدم المدعو إبراهيم عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً يبلغ مائة وثمانين وستين ريالاً في ذمة سيد محمد رفاعي من سكان قرية زقة بالغربية بحجة شرعية فأرجو تحصيله بمعرفة الشرع. فموجب عريضة المذكور وبعد الثبوت يجب أن تبادروا بأخذ مطلوبه الموجود في ذمة المذكور بالحجة الشرعية مهما بلغ مقداره من القروش بمعرفة الشرع حسب طلبه وبإجراء الحق، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه بما يناسب.

في ١٢ جمادي الثاني سنة ٣٧

(*) في نص الترجمة أصفح

٤٦٠- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم الشيخ محمد شاذلي أفندي الأذرنلي عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً بمبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش في ذمة محمد أغا ابن الاستابولي وأنه باع أيضاً أشياء عيالي مثل الحلق والأساور ولم يعط ثمنها . فإذا لم يوجد للمتوفي المذكور مال يفي دينه فقد أنعم عليه بمبلغ ألف وخمسمائة قرش من خزينتنا بدلاً عن مطلوب أخيه ونسيبه فبادروا بصرفه إليه.

في ١٣ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٦١- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدم علي جه عبودي عريضة يقول فيها: كنت شيخاً في قرية سنهرة بإقليم القليوبية وعزلت وعين أحمد نوادي شيخاً بدلاً عني . وأنه رغباً عن تأديتي المال اللازم على فالشيخ المذكور يريد تحويل المال المتأخر عليه على عهدي . فإذا كان صحيحاً أن المذكور بعدما دفع ما هو مطلوب دفعه منه فإن الشيخ المذكور يقصد تحويل الباقي في ذمته عليه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق يجب أن لا تحمله وأن تمنعوا تعديده عليه، وأما إذا كان طلبه مخافاً للواقع فردوا عليه بما يناسب.

في ١٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٦٢- أمر محرر لبدوي كاشف بركة الحج

قدم المدعو . . من سكان قرية بركة الحج عريضة يقول فيها: أن المدعو على سروجي قتل أخي مصطفى وأني قدمت عريضة للكخدأ بك فقبض عليه وأرسل إلى الكاشف بدوي وهذا أيضاً حبسه . ولكن لم يجري إحقاق حقنا . فإذا كان على سروجي المحبوس في سجنكم هو قاتل مصطفى المذكور وأنه إذا ثبت بشهادة الذين يعلمون أنه هو القاتل فيلزم أن تقتلوه أيضاً عبدة للعالمين، أما إذا كان على المذكور ليس هو قاتل المذكور فبادروا بقتل من ثبت عليه مادة القتل هذه وبالاغتناء في إجراء ما يقتضيه القصاص.

في ١٣ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٦٣- أمر محرر للكاشف تيمور مأمور تعداد منازل الشرقية وللكاشف إلياس حاكم القسم الأول

قدم أهالي بلبيس بالشرقية عريضة يقولون فيها: أنه رغباً عن تعداد قرنتنا مرة فإن حسن الحسيني ومحمد كومي أحصيا قرنتنا ثانية بإذن من الكاشف تيمور والكاشف إلياس لغرض أن يكونا شيخين وأنهما قيدا من وجدا من الأطفال في كل منزل وقيدا أيضاً المنازل المتخربة ومناسك القزازين واجتروا على الفدر. فإذا كان صحيحاً أنه بعد أخذ الفردة اللازمة من كل شخص متزوج له منزل مقيد في الدفتر قد أخذ فردة أيضاً من الأولاد الصبيان الغير متزوجين كما ورد في عريضتهم، فبعد التحقيق لا تأخذوا فردة من أمثال هذه الصبية وكذلك إذا كان أخذ فردة على البيوت المتخربة التي لم يكن ساكناً فيها أحد قط فلا تأخذوا الفردة أيضاً من مثل تلك البيوت. وأنه بعد تحصيل الفردة اللازمة من القزازين المتزوجين الذين قيدوا مرة في الدفتر بصفتهم متزوجين مع أهالي القرية لا يقتضي طرح الفردة على منسخ القزاز الذي أخذت منه الفردة مرة كهذه فلا تجيزوا أخذها تكراراً، وأما إذا كانت عريضتهم كاذبة ولا أصل لها فاطردوهم.

في ١٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٦٤- أمر محرر لكاشف المنيا

قدم الشيخ حنفي عريضة يقول فيها: أننا ساكنين في قرية ساد بإقليم المنيا وأن النيل فاض وجرف قرنتنا فرحلنا إلى قرية أخرى وأن كاشف المنيا أعادنا ثانياً إلى قرنتنا، وأن الأشخاص الذين بقوا في قرنتنا باعوا أخشاب بيوتنا. فإذا كان صحيحاً أن النيل خرب القرية المذكورة وأن أهاليها رحلوا إلى محل آخر وأنهم وإن كانوا عادوا إلى قرنتهم بناءً على تنبيه منكم وأن الذين بقوا في القرية باعوا أخشاب بيوتهم كما ورد في عريضة المذكور، فبعد التحقيق أن تأخذوا ثمن أخشابهم ممن باعوها كم قرشاً كانت وأن تمتنوا بإيفاء الحق، وأما إذا كانت عريضتهم مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ١٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٦٥- أمر محرر ..

قدمت السيدة حمدة عريضة تقول فيها: أن زوجي يوسف أغا من جماعة داغلي أوغلي توفي وترك بنتين يتيمتين وأن الأغا الموصى إليه استولى على ممتلكاته البالغ قدرها ألفين وثمانماية قرش وعلى أسلحته وحصانه وملابسه. فقد سلمت العريضة المذكورة للباشا أغا بأمر ولي التعم وأرسلت لطرف الأغا الموصى إليه لأجل تصحيح صورة الحال.

في ١٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٦٦- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم أهالي كفر سابي بإقليم البحيرة عريضة يقولون فيها أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناء عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعاد.

في ١٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٦٧- أمر محرر للكخدا بك

قدم حسن ابن شريف إبراهيم الخربوطلي عريضة يقول فيها: إن أبي فقير الحال ولا قدرة لنا على المعيشة، وأني لكوني محب وميال للقراءة والكتابة فأرجوا قبولي تلميذاً في مدرسة القلعة. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً للكخدا بك حسب المعاد.

في ١٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٦٨- أمر محرر لحاكم الإسكندرية

لما عرض محافظ إسكندرية أن أندون فاسولا وباولين حكيم واسنماطي بليانة من رعاية إنجلترا لهم مطلوباً في ذمة طومازوا طراندي الذي باسكندرية وأن المذكور قبل وفاته وكل طودوري البقال وميخال طوسبيجة والحكيم بالطولسداد ديونه قد أذن برؤية دعواهم بمعرفة وكلائه، وقد علمت من مكاتب المحافظ الموصى إليه الواردة هذه المرة أن الورقة التي تركها المتوفي المذكور ليس عليها ختم، وأن خطها أيضاً ليس خطه، وأنه إن كان المذكورين أقروا بأن وكالة المتوفي المذكور محالة عليهم إلا أنهم أفادوا أن الورقة المحررة باللغة الرومية التي تركها والمتضمنة توكيلهم عنه ليست مكتوبة بخطه ولا يوجد عليها إمضائه. وأنه لذلك لم يحكم إعطاء الإذن بإيفاء ما يقتضيه التوكيل، وحيث أن الأمر كذلك فمن اللازم أن تختاروا

من المذكورين وغيرهم من هو أحق وأليق لأمر التوكيل وتعيينه وكيلاً بمعرفة الشرع، وأن تقتوا بإفاء الحق على وجه العدل المبين. فليكن أن تبادروا بالعمل على هذا الوجه بمنتهى تعالى.

في ١٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٦٩- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم المدعو على الأبيض عريضة يقول فيها: أنه قد أحصوا بيوت قرنته قفلة بإقليم الجيزة وقيدوها في الدفتر، وأنه بعد ذلك تسبب الشيخ عفيفي لتعدادهم تكراراً وأن كل بيت قيد في الدفتر باعتباره ثلاثة أو أربعة بيوت. وحيث أن على المذكور يقول في عريضته هذه أنهم حرروا كل بيت من بيوت قرنتنا باعتباره ثلاثة أو أربعة بيوت. فإذا كان يوجد في هذه البيوت ثلاثة أو أربعة أشخاص متزوجين وعلى هذا الاعتبار قيد كل بيت ثلاثة أو أربعة بيوت فلا يجوز أن يقال في ذلك شيء، وأما إذا كان الكيفية خلاف ذلك وأنه جرى تحرير أمثال الصبيان والعيال الغير متزوجين والموجودين في كل بيت باعتبارهم متزوجين وبذلك الوجه بلغ كل بيت ثلاثة أو أربعة بيوت فلا يقتضى تحرير مثل هذه الصبية والعيال الغير متزوجين في دفتر الفردة. فبعد التحقيق لا تثبتهم. وأما إذا كانت عريضة المذكور كاذبة فردوا عليه.

في ١٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٧٠- أمر محرر لعبدى أغا حاكم دقلة

قدم الشيخ سليمان من سكان إقليم سكوت عريضة يقول فيها: أن .. ومحمد أبو دياب من طائفة البرابرة قيدوا والدي بالحديد وضربوه ضرباً شديداً واستولوا على ماله ونخلنا فنلتس رؤية دعوانا بمعرفة الكاشف عبدى. فإذا كان صحيحاً أن عبد الحميد وأبو دياب المذكورن أخذوا والد المذكور واستولوا على ماله ونخله وغدرا به كما ورد في عريضته فبعد الترافع بمعرفة الشرع والثبوت أن تأخذوا مال ونخل أبيه المسئول عليه أي شيء كان بموجب الشرع وأن توفوا الحق، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٧١- أمر محرر خطاباً لشرف بك

قدم علي أفندي رفيق كاتب الديوان سابقاً عريضة يقول فيها: أن أبي حضر من داخل بلاد الأراطة مديوناً فالتمس أداء ديونه. وحيث أنه قد أنعم عليه بمبلغ ألف قرش لأجل سداد دين المذكور فبادروا بصرفه إليه.

في جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٧٢- أمر محرر لناظر الأقاليم البحرية

قدم المدعو أحمد أغا عريضة يقول فيها: أن خمسين فدان أرضاً من حصتنا البالغ قدرها اثني عشرة قيراطاً من قرية مصرة بالمنصورة قد قيدت سهواً في نظام سنة ثمانين وعشرين بمقدار تسعة وأربعين فنجوا عنايتكم بقيد أطلاننا المذكورة في دفتر المساحة الجديدة على صحتها. فنظراً لعريضة المذكور ولدقاتر المساحة وأحوال النظام بادروا إلى أمر تنظيم الوسية المذكورة على وجه ما يقتضى تنظيمه.

في ١٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٧٣- أمر محرر لقاضي مصر

قدم الأسطى مصطفى عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً بمبلغ ألفين وتسعمائة وثمانين وستين ريالاً ونصف ريال في ذمة أحمد أغا رئيس قافلة موصل، وأن المذكور توفي أيضاً وأن ورثته يماطلون في أمر سداده من أمواله المتروكة فأرجو تحصيله بموجب الشرع الأنور. فعليك أن تنظر في عريضة المذكور وفي السند التي بيده، وبعد مراعاة الورثة المذكورين وبعد الثبوت أن تنفضوا بالاهتمام بأخذ مطلوبه من مال المتوفي أيما كان مقداره وبإجراء الحق.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٧٤- أمر محرر لملي بك ناظر الأموال

قدم حسين داود من سكان قرية برهيم بإقليم المنوفية عريضة يقولون فيها: أن شيخ قريتنا أخذ ناقتي الحاملة وذهب بها إلى ناظر الشونة وأن هذا أيضاً حملها قماشاً فوق طاقها فهلكت الناقة وحملها فالتمس تحصيل ثمنها اللازم. فإذا كان صحيحاً أن ناظر الشونة المذكورة حمل تلك

الناقة قماشاً فوق طاقتها وأن الناقة المذكورة وحملها هلكا، فبعد التحقيق أن تسلموا المذكور ثمن الناقة اللازمة وأن تمتوا بإيفاء الحق، وأما إذا كانت عرضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٧٥- أمر محرر لقاضي مصر

قدمت السيدة نفيسة عرضة تقول فيها: أن أخي كان أخذ مني ثمانية قطعة من الذهب وشعير زمرد وخاتم ياقوت وخضر كحل بصفة أمانة لرهن كل ذلك عند الشيخ أحمد . فطالبته بذلك بعد مدة فأنكر وحيث أنه باع الأشياء المذكورة فوجدت الشعير الزمرد عند ستيه وبهانة زوجتي داود وأثبت أنها ملكي فالتمس الحصول على أشيائي المذكورة من أخي المذكور بموجب الشرع. فتفضلوا في النظر بطلب صاحب العرضة وبعد المرافعة مع المذكورين والثبوت أجروا الحق بمقتضى الشرع.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٧٦- أمر محرر لكاشف المنيا

قدم سليمان كاشف عرضة يقولون فيها أنني كنت تركت مقدارا من النقود بصفة أمانة عند الحاج يوسف شيخ بلد قرية دلجا بدرمان أثناء فرارنا، وأنه أرسل مقدارا منها حينما كنا في الواحة وأخذنا مقدارا منها أيضا عند قدومنا من دقله إلى مصر هذه المرة، وحيث أن الشيخ المذكور توفي وورثته ينكرون باقي المبلغ فالتمس تحصيله بمعرفة الحاكم. فإذا كانت عرضة المذكور صحيحة أن تبادروا إلى إحضار ورثة المتوفى الواضي اليد على أمواله المتروكة أمام الشرع بمعرفتكم وإجراء المرافعة على وجه الحق، وبعد ثبوت مقدار ما بقى له في ذمة المذكورين النقود أن تحصلوه من مال المتوفى المذكور مهما بلغ عدده من القروش وأن تمتوا بإيفاء الحق.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٧٧- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم موسى سلام من قرية جراي بإقليم الجيزة عرضة يقول فيها: أنهم يطالبوني بفردة تسع طواحين وخمس مناسج في القرية المذكورة فالتمس إعفائي منها . فإذا كانت الطواحين المحررة في هذه العرضة هي من الطواحين التي تطلق بها غلة الفلاح والتي تنفع من كل منها

فيلزم أخذ الفردة اللازمة على مثل هذه الطواحين فأخذوها، وأما إذا كانت متخربة وغير منقح بها بالمرّة فلا تأخذوها. وإذا كان أصحاب تلك المناسج قيدوا في الدفتر مرة مع أهل القرية المتزوجين وأخذت فردتهم فلا يقتضى قيدهم في الدفتر ثانية بسبب مناسجهم وأخذ الفردة مرتين من كل منهم، فلا تطلبوا الفردة تكراراً من أصحاب المناسج المتزوجين الذين أعطوا فردتهم مثل هؤلاء. وأما إذا كانت عريضه كاذبة فردوا عليه.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٧٨- أمر محرر لحاكم المنصورة

قدم المدعو على الأرنؤطلي عرضة يقول فيها: أني من جماعة حسين بك دليل باشي وأن لي منزلاً ملكاً في المنصورة، وأنني بينما كنت ساكناً فيه مع أهلي وعيالي قيدوا على خمسين قرش فردة أثناء تحرير الفردة وأنني غير قادر على دفعها لفقر مالي فأتسبب إعفائي منها. بناء عليه قد تحرر قد تحرر أمر خطاباً لحاكم المنصورة.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٧٩- أمر محرر لكاشف الجزيرة

قدم أهالي قرية ميت فايد بإقليم الجزيرة عرضة يقولون فيها أن شيخ بلد جزائر الفزالة مع عدم وجود أي علاقة به بقريننا يأخذ ثلث مسموح وأنه يريد الاستيلاء على الجزائر التي تظهر جديداً في قريننا فنلتس أن تنفضوا بمنع تسلط المذكور عنا. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور يد يد من تلقاء نفسه إلى أراضي الجزيرة التي تظهر جديداً في تلك القرية ويريد الاستيلاء عليها فاحضروا كبار السن ومشايخ البلد الموجودين في تلك القرية إلى محل النزاع وبعد سؤا لهم تماماً عنها اتبع نحو التصرف في أراضي الجزيرة المستجدة التي تظهر فيما بعد مثل هذه بموجب قانون البلدة وعادة الأهالي وتحقيق الحال منهم، بادروا إلى العمل على الوجه الذي يقتضي الاستيلاء على تلك الجزر المستجدة والتصرف فيها طبقاً لذلك الوجه وبالفصل في الدعوى وحسم النزاع على هذه الصورة. وأما إذا كانت صورة الدعوى لا توافق عرضة المذكورين فردوا عليهم.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٨٠- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم جبر خلف الله من قرية جزاي بإقليم الجيزة عرضة يقول فيها: أنه عند تعداد بيوت قريتنا قيدوا على اسمي ولدى الصغرين بيتاً أيضاً والآن يطالبوني بفردة ثلاث بيوت فأتمس رفعها عن أولادي. فإذا كان صحيحاً أنه بعد قيد المتزوجين القاطنين في بيت واحد في دفتر الفردة على حسب القاعدة قد قيد أيضاً في الدفتر أمثال هؤلاء العيال والصبيان غير المتزوجين وأنه طلبت منهم فردة مثل المتزوجين، فبعد التحقيق لا يقتضى طلب الفردة من أمثال هؤلاء العيال والأولاد غير المتزوجين فلا تأخذوها، وأما إذا كان ما قاله المذكور في عرضته كذب وادعائه باطل فردوا عليه.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٨١- أمر محرر لطرف حاكم قسم أول الشرقية

قدم سيد طه الشمسي عرضة يقول فيها: أنه في أثناء وجودي في الحجاز في العام الماضي استولى فلاحو قرية أترب من تلقاء أنفسهم على سواقينا الأربع الموجودة في القرية المذكورة فأرجو تخليصها من المذكورين. فإذا كان صحيحاً أن فلاحي القرى استولوا على سواقي المذكور المملوكة له في القرية المذكورة بلا موجب وبدون سند كما ورد في عرضته، فبعد التحقيق خذوها منهم وامنعوا الذين يريدون الاستيلاء عليها، وأما إذا كانت دعواه كاذبة فردوا عليه.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٨٢- أمر محرر لناظر الطوبخية

قدم المعلم محمد معلم الطوبخية عرضة يقول فيها: أن عمي يطلب تذكرة إجازة للسفر إلى بلده. وحيث أن كيفية المذكور ظاهرة من عرضته ومدة خدمته واضحة من إعلامكم فأعطوه تذكرة إجازته.

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٨٣- أمر محرر لموسى أغا كاشف البحيرة

قدم مصطفى من سكان الجيزة عرضة يقول فيها: أنني دفعت الخمسين قرش فردة منزلي الذي أسكنه بالقرية المذكورة، وأنه لوجود خرابة لي بدون باب ومدخنة وفيها فرن

صغير فقط فيطلبون عليها خمسين قرش فردة أيضاً مثل هذا المنزل فالتس إعفائي منها . فإذا كان المنزل الذي يقول عليه المذكور خرابة بدون باب ومدخنة وهو في الواقع خرابة ولم يكن ساكناً فيه أحد كما ورد في عريضته فبعد التحقيق لا يقتضى طلب الفردة من الخرابة التي لا يضم فيها أحد مثل هذه فلا تأخذوها ، وكذلك إذا كان القرن أيضاً من الأفران التي يخبز فيه خبز فلاحى القرية ولا ينفع به فلا تأخذوا عليه فردة أيضاً ، وأما إذا كانت عريضته مخالفة ودعواه كاذبة فردوا عليه .

في ٢٠ جمادى الثاني سنة ٢٧

٤٨٤- أمر محرر خطاباً للكخذ بك

قدمت زوجة الشيخ على ميلي المغربي من علماء مصر عريضة تقول فيها : أن زوجي هرب منذ سنتين بسبب حركاته الرديئة السابقة ، وأنا أيضاً قد بقينا أذلاء ومنكوسي الرأس فالتس العفو عن ذنوبه بإصدار أمر بالأمان . وحيث أنه وإن كان الشيخ علي ميلي المغربي من علماء مصر قد اجترأ على ارتكاب بعض مسائل منافية لأصول أهل السنة أوجبت تأديبه ، وأنه اختفى بسبب ذلك إلا أنه اتضح وظهر من مضمون هذه العريضة أن هذه الحالة اقتضت تشتت أولاده وعياله وأنه هو أيضاً تاب عن الإتيان بمثل تلك الحركات الرديئة ، بناءً عليه فقد عفوته عن ذنوبه السابقة بشرط أن يكون بعد اليوم مشغولاً بدرسه ودوره وأن يكتسب بحسن أدبه ولا يقوم بعمل مغاير لأحوال أهل السنة وأعطيناه الرأي والأمان بالخروج كيف يشاء والسير في محل ما يريد ، فيلزم الاعتناء بالنسبه والتأكيد على من يلزم بعدم التعرض له من طرف أي أحد كان وإبقاء أمرنا هذا في يده .

في ٢٣ جمادى الثاني سنة ٢٧

٤٨٥- أمر محرر لكاشف القرية

قدم المدعو محمد من سكان بندر فوة عريضة يقول فيها : أن صنعتي فوطي وأنني أذهب بالفوط التي أصنعها إلى طنطا ، وبعد طبع الحقة عليها وبمها أسلم ثمنها إلى شيخ فوة وأنني لما طلبت وصولها منه لم يعطها لي قائلاً أنها ليست عندي بل هي موجودة عند المعلم في طنطا . وأن الشيخ المذكور كان في السابق يأخذ ثلاثة قروش في كل عشرة قروش

والآن يأخذ تسعة قروش في كل عشرة قروش فألتبس رؤية حسابنا وتحصيل حقي . فإذا كانت عريضة المذكور مطابقة للحقيقة فمن اللازم رؤية حساباته التي بينه وبين الشيخ المذكور فانظروا فيها على وجه الحق، فإذا ظهر له مطلوب في ذمته فحصلوه منه واعتنوا بإجراء الحق، وإذا كان صحيحاً أن الشيخ المذكور أخذ ثوباً أزيد من المعتاد واجترأ لإيقاع هذا الغدر، فبعد التحقيق أن تجروا تأديبه وتعتنوا بإحالة خدمة الشياخة على عهدة شخص آخر وأما إذا ظهر كذب عريضته فردوا عليه.

في ٢٢ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٨٦- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم شيخ قرية الحوامدية التابعة للجيزة عريضة يقول فيها: أنه بعد إجراء تعداد بيوت قريتنا بمعرفة الحاكم حضر سليمان بدر شيتي ومحمد شرابي وقيدا البيوت والطواحين المخربة من منذ خمسين عاماً والأولاد والعيال غير المتزوجين، وأننا نحن أهالي القرية أيضاً قد هربنا من خوفنا . فإذا كان صحيحاً أنه بعد تحرير المتزوجين في القرية المذكورة وقيدهم في الدفتر يؤخذ فردة على الطواحين المخربة والمعلقة التي لا يرجى منها أي فائدة، ومن العجايز الأراامل وعلى البيوت المخربة التي لا يسكن فيها أحد متزوج منذ خمسين سنة، ومن أمثال الأولاد والعيال غير المتزوجين، فبعد التحقيق لا يقتضى أخذ الفردة على مثل هذه الخرابات والأولاد والعيال غير المتزوجين فلا تأخذوها، وأما إذا ظهر كذب دعواه وبطلان عريضته فاطردوه.

في ٢٣ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٨٧- أمر محرر للخزينة دار بك

قدمت السيدة عايشة عريضة تقول فيها: أن زوجي محمد أغا الطويل من أغوات حرم السراي توفي وإن سنويته قيدت مالا للخزينة فأرجو صرفها . وحيث أنه أنعم على الزوجة المذكورة بمبلغ خمسمائة قرش بدل سنوية المتوفي المذكور التي أصبحت حقاً للخزينة فبادروا بصرفه إليها .

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٨٨- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم البلوكباشي الحاج عثمان من بلوكباشية مصطفى أغا القوالة لي عرضة يقول فيها: أن الأغا الموماً إليه قطع مرتبي كما قطع استحقاقي البالغ لألفين قرش من علوفتي، وأن على ديون كثيرة. وحيث أنه أنعم على المذكور بمبلغ ستمائة وسبعة وستين قرشاً بحساب الثلث لإسكاته فبادروا بصرفه إليه.

في ٢٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٨٩- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم البلوكباشي حسين من بلوكباشية الأغا الموماً إليه أيضاً عرضة يقول فيها: أن الأغا الموماً إليه قطع مرتبي كما قطع استحقاقي البالغ ألفين قرش من علوفتي، وأن على ديون كثيرة. بناء عليه تحرر أمر للخزينة دار بك بحساب الثلث على الوجه المحرر.

في ٢٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٩٠- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم محمد وحسن وإبراهيم من قرية سرس بإقليم المنوفية عرضة يقولون فيها: أن صراف قرنتنا لا يعتقد بأدبه في قرنتنا ويتجرأ على ارتكاب أفعال فاضحة فنرجو عزله. فبعد قراءة هذه العرضة وسؤال وتحقيق كيفية الصراف المذكور من الأشخاص المنزهين عن الأغراض من أهل القرية، فإذا تحقق اجترأته على ارتكاب الفعل المذكور فبعد أن تجرى تأديبه وعقابه أن تعزله من تلك القرية وترسله إلى قرية أخرى بشرط أن يلتزم أدبه وشرفه والا فليعلم أنه هالك وأن تعينوا آخراً في محله. وأما إذا ظهر خلاف عرضتهم وكذب ادعائهم فردوا عليه.

في ٢٤ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٩١- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم المدعو حسن من قرية مديتار بإقليم الجيزة عرضة يقول فيها: أنه عند تعداد وتحريث بيوت قرنتنا يطلبون الفردة من الصغار والأيتام وفقيري الحال فأرجو الإعفاء منها. فإذا كان صحيحاً أنه كان بعد تحرير المتزوجين الموجودين في القرية المذكورة وقيدهم في الدفتر يؤخذ فردة من الأولاد والعيال غير المتزوجين واليتامى أسأله هؤلاء كما ورد في عرضته.

فبعد التحقيق لا يجب أخذ فردة من أمثال هؤلاء الأشخاص فلا تأخذوها، وأما إذا كانت دعوى المذكور كاذبة فاطردوه.

في ٢٤ جمادى الثاني سنة ٣٧

٤٩٢- أمر محرر للأهندي ناظر الأقاليم البحرية

قدمت السيدة نفيسة عريضة تقول: فيها أن لي حصة قدرها خمسة قراريط في قرية بريح نور العرب بإقليم المنصورة، وأنه مساحتها بالفدان تبلغ ستين فداناً، وأني بينما كنت أخذ ستة ريالات من كل فدان من الخمسة والعشرين فداناً المعطاة إلينا الآن لم أرباة واحدة منذ ثلاث سنين فالتمس إعطائها. فإذا كانت عريضة المذكورة مطابقة للحقيقة فمن اللازم إعطاء مال وسيئها اللازم أياً كان مقداره، لذلك بادروا إلى أمر تحصيله.

في ٢٥ جمادى الثاني سنة ٣٧

٤٩٣- أمر محرر لحسن أغا الموره لى

قدم خمسة أشخاص من تجار مصر عريضة يقولون فيها أن لنا مطلوباً في ذمة إبراهيم التريزى وأننا لما طالبناه لم يعطنا مدعياً عدم نقود لديه، ووجد مقداراً من أشياءه فلم نأخذها لعدم تعطيل أعمال أمور تجارته ومنحنائه المهلة، وأنه الآن قد ظهر له دابن آخر واستولى على أشياءه وحاصله ولم يترك لنا أي شئ فنرجو توزيعها بمعرفة الموره لى بمقتضى قانون التجارة. فاحضروا الشخص الذي استولى على أمواله الموجودة وحاصله واطلعوا على الشروط المحررة في العريضة حسب التماس المذكورين، وبادروا إلى أمر رؤية الدعوى وتسويتها بكمال العدل وبمقتضى قانون التجارة على الوجه الذي يقتضى الفصل فيها بموجبه إن كان يمنع المدين المذكور مهلة أو يعمل توزيع في أمواله الموجودة.

في ٢٥ جمادى الثاني سنة ٣٧

٤٩٤- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم أوطلة باش القرة على بكباشي القبو عريضة يقول فيها: أن منزلي تهدم وأن ليس في مقدرتي ترميمه. وحيث أنه أنعم على المذكور بمبلغ خمسمائة قرش لترميم منزله فبادروا بصرفه إليه.

في ٢٤ جمادى الثاني سنة ٣٧

٤٩٥- أمر محرر لقاضي مصر

قدم حسن شراح عريضة يقول فيها: أن لنا ثمانية أفدنه من الأطنان في مصر القديمة، وأنه مع وجود سندنا وقوى في يدي فإن ابن الشيخ المهدي يطل سندنا وقوانا فأرجو رؤية دعوانا بمعرفة البك القاضي. فتفضلوا بالاهتمام بالنظر في السند والقوى الموجودين بيد المذكور حسب التماسه، وبعد الترافع مع خصومه أن تجروا الحق بموجب الشرع المطهر على الوجه الذي يقتضيه الشرع.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٩٦- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم محمد عمادة وحسن رومي من قرية أبو عوالم بإقليم المنوفية عريضة يقولان فيها: أن لنا اثني عشرة قيراط أرض في قرنتنا، وأن حسن نصاب شيخ الاثني عشر القيراط الثانية لم يشغل بحاله وأنه لما مات عجل جاموسة بأجله في الفيظ بجوار السيد أحمد البدوي على مشهد من الناس قد قوصه وافترى على مشايخ قرنتنا بالتهمة وحبسوا الشهود والمشايخ. فإذا كان صحيحاً أن الشيخ المذكور شق رقبة الجاموس بسكين وغرس فيه الرصاص مع أنه مات بأجله إذ أنه حيوان ذو روح، وأن قائمقام الأخطاط قبض على مشايخ القرية وعلى شهودهم بهذه الوسيلة وحبسهم وضربهم كما ورد في عريضتهما، فبعد التحقيق أن تمتوا برفع تسلط المذكور وبتخليص المذكورين من الحبس وإفاء الحق. وأما إذا كانت عريضة المذكورين كاذبة واداعتهما باطلاً فردوا عليهما.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٩٧- أمر محرر لناظر الأقاليم الوسطى

قدمت السيدة جاركة من مراضع أولاد عبد الله ابن السعود عريضة تقول فيها: أنني كنت زوجت كرميتي من عربي يدعى سويكر من عربان الجوازي وأنه الآن يؤذي كرميتي ويعذبها. فإذا كان صحيحاً أنه حصل الأذى والتعذيب لبنت المذكورة من زوجها بلا موجب كما ورد في عريضتها، فبعد التحقيق أن تبادروا بالتبنيه والتأكيد عليهما بحسن المعاشرة على القواعد المريحة والجارية بين الزوجين وتطمين قلب المذكورة.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٣٧

٤٩٨- أمر محرر للحاج يوسف قائمقام برنال

قدم المدعو الرئيس حسن من سكان برنال عريضة يقول فيها: أن حمائي كان ذهب إلى الحجاز قبل سنتين وتوفي هناك وأنه كان معه سيدة فاستولت على كافة أشيائه المتروكة، وأنها لما حضرت إلى هذا الطرف أظهرت لبناته شيئاً قليلاً منها . فإذا كان صحيحاً أن السيدة المذكورة استولت على أموال المتوفي المذكور المتروكة كما ورد في عريضته . فبعد إجراء المرافعة بمعرفتكم ومعرفة الشرع والثبوت يلزم الاعتناء بأخذ ما استولت عليه أي شئ كان بمقتضى الشرع المنير وبإجراء الحق، وأما إذا كانت دعواه مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٦ رجب سنة ٣٧

٤٩٩- أمر محرر ..

قدم المدعو علي عريضة يقول فيها: أن جامع قرية محلة جيش بإقليم البحيرة تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه . بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد متضمناً ترميم جامع تلك القرية.

في ٦ رجب سنة ٣٧

٥٠٠- أمر محرر لمحافظة السويس

قدم المدرس عبدالله أفندي عريضة يقول فيها: أنني من مجاوري مكة وكنت ذهبت إلى جهة الروم في العام الماضي وأني سأذهب هذه السنة إلى مكة المكرمة . وحيث أن المذكور من مجاوري مكة المكرمة وأنه في العام الماضي ذهب إلى جهة الروم وعاد وأنه الآن سيذهب إلى مكة، فعند وصوله إلى السويس ونزوله من السفينة أن تبادروا بإعطائه مائة وخمسين قرش بصفة مصروف في يده.

في ٦ رجب سنة ٣٧

٥٠١- أمر محرر ..

قدم محمد سرت من قرية حشاد بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد جامع سواء لأداء فريضة الصلاة فيه . فأرجو التفضل بإصلاحه . بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٦ رجب سنة ٣٧

٥٠٢- أمر محرم لحاكم الشرقية

قدم حسن جلبي من سكان مد طابا على بإقليم الشرقية عريضة يقول فيها: أن لي فدائاً من الطين بالقرية المذكورة وأنا كنت أزعه كل عام فشيخ بلد قربنا استولى على هذا الفدان فأرجو أخذه بمعرفة حاكم الإقليم. فإذا كان صحيحاً أنه رغماً عن عدم وجود أي علاقة لآخر بالفدان أرض المملوكة له بأطيان القرية المذكورة ورغماً عن أنه مقيد باسمه في دفتر المساحة وقيامه بزراعته وإعطاء ماله اللازم سنوياً أن شيخ البلد المذكور يريد الاستيلاء عليه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تساعدوا هذا الشخص من وضع يده على تلك الأرض كالسابق وتمتعوا تسلط شيخ البلد المذكور، وأما إذا كانت دعواه مخالفة لما عرضه فردوا عليه.

في ٨ رجب سنة ٣٧

٥٠٣- أمر محرم ..

قدم عبد السلام من قرية سيد نعيم بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قربنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٨ رجب سنة ٣٧

٥٠٤- أمر محرم للحاج حسين أخا ناظر الطوبجية

قدم المدعو الحاج علي عريضة يقول فيها: أنني كنت من الطوبجية بدمهور فاعتزاني خيل في عقلي وذهبت إلى الحجاز والآن شفيت، وأنه قد بقى من علوفتي في الواجاق علوفة أحد عشر شهراً. فإذا كان صحيحاً أنه بقى للمذكور علوفة متجمدة في خزنتنا كما ورد في عريضته فبعد الكشف من دفاتر الواجاق أن يتأدروا بصرفها إليه مهما كان مقدارها من القروش.

في ٩ رجب سنة ٣٧

٥٠٥- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم محمد هارون من سكان قرية الرحمانية بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أنني سددت المال المقرر على أطيانني القائم بزراعتها في قرية مرقس وأنه وإذا كانت في يدي تذكرة من صراف القرية متضمنة بسداده فإن الصراف الذي عين فيما بعد لا يعتبر التذكرة المذكورة

وبطالبي بالمال ثانية . فإذا كان صحيحاً أن المذكور أعطى المال المقرر على أطبائه التي زرعا في القرية المذكورة، وأنه رغباً عن أخذه تذكرة بسداده من صراف القرية أن الصراف المعين أخيراً لا يقبل تلك التذكرة ويطلبه بالمال ثانية كما ورد في عريضته، فامنعوا الصراف المذكور من طلب المال ثانياً . وأما إذا كانت صورة الدعوى على شكل آخر فردوا عليه .

في ١١ رجب سنة ٣٧

٥٠٦- أمر محرر لكشف قسم الغربية

قدم أهالي قرية جنان بإقليم الغربية عريضة يقولون فيها: أن صراف قريتنا يأخذ من يدنا الأطنان الجيدة ويعطي إلينا الأطنان الرديئة، وأنه يأخذ جميع محصول الفول الموجود في أجزائنا بسعر أربعة قروش ويعطيه للميري بشمانية قروش، وأنه تسبب في فرار شيخ قريتنا واستولى على محصول حنطته البالغ قدرها ستين اردباً، وأنه علاوة على ذلك أنه يقوم بأنواع الظلم والأذى . فإذا كان صحيحاً أن صراف قريتهم يأخذ من أيديهم الأطنان (*) ويعطيهم الأطنان الرديئة، وأنه في موسم الجرن يأخذ فولهم بأربعة قروش ويبعه للميري بشمانية قروش، وأنه تسبب في فرار شيخ بلدهم واستولى على حنطته وأن يفعل أفعالاً غير مرضية كما ورد في عريضتهم، فبعد التحقيق أن تأخذوا حق الأهالي الموجود في ذمتهم تماماً أياً كان، وتجروا الحق، وأن تأدبوا المذكور أيضاً كما يقتضى الأمر وبدلوه إذا اقتضى الحال . وأما إذا كانت عريضة المذكورين كاذبة فردوا عليهم بما يناسب إصلاحهم.

في ١٢ رجب سنة ٣٧

٥٠٧- أمر محرر لإلياس أغا حاكم قسم أول الشرقية

قدم عطا ويناز من بخارا عريضة يقول فيها: أننا طائفة التجار وأخذنا بضاعة من الآساتنة وحضرنا إلى ميناء بيروت وأن الدروز في الميناء المذكور أخذوا أشياءنا التي تريد قيمتها على عشرة آلاف قرش، وأنه أخذنا من القدس الشرف بضاعة بمائة قطعة جنينه مجري لأجل التجارة وبينما نحن قادمون إلى مصر وجالسون في جاسع بلبيس في أثناء الطريق

(*) ثم إضاقتها لمناسبة السابق.

جاء أحد عشر قرأً من الفلاحين بعد صلاة المغرب وضربوا وأخذوا أشياءنا . فإذا كان صحيحاً أن المذكور أثناء قدومه إلى مصر بالمال المعلوم مقداره لأجل التجارة جاء أحد عشر قرأً من الفلاحين بعد الغروب في قرية بلبيس أثناء قدومه إلى مصر وضربوه وأخذوا بضاعته كما ورد في عرضته، فبعد التحقيق أن تبادروا بالقبض على الذين أخذوا بضاعته أيأ كانوا ومن أي نوع كانت وبتحصيل ما أخذوه بمعرفة الشرع وتسليمه إلى المذكور وأن تتنوا بإجراء الحق.

في ١٢ رجب سنة ٣٧

٥٠٨- أمر محرر ..

قدم خليفة من سكان جنان بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب ولا يوجد عندها محل لإقامة الصلاة فيه . بناءً عليه قد تحرر أمر متضمناً لترميمه حسب المعاد.

في ١٥ رجب سنة ٣٧

٥٠٩- أمر محرر لحاكم قسم أول الغربية

قدم إبراهيم من سكان قرية جعفرية بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أنه لا يمكن الوصول لعربيات التللي الموجودة في قريننا بدون عبور بالمعدية، وحيث أنني أملاك معدية فكنت اشتغل بنقل الأهالي ومقابل ذلك أخذ مقداراً من الغلال في آخر موسم الحصول وأعيش به، وأن حاكم إقليمنا أخذ معديتنا من يدينا ووضعها في أصول الجملة وأعطاها لشخص بالالتزام بمبلغ ألف ومائتين وخمسين قرشاً . فإذا كان صحيحاً أن المعدية التي تعبر بها الأهالي القرية المذكورة إلى غيطانهم هي ملكاً للمذكور وأنه ينقل الأهالي من القديم ويأخذ بمقابل ذلك مقداراً من الغلة ويعيش بها، وأن المعدية ضبطت من طرفكم وربطت لأصول الجملة، وإذا لم يوجد لذلك سبب آخر أو محدود فلا يقتضى ضبط المذكور التي هي مدار معيشته بناءً عليه بادروا بردها إليه وبإفاء الحق، وأما إذا كان يوجد سبب أو محدود فيجب ضبطها من يده فأسكوا المذكور كما تقتضى الظروف وراعوا قواعد العدل.

في ١٥ رجب سنة ٣٧

٥١٠- أمر محرم لحافظ رشيد

قدم الرئيس علي عسل من سكان رشيد عرضة يقول فيها: أني كنت قائماً بوظيفة رئيس في مراكب أفندينا منذ ست سنين والآن أخذوا المركب من يدي وأن لي مبلغ مائة وسبعة وثلاثين قرشاً ونصف قرش في ذمة إبراهيم أفندي من أجرتي وهو يماطل في دفعها . فإذا كان صحيحاً أن للمذكور مطلوباً في ذمة إبراهيم أفندي المذكور هذا المقدار من باقي أجرته كما ورد في عرضته فيما أن تحصيله منه وإجراء الحق على ذلك الوجه من الأمور اللازمة فبعد التحقيق أن تحصلوه وتعتوا بإجراء الحق، وأما إذا كانت عرضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ١٥ رجب سنة ٣٧

٥١١- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم الحاج إسماعيل من القرية المسماة أوريلة بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه . بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٥ رجب سنة ٣٧

٥١٢- أمر محرم للدليل باشي محمد أغا بكزجي زادة

قدم العسكري المدعو أبوشير عرضة يقول فيها: أني من جماعة يكزجي زادة الدليل باشي وأنه في العام الماضي صرفت علوفة شهر رمضان فلم يعطني استحقاقي، وعلاوة على استحقاقي لهذه السنة لي استحقاق سبعة شهور متجمدة ولم يعطني أي شيء منها، وأنني الآن أصبحت مديوناً فأرجو تخليص علوفاتي من الأغا الموماً إليه . فإذا كان صحيحاً أن للمذكور استحقاق متجمد وماخوذ من خزينتنا ودخل في ذمتكم ولم يعط إليه فمطلوبنا إعطائه إليه مهما كان مقداره.

بدون تاريخ

٥١٣- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم محمد صالح من قرية كهر محرق بإقليم المنوفية عرضة يقول فيها: شيخ قريتنا أخذ أرضي التي هي مدار معيشتي والبالغ قدرها لفدان إلا ثلث فدان قبل سنتين وبناها جسراً، وأنه قال لي سأعطي بدلها من محل آخر ورغماً عن تعهده بذلك لم يعطني إياه . فإذا

كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور أخذ أرضه البالغ قدرها بفدان إلا ثلث لفدان قبل سنتين وأقامها جسراً، وأنه رغماً عن تعهده بإعطائه أرضاً بذلك المقدار من محل آخر لم يعطه إياها كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق ألزموه بإعطاء تلك المقدار من الأرض بدلاً عن أرضه التي أخذها مهما كان قدرها، وأن تمتنوا بإجراء الحق، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ١٢ رجب سنة ٣٧

٥١٤- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم إمام قرية دير شابي بقرية الرحمانية عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٩ رجب سنة ٣٧

٥١٥- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم المدعو عمر من قرية قفشان بإقليم دمنهور بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٥ رجب سنة ٣٧

٥١٦- أمر محرر لحاكم الغربية

أن عمر ناظر جامع قرية شفاتورون بإقليم الغربية يقول في عريضته أن جامعنا تخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ٢٥ رجب سنة ٣٧

٥١٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

أن الشيخ حسن من قرية أبو مندور بالبحيرة يقول في عريضته أن جامع قريننا تخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٥ رجب سنة ٣٧

٥١٨- أمر محرم الجرجس بياض ناظر شونة رشيد

قدم الرئيس أحمد سياري عريضة يقول فيها: أني كنت أثقل غللاً من رشيد إلى الإسكندرية من منذ مدة والآن طلبت أجرتي فناظر الشونة تمتنع عن دفعها. فإذا كان صحيحاً أن المذكور لم يأخذ أجرة الغلال الذي نقله كما ورد في عريضته فيما أنه اقتضت إرادتنا بإعطاء أجرته تماماً مهما كان مقدارها وإيفاء الحق فاعطوه إياها. وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فأسكوه.

في ١٧ رجب سنة ٣٧

٥١٩- أمر محرم لإبراهيم أغا كاشف قسم ثان الغربية

قدم ناجي من سكان قرية جنان بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً بمبلغ مائة وتسعين ريالاً في ذمة عشرة أشخاص من سكان قريتنا منذ وقت المساحة وأنهم متوقفون في دفعه، فأرجو تحصيله. فإذا كان صحيحاً أن للمذكور مطلوباً في ذمة عشرة أشخاص من الأهالي كما ورد في عريضته، فبعد الثبوت أن تبادروا لأخذه بمعرفة الشرع مهما بلغ مقداره من القروش وإيفاء الحق، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٢٥ رجب سنة ٣٧

٥٢٠- أمر محرم للشيخ إسماعيل كاتب شونة الإسكندرية

قدم الرئيس عيسى عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي مقداراً من الفول من شونة قحر وبينما كنت قادماً إلى شونة المحمودية تسرت المياه للمركبي في أثناء الطريق وابتل أحد عشر أردباً من الفول، والآن أردت تسليمها إلى أمين الشونة فلم يقبله. وحيث أنه تبين من إخطاركم أن أحد عشر أردب فول من حمولة الرئيس ابتلت واسودت وأصبحت غير صالحة لأي شيء وأن ذلك نشأ من تشقق مركبه، فيلزم قيدها باعتبارها معطية فاقبلوها واعطوه رجعة حمولة الكاملة اللازمة على هذا الوجه.

في ٢٥ رجب سنة ٣٧

٥٢١- أمر محرر لكاشف قسم أول الغربية

قدم إبراهيم من سكان قرية بكلة توش بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن شيخ بلد قرنتنا اشترى منا نصف فدان برسيم ونصف فدان حنطة بحجة شرعية ولم يعطني ثمنها، وكذلك أنه زرع فدانين من أطيان في سنة خمس وثلاثين ولم يدفع مالها وأحاله علي. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور اشترى نصف فدان برسيم ونصف فدان حنطة بحجة شرعية ولم يعطه ثمنها وأنه زرع فدانين من أطيانه أيضاً ولم يدفع مالها كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق حصلوا حقه اللازم منه مهما كان واعتنوا بإجراء الحق وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٢٥ رجب سنة ٢٧

٥٢٢- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم إمام جامع قرية تكري بإقليم دمنهور عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٥ رجب سنة ٢٧

٥٢٣- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم سليمان من قرية صومنتحرات بإقليم دمنهور عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٥ رجب سنة ٢٧

٥٢٤- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم . . الموجود في خدمة رئيسي خبازي المساكين المقيمين بدمنهور عريضة يقول فيها: حيث أنه بقي لي في ذمة قوزمان القائم بخدمة الكتابة والصرافة مبلغ اثني عشر ألفاً وخمسمائة قرش أجرة الفرن والطلاحونة ومرتبات الخدمة الآخرين، وأنا لما طلبت مراراً أعطى منها مقدار ألفين وخمسمائة قرش وأنه يماطل في إعطاء الباقي، وأنه يوجد في يدنا حجة من قبل الشرع بأن يعطي ثلاث وثلاثين ألف بارة كل شهر فأرجو تخلص ذلك منه. وحيث أن المذكور يعرض أنه لما كان في خدمة أعمال الخبز لصنوف المساكين المقيمين بدمنهور

بقي له وللخدمة الآخرين الموجودين تحت يده استحقاق بمبلغ اثني عشر ألفاً وخمسين قرش في ذمة قوزمان الذمي القائم بخدمة الكتابة والصرافة، وأنه سدد منهم ألفين وخمسمائة قرش ولم يسدد الباقي، وأن هذه الكيفية أوجبت الغدر به وبساتر الخدمة. فكيف ذلك؟ وبأي وجه بقت النقود التي يطلبها في ذمة المذكور؟ وهل حقيقة أن هذه النقود من حقه وأن الذمي المذكور أين يوجد الآن؟ فحققوا الكيفية على وجه صحتها وحقيقتها واعرضوها علينا.

في ٢٥ رجب سنة ٢٧

٥٢٥- أمر محرر لأحمد قبودان قبودان بولاق

قدم سليم الرشيد من رؤساء المراكب عرضة يقول فيها: أنني كنت رئيساً في مركب علي أغا خزينة دار حسن أغا محافظ دمياط، وأن المركب كان في عهدي بمبلغ ألف ريال، وأناي بينما كنت قادماً من داخل الصعيد أعطاهما لحسن المصري أحد الرؤساء فجاء ونظرنا في حسابنا هناك فبقي لي مطلوباً قدره مائتا ريال وأنه تمتع عن إعطائها. فإذا كان صحيحاً أن مركب المذكور الذي استأجره بألف ريال سنوياً أعطاهما للرئيس حسن المصري قبل أن تتم السنة، وأن عند رؤية حسابهما ولزوم تأدية إيجار مدة تزيد على ثلاثة شهور من حسن المذكور فإنه لم يعطه إياها كما ورد في عرضته. فبعد التحقيق أن تبادروا بتحصيل ذلك حسب القاعدة الجارية بين الرؤساء وبإجراء الحق، وأما إذا كانت عرضته غير صحيحة فردوا عليه.

في ٢٨ رجب سنة ٢٧

٥٢٦- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم علي سرافادي من قرية بني سجون بإقليم المنوفية عرضة يقول فيها: أنني أخذت قماشاً وبعثت مقداراً منه وبقي مقدار، وأنه في أثناء الليل جاء لص وسرق من غرفتي الأقمشة الموجودة والخمسين قرشاً ثمن القماش من المبيع وأنه رغباً عن القبض على السارق بمعرفة على بك ناظر الأموال وإرساله إلى طرف عمر بك فإنه لم يعطني بتحصيل أشيائي وأنا رئيس السارقين موجود الآن في سجن عمر بك فأرجو تحصيل ذلك منه. فإذا كان صحيحاً

أن لصاً دخل في بيت المذكور أثناء الليل وسرقت أقمشته وثقوده المملوئي المقدار، وأنه رغباً عن القبض على أحد السارقين بمعرفة ناظر الأنوال وإرساله لطرفكم وحبسه لم تهتموا بأمر تحصيل المسروقات كما ورد في عريضته. فبعد التحقيق إذا ثبتت مادة السرقة على المجهوس المذكور اعتنوا بتحصيل الأشياء التي سرقها من أي نوع كانت بمعرفة الشرع وسلموها إلى المذكور وأوفوا الحق، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فأسكوه.

في ٢٨ رجب سنة ٢٧

٥٢٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم خدمة جامع قرية دمنهور التابعة لإقليم البحيرة عريضة يقولون فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في في سلخ رجب سنة ٢٧

٥٢٨- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ على من قرية دمنة بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في في سلخ رجب سنة ٢٧

٥٢٩- أمر محرر ..

قدم محمد سميدى من قرية محليطاب بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً للمذكور حسب المعتاد.

في في سلخ رجب سنة ٢٧

٥٣٠- أمر محرر لكاشف المنصورة

قدم أحمد قبودان الطرابزوني من قبودانات البحر الأسود عريضة يقول فيها: أنه كان أرسل إلى أخته أحد أتباع حسين كاشف من جماعة خورشيد أغا لإحضار حرم دودة أغا، وأنا أيضاً أخذت الحرم المذكورة في سفينتي، وأنه لما وصلنا إلى الأسانة كتبت أعطيت لهما خمسة آلاف قرش بعملة استانبول مصروفاً بصفة سلفة ونولون، وأنه لعدم إمكانهما السداد

أعطوني سنداً بذلك، وأني لما طالبت بها الآن كانوا سيعطوني ستة آلاف وخمسمائة قرشاً، فقدمت عريضة وصدر أمر، فذهبت إلى خدمة خورشيد بك وأن هذا أحالها إلى المحكمة، وأنه رغماً عن صدور الحكم هناك بأدائها من طرف البنات أجابوا فليكتسبن البنات نقوداً ويسددن إياها، وقد كان أرسل أحمد قيودان المذكور إلى طرفكم سابقاً بمعرفة أوطه باشيكم. والآن قدمت عريضة إلينا فهي مرسله إليكم، فعند وصولها اطلعوا عليها تماماً وبادروا بإخبارنا حقيقة الكيفية على أي وجه كانت.

في سلخ رجب سنة ٣٧

٥٣١- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم المدعو علم من قرية فيتابلخا بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب ولا يوجد عندنا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. . بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في سلخ رجب سنة ٣٧

٥٣٢- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم عبد الفتاح من قرية ديمنة بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن الذمي المدعو متقربوس هو صراف قريننا وأني قد دفعت المال المفروض علي عهدتي وأخذت ورقة مخالصة، والآن أرسل المذكور ابنه إلى حسن بك يطلب مني دفع المال مرة ثانية وأنهم باعوا المواشي بصفة جبرية. فهل حقيقة أن المذكور لحقه غدر كما ورد في عريضته؟ فإذا كان صحيحاً أن تأخذوا حقه الذي يظهر في ذمة المذكور أياً كان مقداره وأن تجزئوا الحق، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في غرة شعبان سنة ٣٧

٥٣٣- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ عمر من قرية كريدن بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكمها حسب المعتاد.

في ٣ شعبان سنة ٣٧

٥٣٤- أمر محرر لناظر الأقاليم

قدمت السيدة المسماة خضرة من سكان قرية نافرة بإقليم الغربية عريضة تقول فيها: أنه كان لي ثلاثة أفدنة أطيان مختلفة إلى عن والدي وقد زرعتها الشخص المدعو عبد الرحمن ولم يعطني أية تقديرة وحيث أنه نظراً لطلب صاحبة العريضة يلزم بعد التحقيق تحصيل حقتها ممن يلزم وتأمين راحتها فاعتنوا بإيفاء الحق، وأما إذا كانت عريضتها مخالفة للواقع فأسكوها.

في ٣ شعبان سنة ٣٧

٥٣٥- أمر محرر لكاشف قسم . الغربية

قدم علي من قرية شبيخ الملك بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أنني كنت ملتزم قطن في القرية المذكورة مدة ثلاث سنوات وأنني دفعت المال اللازم على إلى التون اليهودي، وأنه رغماً عن وجود الرجعات في يدي يطلب المذكور مني الآن مبلغ اثني عشر ألف وخمسمائة قرش بدون سند وأناي كنت محبوساً منذ سنة فأرجو أن تتفضلوا بمنع تسلط المذكور. فإذا كان صحيحاً أن المذكور رغماً عن دفعه المال الميري المفروض عليه وأخذ رجعاته أن الصراف المذكور يطلب منه مبلغ اثني عشر ألف وخمسمائة قرش بدون سند، وأنه تسبب في حبسه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تمنوا تسلط المذكور عنه وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٧ شعبان سنة ٣٧

٥٣٦- أمر محرر لمخروقي زاده

قدم عبد الرحمن صموتي من قرية شبين بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن المدعو الحاج هريدي أخذ أقمشة إقليم الغربية في العام الماضي واستخدمنا في خدمته، وأنه رغماً عن تعهده بإعطائنا حصة خمس قراريط مقابل ذلك فإنه حاسب كل واحد منا في آخر السنة على قيراط واحد، وأنه بعد ذلك أخذ أقمشة المنوفية ومع كونه سيعطينا حصة أربع قراريط فقد حاسب كل منا على قيراط واحد أيضاً فأرجو رؤية حسابنا بوجه الحق . بناءً عليه أن تحضروا لطرفكم صاحب العريضة وخصمه المذكور وأن تقرأوا هذه العريضة في

مواجهتهم وانظروا بالدقة في دفاترهم وبادروا برؤية حسابهم بكمال الحق وبموجب قانون التجارة، وافصلوا في دعواهم واقطعوا نزاعهم واحسموه وأوفوا الحق.

في ٧ شعبان سنة ٢٧

٥٣٧- أمر محرر خطاباً لمحمد أغا حاكم قسم أول بالقرية

قدم شيخ بلد قرية حلدينا بإقليم القرية عريضة يقول فيها: أنه قد أنشئ كبر جديد بقرية قرنتنا وأنه لعدم وجود محل لإقامة الصلاة فيه . فأرجو بناء مسجد . بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لمحمد أغا حاكم قسم أول القرية حسب المعاد بإنشاء جامع على الوجه اللازم.

في ٣ شعبان سنة ٢٧

٥٣٨- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم خدمة جامع قرية دارابس بإقليم البحيرة عريضة يقولون فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه . . بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعاد.

في ٧ شعبان سنة ٢٧

٥٣٩- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم حبيب يعموم من قرية نيجيلة بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاة فيه . . بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعاد.

في ٧ شعبان سنة ٢٧

٥٤٠- أمر محرر لصاحب العزة إبراهيم أفندي ناظر الديوان برشيد

قدم رؤساء المراكب (جرم) عريضة يقولون فيها: أننا نجح بمجولة غلال من رشيد إلى الإسكندرية ونحمل مهمات من إسكندرية ونذهب إلى رشيد ولكن ناظر المهمات لم يعطنا لا تذكرة ولا نولون في يدنا فإذا كان عدم إعطائهم التذكرة هو بخصوص أجرتهم فما المانع فأخبروني عن أجرتهم المتراكمة حيث تحال من هذا الطرف وتعطي لهم . وبما أن عدم إعطائهم تذكرة ولا أجرة في هذا الخصوص وهو مناف للمصلحة فيلزم عليكم ترك هذا

الطريق فيما بعد واتباع الأصول التي تتبعها سائر المأمورين وإعطاء هؤلاء أجرتهم اللازمة مهما كانت.

في ٧ شعبان سنة ٢٧

٥٤١- أمر محرر للمعلم جرجس بإضي أمين شونة رشيد

قدم رؤساء المراكب (جريم) عرضة يقولون فيها: أننا نذهب بمجولة مهمات من الإسكندرية إلى رشيد ونجني بمجولة أغلال من رشيد إلى الإسكندرية وأن معلم جرجس ناظر الشونة لا يعطينا أجرتنا. وحيث أنه من اللازم إعطاء حقوق هؤلاء الرؤساء بموجب تذاكرهم التي في أيدهم، وقد كان أعطى إليك بعض حوالات ولأن لم تأخذ هذه الحوالات ولم تعطهم حقوقهم، وقد صار التنبيه على أصحاب الحوالات بمعرفة خواجة بوغوص الموجود هنا بدفع النقود المحولة إليك، فعليك أن تسلم النقود التي ستمطى إليك وتعطيها هؤلاء الرؤساء، وأما إذا امتنع أصحاب الحوالة عن إعطاء النقود فأخبرونا بذلك، والخلاصة يلزم إعطاء حقوق هؤلاء فلا تتأخر بل أعطيهم إياها.

في ٧ شعبان سنة ٢٧

٥٤٢- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم رئيس خبازة دمنهور عرضة يقول فيها: أنه ثبت شرعاً أن له مطلوباً بمبلغ عشرة آلاف قرش على الذمي المدعو عذابك قوزمان، وأن حاكم البحيرة عرض أن المذكور هرب، وحيث أنني علمت من إفادتكم هذه كيفية المذكور والغدر الذي لحق برئيس الخبازين فإذا حضر المذكور إلى هناك عليك أن تحصل العشرة آلاف قرش الباقية من النقود المحكوم بها عليه وتسلمها للمذكور. وإذا تعذر ولم يحضر وسلك طريق الغدر فبادروا إلى بيع أملاكه الموجودة في دمنهور وسداد دينه بشئها واعتنوا بإبقاء الحق على هذا الوجه.

في ٧ شعبان سنة ٢٧

٥٤٣- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ عيسى ناظر جامع من قرية كافة بدمنهور عرضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٧ شعبان سنة ٢٧

٥٤٤- أمر محرر كذلك

قدم أحد الموالى من قرية يبريد بالبحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قريتنا مخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر كذلك.

في ٧ شعبان سنة ٣٧

٥٤٥- كذلك أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم سيد محمد من قرية كوردة بدمنهو عرضة لأجل الجامع. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٧ شعبان سنة ٣٧

٥٤٦- أمر لقبودان بولاق

قدم الرئيس حسن أبو يوسف عرضة يقول فيها: أننا استأجرنا مركب محمد جاویش تابع قبودان بولاق بمبلغ ثمانمائة وثمانين ريالاً وقمنا بخدمة الميري مدة شهرين في المحمودية، ومدة ثلاثة شهور بنقل الأحجار، وأن محمد جاویش المذكور أخذ مركبه منا ولم يدخل في الحساب خدمتنا عن مدة خمسة شهور فأرجو رؤية حسابنا بمقتضى قانون البحيرة. وحيث أن الرئيس المذكور يعرض أنه وإن كان أخذ مركب تابعكم محمد جاویش بضمان إلا أنه قام بخدمة الميري مدة خمسة شهور ونصف شهر وأن الجاویش المذكور قد استرد منه مركبه ولم يعتبر مدة اشتغاله بالميري ويريد إلحاق الغدر به. وحيث أنه يلزم اعتبار خدمة الرئيس المذكور للميري بمقتضى القواعد البحرية وعدم إلحاق الغدر به فاعتنوا بإبقاء الحق بموجب قانون البحيرة.

في ٨ شعبان سنة ٣٧

٥٤٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم المدعو دوانر الكردي من جماعة الدليل باشي محمد أغا بكزجي زادة عرضة يقول فيها: أنه لما صرفت العلوفات من الخزانة أعطى لسائر زملائي علوقتهم ولتأية الآن لم يعط لي بارة واحدة قط. ولما كنت مصاباً بداء فصرفت النظر من العلوفة، وإني الآن أطلب تذكرتي فلم يعطها لي، فأرجو أخذ حقى أو تذكرتي. وحيث أنه كان صدر أمر

لطرفكم بتاريخ ١٧ رجب سنه مخصص اعطاء علوفة المذكور الموجودة في ذمتكم ولم يعطوها، وما جاء المذكور وقدم عريضة أخرى. فإذا كان له مطلوباً في ذمتكم فاعطوه إياه، وإن لم يوجد له مطلوب فاخبرونا به.

في ١٠ شعبان سنة ٣٧

٥٤٨- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم إمام قرية دلباني المضافة بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٠ شعبان سنة ٣٧

٥٤٩- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم عبد الوهاب من قرية أطليميس بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٠ شعبان سنة ٣٧

٥٥٠- أمر محرر لسليمان أغا الماتلي من الرؤساء بفوة

قدم الحاج مراد من جماعة سليمان أغا الماتلي الرئيس المقيم بفوة عريضة يقول فيها: أني أريد السفر إلى كريد مع إسماعيل أغا البازارجقلي وقد كتب إلى الأغا الموماً إليه بذلك ولكن رئيسنا المقيم في فوة لم يعطيني تذكري وتذكرة أحد خداسي أيضاً. وحيث أنه كتب إلى إسماعيل أغا البازارجقلي بخصوص رغبة الحاج مراد المذكور في السفر وأنه يلزم إعطاء تذكرته اللازمة ورؤية حسابه إن كان له حساب فاعملوا كذلك، وكذا اعطوا تابعه الذي لم يقطع مرتبه والموجود لديكم أيضاً تذكرته اللازمة وأرسلوه إلى طرفه.

في ١٠ شعبان سنة ٣٧

٥٥١- أمر محرر لعمر بك

قدم عامر موسى خادم جامع في قرية كثر شورانة بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لعمر بك حسب المعتاد.

في ١٠ شعبان سنة ٣٧

٥٥٢- أمر محرر لحسن أغا

قدم الشيخ سليمان من قرية حوشة ابن عيسى بالبحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحسن أغا حسب المعتاد.

في ١٠ شعبان سنة ٣٧

٥٥٣- أمر محرر . .

قدم عبدالله سعيد من قرية العراجي بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ١٠ شعبان سنة ٣٧

٥٥٤- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم سليمان وكيل تجارة حضرة ولي النعم بالأسكندرية عرضة لمصطفى أفندي ناظر الأرز برشيد بواسطة أخيه عمر أغا الأسبارطه لي المقيم في مصر يقول فيها: أن مائة وثمانين أردباً من الخمسة آلاف أردب أرز التي سترسل لطرف ولي النعم غرقت أمام المحمودية في مركب الرئيس خطاب حضري أثناء قدومه إلى الإسكندرية، وأنه يطلب الحصول على اعلام شرعي بمقرته ويمجى خصم ذلك بموجبها، وحيث أن المائة والثمانين أردب الأرز الرشيد المغروقة في المحمودية وهي على مركب الرئيس خطاب حضري هي من الأرز التي سترسل لوكيل تجارتنا بالأسكندرية كما تبين من منطوق الاعلام الشرعي هذا، وأنه يلزم قيد ذلك على ذمتنا وخصمه من حساب الوكيل المذكور. بناءً عليه أجروا قيده وخصمه على الوجه اللازم وأعطوا علم خبره للأفندي ناظر الغلال.

في ١١ شعبان سنة ٣٧

٥٥٥- أمر محرر لرجب أغا من الرؤساء

قدم العسكري المدعو رستم عرضة يقول فيها: أن لي مطلوباً بمبلغ مائة وست وعشرين قرشاً في ذمة البلوكاشي يوسف من بلوكاشية البكباشي رجب أغا وهو يماطل في إعطائه فأرجو تحصيله. فإذا كان لصاحب العرضة مطلوب في ذمة البكباشي المذكور فيلزم تحصيله منه مهما كان مقدار من القروش فبادروا إلى أمر تحصيله منه وتسليمه إليه.

في ٧ شعبان سنة ٣٧

٥٥٦- أمر محرم لحاكم المتوفية

قدم محمد ساعي من قرية عمروس بالمتوفية عرضة يقول فيها: أن البحر أكل أطياني البالغ قدرها سبعة أسهم وثلاث سهم في القرية المذكورة، وأني سبق وقدمت عرضة فأعفى مالها من سنة إحدى وثلاثين لغاية أربع وثلاثين، وأنه رغباً عن إعطاء شهادة من طرف عمر بك حاكم الإقليم بعدم مطالبة مالها عن سنة خمسة وثلاثين فلم يقبلها الصراف ويطالبي بدفعه، فأرجو أن تنقضوا بإعفائي منه. فإذا كان صحيحاً أنه تحقق أن البحر أكل ذلك المقدار من أرض المذكور وأنه أعفى عن مالها من سنة إحدى وثلاثين إلى سنة أربع وثلاثين وأنه رغباً عن إعطاء شهادة له من طرفكم بخصوصها مالها عن سنة خمسة وثلاثين لم يقبلها صراف القرية كما ورد في عرضته. وإذا كان البحر في الواقع أكل ذلك المقدار من أطيان المذكور فلا يقتضى طلب المال عنه، فبعد التحقيق لا تطلبوه منه. وأما إذا كانت عرضته مخالفة للواقع فأسكوه.

في ٢٣ شعبان سنة ٣٧

٥٥٧- أمر محرم لحاكم . . قسم . . الغربية

قدم المدعو إبراهيم عرضة يقول فيها: أن شيخ بلدنا قطع النخيل الموجودة في حديثنا ومنزلنا بالقرية المسماة غلين بإقليم الغربية وأنه تعرض لمنزلنا بدون سبب فأرجو أن تنقضوا بمنع تسليط المذكور. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور قطع أشجار النخل الموجودة في منزل المذكور وحديثه وأنه تعرض لمنزله كما ورد في عرضته، فبعد التحقيق حصلوا ثمن نخيله المقطوعة اللازم بمعرفة الشرع واعتنوا بإجراء الحق. وأن تبادروا إلى منع ودفع التعرض الواقع على منزله أيضاً، وأما إذا كانت عرضته مخالفة فأسكوه.

في ١٣ شعبان سنة ٣٧

٥٥٨- أمر محرم لخورشيد أخا حاكم المنصورة

قدم أحمد ساعي من سكان قرية صفود بالمنصورة عرضة يقول فيها: أنه يوجد في قريتنا خفير يدخل البيوت أثناء الليل ويصدي. فإذا كان صحيحاً أن الخفير أحمد المذكور في الواقع لم يكن مشغولاً بجاله وأنه لم يكف عن إلحاق الأذى والضرر بالأهالي كما ورد في عرضة

المذكور، وإذا كان لا يمكن إصلاحه بالتنبيه والتأكيد عليه فمن اللازم صيانة الأهالي من ضرره، فبعد التحقيق عينوا آخراً بدلاً عنه وأما إذا كانت عريضته كاذبة فردوا عليه واطردوه.

في ١٤ شعبان سنة ٣٧

٥٥٩- أمر محرر لعمر بك

قدم أحمد أحمد أبو سالم من سكان قرية زاوية البقلي بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن شيخ بلدة قربتنا سليمان قنديل ومصطفى منصر أخذوا جاموستي وذبحوها وباعوها. فإذا كان صحيحاً أن مصطفى المذكور أخذ جاموسه وذبحها وباعها كما ورد في عريضته فبعد الترافع بمعرفة الشرع أن تفصلوا في دعواهم وتعتوا بإجراء الحق على مقتضى الشرع.

في ١٥ شعبان سنة ٣٧

٥٦٠- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم إبراهيم من سكان بركة قرطاس بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن أحد ثيرانني ضاع من قبل فوجدته عند ناظر السواقي بغم الحمودية وطلبته فلم يعطني إياه، ثم توفي وقد طلبته من وكيله أحمد أغا فلم يعطني إياه. فإذا كان صحيحاً أن ثور المذكور الذي ضاع قبل مدة هو موجود لدى أحمد أغا وأنه إذا أمكنه إثبات ملكيته لهذا الثور شرعاً فبعد الثبوت أن تأخذوه منه بمعرفة الشرع وتعتوا بإيفاء الحق وأما إذا كانت عريضة المذكور مخالفة للواقع فأسكوه.

في ١٥ شعبان سنة ٣٧

٥٦١- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الرئيس عامر عريضة يقول فيها: أنني حملت مركبي مائة أردب سمسم من الحلة الكبرى وحضرت لقرية سلمون من قرى إقليم البحيرة، وأنه في نصف الليل انشق قصر مركبي وغرق السمسم والمركب معاً ولم تتمكن من إلقاء حبة منه، وأنه نظراً لوجود حجة بيدي بجتم الكاشف صالح وبشهادة قائم مقام القرية المذكورة وشيخ بلدها وأهاليها أن هذا هو الواقع فأرجو عدم مطالبي بها من طرف أمين الشونة. فهل صحيح أن مركب الرئيس المذكور

انشق من قصره بساحل القرية المذكورة وغرق مع السمسم الموجود فيه؟ وأنه لم يمكن إيقاظ حبة واحدة منه؟ فإذا كان صحيحاً ذلك هل انشقاق المركب المذكور من قهره مبني على سبب وإلا لكونه قديماً؟ فبعد تحقيق الكيفية أخبرونا بها.

في ١٦ شعبان سنة ٢٧

٥٦٢- أمر محرق للمحروقي

قدم المدعو سيد درويش عريضة يقول فيها: أنه لي دكاناً في الغورية وكنت وضعت فيها شخصياً بمعرفة شيخ الغورية، وأني كنت اشتغل منادياً في مصر، وأن الشخص المذكور هرب فبحثت عنه ووجدته في بليس وجئت به إلى الشيخ المذكور وسلمته إليه فوضعه في سجن محروقي زاده. وحيث أنه يريد الغدر بي الآن قاتلاً أن هذا كان موجوداً في دكانك وأنت الضامن له فسدد دينه فأرجو منع تسلطه. فإذا كان صحيحاً أن محمد أفندي محروقي زاده رئيس التجار المذكور رغماً عن عدم وجود ضمانته لأجل تأدية دين الحبوس المذكور يقول له أنك ضامن لهذا ويريد الغدر به كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق لا يقتضى مؤاخذه عمرو لأجل دين زيد، وعليه فامتنعوا تسلط الشيخ المذكور عنه بمقتضى قانون التجارة. وأما إذا كانت عريضة مخالفة للواقع أن تتنوا بإجراء مقتضاه وإيفاء الحق.

في ١٦ شعبان سنة ٢٧

٥٦٣- أمر محرق للأغا ناظر الطوبجي بمصر

قدمت سيدة من سكان إسكندرية عريضة تقول فيها: أن زوجي عمر من طوبجة إسكندرية توفي من مدة تزيد على سنتين وخلف لي ولداً يتيماً وأنه لم يعط لي لأبي شئ من متروكاته المخلفة ومن علوقه المتجمدة. فبناءً على طلب صاحب العريضة لما سئل رئيس الطوبجية على أغا المذكور عن المتروكات والعلوفة التي قالت عنها قد أفاد بأنها سلمت إلى حافظ كاتب الوراق. وحيث أنه يلزم إعطاء ثمن المتروكات المسلمة والعلوفة المتجمدة أياً كانوا إلى يتيم المتوفي المذكور بموجب إفادة المذكورة، فبادروا بأمر تسليمها إليه بمقتضى قاعدة الوراق.

في ١٩ شعبان سنة ٢٧

٥٦٤- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم عطية حميدي من قرية حدني حالة بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٩ شعبان سنة ٣٧

٥٦٥- أمر محرر كذلك

قدم إبراهيم سراء الدين من قرية لقاني بدمنهو عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر كذلك.

في ١٩ شعبان سنة ٣٧

٥٦٦- أمر محرر لحاكم الغربية

قدم الشيخ حسن من قرية سياسي ملح بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ١٩ شعبان سنة ٣٧

٥٦٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم صديق من قرية محلة طابيد بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب ولا يوجد عندنا جامع سواء لأداء فريضة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٩ شعبان سنة ٣٧

٥٦٨- أمر محرر

قدم الشيخ سرون من قرية سولاية بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ١٩ شعبان سنة ٣٧

٥٦٩- أمر محرر

قدم الشيخ محمد من قرية محلة صاة بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ١٩ شعبان سنة ٣٧

٥٧٠- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم إبراهيم موسى من قرية منية بدمنهور عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٩ شعبان سنة ٣٧

٥٧١- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم على الدين خادام جامع من قرية أسخية بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ١٩ شعبان سنة ٣٧

٥٧٢- أمر محرم

قدم الشيخ محمد من قرية طراوامية بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ١٩ شعبان سنة ٣٧

٥٧٣- أمر محرم

قدم أحمد نجم من قرية أبو درة بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ١٩ شعبان سنة ٣٧

٥٧٤- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم الشيخ الشيخ حسن من قرية منشية بني بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن سقف جامع قرنتنا متخرب ويحتاج للإصلاح. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٧٥- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم الشيخ محمد عبد الله من قرية أبو يحيى بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن سقف جامع قرنتنا متخرب، وأن أقسامه الأخرى محتاجة للإصلاح أيضاً. بناءً عليه قد تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٧٦- أمر محرر

قدم إبراهيم من قرية أمر حاكم بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٧٧- أمر محرر

قدم الشيخ إبراهيم خادم جامع من قرية أبو الساحة بالبحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٧٨- أمر محرر

قدم خادم الجامع سالم من قرية سالمية بالغربية عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٧٩- أمر محرر

قدم قدم إبراهيم الخطيب من قرية محلة الطرفاوي بالبحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٨٠- أمر محرر لمحمد أغا بكزجي زاده

قدم عمر من جماعة بكزجي زاده عرضة يقول فيها: أنني طلبت قطع مرتبي وقيدت لدى رجب أغا وسأذهب إلى كريد وأنه لي علوفة متجمدة في ذمة المالية ولم يعطها. فإذا كان لديكم علوفة متجمدة لصاحب العرضة فاللازم إعطائها إليه مهما بلغ مقدارها من القروش. فبادروا لصرفها إليه، وأما علوفته التي تستحق حيث أنه من المعتاد إعطائها نظراً لأنه سفرى فأعطوها إليه، وأجروا المقاصة عند أخذها من الخزينة، وأما إذا عملت المقاصة في هذا الطرف فاجربونا عن مقدارها.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٨١- أمر محرر لوكيل دفترتي مصر

قدم علي عرفة من سكان مصر عريضة يقول فيها: أن لي حصة قدرها خمسة قراريط في قرية منية المباشرين وقد وهبت أربعة قراريط منها لكرمة ابن أخي، وقيراطاً لزوجتي، فأرجو الإتمام بسنديهما الجديدين. فإذا كان صحيحاً أن للمذكور حصة خمسة قراريط بسندات مريحة في القرية المذكورة كما ورد في عريضته فيما أنا قد وافقنا وصرحنا بالتنازل عن أربعة قراريط من الحصة المذكورة إلى كريمة ابن أخيه وقيراطاً منها إلى زوجته، فبعد إخراج قيديهما اللازمين أن تحرروا سنديهما اللازمين لكل منهما على حده من تنازل المذكور وأعطوهما وسلموهما إليهما.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٨٢- أمر محرر لقبودان بولاق

قدم المدعو عبد الله من رؤساء المراكبية عريضة يقول فيها: أن مركبي في أثناء قدومه منذ سنة بمجولة المري غرق تجاه قرية كداية وليس في مقدوري إخراجهم فأرجو التفضل بإصدار الأمر لإخراجهم رحمة بفقري حالي. وحيث أنه وافق على إخراجهم فبادروا بإخراجهم.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٨٣- أمر محرر لحضرة صاحب العطفوة إبراهيم باشا

قدم محمد إلياس عريضة يقول فيها: أنني كتبت سابقاً كاتب شئنة الأصناف وأني أعطيت خمسة عشر كيساً من النقود بصفة سلفة لعلّي أغا من رجال محمد كاشف وأخذت من يده سنداً بذلك، ولما طالبته بعد ذلك بهذا المبلغ أنكر قائله أنني لم أخذه، وأنه لما عرضت الكيفية بعريضة لأعتاب ولي النعم رغماً عن صدور أمركم القاضي بتحصيله بعد الثبوت أمام الشرع قد مضى خمسة شهور ولا يذهب أمام الشرع ولم يترافع ولا يطلي المبلغ المذكور فأرجو تحصيله منه. فإذا كان صحيحاً أن نجلنا حضرة صاحب العطفوة إبراهيم باشا والي جدة اطلع على ذلك وأن لصاحب العريضة مطلوباً في ذمة علي أغا المذكور فبعد الثبوت اعتنوا بتحصيله منه بمعرفة الشرع مهما بلغ مقداره من القروش وأوفوا الحق، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للحقيقة فتفضلوا بالاهتمام لأمر إسكاته.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٨٤- أمر محرر

قدم أولاد وعيال سليمان قبودان خطاب زاده عرضة يقول فيها: أن والدنا موجود في جهة الآسنة منذ أكثر من ست سنين وأنه لا يخفي ضيق معيشتنا فنرجوا التفضل بالغفر عن ذنب والدنا المذكور وإصدار إذن ولي النعم بحضوره إلى الإسكندرية. وحيث أننا نوافق ونصريح بحضور سليمان قبودان المذكور إلى الإسكندرية ووجوده بجانب أولاده وعياله أسوة بسائر الأهالي وعدم خوفه وحذره بأي وجه من الوجوه، فعند حضوره أن لا يتعرض له أحد سواء من جانب محافظ البلدة أو من سائر المأمورين أدنى تعرض وأن يعمل بموجب هذا الأمر.

في ٢٠ شعبان سنة ٣٧

٥٨٥- أمر محرر ليوسف كهان

قدم الرئيس محمد عرضة يقول فيها: أنني حملت مركبي ثلاثين برميل روم من بولاق، وفي أثناء قدومي انقلب مركبي بقضاء الله تعالى في المحمدية وغرق وقد أخرج تسعة وعشرون برميلاً وضاع برميل واحد. وحيث أن البرميل الذي ضاع بانقلاب المركب في المحل المذكور غير ثابت على الرئيس المذكور قد صار التجاوز عنه فأخصمه من دفتره ولا تطالبوه به.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٨٦- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الرئيس موسى عرضة يقول فيها: أن لنا مركباً بالشركة مع شيخ البلد في قريتنا وأنه أحال على حصته السنوية جبراً وأنا لا يمكنني أداء حصتي الشخصية وأن المذكور يريد تحميل حصته أيضاً عليّ. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور يريد إلزام وإحالة نصف حصته الموجودة في ذلك المركب على عهده بصورة جبرية كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق بادروا برفع ومنعه تسلمه بمعرفة الشرع، وأما إذا كانت دعواه مخالفة للواقع فأسكوه.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٨٧- أمر محرم لسليم أفندي ناظر النبال ببولاق

قدم عامر أبو علي القيصري عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي ثلاثية وثمانين اردب حنطة من شونة بولاق وفي أثناء قدومنا في الطريق إلى الإسكندرية جمعت مركبنا أمام قرية صافية وقد أنقذت مقدار أربعين أردباً من الحنطة وحملتها على القارب، وأنه نظراً لحصول عاصفة غرق القارب وتلفت الحنطة، وحيث أنه في يدي حجة شرعية من قاضي صارفة بأن حنطتي تلفت فأرجو إعفائي منها . فانظروا في حجة الرئيس المذكور وبعد التحقيق من مقدار الحنطة التي غرقت بقاربه فلا تأخذوا منه مهما بلغ مقدارها من الأرداب واخصموا ذلك من مجموع حمولته إذا كان خصمه مطابقاً للقانون والقاعدة.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٨٨- أمر محرم للأغا ناظر السفائق

قدمت السيدة المسماة مرزوقة عريضة تقول فيها: أن زوجي كان بحاراً في الأسطول المصري وأنه وإن كان سافر في البحر وتوفي وخلف أيتاماً فإذا كان له علوفة أرجو إعطائها . فإذا كان للمتوفى المذكور علوفة منجمدة فبعد الكشف أعطوها لورثته مهما بلغ مقدارها من القروش.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٨٩- أمر محرم لعلي أغا رئيس الطوبجية الإسكندرية

قدم قلفات علي عريضة يقول فيها: أني وإن كنت في خدمة الطوبجية بمعية علي أغا رئيس الطوبجية بالإسكندرية فإنني ملم بصناعة القلفات إلماً تماماً، وأريد اشتغل قلناً نجيباً في سفائق ولى النعم فأرجو إصدار أمر ولى النعم لمخ الإذن لي من طرف علي أغا المذكور . فإذا كان المذكور ملم بصناعة القلفات فارقوه من دفتر الطوبجية على أن يشتغل في السفن بالخدمة المذكورة.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٩٠- أمر محرم لحسن أغا الموره لي

قدم الحاج حنفي عريضة يقول فيها: أنه كان لأحد التجار حساباً في ذمة أحد المسلمين وقد ضمنته ولكن كان ضماني على حسب شروط التجار وأن المذكور خاف

شروطه . فاطلعوا على هذه العريضة وحيث أن الخصوص المذكور من الدعاوي المقضى رؤيتها بموجب قانون التجارة فانظروا فيها على وجه العدل.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٩١- أمر محرر قاضي الإسكندرية

قدمت السيدة الحاجة شرفه والمدعو الحاج حسن من سكان الإسكندرية عريضة يقولان فيها: أن لنا منزلاً بحجة شرعية منذ مائة وخمس سنين، وأن المدعو أحمد الإسكندراني اشترى منزلاً وطاحونة باتصال منزلنا بدون علمنا وأنه بنى جداراً عالياً وسد وأبطل نوافذ منزلنا . فإذا كان صحيحاً أن أحمد المذكور بنى جداراً أمام منزل صاحبي العريضة وسد نوافذها، فبعد التحقيق امتنعوا الضرر عنهما بمقتضى الشرع القديم واعتنوا بإجراء الحق.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٩٢- أمر محرر لحسين بك يكن

قدم العساكر حسن وإبراهيم ومصطفى عريضة يقولون فيها: أننا طلبنا إذن من حسين بك بالسفر فلم يعطينا تذاكرنا . فإذا كان لا يوجد مانع يوجب عدم اعطاء تذاكر المذكورين ولا محذور لهم فاعطوهم تذاكرهم اللازمة.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٩٣- أمر محرر لناظر السفائن

قدم الحاج خليل عريضة يقول فيها: أن ولدي كان ألحق ضمن بحارة الأسطول المصري وسافر ثم توفى وأنهم لم يعطوني لا مرتبه ولا أشياءه . فإذا كان للمؤني المذكور مرتب متجمد فاصرفوه إلى ورثته مهما بلغ مقداره من القروش، وإذا كان بقي له أشياء أيضاً في ذمة القبودان المذكور فخذوها منه.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٩٤- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدمت السيدة المسماة . . عرضة تقول فيها: أني من قرية بل جموس بإقليم المنوفية وأن أخي أخرج جارينكم هذه وأخيها من وكالتنا واستولى على كافة أموالي وأملاكي وخزيني ونهب كثيراً من أموالي. فإذا كان صحيحاً أن صار إخراجها وأخيها المذكور من منزلها والاستيلاء على مالها كما ورد في عرضتها فبعد الموافقة بمعرفة الشرع أن تمتعوا تسلط أخيها المذكور وتستردوا للمذكورة ما أخذها أياً كان وأن تمتعوا بإجراء الحق. وأما إذا كانت عرضتها مخالفة للواقع فردوا عليها.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٩٥- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ إبراهيم من قرية زمزم بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعاد.

٢٤ شعبان سنة ٣٧

٥٩٦- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ حسن من كفر بني صلال بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعاد.

٢٤ شعبان سنة ٣٧

٥٩٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الشيخ مصطفى من قرية كفر مناشلي بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعاد.

في ٢٢ شعبان سنة ٣٧

٥٩٨- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم سليمان من قرية ككور بلشين بإقليم المنوفية عرضة يقول فيها: أن شيخ بلد قرنتنا أخذ سني ثلاثة أرادب حنطة وخمسة أرادب فول وأردب سمسم وأردب عدس وأشيائي الأخرى قهراً، فالتمس استرداد الأشياء المذكورة من شيخ البلد المذكور. فإذا كان صحيحاً

أن شيخ البلد المذكور أخذ منه ذلك المقدار من الخنطة والفول والسمن والعدس والأشياء الأخرى كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق استردوا الأشياء التي أخذها بمعرفة الشرع مهما كانت واعتنوا بإجراء الحق، وإما إذا كانت دعواه مخالفة للواقع فردوا عليه.

٢٤ شعبان سنة ٣٧

٥٩٩- أمر محرز إلى الحاج أحمد أغا ناظر السفائق

قدم خليل سليمان والحاج إبراهيم عريضة يقولان فيها أن والدنا كان بحاراً في سفينة مصطفى قبودان الجشم لي وقد توفي وأنه في حال حياته أخذ مرتب أربعة أشهر فتلتمس إعطائنا ما بقي من مرتبته. فإذا كان للمنفوق المذكور علوفة متجمدة فبعد المعاينة أعطوها لورثته مهما بلغ مقدارها من القروش.

في ٢٤ شعبان سنة ٣٧

٦٠٠- أمر محرز لبكزجي زاده

قدم العساكر المدعوين إسماعيل الخروبلي وعبدالله الأتقروي وعبد الرحمن وإبراهيم الديار بكري وعلي الأنسخه لي وحسين الديار بكري من خيالة الدليل باشاي بكزجي زاده عريضة يقولون فيها: أننا نريد السفر مع أفندينا حسن باشا، وأن الدليل باش لم يعطينا تذاكرنا وعلوفاتنا المتجمدة فتلتمس إصدار أمرهم بإعطائنا. وحيث أن الستة أنفار المذكورين عزموا على السفر فاعطوهم تذاكر الإذن لهم وعلوفاتهم المتجمدة والمستحقة وحيث أنه من اللازم أيضاً إعطائهم علوفاتهم التي لم تراكم ولم تستحق لهم وعمل المقاصة عند صرفها، من خزنتنا فاعطوها لهم أيضاً وأجروا المقاصة عند صرفها وأما إذا كان لا يوجد في طرفكم تقود فاعبروا فليعط من خزنة الإسكندرية.

في ٢٤ شعبان سنة ٣٧

٦٠١- أمر محرز لحاكم الغربية

قدم الشيخ غنيم من قرية قوتى بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تحزب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦٠٢- أمر محرر لحافظ دمياط

قدم القلقات المدعو على الحلاواني من سكان دمياط عريضة يقول فيها: أن عبدكم هذا بينما كان شيخ القلقات أبا عن جد في دمياط وأنه بينما كنت مشغلاً في خدمة مراكب أفندينا قد عزلوني الآن وعينوا آخرًا بدلاً عني، وبما أن خيانة المذكور في خدماته ظاهرة وأن حسن صداقة عبدكم هذا معلومة بين الناس فالتمس عزل المذكور وتعيين عبدكم هذا. فاقراً عريضة المذكور هذه ولا تلتفت إلى أقوال موظفيكم واعتنوا أنتم بأنفسكم بمسئلة المذكور وبأحوال شيخ القلقات الحالي، وبعد الوقوف تماماً على أحوال كليهما أي من وجهة صداقتهما أن تعينوا من يكون صادقاً منهما شيخاً للقلقات وتستخدموه.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦٠٣- أمر محرر لنسيم أفندي ناظر شونة الغلال ببولاق

قدم الرئيس عريضة يقول فيها: أنني كنت حملت مركبي حنطة من بولاق ونظراً لكبر حجم مركبي قد جثج في الطين أثناء قدومي إلى المحمودية وغرق بالقرب من صافية وقد أفرغت مقداراً منها في القارب والباقي لم يتيسر إخراجة. فانظر في عريضة الرئيس المذكور وفي حجة الموجودة في يده وبعد تحقيق كفيته عاملوه أيضاً بنفس المعاملة التي عمل بها أمثاله طبقاً لقواعد الشونة واعتنوا بإيفاء الحق.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦٠٤- أمر محرر لحافظ السويس

قدم السيدات فاطمة ونفيسة وعائشة عريضة يقولن فيها أننا في أثناء قدومنا من جهة الروم أسرنا العدو ونهب مالنا، وقد تمكنا من الفرار، وأتينا قد نوبنا الآن على السفر إلى الحج الشريف في ظل دولتكم. فعند وصول صاحبات العريضة هذه السيدة نفيسة والسيدة فاطمة والسيدة عائشة إلى السويس أعطوا ليد كلاً منهن مائة قرش وأوضعوهن مع رجلهن وولدهن في مركب مسافر واصرفوا لهن من طرفكم أجرتهن المنعم بها عليهن وأرسلوهن إلى الجهة التي يقصدن إليها.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦٠٥- أمر محرور إلى آدم أغا من الرؤساء

قدم العسكري الشهير بالمضحك من جماعة آدم أغا عريضة يقول فيها: أن بلوكباشي الأغا المذكور أخذ مني مبلغ تسعمائة قرش بصفة سلفة فطلبته منه فلم يعطيني إياه وبماطل، فالتمس تخليصه منه. فإذا كان لصاحب العريضة مطلوباً في ذمة البلوكباشي المذكور فبعد التحقيق بادروا بأخذه منه مهما بلغ مقداره من القروش وبإيفاء الحق.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦٠٦- أمر محرور حسب المعتاد

قدم المدعو يوسف صالح من قرية كهر عواني بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦٠٧- أمر محرور حسب المعتاد

قدم مصطفى من قرية حودتي بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦٠٨- أمر محرور حسب المعتاد

قدم محمد من قرية شنديو بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦٠٩- أمر محرور لسليم أفندي ناظر شوية الغلال ببولاق

أنه تحرر من طرف حاكم البحيرة أن الرئيس عامر أثناء قدومه من الحلة الكبرى بمحولة السمسم قد غرق في المحمودية وأنه ورد أيضاً مكاتبة من الحاكم المومني إليه أنه غرق ولم ينقذ حبة واحدة من السمسم، وحيث أنه صار التجاوز عن ذلك السمسم المفقود بموجب عريضة كاشف البحيرة المومني إليه فلا تطلبوه من الرئيس المذكور وأشروا على دفرته بأعلى قيده.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦١٠- أمر محرر للكنخدا بك

قدم الصبي المدعو الحاج محمد عريضة يقول فيها: أني شغوف بتعلم القراءة والكتابة في ظل ولي النعم. وحيث أنه وافقنا على قبول الصبي المذكور تلميذاً في المدرسة المذكورة فاقبلوه تلميذاً وبادروا إلى ترتيب ما يلزم من أسبوعيته وكسوته.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦١١- أمر محرر لبلال أغا كنخدا محافظ الإسكندرية

قدم المدعو عمر الإسكندراني عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً في ذمة شيخ الخبازين المدعو أحمد مبلغ مائة وعشرة قروش وقد طالبته فلم يدفع ويماطل في ذلك. فإذا كان صحيحاً أن لصاحب العريضة مطلوباً في ذمة شيخ الخبازين المذكور كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق اعتنوا بتحصيله منه مهما كان واجروا الحق.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦١٢- أمر محرر لأحمد أغا ناظر السفائن

قدمت السيدة . . عريضة تقول فيها: أن صهري توفي في سفينة مصطفى قبودان الجشم لي وبقي له في الديوان مرتب خمسة أو ستة شهور فأرجو صرفهم. فإذا كان لصهر صاحبة العريضة المذكورة استحقاق متجمد فبعد الكشف والتحقيق من دفتره اعتنوا بإعطائها إياه مهما بلغ مقداره من القروش وأوفوا الحق.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦١٣- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الرئيس المدعو علي من رؤساء المراكب (جرم) يقول في عريضته: أنه غرق في الحبل المسمى قدم شرك بمحولة الحنطة من بلاق، وأن في يده حجة شرعية بأنه غرق. فهل حقيقة أن مركب الرئيس المذكور جثث في الحبل المذكور وأن لما أُنقذ مقداراً من الحنطة جاء المطر وجرف هذه الحنطة؟ وما مقدار هذه الحنطة وهل لم يبيع منها شئ؟ فبادروا بالصحيح من أهل الوقوف واخلطوياً بالكيفية.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦١٤- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم الرئيس المدعو مصطفى عريضة يقول فيها: أني من الرؤساء التابعين لأفندينا، وأنني في أثناء قدومي من بلاق إلى الإسكندرية غرق مركبي بمحمولته بالقرب من القرية المسماة القطع، وأن في يدي حجة شرعية بأنه غرق. فهل حقيقة أن مركب المذكور غرق بالقرب من القرية المذكورة؟ وأنه لم ينقذ منها حية واحدة قط؟ ففي حالة صحة ذلك هل لم ينقذ حية واحدة من المركب المذكور ولم يبع؟ فبعد التحقيق من أرباب الوقوف أخطرونا بالكيفية.

في ٢٦ شعبان سنة ٣٧

٦١٥- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم حسن عطاء الله من قرية قراقيز بإقليم دمنهور عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب ولا يوجد عندنا جامع لأداء فريضة الصلاة فيه. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٣ رمضان سنة ٣٧

٦١٦- أمر محرم لحاكم مقلوط

قدم يعقوب من تواج جولاق حسين أغا عريضة يقول فيها: أنه قد سرق لي فرس وأنني كنت اشتريت الفرس المذكور وسرق قبل أن أدفع ثمنه. فإذا كان صحيحاً أنه سرق فرس المذكور كما ورد في عريضته فمن اللازم إيجادها وعليه فاسعوا واعتنوا بتعيين أشخاص في المحلات المأمول وجودها فيها وإجراء التفتيش والتحري كما يجب وإيجادها وتسليمها إليه وإيفاء الحق.

في ٢٣ رمضان سنة ٣٧

٦١٧- أمر محرم لموسى أغا كاشف الجيزة

قدم محمد شعراوي والحاج محمد عريضة يقولان فيها: أننا من أهل القرية المسماة تليل بإقليم الجيزة ومع ما أن البحر أكل أطياننا البالغ قدرها أربعة قراريط ونصف قيراط في القرية المسماة قراطية من مدة ثلاث سنين فقد أخذوا منا أموالها عن مدة ثلاث سنين ظلاماً، وأنه لم يبق لنا قدرة على ذلك. فإذا كان صحيحاً أن البحر أكل أطيانهم المقيدة باسمهم في

المساحة بذلك المقدار ولم يبق لها أثر كما ورد في عرضتهما فلا يقتضى طلب المال من مثل هذه الأطيان التي أكلها البحر، فبعد الكشف والتحقيق أجروا شطب دفترهما على أن لا يطلب منهما المال، وأما إذا كانت عرضتهما مخالفة للواقع فردوا عليهما.

في ١٣ رمضان سنة ٣٧

٦١٨- أمر محرر لحسن أغا الموردي

قدم الحاج حنفي عرضة يقول فيها: أنه يوجد للتاجر بوغوص القنطلي مطلوباً في ذمة السيد الشامي وأني كنت ضامناً للسيد علي المذكور على شرط أن يكون هو ضامناً لديونه الأخرى واتفقنا على ذلك وأنه الآن لم يراع الشروط ويطالبوني بالمبلغ فأرجو رؤية دعوانا بمعرفة حسن أغا الموردي. فبعد النظر في شروط أوراق ضامنها حسب طلب صاحب العرضة أن تعتوا بإيفاء الحق على الوجه المقضى بموجب قانون التجارة.

في ١٢ رمضان سنة ٣٧

٦١٩- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدمت ستيه وأمينة وفاطمة عرضة يقولن فيها: أن أخينا محمد زايد من قرية سروري بإقليم المتوفية قد توفي وترك أطياناً قدرها فدانان ونصف فدان وأنه ليس لنا إيراد غيره فترجوا إعطائهما. وحيث أن أخوات محمد زايد المتوفي المذكور يلمسن إعطائهن الأطيان البالغ قدرها فدانان ونصف فدان التي كانت في عهده وأن أمر التصرف في مثل هذه الأطيان هو يكون بحسب عادة أهل البلدة، فاستدعوا مشايخ القرية وشيوخها واستلهم ومكوا المذكورات من التصرف فيها بما يقضيه قانون البلدة واعتوا بإيفاء الحق.

في ١٣ رمضان سنة ٣٧

٦٢٠- أمر محرر لحاكم منفلوط

قدم المدعو هاشم عرضة يقول فيها: أنني من قرية متعباد بمنفلوط، وأنه لي أطياناً قدرها ثمانية أقدنة وأنه مع أن قيدها باسمي في دفتر المساحة ثابت فإن محمد إبراهيم ومحمد خطيب وعبد الجليل يريدون الاستيلاء عليها فأرجو منع تسلطهم. فإذا كان صحيحاً أنها في عهدة المذكور من القديم وأنه مع كونها مقيدة باسمه في دفتر المساحة أيضاً وعدم تنصيره

في أداء مالها اللازم فإن محمد إبراهيم ومحمد خطيب وعبد الجليل المذكورين يريدون الاستيلاء عليها بدون سبب، فبعد التحقيق أن تمتعوا تسلطهم ومكوا المذكور من وضع يده على تلك الأطنان كما كان، وأما إذا كانت عرضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ١٢ رمضان سنة ٣٧

٦٢١- أمر محرم لتصرف جرجا

قدم محمد شيخ بلد قرية بنوب الحمام بالصعيد يقول فيها: أنه طلب من قرنتنا أربعة جمال بالأجرة وأني بينما كنت على وشك تداركها اشتري شيخ بلداً آخر بنقوده جملين وحصل مع حاكم البلدة على ثمنها من الأهالي، ولأجل عدم رضاي بهذا عزلاني قائلين أنك فضحتنا. اقرأ هذه العريضة وحقق الكيفية من أرباب الوقوف وإذا كان صحيحاً أنه رغباً عن وضوح صداقة المذكور أن شيخ البلد المذكور اتفق مع القائم مقام ولم يظهرها حقه وألقوا به القدر كما ورد في عرضته، فاجروا حقه وابقوه في خدمته كما كان، وأما إذا كانت دعواه مخالفة للواقع فاطردوه.

في ١٣ رمضان سنة ٣٧

٦٢٢- أمر محرم للأفندي ناظر الأقاليم البحرية

قدم شيخ قرية أشمون جرس بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه كان لي أرضاً قدرها فداناً ونصف فدان من أبائي وأجدادي، وأن أطيان المشيخة البالغ قدرها ستون فداناً كانت أيضاً في عهدي وأنه لما عزلني الحاكم السابق إبراهيم كخدا خرجت أطياني المذكورة البالغ قدرها فداناً ونصف فدان من يدي وبقت في عهدي، أطيان المشيخة فعرضت الكيفية على عمر بك وأنه رغباً عن أنه قيد لاسمي القدان ونصف القدان فإن محمد الشيخ المعزول عرض لأفندي الديوان بخلاف الواقع وبناءً عليه قد أعطيت شياختي إلى محمد المذكور. فأطيان المشيخة يجب أن تعطى لمن تكون الشياخة في عهده. فافقرأ هذه العريضة وحقق الكيفية من عمر بك، فإذا كان صحيحاً أنه رغباً عن أن عمر بك المذكور قيد خدمة الشياخة في عهدة المذكور، وأنه بناءً على ما عرض لكم بخلاف الواقع قد أحلتوها على

شخص آخر كما ورد في عريضته، وأنه إذا كان هذا الشخص أصلح من غيره للأهالي ولمصلحتنا فأحيلوا الشياخة عليه كما كان حسب استصواب عمر بك، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ١٢ رمضان سنة ٣٧

٦٢٣- أمر محرم لحاكم العوفية

قدم سليمان جلبي عريضة يقول فيها: أن لنا مطلوباً باقياً من إيجار سنتي أربعة وثلاثين وخمسة وثلاثين وإيجار سنة ستة وثلاثين تماماً في ذمة الفلاحين الذين زرعوا وسية حصتنا البالغ قدرها أحد عشر قيراطاً ونصف قيراط بقربة دفرة بإقليم العوفية بالإيجار فترجوا تحصيلها منهم بمعرفة الحاكم. فبعد التحقيق بادروا إلى تحصيل إيجاره المطلوبة ممن زرعوا وسية حصته الموجودة في عهده بالقربة المذكورة من سنة أربعة وثلاثين أي كانوا ومهما كان مقدارها من القروش وأوفوا الحق، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٢٦ رمضان سنة ٣٧

٦٢٤- أمر محرم لناظر الطوبجية

قدم حسن الطوبجي عريضة يقول فيها: أنني أصبحت عليلاً ولم يبق لدي قدرة على أداء الخدمة فأطلب تذكرة أدنى. فإذا كان صحيحاً أن صاحب العريضة أصبح عليلاً كما ورد في عريضته ولا يصح للخدمة فبادروا بإعطاء تذكرة إذنه اللازمة له.

في ٢٦ رمضان سنة ٣٧

٦٢٥- أمر محرم للخزينة دار

قدم الحاج فيض الله من أغوات سراي المرحوم عريضة يقول فيها: أنه وإن كان أفندينا أنهم على مبلغ مائة وأربعة قروش بصفة ماهية من ماهيات معاتيقه عند عتقه إلا أنني أصبحت عليلاً وعديم القدرة لأداء الخدمة وأني أريد السفر إلى استانبول، فبادروا إلى قيد الماهية المرتبة لصاحب العريضة مالا للخزينة أو بإعطاء بدله اللازم إليه أسوة بأمثاله.

في ٢٦ رمضان سنة ٣٧

٦٢٦- أمر محرر لحسن أغا الموره لي

قدم سيد أحمد فخر الدين عريضة يقول فيها: حيث أنه يوجد لنا حساب متعلق بالأخذ والعطاء مع أغيا زاد الذمي فأرجو رؤية حسابنا بمعرفة حسن أغا الموره لي. فأحضروا المذكور حسب طلب صاحب العريضة وانظروا في دفاترهم التي تحت أيديهم وأجروا رؤية دعواهما اللانظر فيها مهما كانت بموجب قانون التجارة. وأن تبادلوا وتعتوا بإيفاء الحق.

في ٢٦ رمضان سنة ٣٧

٦٢٧- أمر محرر لناظر الطوبجية

قدم الكورد أوغلي عريضة يقول فيها: أني كنت مساعد عربي في أوجاق الطوبجية فخرجت وقيدت في أوجاق العلبيجية فأرجو أخذ مرتبي البالغ قدره أربعماية قرش الباقية في أوجاق الطوبجية من ناظر الطوبجية فإذا كان للمذكور علوفة مسمدة كما ورد في عريضته، فبعد الكشف في دفتر الوجاق بادروا إلى أمر صرفها إليها مهما بلغ مقدارها من القروش.

في ٢٦ رمضان سنة ٣٧

٦٢٨- أمر محرر لمحافظة دمياط

قدم درويش إبراهيم عريضة يقول فيها: أني كنت في جهة الروم منذ أربعة أو خمسة سنين وحضرت الآن وأنني أريد الذهاب ثانياً إلى جهة الروم. فعند وصول صاحب العريضة إلى دمياط بادروا بوضعه في مركب مسافر وبإعطائه تولونه اللانظر وبإرساله إلى الجهة التي يقصد إليها.

في ٢٧ شعبان سنة ٣٧

٦٢٩- أمر محرر للخزينة دارسباك

قدم سايسوا أغوات التلمان عريضة يقولون فيها: أن أغواتنا لم يعطونا بارة واحدة منذ تسعة شهور. وحيث أنه من اللانظر إعطاء مرتبات أصحاب العريضة المطلوبة مهما كان مقدارها من القروش فبادروا إلى أمر ترتيبها وتاديتها على الوجه اللانظر وصرفها إليهم.

في ٢٧ رمضان سنة ٣٧

٦٣٠- أمر محرم لإلياس أغا كاشف قسم أول الغربية

قدم الشخص المدعو حسن عربضة يقول فيها: أني بنيت معملًا للدجاج وهو الذي خصنا في قرية ميت حواي بالغربية، وأن أحمد نصاري وهاشم من الأهالي استأجروا معملنا بمبلغ ثلاثمائة قرش وأنهما أدخلاه فيما بعد لجهة الميري فأرجو تخليص معملنا. فإذا كان صحيحاً أن صاحب العريضة يوجد له إيجاره من معمل الدجاج السالف الذكر ولم يعط له حسب عريضته فبعد التحقيق أن تصّوا بإيفاء الحق.

في ٢٧ رمضان سنة ٣٧

٦٣١- أمر محرم لحاكم القليوبية

قدم علي من قرية سرهاقوس بإقليم القليوبية عربضة يقول فيها: أني بينما كنت قائم بسداد المال اللازم على فشيخ البلد عمر ومحمد حسبا ابني بغير حق. فإذا كان صحيحاً أن المذكور قام بسداد المال الذي في عهده ولم يوجد داع للتعدي عليه ومع ذلك فلن شيخ البلد عمر ومحمد قبضا على ابنه بغير حق وحبساه وأنهما يريدان غدره، فبعد التحقيق أن تبادروا لدفع تسلط شيخي البلد المذكورين عنه وتخليص ابنه وإيفاء الحق.

في ٢٧ رمضان سنة ٣٧

٦٣٢- أمر محرم لكاشف قسم الغربية

قدم محمد عبد الجواد من قرية شباس عمر بالغربية عربضة يقول فيها: أنه مع أني دفعت مال سنتي ثلاثة وثلاثين وأربعة وثلاثين وأنه موجود بيدي ورقة مخالصة بذلك فإن الصراف المذكور أخذ ساقيتنا المملوكة لنا وأنه يحسب علينا مبلغ تسعة وسبعين ريالاً فأرجو تخليصها منه. فإذا كان صحيحاً أن صاحب العريضة سدد أموال سنتي ثلاثة وثلاثين وأربعة وثلاثين وأنه مع وجود مخالصة بيده تتضمن الدفع فإن الصراف المذكور يريد الاستيلاء على ساقيتي وأنه أخذ منه مبلغ تسعة وسبعين ريالاً بغير وجه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تبادروا بأخذها منه وردها إليه وإيفاء الحق.

في ٢٦ رمضان سنة ٣٧

٦٣٣- أمر محرر لكاشف القلوبية

قدم محمد أبو الخير من قرية دذنة بالقلوبية عريضة يقول فيها: أنه يخصم على نفسه رجعة الطوب أثمان الطوب والتبن والمسلّى والعمل والخطب والذرة لطرف الميري ولم يعطينا حقنا فأرجو تخليصه. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور يجري خصم الأثمان اللازمة لأشيائهم التي أعطوها للوسية تحت حساب نفسه وأنه لم يعط هؤلاء حقوقهم كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تبادروا وتعتوا إلى خصم حقهم الذي يظهر في ذمة مهما كان وإفاء الحق.

٢٧ رمضان سنة ٣٧

٦٣٤- أمر محرر لإبراهيم أغا كاشف قسم ثاني الغربية

قدم الشيخ علي عريضة يقول فيها: أنه يوجد لنا منزل ملك بطنطا وأنه كان موضوعاً فيه أخشاب الميري وأنني لما قدمت عريضة لأفندينا كان أمر بإجراء ترميمه وأن إبراهيم كاشف يريد ترميمه حسب مرامه. أن الشيخ المذكور كان قدم عريضة في أوائل شهر جمادي الآخر بخصوص منزل وأنه كان حرر في أعلاها أمراً للحمد كاشف نصه: إذا كان صحيحاً أنه يوجد محال مثل وكالة لوضع الحصص والأخشاب الموضوعة في هذا المنزل فأوسعوا ذلك الحصص والأخشاب في تلك المحال التي هي وكالة وأن تسلموا منزل المذكور إليه أو تعطوه لإيجاره والآن قدم عريضة أخرى يقول فيها: أن إبراهيم كاشف لم يعمل بموجب ذلك الأمر ففيدونا عن أصل هذه المسئلة على وجه صحتها.

في ٢٧ (هذا الأمر لم يعط لصاحبه وأبطل)

رمضان سنة ٣٧

٦٣٥- أمر محرر لحاكم الوسطى

قدم المشايخ من قرية بني صامت بالبهنساوية عريضة يقولون فيها: أن قائمقامنا عثمان أغا أخذ أجود أطياننا ونخلينا وزراعتنا وأعطانا أردنها وهو يعمد علينا ويظلمنا. فإذا كان صحيحاً أن أهالي القرية المذكورة سدّدوا ما عليهم من المال وخلافه وأنه مع وجوب عدم التعرض لهم بوجه آخر أن قائمقامهم عثمان أغا أخذ أجود أطيانهم وزرعها وجنى محصولها، وأنه حمل هؤلاء مالها وأنه استولى أيضاً على نصف الجزيرة التي ظهر قبل ثلاث

سدين، وأنه الآن يريد إعطائها لأهالي قرية أخرى كما ورد في عرضتهم، فبعد التحقيق أن تأخذوا ما للأهالي المذكورة من الحقوق أياً كانت وصنّوا بإيفاء الحق وأن تأدبوا القائمقام المذكور حسب الاقتضاء.

في ٢٧ رمضان سنة ٣٧

٦٣٦- أمر محرم لإلياس أغا حاكم القسم الأول بالشرقية

قدم حسن طويل عريضة يقول فيها: أن السيدة خديجة سبق أن زرعت في سنة خمسة وثلاثين أرض قدرها قيراطان في قرنتنا وأنها ذهبت إلى الحجاز مع زوجها وتوفيت بالحجاز، وأنه مع أخذه لإيجارها قبل وفاتها يطلبون الآن منى ثانية. فإذا كان صحيحاً أن محمد زوج خديجة المذكورة مع أخذه لإيجار وسية حصتها التي تحت تصرفها عن سنة خمسة وثلاثين قبل وفاتها يطلب الآن ثانية، بناءً على وفاتها كما ورد في عرضته فبعد التحقيق لا يقتضى أخذ إيجار مرة أخرى من محل سبق رفع إيجاره فلا تأخذوه.

في ٢٧ رمضان سنة ٣٧

٦٣٧- أمر محرم لكاشف المتيا

قدم إبراهيم أبو علي عريضة يقول فيها: أنني كمت ناظرًا على المصفر والقرطم وأنه بعد ما نظر في حسابنا في الديوان عن سنتي اثنين وثلاثين وثلاث وثلاثين أظهر المعلم المذكور على مبلغ ستمائة ريال وحبس أولادي فأرجو تخليصهم. فإذا كان صحيحاً أنه بعد ما نظر في حساب المذكور مع الديوان أن المعلم المذكور أظهر عليه مبلغ ستمائة ريال وأنه تسبب في حبس أولاده، فبعد التحقيق أن تمنعوا تسلط المعلم المذكور الواقع مثل هذا، وإذا اقتضى الأمر أن تمتوا بالنظر في حسابه ثانية بموجب سنده الموجودة في يده.

في ٢٧ رمضان سنة ٣٧

٦٣٨- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم محمد غنيم من سكان قرية ساقية أبو شعرة بإقليم المنوفية عريضة يقول فيها: أن شبيخي بلد قرنتنا حسين أبو عالية ومصطفى بمتعان عن أداء مطلوبي البالغ قدره عشرة ريال ونصف ريال الموجود في ذمتها وأجرى عن غزل الكتان. فإذا كان صحيحاً أن شيخ بلد القرية المذكورة يمتنع عن

إعطاء مطلوبه بموجب سند وأجرته من غزل الكاز، فبعد التحقيق أن تبادروا بأخذ حقه الذي في ذمتها من مطلوبه بموجب السند ومن أجرته مهما بلغ وإبقاء الحق.

في ٧ شوال سنة ٢٧

٦٣٩- مكتوبة محرة للأفندي ناظر الأقاليم البحرية

قدم مستلزمان عريضة يقولان فيها: أن لنا وسية قدرها مائة وعشرين فداناً في قرية ميت خلطة بالمنصورة وأن فلاحي القرية يتعدون عليها فقدمت عريضة لأفندي الديوان فلم ينفذ بشيء، وأن غرضهم الاستيلاء على وسيتنا فأرجو تخليصها. فبعد النظر في هذه العريضة والحجة المرفقة بها ودفاتر المساحة فإذا كانت موافقة لعريضة الملزمين المذكورين فاعنوا بإبقاء الحق على الوجه المقتضى بموجب المساحة.

في ٦ شوال سنة ٢٧

٦٤٠- أمر محرر لحسن أغا محافظ دمياط

قدم شريف صالح عريضة يقول فيها: أنني أصبحت عليلًا وأريد السفر إلى جانب الروم وليس لي قدرة. بناءً عليه أوضاعوا المذكور في مركب مسافر، واعطوا إليه مائة وخمسين قرشاً بصفة مصروف وأرسلوه إلى الجهة التي يقصد إليها.

في ٧ شوال سنة ٢٧

٦٤١- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم حيدر الأوطه باشي عريضة يقول فيها: أن أغاتا الرئيس إبراهيم أغا الكوريجي لي ذهب مع ابنكم الدفتردار بك إلى كردفان، وأن البك المذكور كان رتب لحزمة مصارف فلا تكفي وأن الأولاد والعيال يتكبدون الضيق. فقد أنعم على حرم المذكور بألف قرش فاصرفوها لها.

في ٧ شوال سنة ٢٧

٦٤٢- أمر محرر لحاكم قسم ثاني الشرقية

قدمت عريضة عريضة تقول فيها: أن زوجي توفي وأنحل حصتي وقدرها نصف قيراط، وأن الفلاحين يزرعونها ويطلبوا مالها مني فأرجو رفعه. فإذا كان صحيحاً أن فلاحي القرية مع أنهم زرعوا أطيان الحصة المذكورة البالغ قدرها نصف قيراط المنحلة بوفاء

زوجها في الستين المذكورة ومع عدم وجود أي علاقة لها بهذه الزراعة بأي وجه فإنهم يطلبون مالها اللازم من المذكورة كما ورد في عرضتها، فبعد التحقيق لا تطلبوه منها وخذوه ممن زرعها من فلاحي القرية ممن يجب عليه تأديتها أيا كان.

في ٨ شوال سنة ٢٧

٦٤٣- أمر محرم للأفندي ناظر الأقاليم البحرية

قدمت بنه وزليخا ومباركة عرضة يقولن فيها: أن لأبينا يوسف شيخ البلد عشرين فداناً من الأطلان المعفاة من المال والمنعم بها عليه بأمر وأن زوجته قمر تريد الآن أن تستولى عليها وتحرمتا منها فنتلمس تقسيم العشرين فدان المذكورة بيننا . فإذا كان صحيحاً أن بنه وزليخا ومباركة المذكورات إسمائهن في هذه العرضة هن بنات المتوفي المذكور وأن مباركة الأخرى هي أخته وأن بنه زوجته . فبعد التحقيق بما أننا نوافق علي تصرفهم مع قمر المذكورة في العشرين فدان المذكورة فبادروا إلى أمر التقسيم بينهم على السوية وإجراء تصرفهن فيها .

في ٨ شوال سنة ٢٧

٦٤٤- أمر محرم لحاكم القليوبية

قدم الشيخ أحمد وعلي أبو شادي عرضة يقولان فيها: أنه لما قيدت بيوت قرنتا في الدفتر طالبوا بفردة من البيوت المتخربة التي ليست لها أصحاب فنتلمس رفعها . فإذا كان صحيحاً أن البيوت المتخربة والحالية عن الأصحاب وليس يوجد فيها سكان قيدت في دفتر الفردة، وأنه رغباً عن إخطار طرفكم بمعرفة الشرع أن هذه البيوت هي بهذه الصفة فإنه مطلوب عليها فردة أيضاً فلا يقتضى طلب فردة من مثل هذه الحال التي بدون أصحاب والمتخربة وليس فيها سكان فلا تأخذوه.

في ٨ شوال سنة ٢٧

٦٤٥- أمر محرم لمصرف جرجا

قدم أحمد ابن الحاج باشه عرضة يقول فيها: أن أخي كان رئيساً للخبازين في بندر قرنتا وقد توفي منذ سنتين ونصف سنة، وأنه كان له مطلوباً قدره ستة آلاف قرش بموجب

سند في ذمة محمود أفندي حاكم قنا وأن مهدار أفندينا إبراهيم باشا أخذ السند مني ومزقها وأنه لما كان في يدي أيضاً سند بأخذ عشر قنطار بن فطالبة بمنهنا فلم يعطني ولدي سؤال محمود أفندي الموماً إليه عن مبلغ الستة آلاف قرش المحرر في هذه العريضة أخبر بأنه قد أدخلها في حسابه عند عزله من وظيفة حاكم قنا وأنه لا يعلم إدخال الأحد عشر قنطار بن في حسابه، وحيث أنه يلزم في هذه الحالة إجراء التحقيق بخصوص هذا اللين من دفاتر المعلم رفائيل المتوفي وإعطائه إن لم يكن داخل في الحساب، فبعد الكشف على الوجه المحرر إذا كان الأمر كذلك في الواقع فمطلوبنا أن تعطوه، وأما إذا كان غير ذلك فاسكوه.

في ٨ شوال سنة ٣٧

٦٤٦- أمر محرر لحاكم الأقاليم الوسطى

قدم . . من قرية عشار بإقليم البهنسا عريضة يقول فيها: أن أخي هو شيخ قيراطان ونصف قيراط وأنه مع ما هو قائم بأداء اللازم منذ سنة إحدى وثلاثين فإن المدعو عبد الوهاب قبض عليه وحبسه قائلاً به لي الشياخة وأخذ غرامته. فإذا كان صحيحاً فبادروا برؤية حسابه مع الشاهد وبأخذ مطلوبه الذي يظهر في ذمة مهما كان وإجراء الحق، وأما إذا ظهر كذب دعواه فردوا عليه.

في ٨ شوال سنة ٣٧

٦٤٧- أمر محرر للكخدأ بك

قدم شريف عبد الله من المجاورين عريضة يقول فيها: أنه وإن كان الكخدأ بك قد أنعم عليّ بتخصيص مرتب قدره مائتين وخمسون قرشاً ولكن ليس لي كسوة فأطلب كسوة. وحيث أنه إرادتنا اقتضت إعطاء الشرف الموماً إليه كسوة فقيدوا ذلك في دفتر الكساة واخبروا أغا مفتاحنا بأمر إعطائها إليه.

في ٨ شوال سنة ٣٧

٦٤٨- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم محمد من قرية سلفة العنب عريضة يقول فيها: أنه وإن كنت اشتريت مقداراً من الجير لأجل ترميم المسجد إلا أن على أفندي ناظر المساجد أخذ جيرنا وأنه يريد إعطاء

ثمانين قرش بحسب سعر الميري ويرغب إلحاق القدر العظيم بي . فإذا كان صحيحاً أنه أخذ الجير الذي أحضره صاحب العريضة لمصلحته الخاصة واستعمله في إصلاح الجامع كما ورد في عريضته، فمن اللازم إعطائه جيره عيناً أو إعطائه ثمنه اللازم بحسب سعره المقرر مع أجره نقله، بناءً عليه بادروا إلى أمر إعطائه إليه، وأما إذا كانت عريضته كاذبة فردوا عليه.

في ٨ شوال سنة ٣٧

٦٤٩- أمر محرر لحاكم الموفية

قدم الرئيس أحمد خطاب عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي أربعماية أردب فول من شونة قرية نيكيلى، وفي أثناء قدومي أصيب بقضاء بالقرب من قرية كافرشي بالموفية وأنه يوجد بيدي حجة. فهل حقيقة أن مركبه أصيب بقضاء بالقرب من القرية المذكورة كما ورد في عريضة الرئيس المذكور؟ وما مقدار حمولته من الأرداب؟ وما هو مقدار الذي أخرجه ومقدار ما ضاع؟ فحققوا ذلك ممن يملونه وأخطروا به.

في ٨ شوال سنة ٣٧

٦٥٠- أمر محرر لحاكم المنصورة

قدم محمد عبد الله عريضة يقول فيها: أن المدعو محمد عطية اشترى من إبراهيم علي عليم مشيخة ستة قيراط في قرية سرنجه بالمنصورة لأجل الشياخة وأن محمد عطية بعد ذلك تسبب في حبس إبراهيم المذكور وضربه ضرباً شديداً وقتله في داخل السجن بمعرفة الحاكم لأجل مال الخراج. وأن أولاده وعياله أصبحوا في حالة سيئة فأطلب دماً بدمه. فإذا كان صحيحاً أن الكخدأ إبراهيم حبس والد صاحب العريضة إبراهيم المذكور لأجل دين محمد عطية وضربه وقتله كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق فطلب إخبارنا عن هذه المسئلة بالتفصيل.

في ٨ شوال سنة ٣٧

٦٥١- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الرئيس حسن عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي ثلثماية أردب حنطة من شونة بولاق وأنه قد جنح في قرية طاوية وأن في يدي حجة بذلك. بناءً عليه تحرر أمر لحاكم البحيرة حسب المعتاد قديماً لإفادتنا عن ذلك.

في ٨ شوال سنة ٣٧

٦٥٢- أمر محرر لحاكم القلوية

قدم الشيخ مسعود عريضة يقول فيها: أنني أصلحت طاحونة في قريننا وأنه بمناسبة كثرت الأحجار في الجبل أحضرت حجراً كبيراً لإصلاح الطاحونة المذكورة ولكن الآن قام المدعو حمد أبو شعير بإيذائي قاتلاً: أنني خفير الجبل فأخذ الحجر وأعطلها . فإذا كان صحيحاً أن المذكور أحضر من الجبل حجراً وأصلح طاحونة بالقرية المذكورة لأجل تسهيل أمور أهل القرية المذكورة، وأن أبو شعير المذكور لم يرض بذلك وتسلط عليه قاتلاً: أنني خفير هذا الجبل فسأخذ ذلك الحجر من الطاحونة كما ورد في عريضته فبعد التحقيق امنعوا تسلط المذكور الظاهر على هذا الوجه.

في ٨ شوال سنة ٣٧

٦٥٣- أمر محرر لأمين أفندي المعمار

قدم خليل مباني ويناكو النقاشان عريضة يقولان فيها أننا اتفقنا على نقش منزل خليل بك حاكم البهنساوية بمبلغ ستة عشر ألف قرش وأننا أجرنا نفس قانجه (مركب) وأربع غرفة زيادة عما اتفقنا عليه وقد تم عملنا وأنه أعطانا تسعة آلاف وثمانمائة قرش فقط، وأجابنا قاتلاً أنني سأعطيكم أيضاً خمسة آلاف قرش ولا أعطي شيئاً أكثر من ذلك، وأنه لما كان علي دين من ثمن البويا فإن مدائني يسلبون راحتي فأرجو تحصيل مبلغ الألف قرش الباقي من أجرة الاتفاق والفاجنة والغرف المذكورة. فبادروا إلى معاينة أشغال نقش الأبنية التي كلف خليل بك الموماً إليه بعملها وتحقيق مطلوبات أصحاب العريضة مهما كان.

في ٨ شوال سنة ٣٧

٦٥٤- أمر محرر ليوسف كعمان ناظر المدبنة

قدم حسين الأزري من سكان بولاق عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً في ذمة خدمة المدبنة ولا يدفعونها . فبادروا إلى أمر تحصيله.

٨ شوال سنة ٣٧

٦٥٥- أمر محرر لكاشف الجيزة

قدم عمر نصير عريضة يقول فيها: أنني استأجرت حملة المعدي بقرية إخصاص بالجيزة بمبلغ خمسة عشر كيساً سنوياً وأني تكبدت في السنين السابقة خسارة بمقدار خمسة أكياس

ولكني سددها أيضاً، وأنه كان صدر أمر بتخفيضها، وأن إبراهيم الكاشف كان خفها، وإن خلفه موسى كاشف لم يرض الآن بذلك ويريد إلحاق الغدر بي. فبادروا إلى قراءة هذه العريضة وأخطروا بمقدار إيراد هذه المعبدة.

في ٧ شوال سنة ٣٧

٦٥٦- أمر محرر لشيخ القبانية

قدم مصطفى القباني عريضة يقول فيها: أني استأجرت دكان قباني بالصاغة وأنه مع كوني أتعيش مع أولادي وعيالي منذ خمسين سنة وأن بيدي سنداً بذلك فإن المدعو سيد صالح صاحبها الأصلي أخذ الآن وظيفتنا من يدينا. فمطلوبنا أن تبادروا إلى قراءة هذه العريضة والإطلاع على سندات الطرفين والنظر في دعواهم هذه طبقاً للقانون.

في ١٢ شوال سنة ٣٧

٦٥٧- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم حسين كاشف عريضة يقول فيها: أني سأزوج كريمي ومحتاج لإحسان أفندينا. فبادروا إلى إعطاء الكاشف المذكور مبلغ ألف وخمسمائة قرش بصفة إنعام مساعدة لمصاريف الفرج.

في ١٣ شوال سنة ٣٧

٦٥٨- أمر محرر للحاج يوسف قائم مقام بونبال

قدم الحاج محمد الرئيس عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي تسعين أردب غلال من رشيد وفي أثناء قدومي إلى الإسكندرية هبت عاصفة شديدة وغرق مركبي، وأن بيدي حجة من قاضي بونبال. فهل حقيقة أن مركب الرئيس المذكور أصيب بقضاء وغرق في الحبل المذكور؟ وما مقدار حمولته الأصلية من الأردب؟ فبعد التحقيق أخطرونا بالكيفية على صحتها.

في ١٤ شوال سنة ٣٧

٦٥٩- أمر محرر لكاشف قسم أول الغربية حسب المعتاد

طبق ما حرر بخصوص الخطة

قدم الرئيس أحمد الحواري عريضة يقول فيها: أنني وضعت في مركبي مائة وعشرين فصلة قطن من شونة ميت قمر وفي أثناء قدومي إلى بولاق غرق مركبي بحجة المنصورة بالشرقية. وأني قد أوصلت ما أُنقذ منه إلى شونة بولاق ولم يظهر شيئاً من الباقي منه، وأن في يدي حجة بذلك. فإذا كان صحيحاً فبعد التحقيق أن تُخطروا بالكيفية على صحتها.

في ١٢ شوال سنة ٣٧

٦٦٠- أمر محرر لحافظ دمياط

قدم ولي المركب علي عريضة يقول فيها: أنني سأذهب إلى الروم وليس عندي نقود. فعند وصول ولي المذكور إلى دمياط أن توضع في سفينة مسافرة وتعطوه مائة وخمسين قرش مصاريف وترسلوه إلى الجهة التي يقصد إليها.

في ١٧ شوال سنة ٣٧

٦٦١- أمر محرر لحاكم المتوفية حسب المعتاد

أن الرئيس علي يقول في عريضته: أنني وضعت في مركبي بكصات من بولاق وفي أثناء ذهابي إلى الإسكندرية غرق، وأنه قد أُنقذ منه مقداراً وضاع الباقي. وبما أن الحجة الشرعية التي في يده تفيد ذلك فبعد التحقيق أخطروا بالكيفية على صحتها.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٦٢- أمر محرر لموسى أغا حاكم الجيزة

قدمت خاتم عريضة تقول فيها: أنني كريمة المرحوم ولي قبودان، وأن والدي توفي وأن الشيخ شعراوي بالجيزة تزوج من والدتي، وأن والدتي غابت من مدة سنتين فأخذ مالها واستولى عليه فأرجو أخذه منه. فإذا كان صحيحاً أن والدة صاحبة العريضة غابت وهي في عصمة الشيخ المذكور، وأنه لم يعلم محل وجودها كما ورد في عريضتها، فبعد التحقيق أن تعتوا بأمر البحث عنها وإيجادها بمعرفة الشرع.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٦٣- أمر محرر للأغا حاكم قسم . . الغربية

قدم أحمد عبد الحميد وأقاربه عريضة يقولون فيها: أن لنا رزقة في قرية قلين بالغربية وأنني كنت أحضر مسلى من القرية المذكورة كل سنة، وأنني ذهبت هذا العام أيضاً وأن القائمقام وشيخ البلد بالاتفاق ضربا زوجي وأخذوا بقوده وسمنه وملابس وظيفته وأسعة أقاربي أيضاً، وأنه مع كوننا لم نزرع أطياناً فإنهم يطلبون منا مال أطيان فأرجوا استرداد الأشياء التي أخذها المذكوران بمعرفة الحاكم. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد اتحد من القائمقام المذكور وضربا زوجها وأخذوا أمواله وقوده وأشياءه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق بمعرفة الشرع استردوا الأشياء التي أخذها المذكوران مهما كانت نوعها وأوفوا الحق.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٦٤- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدم محمد وسلاطون وعلي باطا من قرية أشفين بالقليوبية عريضة يقولون فيها: أن مشايخ قريتنا اغتصبوا منا تسعماية ريال من ثمن الطين والطوب والسمن والعسل فترجوا تحصيلها. فإذا كان صحيحاً أن لهم مطلوباً في ذمة الشيخ المذكور كما ورد في عريضتهم فبعد الحساب والتحقيق أن تبادلوا بأخذه مهما بلغ مقداره من القروش وبإبقاء الحق.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٦٥- أمر محرر للأغا حاكم قسم . . الغربية

قدم محمد إبراهيم عريضة يقول فيها: أن لوالدنا محمد الكاشف مطلوباً ببلغ سبعمائة وسبعة وتسعين ريالاً بموجب إيصال في قرية الفرقا بالغربية فترجوا إصدار أمر إلى الحاكم لتخليصه. فإذا كان للمذكور مطلوباً لدى الأشخاص المعلومه الأسامي من أهالي القرية المذكورة بموجب إيصال فبادروا إلى أمر تحصيله بمعرفة الشرع.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٦٦- أمر محرر لحاكم قسم أول الشرقية

أن موسى البربري من قرية أترب بالشرقية يقول في عريضته: أنني كنت أرسلت مقداراً من الضلال إلى المدعويونس أبو منزل من قرية ميت خاريد لأجل البيع، وأن شيخ البلدة

المذكورة اشترأ منه بمبلغ واحد وخمسين ريالاً وأعطى ثمانية ريال وبقي لي مطلوباً في ذمة الشيخ المذكور ثلاثة وأربعين ريال، ولما طلبتهم لم يعطني. فبادروا بأمر تحصيل مطلوبه الباقي في ذمة الشيخ المذكور من ثمن الغلال مهما بلغ مقداره من القروش كما ورد في عرضة المذكور.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٦٧- أمر محرم لحاكم المتوفية

قدم رضوان من عربان أولاد علي في قرية جرجيس بإقليم المتوفية عرضة يقول فيها: أنه قد سرت أشياء المدعو جرجس مجري النصراني من سكان القرية المذكورة من منزله وأنه اتهمنا بسرقتها وتسبب في القبض على أخي وحبسه لدي قائمقام الخط فأرجو تخليصه. فإذا كان ليس لصاحب العرضة سابقة بجنوح السرقة وأنه أميناً بين الناس، وإذا كان عند حسن ظن الجميع ولم تثبت عليه أي شيء شرعاً فبادروا إلى أمر الإفراج عنه.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٦٨- أمر محرم لحاكم قسم . . الغربية

قدم الشيخ محمد شافعي من قرية قلين الكائنة بالغربية عرضة يقول فيها: أنني سددت مال لأطيان زراعتي البور والمعمورة، وأن شيخ البلد إبراهيم جلبي أخذ ثمانية وعشرين ريالاً بغرض تحصيل مال الأطيان التي زرعها بنفسه فأرجو تحصيل المبلغ المذكور منه. فإذا كان صحيحاً أن المذكور بعد ما سدد المال الواجب أدائه عليه تماماً أخذ منه شيخ البلد المذكور ذلك المقدار من الرمال بدون موجب فبعد التحقيق خذوه وردوه إليه ثانية.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٦٩- أمر محرم لحاكم القليوبية

قدم علي أبو طور من سكان قرية زاوية الحمراء بالقليوبية عرضة يقول فيها: أن אחي أخفت المخلفات الباقية من والدتي التي توفيت ومن אחي المقتول ولم تعطيلها إلينا فأرجو أخذها منها بمعرفة الشرع. فإذا كان صحيحاً أن الحق الموروث للمذكورين من الأموال والأشياء التي يدعيها قد بقيت في ذمة المذكورة وأنه لحق به الغدر فبادروا إلى تحصيلها بمعرفة الشرع.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٧٠- أمر محرر لحاكم قسم أول الشرقية

قدم أحمد من قرية خنازير بالشرقية عريضة يقول فيها: أن شيخ بلدنا أخذ تبنا وجاموسنا ولم يدفع ثمنها، وأنه أخذ به سعر ثلاثة قروش وأعطاه للدويان بخمسة قروش، وأنه يتعدى على الفقراء ويظلمهم فأرجو تحصيل ذلك بمعرفة ناظر الأقاليم البحرية ومنع تعدي المذكور. فإذا كان صحيحاً أن للمذكور مطلوباً في ذمة الشيخ المذكور من ثمن السمن والبن والفنم والجاموس كما ورد في عريضته، فبادروا إلى أمر تحصيله.

في ١٧ شوال سنة ٣٧

٦٧١- أمر محرر لحاكم الأقاليم الوسطى

قدم إبراهيم من قرية أبو عزيز بإقليم الهنساوية عريضة يقول فيها: أن شيخ البلد مصطفى والمشايخ الأخرى قطعوا شجرة صنط في العام الماضي، وأن محمد عبد اللطيف من أتباع الكاشف قطع شجرة صنط أيضاً في هذا العام، وأنه رغباً عن قيد ثمن البذرة التي أنزلتها إلى الشونة في الدفتر اختلسوها المشايخ فأرجو إصدار أمر بتحصيل ثمن الأشجار التي لم يدفعوه. فإذا كان صحيحاً أنه قطع شجرتان من الصنط بدون موجب ولم يعط له ثمنها، وكذلك أن المشايخ المذكورين أخذوا ثمن بذرتهم التي سلمها إلى الشونة واختلسوه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق بادروا إلى أمر تحصيل ثمن الشجرتين اللتين قطعوهما وثن بذرتهم أيضاً من الذين اختلسوه.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٧٢- أمر محرر لكاشف قسم . الغربية

قدم صقر بطاوي من قرية صافية بالغربية عريضة يقول فيها: أنه لعمل الطوب المطلوب من قريتنا عن سنة ثلاث وثلاثين قد عمل الطوب المذكور في داخل أطياني البالغ قدرها فدانان ونصف فدان التي أزرعها وأنشئ فيها فرن وأحرق فيها طوب بمعرفة القائمقام، وأن أطياني المذكورة أبطلت بالكليّة، وأن المذكور يطالبني الآن بمال الأطيان فأرجو إعفائي منه. فإذا كان صحيحاً أنه قطع طوب في أرض الزراعة المملوكة للمذكور، وأن أطيانه البالغ قدرها فدانان ونصف فدان أبطلت كما ورد في عريضته. فبعد التحقيق لا نأخذوا المال اللازم عن ذلك المقدار من الأطيان وأن توشروا في محله بالدفتر، وأما إذا كانت عريضته مخافة للواقع فردوا عليه.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٧٣- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدمت زوجة الرئيس عمر عريضة تقول فيها: أن زوجي كان ذهب في خدمة أفندينا إسماعيل باشا وأنه كان ترك لنا في هذا الطرف قياسه (مركب) التي هي مملوكة له لإعاشتنا، وأن رئيساً من قرية شلقان اشترى قياسنا وأنه في أثناء قدومه ببضاعة في الطريق قطعوا خصومه الطريق عليه أمام قرية شلقان وأغرقوا قياسنا ونهبوا بضاعته. فإذا كان صحيحاً أن أهالي القرية المذكورة فضلاً عن إغراقهم تلك القياسة عمداً فإنهم منعوا الرجال الذين أرسلوا لإخراجها ولم يمكنهم من إخراجها وألقوا بالمذكورة غداً على هذا الوجه كما ورد في عريضتها، فبعد التحقيق أن تأديبوا الذين أغرقوها عمداً وامنعوا من يمانعون في إخراج تلك القياسة أي كانوا وحذروهم عن ذلك.

في ١٨ شوال سنة ٣٧

٦٧٤- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم إبراهيم أفندي كاتب الخرج عريضة يقول فيها: أن لي أختاً موحودة في كريد وقد ورد لطرفنا بوليصة بمبلغ ألف قرش وليس لي قدرة على تسديدها فأرجو إعطائي هذا المبلغ. فإذا كانت عريضة المذكور صحيحة فبادروا إلى إعطائه خمسمائة قروش.

في ١٩ شوال سنة ٣٧

٦٧٥- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم أحمد الأضروسي عريضة يقول فيها: أتني من خدمة الطوبخانة منذ اثنتي عشرة سنة وقد أصبحت عليلًا فأريد الذهاب إلى بلدي ومحتاج لعناية أفندينا. فبادروا إلى حبس يوميته وإعطائه النقود اللازمة حسب المعتاد كما ورد في عريضته.

في ١٩ شوال سنة ٣٧

٦٧٦- أمر محرر لمصرف جرجا

أن بدروس القلبية لي من أتباع القرعة كتحدا يقول في عريضته: أنه لما كان الدفتردار بك في الصعيد كتبت أقوم بأعمال الكتابة عن صرافه بمرتب قدره مائتي وخمسون قرشاً شهرياً ثم زاد مرتبي إلى سبعمائة قرش وأنه لم يصرفها بعد، وبعد ثمانية شهور حسب المرتب باعتبار

ماتين وخمسين قرشاً شهرياً فأرجو تحصيل باقي مطلوبي . فاقروا هذه العريضة فإذا كان للمذكور مطلوباً حسب عريضته فبادروا إلى أمر صرفه إليه .

في ١٩ شوال سنة ٣٧

٦٧٧- أمر محرر لعبدى أخا الباش جاويش المأمور للوادي

قدم أهالي قرية قرين التابعة للوادي بالشرقية عريضة يقولون فيها : أنه مع وجود مطلوب لنا من النخل والجريد والسيب وأجرة حمير وأجرة رجال بمعرفة ناظر الوادي فإن صراف القرية لم يعطها إلينا ولا يستد إيصالات الرجعة الموجودة في يده أيضاً فنرجو تحصيل حقنا . فإذا كان صحيحاً أنه قد أخذ شئ بذلك المقدار من الأهالي المذكورين محسوباً لسنى خمس وثلاثين وست وثلاثين وأنه مع خصم ثمنه بموجب إصال الرجعة فإن الصراف المذكور لم يعطها لهم وأنه بقى في ذمة كما ورد في عريضتهم . فبعد التحقق بادروا إلى أمر أخذه منه مهما بلغ من القروش .

في ١٩ شوال سنة ٣٧

٦٧٨- أمر محرر لكاشف القسم . . بالشرقية

قدمت السيدة المسماة دبة الدار من قرية أترب بالشرقية عريضة تقول فيها : أنه لما كان زوجي سليمان مستخدماً في خدمة الميري أعطى لأهالي القرية سمناً وحنطة وأشياء أخرى وأنهم وإن كانوا أجابوه قائلين : سنعطى ذلك عند ظهور المحصول فإنهم لم يعطوه عند ظهور المحصول ، وجاؤوا أثناء الليل وقتلوا زوجي المذكور في داخل المنزل فأرجو تحصيل الباقي من الحنطة . فإذا كان صحيحاً أن سليمان المذكور أخذ ذلك المقدار من التقاوي من طرف الوسية وأعطاهم لأهالي القرية لأجل الزراعة وأنه بعد ظهور المحصول أخذ مقداراً منه وبقي مقداراً آخر في ذمة الأهالي وأن أهالي القرية قتلوا زوجها كما ورد في عريضتها فبعد التحقيق بمعرفة الشرع بادروا إلى إخبارنا بذلك .

في ٢١ شوال سنة ٣٧

٦٧٩- أمر محرر خطاباً لكاشف منفلوط

قدم أحمد من قرية حجرس بمنفلوط عريضة يقول فيها : أن المدعو عزوز على المصري في قريتنا أخذ مني فولا بموجب إصال ولم يعطني حقه فأرجو تحصيله منه . فإذا كان

صحيحاً أن علي المصري المذكور أخذ أحد عشر شوالاً من قوله ولم يعطه ثمنه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق بإدروا إلى أمر أخذه بمعرفة الشرع.

في ٢١ شوال سنة ٢٧

٦٨٠- أمر محرر للخزينة دار بك

قدم محمد أغا من أغوات الأندرون (سري الحمام) عريضة يقول فيها: أن عبدكم هذا أصبح عليلاً وأريد الذهاب إلى بلدي فأرجو التفضل بإعطائي بدل ماهيتي المرتبة. فبادروا إلى حبس المرتب الجاري إعطائه إليه في الخزينة وباعطائه البدل اللازم عنه.

في ٢١ شوال سنة ٢٧

٦٨١- أمر محرر لحاكم قسم . الشرقية

قدم المدعو مراد عريضة يقول فيها: أن لنا حصة قدرها قيراطان في قرية القنايات بالشرقية وأنه بقي لي مطلوباً بمبلغ مائة وعشرة ريالاً في ذمة رضوان أبو شرف من إيجار أطيان الوسيه عن سنتي أربع وثلاثين وخمس وثلاثين فأرجو التفضل بتخليصها. فإذا كان صحيحاً أن رضوان المذكور زرع حصته المملوكة له بالقرية المذكورة في سنتي أربع وثلاثين وخمس وثلاثين بالإيجار ولم يعط له إيجارها اللازم كما ورد في عريضته، فبادروا إلى أمر أخذه منه.

في ٢١ شوال سنة ٢٧

٦٨٢- أمر محرر لحاكم قسم . الغربية

قدم موسى عبد السلام من قرية ميت بدري بالغربية عريضة يقول فيها: أنني مع كوني دفعت المال المقرر عليّ فإن الشخص . . من مشايخ قرنتنا دخل بيتي وأخذ حماري بالقوة فأرجو تخليصه منه. فإذا كان صحيحاً أن مشايخ القرية المذكورة دخلوا بيت المذكور وأخذوا حماره كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق بإدروا إلى أخذ الحمار محله يكون موجوداً عنده وإيفاء الحق.

في ٢٢ شوال سنة ٢٧

٦٨٣- أمر محرر لمحافظة رشيد

قدمت زليخة عريضة تقول فيها: أنه وإن كان لي مطلوباً بمبلغ أربعين ألف بارة في ذمة عبد الفتاح الإسكندراني وأنه دفع منه عشرين ألف بارة بمعرفة الشرع فأرجو تخليص

العشرين ألف بارة الباقي منه . فإذا كان صحيحاً أن لصاحبة العريضة مطلوباً في ذمة عبد الفتاح المذكور بذلك المقدار من النقود وأنه إذا كان قادراً على أدائها فبادروا إلى تحصيله منه بمعرفة الشرع وتسليمه إلى المذكور.

في ٢٢ شوال سنة ٣٧

٦٨٤- أمر محرر لحاكم دمياط

قدم ثلاثة دراويش عريضة يقولون فيها: أننا سنذهب إلى الروم وليس عندنا مصروف . فعند وصول أصحاب العريضة إلى دمياط أن تبادروا إلى وضعهم في سفينة مسافرة وتطوهم مؤותهم اللازمة.

في ٢٢ شوال سنة ٣٧

٦٨٥- أمر محرر لحاكم لكاشف القليوبية

قدم أهالي قرية كفر عبيان بالقليوبية عريضة يقولون فيها: أن شيخ بلدنا أخذ منا حنطة بسعر ستة ريالات وأعطاهما للغير بسعر اثني عشر ريالاً، وأنه استولى على أطيائنا غصباً عنا فنرجو تخليصها منه . فإذا كان صحيحاً أن شيخ بلدهم مسعود سلك طريق الغدر بهم وأخذ منهم الحنطة بستة ريالات وأعطاهما باثني عشر ريالاً كما ورد في عريضتهم أن تمتوا بمنع تسلط ذلك الشيخ عنهم وبإجراء الحق وأخذ حقهم إذا ظهر لهم حقاً في ذمته.

في ٢٩ شوال سنة ٣٧

٦٨٦- أمر محرر لحاكم الوسطى

قدم حنفى أبو الخير من قرية الوسية بوادي الفيوم عريضة يقول فيها: أن أقاربي تركوا أطيائهم التي في عهدتهم وهربوا في سنة خمس وثلاثين لأجل فقر حالهم وأنهم حصلوا منا قهراً بدلاً عنهم فأصبحنا فقيري الحال . فإذا كان صحيحاً أنه طلب منه المال المقيد باسم أقاربه الفارين كما ورد في عريضته فبعد التحقيق لا تطلبوه وبادروا إلى تمكينه من الإقامة في مأواه كما كان ومن الاشتغال في زراعته وحراته.

في ٢٦ شوال سنة ٣٧

٦٨٧- أمر محور لإبراهيم حاكم قسم ثاني الغربية

قدم المدعو سليم عريضة يقول فيها: أن مشايخ البلد سعد وعطا ومصطفى وبدوي أخذوا من الفلاح مال فاضل حصتي البالغ قدرها قيراطاً في قرية دمياط بالغربية عن سنتي سبع وعشرين وثمانين وعشرين ولم يعطوها لي إياه، وأنهم زرعوا كذلك أطيان الوسية منذ السنة المذكورة وامتنعوا عن دفع إيجارها اللازم فأرجو التقضيل بتحصيل حقّي من المذكورية. فإذا كان صحيحاً أن مشايخ البلد سعد وعطا ومصطفى وبدوي المذكورين أخذوا من الفلاح مال حصته الموجودة في عهده عن السنتين المذكورتين ولم يعطوها له، وأنهم منذ ذاك الوقت يزورعون أطيان وسيته أيضاً ولم يدفعوا إيجارها اللازم كما ورد في عريضته فبعد التحقيق إذا وجد له أي مطلوب في ذمة أي شخص كان أن تأخذوه بمعرفة الشرع واعتنوا بإيفاء الحق.

في ٢٧ شوال سنة ٣٧

٦٨٨- أمر محور لحاكم المتوفية

قدم أحمد طعمة من قرية وردة بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: أن الأطيان التي نزرعها من أطيان العرب والياقية من أجدادنا بقرتنا قيس مقداراً منها للفلاحة وقبيس مقداراً منها حيث في وقت المساحة وأن السيدة زليخا الملتزمة لخمس قراريط ونصف قيراط تزوجت من عسكري، وأن المذكور يريد الاستيلاء على أطياننا فأرجو منع تسلطه. فإذا كان صحيحاً أن ملتزم قريتهم نظراً لأن البحر أكل أطيان وسيته قد تعرض لأراضي هؤلاء الزراعية كما ورد في عريضته، فبعد تحقيق الكيفية كذلك من دفتر المساحة ومن الذين يعلمونه أن لا تمكنوا ملتزمهم من التعرض لأطيانهم الزراعية وأن تمنعوا تسلطه عنهم.

في ٢٧ شوال سنة ٣٧

٦٨٩- أمر محور إلى كاشف قسم . الغربية

قدم علي أبو وكيل من قرية القرنية بالغربية عريضة يقول فيها: أنني خدمت في جنينة شبرا مدة خمس سنين وأنني مع عدم زراعة أطياني البالغ قدرها فداناً وثلاث فدان والمقيدة باسمي في قريتنا منذ أربعة سنين فقد دفعت مالها ظلماً، وأن شيخ البلد الآن يريد أخذها

مني غصباً . فإذا كان صحيحاً أن صاحب العريضة كان مستخدماً في جنيّة شبرا منذ خمس سنين وأنه منع من حرث الأرض البالغ قدرها فداناً وثلاث فدان المقيدة باسمه ولم يزرع فيها شيئاً كما ورد في عريضته . فبعد التحقيق لا تطلبوا مالاً من المذكور وأشروا بأعلى قيده في دفتره بذلك .

في ٢٧ شوال سنة ٢٧

٦٩٠- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم الرئيس إبراهيم من سكان رشيد عريضة يقول فيها: أني قبل ثلاث سنين بينما كنت قادماً من رشيد إلى مصر غرق مركبي أمام قرية شابور بإقليم دمهور وقد أخرجت بعد أدواته وكنت أعطيها إلى محمود أبو حسين شيخ بلدة قرية شابور بصفة أمانة، وأن مركبي لم يخرج لغاية الآن، وأنني أصبحت سى الحال فأرجو إخراجّه . فإذا كان صحيحاً أنه أخذ قلع مركب الرئيس المذكور وبعد أدواته الأخرى للوازم التربة المذكورة فيلزم إعطاء ثمنها اللازم مهما كان نوعها إذا كانت بقيت في ذمة الميري فاعطوه، وأما إذا كانت بقيت في ذمة أهل القرية أن تأخذوا ثمنها منهم وتعتوا بإيقاء الحق .

في ٢٧ شوال سنة ٢٧

٦٩١- أمر محرر لمخروقي زاده

قدمت مريم من سكان دمياط عريضة تقول فيها: أن زوجي توفي وبلغت قيمة تركه ستة عشر ألف ريال وأن المبلغ المذكور كان بقى لدى تاجر أندون مشافة بدمياط، وأنه موجود له بنات يتامى فأرجو رؤية حسابه . فانظروا في مأل هذه العريضة وفي منطوق السندات التي في يدها وافصلوا فيها بموجب قانون التجارة واعتوا بإيقاء الحق .

في ٢٧ شوال سنة ٢٧

٦٩٢- أمر محرر للأفندي وكيل دفترى مصر

قدم ملتزمين من قرية دميتهو بالبحيرة عريضة يقولان فيها: أنه لما أحيلت مسألة الأتليان التي هي مدار حصتنا على ناظر البحيرة من قبل قد أثبت شريكنا رضوان كاشف وأخذت ورقة محتومة من طرف الناظر الموماً إليه . وفصل في الدعوى، وأن الآن قاموا مرة

ثانية ويطلبوننا بالمال مرة أخرى فترجو رؤية دعوانا على وجه الحق. فانظروا في هذه العريضة وفي الورقة المختومة من الأفندي ناظر البحرية، وبعد التحقيق بادروا إلى إفادتنا بالكيفية على أية وجهه كانت.

في ٢٧ شوال سنة ٣٧

٦٩٣- أمر محرر لحافظ رشيد

قدم المدعو الحاج مصطفى عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً قدره ألف ومائتين وخمسة وعشرين قرشاً في ذمة محمد عفي المقيم برشيد وأنه تمتع عن سداده وأن لي شهود على ذلك. فإذا ظهر له مطلوباً في ذمة محمد المذكور وأنه قادر على أدائه فبادروا بأمر تحصيله وتسليمه إليه.

في ٢٧ شوال سنة ٣٧

٦٩٤- أمر محرر للأفندي ناظر البحرية

قدم الحاج إدريس وعلي جلبي وسليمان جلبي، وعلي الطويل، وسيد علي، ومراد عريضة يقولون فيها: أننا كنا ملتزمين قرية بهرة لية وأن القرية المذكورة قد انتقلت الآن إلى أفندينا وأننا كما نأخذ بدل فائضها من الديوان، وأنه لما مسحت هذه السنة ضبط فائضاً لجانب الديوان. فافروا هذه العريضة وانظروا إليها بالاعتناء وبادروا إلى تسوية الأمر على الوجه اللازم.

في غرة ذي القعدة سنة ٣٧

٦٩٥- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم حسين خادم جامع من قرية كفر غرين البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في غرة ذي القعدة سنة ٣٧

٦٩٦- أمر محرر لتيبور كاشف

قدم أحمد خطاب، وأحمد سالم، وأحمد عمر، وحسن عمر، وحنا شداد بإقليم القليوبية عريضة يقولون فيها: أن محال اجران محصولاتنا احترق هذه السنة بالقضاء والقدر

فترجوا إعفائنا من مالها . فإذا كان صحيحاً أن أجرامهم احترقت بالقضاء كما ورد في عرضتهم فبعد التحقيق أن تقيسوا محال محصولاتهم المحترقة على وجه الحق، وأن توشروا بأعلى قيدها بعد طلب المال عنها مهما بلغت من الأقدنة.

في غرة ذي القعدة سنة ٣٧

٦٩٧- أمر محرر لناظر الوادي

قدم حمدي سيحان من جماعة الوادي عرضة يقول فيها: أنني كنت في خدمة الوادي منذ مدة مديدة وإني تعلمت كل شئ وإني أطلب الآن أرضاً بمقدار ثلاثين فداناً لتكون مداراً لمعيشتي مع أولادي وعيالي . فإذا كان صحيحاً أن المذكور تعلم خدمات الوادي وأنه مستعد للخدمة ويصلح للعمل شخصياً . فبعد التحقيق أن تبادروا إلى إعطائه المقدار اللازم من الأطنان على شرط أن يزرع فيها التوت وينحرها أسوة بأسأله.

في غرة ذي القعدة سنة ٣٧

٦٩٨- أمر محرر لحاكم القليوبية

قدم رئيساً من رؤساء المراكب عرضة يقول فيها: أن مركبي غرق بمحمولة الملح أمام قرية طحلة بالقليوبية، وأنه مع وجود حجة شرعية بيدي لضياح عشرين أردباً منها فإن شاكر أفندي لم يعتبرها ويريد بيع مركبي فأرجو إعفائي . فهل حقيقة أن ذلك المركب غرق تحت القرية المذكورة؟ وأن حمولة الملح اتبلت وضاع عشرين أردباً منها كما ورد في عرضته فاستلوا الذين لهم علم بالأمر وأخطرونا عن الحقيقة بصحتها.

في غرة ذي القعدة سنة ٣٧

٦٩٩- أمر محرر للأفندي ناظر البحيرة

قدم مشايخ قرية قتيبة الغوري بالقليوبية عرضة يقولون فيها: أن السيل قد جرف أطيانا البالغ قدرها أربعين فداناً بالقرية وخربها ومع ذلك يطالبونا الآن بمالها فترجوا رفعه . فافرقوا هذه العرضة فإذا كان إفادة أصحابها صحيحة فبعد تصحيح وتحقيق ذلك بأطرافه اعتنوا وبادروا إلى إعطاء راحتهم على الوجه اللازم.

في غرة ذي القعدة سنة ٣٧

٧٠٠- أمر لحسن أغا كاشف قسم الثاني والثالث بالشرقية

قدم الحاج أحمد عريضة يقول فيها: أن لنا دعوى ميراث مع عمي محمد أبو مصطفى وأني طلبته أمام الشرع فاستمع فأرجو رؤية دعوانا بمعرفة الشرع. فاعتنوا بأمر رؤية دعوى المذكور مع عمه أبة كانت بمعرفتكم وبمعرفة الشرع.

في غرة ذي القعدة سنة ٢٧

٧٠١- أمر محرر خطاباً لحسن اغا حسب المعتاد

قدم الشيخ سليمان من قرية دقدونة بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا مخرب ولا يوجد عندنا محل لأداء فريضة الصلاوة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحسن أغا حسب المعتاد.

في ٦ ذي القعدة سنة ٢٧

٧٠٢- أمر محرر لخورشيد أغا

قدم الشيخ محمد الظاهري من قرية قبط بالمنصورة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر كذلك لخورشيد أغا حسب المعتاد.

في ٦ ذي القعدة سنة ٢٧

٧٠٣- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم علي أدريان من قرية شرنند بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ٧ ذي القعدة سنة ٢٧

٧٠٤- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم إبراهيم من قرية مسلة فون طرب بإقليم دبرحون عريضة يقول فيها: أنه نظر لتخرب قريتنا قد أخذ أمر خطاباً لحسن أغا في العام الماضي لأجل تعمیرها بدلاً عن ما حصلها، وأنه أعطى إلى المومأ إليه وأنه وإن كانت قريتنا أصبحت بمقتضى الأمر إلا أن المومأ إليه يطالبنا بما لها ثانية فأرجو إعفائنا منه. فإذا كان صحيحاً أنه أعطى رخصة في

العام الماضي بإعمار القرية المذكورة وأنه أعطى أمر بإعفاؤها من مالها سنة واحدة وأن ذلك الأمر حفظ لديكم كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق حيث أنه من اللازم العمل بموجب ذلك الأمر فلا تطلبوا مالها عن سنة واحدة.

في ٨ ذي القعدة سنة ٢٧

٧٠٥- أمر محور لحاكم البحيرة

قدم الشيخ عبد الله من قرية كفر غراري بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أننا بينما كنا نعيش من أطياننا المجاري زراعتها من أيام أجدادنا فقد تخرت، وأنه وإن كان فلاحوها سكنوا في قرية بركة إلا أن إحياء الكفر يتوقف على حفر ثلاث سواقي فأرجوا التفضل بالأمر بذلك. وعليه غابوا الكفر المذكور وحققوا كيفيته حسب عريضته ونهبوا بحفر ثلاث سواقي واعتصموا واهتموا لإعمارهم بزراعة القطن وغيره فيه، وأما إذا كانت إفادة المذكور مخالفة لما عرضه فردوا عليه.

في ٨ ذي القعدة سنة ٢٧

٧٠٦- أمر محور لمحافظة رشيد

قدم أبو النجا من معلمي دوائر رشيد القديمة عريضة يقول فيها: أنني كتبت أحرث للميري الدوائر المملوكة لي على شرط أن يكون إصلاحها من طرف الميري. ومع ذلك فإن مبلغ السماية والخمسين قرشاً الذي صرف من جانب الميري لأجل إصلاحها لم يقيد في دفتر الميري وأنهم يريدون حسابه من إيجارها. وحيث أنه يقول في عريضته هذه أنني كتبت أحرث دوائري بدون التعرض لإعمارها مثل الغير وأن الآن يطلبوا مني سماية وخمسين قرشاً قيمة الإصلاح. فهل جار أخذ مصاريف الإصلاح من الدوائر الأخرى المستأجرة؟ بادروا إلى إفادتنا بذلك.

في ٩ ذي القعدة سنة ٢٧

٧٠٧- أمر محور لسليم أفندي ناظر شونة بولاق

قد جاء في عريضة الرئيس عمر أنه في أثناء ذهابه بمحمولة حنطة من شونة بولاق فقد مقدار مائة وثمانية أراذب حنطة من سفينته التي غرقت، وحيث أنه لدي السؤال من

كاشف البحيرة عن ذلك وردت منه عريضة تتضمن صحة ذلك وأنه نظراً لعريضة كاشف البحيرة هذه قد تبين أن مائة وثمانية أراذب حنطة من حمولة الرئيس المذكور غرقت مع مركب الرئيس فرهاد، فقد صار التجاوز عنها فلا تطلبوها من المذكور وأخصموها من مجموعها وأشروا بذلك على أعلى قيده.

في ١١ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٠٨- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم محمد من قرية بحيرية بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحسن أغا حسب المعتاد.

في ١٢ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٠٩- أمر محرر لمحافظة دمياط

قدم محمد عريضة يقول فيها: أنني حضرت مع كئخدا عبد الله باشا من عكة وقد أصبت بمرض في عيوني ولم أتمكن من الذهاب وأنني الآن سأذهب. فعند وصول المذكور إلى دمياط أن توضع في مركب مسافر وترسلوها إلى الجهة التي يقصد إليها.

في ١٢ ذي القعدة سنة ٣٧

٧١٠- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم الشيخ حسن من قرية أفلان بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٢ ذي القعدة سنة ٣٧

٧١١- أمر محرر لعمان أغا أمين جمرك الإسكندرية

قد تاجر مغربي عريضة يقول فيها: أنني كنت أحضر حريراً من جهة الشام للذهاب به إلى بلادنا، وأنني في هذه المرة اشتريت مقداراً من الحرير أيضاً ولما أحضرتهم إلى الإسكندرية استولى عليهم في الجمرك عثمان أغا أمين الجمرك. فأرجو التفضل بإعادته لي. وحيث أنه لا يقتضى إبقاء الحرير الذي يشترونه مثل هؤلاء التجار من الشام ومن بر الشام لنقله وإصداره

إلى بلادهم لأجل التجارة في الجمر، فبناء عليه سلموا واعطوا الحرير المحجوز مهما كان مقداره على أن يرسل إلى بلادهم وأجروا هذه الأصول أيضاً بهذا الوجه من بعد الآن.

في ١٣ ذي القعدة سنة ٣٧

٧١٢- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم حسين من سكان أتيكولي التابعة لدمنهو عريضة يقول فيها: أن أحد رجال حاكم البحيرة ركب في مركبنا وأنه لما كان أخى مراكي فإن العسكري المذكور ألقاه في النيل وأغرقه بغير حق فأرجو رؤية دعواتنا طبقاً للشرع. فما جنس رجلكم هذا الذي ألقى أخو المراكبي المذكور في المحمودية وتسبب في هلاكه كما ورد في عريضة المذكور؟ وما اسمه؟ ولأي سبب ألقاه؟ فبعد تحقيق الكيفية من الذين علموا وشاهدوا ووقفوا على الحال أن تستجروا المذكور أيضاً وتخطرونا رأساً بصورة الحال على أية وجه كانت، وأن تحجزوا رجلكم المذكور لديكم لحين وصول إخطار من طرفتنا إليكم.

في ٣ ذي القعدة سنة ٣٧

٧١٣- أمر محرر لبلال أغا ناظر الجرم (مراكب)

قدم الرئيس مصطفى من رؤساء شهنوري (نوع مركب) بدمياط عريضة يقول فيها: أن شهنوري هو ملك سيدة وأربعة أيتام بدمياط وأنه نظراً لما لي حصة قليلة فيه أيضاً فقد ذهبت إلى كريد بمجولة مهمات من دمياط بأمر أفندينا وتركت المهمات، وفي أثناء ذهابي من هناك إلى خانتي بمجولة شعير صادفت سفينة للقرصان في الطريق وأنا وإن كنا جئنا إلى البر لإتقاذ أرواحنا من الخطر وسلمنا إلا أن اللصوص جاؤوا وأخذوا الشهنور المذكور. وحيث أن الشهنور المذكور تلف في سبيل خدمتنا فقد وافقت إرادتنا بإعطاء مركب من مراكبنا من نوع جرم التي تشغل بسواحل الأناضول بدلاً عنه، وما أننا علمنا أن ستة قراريط ذلك الشهنور تخص الرئيس وعشرة قراريط منه تخص الأيتام المذكورين وثمانية قراريط منه تخص التاجر المدعو مصطفى نوح وحيث أن التصرف في المركب المذكور على هذا المنوال من الأمور اللازمة فبادروا إلى أمر إعطائه والتصرف فيه على هذا الوجه.

في ١٣ ذي القعدة سنة ٣٧

٧١٤- أمر محرم لحليل بك

قدم خليل ويناكي وبناتي النقاشون عريضة يقولون فيها: أننا كما اتفقنا لنقش منزل خليل بك حاكم الوسطى بمبلغ ستة عشرة ألف قرش وأنه بعدما أجرنا نقشه أعطانا عشرة آلاف قرش ولم يعطنا الباقي فخرجو نحصيله منه. وحيث أن الأشخاص الذين تعاقدم معهم لهم حق نظرا لمضمون الإعلام، فبعد خصم ما سلموه إليهم من الستة عشرة آلاف هذه بادروا إلى إعطائهم الباقي مهما بلغ مقداره من القروش وإيفاء الحق.

في ١٢ ذي القعدة سنة ٣٧

٧١٥- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم شيخ عريضة يقول فيها: أنني شيخ بلدة روب وأن شيخ بلدنا الكبير والمعلم اتفقا معاً ولحقين بعدكم هذا عذراً عظيماً. فإذا كان صحيحاً أن كبير مشايخ تلك القرية والمعلم اتفقا معاً ولم ينظروا في حسابه على وجه الحق فبادروا إلى رؤية حسابهم ثانياً وإيفاء الحق.

في ١٣ ذي القعدة سنة ٣٧

٧١٦- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم الرئيس محمد عريضة يقول فيها: أنني بينما كنت قادماً إلى الإسكندرية بمجموعة الفول من بولاق غرق مركبي أمام قرية قبسطاسة وأن الفول الموجود فيه تلف وأنهم يطالبوني به الآن. فإذا كان صحيحاً أن مركب المذكور غرق في الحبل المذكور وأن حولة الفول تلف كما ورد في عريضته وما مقدار ذلك؟ فبعد التحقيق أفيدونا عن ذلك.

في ١٢ ذي القعدة سنة ٣٧

٧١٧- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم علي زيدان عريضة يقول فيها: أن كريمة أخي هي في عصمة محمد من أقار محمد أغا من جماعة حسن أغا حاكم البحيرة وأنه نظراً لوفاء محمد المذكور قد استولى حسن أغا على أشياءه وأنهم أعطوا مائة قرش فقط فأرجو رقية دعوانا على وجه الحق. فإذا كان صحيحاً أنه لم يعط لي لكرمتي المذكور حقها الشرعي من أموال المتوفي المذكور المتروكة كما ورد في عريضته فخذوا ذلك بمعرفة الشرع مهما كان مقداره من القروش وأوفوا الحق.

في ١٢ ذي القعدة سنة ٣٧

٧١٨- أمر محرر قاضي الإسكندرية

قدمت حليلة من سكان الإسكندرية عرضة تقول فيها: أن زوجي توفي منذ خمسين سنة وأنا بينما كما ساكنين بحجة شرعية في المنزل الذي نسكن فيه الآن فإن سالم الطويل تزوج من كرمي ثم توفت كرمي وأن حجة المنزل كان في صندوقها فسرقتها زوجها وأنه يريد إخراجي من ذلك المنزل، وأن عندي شهود بأن المنزل ملكي فأرجو رؤية دعوانا بموجب الشرع. فاقراً هذه العرضة واطلع على الحجة التي أخذت من صندوق المذكورة وكذلك حقق مسألة الأشياء أيضاً، وبعد إحضاركم المذكور ووكيل صاحبة العرضة الشرعي وإجراء المرافعة شرعاً أن تبادروا إلى إجراء اللازم بمقتضى الشرع.

في ١٤ ذي القعدة سنة ٣٧

٧١٩- أمر محرر خطاباً لعمر بك

قدم الشيخ إسماعيل من قرية قسطل بالمنوفية عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد محل لأداء الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لعمر بك حسب المعتاد.

في ١٥ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٢٠- أمر محرر خطاباً لعمر بك

قدم إبراهيم سري من قرية الفرسان بالمنوفية عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لعمر بك حسب المعتاد.

في ١٥ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٢١- أمر محرر خطاباً لحاكم البحيرة

قدم الشيخ صالح من قرية شبور بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٨ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٢٢- أمر محرر خطاباً لحاكم الغربية

قدم الشيخ محمد من قرية شبراخيت بالغربية عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم الغربية حسب المعتاد.

في ١٨ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٢٣- أمر محرر خطاباً لحاكم القرية

قدم الشيخ على من قرية شبراخيت بالقرية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخربة. بناءً عليه قد تحرر أمر خطاباً لحاكم البحيرة حسب المعتاد.

في ١٨ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٢٤- أمر محرر خطاباً لحاكم المعوية

قدم جوهر عريضة يقول فيها: أن ديني الذي كان ألف وثمانماية ريالاً من الثلاث آلاف ريال الباقي من سنتي ثلاث وثلاثين وأربع وثلاثين فدفعته وأن الألف ومائتي ريالاً منهم يخص أهل القرية، وأنهم الآن يطالبوني أيضاً بالألف والمائتين الريال أيضاً فأرجو رفضها. فإذا كان صحيحاً أن دين المذكور فقط ألف وثمانماية ريالاً من الثلاثة آلاف ريال المطلوبة منه من بواقي سنتي ثلاث وثلاثين وأربع وثلاثين وأنه دفعه والألف والمائتين ريال هي دين القرية كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق لا يقتضى مطالبة المذكور بدين أهل القرية فلا تطلبوه.

في ١٨ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٢٥- أمر محرر لكاشف القرية

قدم حسن من قرية فؤادية بإقليم القرية عريضة يقول فيها: أن عسكرياً من جماعة حسن بك إبراهيم الدسوقي ساكن في قرنتنا وأنه نظراً لأن منزله متصل بمنزلي قد سقطت من نافذته أسورة من الفضة في حوش منزلنا وأنه قال لي أنت سرقت هذه وضربني وجرحني فأرجو منع تسلطه عني. فإذا كان صحيحاً أنه فتح نافذة من منزل ذلك العسكري على حوش منزله وأنه أقيمت قرط من الفضة وأنه اتهم بقول أنك أنت سرقت هذه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق امتنعوا تسلط المذكور عنه.

في ١٩ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٢٦- أمر محرر لمحافظ رشيد

قدم المعلم أحمد عريضة يقول فيها: أنني نشار وأن محافظ رشيد بطاليني بأربعماية غرش وأن ليس علي دين أكثر من عشرين قرشاً وعشرة بارة، وحيث أن أحمد المذكور يدعى في عريضته هذه قائلاً: أن خليل أفندي بطاليني بهذا المقدار من التقود وأن ديني له هو

عشرين قرشاً وعشرة بارة. فما قد أرسل إلى طرفكم فإذا كان حقيقة أن دينه عشرين قرش وعشرة بارة فخذوه وأرسلوه ثانياً لهذا الطرف.

في ٢١ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٢٧- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم محمد من إقليم المتوفية عريضة يقول فيها: أن لنا جاموسة شركة مع شيخ البلد بحصتين وأنا قد بعث حصتي وأعطيت ثمنها لمال الميري، وأنه مع بقاء حصة شيخ البلد المذكور فإنه يريد أخذ جاموستي الصغيرة أيضاً وأنه يرجو من تسلطه عنه. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور حقد على المذكور بسبب بيع حصته في الجاموسة التي يمتلكها مناصفة مع شيخ البلد المذكور لشخص آخر وأنه يقصد أخذ جاموسته الصغيرة الموجودة بيده، وإذا كان هذا الأخذ والعطاء موافق بقانون وعادة أهل القرية الجاري فامنعوا تسلط الشيخ المذكور عنه.

في ٢١ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٢٨- أمر محرر لسليم أفندي ناظر شونة الغلال بولاق

قدم الرئيس محمود عريضة يقول فيها: أنني بينما كنت قادماً إلى الإسكندرية بحمولة مائة أردب فول غرق مركبي، وأن في يدي أعلام بقرقه أيضاً فلدي سؤال حاكم البحيرة وردت مكاتبة منه متضمنة صحة ذلك، وحيث أنه تبين من مال الإعلام ومن مفهوم عريضة حاكم البحيرة وهذه أن مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور وأن حمولة المائة أردب فول تلفت فقد صار التجاوز عنها فأشروا بذلك على أعلى قيده ولا تهابوا المذكور بذلك المقدار من الفول.

في ٢١ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٢٩- أمر محرر للبكباشي محمد علي أغا

قدم حافظ محمد أمين من جماعة العلمدار من بلاكباشية البكباشي محمد علي أغا عريضة يقول فيها: أنني كنت مستخدماً بمجدة الكتابة لدى المذكور بمهامية قدرها خمسة وسبعين قرشاً وأنا طلبت الانفصال عنه فأراد أن يحسب ماهيتي على ستين قرشاً. فإذا

كان صحيحاً أن ماهية المذكور كانت خمسة وسبعين قرشاً وأنه يدعى قاتلاً؛ أن عندي شاهداً بذلك فإذا كان حقيقة عنده شاهد بذلك أيضاً كما ورد في عريضته فبعد التحقيق أن تأخذوا الباقي من ماهيته من البلاكاشي المذكور وبأدروا بإيضاء الحق.

في ٢٤ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٣٠- أمر محرر الشيخ إسماعيل أفندي كاتب شونة الإسكندرية

قدم الرئيس مصطفى عريضة يقول فيها: أنني وضعت في مركبي خمسة وستين أردب حنطة من شونة كهر الزنات وأناي بينما كنت قادماً إلى الإسكندرية غرق مركبي في الهودية وحيث أن أمر غرق المركب المذكور وتلف حنطته ظاهر وثابت بالإشاعة فقيدها في دفتر الشونة باعتبارها مفروقة وحرروا وصل رجعه وسلموه إليه واعطوا علم خبرة للأفندي ناظر الغلال ولدى الاقتضاء أبرزوا أمرنا هذا.

في ٢٤ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٣١- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم محمد وسعدي عريضة يقولان فيها أننا من قرية نشرى وأن الرمال غمرت قريننا هذه المرة وأن أولادنا وعبائنا بقوا تحت الشمس فخرجوا نقل قريننا إلى محل آخر. فإذا كان صحيحاً أن الرمال غمرت قرينهم وأن أولادهم وعبائهم بقوا في الخلاء كما ورد في عريضتهما فلا تخالفوا من نقل تلك القرية إلى محل مناسب وأبدلوا حسن مساعدتكم كما يقتضى الأمر.

في ٢٤ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٣٢- أمر محرر للكنخدا بك

قدم الرئيس موسى عريضة يقول فيها: أنني كنت مشتغلاً في مركب على الجزار أكثر من أربع^(*) سنين ومع أنه قطع حسابنا في آخر السنة وأخذنا من المذكور حجة بذلك فإنه عزلني الآن من الرئاسة وأخذ مني سبعماية ريال بعير حق، وأنه حبس ابني، وأن ابني توفي في سجنه. فأرجو رؤية دعواتنا على وجه الحق. فبعد قراءة هذه العريضة أن تحضروا المذكور وعلى الجزار وأن تستجوبوا كل منهم على حده واسألوا عن يلزم السؤال عن حقيقة دعواه

(*) في نص الترجمة أربعة.

وحققوها، وبعد إتمام صورة الحال فاجروا حقه إذا كان الرئيس المذكور صاحب حق
والأفاسكوه.

في ٢٤ ذي القعدة سنة ٢٧

٧٣٣- أمر محرر لأحمد كاشف ناظر قري الأرز

قدمت السيدة زمزم زوجة الرئيس حسن عريضة تقول فيها: أن زوجي كان رئيساً
في مركب سليمان أغا الإرنافوطي وانفصل بعد شهرين، وأنه مع رؤية حسابهم مع وكيله
الحاج عمر الشامي وإعطاء زوجي المذكور حجة أيضاً بأن لم يبق^(*) عليه دلالة حبة واحدة
فإن سليمان أغا المذكور الذي هو صاحب الملك قبض على زوجي بغير حق وحجسه
فأرجو تخليصه. فإذا كان صحيحاً أنه نظر في حساب زوج صاحبة العريضة مع سليمان
أغا بواسطة وكيله السالف الذكر وأنه بعدما أخذ حجة بيده متضمنة قطع حسابه فإن
سليمان أغا المذكور حبس زوج المذكورة مدة شهرين بدون موجب كما ورد في عريضتها
فبادروا إلى الإفراج عنه.

في ٢٧ ذي القعدة سنة ٢٧

٧٣٤- أمر محرر للأفندي ناظر الأقاليم البحرية

قدم أحمد الفقي من قرية شوفة روفس بالمطوية عريضة يقول فيها: أنني كنت شيخ بلد
في القرية المذكورة، وأنه نظراً لفقد بصري فإن القائمقام وشيخ البلد الكبير عزلاتي وحجسا
والدي، وأنه بما أنه لنا حساباً فأرجو النظر فيه. فاظفروا في هذه العريضة ففي حال ما يكون
إفادته قرينته الصحة فمن اللازم رؤية حسابه بانضمام رأيكم، فبادروا إلى إبقاء المقتضى
لذلك.

في ٢٧ ذي القعدة سنة ٢٧

٧٣٥- أمر محرر لناظر أوجاق الطوبجية بمصر

قدم مصطفى الأخصخة لي عريضة يقول فيها: أن أحد أقاربي من طوبجية
الإسكندرية توفي فأرجو إعطائي ميراثه بحجة شرعية. فإذا كانت الحجة الشرعية الموجودة

(*) في نص الترجمة يبقى.

في يد صاحب العريضة توجب تسليمه الأموال المخلفة من المتوفى المذكور أن تسلموه إليه بموجب قاعدة الأوجاق.

في ٢٤ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٣٦- أمر محرر لأحمد كاشف ناظر قرى الأرز برشيد

قدم زيدان عريضة يقول فيها: أن المدعو نعمة الله خادم شيخ بلد قرية محلة الأمير بدمهور ضرب أخي أحمد وقتله لأجل قصب السكر. وأنه وإن كان المذكور الآن محبوساً في سجن حاكم فوة فاطلب القصاص بمعرفة الشرع. فإذا كان صحيحاً أن خادم شيخ البلد المذكور ضرب أخاه أحمد وقتله وأن القاتل المذكور موجود الآن في سجنكم فاحضروا المذكور أمام الشرع، وبعد إجراء المرافعة مع المذكور اعتنوا بإجراء الحق ما يقتضيه الشرع.

في ٢٧ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٣٧- أمر محرر لمحافظ رشيد

قدم إبراهيم من سكان رشيد عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً يبلغ مائة قرش في ذمة المدعورفاعي برشيد من أجرة طوب فأرجو تحصيله. فإذا كان صحيحاً أن للمذكور حقاً بمبلغ مائة وسبعين قرش في ذمة المذكور من ثمن الطوب وأنه سدد ستين قرشاً منه والباقي بقى في ذمته كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق بمعرفة الشرع أن تأخذوه وتوفوا الحق.

في ٢٧ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٣٨- أمر محرر لقبودان بولاق

قدم يوسف أبو عبد الهادي من قرية بطرية بالشرقية عريضة يقول فيها: أنني اشتريت مركباً متخرباً وأن شيخ بلد قريتنا أصلحه على أن يكون شركه بيننا وأنه الآن يريد الاستيلاء عليه فأرجو منع التسليط. فهل حقيقة أن شيخ البلد المذكور أصلح مركبه ثم استولى عليه بدون حجة وبلا سند؟ فبعد إجراء تصحيح وتحقيق ذلك انظروا في دعوى إصلاحه بموجب القاعدة البحرية، وافصلوا في دعوى المركب بمعرفة الشرع.

في ٢٧ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٣٩- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم محمد القصاص عريضة يقول فيها: أني من قرية كفر سئله وأن البحر أكل أطياننا البالغ قدرها خمسين فداناً والآن يطالبونا بمالها فأرجو رفعه. فهل حقيقة أن بحر النيل أكل أطياننا البالغ قدرها خمسين فداناً كما ورد في عريضته؟ فاجروا التحقيق والتصحيح واخطرونا بالكيفية.

في ٢٨ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٤٠- أمر محرر لخليل أفندي

قدم ستة أشخاص من أقارب محمود نور من أهالي رشيد عريضة يقولون فيها: أننا نستأجر أحد جنائنا بإيجار قدره ألف وأربعمائة ريال سنوياً، ومع أننا نعطي بلحها بألف وأربعين ريالاً فقط، وأنه مع لزوم تأدية مالها اللازم من طرف صاحب الملك فإن أحمد زاهر أعطى للميري ألف ريال في الفردة السابقة وصرف على أشياء أخرى وأنه لم يصل إلينا حبة واحدة من محصولها، وقد قدم المدعو أحمد زاهر مستأجر جنيتيه نخيل محمود نور قبل بضعة أيام عريضة لأعتاب ولي النعم عرض فيها: أن مع لزوم دفع فردة النخيل من طرف صاحب الملك لم يدفعها، وحيث أنه كان صدر أمر على أعلى عريضته للفصل في دعوام وأحيلت لطرف دولكم وأن الآن أقارب محمود نور قدموا هذه العريضة ولما عرض ذلك على أنظار ولي النعم العادل أصدر أمره قائلاً: أرسل هؤلاء إلى خليل أفندي ليحسم نزاعهم بموجب أمرنا الصادر قبل بضعة قبل أيام.

في ٢٩ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٤١- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم محمد سلام عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً من الزراعة في دمة أهالي بولن وخزينة وأنني لأجل الحصول على مطلوباتي قد أخذت زراعتي، وأن المذكورين إشتكوني للكشاف، وأن الكشاف يريد القدر بي اعتماداً على أقوالهم. فإذا كان صحيحاً أنه ظلم وأودني بإعاذ الفلاحين الذين في ذمتهم مطلوباً له فهذا غير مناسب، يلزم أن لا تظلموه ولا تؤذوه. وإذا كان في الواقع له مطلوب في دمة الفلاحين وأن مديونية مقدرين على إعطائهم فبادروا إلى أمر تحصيله بمعرفتكم وبمعرفة الشرع مهما كان مقداره من القروش.

في ٢٩ ذي القعدة سنة ٣٧

٧٤٢- أمر محرر لحسن أغا كاشف القسم الثاني

قدم علمت من مكاتبتكم هذه الواردة مع أحد رجالكم أن حسن أغا كاشف القسم الثاني عرض بمكاتبة أن سيد أحمد شيخ بلد قرية ههيا قد سرق من عمه ألفين وثمانماية فرانسة ومائتين قطعة بالدين وأربعماية قرش من ذات القطع الصغيرة، وإن قد ظهرت سرقة وأنه لما طوبل بذلك سلم منهم ستمائة وسبعة وستين فرانسة ومائة وخمسة وثلاثين بالدين وثلاثماية وسبعة وثمانين قرشا ونصف قرش وفر من القرية وحضر، وأخذ منا أمر متضمن دعوى ميراث من عمه المذكور وذهب إلى الكاشف المذكور، وأن هذا أيضا لما توقف عن مطالبته بالباقي من النقود والمسرودة فر الشيخ المذكور ثانياً. وحيث أن شيخ البلد المذكور ارتكب هذا الفعل وإن ذلك ثبت وظهر ظاهر بدلالاته المبالغ المعلومة التي سلمها لطرفكم علي ثلاث أنواع، فكان يلزم عليكم أن تحبسوا المذكور بمقتضى إقراره، وإذا كان يوجد شيئاً باقياً في ذمته ومهما كان نوعه كان يجب إخراجه للظاهر وإجراء الحق، ولكن لم يجعل فلا بأس، وحيث أنه من اللازم مبادرتكم إلى إبقاء الحق حين العثور عليه فيما بعد فبمنه تعالى عند معلوميتكم يلزم أن تبادروا بالعمل.

في ٢ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٤٣- أمر محرر حسب المعتاد

قدم زيدان من قرية سرودة بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا تخرب ولا يوجد عندنا محل لإقامة الصلاة فيه. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٤٤- أمر محرر حسب المعتاد

قدم الشيخ أحمد من قرية كفر شيخ قبيسة بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٤٥- أمر محرر حسب المعتاد

قدم الشيخ حسن من قرية محلة المير بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٤٦- أمر محرر حسب المعتاد

قدم المؤذن إسماعيل من قرية كهر أبو حسين بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٤٧- أمر محرر حسب المعتاد

قدم عبد الرحمن من قرية أوصافي من قسم ثاني الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٤٨- أمر محرر حسب المعتاد

قدم مصطفى الحلوي من قرية منية صافدان بإقليم شرقية المنصورة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٤٩- أمر محرر حسب المعتاد

قدم سليمان من قرية نكيدي بدمنهو عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه قد تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٥٠- أمر محرر للكخد بك

قدم إبراهيم ناظر من سكان مصر عريضة يقول فيها: أن لي وكالة فوقها ربع في خط النصرى بمصر وتحتها تسعة دكاكين، وأنه مع كونها ملكي بحجة شرعية فإن المدعو الشيخ مصطفى استولى عليها منذ تسعة سنين مدعياً أنها ملكي فأرجو رؤية دعوانا بمعرفة الشرع. فإذا كانت عريضة المذكور الخاصة بالوكالة والدكان صحيحة فاعتنوا بإحالتها على الشرع وبإبقاء الحق وأنه إذا كانت دعواه الخاصة بالأطيان لا تنافي في أصولنا أيضاً فانظروا فيها.

في ٤ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٥١- أمر محرم لعمر بك

قدم علي عبد الحليم من قرية أنجاص بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن في قريتنا رزقة قدرها فدانان وربع فدان وأنا مع كونها ممسوحة على اسمي وفقاً على جامع قريتنا، ومع أنني قائم بدفع مالها كل سنة فإن مشايخ قريتنا استولوا عليها فأرجو تخليصها منهم. فإذا كان صحيحاً أن تلك الأرض ممسوحة على اسمه وأنه مع قيامه بزراعتها وبأداء مالها كل سنة فإن مشايخ القرية استولوا عليها بدون سبب وغدروا به كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تمنعوا تسلط هؤلاء المشايخ وأن تمكوا المذكور من زراعة تلك الأقطيان.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٥٢- أمر محرم لقاضي الإسكندرية

قدمت السيدة . . الإسكندرانية عريضة تقول فيها: أن لي ثلاث منازل متخلقة عن أبي ومع أن بيدي مستندات أيضاً فإن جارية تركية استولت على تلك المنازل وأني طلبتها أمام الشرع فامتنعت فأرجو رؤية حقنا بمعرفة الشرع. فانظر في مآل هذه العريضة وفي سندات تلك المنازل القديمة والجديدة واحضر خصمها الشرعي أمام الشرع واعتنوا بإيفاء الحق على وجه العدل.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٥٣- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم علي عمار عريضة يقول فيها: أنه وإن كان لم ينظر في حسابنا مع المعلم جرجس عن ثلاث سنين من سنة ثمانين وعشرين لغاية سنة واحد وثلاثين وبقي على حاله إلا أنني قلت له ننظر في الحساب فلم يرض فأرجو رؤيته. فإذا كان صحيحاً أن المعلم المذكور وأعمامه المذكورين أخذوا مالاً زيادة عن المقرر في السنين المذكورة كما ورد في عريضته فإذا ظهر حق له في ذمتهم، فبعد التحقيق خذوه مهما كان مقداره من القروش وأوفوا الحق.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٥٤- أمر محرم لحاكم المنوفية

قدم عامر وأخته مريم من قرية أم خنان بالمنوفية عرضة يقولان فيها أن لنا ثمانية أفدنة من الأطيان مقيدة باسمنا ومع أننا ندفع مالها كل سنة فجاء شخصاً من الخارج وتعين شيخ بلد في قريننا واستولى على تلك الأطيان بدون سبب. فخرجوا أخذها منه. فإذا كان صحيحاً أن الشخص المذكور جاء إلى تلك القرية من الخارج وأنه صار شيخ بلد وأنه استولى على الثمانية أفدنة من الأطيان المقيدة باسم هذا بدون سبب كما ورد في عرضته، فبعد التحقيق أن تأخذوا تلك الأطيان من الشيخ المذكور وأن تمكثوا المذكور م وضع يده عليها وزراعتها.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٥٥- أمر محرم ومحول لحسن أغا الموره لي المقيم بمصر

قدم المدعو الحاج حسين التاجر عرضة يقول فيها: أني كنت أعطيت أرزاً بقيمة ثلاثة عشر ألف قرش إلى محمد الرودسلي وأنني أرسلت إليه من استأبول خطابات عدة فلم يرسل المبالغ وأنني قابلته في الإسكندرية الآن فأرجو تحصيل المبالغ. بناء عليه تحرر أمر وأحيل إلى حسن أغا الموره لي المقيم بمصر.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٥٦- أمر محرم لمحافظة دمياط وإلى قاضيتها

قدم أحمد من قرية رأس خليل بمحجة دمياط عرضة يقول فيها: أنه مع أن المقهايين المتخلفين من والدنا هما ملكنا الخاص بموجب حجة فإن شيخ بلد قريننا اشتكى للقائم مقام بغير حق وأنهم ضربوني وأخذوا مني المقهايين قهراً فأرجو أخذها منه. فانظروا في مآل هذه العرضة وفي حجة ذلك المقهى وأحضروا الشيخ المذكور أمام الشرع وبعد مرافعته على وجه الحق بالمواجهة إذا ثبت لديكم أن الشيخ المذكور ضبط ذلك الدكان بغير حق أن تستردوه من المذكور إلى صاحبه وتمتوا بإجراء الحق.

في ٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٥٧- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم الرئيس سليمان موسى عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي مائة أردب حنطة من شونة نكيلة وأناي بينما كت كادماً إلى الإسكندرية قد غرق مركبي أمام قرية كهر بلشين ولم تنقذ حبة واحدة من الحنطة، وأن في يدي حجة بذلك. وأن الآن محمد أغا أمين الشونة أخذ المركب فأرجو تخليصه. فهل حقيقة أن مركب المذكور غرق أمام القرية المذكورة ولم تنقذ حبة من حمولته كما ورد في عريضته؟ وما هو مقدار حمولته الأصلية؟ فبعد الصحيح والتحقيق من الذين علموا ذلك ورأوا ومن الواقفين على الحال حسب صحيحها وحقيقتها بادروا إلى عرض الكيفية وإفادتنا بها.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٥٨- أمر محرر لكاشف قسم أول الغربية

قدم الفلاح المدعو مرشد من قرية محال طابو عالي بالغربية عريضة يقول فيها: أن قائمقام قريتنا أخرجني من منزلي وأسكن فيه فراشة فأرجو إخراجه. فإذا كان صحيحاً أن قائمقام القرية المذكورة أخرج أولاده وعياله من منزله ووضع فراشه فيه كما ورد في عريضته فإننا لا نرضى بذلك فأخرجوا ذلك الفراش وسلموا ذلك المنزل إلى المذكور كما كان.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٥٩- أمر محرر لثمان أغا أمين كمرك الإسكندرية

قدم رؤساء المراكب من أهالي إسكندرية عريضة يقولون فيها: أنه بينما كنا نحن قادمين إلى الخدمة الشرعية غرق مركبنا في الطريق، وأنه لما كان في داخله ذخيرة أيضاً فقد تلفت فترجو التفضل بالإصنام علينا بمقدار من الذخيرة. فإذا كان صحيحاً أن المركب المذكور الذي كانوا راكبين فيه أصيب بقضاء كما ورد في عريضتهم وأن ذخيرتهم تلفت، فبعد التحقيق أن تطوهم ذخيرة بمقدار ما تلف.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٦٠- أمر محرر لطويجي باشي دمنهور

قدم سليمان الأخصه لي عريضة يقول فيها: أني أصبحت عليلاً وكبير السن وأنني أريد الذهاب إلى بلدي. مع ولدي وحيث أننا صرحنا للمذكور بأخذ ابنه وتوصيله إلى بلده، احتراماً لكبر سنه فاشطبوا اسمه من الدفتر واعطوه تذكرته على أن يذهب إلى بلده واصرفوا له علوقته المستحقة مهما كان مقدارها.

في ٩ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٦١- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم حسن أبو سلمه من قرية ككر سالم بخط شين بالمتوفية عريضة يقول فيها: أني اشتريت حنطة بالاشتراك مع علي محمد شيخ بلد قربتنا وبعتها في مصر وخسرت مائتي ريال، وأن شريكى يطالبني بها وأنه تسبب في حبسي فأرجو رؤية دعوانا أمام الشرع. فإذا كان صحيحاً أنه فضلاً عن عدم احتساب المبلغ المسلم إليه على حساب مطلوبه من ثمن الأشياء فإنه استولى على فدان ونصف فدان من أطيانه كما ورد في عريضته، وإذا كان هذا قادراً على زراعة تلك الأرض البالغ قدرها فداناً ونصف فدان وعلى أداء مالها، فبعد التحقيق احتسبوا المبلغ الذي تسلمه من المذكور لحسابه بمعرفة الشرع ومكثوه من الاستيلاء على تلك الأطيان أيضاً وزراعتها بموجب قانون البلدة، وأما إذا كانت صورة دعواه لم تطابق ذلك فانظروا فيها على الوجه اللازم.

في ٩ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٦٢- أمر محرر لأمين جمرك الإسكندرية

قدم الدرويشان الحاج بركة ومحمد سليم التجارين عريضة يقولان فيها أننا أثبتنا بمقدار من أشياءنا الخاصة وبعض أشياء للفقراء من الآسنة وأن أمين كمرك الإسكندرية يريد أخذها الآن فارجو التفضل بالإعفاء. وحيث أنهم فقيران فقد صار إعفائهما من رسم الجمرك المراد تحصيله على أشياءهما التي تقدر بقيمة ثمانية قرش فلا تأخذوا منهما شيئاً.

في ٩ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٦٣- أمر محرم لأحمد الكاشف ناظر زراعة الأرز بفوة

قدم المدعو الحاج إسماعيل عريضة يقول فيها: أني كنت اعطى دائرة أرزي المملوكة لي إلى النظار بإيجار سنوي قدره مائتي ريال وأنني كنت أعيش بذلك، وأن الآن أصبحت كبير السن وعليّ فأرجو شراء دائرتي من طرف أفندينا. فإذا بقي علينا للمذكور إيجاره من الدائرة المستأجرة بمقتضى الاتفاق المعقود بينه وبينكم كما ورد في عريضته فاعطوه إليه مهما بلغ مقدارها من القروش، وأما إذا كان لا يوجد فاسكوه، وإذا كانت دوائره لازمة لنا فادفعوا القيمة التي تساويها واشتروها حسب طلبه.

في ٩ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٦٤- أمر محرم لمحمد كاشف حاكم الغربية

قدم شيخ مقام حضرة السيد أحمد بدوي المبارك وخدمته السبعة عريضة يقولون فيها: أنه قد أرسل أيضاً عساکر عدا حاكم الإقليم لأجل المحافظة على الأمن في المولد المشار إليه وأنهم أخرجوا الخدمة من منازلهم وأسكنوا العساكر فيها وأنه نظراً لضيق الحال فالفقراء يكبدون صعوبة فترجو إخراج العساكر وتسليم المنازل إلى أصحابها. فإذا كان صحيحاً أنه مع وجود محال لإقامة العساكر فيها في البندر المذكور فإنهم أدخلوا منازل خدمة السيد المشار إليه ومنازل علماء البلدة وأسكنوا فيها العساكر كما ذكر وبين في هذه العريضة، فلا يقتضى إقامة العساكر في مثل تلك المحلات الضيقة، فمطلوبنا أن تنقلوهم إلى المنازل الواسعة وتسلموا كل أحد منزله إليه.

في ١٩ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٦٥- أمر محرم لكاشف البحيرة

قدم سعد الحجاز عريضة يقول فيها: أني كنت خبازاً في محلة أبو علي وأنني كنت أعطى خبزاً لأحمد الشامي في أورطة التركية بيلمز أغا الدليل باش، وأن المذكور توفي وبقي لي في ذمته ثمانية وستون قرشاً وأن أغا المتطوعين أجابني قائلاً: احضر إلى مصر واثبت حَقَّك وخذه. وأن لي شهود أيضاً ولكمهم لم يرضوا بالذهاب إلى مصر فأرجو رؤية حقنا بموجب الشرع في هذا الطرف. فإذا كان صحيحاً أن الحجاز المذكور أعطى للمتوفى المذكور

خبزاً ولم يأخذ ثمنه فحصلوه بمعرفة أغا المتطوعين من تركة المتوفي مهما بلغ مقداره من القروش وسلموه إليه.

في ٩ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٦٦- أمر محرم لحاكم المتوفية

قدم الرئيس عمر عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي مائة وأربعين أردب شعير من بولاق في أول رمضان وأنه كان وضع مقداراً منه أيضاً في قارب، وأنه في أثناء قدومي غرق القارب في الطريق وتلف الشعير الموجود فيه وأن في يدي حجة بذلك. فهل حقيقة أن هذا القارب غرق أمام قرية يسير؟ وأن الذي كان فيه تلف كما ورد في عريضة الرئيس المذكور؟ فاستعملوا من الذين شاهدوا عن مقدار ذلك كم هو وأخبرونا به على صحته.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٦٧- أمر محرم لحاكم القليوبية

قدم كارو عاشور من سكان منزله بإقليم قليوب عريضة يقول فيها: أن لي خمسة أفدنة من الأطلبان مقيدة باسمي من قديم الزمن وأن فلاحاً يدعى منصور غول بالقرب من قريتنا قيدها الآن باسمه وألحق بنا غدرا عظيماً فأرجو منعه من ذلك. فإذا كان صحيحاً أن تلك الأراضي مع كونها ممسوحة باسمه من قديم الزمان ومع كونها تحت يده فإن الفلاح المذكور استولى عليها بدون موجب كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تمكنوا المذكور من وضع يده على تلك الأطلبان وزرعها وأن تمنعوا تسلط الفلاح المذكور.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٦٨- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم الرئيس المدعو محمد مصير عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي مائة وخمسة وسبعين أردب شعير من الحلة الكبرى وأنه في أثناء قدومي إلى الإسكندرية غرق مركبي أمام قنطرة دمنهور وأن في يدي حجة بذلك. فهل حقيقة أن مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور وأن حمولته من الشعير تلفت كما ورد في عريضته؟ فبعد تصحيح ذلك من الذين شاهدوه أن تخبرونا عن مقدار ذلك كم أردب هو؟

في ١٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٦٩- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم دواد قيسوني عريضة يقول فيها: أن لنا ساقيتين مختلفتين عندد الدنا وأن سيدة من مصر لها أيضاً حصّة فيهما، وأن المذكورة باعت حصتها وباعت حصتنا أيضاً معا وألحقت بنا غدرًا عظيمًا. فانظروا في طلب صاحب العريضة هذه وفي السندات الموجودة بيده فإذا ثبت أن السيدة شركته المذكور باعت حقيقة حصّة المذكور في الساقيتين المذكورتين مع حصتها إلى آخر فاستردوا منها حصته المبيعة بموجب سندات الموجودة تحت يده بمقتضى الشرع المطهر أية كانت، واعتنوا بإجراء الحق.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٧٠- أمر محرر لكاشف قسم أول الغربية

قدم على البواب عريضة يقول فيها: أني كنت بواباً للوكالة الموجودة بمحلة أبو علي وأن شيخ قريتنا استولى على مخازن الوكالة المذكور ولم يعطني بارة واحدة. ولما طالبناه ضررنا فأرجو تحصيل أجرة أربعين شهراً منه بمعرفة الكاشف. فإذا وجد مطلوباً لصاحب العريضة في ذمة شيخ البلد المذكور كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أن تأخذوه بمعرفة الشرع مهما بلغ مقداره من القروش وتعتنوا بإيقاء الحق.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٧١- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم قنديل عريضة يقول فيها: أن لنا تسعة أفدنة أرض بيد ملتزم قريتنا من قبل وأنه نظراً لوفاته أصبحت محمولة وأن مشايخ قريتنا كانوا أعطوا حال حياة الملتزم المذكور إلى فلاح أربعة أفدنة من الأرض ومكوه من زراعتها فأرجو إحالة أراضينا إلى قريتنا كالأول. فإذا كان صحيحاً أن تلك الأراضي انحلت بسبب وفاة الملتزم المذكور وإذا كان صاحب العريضة يريد أخذها بالقيمة التي تساويها بمقتضى قانون البلدة فاعطوه تلك الأقطان وقيدوها باسمه، وأما إذا لم يدفع ثمنها التي تساويه ففي هذه الحالة أن تحيلوها على الذي يدفع ثمنها الذي تساويه ومكوه من وضع اليد عليها وزرعها.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٧٢- أمر محرر لكاشف قسم أول القرية

قدم سيد محمد عريضة يقول فيها: أني كنت شيخاً لنصف قيراط في قرية شباط بالقرية وأن شيخ بلد قربتنا الكبير أخذ فدانان من أرضي قهراً فأرجو التفضل بمنع تسلط المذكور. فإذا كان صحيحاً أن الشيخ المذكور استولى على فدانان من أرضه المقيده بدون سبب، وأنه كانت هذه الأطليان ليست من الأطليان الخاصة لشيخا البلد كما ورد في عريضته، فيبعد التحقيق أن تمكوا المذكور من الاستيلاء على تلك الأراضي كما كان وأن تمتعوا تسلط شيخ البلد.

في ١٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٧٣- أمر محرر خطاباً للأغا السلحدار .

قدم الرئيس حسن عريضة يقول فيها: أن سليمان أغا السلحدار أعطاني مركباً بضمان قدره ألف قرش وأنني أصلحت هذا المركب أيضاً وقيدت مصروف إصلاحه في دفتر وأنني لما طالبته به لم يعطيني إياه وأنه رد علي قائلاً: أني لا أعط المركب أيضاً وأنه حبس أخيه، وأن أخيه توفي في سجنه بعد خمسة أيام وأنه استولى على مركبه فأرجو تخليصه منه. فهل حقيقة أن المذكور أصلح مركبكم بإذن منكم؟ وأنه لما طالبكم بالمبلغ الذي صرفه في ذلك ففضلاً عن عدم إعطائه إياه فإن أخاه المذكور توفي أثناء وجوده في سجنكم وأنكم استوليت أيضاً على مركبه المربوط في بولاق كما ورد في عريضته؟ وما هو أصل هذه الدعوى؟ يلزم إخطارنا.

في ٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٧٤- أمر محرر لأحمد كاشف ناظر الزراعة بقرى رشيد

قدم المدعو من أهالي حمله بادي من قرى أرز رشيد عريضة يقول فيها: أن القرية المذكورة كانت خراباً من مدة مديدة وأن المحلات المذكورة قد صار ريبها الآن بسبب ترعة الحمودية فأرجو التفضل بالإذن لإعمار قربتنا. فإذا كانت تلك القرية المتخرمة يمكن إعمارها بسبب الحمودية، وأنه إذا كان هؤلاء الأشخاص هم من أهالي تلك القرية من القديم وأن لهم قدرة على زراعة أطليانها وإعمارها كما ورد في عريضته، فيادروا إلى بذل حسن المعاونة في أمر إعمارهم لها أسوة بالغير.

في ٢١ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٧٥- أمر محرر لناظر شونة الإسكندرية

قدم الرئيس أحمد عيسى عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي خمسين أردب حنطة من شونة ميدبر وحضرت إلى الإسكندرية وأنه بينما كان مركبي مربوطاً غرق في قنطرة المحمودية حتى أن الشيخ إسماعيل أيضاً رأي ذلك بعينه. وحيث أن عريضة المذكور صحيحة فقيدوا حملته في دفرة الشونة بوجه عريضته وبادروا إلى إعطائه إيصال الرجعة اللازم.

في ٢١ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٧٦- أمر محرر لحاكم المنصورة حسب المعاد

قدم عبد الرحمن ناصر من قرية ميت قمر بالمنصورة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر لحاكم المنصورة حسب المعاد.

في ٢١ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٧٧- أمر محرر خطاباً لعمر بك حسب المعاد

قدم محمد من قرية كفر أبشين بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لعمر بك حسب المعاد.

في ٢٥ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٧٨- أمر محرر خطاباً لحاكم الغربية حسب المعاد

قدم منصور من قرية خطا ملا الفضي بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لحاكمها حسب المعاد.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٧٩- أمر محرر خطاباً لحسن أغا حسب المعاد

قدم الشيخ موسى من قرية نديه بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لحسن أغا حسب المعاد.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٨٠- أمر محرر خطاباً لحسن أغا حسب المعتاد

قدم الشيخ عبد الرحمن من قرية ككر مجاهد بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لحسن أغا حسب المعتاد.

في ٢٢ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٨١- أمر محرر لكاشف قسم ثاني القرية

قدم مشايخ بلد قرية كوتام العنابي بالقرية عريضة يقولون فيها: أن مشايخ قرنتنا السابقين حصلوا على مال سنّي ثلاث وثلاثين وأربع وثلاثين وأنه وإن كان ذلك بقى في ذمتهم فكاشفنا يطالبنا به الآن فنرجو تحصيله من المذكورين. فإذا كان صحيحاً أن مبلغ البقايا المطلوب من القرية عن السنّين المذكورتين بقيت في ذمة المشايخ المعزولين كما ورد في عريضتهم، فبعد التحقيق لا تطلبوا تلك البقايا مهما كان مقدارها من القروش واطلبوها وحصلوها من المشايخ المعزولين.

في ٢٣ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٨٢- أمر محرر لأحمد كاشف ناظر الأرز

قدم الحاج إسماعيل عريضة يقول فيها: أننا استأجرنا دوائر الأرز بمبلغ مائتي ريال سنوياً ودفعنا إيجار لثلاث سنين، وأنه نظراً لأن مصاريف الدائرة المذكورة كثيراً فأرجو شرائها من طرف إفندينا. فهل باق في ذمتنا من إيجار الدوائر المستأجرة بمقتضى الاتفاق المعقود بينه وبينكم؟ وما هو مقداره من القروش؟ فبعد الكشف والتحقيق عن ذلك من دفتركم ومن السندات الموجودة تحت اليد أن تبادروا إلى إيفاء الحق.

في ٢٣ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٨٣- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم الرئيس أحمد عريضة يقول فيها: أنني وضعت في مركبي ثمانية أردب حنطة من شونة الجعفرية وفي أثناء قدومي غرق مركبي أمام قرية أبيج بالمنوفية وأن في يدي حجة شرعية بشهادة أهالي القرية المذكورة تفيد تلف حمولة المركب فأرجو التفضل بإعفائي منها. فهل حقيقة أن مركب الرئيس المذكور أصيب بقضاء أمام القرية المذكورة كما ورد في

عريضته؟ وكم أردب حمولته؟ فبعد تحقيق الكيفية من الذين علموا ورواها ومن الواقفين على الحال أخطرونا عن ذلك بأي وجه كان؟

في ٢٣ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٨٤- أمر محرر الحاج عثمان أغا أمين جمرك الإسكندرية

قدم إسماعيل أفندي الكوثاهيه لي إمام ثكنة الطوبجية بالإسكندرية عرضة يقول فيها: أني أحضرت أهل منزلي من بلدي، وأنني قائم بوظيفة الإمامة والتعليم في الثكنة فأرجو الإهتمام على بمقدار من التعيينات للعيش. وحيث أنه علم لدينا حسن سيرة الإمام المذكور ومساغيه واهتمامه في تعليم القرآن للزملاء وغيرهم، فقد عين إليه عشرين بارة يومية من مال جمرك إسكندرية ثمن تعيينات فاجروا قيدها في دفتر الجمرك.

في ٢١ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٨٥- أمر محرر لكاشف القسم الثاني بالغربية

قدم داود من قرية صالح حجر بالغربية عرضة يقول فيها: أني بينما كنت غائباً بخدمة المراكبية أرسل شيخ بلدنا لصاً من رجاله إلى منزلي أثناء الليل وحرضه على سرقة مما أملكه من المال فأرجو تحصيله. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور سرق أشياءه بواسطة اللصوص الذي يأوهم في منزله.

في ٢٣ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٨٦- أمر محرر كذلك خطاباً لكاشف القسم الثاني

قدمت من قرية صالح حجر بالغربية عرضة تقول فيها: أن شيخ بلد قريتنا أرسل شخصاً لمنزلنا أثناء الليل وحرضه على سرقة أموالي. بناء عليه قد تحرر أمر خطاباً لكاشف القسم الثاني حسب المعتاد.

في ٢٣ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٨٧- أمر محرر لناظر الأصناف

قدم محمد حسين من رؤساء المراكب (جرم) عرضة يقول فيها: أني وضعت في مركبي مائة أردب قرطم ومائتين وأربعة وعشرين قطار دخان من شونة مصلوب، وبينما

كنت ذاهباً إلى مصر غرق مركبي بجوار معصرة طرة وقد تلف مائة أردب قرطم وثمانية قطار دخان، وأن مع وجود شهود وحجة في يدي فإن كنت أبا إبراهيم أغا ناظر الأصناف حبسني ويريد أن يلحق بي غدرًا عظيمًا. فإذا كانت عريضة المذكور ومآل الحجة الموجودة في يده صحيحتين فلا يقتضى حبسه والتضييق عليه لأجل القرطم والدخان الذين غرقا في البحر مثل هذا وحيث أنه من اللازم التجاوز عن ذلك فبعد تصحيح وتحقيق الكيفية تمامًا تجاوزوا عنه وأشروا بذلك على أعلى قيده في الدفتر.

في ٢٣ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٨٨- أمر محرر لقاضي الإسكندرية

قدم الحاج عمر من سكان الإسكندرية عريضة يقول فيها: أني كنت أعطيت المدعو أحمد أجين تسعة بلايص جبنة وأربعة بلايص عسل وأنه لم يعطيني ثمنها منذ ثلاث سنين فأرجو تخليصه شرعاً فإذا كان صحيحاً أن له مطلوباً في ذمة أحمد المذكور من ثمن الجبن والعسل كما ورد في عريضته فبعد الثبوت خذوه منه مهما بلغ مقداره من القروش وبادروا بالاعتناء إلى إجراء الحق.

في ٢٣ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٨٩- أمر محرر محمود أغا كاشف قسم أول الشرقية

قدم محمد أبو حاجير من قرية بهنية بالشرقية عريضة يقول فيها: أني زرعت ستة أفدنة أرض من القرية المذكورة ومع أن المزروعات احترقت وهي في الغيط فإن حاكم قرنتنا يطالبني بمالها فأرجو التفضل بإعفائي منه. فإذا كان صحيحاً أن محصولاته احترقت في الغيط كما ورد في عريضته فلا يقتضى أخذ مال من المحصول المحترقة مهما بلغ قدره من الأفدنة، فبعد التحقيق أن تجاوزوا عن ذلك مهما بلغ مقداره من القروش وأشروا على أعلى قيده في الدفتر بهذا التجاوز.

في ٢٣ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٩٠- أمر محرر أحمد كاشف ناظر الأرز

قدم تبين من مآل مكاتبكم هذه أنه قد قتل شخصاً في حلة الأمير، وأنه وإن كان ثبت بشهادة بعض الأشخاص أن قاتله هو وخفير الفيطان إلا أنه قد أعطى فتوى من قبل الشرع معلنة عدم لزوم القصاص على قتله مطلقاً والتزامه بالدية، وأن الكاشف أحمد حبس المذكور مدة أربعة شهور. وحيث أن المومئ إليه عرض على أعتاب ولي النعم بمخطاب أن القاتل لا قدرة له على دفع الدية لشدة فقره، وأنه وإن كان وجب على المذكور دفع الدية ولكنه من الفقراء ولا يملك شيئاً وأنه لم يحكم عليه أيضاً بالقتل والقصاص بموجب الفتوى الصادرة، وحيث أن الحال كذلك فإذا كان إخلاء سبيله موافق للشرع الشرف فاخلوا سبيله على شرط أن يكون مشغولاً بجاله.

في ٢١ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٩١- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدمت السيدة . من قرية قمريلة بالمنوفية عريضة تقول فيها: أنه عندما أخذت فردة من قرنتنا كانوا أخذوا مني أيضاً خمسين قرشاً، وأن قائمقام قرنتنا وشيخها يريدان أن يأخذوا مني فردة مرة أخرى ويريدان إخراجي من منزلي. فإذا كان صحيحاً أن المذكورة بعد ما دفعت خمسين قرشاً فردة منزلها اللازم فإن مشايخ قرنتها وقائمقامها أخذوا منها نقوداً أخرى أنفسهم كما ورد في عريضتها، فبعد التحقيق استردوه منهم وردوه إليها وأوفوا الحق وأدبوا القائمقام والشيخ المذكورين أيضاً أياً كان شخصهما.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٩٢- أمر محرر لقائمقام برلس

قدم الرئيس أحمد من رؤساء برلس عريضة يقول فيها: أنه في أثناء قيام الأسطول من الإسكندرية حضرنا نحن وعدداً ثلاثين نوتياً من نوتية برلس بمعرفة ناظر السفائق، وأن نصفنا ذهب مع الأسطول ونصف بقى في الإسكندرية، وأن بعضنا نريد إحضار حرمنا إلى الإسكندرية، وأن قائمقام برلس لا يرضى بذلك، وحيث أن الرؤساء المذكورين هم في خدمة

الأسطول المصري ومن اللازم حمايتهم، فالذي يريد منهم إحضار أهله وعياله إلى الإسكندرية لرؤيتهم حسب عريضتهم فلا تمتنعوه من إحضارهم وأن تحمومهم عند الاقتضاء.

في ٢١ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٩٣- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم سليمان من قرية ميت عفيفي بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن شيخ بلد قرنتا لم يعطني مياهاً لري أرضي البالغ قدرها قيراطان بشاطئ النيل في قرنتا، وأن أطيانا تلتفت. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور لم يعطيه الماء لرى أطيانه الملوكه له كما ورد في عريضته فلا نرضى غير هذه الأعمال، فبعد التحقيق أن تنبها وتؤكدوا على الشيخ المذكور بإعطاء المياه حسب عادة البلدة، وإذا اقتضى الأمر أن يودبوا ذلك الشيخ لجويزه هذه الإمامة.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٩٤- أمر محرر لكاشف المنوفية

قدم أحمد شيخ البلد من قرية كفر مناواهلي بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه كان الحق لجسر قرنتا قبل أربع سنين أربعة أفدنة من الأطيان لأحد الفلاحين وأنه نظراً لوفاء الفلاح الآن يطالبوني بمالها عن أربعة سنين، فأرجو التفضل بإعفائي منه. فإذا كان صحيحاً أنهم يطالبونه بالمال اللازم على أطيان الفلاح المذكور البالغ قدرها أربعة أفدنة والتي أخذت لجسر القرية من مدة أربعة سنين ولم تزرع وتحصد كما ورد في عريضته، فإذا كانت تلك الأرض حقيقة أخذت إلى الجسر في ذاك الوقت باتفاق الجميع فلا يقتضى طلب مالها من المذكور فبعد التحقيق لا تطلبوه منه.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٩٥- أمر محرر لكاشف البحيرة

قدم رجيلان شيخ البلد من قرية الرحمانية بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: أن إبراهيم كاشف كاشفنا السابق في سنة ستة وثلاثين اتخب ستمين فدانا من أجود أطيانا المقيدة علينا والبالغ قدرها مائتين فدان وأخذها، ومع كوفها زرعها فإنهم يطالبوني بمالها. فإذا كان

صحيحاً أن الكاشف المذكور اختار أجود تلك الأطنان وزرع منها ستين فدانا لنفسه، وأنه شغل الفلاحين المذكورين في حراثة واحد وعشرين فدانا منها وأنه يطالبهم بالمأكل اللازم كما ورد في عريضته فإننا لا نرضى بذلك. فبعد التحقيق أن تأخذوا تلك الأراضي من المذكور وأن تمكثوا الأهالي من الاستيلاء عليها وزرعها وأن تأخذوا منه أيضاً مال الأطنان التي زرعها لنفسه وأن تبادروا إلى إبقاء الحق. وأما إذا كانت صورة الدعوى على شكل آخر فاسكوا هؤلاء.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٩٦- أمر محرر لكاشف البحيرة

قدم الرئيس إبراهيم عريضة يقول فيها: أني وضعت في مركبي مائة أردب ذره من شونة ميت قمر وفي أثناء قدومي غرق مركبي أمام قرية قادهية، وأنه نظرا لظهور عجز فيها بمقدار تسعة أردب فيطالبونني بهم. فعل حقيقة أن مركب المذكور جنح في الطين بذلك المحل؟ وقد تسعة أردب ذرة من حويلته لحين تمويضه كما ورد في عريضته؟ والا باع هذه الذرة بهذه الوسيلة فصححو وحققوا الكيفية على صحتها من الواقفين على ذلك وقواً تماماً وأخبرونا بالكيفية على وجه صحتها وحقيقتها.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٩٧- أمر محرر حسب المعتاد

قدم حسن شعبان من قرية شبرا رسيم بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا متخرب. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٩٨- أمر محرر حسب المعتاد

قدم شرف إبراهيم من قرية بسيون بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا متخرب. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٧٩٩- أمر محرر حسب المعتاد

قدم الشيخ أحمد من قرية كفر الشيخ عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٨٠٠- أمر محرر حسب المعتاد

قدم علي حسن من قرية فوداية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٨٠١- أمر محرر حسب المعتاد

قدم الشيخ سعد من قرية قدوسي عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٨٠٢- أمر محرر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد

قدم السيد أحمد من قرية عذرحون وحشي بالقرية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

أمر كذلك حسب المعتاد

قدم علي من قرية نشية جديد عريضة. كذلك بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

أمر كذلك

قدم أحمد من كفر شبرا بالقرية عريضة. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

أمر كذلك

قدم رصدان من قرية كفر شمار بالقرية عريضة. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

أمر كذلك

قدم خادم جامع قرية رقية بالقرية عريضة. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

أمر كذلك

قدم أحمد من قرية ابن غرب بالقرية عريضة. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

أمر كذلك

قدم الشيخ إسماعيل من قرية صوان بالبحيرة عريضة. بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٨٠٣- أمر محرر لكشف قسم ثاني الغربية

قدم أهالي قرية راماد بإقليم الغربية عريضة يقولون فيها: أنه مع أن كل واحد منا قد دفع مال الأتليان التي تحت زراعتنا من أنواع الغلال كالحنطة والشعير والذرة والحمص فإن مشايخ قريتنا أخذوا من كل واحد منا ثلاثة أو خمسة أراذب من الحنطة والشعير دفعة ثانية. وأنهم ألحقوا بنا غدرًا عظيمًا. فإذا كان صحيحًا أن مشايخ قريتهم نظرًا لكونهم مديونين أخذوا من كل منهم ثلاثة أو خمسة أراذب من أنواع الغلال بسبب من الأسباب وألحقوا بهم الغدر كما ورد في عريضتهم، فانظروا في حسابهم وصححوا وحققوا الغلال التي أخذوها مهما كانت مقدارها، فإذا كان ذلك صحيحًا فحصلوا حق الفقراء الموجود في ذمتهم بتامه وردوه إلى أصحابه.

في ٢٧ ذي الحجة سنة ٣٧

٨٠٤- أمر محرر لمصطفى ناظر شونة الحلة

حيث أنه تحقق مجاجاً في عريضته حاكم البحيرة المقدمة لأعتاب ولي النعم أن مركباً فارغاً صدم مركب الرئيس محمد الحمل مائة وخمسة وسبعين أردباً من الشعير وأغرقه. وتبين من مضمون إعلام كاشف البحيرة هذه أن مركب الرئيس المذكور غرق في ذلك الحبل وأن حمولته ذلك المقدار من الشعير تلفت، فلا تطلبوا شيئاً من المذكور وأشروا بذلك على أعلى قيده.

في ٢٧ ذي الحجة سنة ٣٧

٨٠٥- أمر محرر لشونة بولاق

قدم الرئيس يونس عريضة يقول فيها: أنني وضعت في مركبي مائة وخمسة أردب شعير من بولاق وبينما كنت قادماً إلى الإسكندرية غرق مركبي أمام الملاحة بالحمودية، وأن في يدي

حجة بذلك. وحيث أنه تبين من مضمون إعلام الأفندي ناظر الشونة بالإسكندرية أن مركب الرئيس المذكور غرق في ذلك الحبل ولم يتخذ منه حبة واحدة، فلا تطلبوا المذكور بذلك المقدار من الشعر وأشروا بذلك على أعلى قيده بدفتر الشونة.

في ٢٦ ذي الحجة سنة ٣٧

٨٠٦- أمر محرر لكاشف شونة الإسكندرية

قدم أحمد رئيس من رؤساء المراكب ومن سكان المنوفية عريضة يقول فيها: أنني وضعت في مركبي ثمانين أردب حنطة من شونة المنوفية ولما وصلت إلى الإسكندرية غرق مركبي أمام القنطرة وأن حمولته تلفت، ولما استعلم من إسماعيل أفندي كاتب الشونة عن إفادة الرئيس المذكور هذه قد تبين من مضمون إعلام صحة ذلك، وحيث أنه تبين من مضمون هذا الإعلام أن مركب الرئيس المذكور أصيب بالقضاء أمام الشونة وأن حمولته تلفت تماماً فقيدوا ورودها في دفتر الشونة وأشروا بأنها تلفت، وبادروا إلى إعطاء وصل رجعة اللازم.

في ٢٧ ذي الحجة سنة ٣٧

صورة أخرى

قدم الرئيس سليمان من رؤساء المراكب ومن سكان المنوفية كذلك على ذلك المنوال. فقد تحرر أمر خطاباً لناظر شونة الإسكندرية مثل الأمر المحرر أعلاه.

في ٢٧ ذي الحجة سنة ٣٧

٨٠٧- أمر محرر لأحمد أغا أمين شونة باجور بالمنوفية

قدم الرئيس أحمد من قرية مراكبية سيوط عريضة يقول فيها: أنني وضعت في مركبي خمسة وثمانين أردب حنطة من شونة باجور وفي أثناء قدومي إلى الإسكندرية صدم مركبي حجراً وغرق. ولما استعلم من كاتب الشونة بالإسكندرية عن ذلك أفاد بصحته. وحيث أنه تبين من مضمون إعلام ناظر شونة الإسكندرية أن مركب الرئيس المذكور انشق وضاع واحد وعشرين أردب ونصف أردب حنطة من حمولته، فلا تطلبوا من المذكور ذلك المقدار من الحنطة وأن توشروا بذلك على أعلى قيده في دفتر الشونة.

في ٢٧ ذي الحجة سنة ٣٧

٨٠٨- أمر محرم لحافظ دمياط

قدم الحاج علي شيخ البلد من بدو دمياط عريضة يقول فيها: أن أخي كان شيخ بلد ثلاث سنين وأنه قد قتل أحد الفلاحين فلاحاً قبل سنة، وأن حسن أغا محافظ دمياط قتل أخي أيضاً قائلاً أنك أنت القاتل وأخذ العشرة آلاف ريال الموجودة في صندوقه من ثمن الأرز المملوك للميري وسلمها لمعلم الميري، وأنه مع كونه أخذ علاوة على ذلك أربعة شبيلان كشمبر وأربعة طرابيش وملاتين وطعم ذهب خاص بالنساء، وخمسة عشرة ضريبة من تقاوي الأرز وأنه الآن يطالبوني بعشرة آلاف ريال عن سنة خمس وثلاثين. فيلزم أن نقرأ هذه العريضة وتعني بما جاء فيها ثم نحقق هل الكيفية مطابقة لعريضة الشيخ المذكور أم لا؟ فإذا كانت مطابقة لعريضته حيث أن إسكانته من الأمور اللازمة فبادروا إلى إسكانته.

في ٢٧ ذي الحجة سنة ٣٧

٨٠٩- أمر محرم لكاشف قسم أول الغربية

قدم الرئيس شرف الدين عريضة يقول فيها: أتني وضعت في مركبي سبعين أردب حنطة من شونة المنوفية وفي أثناء قدومي غرق مركبي أمام قرية محلة أبو علي بجهة الغربية. فهل حقيقة أن مركب الرئيس المذكور أصيب بالقضاء في ذلك المحل وضاعت حمولة الحنطة؟ وكم أردب ذلك الحنطة؟ فبعد التحقيق بمن علموا ذلك أخطرونا بالكيفية.

في ٢٧ ذي الحجة سنة ٣٧

٨١٠- أمر محرم خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعاد

قدم موسى ناصر من قرية نامطي بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعاد.

في ٢٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٨١١- أمر محرم خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعاد

قدم الحاج سليمان من قرية صندة باص بإقليم الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعاد.

في ٢٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٨١٢- أمر محرر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد

قدم أحمد أبو قاسم من قرية مسجد وصيف بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب . بناء عليه تحرر أمر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٨١٣- أمر محرر خطاباً لكاشف المنصورة

قدم أهالي قرية بشلوش بالمنصورة عريضة يقولون فيها: أن جامع قرنتنا متخرب . بناء عليه تحرر أمر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٨١٤- أمر محرر للأغا كاشف قسم أول الشرقية

قدم علي شيخ البلد من قرية ذردزة مون بالشرقية عريضة يقولون فيها: أن قرنتنا أصبحت خراباً منذ سنتين وأن أهاليها تفرقوا إلى سائر القرى فأرجو التفضل بصدور الإذن بإعمار قرنتنا . فإذا كان صحيحاً أن القرية المذكورة أصبحت خراباً كما ورد في عريضة المذكور، وأنه يرجى فائدة من إعمارها وإذا لم يوجد ضرر ومحذور في ذلك فعاونا المذكور في أمر إعمارها كما يقتضى الحال، وأما إذا كان هناك ضرر ومحذور فردوا عليه.

في ٢٩ ذي الحجة سنة ٣٧

٨١٥- أمر محرر لكاشف قسم . . الغربية

قدم محمد جفائي من قرية كفر براوية عريضة يقولون فيها: أن شيخ بلدنا أخذ منى نقدية قدرها سبعة آلاف بارة وأخذ مني أيضاً تبناً بقيمة مائة قرش وسبعة وعشرين رطلاً من المسلي قائلاً: أنهما على حساب القردة وأنه الحق بنا غدرًا عظيماً . فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور أخذ منه ذلك المقدار من النقود والمسلمي والتين وأنه لم يحسب ذلك لحسابه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق خذوا ما يظهر للمذكور من الحق في ذمته وبادروا إلى إيفاء الحق.

في ٢٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٨١٦- أمر محرر لإبراهيم كاشف حسب المعتاد

قدم حسين خطيب من قرية نمير البصل بالقرية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢٨ ذي الحجة سنة ٣٧

-٨١٧-

قدم الحاج يوسف من قرية معين بالقرية عريضة جامع كذلك بناءً عليه تحرر أمر، كذلك قدم أحمد من قرية كفر حادي داود بالبحيرة عريضة بناءً عليه تحرر أمر إلى أحمد وأرسل لحاكمها لأجل تعمیر جامع.

٨١٨- أمر محرر لعمر بك حسب المعتاد

قدم أحمد أبو حجازي من قرية قرة وان بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لعمر بك حسب المعتاد.

في ٢٨ ذي الحجة سنة ٣٧

٨١٩- أمر محرر خطاباً لإبراهيم كاشف

قدم أبو علي خواص من قرية ميت المخلوص بالقرية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢ محرم سنة ٣٨

٨٢٠- أمر محرر خطاباً لإبراهيم كاشف

قدم عمر ابن عمر من قرية ميت بدوي بالقرية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢ محرم سنة ٣٨

٨٢١- أمر محرر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد

قدم إسماعيل من قرية ميت هاشم بالقرية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢ محرم سنة ٣٨

٨٢٢- أمر محرر خطاباً لإبراهيم كاشف

قدم أحمد شعبان من قرية بطليجانة بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً لإبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢ محرم سنة ٢٨

٨٢٣- أمر محرر لحاكم المتوفية

قدم شيخ البلد محمد سعدي من قرية طماية عريضة يقول فيها: أني طلقت زوجتي المسماة هاجر وأنها تزوجت من العسكري المدعو ملا أغا من جماعة حاجو بك، وأن الملا أغا المذكور استولى على أطياني البالغ قدرها سبعة وثلاثين فداناً كُت أزرعها قاتلاً: أنها أطيان الزوجة فأرجو أخذها، وأنه نظراً لأن المذكورة في الأصل من قرية رملية فيلتمس أيضاً أن يأخذ المذكور زوجته ويسكنها في قريته. فإذا كان صحيحاً أن ملا أغا المذكور استولى على ذلك المقدار من أطيان صاحب العريضة كما ورد في عريضته، فإن تصرف العسكري في الأطيان مثل الفلاح هو منافي لنظامنا ومخالف لرضانا، فبعد التحقيق يلزم أن تأخذوا تلك الأطيان من ملا أغا المذكور وأن تمكوا صاحبها من الاستيلاء عليها، وما أنه من اللازم أمن أهل القرية فإذا كان صحيحاً أن زوجته من قرية رملية يلزم أن تحرروا إلى حاجو أغا بالتأكيد عليه ليكلف المذكور بالقيام مع زوجته والرحيل إلى تلك القرية.

في ٢ محرم سنة ٢٨

٨٢٤- أمر محرر لكاشف قسم ثاني الغربية

قدم علي من قرية ضحات بالغربية عريضة يقول فيها: أن زراعت كاني البالغ قدرها ثمانية وثلاثين فدان احترق بقضاء الله في الفيض فأرجو عدم مطالبتني بتقاويه والتفضل بإعفائي منه. فإذا كان صحيحاً أن كانه احترق في الفيض ولا يمكن الحصول على شئ منه فبعد التحقيق لا يلزم طلب تقاوي الكنان المحترق من هذا القبيل، لذلك اخطروا وكيل ناظر الأصناف بعدم مطالبة المذكور بها وأن توشروا على أعلى قيده في الدفتر.

في ٢ محرم سنة ٢٨

٨٢٥- أمر محرر لأحمد كاشف ناظر الأرض بقوة

قدم محمد من قرية ضويص (مطويس) بالغربية عريضة يقول فيها: أني زرعت خمسة وعشرين . . . أرز، وأن أحمد كاشف أخذ مني ماله اللازم مراوا، وحيث أنني لا أعلم المقدار الذي أخذه ومقدار الدين الباقي على فأرجو رؤية حسابنا بمعرفة أحمد كاشف. فإذا كان صحيحاً أنه لم ينظر في حساب النقود التي سلمها المذكور منذ سنة خمسة وثلاثين وأنه جار أخذ النقود منه من جهة وأنه بهذه الصورة لا يعلم مقدار دينه وما سلمه، فعلا تركوا المذكور في حالة الشبهة كهذه، ومن اللازم النظر في حسابه على وجه الصحة أيًا كان، ومقارنة مقدار ما سلمه مع دينه هذا واقتناعه وعليه فاعملوا لذلك.

في ٢ محرم سنة ٢٨

٨٢٦- أمر محرر لأمين شونة نكيلا

قدم الرئيس سليمان موسى عريضة يقول فيها: أني وضعت في مركبي مائة أردب حنطة من نكيلا وفي أثناء قدومي إلى الحمودية غرق مركبي أمام قرية ككر تبش بالمتوفية. وحيث أنه تبين من إعلام عمر بك أن مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور وأن حمولة ذلك المقدار من الحنطة قد تلفت فلا تطلبوا من المذكور أي شئ وأن توشروا على أعلى قيده بأن حمولته تلفت.

في ٢ محرم سنة ٢٨

٨٢٧- أمر محرر لكاشف قسم أول الغربية

قدم إبراهيم عريضة يقول فيها: أني اشتغل بأشغال قطني في الحلة الكبرى وأنه ما كان نظر في حسابنا منذ خمسة سنين والآن نظر فيه وظهر علي عجز بمقدار سبعة أكياس من النقود، وأنني دفعت ثلاثة أكياس منها وبقي أربعة أكياس ديناً علي، وأن الصانع المدعو علي شرايبة مع أن عليه ديناً للميري قدره أربعين كيساً وأنه لم يدفعه مع قدرته على دفعه وزع علي ثلاثة عشر كيساً من ذلك وألحق بي غدرًا عظيماً. فإذا كان صحيحاً أن المذكور مع وجود دين عليه للدويان بذلك المقدار من أشغاله الخاصة، فإنهم يطالبونه بثلاثة عشر كيساً من النقود عن دين علي شرايبة الموزع عليه بموجب عاداتهم وأنه غير قادر على دفع تلك

النقود الموزعة، فبعد التحقيق أن تقيدوا شيخ أصنافهم لتنظم تلك بصورة أخرى وأن لا يكلفه بذلك، وإذا كان له قدره أن له شركة مع المذكور أو إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٢ محرم سنة ٢٨

٨٢٨- أمر محرر لكاشف قسم أول الغربية

قدم الرئيس أحمد عريضة يقول فيها: أنني كنت حملت مركبي من شونة المحلة الكبرى مائتي أردب بذرة وحملت مركب ابني أربعين أردب بذرة منها وأن مركب ابني غرق في الجهة السفلى من الشونة وابني أيضا غرق معها وتوفي والآن استولوا على مركبه نظيرا لبذره فأرجو تحصيله. فهل حقيقة أن قاربه غرق في الحبل المذكور؟ وأن البذرة التي هي حولة تلفت كما ورد في عريضة الرئيس المذكور؟ فحققوا ذلك ممن رأوا وعلموا ومن الواقفين على الحال على وجه الصحة والحقيقة، وفيدونا عن الكيفية بأي وجه كانت.

في ٣ محرم سنة ٢٨

٨٢٩- أمر محرر لمحافظ رشيد

قدمت السيدة زليخا زوجة الحاج إبراهيم الملاصلي من سكان رشيد عريضة تقول فيها: أن زوجي توفي وأن لي مطلوبا قدره ألف وخمسمائة وخمسين قرشا من ثمن بن في ذمة قوه يوسف القبرسلي من تجار رشيد من حق الأيتام وأنا لما طالبته به دفع ثلاثمائة قرش منه ولم يدفع الباقي فأرجو تحصيله منه. فإذا كان لصاحبة العريضة مطلوبا في ذمة المذكور كما ورد في عريضتها، فبعد الثبوت حصوله منه بمعرفة الشرع مهما كان مقداره وبادروا إلى إيفاء الحق.

في ٣ محرم سنة ٢٨

٨٣٠- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم أحمد مرابط من سكان قرية الرحمانية بالبحيرة عريضة يقول فيها: أنني زرعت ثلاثة أفدنة عجورا في القرية المذكورة ودفعت مالها اللازم، وأن شيخ بلدنا استولى على مبلغ المائة والواحد وخمسين ريالا من ثمن محصولها بدون سبب، فأرجو رؤية دعوانا. فإذا كان

صحيحاً أن المذكور مع أنه دفع مال زراعته اللازم تماماً فإن شيخ البلد المذكور استولى على زراعته وألحق به الضرر كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق أخذوا منه زراعته التي استولى عليها أية كانت بمعرفة الشرع واعتنوا بإجراء الحق.

في ٢ محرم سنة ٢٨

٨٣١- أمر محرر خطاباً لإبراهيم كاشف كاشف قسم ثاني الغربية حسب المعتاد
قدم كل من الحاج بدوي من قرية طفر مدحان بإقليم الغربية وعمر الصار من قرية
وجدية والمدعو عامر من قرية ميت سودان كل يقول فيها: أن جامع قريتنا تخرب فقد تحرر
بأعلى عريضة كل منهما أمراً خطاباً لإبراهيم كاشف حاكم القسم الثاني حسب المعتاد.

في ٢ محرم سنة ٢٨

وقدم كذلك أحمد سياح من قرية بوللين فدايد بالبحيرة بناءً عليه تحرر أمر خطاباً
لحسن أغا حسب المعتاد.

٢ محرم سنة ٢٨

٨٣٢- أمر محرر لأحمد كاشف بغوة

قدم إبراهيم عريضة يقول فيها: أن والدي كان من سكان بلبس وأنه فر قبل مدة إلى
قوة وأقام هناك وأنه قيد عليه فدانان من الأرض وأنه نظراً لوفاء والدي الآن بطالبون مني
مالها، وبما أنه مقيد باسمي أطيان في بلبس أيضاً فليس في قدرتي أداء مال الاثنين معاً.
فإذا كان صحيحاً أن والد المذكور فر من قرية بلبس إلى قوة حالة أنه كان مقيداً عليه
فدانان من الأطيان وأنه قيد فدانين أرض أيضاً على عهده من طرفكم وأنه نظراً لوفاء والده
الآن هو قائم بدفع مال هاتين الأرضين أيضاً كما ورد في عريضته فلا يقتضي دفع مال من
طرف فلاح واحد من جهتين، فبعد التحقيق أن تأخذوا المذكور من قوة وترسلوه إلى قريته
القديمة وأن تأخذوا الأطيان المقيدة باسمه في قوه وتسطلوها إلى آخرين، وأما إذا كانت
عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٢ محرم سنة ٢٨

٨٣٣- أمر محرر لكاشف قسم ثاني الغربية

قدم محمد شعبان ابن قاسم من قرية بدل ايتي بالغربية عرضة يقول فيها: أن شيخ بلد قريتنا استولى على ستة أفدنة من أجود الأطيان البالغ قدرها اثني عشر فدانا المقيدة باسمي في قريتنا وترك لي الستة أفدنة الرديئة الأخرى فأرجو التفضل بخليصها منه . فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور استولى على الستة أفدنة من أجود الأطيان التي للمذكور الزراعية البالغ قدرها اثني عشر فدانا المقيدة باسمه كما ورد في عرضته، وأن هذه الدعوى ليست من الدعاوى المتعلقة بالشيخة، فبعد التحقيق خذوا الأطيان التي استولى عليها شيخ البلد المذكور منه وعيدوها إليه ومكوه من وضع يده عليها وزراعها.

في ٣ محرم سنة ٣٨

٨٣٤- أمر محرر لعمر بك

قدم محمد وإسماعيل من سكان قرية طحالت بالمنوفية عرضة يقولان فيها شيخ البلد محمد طرحان يريد أخذ أطياني الزراعية البالغ قدرها أربعين فدانا بصورة جبرية وأني مع هذا قائم بزراعتها ويدفع مالها فأرجو التفضل بمنع تسلط المذكور عني . فإذا كان حقيقة أن المذكور يزرع أطيان فلاحته البالغ قدرها أربعين فدانا المقيدة باسمه في القرية المذكورة وأنه غير مقصر في أداء مالها اللازم فإن شيخ البلد المذكور يريد أخذها منه كما ورد في عرضته، وإذا كانت تلك الأراضي في الواقع هي أطياناً فلاحية مقيدة باسم هذا وأنها ليست من الأطيان الخاصة بمشاخ البلاد، وأن المذكور هو فلاح أيضاً وأن دعواه لا تتعلق بشيخة شيخ بلد، فبعد التحقيق يلزم أن تمنعوا وترفعوا تسلط شيخ البلد المذكور الظاهر على هذا الوجه.

في ٥ محرم سنة ٣٨

٨٣٥- أمر محرر لقاضي الإسكندرية

قدم الرئيس أحمد من سكان قرية برشوم التين بإقليم القليوبية عرضة يقول فيها: أنني وضعت في مركبي مائة وعشرين أردب حنطة من شونة ملح ولما وصلت إلى الحمودية غرق مركبي أمام جنيبة محرم بك، وأن سبعين أردبا منها تلفت والباقي سلمته لشونة الحمودية. فهل حقيقة أن مركب المذكور أصيب بضرر؟ وأن سبعين أردب من حمولة تلفت؟ فحققوا ذلك من الذين لهم علم وأخطرونا بواقعة الحال.

في ٧ محرم سنة ٣٨

٨٣٦- أمر محرر لحافظ السويس

قدمت السيدة فاطمة من أهالي مكة المكرمة عرضة تعرض فيها أنها ستسافر إلى مكة. فعند وصول السيدة فاطمة من أهالي مكة المكرمة إلى السويس أوضعوها في سفينة مسافرة وأعطوا إليها أيضاً خمسين قرش مصروفاً وبأدروا إلى أمر إرسالها إلى جدة.

في ٧ محرم سنة ٢٨

وقد تحرر أيضاً مكاتبة أخرى خطاباً للكخدأ بك نصه: يلزم أن تعطى حجلها.

٨٣٧- أمر محرر لناظر شونة المنصورة

قدم أحد أقارب الرئيس أحمد عرضة يقول فيها: أتى حملت مركبي ثلاثية أردب فول من شونة البحيرة وفي أثناء قدومنا إلى الإسكندرية توفي رئيسنا في الطريق، وأن مركبنا ثقب وتلفت اثنين وعشرين أردب فول من حمولة وابتلت وأن ناظر الشونة لا يقبلها. فبعد تحقيق الكيفية من ناظر الشونة أشير بأعلى إعلام الناظر المذكور حيث أنه تبين من إعلام ناظر شونة الإسكندرية أنه وإن كان الفول التي هي حمولة المذكور وردت إلى شونة الإسكندرية وأعطيت رجسته اللازمة إلا أن اثنين وعشرين أردباً مصرى من تلك الفول قد ابتلت وتلفت فقد صار التجاوز عن ذلك المقدار من الفول فأشروا بذلك على أعلى قيده في دفتر الشونة ولا تطلبوه به.

في ٧ محرم سنة ٢٨

٨٣٨- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم محمد عباس وغيره من فلاحى المراهطين بإقليم البحيرة عرضة يقولون فيها: أنه توجد قرية متخربة بالقرب من الحمودية وأن لنا في تلك القرية أطيافاً مختلفة عن أجدادنا وأننا نريد إصلاحها والإقامة بها فخرجوا الإذن بذلك. فإذا كانت القرية التي يريدون إصلاحها تعود عليهم وعلينا بالنفع والفائدة كما ورد في عرضتهم فبعد تحقيق ذلك عاونوهم حسب اللازم في أمر إعمار ساقيتهم وإعطاء تقاويهم أسوة بالغير، وأما إذا لوحظ أن هناك ضرراً وحدوراً فردوا عليهم.

في ٧ محرم سنة ٢٨

٨٣٩- أمر محرر لكاشف قسم ثاني القرية

قدم أبو علي خواص من قرية ميت المخلص بالقرية عريضة يقول فيها: أني في خدمة ترعة الحمودية وأن أخي بينما كان يدير الساقية ليلاً لري مزروعاتنا في قريتنا جاء سعدي دقوة مع شخصين من قرية شرشابة وقتلوا أخي ليلاً، وأنه كان في جيبه ثمن جاموسة فاخذوه منه أيضاً، فأرجو إجراء القصاص للقتلة المذكورين. فإذا ثبت شرعاً أن أحمد شال وسعدي دقوة المذكورين قتلوا أخاه المذكور في الساقية ليلاً كما ورد في عريضته فبعد التحقيق بمعرفة الشرع يلزم الاقتصاص شرعاً في قاتله أيأ كان منهم فاجروا قصاصه وأوفوا الحق، وأما إذا كانت إفادته مخالفة للواقع فاسكوه.

في ٧ محرم سنة ٢٨

٨٤٠- أمر محرر للكخذاء بك

قدم الحاج بدوي من سكان بولاق عريضة يقول فيها: أنه موجود في ذمتي وكالة وتخربت، وأنني صرفت سبعين ألف بارة وأصلحتها، وأنه لما كان يجارها الحاصل موقوف على الجامع الموجود أمامها ومع أني قائم بدفعه كل سنة فإن الشيخ مهدي الذي هو ناظر الجامع المذكور أخذ مفتاحها مني واستولى على الوكالة وأنه مع وجود السندات بيدي الحق بي غدرأ كهذا بغير حق. فاقراً هذه العريضة وسندات المذكور وحق ما جاء بها وبعد ذلكم فإذا كان الحاج المذكور صاحب حق فاعتنوا بإجراء حقه وأما إذا كان الشيخ الموماً إليه هو صاحب الحق فبادروا إلى إسكات المذكور.

في ٧ محرم سنة ٢٨

٨٤١- أمر محرر لكاشف قسم ثاني القرية

قدم أهالي شرشابة بالقرية عريضة يقولون فيها: أنه يوجد في قريتنا جامعان وأن كلاهما متخريان ولا يقام فيها صلاة الجمعة وصلاة العيد وأنهما محتاجان للإصلاح. فإذا كان صحيحاً أن جامعهم الذين يؤدون فيها صلاة الجمعة وصلاة العيد تهتما وأن ليس لهم جوامع أخرى لأداء هاتين الصلاتين فيها كما ورد في عريضتهم، فبعد التحقق إذا كان ممكن

إفراغ أحد الجامعين الموحدين في قالب فانبوا له منبراً ومحفلاً وأفرغوه، وأما إذا كان غير ممكن فأصلحوه المناسب من الجامعين المتخربين وقيدوا مصروفه اللازم في دفتر الأقاليم.

في ٧ محرم سنة ٣٨

٨٤٢- أمر محرر لحافظ السويس

قدم زين العابدين أفندي البابا طاغلي عريضة يقول فيها: أني حضرت من الروم مع أهلي وعيالي وأريد الذهاب إلى الحج، وما أن المذكور سيذهب إلى مكة مع زوجته وولديه الصغيرين فعند وصوله إلى السويس بمنه تعالى أوضعه في سفينة مسافرة وأعطوه خمسمائة قرش مصروفاً وأرسلوهم إلى جدة وكذلك تحرر أمراً بأعلى العريضة خطاباً للكخذاء: يلزم أن تعطوه أجرو حجارة بصفة إنعام.

في ٧ محرم سنة ٣٨

٨٤٣- أمر محرر لكاشف البحيرة

قدم نوتور من قرية زاوية أبو شوشة عريضة يقول فيها: أني كنت ذهبت إلى بلاد أخرى في سنة خمسة وثلاثين وتركت شخصاً بدلاً عنى ليزرع زراعتي فزرعها، وأن المذكور مع أنه أجرى اللازم بعد الحصول فإني حضرت في سنة ستة وثلاثين وزرعها تكراراً ودفعت مالها عن سنة ستة وثلاثين، وأنهم يريدون أيضاً أخذ مالها مني دفعة ثانية عن خمس وثلاثين. فإذا كان صحيحاً أن المذكور كان موجود في بلاد أخرى في سنة خمسة وثلاثين وأن آخراً زرع أرضه المقيدة بعهدته، ومع أنه دفع مالها اللازم حضر هو إلى القرية في سنة ستة وثلاثين وزرع بنفسه تلك الأقطان وبعد أن دفع مالها فإنه مطلوب منه أيضاً مال سنة خمسة وثلاثين فلا يقتضى طلب المال تكراراً عن أرض واحدة فلا تأخذه منه.

في ٧ محرم سنة ٣٨

٨٤٤- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم إبراهيم شيخ البلد من قرية صمديس عريضة يقول فيها: أنه نظراً لكون أغا مطوعي البكمنجي زاده هو شريكنا في قريتنا قد أخذ غلال ومحصول الأقطان البالغ قدرها مائة وعشرة أفدنة التي زرعتها في قريتنا بدون أن يدفع مالها، وحيث أنه نظراً لأن على دينا

للدويان بمبلغ أربعماية وخمسة وثمانين ريالاً فقد طالبت المذكور بذلك فاستمع عن دفعه . فهل حقيقة أنه بقي على المذكور ديناً للدويان بمبلغ أربعماية وخمسة وثمانين ريالاً من أطيان زراعتة البالغ قدرها مائة وأثنى عشر فداناً في القرية المذكورة بواسطة أغا منطوعي البكمزجي زاده؟ وأنه مع لزوم تأدية هذه النقود من طرق المذكور بصفته وكيلاً عن تركة بيلمز أغا المذكور فإنه تمتع عن دفعها كما ورد في عريضته؟ فصحبوا الكيفية على حقيقتها وصحبها من تركة بيلمز أغا الموماً إليه ومن دفتر القرية وبادروا إلى إفادتنا بصورة الحال إذا كانت على هذا الوجه.

في ٧ محرم سنة ٣٨

٨٤٥- أمر محرر لكاشف البحيرة

فإذا كان صحيحاً أن بعض فلاحي القرية المذكورة فوا إلى القرى المجاورة وأنه مع أن القرية المقيم فيها كل منهم معروفة وأنه مع لزوم إحضار هؤلاء الفلاحين إلى قرستهم وتحصيل الديون المقيدة لم يجلب المذكورين ولم يحصل منهم الديون بل طلبت من هؤلاء كما ورد في عريضتهم فيبعد التحقيق لا يلزم عمرو بدين زيد فاحضروا المذكورين من القرى الموجودين فيها وحصلوا ما هو مطلوب منهم مهما كان مقداره وأما إذا كانت صورة الدعوى غير ذلك فردوا عليهم.

في ٧ محرم سنة ٣٨

٨٤٦- أمر محرر لعمر بك حسب المعتاد

قدم خدام جامع قرية بالشيم بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرستنا تخرب . بناء عليه تحرر أمر إلى عمر بك حسب المعتاد.

في ٨ محرم سنة ٣٨

٨٤٧- أمر محرر لحاكم البحيرة

قدم محمد البلالي شيخ بلد درنة عريضة يقول فيها: أنني كنت طلبت بعريضة ثلاثين فدان طين من الأطيان البرانية في قرية لوفين بالبحيرة، وأنه وإن كان أحسن علي عبدكم بذلك

فقطراً لعدم وجود أمر في يدي فإن المتولين يضايقوني. فما هي الأراضي البالغ قدرها ثلاثين فدانا التي يعرض عنها ويطلبها المذكور في عريضته هذه؟ وبأي وجه أعطيت إليه؟ وهل يوجد في يده سندها؟ وفي الدفتر قيدها؟ وهل وجودها تحت تصرفه لغاية الآن مطابقاً للحقيقة؟ فاجروا تصحيح وتحقيق كيفيتها من الذين يعلمون ومن دفتر الإقليم. وبادروا إلى أمر إخطارنا بالحقيقة على أي وجه كانت.

في ٨ محرم سنة ٣٨

٨٤٨- أمر محرر لناظر الأقاليم البحرية

قدم سليمان قاضي شيخ البلد من قرية بلة قوص بالبحيرة عريضة يقول فيها: أنني كنت أعطيت إلى معلم قريننا مبلغ ألفين قرش بصفة مال فردة، وأنني لما عزلت من شياخة القرية أنكر المعلم المذكور مبلغ الألفي قرش الذي أخذه مني وأن عندي شهود بذلك. فهل حقيقة أن المعلم المذكور بري إنكار مبلغ الألفي قرش الذي سلمه المذكور بصفة ثبوت فردة بناءً على عزله. حيث أن المذكور يقول أن عندي شهود بذلك فبعد الثبوت بشهادة شهوده أيًا كانوا بادروا إلى تحصيل ذلك المبلغ من المعلم المذكور وتسليمها إليه، وإذا كان ليس لذلك أصل وفصل فاسكوه.

في ٩ محرم سنة ٣٨

٨٤٩- أمر محرر لحاكم المنوفية

قدم عطا الله وأحمد حليم وصحة ساهم من قرية حداد بالمنوفية عريضة يقولون فيها: أنه نظراً لقلة أراضي قريننا فقد أعطى لكل منا مقدارا من الأرض بأمر ولي النعم، ومع أننا تأهبنا لزراعتها بنفسنا فقد استولوا عليها مشايخ القرية قهراً. فإذا كان صحيحاً أن الأراضي المذكورة مع كونها خرصاً أنهم بعدما قلعوا أشواكها وطهروها وأصلحو كل مكان منها فإن مشايخ قرينهم أخذوها من يدهم وأرادوا الاستيلاء عليهم، فلا يقتضى أن يمد أولئك المشايخ يدهم ويدعوا الاستيلاء على مثل هذه الأقطان التي طهروها وأصلحوها هؤلاء، فبعد التحقيق امنعوا تسلط أولئك المشايخ. وأما إذا كانت دعوى المذكورين مخالفة للواقع فردوا عليهم.

في ٩ محرم سنة ٣٨

٨٥٠- أمر محرم لحاكم البحيرة

قدم أبو عبد الحليم من قرية أبو خاص بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه يوجد فدانان من الأرض تحت زراعتنا بصفة رزقة لجامع قرنتنا وأن مشايخ قرنتنا استولوا عليها فأرجوا تخليصها . فهل حقيقة أن مشايخ القرية أخذوا منه الفدانين من الأطليان المقيدة باسمه والتي هي رزقة لجامع قرنتهم كما ورد في عريضته ؟ فإذا كان صحيحاً وأنه قائم بزراعتها وغير مقصر في دفع مالها فمكثوه من زراعتها وامنعوا تسلط المشايخ، وأما إذا كانت صورة دعواه مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٩ محرم سنة ٣٨

٨٥١- أمر محرم لحاكم القسم الثاني حسب المعاد

قدم أبو الفتح من قرية شقاوندن بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب . بناءً عليه تحرر أمر إلى حاكم القسم الثاني حسب المعاد.

في ٩ محرم سنة ٣٨

٨٥٢- كذلك أمر محرم للموماً إليه حسب المعاد

قدم علي عدوى من قرية بانه بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب . بناءً عليه تحرر أمر كذلك للموماً إليه حسب المعاد.

في ٩ محرم سنة ٣٨

٨٥٣- أمر محرم حسب المعاد

قدم عبد اللطيف من قرية كهر حسين بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب . بناءً عليه تحرر أمر حسب المعاد.

في ٩ محرم سنة ٣٨

٨٥٤- أمر محرم إلى حاكم البحيرة

قدم علي أبو حاوية وسيد من عربان قبيلة جلاية عريضة يقولان فيها أننا بنينا كما نزرع الأطليان التي تفضل ولي النعم بالإحام علينا في سفح الجبل بقرية طون الجبل بإقليم البحيرة قد أخذ أبو علي كيلاني شيخ القرية المذكورة تلك الأطليان من يدنا وأنه يعطينا أطلياناً غيرها

بدلاً عنها، فنرجو أخذ أطياننا القديمة من المذكور ثانية. فإذا كان شيخ البلد المذكور يزرع بنفسه الأطيان الجاري زراعتها بمعرفة المذكورين في جهة الجبل كما ورد في عرضتهما، وأن توزيع أطيان أخرى عليهما ليس بمقتضى العدل بل هو مبنى على غرض وطمع، فبعد التحقيق ابقوا تلك الأطيان في يدهما كما كانت وامتنعوا وارفعوا تسلط الشيخ المذكور، وأما إذا كان تكليف الشيخ المذكور هذا ليس مبنى على غرض وطمع وأنه بمقتضى الحق فمن اللازم إسكات المذكورين فاسكوهما، وأما إذا كانت دعواهم خلاف ذلك فردوا عليهما.

في ٩ محرم سنة ٢٨

٨٥٥- أمر محور إلى حاكم البحيرة

قدم الرئيس إبراهيم عريضة يقول فيها: أني وضعت في مركبي مائة أردب حنطة من شونة طنطا وأنني بينما كنت قادماً إلى رشيد غرق مركبي أمام قرية فره دة بالمنوفية وتلفت حولته فأرجو إعفائي منها موجب حجتي الموجودة بيدي. فهل حقيقة أن مركب الرئيس المذكور غرق في المحل المذكور كما ورد في عرضته؟ وما هو مقدار حولته؟ فبعد التحقيق من الذين يعلمون والذين شاهدوا من الواقفين على الحال اعرضوا علينا صورة الحال على صحتها وحقيقتها.

في ١٠ محرم سنة ٢٨

٨٥٦- أمر محور خطاباً إلى كاشف القسم الثاني حسب المعتاد

قدم مصطفى يونس من قرية بكرم بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب. بناءً عليه تحرر أمر إلى كاشف القسم الثاني حسب المعتاد.

في ١٢ محرم سنة ٢٨

٨٥٧- أمر محور إلى كاشف القسم الثاني حسب المعتاد

قدم على عطية من قرية كهر شيشة بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قريننا تخرب. بناءً عليه تحرر أمر إلى كاشف القسم الثاني حسب المعتاد.

في ١٢ محرم سنة ٢٨

٨٥٨- أمر محرور إلى كاشف القسم الأول حسب المعتاد

قدم يوسف صلاح الدين من قرية كهر في عالي بالقرية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر إلى كاشف القسم الأول حسب المعتاد.

في ١٢ محرم سنة ٢٨

٨٥٩- أمر محرور إلى أحمد كاشف قوة حسب المعتاد

قدم الرئيس حسين عريضة يقول فيها: أنني وضعت في مركبي تسعين أردب فول من شونة ميت قمر وفي أثناء قدومي إلى الحمدية غرق مركبي في قرية سلمية. بناءً عليه تحرر أمر إلى أحمد كاشف قوة حسب المعتاد.

في ١٢ محرم سنة ٢٨

٨٦٠- أمر محرور إلى حاكم القسم الثاني حسب المعتاد

قدم محمد شاذلي من قرية روح شاي بالقرية عريضة يقول فيها: أن بعض أقسام جامع قرنتنا تخرب. بناءً عليه تحرر أمر إلى حاكم القسم الثاني حسب المعتاد.

في ١٢ محرم سنة ٢٨

٨٦١- أمر محرور خطاباً إلى عمر بك حسب المعتاد

قدم عبد الوهاب من قرية طوبر بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر إلى عمر بك حسب المعتاد.

في ١٢ محرم سنة ٢٨

٨٦٢- أمر محرور إلى كاشف القسم الثاني بالقرية

قدم رحمة البربري من قرية كوثام القاضي بالقرية عريضة يقول فيها: أن شيخ بلد قرنتنا المدعو إسماعيل عمران يلحق غدرًا عظيمًا بالأهالي بلا سبب، وأنه أخذ تقوداً ومواش وغلالاً ولم يعط ثمنها فأرجو التفضل بتخليصها منه. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور أخذ أموال وأشياء أهل القرية بلا موجب كما ورد في عريضته فبعد التحقيق خذوا ما يوجد في ذمته من حق الفقراء مهما كان وأوفوا الحق، وأما إذا كانت دعواه بلا أصل فردوا عليه.

في ١٢ محرم سنة ٢٨

٨٦٣- أمر محرر خطاباً كاشف القسم الثاني حسب المعتاد

قدم الشيخ عمر من قرية ميت بدري بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر إلى كاشف القسم الثاني حسب المعتاد.

في ١٣ محرم سنة ٢٨

٨٦٤- أمر محرر خطاباً إلى عمر بك حسب المعتاد

قدم الحاج علي من قرية أبو ميتان به المنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر إلى عمر بك حسب المعتاد.

في ١٣ محرم سنة ٢٨

٨٦٥- أمر محرر إلى كاشف القسم الثاني حسب المعتاد

قدم الشيخ أحمد من قرية الجسيمة بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر إلى كاشف القسم الثاني حسب المعتاد.

في ١٣ محرم سنة ٢٨

٨٦٦- أمر محرر حسب المعتاد

قدم الشيخ أحمد من سكان قرية صنوره عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ١٣ محرم سنة ٢٨

٨٦٧- أمر محرر إلى كاشف القسم الثاني حسب المعتاد

قدم الشيخ محمد سالم من قرية كفر جعفر بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر إلى كاشف القسم الثاني حسب المعتاد.

في ١٣ محرم سنة ٢٨

٨٦٨- أمر محرر . .

قدم الرئيس عبد العال من قرية محلة أبو علي بالغربية عريضة يقول فيها: أنني بعثت مراكبي الثلاث واشترت مركب (معيش) وأن ابني استولى على المركب المذكور منذ أربع سنين ولا يعطيني بارة ولا حبة واحدة وأنني لما طلبت منه مصروفاً يضرني فأرجو أخذ

مركبي المذكور من ابني بمعرفة الشرع. فإذا كان صحيحاً أن ابنه المذكور استولى على مركبه بدون سند، وأنه ألحق به غدرًا كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق خذوه بمعرفة الشرع واعتنوا بإجراء الحق.

في ١٢ محرم سنة ٢٨

٨٦٩- أمر محرر إلى كاشف قسم . . بالفريفة

قدم محمد مرعي وحسن وحسين ومحمد الشيخ من قرية محلة ريع بالفريفة عريضة يقولون فيها: أنه يوجد في قريتنا ثلاثية فدان من الأطنان البور، وأن الكاشف محمد أعطاهما إلينا فزرعناهما وأنشأنا كهرًا في اتصالها وأتينا صرفنا الحاصل من ريع الأطنان على الكهر المذكور، وأتينا كما اتفقنا مع المولى إليه أن لا نعط شيئاً للميري لغاية إكمال البناء وأنهم مازالوا يطالبوننا بالميري فنرجو التفضل بالإعفاء منه. فإذا كان صحيحاً أنه أعطى لهم ذلك المقدار من الأطنان على أن يعمروا الكهر المذكور وأنهم يزرعونها كما ورد في عريضتهم، فمن الصواب إعطاء مصاريف إعمار ذلك الكهر من طرفنا، فبعد التحقيق أعطوهم ذلك مهما بلغ مقداره من القروش وقيدوا المصاريف في دفتره ونهبوا عليهم بزيادة تلك الأطنان كاملاً، وأما إذا كانت صورة الدعوى خلاف ذلك فردوا عليهم.

في ١٣ محرم سنة ٢٨

٨٧٠- أمر محرر إلى كاشف قسم ثاني الفريفة

قدمت خضرة من سكان قرية جنان عريضة تقول فيها: أن والدي والي توفي وأنه لم قسم ميراثه المتخلف عنه بين المستحقين قد خصني أيضاً مبلغ ثلاثية وست وثمانين ريالاً، وأن المبلغ المذكور بقي لدى المدعو عبد الغفار أخي محمد حمدون وأنني طلبته فلم يعطيني إياه. فبعد تحقيق مقدار ما خصها من الميراث الذي سلم إلى المتوفي المذكور من السندات الموجودة ومن سائر أرباب الوقوف مأمولنا أن تحصلوه من ورثته ومن مال المتوفي بمعرفة الشرع مهما بلغ مقداره من القروش وتسلموه لوصي المذكورة.

في ١٣ محرم سنة ٢٨

٨٧١- أمر محرر إلى كاشف قسم أول القرية

قدم عبيدي من قرية صافية بالقرية عريضة يقول فيها: أن أخي توفي قبل مدة وأن ماله وأشياؤه بقيت عند شريكه المدعو سيد أحمد القاضي وأني طلبتها فلم يعطني إياه، وأنه نظراً لأنه شيخ بلد قريتنا فلم أقدر عليه فأرجو تحصيل حقي منه. فإذا كان صحيحاً أن أحمد المذكور استولى على أموال أخيه المتوفى ولم يعطيه حقه في الميراث المذكور كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق خذوا حقه بمعرفة الشرع مهما بلغ مقداره من القروش وبادروا إلى إجراء الشرع، وأما إذا كانت دعواه ليس كذلك وأنها على وجه آخر فردوا عليه.

في ١٢ محرم سنة ٣٨

٨٧٢- أمر محرر إلى كاشف قسم أول القرية

قدم محمد تبديل من قرية درونية بالقرية عريضة يقول فيها: أنه توجد طاحونة موقوفة وأن شيخ بلد قريتنا باعها وقدم ثمنها إلى الديوان بدلاً عن دين أحد الفقراء للديوان، وأن الآن قريتنا بقيت بدون طاحونة. فإذا كان صحيحاً أنه باع طاحونة القرية المذكورة بدلاً عن دين الفلاح المذكور للديوان وأن أهل القرية بقوا بدون طاحونة كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق ابنوا طاحونة في تلك القرية وقيدوا ما يصرف عليها في دفتر الإقليم مهما كان مقداره.

في ١٣ محرم سنة ٣٨

٨٧٣- أمر محرر إلى الأغا محافظ دمياط

قدم يوسف خضر من سكان كفر الترة القديم بدمياط عريضة يقول فيها: أننا خمسة أو عشر أشخاص أقارب من جد واحد وأن جدنا توفي وأن ابنه أبو النجا قام مقامه واستولى على كافة أمواله، وأنه لم يعطينا بارة واحدة ولا يعطينا أيضاً معيشتنا مثل المرحوم. فأرجو عمل فسحة في حصصنا بمعرفة الشرع. فإذا كان صحيحاً أن ابن المذكور ترك أصول أبيه وأنه يلحق غدراً بهذا وسائر أقاربه كما ورد في عريضته فبعد التحقيق إذا كان ممكناً توفيق بينهم ويجعل مكسبهم ومصروفهم كالأول فساووا المسئلة على ذاك الوجه، وإلا فاظفروا في دعواهم بمعرفة الشرع وحصلوا حقه إذا أظهر له حق مهما كان مقداره واعتوا بإجراء الحق.

في ١٣ محرم سنة ٣٨

٨٧٤- أمر محرر إلى كاشف قسم ثاني بالقرية

قدم أحمد من قرية نشيل بالقرية عريضة يقول فيها: أني من كاب شونة الإسكندرية وأن شيخ بلدنا تسبب في سرقة بهامي التي هي ملكي الخاص في القرية المذكورة ليلاً فأرجو أخذها . فإذا كان صحيحاً أن مواشي المذكور سرقت ليلاً كما ورد في عريضته فبعد التحقيق انجأوا عنها واستردوها ممن سرقها أي شخص وسلموها إليه، وعاقبوا السارق أيضاً حسب الاقتضاء.

في ١٣ محرم سنة ٣٨

٨٧٥- أمر محرر إلى حاكم المنوفية

قدم عامر أبو غنيم من قرية أم خنان بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه قيد باسمي أطيان قدرها عشرة أفدنة في وقت المساحة وأني مع قياسي بزراعتها وأداء مالها كل سنة فإن شيخ بلد قريتنا أخذ العشرة أفدنة المذكورة من يدي . فإذا كان صحيحاً أن تلك الأطيان قيدت باسمه في زمن المساحة وأنه كل سنة يزرعها ويدفع مالها اللازم كما ورد في عريضته فبعد التحقيق لا يقتضى مد اليد من طرف شيخ البلد المذكور على مثل هذه الأطيان فلا تمكوه من مد يده، وإذا كان أخذها منه وعيدوها إلى المذكور.

في ١٤ محرم سنة ٣٨

٨٧٦- أمر محرر إلى ناظر الجرم (مراكب) بالإسكندرية

قدم الرئيس محمد عريضة يقول فيها: أني حملت مركبي مائة أردب بذركان من شونة كفر الشيخ وقيل أن أصل إلى السد صدم مركب فارغ مركبي وأغرقه وأن حمولته غرقا وتلفت فأرجو إعفائي منها . فإذا كان ممكن إخراج مركبه الذي غرق في الحبل المذكور فبعد التحقيق بادروا إلى أمر إخراجه.

في ١٤ محرم سنة ٣٨

٨٧٧- أمر محرر إلى ناظر شونة كفر الشيخ بالقرية

حيث أنه ثبت في محكمة الإسكندرية المائة أردب بذركان التي حملها الرئيس محمد هريبطي من قرية سالمية في مركبه من شونة كفر الشيخ غرقت بالقرب من السد لأعلى

جهته التي أخذها وتبين من أعلام قاضي أفندي الإسكندرية المحرر بأعلى الحجة التي أخذها، أن مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور وأن حمولته ذلك المقدار من البذر تلفت فبموجب ذلك قد صار التجاوز عن ذلك البذر بموجبها فلا تطلبوها من المذكور وأشروا على أعلى قيدها في دفرة الشونة.

في ١٤ محرم سنة ٣٨

٨٧٨- أمر محرر إلى الكخدأ بك

قدم سليمان من جماعة كنج أغا الدليل باشي عريضة يقول فيها: أنني كنت مع ابن الأغا وأنه أرسلني إلى الشام لشراء خيل وكان قد أنعم عليّ بمبلغ خمسمائة بدل خدمتي وأنا لما حضرت اشتري حصاناً ولم يعطيني ثمنه واحتسبه من الخمسمائة. وحيث أن الدليل باشي المومي إليه موجود في مصر فاحضروه وبعد تحقيق حقيقة الحال إذا ظهر في ذمته المطلوب لصاحب العريضة فبادروا إلى أمر تنظيمه على وجه مقتضاه.

في ١٢ محرم سنة ٣٨

٨٧٩- أمر محرر إلى ناظر شونة كفر الشيخ

قدم الرؤساء المعلوم أسمائهم عريضة يقول فيها: أننا وضعنا في مراكبنا بذراً من شونة كفر الشيخ بالعريية وحضرنا إلى الإسكندرية، وأنه نظراً لأن الكيال القائم بالكيل ضعيف البصر فجاء وزنه ناقصاً وقد لحق بنا غدر. وحيث أن الرؤساء المحرر أسمائهم في هذه العريضة يقولون أنهم عندما أتوا إلى شونة الإسكندرية بالبذرة التي أخذوها من شونة كفر الشيخ التي تحت نظارتك فإنه قد ظهر عجز بمقدار في مركب كل منهم بموجب الرجعة الموجودة في أيديهم وأن هذه الحالة أوجبت القدر بهم. فقد وردت غلال بالملايين من شون الأقاليم ولا تزال ترد ومع ذلك لم يظهر فيها مثل هذا العجز فقط رئيس أو رئيسان من شونة ملج قدموا شكواً وفي الحال صار تهديد ناظرها بتحرير خطاب شديد إليه وهؤلاء الرؤساء يشكون منك. فكل هؤلاء الناس لا يكذبوا ومن المحتمل أيضاً أن يكونوا صادقين ففي هذه الحالة يلزم أن تقف بنفسك على الشونة وتأمر بكيل موجودها وجد إخراج زيادة الشونة المعتاد إخراجها من المجموع إذا بقي شئ وزعه بين هؤلاء الرؤساء مهما بلغ مقداره وأوفي

الحق. وإذا لم يبق شيئاً بعد إخراج زيادة الشونة فمن اللازم أيضاً إسكات هؤلاء فأسكتهم واطرد الكيال الحرر اسمه في العريضة واحضر كيالاً صالحاً للعمل بدلاً عنه، وأنت أيضاً افتح عينيك من الآن وصاعداً واعتني بهذه الأعمال واحذر واجتنب من إلقاء هؤلاء الرؤساء إلى رفع الشكوى، والا فاعلم بأنني أعاقبك والسلام.

في ١٤ محرم سنة ٢٨

٨٨٠- أمر محرر إلى أمين جمرك إسكندرية

قدم إبراهيم الحلواني من قرية بيار بالبحيرة عريضة يقول فيها: أني اشتريت مقداراً من الخشب وستة قناطير حطب من الإسكندرية وفي أثناء ذهابي إلى قريتنا أخذوا خشبي وحطبي المذكورين لسد جسر المحمودية الذي قطع فأرجو إعطاء ثمنهما. فإذا كان صحيحاً أنه أخذ خشبه وحطبه لأجل سد قطع الجسر المذكور كما ورد في عريضته فيلزم تمويض خشبه وحطبه المأخوذين منه مهما كان مقدارهما فبادروا إلى أمر تمويضه بالوجه اللازم وإسكاته.

في ١٤ محرم سنة ٢٨

٨٨١- أمر محرر إلى حسين بك حاكم الفيوم

قدم الشيخ وافي المقيم بالفيوم عريضة يقول فيها: أنه لما عرض على أفندينا في سنة واحد وثلاثين أنعم على عبدكم هذا بمائتين فدان من الأقطان بمعرفة الحاكم من الأقطان البور في قرية بدعصة وأنه نظراً لإعمار الأقطان المذكور وزراعتها فإن الفلاحين يريدون أخذها الآن، فأرجو التفضل بإصدار أمر لعدم تسلط أحد على الأقطان المذكورة. فما هي هذه الأقطان التي يقول الشيخ المذكور في عريضته هذه أنها أنعمت عليه، وهل يوجد في أيدي هؤلاء سند تضمن الإعام بها عليهم؟ ففي حال وجود سند لديهم فما الداعي لاستيلاء الفلاح على مثل هذه الأقطان؟ فبعد تحقيق كيفية أخطروا بها.

في ١٤ محرم سنة ٢٨

٨٨٢- أمر محرر إلى محافظ رشيد

قدمت السيدة... من سكان رشيد عريضة تقول فيها: أنه وإن كان يوضع قماش من طرف الميري في منزلي الكاش برشيد إلا أن خليل أفندي هو الذي يعطي لبجارها اللازم، وأنه

يوجد في واجهة هذا المنزل مخزن أيضاً، وأن المعلم جرجس مع أنه يضع فيه قماشاً فإنه لا يغطي إيجاره مدة سنتين، فأرجو تحصيلها منه. فهل حقيقة أنه وضع قماش في المخزن الموجود تحت منزل صاحبة العريضة في المدة المذكورة؟ وأنه مع جاز إعطاء إيجار منزلها من طرفكم فإن المعلم جرجس لا يدفع إيجار مخزنها فما السبب في عدم دفع هذا الإيجار؟ أخبرونا بذلك.

في ١٤ محرم سنة ٣٨

٨٨٣- أمر محرر إلى كاشف قسم أول الشرقية

قدم المدعو حماد من قرية علاقي بإقليم الشرقية عريضة يقول فيها: أنني لما نقلت محصول السنة أفدنة التي زرعتها في القرية المذكورة إلى الجرن احترق بقضاء الله، وأنهم الآن يطالبوني بماله فأرجو التفضل بإعفائي منه. فإذا كان صحيحاً أن النار اتصلت بحجره بالقضاء والقدر ولم تنفذ حبة منه كما ورد في عريضته فلا يقتضى أخذ مال من مثل هذه الأطليان التي احترق محصولها في، فقيسوا أطليان ذلك المحصول وبعد التحقيق لا تأخذوا مالها اللازم مهما كان عدد أفدنتها، وأشروا على أعلى قيدها أسوة بأمثالها.

في ١٥ محرم سنة ٣٨

٨٨٤- أمر محرر إلى حاكم المنوفية

قدم الشيخ عبد الله من قرية كفر بنواهي بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه وإن كنا سلمنا فردة البيوت اللازمة المفروضة علينا إلى الحاكم تماماً إلا أن الحاكم الموماً إليه يطالبنا بفردة بيوت الفلاحين الذين ذهبوا إلى دقلة أيضاً. فإذا كان صحيحاً أن أهالي القرية المذكورة بعدما سدّدوا فردة البيوت التي لها أصحاب بنامها يطلب منهم فردة البيوت التي ذهب أصحابها إلى دقلة وبقيت بدون أصحاب أيضاً كما ورد في عريضته، وإذا كان لم يبق أحد في تلك البيوت بدلاً عن الذين ذهبوا فلا يقتضى أخذ فردة من مثل هذه البيوت التي ذهب أصحابها إلى دقلة من الأهالي فلا تأخذوها.

في ١٥ محرم سنة ٣٨

٨٨٥- أمر محرر إلى أحمد الكاشف بقوة

قدم شيخ البلد إبراهيم والشيخ محمد عريضة يقولان فيها أن القرية المسماة كفر شدرشي في جهة قبلي ترعة الحمودية اُخربت منذ ثلاثين سنة وأن أجدادنا أيضاً كانوا

مشايخ بلد القرية المذكورة وأنا نريد الآن إعمار الكفر المذكور فنرجو معاونتنا . فهل يرجى فائدة من إعمار الكفر المذكور الذي يطلب المذكورين إعماره؟ وهل هما يصلحان لإعمار ذلك الكفر؟ فإذا كان يعود علينا وعليهم فائدة من إعمار الكفر المذكور وأنهما يصلحان للعمل شخصياً وأن إعمار الكفر المذكور يمكن بشئ قليل، فبادروا إلى أمر معاونتهم وأما إذا كان الحال خلاف لما ذكر فاطردوهما.

في ١٥ محرم سنة ٣٨

٨٨٦- أمر محرر إلى كاشف قسم ثاني الغربية

قدم الرئيس عبد الرحمن من قرية فداية بالغربية عريضة يقول فيها: أني كت أعطي سمناً بقيمة مائة بارة إلى عبد الحليم شيخ بلد قربتنا كل شهر وأنه الآن يمنع عن دفع ثمنه . فإذا كان صحيحاً أن له مطلوباً في ذمة شيخ البلد المذكور من ثمن السمّن كما ورد في عريضته فحصلوه منه مهما بلغ مقداره من القروش وأوفوا الحق.

في ١٥ محرم سنة ٣٨

٨٨٧- أمر محرر إلى محافظ رشيد

قدم شيخ أصناف حمصانية الإسكندرية عريضة يقول فيها: أنه مع وجود مقدار كاف من قشر الأرز الرشيدي لبكسمات رشيد ولمصلحة الجير فإنهم لم يعطونا قشراً . وحيث أن المذكورين يقولون في عريضتهم الخاصة بقشر الأرز أنه يكفي لأفران الجير والبكسمات برشيد ولما قد حمصنا أيضاً . فإذا كان القشر الناتج من أرز الرشيد يزيد على ما يلزم لإدارة مصالح الجير والبكسمات برشيد فمن اللازم إعطاء ناظر الأصناف مقدارا وافياً أيضاً من هذه الزيادة، فبادروا إلى أمر اعطائه إليه.

في ١٥ محرم سنة ٣٨

٨٨٨- أمر محرر خطاباً إلى حاكم المنوفية

قدم جلبان منصور من قرية مسطوح بالمنوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قربتنا متخرب ولا يوجد عندنا جامع سواة للأداء فريضة الصلاة . بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى حاكم المنوفية.

في ١٥ محرم سنة ٣٨

٨٨٩- أمر محرر خطاباً إلى حسن أغا

قدم محمد حراس من قرية أبو ظرش بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى حسن أغا حسب المعتاد.

في ١٥ محرم سنة ٣٨

٨٩٠- أمر محرر إلى حاكم الفيوم

قدم الشيخ الوافي شيخ قبيلة الفوائد بالفيوم عريضة يقول فيها: أننا كما عرضنا حالنا إلى أفندينا في سنة واحد وثلاثين وكان قد تفضل بالإمام علينا بمائتي فدان من الوسية البالغ قدرها أربعماية فدان في القرية المسماة بوغصة وأنه كان في اتصال الحبل المذكور قطعة أرض بور وغير صالحة للزراعة فأصلحنا تلك الأرض وجعلناها صالحة للزراعة، وأن الفلاحين الآن يريدون أخذها. فما هي تلك الأطيان التي قال الشيخ المذكور عنها أنها توجد في يدنا وهي لم تكن في تصرفه ولم يحصل قياسها أيضاً وأننا نحن أصلحناها وأن فلاحو القرية الآن يريدون أخذها من يدنا؟ وما مقدارها من الأفدنة؟ ولئن كانت في الأصل؟ وبأي وجه انتقلت إلى يد هذا؟ فبعد التحقيق من الذين لهم علم بذلك أخطرونا بالكيفية.

في ١٦ محرم سنة ٣٨

٨٩١- أمر محرر إلى كاشف الغربية

قدم الرئيس علي عبد العال عريضة يقول فيها: أنني وضعت في مركبي تين أردب حنطة من شونة شيرشابة وفي أثناء قدومي غرق في الطريق وقد أُنقذ منها ستة أرداب وأن في يدي حجة بذلك. فهل حقيقة أن مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور؟ وأنه أُنقذ من حمولة ستة أرداب فقط والباقي منها تلفت كما ورد في عريضته؟ فبعد التحقيق من الذين يعلمون والذين يشاهدوا ومن الواقفين على الحال أخطرونا بصورة الحال.

في ١٩ محرم سنة ٣٨

٨٩٢- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدمت السيدة المسماة غر من قرية دوزية بالبحيرة عريضة تقول فيها: أن جواميسي سرت يوم العيد في قريتنا. فإذا كان صحيحاً أن جاموسها سرت يوم العيد كما ورد في

عريضتها فمن اللازم البحث عنها وإيجادها وتسليمها إلى صاحبها وإيفاء الحق، فاعتنوا بالتحري والبحث عن تلك الجواميس وإيجادها بمن سرقها وتسليمها إليها، وإذا قبض على الذي سرقها فبعد الثبوت بادروا إلى إجراء عقابه اللازم بمعرفة الشرع.

في ١٩ محرم سنة ٢٨

٨٩٣- أمر محرر إلى كاشف المنوفية

قدم قايض من قرية طمانية بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه وإن كان قيد باسمي اثني عشر فدانا من الأطنان في القرية أبا عن جد فإن مشايخ القرية الآن يريدون الاستيلاء عليها. فإذا كان صحيحاً أن الأطنان المذكورة ممسوحة باسمه وأنه مع كونه قائم بزراعتها ويدفع مالها اللازم كل سنة فإن مشايخ القرية يريدون الاستيلاء عليها كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق لا نرضى من وضع يده على تلك الأطنان كما كانت قبلاً.

في ١٩ محرم سنة ٢٨

٨٩٤- أمر محرر إلى محافظ دمياط

قدم سيد أمين من تجار العالاية المقيم بدمياط عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً بمبلغ ألف قرش من التاجر المدعو الحاج محمد أغا من تجار العالاية من حوالة وأنه يعاند في دفعه فأرجو تحصيله منه. فإذا كانت عريضة المذكور صحيحة فمن اللازم النظر في دعواه بمعرفة الشرع وإجراء ما يقتضيه الشرع على أي وجه كان والاعتناء بإيفاء الحق فاعتنوا بذلك.

في ١٩ محرم سنة ٢٨

٨٩٥- أمر محرر إلى حاكم الوسطى

قدم الرئيس علي أبو القبط عريضة يقول فيها: أنني أخذت أحد المراكب من مراكب حاكم الوسطى بضمان قدره ألف ريال لمدة ثلاث عشر شهراً، وأني وإن كت أعطيت ثمانية وعشرين ألف بارة في ستة أشهر على الحساب فإنه عند حلول زمن المياه أخذ مركبه من يدي قبل انتهاء مدتنا وألحق بي غدرًا عظيماً. فإذا كان صحيحاً أن المذكور أخذ مركبكم بذلك المقدار من الضمان وأنه مع إعطائكم مبلغ ثمانية عشر ألف بارة في ستة شهور وأجل دفع الباقي إلى موسم المياه فإنكم أخذتم المركب من يده في موسم المياه وأعطيتموه إلى آخر

والمُحْتَم به غدرًا فهذا غير مناسب . عليه بادروا إلى إتمام مدة الضمان بموجب اتفاقكم وبإيفاء الحق.

في ١٩ محرم سنة ٢٨

٨٩٦- أمر محرز إلى أحمد كاشف ناظر زراعة الأرز بقوه

قدم الحاج حمد سبحاني من قرية بلا دوزه ديه بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه مع كون زراعتي موجودة في الفيظ فإن شيخ بلد القرية يريد بيع ثوري . فإذا كان صحيحاً أنه مع أن زراعته لا تزال موجودة في الفيظ فإن شيخ القرية يريد بيع ثيرانه كما ورد في عريضته، وإذا كان فعل شيخ البلد مبني على نية وغرض فبعد التحقيق امتنعوا ذلك الشيخ من هذا الفعل.

في ١٩ محرم سنة ٢٨

٨٩٧- أمر محرز خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد

قدم الحاج محمد من قرية كهر مصر احميم بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب . بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٨٩٨- أمر محرز حسب المعتاد

قدم الشيخ أحمد من قرية دنلجات بالبحيرة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب . بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٨٩٩- أمر محرز حسب المعتاد

قدم الشيخ محمد من قرية سلمون بالمنصورة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب . بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٩٠٠- أمر محرز حسب المعتاد

قدم الشيخ أحمد أبو محمد من قرية مصراجة بقسم ثاني الغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب . بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٩٠١- أمر محرر خطاباً إلى عمر بك حسب المعتاد

قدم خليل عباس من قرية سوقى دهان بالمتوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى عمر بك حسب المعتاد.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٩٠٢- أمر محرر خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد

قدم أحمد أبو خليل من قرية إيتاس بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٩٠٣- أمر محرر خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد

قدم أبو علي إبراهيم من قرية بطل بالغربية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٩٠٤- أمر محرر كاشف قسم... الغربية

قدم جمعة من قرية سندیون بالغربية عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً في ذمة شيخ قريتنا من ثمن الفواكه والطوب وأنه ممتنع عن دفعه. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور أخذ فواكه وطوبه ولم يعط إليه ثمنهما اللازم كما ورد في عريضته، فبعد الثبوت بمعرفة الشرع خذوه منه مهما بلغ مقداره من القروش وأوفوا الحق.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٩٠٥- أمر محرر إلى شونة ميت قمر

أن حسنين طنوبولي يقول في عريضته يقول أنه حمل مركبه تسعين أردب فول من شونة ميت قمر وأنه بينما كان قادماً إلى الإسكندرية غرق مركبه تجاه سالمية وأنه أخرج مقدار واحد وخمسين أردباً من حمولته إلى البدو والباقي تلف. فقد كان حرر أمر إلى ناظر قرى الأرز برشيد لتحقيق الكيفية وبما أن الكاشف المذكور أفاد بأنه أجرى التحقيق من مشايخ سالمية وأن مركب الرئيس المذكور في الحقيقة غرق وأخذ واحد وخمسين أردباً من حمولته

فقط والباقي تلف وحيث أنه تبين من عريضه أحمد كاشف هذه أنه كان مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور وأخرج واحد وخمسين أردباً من حموله إلا أن تسعة وأربعين منها تلفت فقد صار التجاوز عن ذلك المقدار من القول التي تلفت فلا تطلبوها منه وأشروا على أعلى قيدها في دفتر الشونة.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٩٠٦- أمر محرر إلى ناظر شونة المتوفية

كان قد قدم الرئيس سرقدية عريضة قال فيها أن مركبه غرق أمام قرية محلة أبو علي بالقرية وأنه فقد خمسين أردباً وكيلتان ونصف كيلة منه وأنه وإن كان عمل تحقيق بمعرفة كاشف قسم أول القرية بناء على أمر وحيث أنه تبين من تحقيق الكاشف المذكور أن مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور وأنه وإن كان أخرج ثمانية عشر أردباً وخمس كيلات ونصف كيلة من حموله وسلمت إلى شونة الإسكندرية فإن الباقي منها تلفت بناءً عليه تحرر أمر إلى ناظر شونة المتوفية بخصوص التجاوز عن الباقي مهما كان مقداره.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٩٠٧- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدمت السيدة ذهبية من قرية نجيلة بالبحيرة عريضة تقول فيها: أن زوجي توفي وأن أولاده الذين من زوجته الأولى استولوا على جميع أشيائه ولم يعطوني شيئاً. فإذا كان صحيحاً أن أولاد المذكور الذين من زوجته الأولى استولوا على مال زوجها المتوفي المذكور وأنهم لم يعطوها حقها اللازم كما ورد في عريضتها فبعد تحقيق للثبوت بمعرفة الشرع خذوا حقها مهما كان واعتوا بإيذاء الحق.

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٩٠٨- أمر محرر خطاباً إلى كاشف قسم أول القرية

قدم موسى عثمان من قرية سعدي بقسم أول القرية عريضة يقول فيها: أننا نحن أربعة مشايخ بلد في القرية المذكورة وأنه كان يوجد مائتان قدانا من الأتليان فأصلحناها، وأنه مع كوننا جارين زرعها وعدم مقصرين في أداء مالها اللازم كل سنة فإن شيخنا بلد من زملائنا

يريدان الآن أخذ تلك الأطنان من أيدينا . فاعطوا في عريضة المذكور واستنجوا زميلي المذكورين فإذا كان المذكور صاحب حق في أمر الاستيلاء على تلك الأطنان وزراعتها فبعد التحقيق مكوه من الاستيلاء على تلك الأطنان وزرعها . وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع أو أن زملته هما أصحاب الحق فاعطوا الحق لصاحبه، وحينئذ اقبضوا على المذكور أيضاً .

في ٢٠ محرم سنة ٢٨

٩٠٩- أمر محرو إلى كاشف المتوفية

قدم عبيد عبدالله من قرية كفر بالشيخ بالمتوفية عريضة يقول فيها: أني وضعت في مركب ستة عشر أردب سمس وأربعة أردب بذرة وأردب قورطم وفي أثناء إيصالهم إلى شونة كفر الزيات غرق أمام قرية صور فأرجو عدم المطالبة بها . فإذا كان صحيحاً أنه في أثناء توصيل المذكور ذلك غرق في البحر في المحل المذكور ستة عشر أردباً من السمس، وأربعة أردب من البذرة، وأردب من القورطم أثناء إيصالها إلى الشونة كما ورد في عريضته، ومن حيث أن السمس والبذرة والقورطم التي تفرق أثناء إيصالها إلى الشونة مثل هذه هي في حكم الغلة المحترقة فاحسبوا أطنان هذه المحصولات من كم فدان نجت يلزم أن لا تأخذوا مال ذلك المقدار من فدانات الأرض فلا تأخذوا وأشروا بأعلى قيدها في دفتره .

في ٢١ محرم سنة ٢٨

٩١٠- أمر محرو إلى كاشف المتوفية

قدم أحمد من قرية كفر حسيدين بالمتوفية عريضة قال فيها أني أسكت فلاحاً بمنزلي في قبرتنا وأعطيته فداناً وثلاث فدان من الأرض وأنه نظراً لسفر المذكور إلى مصر فقد استولى شيخ البلد على الأطنان المذكورة . فإذا كان صحيحاً أن المذكور أعطى الفلاح الساكن في منزله فداناً وثلاث فدان من الأطنان المقيدة بهدته وأن شيخ البلد المذكور اتخذ ذهاب الفلاح المذكور إلى مصر وترك له تلك الأطنان وسييله واستولى عليها كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق خذوها وردوها إلى المذكور ومكوه من وضع اليد عليها .

في ٢١ محرم سنة ٢٨

٩١١- أمر محرر خطاباً إلى عمر بك

قدم عبدالله من قرية علوية بالمنوفية عرضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى عمر بك حسب المعتاد.

في ٢٢ محرم سنة ٢٨

٩١٢- أمر محرر إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد

قدم عبد الخالق من قرية كفر سهيمة بقسم ثاني الغربية عرضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ٢٢ محرم سنة ٢٨

٩١٣- أمر محرر إلى ناظر شونة الجعفرية

قدم الرئيس أحمد عبودي عرضة يقول فيها: أني حملت مركبي ثمانين أردب حنطة من شونة الجعفرية وفي أثناء قدومي إلى الإسكندرية غرق مركبي أمام قرية كفر بالشيخ بالمنوفية وتلفت حمولته، ولدى السؤال من حاكم المنوفية أجاب بعرضته أنه أجرى التحقيق وحيث أنه تبين من عرضة كاشف المنوفية هذه المحرر بأعلاها أن مركب الرئيس المذكور غرق في المحل المذكور وأن حمولة الحنطة تلفت فقد صار التجاوز عنها فلا تطلبوها منه، وأشروا بذلك على أعلى قيدها في دفتره.

في ٢٢ محرم سنة ٢٨

٩١٤- أمر محرر إلى كاشف الفيوم

قدم شيخ بلد الجزيرة المستجدة عرضة يقول فيها: أنه وإن كان يعطي المياه لقريتنا من بحر يوسف إلا أن سائر الأهالي لم يعطوا مياهاً وأن أراضي قريتنا بقيت شراقي. فإذا كان صحيحاً أنه بينما كان مقدار المياه التي تروى قريتهم معلوما فلم يعط ذلك المقدار من المياه وبهذا الوجه أصبحت أراضي تلك القرية شراقي كما ورد في عرضته. فبعد التحقيق بادروا إلى إعطائه المياه الكافية لري قريتهم، وأما إذا كانت عرضة المذكور غير موافقة لطلبه وأنه يوجد محذور في إعطاء المياه إلى تلك القرية حسب عرضته فردوا عليه.

في ٢٢ محرم سنة ٢٨

٩١٥- أمر محرر إلى كاشف المنوفية

قدم أحمد أبو طالب من قرية سترس بالمنوفية عرضة يقول فيها: أن حسن أطيم شيخ قربتنا يزرع فدانين من الأطنان الموجودة في القرية المذكورة منذ ثلاث سنين ويلزمنا على إعطاء مالها . فإما يعطيني الأطنان وأما يدفع مالها حيث أنه يزرعها بنفسه . فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور مع استيلائه على الفدانين من الأطنان الخاصة بالمذكور وزرعها لم يدفع مالها وأنه يطلبه منه فلا نرضى باستيلاء المشايخ على أراضي فلاحي القرية وزرعها بهذه الصورة، فبعد التحقيق حصلوا من ذلك الشيخ مالها اللازم عن مدة زراعتها وإذا كان ذلك الشيخ يزرع تلك الأرض بعد الآن فاعطوها إليه على شرط أن يدفع مالها وأما إذا كان لا يزرعها فخذوها منه ومكوا الفلاح المذكور من وضع اليد عليها .

في ٢٢ محرم سنة ٢٨

٩١٦- أمر محرر إلى محافظ دمياط

قدم المشايخ على وعيد وأحمد من قرية كفر مباسر من قرى أرز دمياط عرضة يقولون فيها: أن بعض الأعيان في قربتنا توفوا وأن أربعماية فدان خرس من أطنان المذكورين قد أعطيت إلينا، وأنتا زرعتها من سنة ثلاثين إلى سنة خمسة وثلاثين ودفعنا مالها، وأن الآن زرعوها ثلاثماية فداناً من تلك الأطنان من طرف الوسية وما زالوا يطلبون مالها منا . فهل حقيقة أن المذكورين مع زرعهم الأطنان البالغ قدرها أربعماية فدان المعطاة إليهم من سنة ثلاثين إلى سنة خمسة وثلاثين دفعوا مالها ؟ ومع ذلك زرع ثلاثماية فدان منها من طرف الوسية وأنه لا زال يطلب منهم مالها كما ورد في عرضتهم ففيدونا بهذه المسئلة من أولها إلى آخرها على أي وجه كانت .

في ٢٢ محرم سنة ٢٨

٩١٧- أمر محرر إلى حاكم المنوفية

قدم حسن سودة من قرية طملي بالمنوفية عرضة يقول فيها: أن مشايخ القرية أدخلوا أطناني البالغ قدرها فدانان الموجودة في القرية المذكورة في التربة والآن يطلبون مني مالها ولاني لم أزرع تلك الأطنان فمن أين أدفع مالها . فإذا كان صحيحاً أن أطنان المذكور البالغ قدرها

فدائين قد أخذت إلى التربة بمعرفة مشايخ القرية ومع أن الحال كذلك مطلوب منه مالها . فبعد التحقيق لا يقتضى المطالبة بمال مثل هذه الأطيان التي ألحقت للتربة ولم تزرع فلا تطلبوه ولا تأخذوه وأشروا بذلك على أعلى قيدها في الدفتر.

في ٢٣ محرم سنة ٢٨

٩١٨- أمر محرر إلى كاشف . . ثاني الغريبة

قدم محمد شمس من قرية صافية بالغربية عريضة يقول فيها: أني أخذت أربعمائة ريال من المدعو الحاج يوسف أبو فضل في قرنتنا بصفة شركة وشرعت في التجارة وأنني دفعت مائتين وأربعين ريالاً منها ونظراً لوفاء المذكور فإن ورثته أقاموا دعوى على ويهابوني بالمبلغ المذكور كاملاً، وأنني مع كوني أعطيت المائة والستين الريال المحكوم بها على أمام الشرع فإنهم لا يزالون يدعون على بمال . فإذا كان صحيحاً أن المذكور أعطى إلى شريكه المذكور مقداراً من الدين الذي عليه لشريكه المتوفى لما كان على قيد الحياة وأنه بعد وفاته أعطى الباقي منه إلى وارثه أيضاً وأخذ حجة من قبل الشرع منضمنة براءة ذمته ومع ذلك فإن وارثه المذكور لم يسكت ولا يزال يسلط عليه، وأنه لما استدعى أمام الشرع لم يمتثل ورد في عريضته، فبعد التحقيق امنعوا تعدي المذكور الظاهر والمخالف للحجة الشرعية.

في ٢٤ محرم سنة ٢٨

٩١٩- أمر محرر إلى محافظ دمياط

قدم الرئيس إبراهيم أبو ميدور من أهالي قرية أسيرم من قرى دمياط عريضة يقول فيها: أن شيخ بلد قرنتنا أعطاني خمسة وأربعين فداناً من أطيان الأرز في سنة خمسة وثلاثين وأشركوا معنا شريكاً آخر أيضاً، وأنني مع كوني لم أزرع أرزاً طول مدة حياتي فزرعته ودفعت ماله وأنهم الآن يحسبون من المبلغ المذكور لسنة خمسة وثلاثين، وأنه مع هذا أني زرعت تلك الأطيان في سنة خمسة وثلاثين فأرجو احتساب النقود التي دفعتها للسنة التي زرعتها . فإذا كان صحيحاً أن الأطيان التي قيدت على عهدته مع شركتهم قيدت سنة خمس وثلاثين وأنه مع أنهم زرعوها في سنة وثلاثين ودفعوا مالها اللازم على حساب سنة

(*) في نص الترجمة زرعت.

خمس وثلاثين فإن مشايخ القرية يحسبوا ذلك المقدار من المال المأخوذ لحساب أربعة وثلاثين كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق تبوأ على من يلزم بأن يحسب المال المأخوذ على سنة خمسة وثلاثين مهما بلغ مقداره.

في ٢٢ محرم سنة ٢٨

٩٢٠- أمر محرز إلى كاشف البحيرة

قدم محمد سليم من قرية أكرش بالبحيرة عريضة يقول فيها: أنه نظراً لتخرب قريننا قد ذهب إلى قرية كفر بجاليس وأصلحت ساقية من الميري وسكنت هناك، ومع أن شيخ قرية كريدن جاء واستولى على ساقيتنا وأخذ من فلاحينا اثني عشر فراً وذهب بهم إلى قرته فأرجو منع ظلم المذكور عنا وأخذ ساقيتنا وإعادة فلاحينا ثانية إلى قريننا. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور أخذ منه ساقية الكفر التي أصلحها وأخذ فلاحيه الاثني عشر وذهب بهم إلى القرية المذكورة كما ورد في عريضته. فإذا كان ذلك الشيخ محق في إجراء هذا العمل فبعد التحقيق إبقوا تلك الساقية وأولئك الفلاحين في تلك القرية، وأما إذا كان الشيخ لا حق له في أخذ تلك الساقية وأولئك الفلاحين والذهاب بهم، وأنه الحق في جانب هؤلاء فخذوا تلك الساقية وأولئك الفلاحين من ذلك الشيخ واعطوهم إليه وعاونوه في إعمار ذلك الكفر.

في ٢٥ محرم سنة ٢٨

٩٢١- أمر محرز إلى كاشف البحيرة

قدم شيخا البلد على وسالم من قرية بركة قبطاز الكاتنة بحوار المحمودية عريضة يقولان فيها أن آبائنا وأجدادنا كانوا مشايخ بلد القرية المذكورة وأننا أنشأنا ساقيتين وزرعنا أطيائنا حسب أمر أفندينا الصادر من منذ مدة ومع ذلك فإن محمد أبو غنيم وأبو وسالم من مشايخ قريننا القدماء تحصلوا على أمر بإنشاء كفر، فنرجو أخذ الأمر المذكور من يدهما والزامهما بالاشتغال بزراعتها مثلنا ومثل الغير. فإذا كان إنشاء ذلك الكفر مضراً بالمذكورين كما ورد في عريضتهما فبعد التحقيق تبوأ بعدم إنشاء ذلك الكفر منعاً لذلك الضرر، وامنعوا الذين

أخذوا أمراً بإنشائه منذ ذلك، وأما إذا كان إنشاء ذلك الكفر لا يضر المذكورين وأن عرضتهما على هذه الصورة مخالفة للحقيقة وكاذبة وأنه يرجى فائدة من إنشاء ذلك الكفر أيضاً ففي هذه الحالة اعطوا رخصة بإنشائه وأسكوا المذكورين.

في ٢٦ محرم سنة ٢٨

٩٢٢- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم محمد غنيم وسعد أو مرعي عريضة يقولان فيها أن أجدادنا كانوا مشايخ بلدة دويهب الواقعة بين بركة المحمودية بإقليم البحيرة والتي كانت متخربة من مدة مديدة وبما أن مقصودنا إعمار تلك القرية فنرجو التفضل بإعطائنا إذن بذلك. فإذا كان صحيحاً أنه يرجى فائدة من إعمار تلك القرية كما ورد في عرضتهما فعاونوهم على إعمارها أسوة بالغير، وأما إذا كان لا يرجى فائدة ويوجد ضرر ومخذور فردوا عليهما واطردوهما.

في ٢٦ محرم سنة ٢٨

٩٢٣- أمر محرر إلى ناظر الأقاليم الوسطى

قدم التاجر المدعو علي صدام من سكان الإسكندرية عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً في ذمة العربان القاطنين بإقليم البهنساوية وفلاحى القرى، وأنني طالبتهم مراراً فلم يدفعوه. فإذا كان صحيحاً أن للمذكور مطلوباً في ذمة الأشخاص المعلومى الأسامي كما ورد في عريضته وأن مدينتيه قادريين على دفع مطلوبه فحصلوه بموجب دفتره وسنده بواسطة الشرع في ذمته أياً كان ومهما بلغ مقداره من القروش.

في ٢٦ محرم سنة ٢٨

٩٢٤- أمر محرر إلى حاكم المنوفية

قدم علي عباد من قرية قيس المنادة بالمنوفية عريضة يقول فيها: شيخ بلدنا أخذ منزلي الموجود في قريتنا واستولى عليه وأنه ليس لي محل سواء للإقامة فيه فأرجو أخذ منزلي من يد المذكور. فإذا كان صحيحاً أن الشيخ المذكور باع منزله بدون سبب كما ورد في عرضته، فبعد التحقيق أن تستردوه بمعرفة الشرع وسلموه إليه.

في ٢٦ محرم سنة ٢٨

٩٢٥- أمر محرر إلى حاكم المنوفية

قدم أهالي قرية سحوانة بالمنوفية عريضة يقولون فيها: أننا عند نقل محصول أطيانا البالغ قدرها خمسة عشر فدانا في قرنتنا إلى محل الجرن اتصلت بها النار واحترق بالقضاء فخرجوا إعفائنا من ماله. وحيث أنكم اطلمتم على هذه العريضة بطرفنا فإذا كان صحيحا أن محصول المذكورين احترق بالقضاء في الجرن كما ورد في عرضتهم، فلا يقتضى طلب مال محصولهم الذي احترق بالقضاء مثل هذا، فبعد التحقيق عابوا أراضي تلك المحصول مهما بلغ عدد أفدته ولا تطلبوهم بمالها اللازم وأشروا بذلك على أعلى قيدهم في دفتره.

في ٢٩ محرم سنة ٣٨

٩٢٦- أمر محرر إلى كاشف قسم ثاني الغربية

قدم علي كوليب من قرية شوبرانو بالغربية عريضة يقول فيها: أننا تأخذ الكنان من شونة قرنتنا ونشغله بمعرفة النساء ونعيده إلى الشونة ثانية. وأن كاتب الشونة عند ذهابه إلى طنطا عين وكيله عنه، وأن الوكيل المذكور أيضا أخذ وصلا من كل من ورد الكنان وأن الكاتب المذكور عندما جاء أخذ أوراق الإيصالات المذكورة بوصيلة والحق بالنساء غدرا عظيما. وحيث أنكم اطلمتم على هذه العريضة في طرفنا فإذا كان صحيحا أن الكاتب المذكور عند ذهابه إلى طنطا أقام المعلم المذكور وكيله عنه وأن هذا المعلم أعطى إلى النساء الكنان اللازم وأخذ من يدهن إيصالات، وأن الكاتب المذكور عند عودته من طنطا أخذ الإيصالات المذكورة من يد الجميع بحيلة وبعد ذلك أنكرها، وأن هذه الكيفية قد ألحقت غدرا بالنساء كما ورد في عرضته، فبعد التحقيق أن تلزموا الكاتب المذكور بإظهار تلك الإيصالات وأن تمنعوا بتحصيل حق كل إنسان بموجبها وأن تبادروا إلى تأديبه على الوجه اللازم، وأما إذا كانت عريضة المذكور كاذبة فردوا عليه.

في ٢٩ محرم سنة ٣٨

صورة أخرى

٩٢٧- أمر محرر خطابا إلى إبراهيم كاشف

قدم محمد حسين من قرية كوينشة شبرانو بالغربية عريضة على هذا المنوال كذلك. بناء عليه قد تحررت صورة أخرى من الأمر المفصل المذكور أعلاه إلى إبراهيم كاشف.

في ٢٩ محرم سنة ٣٨

٩٢٨- أمر محرر إلى كاشف المتوفية

قدم علي أبو طبل من قرية فاسطة المضافة للمتوفية عريضة يقول فيها: أن فلاحاً من قرية شوبار جاء إلى قريتنا وسكن فيها وأخذ اثني عشر فدانا من أطياننا التي تحت زراعتنا بصفة جبرية واستولى عليهما، فأرجو تخليص الأطيان المذكورة من يد المذكور. وحيث أنكم اطلعتم على هذه العريضة بطرفنا. فإذا كان صحيحاً أن الفلاح المذكور جاء إلى قريتهم واستولى على اثني عشر فدانا من أطيانهم غصباً عنهم فلا يقتضى الاستيلاء على أراضي الفلاح التي من هذا القبيل بدون سبب فالزموه يكف يده عنها، وأما إذا كانت صورة دعوى المذكور غير مطابقة لعرضته وأنها على شكل آخر فردوا عليه.

في ٢٩ محرم سنة ٢٨

٩٢٩- أمر محرر إلى كاشف المتوفية

قدم علي محروقي من قرية يامية بالمتوفية عريضة يقول فيها: أنني مع تأديتي مال الميري المفروض علي بتمامه فإن شيخ بلد قريتنا نظراً لعداوته باع منزلي الذي أسكن فيه من تلقاء نفسه، فأرجو أخذ منزلي منه. وحيث أنكم اطلعتم على هذه العريضة في طرفنا فالآن إذا كان صحيحاً أن الشيخ المذكور باع منزله بدون سبب وأنه بقى في الخارج مع أولاده وعياله على هذا الوجه كما ورد في عرضته، فبعد التحقيق أجروا اللازم لاسترداد ذلك المنزل منه وردوه إليه كما كان وأوفوا الحق.

في ٢٩ محرم سنة ٢٨

٩٣٠- أمر محرر خطاباً إلى محمد أغا

قدم مصطفى ابن الشيخ من قرية بدالية بالقرية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى محمد أغا حسب المعاد.

في سلخ محرم سنة ٢٨

٩٣١- أمر محرر خطاباً إلى محمد أغا

قدم أحمد عطا من قرية منية شنتانين بالقرية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى محمد أغا حسب المعاد.

في سلخ محرم سنة ٢٨

٩٣٢- أمر محرر خطاباً إلى إبراهيم كاشف

قدم مصطفى من قرية أطرية بالقرية عريضة يقول فيها: أن جامع قريتنا مخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في غرة صفر سنة ٢٨

٩٣٣- أمر محرر إلى كاشف المنصورة

قدم قاسم من قرية حواير بإقليم شرقية منصوره عريضة يقول فيها: أنني لما حضرت من قريتنا إلى الإسكندرية لبعض أشغالي قد استولى شيخ بلدنا على ستين ألف طوب التي أحرقت في قريتنا فأرجو أخذها منه. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور أخذ طوبه الموجود في القرية المذكورة بدون موجب كما ورد في عريضته فبعد التحقيق أجروا اللازم لاسترداد الطوب الذي أخذه المذكور مهما بلغ عدده وردوه إليه وأوفوا الحق.

في غرة صفر سنة ٢٨

٩٣٤- أمر محرر . .

قدم الرئيس محمد عريضة يقول فيها: أن أخي يوسف كان استأجر مركباً من يوسف الموجود في خدمة كاشف القرية وأنه نظراً لفقر حال أخي قد استولى يوسف المذكور على مركبي قائلاً: أن على أخيك ديناً وأنه حسبه بثلثمائة. . فأرجو رؤية حسابنا. فإذا كان صحيحاً أن المذكور لأجل تحصيل مطلوبه في ذمة أخيه استولى على مركب صاحب العريضة كما ورد في عريضته. وإذا كان أخوه هذا لم يكن له شركة مع المذكور وأنه لم يكن كليلاً لأخيه، فبعد التحقيق بمعرفة الشرع لا يقتضى طلب زيد من عمرو بناءً عليه امتنعوا تسلط رجلكم المذكور عنه.

في غرة صفر سنة ٢٨

٩٣٥- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم محمد سليم عريضة يقول فيها: أنه يوجد مقدار مائتي فدان من أطيان خلفه الجنان المتخربة بمحوار المحمودية وأن غرضنا إنشاء قرية في ذلك الحقل فأرجو إعطائي إذن بذلك. فإذا كان إعمار الأطيان المذكورة موافق لأصولنا ومع هذا لا يوجد أطيان مقيدة

باسم المذكور في محل آخر . وأنه إذا كان قادر على إعمار الأطيان المذكورة كما ورد في عريضته فعاونوه في إعمارها حسب الاقتضاء .

في غرة صفر سنة ٣٨

٩٣٦- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم ستة مشايخ من مشايخ أولاد علي بالبحيرة عريضة يقولون فيها: أنه نظراً لأن النيل أغرق الأطيان المنعمة بها علينا في القرنين المسميتين محلة كيد وكفر إخصام بالبحيرة . نرجوا التفضل بالإحسان بمقداراً من الأطيان من أطيان البحيرة هذه لتكون مداراً لمعيشتنا . وحيث أنه تبين بإفادتكم الشفوية أنه توجد أطيان بور في محال أخرى لإعطائهم بدلاً عن أطيانهم التي بقيت تحت المياه والتي تعطلت كما ورد في عريضتهم فقد صرفنا بإعطائهم أطياناً بور بذلك المقدار من محل مناسب بدلاً عن أطيانهم المعطلة مهما كان مقدارها ، لذلك بادروا إلى أمر إعطائهم إليهم بوجه يوافق مصلحتنا .

في غرة صفر سنة ٣٨

٩٣٧- أمر محرر خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد

قدم أحمد قنديل من قرية بركة الحجر بالقرية عريضة يقول فيها: جامع قرنتنا متخرب . بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد .

في غرة صفر سنة ٣٨

٩٣٨- أمر محرر إلى ناظر شونة بولاق

قدم الرئيس علي عريضة يقول فيها: أني كنت وضعت سبعماية أردب فول من شونة بولاق في مركب من مراكب أفندينا وفي أثناء قدومي إلى الإسكندرية غرق المركب أمام قرية طهوي بالمنوفية وأنه وإن كان أخرج بمعرفة عمر بك وسلم إلى شونة الإسكندرية وأخذ رجعه فلم يعطونا أجرتنا . ولما كان من اللازم إعطاء أجرة الرئيس المذكور اللازمة بموجب رجعه الموجودة بيده فإذا كان عدم إعطائها ليس مبنى على سبب وعلّة يجب إعطائها له فاعطوها إليه .

في غرة صفر سنة ٣٨

٩٣٩- أمر محرر إلى كاشف قسم ثاني القرية

قدم أحمد وأحمد ومحمد وعمار من قرية صان الحجر بالقرية عريضة يقولون فيها: أنه مع كون أطياننا الموجودة في قريتنا حجرية ولم تصلح للزراعة فإن مشايخ قريتنا يطلبون منا فردة وأتينا غير قادرين على دفعها، فخرجوا الفضل باعفاثا منها. فانظروا في عريضة المذكورين وبادروا إلى أمر إسكاتهم بالوجه الذي يقتضيه.

في غرة صفر سنة ٢٨

٩٤٠- أمر محرر إلى كاشف قسم أول القرية

قدم يوسف من قرية أبو سير بالقرية عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً في ذمة المدعو إبراهيم غنيم قريتنا بمقدار مائتين وخمسة وخمسين ريالاً ولما طالبته امتنع عن دفعه فأرجو تحصيله منه. فإذا كان صحيحاً أن للمذكور مطلوباً في ذمة المذكور كما ورد في عريضته وأنه قادر على أدائه فبعد الثبوت بمعرفة الشرع بادروا إلى أخذه مهما بلغ مقداره من القروش وأجروا الحق.

في غرة صفر سنة ٢٨

٩٤١- أمر محرر إلى ناظر شونة طنطا

قدم الرئيس إبراهيم من قرية طلماي بالقرية عريضة يقول فيها: أنني حملت مركبي مائة أردب حنطة من شونة طنطا وأنه بينما كنت ذاهب بها إلى رشيد غرق المركب أمام قرية دروة وأنه ألقاه منه أربعين أردب فقط ولدي السؤال من حاكم المنوفية عن ذلك أفاد المومني إليه أيضاً بعريضته، وحيث أنه تبين من عريضة الكاشف الموماً إليه كما هو محرر أعلاها أن مركب الرئيس المذكور غرق في المحل المذكور، وأن ستين أردب من حمولة الفول ضاعت وتلفت فقد صار التجاوز عنها فقيدوها في دفتر الشونة ولا تطلبوا من المذكور الستين أردب هذه.

في غرة صفر سنة ٢٨

٩٤٢- أمر محرر إلى كاشف المنوفية

قدم المعلم حنا عريضة يقول فيها: أن ناظر الأقاليم البحرية عين عبدكم هذا صرافاً على ثلاث قرى بالمنوفية وأرسلني إلى حاكم الأقاليم المذكورة وأن الحاكم أيضاً أعطاني ملحفاً فذهبت إلى تلك القرى وأنه نظراً لأن الصراف السابق متفق مع مشايخ القرية فلم يخرجوا

المذكور من تلك القرى والسبب في ذلك أيضاً أن الصراف المذكور زرع بالاتفاق مع مشايخ القرى خمسة وعشرين فداناً من الأطنان خفية ولم يدفعون بارة واحدة من مال الميري، فأرجو التفضل بإصدار أمر عال بإعطائي الخمسة والعشرين الفدان المذكورة على شرط أن أدفع مالها وبمعييني صرافاً على تلك القرى الثلاث. فإذا كان صحيحاً أن الصراف المذكور متفقاً مع مشايخ القرى المذكورة استولى على ذلك المقدار من الأطنان ولم يدفع مالها كما ورد في عريضة المذكور فبعد التحقيق خذوها منه وأعطوها لمستحقيها وحصلوا ما بقى في ذمته من المال مهما كان، وإذا اقتضى الحال تأديب المذكور فأدبوه وإذا لزم عزله فاعزلوه، وإذا كان تعيين هذا بدلاً عنه مناسب فعينوه، وإن لم يكن مناسباً فعينوا من يناسب وعلى كل حال اعملوا ما فيه الخير لنا والفقراء.

في غرة صفر سنة ٢٨

٩٤٣- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم إبراهيم الغراوي عريضة يقول فيها: أني من قرية كفر مشاق بإقليم البحيرة فأرجو التفضل بإعطائي الإذن لإعمار قرية فنادة القريبة من قربتنا. فإذا كان إعمار القرية المذكورة موافق لأصولنا حسب عريضة المذكور ومع هذا إذا كان لا يوجد أطنان في قرية أخرى مقيدة على المذكور والأشخاص الذي سيسكنون معه، وأن لهم قدرة على إعمار القرية المذكورة فعاونوهم في إعمارها حسب الاقتضاء، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في غرة صفر سنة ٢٨

٩٤٤- أمر محرر إلى كاشف أحمد بغوة

قدم الشيخ محمد والشيخ أحمد عريضة يقولان فيها: أننا شيخا بلد قرية شدرشية بقبلى المحمودية وأن قربتنا متخربة منذ مدة مديدة وأنه مع صدور أمر خطاباً إلى أحمد كاشف قبل بضعة أيام لإعمارها فإنه أهمل إعمارها قائلاً: اليوم أو غداً فإذا كان صحيحاً أن الوقت يضيع في أمر إعمار تلك القرية كما ورد في عريضة المذكورين فليس من المناسب

ضياح الزمن في هذه المصالح الخيرية، بناءً عليه عاونوهم في أمر إعمارها على الوجه اللازم بموجب أمرنا الصادر من قبل.

في غرة صفر سنة ٢٨

٩٤٥- أمر محرر إلى محافظ رشيد وقاضيهما

قدم حافظ محمد من قرية سالمية عرضة يقول فيها: أنني كنت رحلت إلى بلاد أخرى منذ سبع وعشرين سنة وأن والدي توفي وأن ناظر جامع زغلول استولى على أوقاف والدي الموقوفة على الجامع المذكور أنه أجراها إلى الغير لمدة تسعين سنة مع أن الوقفية لا تجيز التأجير لأكثر من ثلاث سنين. فأرجو رؤية دعوانا مع الناظر المذكور. فانظروا في هذه العرضة وفي فتاوى المذكور ووقفيات الوقف وأجروا المرافعة مع خصمه الشرعي المذكور بالمواجهة، وبعد الثبوت بادروا إلى إجراء ما يقتضيه الشرع المظهر على أي وجه كان وأوفوا الحق.

في غرة صفر سنة ٢٨

٩٤٦- أمر محرر إلى كاشف القليوبية

قدم الرئيس حسن عرضة يقول فيها: أنني وضعت في مركبي أربعماية أردب فول من شونة هميا بإقليم بلبيس الشرقية وفي أثناء قدومي إلى الإسكندرية غرق أمام قرية بنها بالقليوبية، وأنه أخرج منه مقدار ثمانين وتسعين أردب سليماً فقط والباقي منه تلف فأرجو عدم مطالبتي به. فهل حقيقة أن مركبه غرق في الحبل المذكور كما ورد في عرضته؟ وما مقدار حمولته الأصلية؟ وما مقدار الذي تلف منها؟ فصموا وحققوا ذلك من الذين علموا ورأوا ومن الواقفين على الحال وبادروا إلى تحرير وإفادة الكيفية لطرفنا على وجه صحتها.

في ٤ صفر سنة ٢٨

٩٤٧- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم محمد غلبان عرضة يقول فيها: أنني اشتغل بصناعة القطن بدمهور وأن كبيرنا محمد خوخة بعلى أجود القطن لمن يريد ويعطيني أردنه فأرجو منع ظلم المذكور وتشغيلنا في

محلنا كالأول. فإذا كان صحيحاً أن الشيخ المذكور يختار أجود القطن ويعطيه لأنصاره وأنه يعطي أردنه لهذا وأنه لا يراعي العدل كما ورد في عرضته، فإننا لا نرضى قبل هذا الغدر فبعد التحقيق امتنعوا الشيخ المذكور من هذا الفعل المكروه، ونبهوا وأكدوا عليه أن عند توزيعه القطن بعد الآن أن يوزعه على وجه العدل وألا يعطي أجوده لمعارفه وأردنه لمن يريد، وإذا أعطى فبعد التحقيق أفهموه أنه سيصير تأديبه وتعذيبه.

في ٤ صفر سنة ٣٨

٩٤٨- أمر محرز إلى محافظ دمياط

قدم الحاج مصطفى عبد الكافي التاجر من سكان دمياط عرضة يقول فيها: أن لي مطلوباً عند بعض الأشخاص بموجب دفتر وأني طلبته فاستمعوا عن دفعه، وأنه نظراً لوجود دين على فإني غير قادر على أدائه وأني سأبيع ساقية الأرز التي أملكها وأسدد ديني بشمنها، فأرجو التفضل بالإذن بذلك. وحيث أنه من اللازم بعد الثبوت تحصيل مطلوبه ممن في ذمتهم بمعرفة الشرع وبموجب دفتره مهما بلغ مقداره من القروش فحصلوه وسلموه إليه وبأدروا إلى إيفاء الحق بمقتضى الشرع المطهر، وحيث أنه حرصنا ببيع التوايت الساقية ولوائزم التابوت الموجودة في يده أية كانت إلى طالبها على السعر الحالي وبيع البلده، فنبهوا على ممن يلزم بعدم الممانعة من طرف المأمور.

في ٤ صفر سنة ٣٨

٩٤٩- أمر محرز إلى كاشف البحيرة

قدم الشيخ محمد من قرية شيشنة الأنعام بالبحيرة عرضة يقول فيها: أني بعثت جملاً بقيمة مائتي واثنين وثلاثين ريال إلى المدعو عبد الجواد من سكان قرنتنا، وأنه ماطل في دفع ثمنه وأعطى حوالة لبعض الجهات وأني لم أتمكن على تحصيله من الجهات التي أحالها إليها، والخلاصة أن المبلغ ضاع وأنه كذلك خصم مني مائة واثنين وعشرين ريالاً في مسألة ثور فأرجو تحصيل ذلك منه. فإذا كان صحيحاً أنه باع جملاً بتلك القيمة إلى الشيخ المذكور قبل أربعة سنين وأن الشيخ المذكور لم يدفع ثمنه وأنه خصم منه أخيراً مائة واثنين وعشرين ريالاً من مسألة ثور ولم يعطها إليه كما ورد في عرضته. فإذا لم يكن للمذكور أي شركة وكهالة مع

أحد في مسألة أخذ وعطاء الثور فلا يقتضى خصم ذلك المقدار من ثمن جملة وعدم إعطائه إليه، فبعد التحقيق من أرباب الوقوف حصلوا من الشيخ المذكور تقوده التي خصمها وسلموها إليه واعتنوا بإيفاء الحق.

في ٤ صفر سنة ٢٨

٩٥٠- أمر محرر إلى كاشف المتوفية

قدم يوسف سلاميس من قرية ككر بالشيخ بالمنوفية عريضة يقول فيها: أنه أخذ فدانين ونصف فدان من أطيان المقيدة باسمي للجسر فإنهم لا يزالون يطالبوني بما لها . فإذا كان صحيحاً أنه أخذ فدانين ونصف فدان من أطيانه للجسر كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق لا يقتضى طلب مال من مثل تلك الأطيان التي أخذت للجسر، فلا تطلبوه ولا تأخذوا وأشروا بذلك على أعلى قيدها في دفتره.

في ٤ صفر سنة ٢٨

٩٥١- أمر محرر إلى كاشف قسم ثاني الغربية

قدم هيكل من قرية سملي بالغربية عريضة يقول فيها: أنه مع كون عدم زرع أحد في سنة ثلاث وثلاثين أطيان المتلزم المتصلة بأطيان المقيدة باسمي في قرنتنا فإن شيخ قرنتنا وصرافها أخذوا مني مائة وأربعين ريالاً غصباً عني وأنهم أخذوا مني أيضاً خمسة وثلاثين ريال في سنة خمس وثلاثين واستولوا عليها فأرجو تحصيلها . فإذا كان صحيحاً أنه مع كونه لم يزرع وسية المتلزم المتصلة بأطيانه في سنة ثلاث وثلاثين فإن الشيخ المذكور أخذ منه مائة وأربعين ريالاً بدون سبب قائلاً: أن هذه الأطيان متصلة بأطيانك فعليك أن تعطى مالها وأنه أخذ منه أيضاً خمسة وثلاثين ريال في سنة خمس وثلاثين كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق خذوا منه ما أخذ من الرمالات مهما كان عددها وسلموها إلى المذكور وأوفوا الحق.

في ٤ صفر سنة ٢٨

٩٥٢- أمر محرر إلى كاشف ثاني الغربية

قدم محمد قواص عريضة يقول فيها: أنني حضرت إلى طنطا لجمع التين لثيران دوائر رشيد وأناقي أقمت في غرفة وكالة هناك وأناقي لما ذهبت إلى القرى لأجل التين سرقوا من

غرفتي غدارتين وشالاً وصلطه (جأكه قصيرة) فأرجو إيجادها بمعرفة الحاكم. وحيث أنه من اللازم التحري عن غدارتين القواص المذكور وشالته وصلطته التي سرقت من تلك الوكالة وإيجادها عن أخذها أياً كان وتسليمها إليه فاهتموا بإيجادها وتسليمها، وبما أنه يلزم تأديب الذي أخذها أيضاً فأدبوه كما يقتضى الشرع.

في ٤ صفر سنة ٣٨

٩٥٣- أمر محرر إلى خطاباً إلى أحمد كاشف

قدم الشيخ محمد عبدي من قرية كفر المنشن بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً إلى أحمد كاشف حسب المعتاد.

في ٨ صفر سنة ٣٨

٩٥٤- أمر محرر إلى خطاباً إلى أحمد كاشف

قدم أحمد عطية من قرية حادثة أبو فدا بقوة عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً إلى أحمد كاشف حسب المعتاد.

في ٩ صفر سنة ٣٨

٩٥٥- أمر محرر إلى خطاباً إلى كاشف الشرقية

قدم الشيخ جلبي درويش من سكان الحلاوات بقرية شرقية بلبيس عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر خطاباً إلى كاشف الشرقية حسب المعتاد.

في ٩ صفر سنة ٣٨

٩٥٦- أمر محرر إلى كاشف المتوفية

قدم الشيخ حسن من سكان قرية شرفوف بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب. بناء عليه تحرر أمر إلى كاشف المتوفية حسب المعتاد.

في ٩ صفر سنة ٣٨

٩٥٧- أمر محرر إلى خطاباً إلى بلال أغا

لما جاء نثار سليم أغا ومعه كخدا قادمين من الآستانة إلى أنطاكية أخذوا مائة فرانسة من حاجي تراقو دانيال أوغلي بسند وبما أن وكيله المذكور المقيم بالإسكندرية قدم هذا السند فقد

حرر بأعلاه أمراً خطاباً إلى بلال أغا: اعطوا ألف ومائتي غرش إلى وكيل المذكور بدلاً عن المائة فرانسة التي أخذها سليم أغا المذكور واحسبوها على حساب الجرم (مراكب).

في ٩ صفر سنة ٣٨

٩٥٨- أمر محرر إلى محافظ رشيد

قدم إبراهيم الحمصاني بالإسكندرية عريضة يقول فيها: أني كنت أخذ حمصاً من شونة رشيد منذ مدة وأعيش به وأن الشيخ بدوي وكيل الشونة لا يعطيني الآن حمصاً وأنه ليس لنا معاشاً من جهة أخرى فأرجو إعطائنا إياه كالأول. فلني سبب لا يعطي الشيخ المذكور الحمص الذي سيشتغل به مع أنه كان جارياً إعطائه إليه من شونة رشيد؟ فآخبرونا بذلك.

في ١١ صفر سنة ٣٨

٩٥٩- أمر محرر إلى حاكم طنطا

قدم الحاج خليل من سكان طنطا عريضة يقول فيها: أنه نظراً لفوأة زوج كرمي قد تزوجت من دحاحني أرناؤطي وأنه نظراً لوجود ولداً يتماً لها كان الأرناؤطي أخذ ستين ريالاً للولد وأخذ أيضاً مائة وعشرين ريالاً له وأكلها، وأنه شكاني إلى القائمقام وتسبب في ضربي فأرجو رؤية دعواتي بمعرفة الشرع. فإذا كان صحيحاً أن زوج أم اليتيم المذكور أخذ ستين ريالاً من نقود اليتيم المسلمة إلى الوصي المذكور بحجة شرعية وصرها، وأنه دفعة أخذ مائة وعشرين ريالاً ولما طوّل بها شكاه إلى القائمقام وتسبب في ضربه وجرحه كما ورد في عريضته فنحن لا نرضى بذلك. فبعد التحقيق حصلوا النقود التي أخذها المذكور تماماً مهما بلغ عددها من الربالات وسلموها إلى الوصي المذكور. وإذا كان صحيحاً أن ذلك القائمقام ضرب المذكور بلا سبب فأدبوه التأديب اللازم وأجروا الحق.

في ١١ صفر سنة ٣٨

٩٦٠- أمر محرر إلى كاشف المتوفية

قدم مشايخ قرية بويك جرننة بالمتوفية عريضة يقول فيها: أن قريننا متخربة من مدة مديدة وأن أهاليها تصرفوا إلى جهات (*) أخرى فنرجو التفضل بإصدار أمر بمعاوتنا في

(*) في نص الترجمة جهة.

إعمار قريننا . فإذا كان لا يوجد عليهم دين من الأطليان المقيدة عليهم في المحل المقيمين فيه اليوم وأنهم قادرين على إعمار تلك القرية المتخربة وأنه يرجى خير لنا وللصلاح من إعمارها فعاونوهم في أمر إعمارها أسوة بالغير، وأما إذا كان الحال ليس كذلك وأنه يخاف لعرضهم فردوا عليهم.

في ١١ صفر سنة ٣٨

٩٦١- أمر محرم إلى متصرف جرجا

قدم عبد العال من سكان أسيوط عرضة يقول فيها: أن الملتزم والمعلم الصراف أخذنا من يدي أطياني المقيدة باسمي بالقرب من أسيوط غصباً عني واستوليا عليها، وأتي عرضت حالي إلى أحمد باشا فلم ينظر في دعوانا فأرجو أخذ أطياني من المذكورين . فإذا كان صحيحاً أن الصراف المذكور بالاتحاد مع الملتزم بالقرية قد استوليا على أطيانه المقيدة باسمه وألقوا به الغدر كما ورد في عرضته، وأن المذكور قادر على زرع تلك الأطليان ودفع مالها، فخذوا تلك الأطليان من المذكورين ومكوه من وضع اليد عليها وزرعها.

في ١١ صفر سنة ٣٨

٩٦٢- أمر محرم إلى الكنخدا بك

قدم حسن الشوربجي من سكان مصر عرضة يقول فيها: أنه كان أنعم عليّ وعلى شريكي بمائتين وخمسة وخمسين فداناً في قرية شنباره بإقليم المنصورة بدلاً عن بركة الحج، وأنهم أعطوا مائتين واثنين وثلاثين فداناً في ذلك القياس وأنه نظراً لكون خمسة وتسعين فداناً فيها بور فأرجو إعطائي أرض صالحة للزراعة بدلاً عنها . فبعد السؤال والتحقيق عن كيفية تلك الأطليان إذا كان صحيحاً أنه لحق به وبشريكه الغدر فابذلوا العناية بأمر إعطائه الأطليان الزراعية اللازمة بدلاً عن تلك الأطليان البور طبقاً لأصول النظام.

في ١١ صفر سنة ٣٨

٩٦٣- أمر محرم إلى حسن أغا كاشف إقليم البحيرة

قدم أبو سالم من سكان دمهور عرضة يقول فيها: أن والدي مديون بسبب قضية ثور في قريننا وأنه هرب وأن أطياننا البالغ قدرها مائة وعشرين فداناً بقيت بدون زراعة هذا

العام وأنهم يطالبوني بدين والدي فأرجو عدم مطالبي به . فإذا كان صحيحاً أن المذكور طالب بدين أبيه وأن هذه الكيفية تسببت في تعطيل زراعته فبعد التحقيق لا تطالبوه به وبأدروا إلى تمكينه لزراعة أطيانه وعدم تعطيلها وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ١٣ صفر سنة ٢٨

٩٦٤- أمر محرر إلى كاشف الدنيا

قدم عبد الله أحمد من قرية منشية بالمنيا عريضة يقول فيها: أني كنت إمام وخطيب جامع قريتنا منذ عشرين سنة وأن ابن شيخ بلد قريتنا يمنعني قاتلاً: أن أبي بنى هذا الجامع وأنه يتدخل أيضاً في وظيفتنا البالغ قدرها أربعين ريالاً فأرجو منع تسلط المذكور بمعرفة الحاكم. فإذا كان صحيحاً أن المذكور موجود في خدمة ذلك الجامع أكثر من عشرين سنة وأنه من أهل العلم وكبير السن وأنه غير مقصر في أداء خدمته كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق لا تمكوا ابن شيخ البلد المذكور من التدخل في خدمة إمامته وخطابته وفي وظيفته البالغ قدرها أربعين ريالاً وامنعوه.

في ١٣ صفر سنة ٢٨

٩٦٥- أمر محرر إلى محمد كاشف قسم أول

قدم علي أبو كبير يس من قرية تملين بقسم أول الغربية عريضة يقول فيها: "أنني مع كوفي دفعت مال الميري تماماً عن الأطيان البالغ قدرها عشرين فدانا التي زرعها في القرية المذكورة فإن شيخ بلد قريتنا أخذ مني كائناً بمقدار تسعة أفدنة وعشرة أرادب من البذر ولم يعطيني ثمنها" فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور استولى على كائنه بمقدار تسعة أفدنة وعشرة أرادب من بذره ولم يعطيه ثمنها كما ورد في عريضته فبعد التحقيق خذوا الكنان والبذر الموجودين في ذمته أياً كان واعتنوا بإجراء الحق.

في ١٣ صفر سنة ٢٨

٩٦٦- أمر محرر إلى إبراهيم كاشف

قدم الشيخ عامر من قرية ميت حواي بالغربية عريضة يقول فيها: "أن شيخ بلدنا اغتصب منزلنا وأن المدعو عبد الرحمن اغتصب غنمنا أيضاً، وأنه مع أن شخصاً آخر زرع

نصف فدان من أطيانني فإنهم يطلبوا مني مالها أيضاً" فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور استولى على منزله وأن عبدالرحمن المذكور أيضاً استولى على غنمه كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق خذوها بمعرفة الشرع واعتنوا بإجراء الحق، وكذلك إذا كان صحيحاً أنه طولب بمال الأطيان البالغ قدرها نصف فدان وربع فدان التي زرعها فلاح آخر وأن ليس له شركة أو علاقة أخرى مع ذلك الفلاح فخذوا مال تلك الأطيان ممن زرعها ولا تطلبوه منه.

في ١٣ صفر سنة ٣٨

٩٦٧- أمر محرر إلى أحمد كاشف بفة

قدم محمد سالم من قرية ديقانيه بفة عريضة يقول فيها: "أن لنا دعوى مع فلاحاً في قرنتنا ولما كان الفلاح المذكور من أنصار قائمقام قرنتنا فإنه يمانع في رؤية دعوانا فأرجو الفصل في دعوانا أمام الشرع. فإذا كان صحيحاً أن القائمقام المذكور يحامي الفلاح الذي بينه وبين المذكور دعوة شرعية وأنه لم يرض النظر في دعواه فبعد التحقيق لا نرض بمنع رؤية مثل هذه الدعاوى الشرعية فانظروا في دعواه شرعاً كيف كانت وأوفوا الحق.

في ١٣ صفر سنة ٣٨

٩٦٨- أمر محرر إلى الكخداء بك

قدم شاهين من ممالك المرحوم يوسف باشا عريضة يقول فيها: "أنه نظراً لوفاة أحد رجال حسين بك يكن فقد اقترنت بزوجه، وأن المذكورة توفيت، وأنها كانت كبت علي اسمي حال حياتها ستة قرايط من منزلها الملوك بحجة شرعية من قبل، وأن خزنة دار الشرتجي باشا أخذ الحجة من يدي بصورة جبرية" فانظروا في مآل عريضته هذه وفي منطوق حجته الموجودة بيده وبعد استجواب الأغا الباش شرتسي إذا كان تدخله بدون سند بادرنا إلى إفادته بعدم جواز ذلك، وأما إذا كان بموجب سند فافصلوا في دعواهما بمقتضى الشرع الآتور وثابروا على إجراء الحق.

في ١٥ صفر سنة ٣٨

٩٦٩- أمر محرر إلى إبراهيم كاشف

قدم بدوي علوش من قرية حلة منوف بقسم ثاني الغربية عريضة يقول فيها: "أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد.

في ١٧ صفر سنة ٢٨

٩٧٠- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدمت السيدة عز من قرية مزاية بالبحيرة عريضة تقول فيها: "أن شيخ بلد قريتنا استولى على عجل جاموسي الذي أملكه، وأنني كت قدست عريضة لأفندينا وأخذت أمراً ثم ذهبت إلى حسين الكاشف، وأن حسن الكاشف أعطاني جاويشاً مباشراً، وأن الجاويش المذكور أيضاً اتفق مع شيخ البلد المذكور وامتنع من إعطائي جاموسي، وحيث أن هذه السيدة كانت قدمت عريضة وقد كان حرر في أعلاها أمراً وأرسلت إلى طرفكم فالآن جاءت تشكي من الجاويش المباشر ومن شيخ القرية وتعرض شفواً أن الذي سرق عجل جاموستها باعه، وأنه موجود الآن في يد من اشتراه. فإذا كانت هذه السيدة صاحبة حق في دعواها هذه فمطلوبنا إجراء حقها وبناءً عليه اعتنوا واسموا في إجراءاته.

في ١٧ صفر سنة ٢٨

٩٧١- أمر محرر إلى إبراهيم كاشف

قدم مصطفى أبو يوسف من قرية شوبرانو بقسم ثاني الغربية عريضة يقول فيها: "أنه كان أحيل على قريتنا مقدار ستين أردب بذر كان وأن عشرين أردباً منها كان على الفلاحين الذين توفوا في الحمودية وأنهم يطالبوني به الآن. فإذا كان صحيحاً أن الفلاحين المكلفين بإعطاء عشرين أردباً من الستين أردب بذرة الحالة على قريتهم قد توفوا في خدمة الحمودية كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق لا تطلبوا منه ما خص حصة الذين توفوا وأشروا في محل قيدها بدفته.

في ١٧ صفر سنة ٢٨

٩٧٢- أمر محرر إلى ناظر شونة بولاق

قدم الشيخ حسن سامي عريضة يقول فيها: "أنني وضعت في مركبي مائتي أردب فول وفي أثناء قدومي صدم مركب صعيدي مركبي وغرق" وحيث أنه تبين وثبت بشهادة

العسكر والقوافي وسائر المسافرين الموجودين في مركب الرئيس المذكور أن مركبه غرق وأن حمولته تلفت فقد صار التجاوز عن القول المغروق مهما بلغ مقداره من الأرداب فلا تطالبوه به وأشثروا بذلك على قيدها في دفتر الشونة.

في ١٧ صفر سنة ٢٨

٩٧٣- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

كان قدم الرئيس عبد العال عريضة يقول فيها: أنه أخذ ستين أردب حنطة من شونة دير شابه وأنه في أثناء قدومه غرق أمام دير شابة وكان قد تحرر أمر إلى كاشف قسم أول الغربية بذلك، وبما أن الموماً إليه عرض في جوابه الوارد أن القرية المذكورة تابعة لإقليم البحيرة فقد حرر على أعلى عريضته أمر نصه: أنه بموجب عريضة الأغا كاشف قسم أول الغربية ويمقتضى أمرنا المحرر عليها حققوا كيفية مركب الرئيس المذكور الذي غرق وحرروا حقيقة الحال لظرفنا.

في ١٧ صفر سنة ٢٨

٩٧٤- أمر محرر إلى الكخد بك

قدم طاهر وسعيد عريضة يقولان فيها: "أنا كما بقينا في يد النحاس منذ خمس عشرة سنة والآن هربنا وحضرنا إلى أعتاب ولي النعم فترجو استخدامنا في إحدى خدمات دولتكم". وبما أن هذين العريين قدما عريضة بهذا المآل فبعد الاستجواب قد أجيب إلتامسهما وأرسلنا إلى طرفكم برفقة قوافي، فعند وصولهما بادروا إلى إرفاق رجل بهما أيضاً وأرسلوهما إلى صاحب السعادة محمد بك ناظر عساكرنا الجهادية بأسوان لإلحاقهما بعساكره.

في ١٧ صفر سنة ٢٨

٩٧٥- أمر محرر إلى محمد كاشف

قدمت السيدة المسماة . من قرية طيب بقسم أول الغربية عريضة تقول فيها: "أن شيخ بلدنا أخذ مني منزلي الموجود في القرية المذكورة وهدمه وبني على أرضه مضيقة، وأني بقيت الآن بدون مأوى". فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور هدم منزلها وبني

مضيغة على أرضه فبعد التحقيق خذوا لها منزلاً بدلاً عن منزلها، أو حصلوا ثمنه من شيخ البلد المذكور أياً كان واعتوا بإيضاء الحق وأما إذا كانت عرضتها مخالفة للواقع فردوا عليها.

في ١٨ صفر سنة ٣٨

٩٧٦- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم عبد الرحيم أبو رحيم عريضة يقول فيها: "أن قريننا بلد غازى بالبحيرة غرقت في سنة ست عشرة وأن أهاليها كانوا سكوا في بلاد أخرى ثم عمرو قرية العمرة بالبحيرة وسكوا فيها، وأنهم الآن يريدون إعمار قرنتهم فأرجو التفضل بالإذن بذلك". فهل حقيقة أن القرية المذكورة غرقت في سنة ست عشرة وأن أهاليها سكوا في قرى أخرى وأنهم الآن يريدون أعمار قرية العمرة والإقامة فيها كما ورد في عريضته؟ ففي حال إقامتهم هل إعمار تلك القرية يوافق مصلحتنا؟ فإذا كان يوافقها وليس على الفلاحين الذين سيحضرون من الأتليان المقيدة عليهم في قرية أخرى أيضاً فعاونوهم في امر إعمارها أسوة بأمتاها، وأما إذا كانت الكيفية خلاف ذلك فردوا عليه.

في ١٨ صفر سنة ٣٨

٩٧٧- أمر محرر إلى كاشف المتوفية

قدم أحمد سرت من قرية شنشودة بإقليم المتوفية عريضة يقول فيها: "أنني كنت اشتريت منزلاً متخرباً بأربعين ريالاً في قريننا سنة سبع عشرة وإن قاضياً جاء من قرية أخرى ويريد الاستيلاء علي منزلي". فإذا كان صحيحاً أن المذكور مع كونه اشترى ذلك المنزل بحجة شرعية في السنة المذكورة فإن شخصاً آخر يتسلط عليه وأن القاضي يعاونه أيضاً كما ورد في عريضته فانظروا في دعواهم بموجب الحجة الموجودة في يدهما وبمقتضى الشرع المنير، وبعد الثبوت بادروا إلى منع تسلط المذكور عنه.

في ١٨ صفر سنة ٣٨

٩٧٨- أمر محرر إلى كاشف قسم ثاني الغربية

قدم الشيخ إبراهيم من الحلة الكبرى عريضة يقول فيها: "أنني كنت أعطيت المدعو علي فوطوري شيخ الصنائع ستين قطار قطن وستين ألف بارة لأجل أشغال الخشب ودفعه

أخرى خمسة وتسعين بارة وأنه الآن تمتع عن السداد فأرجو تحصيل ذلك". فما هو أصل دعوى المذكور مع الشيخ المذكور باظفروا فيها بموجب الدفاتر والسندات الموجودة في يدهما، ومقتضى القانون والقواعد واعتنوا بالفصل فيها وبأدروا إلى إيفاء وإجراء الحق لمن يكون صاحب حق منهما.

في ١٨ صفر سنة ٢٨

٩٧٩- أمر محرر إلى إبراهيم كاشف

قدم أهالي قرية بشاد الملقبة بالغربية عرضة يقولون فيها: "أنه لما تقرر سابقاً على قرنتنا فردة ثمانية وأربعين كيساً من النقود فإن المكلفين بدفع أربعة أكياس منها قد توفوا ولم يبق لهم أحد وأنهم الآن يطالبونا بها". فإذا كان صحيحاً أنه نظراً لوفاة الأشخاص المكلفين بإعطاء أربعة أكياس من نقود الفردة المفروضة على منازل قرنتهم فإنهم يطلبون من سائر الأهالي تلك الأكياس الأربعة من النقود كما ورد في عرضتهم وأنه لم يبق للأشخاص الذين توفوا أحد في منازلهم لدفع فردة تلك المنازل، حسب أصول الفردة فلا يقتضى مطالبة فردة من مثل هذه المنازل التي توفوا أصحابها ولم يبق لهم أحد لدفع الفردة بدلاً عنهم فلا تطلبوها وأشروا بذلك على أعلى قيدها في دفتر الفردة.

في ١٨ صفر سنة ٢٨

٩٨٠- أمر محرر إلى الكخددا بك

قدم ابن أحد عتقاء يوسف سيد من أهالي بولاق عرضة يقول فيها: "أن لي وقفاً في بولاق وأنه عند سفري إلى الشام توفي ناظر الوقف وأن الوقف المذكور كان انتقل إلى محروقي زاده، وأني لما قدمت عرضة إلى أفندينا من قبل كان قد تفضل بإصدار أمر بإعطائه لي وأحيل ذلك إلى الكخددا بك وأنهم الآن أعطوا ربح الوقف المذكور ناقصاً". فإذا ظهر علاقة المذكور بذلك الوقف تساعد على ذلك وأن له استحقاقاً فيه كما ورد في عرضته فاسكوه وأفيدوا المحروقي زاده بمخصوص التأليف بينهم.

في ١٨ صفر سنة ٢٨

٩٨١- أمر محرر إلى الأفندي وكيل دفتري مصر

قدم أولاد وزوجة المرحوم محمود أفندي أبو رقية من سكان مصر عريضة إذا كان صحيحاً أن الموماً إليه تنازل قبل وفاته بتسعة وأربعين يوماً بحجة شرعية عن مرتبه الذين تحت تصرفه وقدرهما سبعين بارة يومية من المربخانة وتسعين بارة من جمر ك بولاق، وعن حصته البالغ قدرها سبع قراريط ونصف قيراط في قرية دنوها وقيراط في قرية مشابر همشوش إلى ولديه مصطفى ومحمد وإلى زوجته السيدة أمينة بالسوية بينهم وتنازل أيضاً عن مرتبه البالغ قدره خمسمائة بارة شهراً من السلخانة إلى ابن عمه إسماعيل، فبعد التحقيق أخرجوا قيدها وبأدروا إلى توجيه اليوميتين المذكورتين البالغ قدرهما سبعين بارة وتسعين بارة وهاتين الحصين إلى المذكورين بالسوية بينهم، والماهية البالغ قدرها خمسمائة بارة أيضاً إلى إسماعيل المذكور مما تخلى عنه المذكور وحرروا سنداتهم اللازمة لكل منهم على حده وسلموهم إليهم.

في ١٨ صفر سنة ٣٨

٩٨٢- أمر محرر إلى محافظ دمياط

قدم أحمد القبرسي عريضة يقول فيها: "أني قائم بخدمة طوبجي في قلعة عزبة بدمياط منذ ثمانية عشر شهراً وأنه ورد إلى خطاب من بلدي يتضمن سوء حال أولادي وعيالي وأني طلبت الآن إذاً بالسفر إلى بلدي فضباطي لم يعطوني إذاً". فإذا كان المذكور قيد طوبجياً في قلعة عزبة من مدة ثمانية عشر شهراً كما ورد في عريضته فمن اللازم إجابة طلبه فاعطوه تذكرته.

في ٢١ صفر سنة ٣٨

٩٨٣- أمر محرر إلى محافظ رشيد

قدم المدعو محمد عريضة يقول فيها: "أن لي مطلوباً بمبلغ مائة وخمسين قرشاً عند الرئيس علي جعفر من أجرة وظيفته نجار وأنه تمتع عن دفعه". فإذا كان صحيحاً أن

للمذكور مطلوباً في ذمة الرئيس المذكور بصفة أجرة كما ورد في عريضته فيبعد التحقيق خذوه منه مهما بلغ مقداره من القروش وبادروا إلى إيفاء الحق.

في ٢١ صفر سنة ٢٨

٩٨٤- أمر محرر خطاباً إلى الكخدأ بك حسب المعتاد

قدم ثلاثة من العرمان عريضة يقولون فيها: "أنتا رغبتا في خدمة أفندينا وحضرنا من الروم إلى الأعتاب فنرجو استخدامنا في خدمة". بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى الكخدأ بك حسب المعتاد بخصوص إرسالهم إلى أسوان.

في ٢٤ صفر سنة ٢٨

٩٨٥- أمر محرر إلى الكخدأ بك

قدمت زينب كريمة المرحوم قواص باشي اليتيمة عريضة تقول فيها: "أن والدي توفي في كريد وأنا بقيت يتيمة ولا يوجد لي شئ أتعيش به ومحتاجة لعناية أفندينا". فقد كان حرر أمر بأعلى عريضة يتيمة المرحوم قواص باشي وأرسلت لطرفكم قبلاً والآن قدمت المذكورة عريضة أخرى وأرسلت لطرفكم أيضاً. فإذا كانت المذكورة لم تعط تعييناً بمقدار كاف فاعطوها إياه وخصصوا لها مقداراً قليلاً من المرتب أيضاً من خزنتنا.

في ٢٥ صفر سنة ٢٨

٩٨٦- أمر محرر إلى كاشف المتوفية

قدم أهالي قرية دفران بإقليم المتوفية عريضة يقولون فيها: "إن مياه النيل طغت على جامع مع قريتنا وخرته". فإذا كان صحيحاً أن جامعهم تخرب بطغيان مياه النيل عليه كما ورد في عريضتهم ولا يوجد في تلك القرية جامع سواه لأداء الصلاة فيه. فأصلحو ذلك الجامع حسب اللازم وقيدوا مصروفه في دفتر الإقليم.

في ٢٥ صفر سنة ٢٨

٩٨٧- أمر محرر إلى كاشف المتوفية

قدم أحمد وعلي شيخا البلد من قرية كفر الجديد بالمتوفية عريضة يقولان فيها "أن مياه النيل خربت قريتنا وأنتا تريد بناء قرية أخرى فنرجو التفضل بالإذن". فإذا كان

صحيحاً أن قربتهما تخربت بطليان مياه النيل عليها كما ورد في عرضتهما، ولا يوجد محذور في بناء قرية بالحل الذي يطلبان بنائها فيه فبعد التحقيق عاونوهما في بناء قرية بذلك الحل حسب اللازم، وأما إذا وجد محذور فنبهوا عليهما ببناء تلك القرية في محلها القديم وكذلك وعاونوهما حسب اللازم.

في ٢٥ صفر سنة ٢٨

٩٨٨- أمر محرر إلى حاكم الأقاليم الوسطى

قدم الرئيس عمر من سكان منفوط عرضة يقول فيها: "إني من رؤساء مراكب أفندينا وأتي وضعت في المركب ألف وستماية واثني عشر أردباً ونصف أردب فول ومائة أردب حنطة وثلاثماية بلاص سمن من شونة منفوط وفي أثناء قدومي غرق المركب أمام قرية رقة بإقليم البنسة وأن المسافرين الموجودين فيه هلكوا أيضاً". فهل حقيقة أن المركب المذكور غرق في ذلك الحل؟ وأن حمولة من الحنطة والفول والسمن تلت والمسافرين هلكوا؟ أو إن مقداراً من تلك الغلال غرق ومقداراً منه به، ففي حالة غرقها، فما هو أصل مقدار تلك الحنطة والفول والسمن؟ فبعد التحقيق من الذين علموا ورأوا ذلك ومن الواقفين على الحال أفيدونا عن الواقع.

في ٢٥ صفر سنة ٢٨

٩٨٩- أمر محرر إلى ناظر شونة الحلة

أن الرئيس أحمد يذكر في عرضته قائلاً "إني منذ مدة وضعت في مركبي مائتي وأربعين أردباً بذرة من الحلة الكبرى وفي أثناء قدومي غرق مركبي"؟ ولما سئل كاشف قسم أول الغربية عن ذلك وردت منه مكاتبة مضمّنة صحة ذلك. محرر بأعلاها ما نصه: حيث أنه تبين من إعلام كاشف قسم أول الغربية هذا أن ثلاثة عشر أردباً من البذرة من حملة الرئيس المذكور تلت فقد صار التجاوز عنها، فلا تطلبوا من المذكور ذلك المقدار من البذرة وأشروا بذلك على أعلى قيدها في دفتر الشونة.

في ٢٥ صفر سنة ٢٨

٩٩٠- أمر محرر إلى كشف الجيزة

قدم شيخ البلد من قرية العاجزين بإقليم الجيزة عرضة يقول فيها: "أن النيل طغى على قرنتنا وخرّبها وأن فلاحيتها هربوا ولم يمكن زراعتها وأنها بقيت على حالها فأرجو تحرير أمر إلى كاشف الولاية بخصوص إعمار قرنتنا وزراعة أطيانها كما كان سابقاً". فإذا كان صحيحاً أن قرنتهم تخرّبت بطغيان مياه النيل عليها وأن أهاليها تفرقوا كما ورد في عرضته فبعد التحقيق عاونوهم في أمر إعمار تلك القرية على الوجه اللازم واعتنوا بإحضار أهاليها المتفرقين واسكانهم فيها وزراعة أطيانهم المقيدة على عهدتهم، وأما إذا كانت عرضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٢٨ صفر سنة ٣٨

٩٩١- أمر محرر إلى متصرف جرجا

قدم علي من قرية متفلوط بإقليم أسيوط عرضة يقول فيها: "أنني لي جنيّة أثرية عن أب وجد في قرنتنا وأنا مع كوني قائماً بدفع مالها اللازم فإن المدعو حسن من مشايخ قرنتنا أخذها مني بغير حق واستولى عليها فأرجو أخذها منه". فإذا كان صحيحاً أن حسن المذكور استولى على جنيته الموجودة تحت يده بغير حق وألحق به غدرًا كما ورد في عرضته فبعد التحقيق خذوها منه بمعرفة الشرع وبأدروا إلى إجراء الحق بمقتضى الشرع المنير، وأما إذا كانت دعواه غير مطابقة لعرضته فردوا عليه.

في ٢٨ صفر سنة ٣٨

٩٩٢- أمر محرر إلى متصرف جرجا

قدم الرئيس حماد عرضة يقول فيها: "أن لنا مركباً مشتركاً ببني وبين المدعو سليمان من رجال حضرة متصرف جرجا منذ سنتين وأناي أصلحه هذا العام وقد صوّف عليه ألف ريال، وأنه مع لزوم دفع نصف هذا المبلغ من طرف المذكور فلم يدفع وأخرجني من المركب أيضاً وطردني فأرجو تخليص ذلك منه". فإذا كان صحيحاً أنه مع لزوم دفع نصف الألف ريال التي صرفت على إصلاح المركب الموجود تحت تصرفه بالاشتراك مع الكاشف المذكور فلم يدفعه وأنه أعطى المركب أيضاً إلى شخص آخر وألحق بالمذكور غدرًا كما ورد في

عريضته، فبعد التحقيق حصلوا حقه اللازم مهما كان وسلموه إليه ومكوه أيضاً من التصرف في نصف مركبه وأجروا الحق.

في ٢٨ صفر سنة ٢٨

٩٩٣- أمر محرر إلى كاشف قسم اول الغربية

قدم محمد صحراوي شيخ بلد قرية ديفرة بالغربية عريضة يقول فيها: "أن بعض الأهالي الذين أخذوا تقاوي من شونة ولي النعم في سنة ثلاثين قد توفوا وأن الباقي منهم على قيد الحياة أعطوا تقاويهم كلها وأنهم يطلبون تقاوي الذين توفوا أيضاً من الباقي على قيد الحياة فأرجو التفضل بالأمر بعدم طلبها والإعفاء منها". فإذا كان صحيحاً أن الباقي على قيد الحياة من الأهالي الذين أخذوا تقاوي من تلك الشونة في سنة ثلاثين أعطوا التقاوي التي أخذوها وأن التقاوي التي أخذوها المتوفون لم تعط وبقيت غير مسددة، وأن التقاوي التي أخذها المتوفون تطلب من الباقي على قيد الحياة كما ورد في عريضته. فإذا كان لا يوجد أحد للذين توفوا لأداء ديونهم من التقاوي بدلاً عنهم وأن تلك التقاوي بقيت بدون سداد فبعد التحقيق لا يقتضى طلب وأخذ تقاوي الذين توفوا ولم يوجد لهم أحد من سائر الأهالي فلا تطلبوها وأشروا بذلك في أعلى قيدها في دفرة الشونة. أما إذا كانت عريضة المذكور مخالفة للواقع وكاذبة فردوا عليه.

في ٢٨ صفر سنة ٢٨

٩٩٤- أمر محرر خطاباً إلى ناظر شونة مشبره

قدم الرئيس علي عبد العال عريضة يقول فيها: "أنني في أثناء قدومي بمجمولة ستن أردب حنطة غرق المركب أمام قرية دير شابة بإقليم البحيرة وأن ستة أرداب ونصف أردب منها أئذت وغرق الباقي". فلما استعلم عن ذلك من حاكم البحيرة عرض بإعلام أنه جرى التحقيق في ذلك وقد حرر بأعلى إعلامه ما نصه: "حيث أنه تبين من مآل إعلامي قاضي البحيرة وكاشفها الأغا المذكورين أن مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور وأن ثلاثة وخمسين أردباً ونصف أردب حنطة من حمولته ضاعت فقد صار التجاوز عنها" فلا تطلبوا الحنطة التي غرقت من المذكور وأشروا بذلك في أعلى قيدها في دفرة الشونة.

في ٣ ربيع الأول سنة ٢٨

٩٩٥- أمر محرر الحاج أحمد أغا ناظر المباني

أن الحاج أحمد أغا ناظر السفائن قدم عريضة يلتبس فيها، فصل الحبل الذي يضع فيه مهمات في شونة الغلال الجديدة بتخشبية وإصلاح كمراة الشونة القديمة الموجودة تحت منزله والحال اللازم لإصلاحها فوق الشونة وبياضها . وإعطائه خمسة عشر أردب جبر وبضعة أرادب رماد فرن لأجل إصلاح منزله . فافصل الحبل اللازم فصله في شونة الغلال الجديد بتخشبية حسب تذكرة المذكور وأصلح الكمراة اللازم لإصلاحها في الشونة الأخرى، وأصلح الحال اللازم لإصلاحها بأعلاها، وببض الحال اللازم بياضها، واعطى المذكور خمسة عشر أردب جبر وبضعة أرادب رماد فرن لأجل صرفها في إصلاح منزله.

٣ ربيع الأول سنة ٢٨

٩٩٦- أمر محرر إلى حسين بك يكن

قدم يوسف شيخ البلد من سكان قرية سودة من قرى قوة عريضة يقول فيها: أن نقرين من خيالة حسين بك المقيمين بحجة إبراهيم الدسوقي سكنا في قريننا وأنهما يطلقان البنادق ليلاً ونهاراً وأن أهلنا وعبائنا لا يقدررون على الخروج من المنازل . فإذا كان صحيحاً أن هذين الفارسين لا يقيمان في تلك القرية بهدوء وأنهما لا يكتمان عن إزعاج الأهالي، فإننا لا نرضى بذلك وبناء عليه يلزم أن ننبه ونؤكد عليهما ليلزما حالهما وأن لا يؤذيا أحد من الأهالي ولا يعكرا خاطره ولا يلجنا أحداً من الأهالي إلى الشكوى منهما، وأما إذا كانت حقيقة الحال ليست كما وردت في عريضته فردوا عليه.

في ٣ ربيع الأول سنة ٢٨

٩٩٧- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم الرئيس علي حداف عريضة يقول فيها: "أنني وضعت في مركبي مائة وأربعين أردب بذر كان من شونة المنوفية وفي أثناء قدومي إلى الإسكندرية غرق مركبي أمام قرية كريدن بإقليم البحيرة" فهل حقيقة أن مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور وأن حمولته من البذر تلتفت كما ورد في عريضته؟ فما هو مقدار هذه البذرة؟ فحققوا من الذين علموا ورأوا ذلك وبادروا إلى إفادتنا بالكيفية على صحتها.

في ٥ ربيع الأول سنة ٢٨

٩٩٨- أمر محرر إلى الكنخدا بك

قدم المدعو مصطفى عريضة يقول فيها: "أنني كنت فرنسيا قبل سنتين ثم أسلمت وأنني كنت عند إبراهيم أفندي بالإسكندرية فقطع مرتبي ولم يعطني تذكرتي والآن أريد الذهاب إلى فرشوت". وحيث أنه لوحظ أن مصطفى المذكور من أهل التعليم فقد وافقنا على طلبه. وبناء عليه بادروا إلى أمر إرساله إلى فرشوت.

في ٥ ربيع الأول سنة ٣٨

٩٩٩- أمر محرر كاشف المنصورة

قدم حسن من سكان قرية ميت عامل بالمنصورة عريضة يقول فيها: "أن لي في قرنتا نصف حصة في ساقية ولي أيضاً أطيان قدرها أربعة عشر فدانا شركة مع بضعة أشخاص وأن شركائي يريدون الاستيلاء على ستة أفدنة من الأطيان المذكورة". فإذا كان صحيحاً أن شركاؤه استولوا على ستة أفدنة من أطيانه المقيدة على عهده منذ أكثر من عشرين سنة بدون سبب وبلا موجب وأنهم ألحقوا به الغدر كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق امتنعوا تسلط شركائه المذكورين عن تلك الأطيان ومكثوا المذكور من وضع يده عليها وزراعته وبادروا إلى إيفاء الحق.

في ٥ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٠٠- أمر محرر كاشف القليوبية

قدم المدعو أحمد من سكان قرية زفتية شلقان بإقليم القليوبية عريضة يقول فيها: "أن أخي كان شيخ بلد قرنتا وأنه نظراً لوجود دين عليه إلى الميري قد هرب ثم جاء بعد مدة وأنه نظراً لوفاته الآن فإن عمي استولت على أمواله ولم تسدد دينه، وأنه بقى عليه دين بمبلغ خمسمائة وخمسين ريالاً وأنهم الآن يطالبوني بالمبلغ المذكور". فإذا كان صحيحاً أنه لا يوجد للمذكور أية مصلحة أو شركة مع أخيه المتوفي المذكور، وأنه مع كون أملاكه وأمواله على حدة وأموال وأملاك هذا على حدة فإنه مطلوب منه دين أخيه للميري نظراً لوفاته فلا يقتضى مطالبه عمرو بدين زيد فلا تطلبوه منه.

في ٥ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٠١- أمر محرر إلى كاشف المنصورة

قدم إبراهيم شيخ صناعة الكتان من قرية أطواير بإقليم المنصورة عريضة يقول فيها: "أن للنساء اللاتي يشغلن بالكتان مطلوباً في ذمة المعلم بمبلغ مائة وأربعين ريالاً من أجرة أشغال الكتان وأنه تمتع عن سداذه" فإذا كان صحيحاً أن المذكور لا يدفع إلى النساء اللاتي يشغلن بالكتان أجرهن اللازمة وأنه يريد احتسابها على ديونهن البالغ قدرها مائة وأربعين ريالاً للديوان كما ورد في عريضته فلا نرضى بإيقاع الظلم والأذى على طائفة النساء بخصوص أجرتهن، فبعد التحقيق خذوا أجرتهم من المعلم المذكور وسلموها إلى يد كل منهن على حدة، وإذا كان عليهم دين للديوان فحصلوه منهم بحسب العادة وأدبوا المعلم المذكور تأديباً شديداً من أجل سلوكه هذا الطريق، وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٨ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٠٢- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم محمد من قرية سموخرات بإقليم البحيرة عريضة يقول فيها: "أني إمام ومؤذن جامع قرنتنا وأنهم ألحقوا الأتليان البالغ قدرها فدانين ونصف فدان المسوحة على اسمي بالديوان وأنهم كانوا يعطوني أربعين ريال سنوياً في مقابل هذا، وأن حسن الوكيل شيخ بلد قرنتنا أخذ عشرين ريالاً من الأربعين هذه في العام الماضي، وأنه لا يعطيني سبعة وعشرين كيلة من حنطتي واثنى عشر ريالاً من ثمودي هذا العام أيضاً، فأرجو إصدار أمر خطاباً إلى حاكم الولاية بأن يفضل بتخفيض ذلك منه". فهل حقيقة أنه رتب للمذكور أربعون ريالاً سنوياً من الأتليان المذكورة البالغ قدرها فدانين ونصف فدان المسوحة على اسمه مقابل خدمته؟ وأن ذلك كان جارياً إعطاؤه إليه بيد شيخ البلد المذكور، وأن هذا الشيخ قطع منه عشرين ريالاً في العام الماضي ولم يعطه جميعها في هذا العام كما ورد في عريضته، فإذا كان ذلك صحيحاً فبعد تحقيق ذلك من دفتر الإقليم ومن سائر أرباب الوقوف بادروا إلى إحقاق الحق إن كان له حق.

في ٨ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٠٣- أمر محرر ..

قدم خليل وحمود وحمد ومحمد مشايخ قرية قادننا بإقليم البحيرة عريضة يقولون فيها: "أن اثنى عشر فلاحاً من فلاحي قرنتنا هربوا وسكنوا في الإسكندرية، وأنه لما أردنا

إحضارهم إلى قريتهم لأجل زراعة أطيانهم الموجودة بعهدتهم استعوا عن الحضور". وحيث أننا توافق على إيجاد هؤلاء الأحد عشر فلاحاً الذين هم من أهل قريتهم في أي جهة كانوا والقبض عليهم وإبصارهم إلى قريتهم فقد تحرر أمر مفتوح بعدم التعرض لهم من طرف أي شخص كان.

في ٨ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٠٤- أمر محرر إلى محافظ رشيد

قدم محمد باحد القماش من سكان رشيد عريضة يقول فيها: "أن لي مطلوباً بمبلغ أربعة أكياس في ذمة ثلاثة أشخاص من ثمن القماش وأنه نظراً لوفائهم ولوجود أموالهم المتروكة تحت يد خليل أفندي أرجو تحصيل حقي". فإذا كان صحيحاً أن له مطلوباً في ذمة المتوفين المذكورين فحصلوه من أموالهم المتروكة بمعرفة الشرع مهما كان مقداره من القروش وبأدروا إلى إحقاق الحق.

في ٨ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٠٥- أمر محرر إلى كاشف قسم أول الغربية

قدم أبو شاهين من سكان بكوش وغللين بقسم أول الغربية عريضة يقول فيها: "أن أبي كان قد فر من مدة بسبب غرامة ثور وأنا أيضاً خفت وهرت وأني لا أتجرأ على الذهاب إلى قريتنا خوفاً من حاكم الولاية ومحتاج إلى أمر أفندينا". وحيث أنه تبين من عريضة المذكورين هذه أنهم وإن كان هرباً من مسألة غرامة ثور، إلا أنهم مستعدان لأداء ما عليهما من الدين أسوة بأمثالهما، وأنه نظراً لأن وقتنا هذا هو وقت الزراعة قد استصوبنا الترخيص لهما بالعودة إلى قريتهما على أن يشغلا برزاعتهما ويدفعا ديونهما مما غيرهما فاعطوهما الرخصة، وأما إذا كانت عريضتهما مخالفة للواقع فردوا عليهما.

في ٨ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٠٦- أمر محرر إلى ناظر شونة هميا

سبق أن قدم الرئيس حسن عريضة يقول فيها: "أنني وضعت في مركبي أربعماية أردب فول من شونة هميا وفي أثناء قدومي إلى الإسكندرية غرق مركبي أمام قرية بنها بالقليوبية، وقد أوقدت تسعة وثمانون أردباً منها والباقي تلف". فلدى الاستعلام عن ذلك من كاشف

قليوب عرض الحال بموجب إعلام وحيث أنه تبين من إعلام كاشف القليوبية هذا أن مركب الرئيس المذكور غرق في الحبل المذكور وأن ثلثماية وواحد وثلاثين أردب فول من حمولته تلتفت كما ورد في عريضته. فقد صار التجاوز عنها فلا تطلبوا من المذكور الفول الذي غرق ولا تأخذوه وأشروا بذلك في أعلى قيدها بدفتر الشونة.

في ٨ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٠٧- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم أهالي قرية فرنادة بإقليم البحيرة عريضة يقولون فيها: أننا أخذنا ثلاثة وثلاثين أردب تقاوي من شونة شبراخيت ووضعتها في قياسية (مركب) وفي أثناء ذهابنا بها إلى قرنتنا قد غرق المركب وأن شيخ بلدنا توفي فنرجو من أفندينا إعفائنا من تلك التقاوي وإعطائنا غيرها. فإذا كان صحيحاً أن الشيخ المذكور أخذ ثلاثة وثلاثين أردب حنطة تقاوي وسبعة أردب شعير وفي أثناء الذهاب إلى قرنتهم غرق مركبه وتلفت تلك الحنطة كما ورد في عريضتهم. فبعد تحقيق الكيفية من الذين علموا ورأوا ومن الواقفين على الحال لا تطلبوا شيئاً من المذكورين وأشروا على قيدها في دفتر الشونة بمعرفة ناظر الشونة المذكورة بأنه قد صار التجاوز عنها.

في ٨ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٠٨- أمر محرر إلى محمد كاشف

قدم علي جناس من سكان قرية صفت بقسم أول الغربية عريضة يقول فيها: "أن شيخ بلد قرنتنا طلب مني ستة عشر ريالاً في شهر رمضان وأنني أعطيته إياها من خوفي، وأنه يطلب مني أيضاً ستة عشر ريالاً أخرى وسلب أرضي فأرجو القفل بمنع تعدى المذكور عني. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور أخذ منه ستة عشر ريالاً من قبل بدون سبب وأنه يريد الآن أخذ ستة عشر ريالاً أيضاً كما ورد في عريضته، فحصلوا منه الستة عشر ريالاً التي أخذها قبلاً وسلموها للمذكور وأوفوا الحق ونهبوا على الشيخ المذكور بأن لا يأخذ نقوداً فيما بعد بدون سند بهذا الوجه، وأما إذا كانت عريضة المذكور مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٨ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٠٩- أمر محرر إلى كاشف القليوبية

قدم محمد من قرية سند نخور بإقليم القليوبية عريضة يقول فيها: أن محمد أغا أبو ذهب ملتزم بقرتنا السابق كان أعطانا أطياناً قدرها عشرة أقدنة ونصف فدان على شرط أن لا يؤخذ منا شيء للميري زيادة عن مال الميري المفروض على الملتزم، وأن أمير محمد الذي صار ملتزماً بقرتنا بعد الملتزم المذكور لا يعتبر تلك الحجة وأنه يطلب منا مالاً نظير الفلاحة. فإذا كان صحيحاً أن الملتزم السابق أعطى المذكور عشرة أقدنة ونصف فدان من الأطيان بحجة شرعية ومع أنه دُون في الحجة المذكورة لا يكون مال تلك الأطيان أزيد من مال أطيان الملتزم فإن أمير محمد المذكور يطلب مالاً من تلك الأطيان نظير فلاحتها كما ورد في عريضته، فبعد تحقيق الكيفية من الحجة الموجودة في يده لا تمكنه من أخذ مال عن الأطيان المذكورة نظير فلاحتها ونهوا عليه بأن يحصله بموجب الحجة.

في ٨ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠١٠- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم سالم حسين عريضة يقول فيها: أنني بينما كنت مشغولاً في جنينة محرم بك بالإسكندرية كان ابني عبدكم قائماً بزراعتة أطياناً الموجودة في قرنتنا ودفع مالها فإن معلم القرية وشيخ البلد حبسا ابني وأخذوا منه جاموسه وألقوا به غدراً عظيماً. فإذا كان صحيحاً أن ابن المذكور مع كونه زرع أطيانه الموجودة في عهده ودفع مالها تماماً فإن شيخ البلد المذكور أخذه وحبسه وباع جاموسه وأخذ منه اثنين وعشرين ريالاً بدون سبب كما ورد في عريضته فبعد التحقيق استردوا ذلك منه وأوفوا الحق وأدبوا ذلك الشيخ أيضاً لاجترائه على فعل هذا القدر.

في ٨ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠١١- أمر محرر إلى الكنخدا بك

قدم الحاج سيد القاضي عريضة يقول فيها: أنني أخذت منصب قضاء قرية سنديون من عثمان السكري بمصر بمبلغ ألف وستماية قرش لمدة سنة ونصف سنة اعتباراً من ابتداء شهر محرم سنة ثمانى وثلاثين وتسلمت مراسلتها اللازمة والأمر العالي وسنداً من يده متضمناً

إعطاء المبلغ المتفق عليه، وكذلك أخذت أيضاً تذكرة الديوان من حضرة الكتخدا بك، وأنه بينما كنت قائماً بإجراء أحكام الشرع في القرية المذكورة فإن عثمان السكري المذكور طلب مني الآن الأمر العالي والمراسلة، وأن السبب في هذا أن قاضي القرية المذكورة السابق قد زاد على المبلغ مقداراً من النقود فأرجو منع تسلط المذكور عني لحين ختام مدة اتفاقنا، فقد اطلعت على امر ضبط المنصب المذكور ومراسلته وعلى تذكرة الديوان المعطاه من طرفكم بموجبها . فإذا كان صحيحاً أن الأفندي المذكور مع كونه أعطى إلى السكري المذكور ذلك المقدار من النقود فإن السكري المذكور يريد استرداد تلك المراسلة والأمر منه كما ورد في عرضته بفعل التحقيق امتنعوا من ذلك وبأدروا إلى إرساله إلى القضاء المذكور لأجل أن يقوم بإجراء الأحكام الشرعية لحين انتهاء مدته بموجب السندات المذكورة.

وقد حرر هامش نصه:

إذا كان صحيحاً أن السكري المذكور بعد أن أخذ تذكرة الديوان سلك طريق الطمع والتزوير ويريد استرداد المراسلة كما ورد في عرضة القاضي المذكور فاخبروه بأن يجنب هذا الفعل الذي ارتكبه وأن لا يرتكبه فيما بعد ولا يجترأ عليه ولا يفاني أعاقبه .

في ١٤ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠١٢- أمر محرز إلى أمين جمرك الإسكندرية

قدم حسن العسكري عرضة يقول فيها: أنني خدمت خليل أغا زعيم درمان وخير الدين أغا الترشيصة لي وآدم أغا الباقوة لي مدة مديدة وأناي أصبحت الآن عليلاً وأناي محتاج إلى عناية ولي النعم . وحيث أن حسن المذكور هو سابق الخدمة وأنه محتاج ومستحق للعناية فقد عين له أربعون بارة يومية من مال جمرك الإسكندرية فبادروا إلى قيدها في الدفتر أسوة بالغير وإعطائها إليه كل شهر .

في ١٥ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠١٣- أمر محرز خطاباً إلى كاشف الغريبة حسب المعتاد

قدم عبد الرحمن من قرية شوبراته بقسم ثاني الغريبة عرضة يقول فيها: أن جامع قريتنا منخرّب . بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى إبراهيم كاشف حسب المعتاد .

في ١٥ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠١٤- أمر محرر خطاباً إلى محافظ دمياط

قدم شافعي وعلي باط من قرية كفر بدوي القديم من قرى الأرز بالشرقية في دائرة حكم دمياط بالمنصورة عرضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر خطاباً إلى محافظ دمياط حسب المعتاد.

في ١٥ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠١٥- أمر محرر حسب المعتاد

قدم شيخ سعد وحسن خضيرة من قرية بoudik بقسم ثاني الغربية عرضة يقولان فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ١٥ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠١٦- أمر محرر حسب المعتاد

قدم محمد سلطان من قرية شوبراتو بقسم ثاني الغربية عرضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ١٥ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠١٧- أمر محرر حسب المعتاد

قدم شيخ محمد وشيخ أحمد حبيب من سكان قرية سرسمون بخط شين بالمنوفية عرضة يقولان فيها: أن جامع قريتنا متخرب. بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

في ١٥ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠١٨- أمر محرر إلى خليل بك ناظر الوسطانية

قدم شيخ قبيلة الفوائد عرضة يقول فيها: "أني بينما كنت أزرع الأطيان البالغ قدرها أربعة وأربعين فداناً المنعم بها علينا في سنة إحدى وثلاثين بالبهنساوية وأعيش بها فإن خليل بك حاكم الوسطانية أخذ الأطيان المذكورة منا واستولى عليها فأرجو أخذ الأطيان منه بتحرير أمري. وحيث أن أصحاب العرضة يقولون في عرضتهم هذه أنه لما أنعم على كل من العربان الساكنين في أراضي البهنساوية بمقدار من الأطيان للعيش منها في سنة إحدى وثلاثين كانت صدرت إرادة بإعطائهم أيضاً أربعة وأربعين فداناً من أرض الزراعة للعيش

فيها وخليل بك استولى الآن على تلك الأقطان. فما هو أصل هذه المسئلة وهل يوجد في يدهم شيء كسند؟ ولماذا يتصرفون في تلك الأقطان منذ سنة إحدى وثلاثين؟ ولأني سبب يتصرفون فيها الآن؟ بعد تحقيق ذلك أعرضوا الأمر علينا.

في ١٦ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠١٩- أمر محرر إلى الكخدبا بك

قدمت السيدة زينب من سكان مصر عريضة تقول فيها: "أنه لما عرض مهتر علي أغا منزله في المزاد سنة ست وثلاثين قد رسي عليّ بمبلغ تسعة آلاف قرش وأناي دفعت ثمنه أمام الشرع وأخذت منه ورقة أيضاً والآن يزعمونني بدعوى أن المنزل ملك الميرى؛ فيستطوق هذه العريضة والحجج الموجودة في يد المذكورة إذا كان لها حق فابقوا ذلك المنزل تحت تصرفها بمعرفة الشرع وبموجب السندات الموجودة في يدها وامنعوا تسلط عليّ أغا المذكور عنها. وأما إذا كان لها حق كما تدعى على الوجه المحرر وأنه يجب إبقاء ذلك المنزل في طرف الميرى ففي هذه الحالة استردوا التقود التي دفعتها المذكورة من عليّ أغا مهما بلغ مقدارها واعتنوا بإجراء حكم الشرع وإيفاء الحق.

في ١٨ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٢٠- أمر محرر إلى كاشف قسم أول القرية

قدم قاضي قرية شبين الكوم عريضة يقول فيها: "أنني صرت قاضياً للقرية المذكورة بطلب الأهالي ومراسلة قاضي المحلة وأن القائمقام جاء واقتحم دار المحكمة بدون موجب وأخذ المراسلة مني وضريني". فهل حقيقة أن نيابة القرية المذكورة أحييت على عهدة المذكور بطلب أهالي القرية ومراسلة قاضي المحلة؟ وأنه بينما كان مشغولاً بأعماله جاء قائمقام القرية واقتحم دار المحكمة بدون موجب وأخذ مراسلته من يده وضره وكسر سناً من أسنانه كما ورد في عريضته، فما السبب في عدم التفتك إلى شكواه عند عرضها على معاليكم؟ فبعد التحقيق عن ذلك يلزم إخطارنا عنه على وجه صحته وحقيقتها فبادروا إلى إخبارنا بذلك.

في ١٨ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٢١- أمر محرر إلى ناظر شونة المتوفية

قدم الرئيس علي صواف عرضة يقول فيها: أني أخذت مائة وأربعين أردب بذر كان من شونة المتوفية وفي أننا نومي غرق مركبي أمام قرية كرون بالبحيرة وأن مقداراً منها تلفت، ولدي الاستعلام من حاكم البحيرة عن ذلك عرض على أعاب ولي النعم أنها غرقت حقيقة فقد حرر بأعلى عرضته ما نصه: وحيث أنه تبين من مضمون عرضة كاشف البحيرة هذه أن مركب الرئيس المذكور أصيب بقضاء في المحل المذكور وأن مقداراً من المائة وأربعين أردب بذر التي أخذها من شونة المتوفية غرقت ومقداراً منها أُنقذ ولكنه تلف لعدم صلاحية بشئ فقد صار التجاوز عن ذلك المقدار من البذر فلا تطلبوها من الرئيس المذكور وأشروا بذلك على أعلى قيدها في دفتر الشونة.

في ١٨ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٢٢- أمر محرر إلى محافظ رشيد

قدم علي أبو قير مصطفى من سكان رشيد عرضة يقول فيها: أني أخذت جنينة بالبندر المذكور لمدة ثلاثة سنين بالالتزام وأنني كتبت أعطي ثلثي إيرادها إلى الميري وأخذ ثلثها وأنه لما صار الإعفاء من مالها الميري ظهرت فردة النخيل وأن صاحب الجنينة الآن لا يرضى بإعطاء فردة النخيل ويريد إلزامي بها . فإذا كان جار أخذ فردة النخيل المفروضة في الجنائن مثل هذه من طرف أصحاب الملك حسب عادة البلدة وقاعدة الأهالي فيحصل من صاحب الجنينة المذكورة، وأما إذا كان جار تحصيلها من المستأجر فيلزم تحصيلها من صاحب العرضة؟ بناء عليه اسعوا واعتنوا بحسم المسئلة على هذا الوجه.

١٦ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٢٣- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم خليل عطية من سكان قرية نعمان بإقليم البحيرة عرضة يقول فيها: أن لنا خمسة أفدنة من الأطيان ومع كوننا نزرعها وندفع مالها الميري كل سنة فإن شيخ بلد قريتنا أخذها منا قهراً وأعطانا أرضاً رديئة بدلا عنها فترجو أخذ أطياننا منه . فإذا كان للمذكور خمسة

أفدنة رزقة في القرية المذكورة بموجب سند موجود في يده ومع أنه غير مقصر في أداء ما لها اللازم فإن شيخ البلد المذكور استولى على تلك الرزقة وأعطاه خمسة أفدنة من الأطنان التي لا تصلح للزراعة بدلاً عنها كما ورد في عريضته فبعد التحقيق إذا كانت تلك الأطنان في الحقيقة رزقة مقيدة على عهدة هذا بسند فخذوا تلك الرزقة من شيخ البلد المذكور ومكثوا المذكور من الاستيلاء عليها وزرعها كما كان.

في ١٨ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٢٤- أمر محرر إلى كاشف فوة

قدم أحمد حراس من سكان قرية الأرز المسماة أدفينا بالقرية عريضة يقول فيها: أن والدي شيخ بلد وأنه نظراً لوفاته قبل سنتين فقد عين أخي شيخ بلد بدلاً عن والدي وأنه لم يعطيني شيئاً من متروكات والدي، وأنه اتفق مع القاتنقام وضربني وأخذ مني خمسمائة ريال. فهل حقيقة أن أخيه المذكور الذي عين شيخ بلد بدلاً عن أبيه استولى على الأموال المخلفة عن أبيه المذكور وأنه لم يعطيه شيئاً منها وأنه اتفق مع القاتنقام وضرب المذكور وأخذ منه خمسمائة ريال كما ورد في عريضته؟ فانظروا في ما يختص بالميري من ذلك بمعرفتكم وفيما يختص بالحقوق الشرعية بمعرفة الشرع واعتنوا بإبقاء الحق في المسئلة وأما إذا كان الواقع ليس كما ورد في عريضة المذكور وأنه مخالف لذلك فردوا عليه.

في ١٦ ربيع الأول سنة ٣٨

١٠٢٥- أمر محرر إلى كاشف البحيرة

قدم الشيخ إبراهيم من مشايخ أولاد علي عريضة يقول فيها: أنه كان أنعم علينا بمائة وخمسة وعشرين فداناً من الأطنان لأجل الزراعة في الحقل المدعو حوض السبيل بالبحيرة بأمر من أفندينا وبذكورة كاشف البحيرة السابق المخومة، وأنا بينما كنا قاتنين بزراعتها والتعيش بها لغاية الآن فإن حسن كاشف أخذها واستولى عليها الآن مدعياً بأنني لا أسمح لكم بزراعة هذه الأطنان بلا مال لأن أسمائكم غير مقيدة في الدفتر، فنرجو أخذ الأطنان

المذكورة منه . وحيث أن الشيخ إبراهيم من أولاد علي يحمر في عريضته هذه قائلاً: أنه كان أعطي لنا مائة وخمسة وعشرين فدان من الأطلان الزراعية في حوض السبيل بتذكرة محتومة من طرف علي بك الذي كان كاشفاً للبحيرة في سنة واحد وثلاثين، وأنه لغاية الآن لم يتعرض لنا أحد من الكاشفين وأن في هذه السنة المباركة اتخذ عدم قيد اسمنا في دفتر البحيرة وسبيله، وأجابنا بأنه لا يمكن السماح لكم بالاستيلاء على تلك الأطلان وزرعها بلا مال . فما وجه هذه المسئلة ؟ وما الذي يقتضى أن تكون فيما بعد ؟ فأخبرونا بذلك .

في ١٨ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٢٦- أمر محمر إلى كاشف البحيرة

قدمت السيدة المسماة جمعة من سكان دمنهور عريضة تقول فيها: أن زوجي عبدكم مستخدم عند المعصرانية بدمنهور بيومية قدرها عشرين بارة، وأن المعصرانية هربوا، وأن حاكم الولاية حبس زوجي . فإذا كان صحيحاً أن زوج المذكورة كان مستخدماً عند المعصرانية الذين هربوا بيومية قدرها عشرين بارة وأنه ليس له ضلع في الشركة ولا دخل في الاشتراك معهم كما ورد في عريضته المذكورة، فبعد التحقيق لا يقتضى مواخذة الخادم ببحيرة معلميه فأفروا عنه وبادروا إلى أمر اشتغاله بأشغاله .

في ٢٠ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٢٧- أمر محمر إلى محافظ رشيد

قدم سيد حسين الدمياطي عريضة يقول فيها: أنني ذهبت إلى رشيد بمقدار من البضاعة وأنني بعت إلى الشيخ محمد قرعي قاضي رشيد أشياء بقيمة خمسة وخمسين ريال وأنه الآن يمتنع عن دفع ثمنها . فإذا كان صحيحاً أنه يوجد للمذكور مطلوباً عند القاضي المذكور من ثمن قطنه كما ورد في عريضته فبعد التحقيق حصلوه منه مهما بلغ مقداره من القروش وبادروا إلى إيفاء الحق .

في ٢٠ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٢٨- أمر محرر إلى إبراهيم كاشف

قدم سليمان من سكان بسيون بالغربية عريضة يقول فيها: أن محصول السبعة وعشر فدان من كثاني عن سنة ثلاث وثلاثين احترق في الجرن وأناي كنت قدمت عريضة فصدر أمر بإعفائي منه، وأنه مع وجود تذكرة بيدي من محمد كاشف فإن إبراهيم كاشف الآن يطلب مني مبلغاً بذلك المقدار. فإذا كان صحيحاً أنه أعطى المذكور أمر من طرفنا وتذكرة محتومة من طرف محمد كاشف بإعفائه من المال المقرر على أطيان كانه الذي احترق في الجرن في سنة ثلاث وثلاثين كما ورد في عريضته، فبعد التحقيق لا يقتضى طلب مال عن مثل هذه الأطيان المحترق محصلها والمفوض عنا بموجب أمر تذكرة، فلا تطلبوه وأما إذا كانت صورة دعواه مخالفة للواقع فردوا عليه.

في ٢٠ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٢٩- أمر محرر خطاباً إلى الكخدأ بك

قدم الحاج علي من سكان رشيد عريضة يقول فيها: أنني ذهبت من رشيد إلى مصر بمقدار من البضاعة وأناي بعثها لبعض الأشخاص بموجب سندات وأنهم الآن تمتعون عن إعطاء حقي. فإذا كان صحيحاً أن الأشخاص المدينين إليه يماطلوا في سداد دينهم إليه كما ورد في عريضته، وإذا كان المدينين إليه قادرين على سداد دينهم فحصلوا منهم مطلوبه مهما كان مقداره بموجب سداته ويادروا إلى إيفاء الحق.

في ٢١ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٣٠- أمر محرر إلى الكخدأ بك

قدم يوسف ومركار اليهوديان عريضة يقولان فيها: الرومي المدعو صرافيم يتقولا بجارة اليهود أحضر لنا ثلاثة تذاكر لسليمان بك الأرنأؤوطي وأنه نظراً لأن تذكرتين منهم باطلتين وإحداها صحيحة فبعدكم هذا لم يرض بقبولهما، وأنه بعد ذلك عبد الفتاح الحبري بالمرجوشي أخذها بناقص مائة وأربعين قرش في ألف، وأنه نظراً لأن تذكرتين منهما باطلتين فإن عبد الفتاح المذكور أخذ مني ستة آلاف وخمسمائة قرش بطريق الحيلة وترك تلك الأوراق الباطلة على عهدي، فأرجو أخذ حقي منه فإذا اتضح بطلان أوراق مرتب شهرين من

ماهية البك المذكور فهل يلزم سداد المبلغ من ماهيته أو تحصيله من يقولوا المذكور؟ فاجروا
اللازم على الوجه الذي يقتضيه ذلك وبادروا إلى إيفاء الحق.

في ٢٠ ربيع الأول سنة ٢٨

١٠٣١- أمر محرر إلى حسن آغا الموره لي

قدم التاجر ماثولي قسطنطلي عرضة يقول فيها: أن التاجرين يقولوا وشريكه بوركي من تجار
الحمزاوي أخذنا من تاجر أرناؤوطلي بضاعة بقيمة عشرة آلاف قرش وخمسمائة قرش وأعطياه
سنداً بذلك وأن الأرناؤوطلي ذهب بعد ذلك إلى بلده، وأنه وإن كان أعطي سنداً إلى شخصين
من الأراض من جماعة حسن باشا إلا أنهما تسببا في حبس المذكورين لعدم سدادهما المبلغ، وأنه
نظراً لأني صدق المذكورين فالقوني في السجن أيضاً منذ ستة شهور وأنه ليس لي دخلاً في هذه
المسئلة. فقد أحييت رؤية دعواه إلى حسن آغا الموره لي ونحرت إليه أمر بذلك.

في ٧ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٣٢- أمر محرر إلى محمد آغا

قدم عبد المنان من قرية أبو صير بالقرية عرضة يقول فيها: أن محمد كاشف كان قد
نيه علينا في سنة أربعة وثلاثين بإعطاء على آغا المسلمان أردب وإعطاء إسماعيل أفندي
أربعماية وثلاثين أقة من الأرز وأنا أعطيناهم ذلك أيضاً، وأنه يوجد في يدينا رجعتين
متضمنتين إعطاء ذلك، وأن حسن أفندي ناظر الأرز الآن لم يحسب حسابهم. فإذا كان
صحيحاً أن المذكور بموجب تبهيكم الشفوي قد أعطى إلى الحاج على آغا المسلمان أردباً
ولى إسماعيل أفندي أربعماية وثلاث أقات من الأرز في التاريخ المذكور كما ورد في عربضه
فلنى سبب لم يعط إليه لغاية الآن؟ أو لم يخصم لحسابه من طرف حسن أفندي؟ ولماذا
بقى؟ فبادروا إلى إخبارنا بالكيفية على صحتها بأي وجه كانت.

في ٧ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٣٣- أمر محرر إلى محروقي

قدم التاجر أندون عبوس الحلبي عرضة يقول فيها: أنني أعطيت إلى التاجر بدروس
السواسلي بضاعة بقيمة عشرين ألف قرش وأنه لم يسدد ثمنها في ختام الوعدة، وأني قدمت

عرضة لأعتاب أفندينا فأحالها على الكخداء بك وأنا ذهبنا إليه برفقة القواص المباشر، فأعطى ثمانية آلاف وخمسمائة قرش فأخذناها وأن الآن دائتيه الآخرين يطالبوننا بالمبلغ المذكور الذي أخذته قبل ثلاث سنين وغرضهم إدخال ذلك المبلغ أيضا في حساب التوزيع (غرمنا)، فأرجو رؤية دعوانا مع المذكور بمعرفة الشرع فقد تحرر أمر بإحالتها على المحروقي.

في ٧ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٣٤- أمر محرر إلى حسن أغا الموره لي

قدم الحاج علي من تجار النورية عرضة يقول فيها: أنه يوجد شركة عيني وبين المدعو يوسف الطبلاني بخصوص الأخذ والمطاء فأرجو رؤيتها بموجب قانون التجارة فقد تحرر أمر بإحالتها إلى حسن أغا الموره لي.

في ٧ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٣٥- أمر محرر إلى محروقي

قدم تجار حضارم وينبوع والحجاز المقيمين في مصر وعرضة يقولون فيها: أننا بينما كنا قادمين إلى مصر مع القافلة بالين والقماش وسائر الأشياء قد سطا عربان الطور على القافلة ونهبوا وسلبوا أموالنا وأشياءنا وأنا محتاجين لمراحم أفندينا . وحيث انه من الظاهر معاوتنا لأصحاب العريضة وتمويضهم أموالهم وأشياءهم التي نهبت بالقافلة المذكورة وردّها إليهم مهما كانت، فاستدعوا المذكورين وبعد تبليغ إراداتنا إليهم بالوجه اللائق احضروا دفتر أموالهم وأشياءهم الضامنة من جمركي جدة والسويس وقارنوها مع دفاترهم، فعلى أي وجه يقرر ذلك؟ أسعوا واعتنوا بعرض ما يقرر وتقديمه إلينا.

في ٧ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٣٦- أمر محرر ..

قدم عمر ناظر أوقاف المرحوم عبد الرحمن كخدا عرضة يقول فيها: أنه عندما كان ذو الفقار كخدا ناظراً على وقف المذكور من قبل قد توفي، وأن عبدكم هذا عين ناظراً بأمر ولي النعم، وأن حضرة الشيخ الأمير يريد أخذ الوقف المذكور مني وإطاليني بمبلغ خمسين ألف ريال، فأرجو إبقاء عبدكم هذا في نظارة الوقف المذكور بموجب الحكم السابق . فقد

حرر أمر خطاباً إلى صاحبي الفضيلة والسعادة الشيخ محمد العمروسي أفندي شيخ جامع الأزهر والشيخ محمد أفندي نجل الشيخ أمر نصه: اقرأوا هذه العريضة واعتنوا بالنظر في الدفاتر الموجودة بيد الناظر المذكور وانظروا أيضاً في حساب الوقف المذكور بموجب الحكم السابق وبادروا إلى إبقاء ما يظهر زيادة من إيراد الوقف في يد الناظر المذكور لأجل صرفها في المصاريف اللازمة.

في ١٤ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٣٧- أمر محرر إلى حسن أغا الموره لي

قدم الكبركور الجواهرجي عريضة يقول فيها: أن لي معاملة جسيمة مع الصراف المدعو أغيازاد الذي وأن لي مطلوباً منه بألف قرش وأنه ممتنع في سداذه، فأرجو رؤية حسابنا بموجب قانون التجارة. فقد تحرر أمر حسب المعتاد وأحيل على حسن أغا الموره لي.

في ١٥ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٣٨- أمر محرر إلى كاشف القلوبية

قدم الرئيس . . عريضة يقول فيها: أنني أخذت مائة أردب حنطة من شونة المنصورة وفي أثناء قدومي إلى رشيد توجه إلينا رئيسا عقبتين في قرية طحلة بالقليوبية وأغرقا مركبي وأنه لم يتخذ منها حبة واحدة. فهل حقيقة أن العقبتين المذكورتين توجهتا عليه وصادمتا مركبه في الحبل المذكور وأن مركبه غرق وعلى ذلك تلفت حمولته كما ورد في عريضته؟ وما هي مقدار حمولته من الأرداب؟ فيعد التصحيح والتحقيق من الذين يعلمون ذلك بادروا إلى إفادتنا به.

في ١٥ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٣٩- أمر محرر إلى الكخداء بك

قدم حسن عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً في ذمة أهل المديونة بحجة شرعية وأن شيخ المديونة ويوسف كعنان يمانعان في سداذه، فأرجو أخذه بمعرفة الشرع. فقد أحيل إلى الكخداء بك.

في ١٦ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٤٠- أمر محرر إلى محمد كاشف

قدم إبراهيم فايد من قرية دبي بدمهور عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً بمبلغ مائة وعشرين ريال في ذمة علي سهالي شيخ بلد قرية شباس الشهداء بالغربية أخذت ثلاثين ريالاً منه وأنه يماطل في دفع الباقي. فإذا كان صحيحاً أن له مطلوباً في ذمة الشيخ البلد المذكور كما ورد في عريضته، وأنه إذا كانت هذه الدعوى لم تنظر في محل آخر من قبل ولم يفصل فيها فخذوا مطلوبه الذي سيظهر في ذمته بمعرفة الشرع مهما كان واعتنوا بإجراء الحق.

في ١٧ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٤١- أمر محرر إلى كاشف القليوبية

قدم الحماد وغيره من سكان قرية المنزلة بإقليم القليوبية عريضة يقولون فيها: أنه مع كون السبعة والثلاثين فدان في جهة الجبل بقرتنا بوراً ورملية ولم تصلح للزراعة فإن حاكمنا ومشايخنا يريدون أخذ مال عنها. فقد كان أعطى أمر من طرفنا بعدم طلب مال من تلك الأطنان الرملية من أطنان القرية المذكورة الواقعة في جهة الجبل كما ورد في عريضته، فهل حقيقة أن تلك الأطنان هي من الأطنان الرملية التي لا تصلح للزراعة؟ وما هي مقدارها؟ فبعد التحري عن الكيفية على صحتها وحقيقتها بادروا إلى عرض صورة الحال إلينا.

في ١٧ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٤٢- أمر محرر إلى وكيل محافظة المدينة

قدم الحاج خليل والحاج محمد من مقومي الشام عريضة يقولان فيها أن لنا ثمانين رؤوس من الجمال وقد حضرنا من مكة إلى المدينة وكان غرضنا أخذ حجاج مصريين وأنهم أخذوا جمالنا بإعاز أحد رجال حسن بك محافظ المدينة وحبسونا. فإذا كان صحيحاً أنهم بينما كنا قائمين بأخذ حجاج مصريين يحمالهم الثمانية نظراً لقلة حجاج الشام قبض عليهما وحبسنا وأخذت جمالهما وأشياهما التي في يدهما ولم يكن لهما علاقة بخصوص السرقة، فلا نرضى بإيقاع ذلك الظلم والتدبر بمثل هذه الأشخاص فاستردوا جمالهما وأشياهما المصادرة تماماً من هي في حياته أو إذا كانت في يديكم فسلموها إليهما واعتنوا بإيفاء الحق، وأما إذا

كانت لهما علاقة بمسئلة السرقة وأنها ثابتة عليهما شرعاً فأخرجوا كشفهما من السجل المحفوظ واخبرونا واعرضوا الأمر علينا.

في ١٧ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٤٣- أمر محرر إلى الكخداء بك

قدم مسحان من خدمة أولاد مسعود عريضة يقول فيها: أن مغربياً في درعية تزوج من أختي وأنه لما حضر إلى مصر باعها إلى ذمي بمبلغ ألف قرش. وأنني لما رأيته أردت أخذها ودفعت سبعماية قرش منه وبقي منه ثلاثماية قرش. فإذا كانت عريضة المذكور صحيحة فخذوا من خزينتنا ثلاثماية قرش وادفعوها إليه.

في ١٧ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٤٤- أمر محرر إلى كاشف قسم ثاني الغربية

قدم جمعة من رؤساء مراكيي الميري عريضة يقول فيها: أنني من سكان صندا باجي وأن عسكرياً من جماعة طوسون بك سكن في منزلنا فأرجو إخراجه منه. فإذا كان صحيحاً أن العسكري المذكور دخل منزله الكائن في القرية المذكورة وسكن فيه كما ورد في عريضته وإذا كان ذلك العسكري عازب وغير متزوج فلا يقتضى إقامة العسكري العازب في بيت فلاح في القرية فأخرجوه وأرسلوه إلى معسكره وسلموا ذلك المنزل إلى صاحبه المذكور وأما إذا كان ذلك العسكري ليس عازباً وأنه متزوج فأنقوا بينه وبين صاحب المنزل وأما إذا كانت صورة الدعوى على شكل آخر فردوا عليه.

١٩ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٤٥- أمر محرر إلى حسن أغا الموره لي

قدم حمزة من تجار خان الخليلي عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً بمبلغ مائتي واحد عشر قرش ونصف قرش في ذمة شرف سليمان من تجار خان الخليلي بموجب دفتر وأنني لما طلبته لم يدفع وهرب إلى دمنهور فأرجو تحصيله منه بمعرفة الحاكم. فإذا كان صحيحاً أن سليمان المذكور هرب إلى دمنهور للتوصل من إعطاء مطلوبه وأنه موجود هناك الآن كما ورد

في عريضته وإذا كان قادراً على أداء دينه وأنه لم ينظر في هذه الدعوى في محل آخر من قبل ولم يفصل فيها فحصلوه منه فمعرفة الشرع ويادروا إلى إجراء الحق.

١٩ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٤٦- أمر محرر إلى محمد أغا كاشف قسم أول الغربية

قدم حسن وسالمة من سكان محلة أبو علي عريضة يقولان فيها أن زوجي محمد أفندي القاضي توفي وأنه ظنراً لأن قاضي دمنهور كن وكيلاً للمتوفي قد قسم عقاراته ومواسيه وأمتعته وتقوده وفضته وجواربه ومطلوباته التي على التجار وجميع أشيائه بين أولاده الأربعة الآخرين ولم يعطنا أنا وولده الصغير حسن شيئاً فأرجو تحصيل ما يخصنا من الميراث. فإذا كان صحيحاً أن الأموال المخلفة عن المذكور وزعت على أولاده الأربعة فقط ولم يعط منه نصيب زوجته وولده الصغير المذكورين كما ورد في عريضتهما وإذا كانت لزوجته وولده الصغير المذكورين علاقة بالإرث فاجردوا الأموال المخلفة عن المتوفي المذكور من جديد ووزعوها بمعرفة الشرع وحسب أصول الشريعة وسلموا كل وارث نصيبه الذي خصه على ما فرضه الله أيأ كان واعتنوا بإجراء الحق على مقتضى الشرع.

٢٢ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٤٧- أمر محرر إلى الأفندي وكيل دفتري مصر

قدم عبد الحميد أفندي من رجال الدولة العلية وأفندي الانكشارية السابق عريضة يقول فيها: أن غلامي الموقوف أحمد فيروز توفي فأرجو توجيه الخمسين بارة التي ضمن عهده من جوالي مصر إلى عهدي وإعطكاثي إياها كاملاً وتاماً على الوجه السابق فقد تحرر أمر إلى وكيل دفتري مصر لتوجيه الوظيفة المذكورة التي انحلت ب وفاة غلام المذكور وإعطائها إليها كاملاً وتاماً كما ورد في عريضته وتحرر سندها اللازم وإعطائه إليه.

٢٢ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٤٨- أمر محرر إلى بلال أغا ناظر المحرم (مراكب)

قدم السيد أحمد عريضة يقول فيها: أنني كنت أرسلت ع أخبي زيناً حاراً إلى الإسكندرية بقيمة ألف ومائتي ريال وأن المركب غرق في الطريق وتوفي أخبي وتلف مقداراً

من الزيت الحار بقيمة سبعماية ريال وأنه نظراً لوجود ينامي للمرحوم فأرجو التفضل بالإعفاء من الزيت الذي غرق. فهل حقيقة أن أخيه غرق وأن مقداراً من الزيت الحار الذي أرسله مع أخيه بالإسكندرية غرق قدراً منه وأتخذ مقداراً كما وردت في عريضته. فمن قنطاراً أصل هذا الزيت وما هو المقدار الذي تلف منه والمقدار الذي أتخذ منه بمعرفتكم وإلى ذمة من أرسل فصحيحوا وحققوا ذلك بصورة جيدة وبادروا إلى إفادتنا بالكيفية على أي وجه كانت.

٢٥ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٤٩- أمر محرر إلى حسن أغا الموره لي حسب المعتاد

قدم سيد صالح من سكان بلاق عريضة يقول فيها: أني لي معاملة الأخذ والعطاء مع عبد الرحمن شعر التاجر بالمرجوش منذ خمس سنين بموجب دفتر وأنه لما روجع دفتره لأجل رؤية حسابنا ظهر أنه قيد علي أشياء كثيرة بأثمان باهظة فأرجو رؤية حسابنا بمواجهة التجار بناء عليه قد أحييت دعواهم إلى حسن أغا الموره لي حسب المعتاد وللنظر فيها.

٢٤ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٥٠- أمر محرر إلى محافظ مكة

قدم شيخ علي من قرية زهران من قرى مكة المكرمة عريضة يقول فيها: أني مستخدم بخدمة هجان لدى أفندينا في الحجاز منذ مدة مديدة وأنه نظراً لأن عربان قبيلتنا تمردوا وخرجوا عن الطاعة ونهبوا مالي وأشياتي وحيواناتي فأرجو استردادها بأمر من أفندينا. فإذا كان صحيحاً أن قبيلة الشيخ المذكور خرجوا عن دائرة الطاعة واجتروا علي العصيان وبمقتضى حركتهم هذه نهبوا أموال المذكور وأشياته وعبيده وجواريه وحيواناته كما ورد في عريضته فمن اللازم استرداد أمواله وأشياته وجواريه وحيواناته مهما كانت وردوها إليه وبناء عليه استردوها على الوجه المحرر وبادروا إلى إبقاء الحق. وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

٢٤ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٥١- أمر محرر إلى كاشف القلوبية

قدم مصطفى من خيالة تركجه بيلمز عريضة يقول فيها: أن لي أهلاً وعيلاً في قرية منصور بإقليم قلوب وأنني ذهبت لأمكت هناك بضع ليال فجاء لص في أثناء الليل وسرق حصاني. فإذا كان صحيحاً أن المذكور ذهب إلى بيته الكطائن في القرية المذكورة وأنه بينما كان يائساً فيه سرق حصانه أثناء الليل كما ورد في عريضته. فاعتنوا بأمر البحث عنه وليجاءه بأي حال ورده إليه وبأدروا إلى القبض على السارق أيضاً وتأديبه.

٢٦ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٥٢- أمر محرر إلى وكيل دفتي مصر

قدم عبد الحميد أفندي من رجال الدولة العلية وأفندي الانكشارية السابق المقيم بمصر عريضة يلتمس فيها توجيه وظيفة غلامه المتوفي فيروز الذي توفي والمنحلة من خزينة مصر بسبب وفاته إلى عهدة الأشخاص المذكورة أسمائهم في الأمر. فقد تحرر أمر إلى وكيل دفتي مصر نصه: يلزم توجيه قرش واحد من وظيفة العشرة قروش يومياً بالمنحلة بوفاء غلامه المذكور إلى عهدة أمينة زجة المتوفي المذكور وقرش واحد منها إلى محمود السابق خدمته له وقرشين إلى شهاب الدين وقرش واحد إلى صهره خليل أغا وقرش واحد إلى حسن الملا وقرشين إلى قريبه الحاج عزت أغا وقرشين إلى الشيخ حسن ابن الشيخ رضوان وقرش واحد إلى الشيخ حسين بولاق وتحرير سنداتهم اللازمة كل على حده وإعطائهم إليهم.

٢٥ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٥٣- أمر محرر إلى محافظ دمياط

قدمت السيدة حوا الدمياطية عريضة تقول فيها: "أن لي وكالة في دمياك وأنني وإن كنت أؤجرها بمبلغ عشرين ألف بارة وأتمش بها إلا أنه نظراً لكثرة ما هو مقرر عليها للميري بقيت معطلة" فهل حقيقة أن المذكورة توجر أرضية وكالتها المذكورة بمبلغ عشرين ألف بارة سنوياً كما ورد في عريضتها. ففي عهدة من هذه الوكالة ولافي شئ تستعمل وما السبب في عدم إعطاء المذكورة إيجارها وبقاتها فبادروا إلى عرض الكيفية لطرفنا على أي وجه كانت.

٢٩ ربيع الثاني سنة ٣٨

١٠٥٤- أمر محرر إلى محافظ رشيد

قدم سيد محمد نبوي الرشيد عريضة يقول فيها: أن لنا دوائر في رشيد وأنه لما استُجرت في سنة ثلاث وثلاثين بمعرفة الكخد بك وأصلحت كان وضع شرط بأن تحسب المصاريف من إيجارها فلما استُجرت هذه السنة بمعرفة خليل أفندي طلبت إيجارها فرد عليّ قائلاً: "أنه صرف في إصلاحها فأرجو تخليص إيجارها منه" فهل حقيقة أنه لما استُجرت الدوائر المذكورة في التاريخ المذكور كان قد وضع شرط بأن يكون تمييزها اللازم من طرف الميري كما ورد في عريضته فإذا كان صحيحاً ففي هذه الحالة ما هو السبب في القول بأن إيجار السنة المذكورة صرف في إعمارها فبادروا إلى إخطارنا بذلك الكيفية.

٢٩ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٥٥- أمر محرر إلى حاكم الوسطانية

قدم أهالي قرية إيشاك الحميز بإقليم البهنساوية عريضة يقولون فيها: أن قرناً من قرنتنا وأنه نظراً لأنه بقي في ذمتهم سبعماية ريال فإنهم يطالبوننا بها . فهل حقيقة أن الأشخاص المعلومه أسمائهم من أهالي قرنتهم هربوا وأنه يطلب من الأهالي المذكورة المال الباقي في ذمتهم كما ورد في عريضتهم . فإذا كان هذا صحيحاً وأن أولئك الفارين ليس لهم ركة مع الأهالي المذكورين أو أن الأهالي غير ضامين لأولئك فبعد التحقيق لا يقتضى مطالبة عمر بدين زيد فلا تأذوه وأما إذا كانت عريضتهم مخالفة لواقع فردوا عليهم.

٢٩ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٥٦- أمر محرر إلى كاشف الجيزة

قدم أهالي كفر حوامدي بإقليم الجيزة عريضة يقولون فيها: أنه في أثناء مساحة الأطيان الشراقي في قرنتنا مسحت لاسم كل شخص وأنه نظراً لورود ماء النيل قد مسحت سبعة وتسعين فداناً من الأطيان مرة واحدة ووزعت على كل شخص وإن كبة الديوان الآن لا يدخلونها في الحساب فهل حقيقة أن مقداراً من الأطيان الشراقي في القرية المذكورة كانت تمسح اسماً باسم؟ وأنه نظراً لورود ماء النيل قد مسحت سبعة وتسعين فداناً مرة واحدة

ومع أنها قيدت على اسم كل شخص بمعرفة صراف القرية فلم يدخلوها الآن في حساب كما ورد في عريضتهم؟ فيبعد تحقيق ذلك من صراف القرية والكتاب أخطرونا باللائم.

٢٩ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٥٧- أمر محرر إلى بلال أغا

قدم الحاج أحمد عريضة يقول فيها: أني حضرت من جهة الروم إلى الحج والآن أريد أداء فريضة الحج في هذه السنة المباركة والسفر إلى بلدي فأرجو التفضل بإعطائي مصاريف السفر فعند وصول المذكور إلى الإسكندرية أوضعه في سفينة مسافرة وأعطوه مائة وخمسين قرش مصروف وأرسلوا إلى الشاطئ المقابل وقيدوا مصروفه وأجرة السفينة في دفتر المصروف.

٢٩ ربيع الثاني سنة ٢٨

١٠٥٨- أمر محرر ومحمل إلى الشرع

قدمت زينب من سكان مصر عريضة تقول فيها: أن والدي توفي وخلف منزلاً وأنه نظراً لأن له زوجتين وأنه عند وفاته قد ظاوقف المنزل المذكور على زوجته الثانية فإنهم لم يدخلونا في الميراث ومع هذا فإنه يوجد في يدينا فتاوى تضمن أن وقف المنزل عند وفاته كان غير مشروع فقد تحرر أمر وأحيل إلى الشرع.

١٠٥٩- أمر محرر إلى الأفندي ناظر البحرية

قدم قسطندي رئيس خيازي المنصورة عريضة يقول فيها: أني كنت رئيس الخبازين منذ أربعة سنين وأنه نظر في حسابي الآن وظهر علي دين بمبلغ خمسة عشر كيساً من النقود وحيث أنه قد اعتبر كل أردب بمائة وثمانية وستين أقة في حسابه واعتبر بمائة وخمسة وأربعين أقة في حساب من استغل بعده كما ورد في عريضته فمن اللازم معرفة الكيفية حيث أنه يوجد فرق جسيم بين هذين الحسابين فعليه أجروا التحقيق في ذلك لمعرفة الحقيقة كيف كانت؟ وبادروا إلى عرض ذلك علينا.

في غرة جمادى الأولى سنة ٢٨

١٠٦٠- أمر محرور إلى حاكم دقلة

قدم الحاج محمد عريضة يقول فيها: أنه خادم من قرية تومار بإقليم دقلة وأنا ذهبت إلى الحج الشرف ورجعت والآن سأسافر إلى قريتي فأرجو إعطائي إذناً بذلك من طرف الحاكم. وحيث أنه تبين من مضمون عريضة الحاج محمد المذكور هذه أنه خادم جامع القرية المذكورة وأنه أدى فريضة الحج والآن يريد الذهاب إلى قريته فإذا كان الواقع يطابق عريضته فبادروا إلى أمر صياته وحمايته.

في غرة جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٦١- أمر محرور إلى تيمور كاشف

كان قدم حماد وشيدة عريضة يلتمسان فيها إعفائهما من الأظيان الرملية الواقعة بجبهة الجبل بالمنوفية لعدم الحصول فيها على شئ. وأنهما كانا أخذاً أمراً خطاباً إلى الحاكم وحيث أنه أشير في الجواب الوارد من الكاشف المذكور بأنها لا تنتج شيئاً وقد تبين أن إعلامكم هذا أن واحد وثلاثين فدان وكسور من الأظيان الرملية المذكورة البالغ قدرها ست وأربعين فدان وكسور لا تصلح للزراعة فقد صار التجاوز عن مال تلك المقدار من الأظيان رحمة بالأهالي فلا تطلبوا مالاً من تلك الأظيان ولا تأخذوه وأشروا على أعلى قبدها في دفتر الإقليم بأنه رفع.

في غرة جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٦٢- أمر محرور إلى ناظر الطوبجية

قدم إبراهيم الطوبجي عريضة يقول فيها: أنني طلبت إذن للذهاب إلى بلدي فلم يعطوني فأرجو إعطائي الإذن بناء عليه تحرر أمر إلى ناظر الطوبجية نصه: يلزم أن تعطه الإذن.

٢ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٦٣- أمر محرور إلى بلال آغا

قدم المدعو محمد عريضة يقول فيها: أنني كنت عند الأغا تركجيه بيلمز وأنا لما ذهبت معه إلى الحجاز ورجعت أصيبت عيوني بالأم وقتت بصري وأنا ساذهب إلى جهة الروم فعند

وصول المذكور إلى الإسكندرية أوضعه في سفينة مسافرة واعطوه مائة وخمسين قرشاً مصروفاً وأرسلوه إلى الشاطي المقابل وقيدوا مصروفه وأجرة السفينة في دفتر المصروف.

٢ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٦٤- أمر محرر إلى كاشف المتوفية

قدم الشيخ يوسف عريضة يقول فيها: أن محمد أغا قائمقامنا في قرية أوسبك الثلاث بالمتوفية أخذ منزلي وأموالي وأشيائي واستولى عليها . فما معنى قول المذكور في عريضته هذه أن محمود أغا القائمقام أخذ منزلي وضمه إلى الشونة واستولى على أموالي وأشيائي الموجودة فيه فاطلموا على حقيقة ذلك وأخبرونا بالكيفية على صحتها .

٢ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٦٥- أمر محرر إلى حسن أغا الموره لي

قدم الخوجة حسن وولي أغا وخمسة أشخاص آخرين من تجار مصر عريضة يقولون فيها: أن التاجرين بنقله وجورجي محبوسان منذ سبعة شهور لكونهما مديونين وأن مطلوبنا الذي في ذمتها بقى معطل فترجو رؤية دعوانا بموجب قاعدة التجارة بناءً عليه قد أحيلت إلى حسن أغا الموره لي حسب المعتاد .

٢ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٦٦- أمر محرر إلى ناظر الوادي

قدم أولاد الشيخ سالم من علماء الأزهر عريضة يقولون فيها: أن والدنا توفي في قرية طويلة بإقليم الشرقية وأنه بقى في ذمته خمسمائة ريال مال ولما بيعت أشيائه بلغ ثمنها مائتين وست وأربعين ريالاً وأعطى للديوان فترجو تسديد المال الباقي وأنهم يقولون أننا كهننا اليد من زراعة تلك الأطنان . فإذا كان صحيحاً أن المذكورين كفوا يدهم من زراعة تلك القرية فقد أنعم عليهم بمبلغ المائتين والأربعة والخمسين ريال المطلوب منهم غير الذي سلموه رحمة بحالهم فلا تطلبوا منهم المائة والأربعة والخمسين ريال هذه ولا تأخذوها وأشروا بأعلى قيدها في الدفتر.

٣ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٦٧- أمر محرر إلى كاشف قسم . الشرقية

قدم السيد أحمد مسلمة من قرية أمرطا بالشرقية عرضة يقول فيها: شيخ بلدنا أخذ مني خمسة وأربعين ريالاً على حساب مال زراعتي البالغ قدرها عشرة أذنة واخلسها وأنهم الآن يطالبوني بالمال فأرجو تحصيل حقي الذي في ذمة المذكور . فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور أخذ تلك المقدار من ماله على حساب مال زراعته ولم يسلمه للدويان ولم يحسبه لدينه وأنه بقي في ذمته كما ورد في عرضته فبعد التحقيق حصلوا تلك النقود من شيخ البلد المذكور مهما بلغ مقدارها وردوها إليه لأجل تأدية دينه وبادروا إلى إبقاء الحق وأما إذا كانت عرضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

٣ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٦٨- أمر محرر إلى بلال أغا

قدم الحاج عثمان من مجاوري مكة عرضة يقول فيها: أني أرجو إرسالي إلى جهة الروم فعند وصول المذكور إلى الإسكندرية أوضعه في سفينة مسافرة وأعطوه مائة وخمسين قرشاً مصروفاً وأرسلوه إلى الشاطئ المقابل وقيدوا مصروفه وأجرة السفينة في دفتر المصروف.

٤ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٦٩- أمر محرر إلى بلال أغا حسب المعتاد

قدم المدعو إبراهيم عرضة يلتمس فيها ذهابه إلى جهة الروم فقد تحرر أمر خطاباً إلى بلال أغا حسب المعتاد.

٤ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٧٠- أمر محرر إلى كاشف المتوفية

قدم أحمد درويش وبكر الإسكندرانيين عرضة يقولان فيها أننا بينما كنا قادمين من رشيد إلى مصر لأجل التجارة قد جاء لص أثناء الليل في قرية دريس بالمتوفية وسرق ثوبونا وأشياتنا . فإذا كان صحيحاً أنه سرق ذلك المقدار من ثوبه وأشياتنا في القرية المذكورة ليلاً فانجئوا عن أشياتنا التي سرت وأوجدوها عن أخذها أباً كان وسلموها إليه واعتنوا بإياد الحق.

٥ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٧١- أمر محرر إلى محافظ الإسكندرية

قدم أنطون بطرس عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً في ذمة الخواجة بلاشين اليهودي بموجب دفتر وسندات وأنه يمتنع عن دفعه إنني كنت قدمت عريضة إلى أفندينا في الإسكندرية وأحيلت إلى الخواجة بوغوص وأنه لما نظر في حسابنا ثبت مطلوب فطلب مهلة شهر فأعطيته ومع أن المهلة المذكورة انقضت بلا يزال يمتنع في سداده. فإذا كان صحيحاً أنه نظر في حسابه مع التاجر المذكور بموجب الدفتر والسندات الموجودة تحت اليد وبمقتضى قانون التجارة وأنه أعطى مهلة لأداء حقه الذي ثبت وأن المهلة المذكورة انقضت ولم يدفع دينه كما ورد في عريضته فشددوا على المذكور بمعرفة ترجمانا الخواجة بوغوص وبادروا إلى تحصيل مطلوب المذكور الذي ثبت عليه.

٤ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٧٢- أمر محرر إلى حسن أغا الموره لي

قدم الحاج على الإسكندراني عريضة يقول فيها: أن لي مطلوباً يبلغ أربعة آلاف قرش من التاجر المدعو أحمد حصل بموجب سند وأني طلبته فامتنع عن الدفع فقد أحيل على حسن أغا الموره لي وتحرر أمر حسب المعاد.

٤ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٧٣- أمر محرر إلى كاشف الأقاليم الوسطى

قدم مشايخ قرية غياده بإقليم الهنساوية عريضة يقولون فيها: أننا بينما كنا نحرق الأراضي البور من أطيان قربتنا مع أهالي الشرق بالمناصفة فإن أهالي الشرق استولوا على جميعها وألحقوا ببناء القدر. فإذا كان صحيحاً أنهم بينما كانوا يزرعون الأطيان المعيدة على عهدهم مع أهالي شرق القرية المذكورة منذ زمن قديم بالمتصفة ويحرقونها بالاشتراك فإن أهالي الشرق الآن استولوا على جميعها وألحقوا بهم القدر كما ورد في عريضتهم فأرسلوا رجلاً خاصاً وبعد تحقيق الكيفية اعتوا بحل المسئلة بأن تزرع تلك الأطيان شرقاً وغرباً كما كان سابقاً وبإيفاء الحق.

٧ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٧٤- أمر محرر إلى كاشف المنصورة

قدم المدعو أبو ليل عرضة يقول فيها: أني من جماعى الأمير بشر وأنني بينما كنت قادماً إلى مصر بعد الموماً إليه بضعة أيام كان معي شالاً كشميرياً وطروشاً وقيصان والأجـه شامية (نوع من الباس الشامى) ومسلماً وسروالاً ومحرمين موضوعة في خرج وأنني كنت تركت هذا الخرج لفلاح في مقهى أسام المنصورة وذهبت لشراء خبز فأخذ خرجي وهرب. فإذا كان صحيحاً أن خرج المذكور وذلك المقدار من أشياءه سرقت في القرية المذكورة فاجنحوا عن الأشياء التي سرقت ممن أخذها أيا كان وأوجدوها وسلموها إليه واعتنوا بإيفاء الحق وبإدروا إلى تأديب ومعاينة السارق على الوجه اللازم وإجراء واجب الحكومة.

٧ جمادى الأولى سنة ٣٨

١٠٧٥- أمر محرر إلى قاضي أفندي مصر

قدم على عرضة يقول فيها: أن لي دعوى وقف مع الحاج حسين بمصر ومع أن في يدي فتوى بذلك فإنه عين محمود أغا وكيلاً من طرفه ولم ينظر في دعوانا وأوقفها فأرجو النظر في دعوانا بموجب الفتوى بناء عليه تحرر أمر وأحيل على قاضي أفندي مصر.

٧ جمادى الأولى سنة ٣٨

١٠٧٦- أمر محرر إلى الأفندي ناظر الأقاليم البحرية

قدم المدعو شاهين عرضة يقول فيها: أن لنا أطياناً بمقدار اثنين وأربعين فدان في حصتنا البالغ قدرها أربعة عشر قيراط ونصف قيراط في قرية بشامي الواقعة بإقليم المنوفية وأنه ولأن كان لنا أطيان بمقدار ستة عشر فدان وأحد عشر فدان في حصتنا البالغ قدرها ثمانى عشر قيراط في قرية أسبريجة فلم تقيد في دفتر المساحة وأنهم يطالبونا بالمال مع أنها من الأطيان التي لا تصلح للزراعة. فافرقوا هذه العرضة فإذا كان طلب الكاشف المذكور وعرضته في محلها فبادروا إلى إحالتها على كاشف المنوفية لتسوية المسئلة على الوجه اللازم.

٩ جمادى الأولى سنة ٣٨

١٠٧٧- أمر محرر خطاباً إلى كاشف الجيزة حسب المعتاد

قدم الحاج مصطفى من جماعة علي بك ناظر الأتوال عرضة يقول فيها: من قرية المنيل بإقليم الجيزة وأن لصاً جاء أثناء الليل وسرق فرسي فقد تحرر أمر خطاباً إلى كاشف الجيزة يتضمن إيجاد فرس المذكور وتسليمها إليه.

٩ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٧٨- أمر محرر إلى متصرف جرجا

قدمت السيدة رقية من أورفة عرضة تقول فيها: أن زوجي جاء إلى مصر منذ ثمانية عشر سنة وأنه أرسل لي ورقة الطلاق منذ سبعة سنين وأن أصحاب الدين في ذلك الطرف أخذوا مني دينه البالغ قدره تسعمائة وخمسة عشر قرشاً وأن في يدي حجة من قاضي أورفة بذلك وأناي علمت أن المذكور الآن يوجد في أسبوط فأرجو النظر في دعوانا بموجب الشرع الشرف. فإذا كان صحيحاً أن على المذكور يوجد في أسبوط كما ورد في هذه العرضة فمن اللازم إحضاره وإرساله إلى هذا الطرف للمرافعة مع المذكورة فبادروا إلى أمر إحضاره وإرساله وأما إذا كان غير موجود فاصرفوا همكم لإخبارنا بذلك.

٩ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٧٩- أمر محرر إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم عيد أبو سراج وأحمد أبو مصطفى عرضة يقولان فيها أن لنا ست أفدنة من الأطنان في قرية كهر جلايلي وأنهم يطالبوننا بمال أزيد. فإذا كانت عرضة المذكورين صحيحة فبادروا إلى أمر تسوية المسئلة حسب المعتاد.

١٤ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٨٠- أمر محرر إلى محافظ دمياط

قدم الماس ويونس الخصيان عرضة يقولان فيها أننا سنسافر إلى القدس فنند ووصلهما إلى دمياط أركبهما في سفينة مناسبة وأعطا كلا منهما مائة قرش مصروف وقيدوا مصروفهما وأجرة السفينة في دفرة المصروف.

١٤ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٨١- أمر محرر إلى بلال آغا

قدمت السيدة فاطمة الاسانولية عريضة تقول فيها: أني سأسافر إلى الأسانة وليس لدي مصروف السفر. فعند وصول المذكورة إلى الإسكندرية أركبها في سفينة مسافرة إلى جهة الروم وأعطوها خمسين قرش مصروف وقيدوا مصروفها وأجرة السفينة في دفتر المصروف.

١٤ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٨٢- أمر محرر إلى حسن آغا الموره في حسب المعاد

قدم التاجر المدعو إبراهيم عريضة يقول فيها: أنه نظرا لقلة البيع والشراء كثرت على الدين وأن أصحابها لم يعطوني مهلة فقد تحرر أمر إلى حسن آغا الموره في حسب المعاد.

١٨ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٨٣- أمر محرر إلى الخزينة دار بك

قدم الشيخ محمد المغربي عريضة يقول فيها: أني سأ تزوج بموجب السنة السنية ومحتاج لمة أفدينا فقد أنعم على الشيخ المذكور بخمسمائة قرش لمصاريف زواجه فبادروا إلى أمر إعطائها إليه.

١٨ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٨٤- أمر محرر إلى الكتخدا بك

قدمت السيدة أم كلثوم عريضة تقول فيها: أني غير قادرة على التعيش. وحيث أنه تبين من عريضة المذكورة أنها تستحق العناية فبادروا إلى إعطائها مقدارا كافيا من التعمينات.

١٨ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٨٥- أمر محرر إلى محافظ رشيد

قدم حسين المهندس عريضة يقول فيها: أن لنا ثلاثة عشر ألف وخمسين زراعاً من الأتليان في رشيد وأن الميري استولى عليها. فانظروا في مآل هذه العريضة وفي مضمون حجة المذكور. فإذا كان صحيحاً أن الميري استولى علي ذلك المقدار من الأتليان فاعتوا بعرض المسئلة من وجهة صحتها وثمنها.

١٨ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٨٦- أمر محرر إلى كاشف المنوفية

قدمت السيدة رحمة من قرية كفر سنجلف بالمنوفية عريضة تقول فيها: أنه بينما كان ابني يختصر الجسر مع خمسة من رفقائه جاء اللص المدعو بدر وقتل ابني وجرح رفقائه وأنه وإن كان عمر بك قبض على القاتل المذكور فقد ساعدخ ولم يقل شيئاً ومع أنه ثبت عليه ذلك لأجل القصاص فقد أفرج عنه فأرجو إجراء القصاص. فإذا كان صحيحاً أن ابن المذكورة بينما كان يختصر الجسر مع خمسة من رفقائه جاء المدعو بدر مع خمسة لصوص وقتلوا ابن المذكورة وجرحوا رفقائه وأنه قبض على المذكور بمقرتكم ومع ثبوت مادة القتل عليه ومطالبة المذكورة بإجراء القصاص فقد أهمل إجرائه وغض النظر عنه كما ورد في عرضتها. فبما عمر بك لا يقتضى غض النظر في مثل هذه المسئلة فاجروا القصاص على بدر المذكور وأوفوا بحكم الشرع وواجب الحكومة. وأما إذا كانت مادة القتل غير ثابتة على بدر المذكور فاعتم بإيجاد الذي قتل ابن المذكورة بأي حال أياً كان وأجرى القصاص عليه واجعله عبرة للغير وأما إذا كانت الدعوى ليست كذلك وأنها على شكل آخر فاعطني بإسكات المذكورة.

١٩ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٨٧- أمر محرر إلى الخزانة دار بك

قدم محمود الدبار بكركي عريضة يقول فيها: أنني كنت في معيت الحاج عبدالله صاري كولكي وأنني الآن أصبحت كفيف البصر وأريد السفر إلى بلدي وليس لدي مصروف. وحيث أنه علم لدينا أن المذكور يستحق العناية فقد أنعم عليه بمنح مساعية قرش فبادروا إلى أمر إعطائها.

٢٦ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٨٨- أمر محرر إلى بلال أغا

قدم سيد أحمد وسيد سليمان وسيد محمد كم أهالي المدينة عريضة يقولان فيها أننا بينما كنا قادمين من السويس فإن العربان سطوا على القافلة ونهبوا مالهنا وأشياتنا وأننا الآن نريد السفر إلى اسطنبول. فعند وصول المذكورين إلى الإسكندرية اركبهم في سفينة مسافرة

وأعطوا كلا منهم خمسين قرشاً مصروفاً وأرسلوهم إلى الشاطئ المقابل وقيدوا مصاريقهم وأجرة السفينة في دفتر المصروف.

٢٧ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٨٩- أمر محرر إلى كاشف قسم . الشرقية

قدم أهالي قرية مستول بالشرقية عريضة يقولون فيها: أننا سددنا المال المطلوب للديوان على الأتليان الموجودة في عهدتنا وأنه نظراً لأن خمسة مشايخ من مشايخ بلد قريتنا لم يدفعوا البواقي في ذمتهم وحبسوا لأجل ذلك فإنهم يطلبون منا ديون هؤلاء المشايخ. فإذا كان صحيحاً أن مشايخ القرية المذكورة أقوا في السجن لعدم سداد المال المفروض عليهم وأن سائر المشايخ والفلاحين الذين ليس عليهم دين للديوان حبسوا أيضاً وأنهم ألزموا بسداد ديون أولئك المشايخ كما ورد في عرضتهم. فإذا كان هؤلاء ليسوا شركاء لأولئك المشايخ أو كلاً لهم فبعد التحقيق لا يقتضى مطالبة عمرو بدين زيد فلا تطلبوا ديون أولئك المشايخ من هؤلاء وأن حصلوه وتطلبوه منهم. وأما إذا كانت عرضتهم على شكل آخر فردوا عليهم.

٢٧ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٩٠- أمر محرر إلى ناظر المتوفية

قدم على أبو عايشة من قرية سرسل القامي عريضة يقول فيها: أنني اشتريت دخان من تاجر وأن المذكور أحال ثمن الدخان إلى المدعو جواد وأنا دفعته إليه وأنه بعد النظر في حسابنا بقي لي حق بمبلغ ألف ريال في عهدة التاجر المذكور. وأنه بعد ذلك ضربني وأخذ سندي من يدي وجبسنني فأرجو النظر في دعوانا. وحيث أن الخصوص المحرر في هذه العريضة من المواد التي ينظر فيها بمعرفة الشرع فاحضروا خصمه المذكور أمام الشرع وبعد الترافع شرعاً إذا تحقق عدم صحة دعوى خصمه المذكور فامنعوا تسلطه الواقع بدعوى مطلوب وأما إذا كانت عرضته غير مطابقة للواقع فردوا عليه.

٢٧ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٩١- أمر محرر إلى وكيل دفتر مصر

قدم إبراهيم ومصطفى عريضة يقولان فيها أننا من جماعة عبدالله أغا من رؤساء ولي النعم وأنا أصبحنا فاقد البصر ومحتاجين لصدقة أفندينا. وحيث أن المذكورين أصبحا

مستحقين العناية بسبب فقد بصرهما فقد عين لهما مرتب قدره قرش واحد يومية من جمر ك بولاق فحرروا سندهما اللازم وأعطوه إليهما كل على حده.

٢٧ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٩٢- أمر محرر حسب المعتاد

قدم أهالي قرية كفر خارث بالقليوبية عرضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا متخرب فقد تحرر أمر حسب المعتاد.

٢٧ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٩٣- أمر محرر إلى كاشف القليوبية

قدم المدعو سويلم من قرية مشهور بالقليوبية عرضة يقول فيها: أنني كت أعطيت إلى شيخ بلد قريتنا خمسة وخمسين ريالاً لأجل الدين الذي على للدويان وأن المذكور لم يدفعهم لديني وأنهم يطالبوني به مرة ثانية وأناي كت أعطيت إلى الشيخ المذكور حطب بمائة قرش قبل سنتين ولم يعطني ثمنه. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور أخذ منه ثوداً بذلك المقدار وأخذ حطبه ولم يعطيه ثمنه كما ورد في عرضته ولأجل ذلك بقى دينه للدويان بدون سداد وأنه لذلك جار مطالبته به مرة ثانية فخذوا حقه الذي دخل في ذمة الشيخ المذكور مهما كان واعتنوا بإجراء الحق.

٢٧ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٩٤- أمر محرر إلى حسن أغا الموره لي حسب المعتاد

قدم المدعو روشام الذي من تجار مصر عرضة يقول فيها: أن على مقداراً من الدين وأن الجميع أعطوني وعده عدا الكخذاء بك فقط بناءً عليه أحيلت إلى حسن أغا الموره لي حسب المعتاد.

٢٧ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٩٥- أمر محرر حسب المعتاد

قدم الشيخ على تاج الدين من قرية شبراويش بالمنصورة عرضة يقول فيها: أن جامع قريتنا متخرب بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٢٧ جمادي الأول سنة ٢٨

١٠٩٦- أمر محرر حسب المعتاد

قدم الشيخ إبراهيم من قرية كفر البهواش بالمتوفية عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٢٧ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٩٧- أمر محرر إلى وكيل دفتى مصر

قدم الحاج مصطفى العشجي عرضة يقول فيها: أني كنت عشجي باشي أفندينا وأنني أريد كنت مستخدماً في مطابخ أفندينا إلا أني أصبحت ذي عاهة ولم يبق عندي قدرة على الخدمة وأنه قطع تسعين قرشاً من ماهيتي البالغ قدرها مائة وخمسين قرش. فقد عين للمذكور معاش قدره قرش واحد يومياً من جمر ك بولاق مراعاة لخدماته السابقة فحرروا وأسندوه اللازم واعطوه إليه.

٢٦ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٩٨- أمر محرر إلى الكخد بك

قدمت السيدة نائلة زوجة المرحوم محمد علي أغا عرضة يقول فيها: أني أرجو إعطائي مقداراً من التعيينات ليكون مداراً لمعاشي وحيث أن إرادتنا تقضى بإعطاء المذكورة مقداراً كافياً من التعيينات فبادروا إلى أمر إعطائه إليها.

٢٨ جمادي الأول سنة ٣٨

١٠٩٩- أمر محرر إلى ناظر شونة قرية بلتاج بالقرية

قدم أحمد السكري من قرية بلتاج بالقرية عرضة يقول فيها: أني وإن كنت سلمت إلى شونة قرنتنا أحد عشر أردب بذر كان في سنة ست وثلاثين إلا أنهم لم يعطوا إلى حقي وأنهم يطالبوني أيضاً بمال زيادة. وحيث أنه تبين من مآل عرضة المذكور هذه ومن مضمون تقريره أنه سلم إلى الشونة المذكورة خمسة أردب إلا سدس ثاقوي كان وثماني وأربعين قطاراً من الكان وأنه في مقابل هذين الصنفين لم يعط إليه رجعة وأن قوده احتسبت لحساب دين شخص آخر كما ورد في عرضته. فإذا كان هذا صحيحاً ولا يوجد عليه كالة لشخص آخر أو سبب

غلة أخرى توجب احتساب ماله ففي أول الأمر اعطوا إليه رجعة ما سلمه للشونة من الكنان وتقاوي الكنان ثم اخصموا ثمنها اللازم من دينه وإذا كان لا دين عليه أو عليه دين وحقه يزيد على دينه فسلموه إليه وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

٢٨ جمادي الأول سنة ٣٨

١١٠٠- أمر محرر خطاباً إلى المذكور كالوجه المحرر أعلاه

قدم محمد السكري من قرية بلتاج بالقرية عريضة يقول فيها: أنه مع كوني سلمت إلى شونة قريتنا خمسة أراذب بذر وثمانية وأربعين قنطار كان فلم يعطوني حتي ولا رجعتي بناءً عليه تحرر أمر إلى المذكور كالوجه المحرر أعلاه.

٢٨ جمادي الأول سنة ٣٨

١١٠١- أمر محرر إلى وكيل دفتري مصر

قدمت السيدة زهرا زوجة المرحوم قواص باشي عريضة يقول فيها: إن كان أعطي إلى كرمي اليئمة مرتب قدره قرش واحد يومياً من جبرك بلاق وأنه نظراً لوفاة كرمي الآن فقد صار قرشها محلولاً فأرجو توجيهه إلى جاريكم هذه. وحيث أنه وإن كان القرش المرتب يومياً صار محلولاً بسبب وفاة المذكورة كما هو محرر في هذا الإعلام والهامش فقد علم أن زوجته المذكورة مستحقة العناية بناءً عليه أنعم به عليها فوجهوه إلى عهدته وحرروا سندته اللازم واعطوه إليه.

٢٨ جمادي الأول سنة ٣٨

١١٠٢- أمر محرر إلى بلال آغا

قدم العسكري على الأزيمري عريضة يقول فيها: أنني كنت من جماعة أوتوزير آغا وأنني أصبحت كليف البصر والآن أريد السفر إلى بلدي. فقد وصول المذكور إلى الإسكندرية أوضاعه في سفينته مسافرة واعطوه مائتين وخمسين قرشاً مصروفاً وأرسلوه إلى الجبهة المقابلة وقيدوا ذلك المبلغ في دفتر المصروف.

٢٨ جمادي الأول سنة ٣٨

١١٠٣- أمر محرر خطاباً إلى ناظر الطوبخانة حسب المعتاد

قدم رسول الطوبجي عريضة يقول فيها: أني من أهالي قارص وأنني كنت طوبجياً منذ ثلاث سنين والآن سأسافر إلى بلدي بناءً عليه أمر خطاباً إلى ناظر الطوبخانة حسب المعتاد نصه: اعطوا إليه تذكرة أذنه.

٢٨ جمادى الأولى سنة ٢٨

١١٠٤- أمر محرر إلى كاشف الخيضة

قدم الحاج إبراهيم عريضة يقول فيها: أن ولدي الاثنين ذهباً إلى الحجاز مع سليمان أغا المغربي باشي بالخدمة العسكرية وأنني مقيم موقفاً في منزلهما الكائن في قرية ابن بابا (امبابة) وأنهم يطالبونني بفردة المنزل ويريدون أخذ فردة من أيضاً. فإذا كان صحيحاً أن المذكور له ولدان وأن كليهما ذهباً إلى الحجاز مع المغربي باش المذكور كما ورد في عريضته فإذا كان المنزل الذي يقيمان فيه في القرية المذكورة ملكهما الخاص فبعد التحقيق لا تأخذوا الفردة المفروضة على اسمه وأشروا بأعلى قيدها في الدفتر بالإعفاء عنها وأما إذا كانت الكيفية غير مطابقة لعريضته فافعلوا ما يقتضيه الأمر.

٢٨ جمادى الأولى سنة ٢٨

١١٠٥- أمر محرر إلى محافظ دسباط

قدم العسكري الحاج حسن عريضة يقول فيها: أني كنت في خدمة ولي النعم منذ عشرين سنة والآن أصبحت كيف البصر وأنني أريد السفر إلى بلدي. فعند وصول المذكور إلى دميالك أوضعوه مع زوجته وولديه في سفينة مسافرة واعطوه ثلاثمائة قرش مصروفاً وأرسلوه إلى الجهة التي يقصد إليها وقيدوا مصروفه وأجرة السفينة في دفتره المصروف.

٢٩ جمادى الأولى سنة ٢٨

١١٠٦- أمر محرر حسب المعتاد

قدم عبد المعطي من قرية شبرا زنجي بالمتوفية عريضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٢٩ جمادى الأولى سنة ٢٨

١١٠٧- أمر محرر خطاباً إلى محافظ دمياط حسب المعتاد

قدم أهالي قرية ميت مزاع بدمياط عرضة يقول فيها: أن جامع قرنتنا متخرب بناء عليه تحرر أمر خطاباً إلى محافظ دمياط حسب المعتاد.

٢٩ جمادي الأول سنة ٣٨

١١٠٨- أمر محرر حسب المعتاد

قدم أهالي قرية علوسا بالغربية عرضة يقول فيها: ذهابه أن جامع قرنتنا متخرب بناء عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٢٩ جمادي الأول سنة ٣٨

١١٠٩- أمر محرر إلى قاضي مصر

قدمت زوجة المرحوم أيوب كتحدا واثني عشر شخصاً من العقاء عرضة يقولون فيها: أن المدعو علي جلبي محمود كان ناظراً على وقف المرحوم على كتحدا الذي أوقفه على عقاقته وأنه نظراً لإتلافه الوقف فقد عزل بمعرفة الشرع وعينت السيدة كلسم زوجة المرحوم كتحدا ناظرة عليه وأن المدعو أمير خليل من المتحققين يريد الآن أن يكون ناظراً وأنا غير راضين بذلك فنرجو النظر في دعوانا بمعرفة الشيخ بسطي والشيخ مهدي أمام الشرع وحيث أن الخصوص المذكورة من المواد التي يجب النظر فيها بواسطة الشرع ويجب الاعتناء به كما هو حقه بانظروا في دعواهم في المجلس بحضور صاحبي الفضيلة الشيخ مهدي أفندي والشيخ بسطي أفندي وبعد الترافع أن تفضلوا ببذل الروية في إجراء الحق أي طرف كان واعتنوا بالفصل في الدعوى وبحسم النزاع.

٢٧ جمادي الأول سنة ٣٨

١١١٠- أمر محرر إلى محمد أغا كاشف قسم ثالث الشرقية

قدم محمد الحساوي من قرية كفر نجم بقسم ثالث الشرقية عرضة يقول فيها: أن غلام المرحوم مصطفى أغا تزوج في قرنتنا واتسبب إلى حسن كاشف وأنه لما أحصيت منازل قرنتنا اتفق مع شيخني البلد ولم يحصوا منازل أقاربهم في العام الماضي وأن غرضهم كذلك في هذا العام فإذا كان صحيحاً أن الغلام المذكور اتفق مع ذينك الشيخين في العام ولم يقيدوا

منازل أقاربهم في الدفتر وأنهم سوف لا يقيدوها في هذا العام أيضاً كما ورد في عريضة فبعد التحقيق أدخلوا تلك المنازل في الدفتر مهما بلغ عددها وخدوا فردتها اللازمة ونهبوا على الشيخين المذكورين بأن لا يفعلوا كذلك فيما بعد وإن لم ينتهيا فأدبوها بالوجه اللازم وأما إذا كانت عريضة المذكور مخالفة للواقع فردوا عليه.

٢٩ جمادي الأول سنة ٢٨

١١١١- أمر محرر إلى محمد أغا كاشف قسم أول الشرقية

قدم الحاج مصطفى عطان وأحمد سليمان وصالح العسار من سكان بلبس عريضة يقولون فيها: أن عشرين شخصاً من قريتنا رحلوا إلى الشام مع أولادهم وعيالهم منذ ثماني وعشرين سنة وأنهم الآن يطالبونا بفردتهم. فإذا كان صحيحاً أن أولئك الأشخاص أخذوا أولادهم وعيالهم وتركوا منازلهم وأطيانهم ورحلوا إلى الشام قبل ثماني وعشرين سنة وأنه لم يبق لهم أحد بدلاً عنهم كما ورد في عريضة المذكورين فلا يقتضى طلب الفردة من مثل هذه المنازل التي بقيت بدون أصحاب ولم يقيم فيها أحد فلا تطلبوا فردتها وأما إذا كانت تلك المنازل غير خالية وأنه يوجد فيها سكان فخذوا فردتهم اللازمة حتماً من هؤلاء الأشخاص.

سلخ جمادي الأول سنة ٢٨

١١١٢- أمر محرر إلى محمد بك حاكم درنة

قدم الشيخ أبو بكر من مشايخ أولاد علي عريضة يقول فيها: أن بعض أقاربي من جماعتي أخذوا أجواباً من أحمد الغربي المقيم بالإسكندرية وسافروا إلى درنة. (بقية هذا الخطاب محرر باللغة العربية).

١١١٣- أمر محرر إلى ناظر الوسطانية

قدم المشايخ امبارك وهريدي وسليمان من مشايخ العرب المقيمين بديروت الشرف بالصعيد عريضة يقولون فيها: أن منصور الذي عينه إبراهيم كاشف شيخاً في القرية المذكورة حبسنا وأخذ منا عرة آلاف بارة وستة أغنام وثلاثة آلاف بارة دفعة أخرى أيضاً. فإذا كان صحيحاً أن الشيخ المذكور أخذ منهم مرة عشرة آلاف بارة وستة أغنام ومرة أخرى ثلاثة آلاف بارة وأنه حبسهم بدون سبب كما ورد في عريضتهم فبعد التحقيق استردوا من شيخ

البلد المذكور النقود والأغنام التي أخذها وردوها إلى هؤلاء ونهبوا على الشيخ المذكور بأن لا يغرم هؤلاء بدون سبب فيما بعد وإذا لم يتنبه فأدبوه بالوجه اللازم.

سلخ جمادي الأول سنة ٢٨

١١١٤- أمر محرر ناظر البحيرة

قدم حسن جلبي عريضة يقول فيها: أنه كان لي حوش في قرية أدفينا بإقليم البحيرة وأن شيخ البلد استولى على حوشي في سنة ثمان وعشرين وبني على أرضه بيتاً وأنه تمتع عن دفع إيجاره. فإذا كان صحيحاً أن شيخ البلد المذكور استولى على حوشه الموجود في القرية المذكورة وبني عليه بيتاً ولم يدفع إيجاره كما ورد في عريضته فبعد الترافع بمعرفة الشرع خذوا حقه اللازم شرعاً مهما كان وبادروا إلى إبقاء الحق.

سلخ جمادي الأول سنة ٢٨

١١١٥- أمر محرر محافظ دمياط

قدم الحاج مصطفى من سكان دمياط عريضة يقول فيها: أنني ناظر على أوقاف جامع السيد محمد معين الدين وأن المدعو الحاج عطل ساكن في دكان من دكاكين الوقف وأنا نريد إخراجه منه فلا يخرج ولا يحضر أيضاً أمام الشرع. وحيث أن الخصوص المذكور من المواد اللازم النظر فيها شرعاً فاحضروا صاحب العريضة وخصمه المذكور أمام الشرع وبعد الترافع اعتنوا بإجراء ما يقتضيه الشرع والفصل في الدعوى بموجب الشرع الأنور وبادروا إلى إبقاء الحق.

سلخ جمادي الأول سنة ٢٨

١١١٦- أمر محرر إلى أحمد أغا ناظر الوادي

قدم محمد وعلي ولدا المرحوم الشيخ سالم الشرفاوي عريضة يقولان والدنا توفي وبقيت الأطليان الموجودة بعهده وأنهم الآن يكفوننا بزراعتها وأنا مشغولان بتحصيل العلم في الجامع الأزهر وليس لنا قدرة على زراعة أطليانه. فإذا كان صحيحاً أنه لا علاقة للمذكورين بالقرية المذكورة وإذا كانت تلك الأراضي ليست ممسوحة عليهما أيضاً مثل أهالي القرية وأنهما مجاوران في الجامع الأزهر لأجل تحصيل العلم كما ورد في عريضتهما فلا

نكفوهما بزراعة تلك الأطليان وقسموها بين الأهالي لأجل زراعتها مهما بلغ مقدارها من الأقدنة وأما إذا كانت عرضتهما مخالفة لدعواهما فردوا عليهما.

سُلم جمادي الأول سنة ٢٨

١١١٧- أمر محرر إلى محافظ دمياط

قدمت السيدة المسماة . . من سكان قرية سير رأس البر عريضة يقول فيها: أن زوجي توفي وخلف خمسة ينامي وأنه نظراً لأن له مطلوب من بعض الأشخاص بموجب سند فأرجو تحصيله منه . فاحضروا بمعرفتكم الأشخاص الذين عليهم دين لزوجها المتوفى بموجب سند أمام الشرع حسب عريضته المذكورة وبعد الترافع حصلوا ما يظهر في ذمتهم بمعرفة الشرع أياً كان وسلموه إلى وصي اليتامى لتقسيمه بينهم واعتنوا بإيفاء الحق.

٢ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١١٨- أمر محرر إلى أحمد أغا ناظر قرى الأرز حسب المعاد

قدمت أهالي قرية حمادة بالبحيرة عريضة يقولون فيها: أن جامع قرنتنا متخرب بناءً عليه تحرر أمر إلى أحمد أغا ناظر قرى الأرز حسب المعاد.

٢ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١١٩- أمر محرر إلى ناظر القليوبية

قدم منصور قاسم من سكان قرية الدبر التابعة لإقليم القليوبية عريضة يقول فيها: أنني وإن كنت قائماً بتسديد مال الأطليان الموجودة في عهدي فإنهم يطلبون مني أيضاً مال بعض الأشخاص الذين هربوا في العام الماضي . فإذا كان صحيحاً أن المذكور طولب بدينون الذين هربوا من تلك القرية في العام الماضي وأن ذلك المقدار من الرمال التي سلمها المذكور لأجل دينه احتسب لديوان أولئك الفارين كما ورد في عريضته . فإذا كان المذكور ليس كفيلاً ولا شريكاً لأولئك الفارين فلا يقتضى مطالبة عمرو بدين زيد فلا تطلبوا منه واخصموا المبلغ الذي سلمه من دينه وأما إذا كانت عريضته مخالفة للواقع فردوا عليه.

٢ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٢٠- أمر محرر خطاباً إلى الترجمان بوغوص

قدم والد رئيس بوغاز دمياط عرضة يقول فيها: أن سفينة اللصوص التي جاءت إلى بوغاز دمياط من قبل أخذت ابني وذهبت به وأن الآن رباناً من ربانة السفينة الفرنسية أعطى اللصوص المذكورين أربعمائة فرانسة وأخذ ابني وتركه عند قنصل فرانسبه بالإسكندرية فأرجو تخليص ابني. فإذا كانت عرضة المذكور صحيحة فقد وافقت أرادتنا على أن تدفعوا أربعمائة فرانساً إلى القنصل الموماً إليه وتخلصوا المذكور وتسلموا إلى والده فادفعوا المبلغ وخذوا ابنه وسلموه إليه.

٢ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٢١- أمر محرر إلى ناظر السفن

قدم ياني الذمي عرضة يقول فيها: أن أخي وأقاربي سافروا على سفينة الريان سيد علي وأن الريان المذكور قتل أخي وأن أشياءه وعلوقه ضبطت من طرف الميري. فهل حقيقة أن الريان المذكور قتل أخيه في بوغاز الإسكندرية وأن أشياءه وعلوقه ضبطت من طرف الميري كما ورد في عرضته. فما السبب في قتل المقتول المذكور وما هي قيمة أشياءه وعلوقه التي ضبطت فبعد تحقق كيفية من الذين علموا والواقفين على الحال بادروا إلى إخطارنا بذلك على صحته.

٣ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٢٢- أمر محرر إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم المدعو علي عرضة يقول فيها: أن كنت ناظراً في شونة الأنوال بالإسكندرية من سنة اثنين وثلاثين لغاية شهر شوال من سنة أربع وثلاثين وأن محمود الوكيل والمباشر عابدين والمعلم شتودي قيدوا على مبلغاً من البيع والشراء وأنهم كذبوا عشرة آلاف قرش مع أنها خمسة آلاف قرش وأنهم أخفوا سبعة عشر إيصالاً رجعة وأظهروا رجعتي خصوم فأرجو النظر في حسابنا بحرفة ناظر البحيرة بموجب الدفاتر الموجودة في يدنا بناء عليه قد أحيل ذلك إلى ناظر الأقاليم البحرية.

٣ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٢٣- أمر محرر حسب المعتاد

قدم إبراهيم من قرية طنطا بالمنوفية عرضة يقول فيها: أن جامع قريتنا مخرب بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٣ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٢٤- أمر محرر حسب المعتاد

قدم أهالي قرية كفر جاموس بالقليوبية عرضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا مخرب بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٣ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٢٥- أمر محرر إلى مصرف جرجا

قدم الحاج محمد الحياط عرضة يقول فيها: أنني أخذت من التجار ملابس بقيمة أربعماية قرش وأعطيتها إلى أحمد أفندي حاكم جزيرة شندويل وأن المذكور توفي وأن ممتلكاته آلت إلى حضرة أحمد باشا فطلبت ذلك المبلغ من الموصى إليه فأجابني قائلاً: أنه انتقل إلى المريي ويحتاج إلى أمر أفندينا . فبناءً على عرضة المذكور لما استلم عن الأموال المخلفة عن المتوفى المذكور من خزينتنا تبين عدم ورودها من الجواب المحرر في الهامش وحيث أنه من اللازم تسليمها حسب المعتاد لكونه من أغوات الحرم فبادروا إلى أمر إرسال الأموال المذكورة بموجب دفترها الممضى أية كانت وتسليمها.

٣ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٢٦- أمر محرر . .

قدمت إبراهيم أغا الضوئية لي يقول فيها: أن لي مركباً في بحر النيل وأنني أوقفت ربالين من ريعه شهراً لشراء شمع لمقام سيدتنا السيدة زينب وأنني كنت أتعيش مع أولادي وعيالي بالمبلغ الباقي . وأنهم استولوا على مركبي في جهة قريتنا منذ ستة شهور . فإنا أصحاب العزة الأغوات حكام أقاليم الصعيد وكاشفيها ورؤساء المراكب وسائر المأمورين نبغفكم أنه من اللازم تسليم مركب المذكور إليه في أي محل وجد بالأقاليم الصعيدية وفي يد من وجد وفي أي خدمة كان فبادروا إلى الاعتناء بأمر تسليمه إليه بالحل الذي يوجد فيه.

٣ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٢٧- أمر محرر إلى ناظر شونة بولاق

قدم قسطندي الكردي خباز المنصورة عريضة يقول فيها: أني استقلت رئيس الحجازين مدة أربعة سنين وأنهم دعوني للحساب وقد ظهر على دين مبلغ خمسة عشر كيساً من النقود فقد أحيل ذلك على ناظر الأقاليم البحرية وأن الناظر الموصى إليه يقول في إعلامه أن للمذكور مطلوباً بمقدار مائة واثنين وعشرين أردب حنطة لدى الميري وحيث أنه تبين من إعلام الأفتندي ناظر الأقاليم البحرية أنه ظهر للخباز المذكور مطلوباً بمقدار مائة واثنين وعشرين أردب حنطة في ذمة الميري فاعطوا للمذكور مائة وعشرين أردباً مصرياً من الحنطة من شونة بولاق واعطوا علم خبره إلى خزنتنا.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٢٨- أمر محرر ناظر البحيرة

قدم مشايخ كفر غوباشي بإقليم البحيرة عريضة يقولون فيها: أن الكفر الذي تقيم فيه منذ أيام الماليك أصبح خراباً وأنا الآن نريد إعماره. فإذا كان صحيحاً أن المذكورين قاتنين بزراعة أطيانهم المقيدة عليهم في القرية المقيمين فيها اليوم وبدفع مالها اللازم وأنهم مع ذلك قادرين على تدمير ذلك الكفر الذي تخرب وأن إصلاح ذلك الكفر يعود علينا وعلى الفلاح بفائدة فعاوونهم في تعميره أسوة بالغير.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٢٩- أمر محرر حسب المعتاد

قدم أهالي قرية خيل دويب بالمنوفية عريضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا متخرب بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٣٠- أمر محرر حسب المعتاد

قدم أهالي قرية برامون التابعة لدمياط عريضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا متخرب بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٣١- أمر محرر حسب المعتاد

قدم أهالي قرية أبو جرين بالغربية عرضة يقولون فيها: أن جامع قريتنا منخرب بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٣٢- أمر محرر إلى الأفندي ناظر البحرية

قدم الحاج مصطفى من سكان ميت غمر عرضة يقول فيها: أنني أعطيت خمسمائة قرش فردة للمنزل الذي أقيم فيه في ميت غمر وأنم طلبون الآن خمسمائة قرش فردة أيضاً على المخزن الموجود تحت تصرفي لأجل البيع والشراء في ذمته فأرجو إعفائي منها . فهل مطالبة المذكور بفردة على مخزنه الخاص بالبيع والشراء مع أنه أخذ فردة على منزله الموجود في ميت غمر كما ورد في عرضته مناف لأصول الفردة أم لا ومنا هي كيفية مخزن هذا فبعد التحقيق من محله ومن دفتر الفردة بادروا إلى إجراء ما يقتضيه نظام ذلك.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٣٣- أمر محرر ..

قدمت زوجة المرحوم سليمان بك وحنفاته عرضة يقولون فيها: أن لنا حساباً في طرف السيدة زينب زوجة الكاشف يوسف بمصر من أجرة الوكالة فترجو النظر في حسابنا بناءً عليه قد أحييت إلى الشرع الشرف.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٣٤- أمر محرر إلى حسن أغا الموره لي

قدم إبراهيم الكردي تاجر التباك عرضة يقول فيها: أن علي دين يبلغ خمسة عشر كيساً من النقود وأن بعضهم أعطوني مهلة والبعض لم يعطوني بناءً عليه قد أحييت على حسن أغا الموره لي.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٣٥- أمر محول إلى حاكم المتوفية

قدم محمد شافعي وحسين عريضة يقولان فيها أن لنا دعوى شرعية مع المدعين سليمان شرف وأحمد شرف وبدوي إبراهيم وشافعي من قرية شنشونة وأن في يدنا فتاوي على المذاهب الأربعة فأرجو النظر في دعوانا . بناءً عليه قد أحيلت دعواهم إلى حاكم المتوفية للنظر فيها بموجب الشرع.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٣٦- أمر محرر حسب المعتاد

قدم أهالي قرية سمدون بالمتوفية عريضة يقولون فيها: أن جامع قريننا متخرب بناءً عليه تحرر أمر حسب المعتاد.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٣٧- أمر محرر إلى بلال أخا

قدم المدعو مصطفى عريضة يقول فيها: أنني أصبحت عليلًا وسأسافر إلى جهة الروم وليس لدي مصروف . فعند وصول المذكور إلى الإسكندرية أعطوه مائتين وخمسين قرشًا مصروفًا وأوضعوه في سفينة مسافرة وأرسلوه إلى الجهة التي يقصد إليها وقيدوا أجرة السفر ومصروفه في دفتر المصروف.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٣٨- أمر محرر إلى حسن أخا الموره لي

قدم عليكان الجواهرجي ومصطفى التاجر ومرفق الجواهرجي وتاتا أوغلي مطاوع والحاج عبدالله عريضة يقولون فيها: "أن لنا مطلوباً بمقدار عشرين ألف قرش في ذمة مفروع وأنه نظرًا لوجود دين على المذكور بمقدار أربعة آلاف قرش أيضًا للقبطي إبراهيم الذمي فإننا أعطيناه مهلة وأن إبراهيم المذكور لم يعطه مهلة وأنه تسبب في حبس المذكور مرة في المحكمة ومرة في منزل إلياس أخا فترجو النظر في دعوانا بمعرفة حسن أخا الموره لي لإعطائهم مهلة لأجل سداد حق كل شخص" بناءً عليه تحرر أمر.

٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٣٩- أمر محرر إلى وكيل دفتري مصر

قدم عبد الحميد أفندي من رجال الدولة العلية وأفندي الاتكشارية السابق عريضة يقول فيها: "أرجو التفضل بتوجيه وظيفتي البالغ قدرها ثلثمائة بارة يومياً الموحوزة تحت تصرفي إلى محمد ابن المرحوم مملوكي المعتوق، حيث أنه اقتضت إرادتنا بتوجيه الوظيفة المذكورة إلى محمد ابن معتوقه وتوجيهها إليه اعتباراً من في غرة رجب وحرروا سنده اللازم واعطوه إليه على أن يصرف إليه بكاملها.

٨ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٤٠- أمر محرر إلى كاشف قرية شرق أطنج

قدم المهجان عيد عريضة يقول فيها: أن لي هجيتين تركت أحدهما أمانة في قرية "فهمينة" ولكن شيوخ القرية يريدون أن يأخذوا الفردة عن "المهجين". فإذا لم يكن للمهجان المذكور بيت ولا أية علاقة بهذه القرية فإن الحال تبقى بأن لا تطلب الفردة عن المهجم الذي أودع القرية لأجل المحافظة عليه. وحينئذ لا تأخذوها. فأما إذا كانت له بالقرية المذكورة علاقة فتسوجب أخذ الفردة فعندئذ خذوا ما يجب عليه من الفردة.

٨ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٤١- أمر محرر إلى حسن أغا الموره لي

قدم الحاج علي الأسيرجي [النحاس - تاجر الرقيق] عريضة قال فيها أن علي ديناً قدره خمسة آلاف قرش فينبغي قبل أصحاب الحصص الكبرى من هذا الدين أن يعطوني مهلة لأدائه أرى الذين لهم دين طغيفة لا يصبرون ولا يمهلون. فالرجاء الأمر بأن ترى دعوانا بين يدي حسن أغا الموره لي. وعلى هذا فقد حولت الدعوى إليكم.

٨ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٤٢- أمر محرر إلى ناظر الأتوال

قدم إلينا يتيان عريضة قال فيها أن الرجل المسمى سراج القماش كان تدينا للدويان فحبسه على بك سنتين فمات وهو محبوس. فلما رأى بدء أن له ابنتين قبض عليهما وحبسهما فهما لذلك يرجوان إطلاق سراحهما. فإذا صح ما قال هذان اليتيمان من أن أباهما

مات في الحبس بعد أن اعتقل من أجل الدين سنتين ومن أنهما كليهما قد قبض عليهما وأقيا في السجن فلتطلقهما لأن الأب الذي يتوفى وهو مفلس لا يصلح حبس بنيه غير القادرين على الأداء من أجل دينه. وأما إذا كان ما عرضه مخالفاً للواقع فلتجروا ما يقتضيه الحال.

١٠ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٤٣- أمر محرر إلى الأفندي ناظر الأقاليم البحرية

قدمت إلينا سيدة من قرية شبرا إدرس بالبحيرة عرضة قالت فيها لقد أنعم عليّ من قبل دولكم ببقايا رزقي البالغ قدرها خمسة عشر فدان وأعلم ذلك وأخذت الحجة الشرعية بشهادة المشايخ. وإذا إتينا مؤلف خمسة أنفس من الفقراء فالرجاء أن يحسب هذه صدقة علينا. فلتبادروا إلى أحالة نظر تدقيقكم فيما قاله المذكورة وفيما هو محرر في حاشية العرضة الأخرى وفي الحجة المعطاة من قبل الجهة الشرعية بشهادة المشايخ المذكورين وفي دفاتر المساحة الجديدة ثم أوفوا الحق على الوجه الذي يقتضيه كل ذلك.

١٠ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٤٤- أمر محرر إلى البك الخزينة دار

قدم إلينا رئيس سعادة البريد السابق عرضة قال فيها سأوجه إلى الحج مع أولادي وعيالي ولكني لست في ميسرة واقدار، فأنعمنا عليه بمائتين وخمسين قرشا. ولذلك فلتبادروا إلى إعطائه هذا المبلغ.

في ١٠ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٤٥- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أهل قرية الشهداء التابعة للقسم الثاني من القرية عرضة قالوا فيها أن جامعنا قد أكتفه الخراب، فحرم الأمر المعتاد تحرره في مثل هذه الأحوال.

في ١٠ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٤٦- أمر بخصوص ترميم جامع

قدم ناظر جامع سخا بقسم الثاني من القرية عرضة قال فيها أن جامع قريتنا خرب، ولذلك فقد حرر الأمر المعتاد تحرره في مثل هذه الأحوال.

في ١٠ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٤٧- أمر بخصوص ترميم جامع

قدم أهل قرية المجارية التابعة للقسم الثاني من المنوفية عرضة قالوا فيها أن جامع قريتنا خرب، فحرر الأمر المعاد تحريره في مثل هذه الأحوال.

في ١٠ جمادى الثاني سنة ٢٨

١١٤٨- أمر محرر إلى حسين أغا كاشف القسم الأول في المنوفية

قدمت السيدة خضرة من قرية أشمون في المنوفية عرضة قالت فيها أن ابني باع قماش وقد أخذ بعض القماش من شونة شبين فباع منه جزءاً وبقي لديه الجزء الآخر فسطا لص ليلاً وسرق هذا الذي بقي من القماش كما سرق من القماش الذي بيع. فالرجاء الأمر بالقبض على هذا اللص واسترداد ما سرق، وبما أن الواجب يقضى بإظهار السارقين الذين تقول المرأة المذكورة أنهم سرقوا قماش ابنها وبإخراج ما قد سرقوه من القماش ورده إليه وبإجراء ما تقتضى الحال لإجراء من عقاب السارقين الذين يلقي عليهم القبض فلبذلوا الدقة في هذا الشأن على الوجه الذي ذكر. فأما إذا كانت الدعوى على صورة غير هذه الصورة فاسكوا هذه السيدة واقطعوا جهيزة قولها.

في ١٠ جمادى الثاني سنة ٢٨

١١٤٩- أمر محرر إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم شيخ البلد بقرية طرانه التابعة للبحيرة عرضة قال فيها على الرغم من أن ثلاثين فدانا من الأرض قد ربطت بلا مال لأجل دار الضيافة فإنهم الآن قد قطعوا منها ستة عشر فدانا فما هو السبب الذي بني عليه رفع التة عشر فدانا في حين أنه ربط لدار الضيافة المذكورة ثلاثون فدانا من الطين بلا مال. بادروا إلى تحقيق هذا فإذا رأيتهم الشيخ المذكور محققاً فاجروا ما يقتضيه الأمر وأما إذا لم تجدوا له حقاً فاقطعوا جهيزة قوله وأسكوه

في ١٠ جمادى الثاني سنة ٢٨

١١٥٠- أمر محرر إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم ملتزم قرية كفر الصباح بالقليوبية عرضة قالوا فيها أننا نطالب أيضاً بالمال كما يطلب من الفلاح المال، فانظروا في أمرهم.

في ١٢ جمادى الثاني سنة ٢٨

١١٥١- أمر محرر إلى محافظ الإسكندرية

بما أن أولاد وعيال الشيخ إبراهيم باشو من سكان الإسكندرية قد قدموا عرضة قالوا فيها لقد نفى والدنا قبلاً إلى طرابلس فبقينا ههنا في حالة تشتت يرثى لها ولذلك نرجو التفضل بالعفو عن جريرة والدنا وبالإتيان به، وأنبؤونا فيها أنهم قدموا إلى محافظ الإسكندرية نسخة من هذه العرضة. فاعلموا أن إبراهيم باشو المذكور كان قد اجترأ على تغفل عوام الناس وتضليلهم بتفوهه ببعض المسائل الغريبة التي تنافي الأمور الشرعية المتعلقة بالمفتى، فأبلغ أمره إليها فأجلبناه إليه ولايته بعد اثناء علماء البلدة بإجلاله وإبعاده. ولكننا رحمة بمال أولاده وعياله عدنا فعفونا عما مضى من جرائمه. وإذنا له في الإقامة مع أولاده وعياله على شرط أن يقلع عن التفوه بمثل تلك الأقوال الغريبة وأن يشغل بأموره الذاتية وأن يكف يده عن كل عمل يخالف لرضانا. فلتلقوا على سمع اتباعه كيفية العفو عنه ولتنبشوه بفحواه ولتبقوا أمرنا هذا بيده

في ١٣ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٥٢- أمر محرر - على الوجه المعتاد - إلى السيد المحروقي لرؤية حساب

قدم المدعو عبد الكريم عرضة قال فيها بيني وبين إبراهيم أبو ريب الساكن في بولاق حساباً ناشئاً عن الأخذ والعطاء ولكن إبراهيم لا يرضى بعمل المحاسبة فالرجاء أن يفحص حسابنا بمعرفة المحروقي، ولذلك فقد حول إليكم أمر النظر في هذه المحاسبة.

في ١٣ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٥٣- أمر محرر إلى حسن أغا الموره لي

قدم خليل الجلاب عرضة قال فيها أن لي مع الأشخاص المدعويين عطا وأسعد وجرجس جروي والمعلم أوسي وجرجي الجلاب حساباً ناشئاً عن الأخذ والعطاء ولكهم يتمتعون عن رؤية المحاسبة، وعلى هذا فقد حولنا أمر المحاسبة عليكم.

في ١٣ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٥٤- أمر محرر إلى قبودان (ربان - رئيس ميناء) بولاق

قدم عزب المهدي من رؤساء قوارب الفلاحين عريضة قال حينما كنت آتياً من بني سويف معي حمولة من الكتان شبت النار في القارب فاحترق مقدار من الكتان وسلم بعضه وغرق قاربِي. فإذا صح ما يقوله صاحب العريضة وما يذكره أغا الأندرون (أغا الخاصة) في التمار في أن النار قد أصابت قلع هذا القارب في الحمل المذكور فاحترق واحترق معه جزء من الكتان وأخرج الجزء الآخر وغرق القارب فإن من الواجب إيصال ما أخرج واتشل من الكتان إلى محله، ولذلك فلتوصلوا هذا الكتان. ولما كان إخراجكم القارب لازماً كذلك فلتخرجوه هو أيضاً.

في ١٥ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٥٥- أمر محرر إلى البك كخدا

قدم الرئيس سليمان عريضة قال فيها أملك بالمشاركة مع خليل أغا رئيس المحالين قارباً له ثلاثة أرباعه ولي ربعه. وما أنا ذا اليوم أريد أن أبيع حصتي ولكن خليل أغا المذكور بمنعني البيع. فاجلبوا رئيس المحالين هذا وأفهموه فحوى الحال فإذا ظهر أن التماس صاحب العريضة مطابق للواقع فكلفوا الرئيس المذكور شراء هذه الحصة فإن أخذها فيها وإن لم يأخذها فأمره بأن لا يكون مانعاً لبيعها لغيره.

في ١٥ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٥٦- أمر محرر إلى وكيل دفتر دار مصر (دفتر مصر وكيله)

قدم إلينا مصطفى أغا أخذ أغوات الخاصة (أندرون أغا لرندين) عريضة قال فيها أن للسيدة زوجتي حصة قدرها ثلاثة قراريط في قرية "شبره يمن" بالقرية. والآن وقد توفيت المذكورة فإن هذه الحصة أصبحت محلولة شاغرة ولذلك أرجو توجيهها إلى عبدكم. وعلى هذا فقد عينا الحفيظة كريمة المتوفاة المذكورة معاشاً من جبرك بولاق قدره أربعمائة وتسعة وتسعون قرشاً ونصف قرش بدلاً من فاضل الحصة المحرر في الإعلام والشرح فليقسم هذا المبلغ على عدة شهور السنة ولينتظم إذن صرفه اللازم ويعط.

في ١٥ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٥٧- أمر محرر إلى متصرف جرجا

قدم المدعون منيت وجرجيس وشركاء من قرية أبنيو الحمام بأسويوط عرضة قالوا فيها أن لنا في قريتنا داراً نملكها بحجة شرعية ولكن المدعين طيناب وحتين ونيت يريدون ليضعوا أيديهم عليها ويفتصبوها . فلتحققوا ذلك بمعرفة الجهة الشرعية فإذا صح ما قاله أصحاب العرضة من أن دراهم التي هي تحت تصرفهم بحجة شرعية في القرية المذكورة يحاول الآخرون المذكورة أسماؤهم وضع أيديهم عليها ويدعون ملكيتها بلا سند فحينئذ ارفعوا تسلط المحاولين المدعين ومكثوا أصحاب العرضة من التصرف في هذه الدار بموجب الحجة الشرعية التي بأيديهم . وأما إذا ظهر أن أقوالهم مخالفة للواقع فلتجيبوا بذلك .

في ١٥ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٥٨- أمر محرر إلى وكيل دفتر دار مصر

قدم المدعو مصطفى عرضة قال فيها جاءت أختي من الولاية فصرنا بمجبتها غير قادرين على تكاليف المعيشة فظننا إلى كون مصطفى المذور غليلاً ومستحقاً للعناية فقد عينا له من جمر ك بولات معاشاً يومياً قدره قرشان . ولذلك فلتنظمو له إذن الصرف اللازم ولتعطوه إياه .

في ١٥ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٥٩- أمر محرر إلى كاشف شرق أطفح

قدم إبراهيم ومنصور شيخا البلد بقرية الطرفاية بإقليم شرق أطفح عرضة قالوا فيها أن في قريتنا ثمانين فداناً من الأرض زرعتها العرب من سنة واحد وثلاثين (يعني سنة ١٢٣١) إلى سنة ست وثلاثين ولكننا اليوم نطالب بمال هذه الأرض . فإذا صح أن في القرية المذكورة ثمانين فداناً نطالب هؤلاء بإعطاء ما يجب علينا من المال في عام واحد وثلاثين واثنين وثلاثين وثلاثة وثلاثين وأربعة وثلاثين في حين أن العرب هم هم الذين قاموا بفلحها وزراعتها في الأعوام السالفة البيان فإن الأمر يقتضي أن لا يطلب مال من هذين الشيخين عن الأطلان التي زرعتها العرب . فإذا ثبت لكم بعد التحقيق صحة ذلك فكفوا عن مطالبتهم . فأما إذا كانت الحال غير ما أنبؤوا فأجيبوا وخذوا ما عساه عليهم من المال الواجب تحصيله وجبايته .

في ١٥ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٦٠- أمر بشأن ترميم جامع

بما أن أهل قرية كفر الدوار بإقليم البحيرة قدموا إلينا عريضة قالوا فيها أن جامعهم قد اكتنفه الخراب فقد حرر الأمر على الوجه المعتاد .

في ١٧ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٦١- أمر بشأن ترميم جامع

بما أن أهل قرية سويسطاس بالغربية قدموا عريضة قالوا فيها أن جامعهم قد اكتنفه الخراب فقد حرر أمر بشأن على الوجه المعتاد .

في ١٧ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٦٢- أمر بشأن ترميم جامع

بما أن أهل قرية تجريج بالغربية قدموا عريضة قالوا فيها أن جامعهم متخرب فقد شرح بأعلى العريضة المذكورة بالأمر المعتاد وتحريره في مثل هذا الشأن .

في ١٧ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٦٣- أمر بشأن ترميم جامع

بما أن شعبان من أهل قرية منية طوخ بالغربية قدم عريضة قال فيها أن جامع قريتهم خرب فقد حرر الأمر المعتاد تحريره في هذا الشأن .

في ١٧ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٦٤- أمر بشأن ترميم جامع

بما أن أهل قرية حمزة جبعاله بالغربية قدموا عريضة قالوا فيها أن جامعهم مخرب فقد حرر الأمر المعتاد تحريره في هذا الشأن .

في ١٧ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٦٥- أمر محرر إلى الأفندي ناظر الأقاليم البحرية

قدم سليمان زائد من قرية بسيون بالغربية عريضة قال فيها في عام اثنين وثلاثين (يعني سنة ١٣٣٢) أحرق كثاني وهو في البيدر - الجرن - فلما طلبت مني حطيطته قدمت عريضة فتفضل بإعفائي ولكن ناظر الأصناف عماد الآن إلى طلبها . وإذ إن الأخأ الموما إليه

قد أبلغ صاحب العريضة شفاها ما هو لازم من الجواب في هذا الشأن وصار من الواجب على هذا التقدير أن تخصصوا المطلوب من صاحب العريضة إن كان مدينا وأن تجدوا تخلصه وسيلة إن لم يكن مديناً - فتنظروا في الصورة التي تقتضيها حالة فتجروا اللازم بحسبها .

في ١٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٦٦- أمر محرر إلى محافظ دمياط

قدم حموده سعدي من سكان دمياط عريضة قال فيها كنت من تجار الحرير ففرقت سفينتان فأصبحت مديناً . وأن له مقداراً من الديون أحرز مستنداتهما ولكن المدينين يأبون أداءها . فالرجاء إثبات مطلوباته المذكورة . فإذا صح ما قاله المذكور من أن له ديوناً فلتبادروا بعد إثبات مطلوباته بموجب مستدانه ودفعه إلى تحصيلها بمعرفة الجهة الشرعية ثم إلى تسليمها إليه وإيفاء حقه . وأما إذا كان ما عرضه مخالفاً للواقع فلتجيبونا .

في ١٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٦٧- أمر محرر إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم أحمد من أهل قرية سعديين من قرى حوض الليمون عريضة قال فيها أن مشايخ قريتنا قد اعتبروا ما هو عائد إليهم من أطيان قريتنا أرض شراقي، وقيدوه كذلك واعتبروا ما علينا من الأطيان أرض ري، وقيدوه كذلك . فإذا صح ما قاله المذكور من أن الأراضي التي على اسم المشايخ في هذه القرية مقيدة شراقي وأن الأراضي التي على اسم هؤلاء لم تقدر شراقي فلتبادروا بعد التحقيق إلى إجراء ما ترونه موافقاً لمقتضى الحال .

في ١٨ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٦٨- أمر محرر إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدمت زينب عريضة قالت فيها خلف والدي ساقية ففرضوا على هذه الساقية قردة قدرها مائتان وخمسون قرشاً . أرجو الإعفاء من هذه القردة . فلتنظروا في أمرها .

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٦٩- أمر محرر إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم حسن الزيات عريضة قال فيها أن من زياتي الحكومة واني مشغل بالبيع والشراء . ومع أنه ليست له صلة بأي شئ في قرية مشهور التي في القليوبية فإن شيخ البلد فيها قد قيدني بدفتر الفردة . ولذلك فقد حولنا أمره إليكم .

في ١٩ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٧٠- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أبو خاتم من قرية ميت المز بالمنوفية عريضة قال فيها أن جامعنا خرب فحضر الأمر المعتاد لمحضره في هذا الحال .

في ٢٠ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٧١- أمر محرر إلى وكيل دفتر دار مصر

قدم حمزة عريضة قال فيها كنت بجانب حسن بك فاعلت عيناى فأصبحت محتاجاً إلى العناية . ولما كان حمزة هذا مريضاً وأعمى ومستحقاً للعناية فقد عينا له من جرك بولاق قرشاً في كل يوم . فلتظروا إذن صرفه اللازم ولتعطوه إياه .

في ٢٠ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٧٢- أمر محرر إلى محافظ القصر

قدم أهل ينبع عريضة قالوا فيها أن سفن القصر حينما تأخذ أحمالها من القصر لا ترعى القانون الذي يوجب تناوب أخذ الأحمال بل تستأثر دوماً بالأخذ ولا تعطينا أحمالاً . ومع أنهم في القصر يعطون الحنطة باعتبار أردب ونصف أردب تحت النقص فإنهم لا يعطوننا هكذا أيضاً . ومع أنهم يعطون سفن القصر أجرتها ربعاً وقرراً فإنهم لا يعطوننا كذلك . ومع أن العادة جرت من القديم بأن تعطى بارة واحدة على كل أردب لأجل القاضي والكاكتب فإنهم يأخذون الآن أربعة بارات . أي أن أصحاب العريضة يبتون في ملتسمهم بأن قواربهم لا يتبع التناوب في تحميلها بالقصر وبأنه يؤخذ الآن عن الغلال التي توضع في قواربهم هنالك أربع بارات لأجل القاضي والكاكتب في حين أنه في الأصل لا يؤخذ إلا بارة واحدة وبأنهم يعطون

أجرتهم متأخرة وبأنهم لا يعطون شيئاً تحت النقصان؛ كما أنهم يرجون أن تعامل قواربهم في القصر بما تعامل به في مرقا السويس من مراعاة الدور والنوبة في تحميلها وأخذ بارة واحدة عن كل أردب من حمولتها كما كانت الحال في الماضي. فيما أن من اللازم أن يحموا من الغبن بمقتضى نظامهم فلا تجعلوا بين قوارب القصر والقوارب المحلية فرقاً بل أعطوهم أحمالاً بحسب دورهم كلما كان الدور والنوبة لهم ولا تسمحوا بأي وجه من الوجوه بظلمهم وغبنهم في مسألة النوبة هذه. ولتأمروا أيضاً القاضي والكااتب أمراً مؤكداً بأن لا يأخذوا من الأحمال المشحونة نقوداً أكثر مما يؤخذ بالسويس فإن أخذوا فامنعوهما وإن لم يصغيا إلى المنع فعاقبوهما وتعلموا علم اليقين أنكم إن لم تصنوا بهذا الأمر عناية حسنة فإن العقاب سيحل بكم أنتم. ولتمشوا الأمور الأخرى أيضاً مثل تمشيها في السويس وأعطوهم أجورهم ولا تؤخروها.

في ٢١ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٧٣- أمر محرر إلى كاشف القسم في المحلة

قدم الحاج إبراهيم الخلاوي عريضة قال فيها جاءت أني مشغولة بخدمة الحرير في القاهرة وبيتني في المحلة الكبرى سيخرجون منه أولادي وعبالي ويسكنون فيه الجنود. فإذا صح أن المذكور مشغل في مصر بخدمة الحرير وأنهم يريدون أن يخرجوا أولاده وعباله من بيته في المحلة ويسكنوا بدلهم جنوداً وإذا كان قد أعطى ما يجب على بيته من الفردة فإن من غير الجائز أن يخرج أولاد مثله المشغلين بأعمال الحكومة من بيته الذي دفعت فردته ثم وضع الجنود بدلاً منهم. وحينئذ فلا تخرجوهم من بيته بل اسكنوا الجنود إن كانوا كثيرين في محل آخر تجدونه مناسباً لهم. فاما إذا كانت أقوال المذكورة مخالفة للواقع فلتجيبونا بذلك.

في ٢١ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٧٤- أمر محرر إلى كاشف القسم الثاني بالغربية

قدم سيد نجا الخلاوي عريضة قال فيها على رغم أني قد دفعت فردة دارى التي أقطنها في المحلة الكبرى فإن الحاكم يريد الآن أن يخرجني من دارى ليقم فيها الجنود. فإذا صح أن سيد نجا المذكور سيخرج أولاده وعباله من بيته الذي بالبندر المذكور وستوضع العساكر مكانهم في حين أنه قد أدى ما على بيته من الفردة فإن من غير الجائز أن يخرج أهل

البيت المدفوعة فردته من بينهم. وعليه فلا تخرجهم بل اسكوا العساكر إن كانوا كثيرين في محل آخر. وأما إذا كان ما أخبر به المذكور منافياً للواقع فأجيبونا.

في ٢١ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٧٥- أمر محرر إلى عثمان أغا كاشف القسم الثاني بالمنوفية

قدم قاضي إيبار بإقليم المنوفية عرضة قال فيها عمر بك قد قام بإحصاء البيوت ويأخذ فردتها فلم يطلب منا فردة حينئذ لكوننا حاكم الشرع. ولكن المشايخ الآن يطالبوننا بالفردة عن السنة الماضية وعلى السنة الحاضرة. فإذا صح ما قاله المذكور من كونه قاضياً في تلك الجهة فيجب ألا يطالب بالفردة وحينئذ فلتشرحوا بأعلى قيده في الدفتر بأنه معفو. وأما إذا لم يكن قاضياً فلتقاضوه ما يجب عليه من الفردة.

في ٢١ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٧٦- أمر محرر إلى كاشف حسن أغا المورة لي

قدم البنا المسمى مصطفى عرضة قال فيها كتبت شريكاً للمدعو تعجين أبو العيد من بولاق وكنت أخذ وأعطي برأس المال البالغ قدره أربعمائة ريال وأعطيته ماله من فائض في آخر العام. والآن وقد أصابني الخسارة فإنه لا يرضى بما يصيبه من الضرر. وعلى هذا فقد حررنا هذا الأمر محولين عليكم أمر رؤية حسابهما على الوجه المعتاد.

في ٢١ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٧٧- أمر محرر إلى نحو الأوامر السالفة الخاصة

بعدم لإخراج دافعي الفردة من بيوتهم

قدم سيد مصطفى من سكان الحلة الكبرى عرضة قال فيها أن بيتي اللذين بالحلة قد أخذ ناظر الحرير أحدهما. فبينما يقطن أولادي وعيالي في البيت الآخر إذا بمحمد الكاشف يريد الآن أن يخرجهم ويحل المسكر محلهم. ولذلك فقد حرر أمر على نمط الأوامر السالفة بهاليه.

في ٢١ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٧٨- كتاب إلى الأفندي قاضي مصر بشأن تحويل رؤية دعوى

قدم الحاج يوسف عريضة قال فيها اشترت دارا في السيرة ببولاق فاحتفظت بنصفها على ذمتي ووهبت النصف الآخر للمدعو أحمد القبطة. ثم سرق أحمد المذكور أشياءني التي بمنزلي هذا فتثبت عليه مرقعة عام واحد وثلاثين وكان ذلك بمنزل العالم المسمى إبراهيم الدمنهوري وبحضور المسلمين وفي مواجعتهم وكب سنن محضر بما جرى. ومع فإن المذكور قد قام الآن بطالبني بإرجاع هذه الأشياء ولذلك أرجو النظر في دعوانا هذه بموجب السند والقوى الذين أحرزهما. فبناء عليه حول النظر في هذا إلى القاضي المشار إليه على الوجه المعتاد.

في ٢١ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٧٩- أمر محرر إلى متصرف جرجا

قدم عمر البوشي من سكان منفلوط التماسا قال فيه حملت من شونة منفلوط في سفينتي التي من طراز جريم ألف وستائة واثنى عشر أردبا ونصف أردب من الفول ومائة أردب من الحنطة وثلاثمائة جرة (بلاص) من السمن، ففرقت سفينتي امام قرية أكرقة، بإقليم البهنسا. فشرحنا بأعلى الاتماس سائلين ناظر الوسطانية عن فعوى الحال فجاءتنا عريضة الناظر مبينة بأنه قد أجرى التحقيق؛ واتضح من الشرح الذي بأعلى هذه العريضة أن قارب عمر المذكور قد غرق في ذلك الحبل وأن حوالته لم يخلص منها شيء. ولذلك فقد تجاوزنا عما أخذه من شونة منفلوط من أرادب الحنطة والفول بألف ما بغل وعلى هذا فلتأمرنا ناظر شونة منفلوط بأن لا يطالب المذكور بشيء وبأن يشرح بأعلى قيده في دفتر الشونة بما حدث. ومات أننا قد تجاوزنا كذلك عن السمن الذي أخذه من كاشف منفلوط مهما كان مقدارها هذا السمن من القناطير فلتتهموا أيضا الكاشف المذكور أن لا يطلب منه شيئا وأن يحمرر بأعلى قيده في الدفتر شرحا مبينا لما وقع.

في ٢١ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٨٠- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أهل قرية غلّة بالقليوبية عريضة قالوا فيها أن جامع قريتهم قد اكتنفه الخراب فكتب إلى الناظر الأمر المعتاد تحريره في مثل هذه الأحوال.

في ٢٢ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٨١- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أهل قرية غمرين بالمنوفية عريضة قالوا فيها أن جامع قريتهم خراب فكذب إلى ناظر القليوبية الأمر المعتاد تحريره.

في ٢٢ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٨٢- أمر بشأن ترميم جامع

قدم الشيخ علي والحاج مصطفى وكلاهما من قرية أضواي في الغربية عريضة قالوا فيها أن جامع قريتهما خراب فكذب إلى ناظر الغربية الأمر المعتاد تحريره في مثل هذه الحال .

في ٢٢ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٨٣- أمر محرور إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم حاجب محافظ دمياط عريضة قالوا فيها مع أن الأراضي المعطاء لمحرر أغا محافظ دمياط الحالي من محلات حسن أغا محافظ دمياط المتوفي قد رفع عنها المال فإن المائة والخمسين فدانا من الأراضي المستجدة التي ظهرت فيما بعد لم يرفع عنها المال . فالرجاء رفعه . وإذ قد تبين من مدلول إعلامكم أنه على الرغم من أنه سبق رفع الضريبة عن المائة والاثنتين والأربعين فدانا التي أعطيتها محرم أغا محافظ دمياط الحالي من محلات المحافظ السابق الموماً إليه فإن الأراضي المستجدة البالغ قدرها مائة وخمسين فدانا لم ترفع ضريبها . فلذلك قد رفعنا ضريبة هذه الأرض أيضاً . وعلى هذا فلتبادروا إلى قيد ذلك في دفتره وإلى إيداع إيصاله خزانة .

في ٢٢ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٨٤- أمر محرور إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم عبد النبي أحمد من قرية المقاطعة بالمنصورة عريضة قالوا فيها على الرغم من أن قباطي رزقي سبق أن مسحاً في القياس الأول والقياس الثاني فإنهم في قيام عام ستة وثلاثين قد مسحوا فاعتبروا زائدين خمسة فدادين . ولذلك فقد حولت هذه العريضة عليكم لتظروا في هذا الخصوص بما يقتضيه على الوجه المعتاد .

في ٢٢ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٨٥- أمر محرز إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم محمد منصور من قرية عامر بإقليم بلبس بالشرقية عرضة قالوا فيها تبلغ قوسنا مع الأهل والأقارب أربعين شخصاً وليس لنا شئ من الرزقة. فيما أن قرية عجوة أمين التي بقرب قريننا خراب وخالية فالرجاء أن تفضلوا فتأذوا لنا في زراعة رزقتها وعمارة القرية. فإذا كان ما قاله المذكور صحيحاً وكان عمران هذه القرية نافعاً لنا ولهم فلتبادروا إلى إجراء ما يقتضيه ذلك.

في ٢٧ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٨٦- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أهل قرية فراجي بالغربية عرضة قالوا فيها أن جامع قرنتهم خراب فكذب الأمر على الوجه المعتاد إلى أحمد الكاشف ناظر قرى الأرو في فوه.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٨٧- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أهل قرية قوم السيز بالقسم الأول في المنوفية عرضة قالوا فيها أن جامع قرنتهم خراب فكذب الأمر المعتاد تحريره إلى حسين الكاشف.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٨٨- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أهل قرية مصلحة بالقسم الأول في المنوفية عرضة قالوا فيها أن جامع قرنتهم خراب فحرر إلى حسين الكاشف الأمر على الوجه المعتاد.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٨٩- أمر محرز إلى حاكم الوسطانية

قدم مصطفى وثلاثة من رفاقه الجنود عرضة قالوا فيها نحن قاطنون في بني سويف. ولقد انسل اللصوص ليلاً فسرقتنا خيلنا. فلما ذهبنا إلى حاكم الولاية لم يلتفت إلينا بل طردنا من حضرته. وإذا إن من اللازم صوته حيلهم وحمايتهم فهمما يكن من عدم محافظتهم عليها فإن لوازم الحكم وواجبات الحكومة تقتضي بأن تبذلوا الدقة والعناية باعتباركم حاكماً للولاية

في إيمان التحري والبحث عن أخذ هذه الخيل وعن المكان الذي ذهب بها إليها حتى إذا وجدتموها سلمتموها إليهم فأديتم لهم حقهم. إذا إلى البحث عنها وإظهارها فإذا ظهرت فاهتموا بتسليمها إلى أصحابها وبالقبض على من سرقها ثم بالمسارعة إلى تأديبه وعقابه.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٩٠- أمر محرم إلى محمود أغا كاشف القسم الثاني بالشرقية

قدم سليمان وشركاؤه من سكان قرية قينات بالشرقية عريضة قالوا فيها لقد زرعنا اثنين وعشرين فدانا قطناً شرقا وبأفدانين ونصف فدان قطناً هندياً ومائتين فدانين سمساً فانهدم جسر قرية شبيبة فأغرق محصولنا. فالمرجور رفع مال هذا القدر من الأراضي. فإذا كان ما قاله المذكور صحيحاً بأن يكون جسر هذه القرية قد تهدم حقاً فغرق القطن والسمسم اللذان زرعهما فإن الواجب يقضى بأن يحمق عدد فدادين هذا المحصول المغرق ثم بعدم أخذ المال عن هذه الفدادين. وحينئذ لا تأخذوا المال عن الأراضي التي تحقق غرقها بل اشرحوا بما وقع في أعلى قيدها بالدقتر.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٩١- أمر محرم إلى البك الكخدا

قدم الرئيس سليمان القبالي عريضة قال فيها في بداية سنة سبع وثلاثين شحنت في قاربي من شونة بولاق سبعماية أردب من الحنطة وسبعة وعشرين جلدًا فبينما أنا ذاهب بها إلى الإسكندرية إذ غرق قاربي فقدمت عريضة إلى مولانا فأمر بإخراجها ولكن لم يمكن إخراجها مجال من الأحوال. والآن وناظر شونة بولاق بطاليني بالحنطة وناظر الجلد بطاليني بالجلود أرجو التفضل بالعفو. فإذا صح ما تدل عليه عريضته هذه من أن قاربه قد غرق وأن ما أعطيته من شونة بولاق من حنطة وما وضع في قاربه من قبل ناظر الجلد من جلود قد أصابها التلف فلتأمروا ناظر الشونة بأن يشرح بأعلى قيد المقدار الذي تلف من الحنطة بالتجاوز عنه وأن تنبهوا أيضاً من يلزم تنبيههم إلى الشرح بأعلى قيد ذلك المقدار من الجلد بأنه قد تجاوز عنه.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٢٨

١١٩٢- أمر محرر إلى الأغا رئيس مدفعية دمنهور

قدم محمد الطوبية من جنود مدفعية دمنهور عرضة قال فيها كما سافرت في البحر قبلاً مع الأسطول المصري نزلنا في جزيرة ساقية ولكن المراكب غادرت الجزيرة فجأة فبقيت أنا هنالك وما أناذا قد جئت. على أنني عندما أطلب مرتبات الثلاثة الأشهر استحقها لا يعطونها ويقولون لي لقد كنت فاراً وإذ قد اتضح من مدلول إعلام الناظر المذكور أن صاحب العرضة قد تخلف كما يقول في صاته وأنه لم يدرك السفن فإذا صح بعد استجلاء الحقيقة من الدقتر أن له مرتباً عن ثلاثة أشهر فلتبادروا إلى إعطائه مرتبه.

في ٢٥ جمادي الثاني سنة ٣٨

١١٩٣- أمر محرر إلى محافظ دمياط

قدم الحاج مصطفى أفندي عرضة قال سأسافر إلى القدس الشريف ولكن ليس عندي ما أتقته. فكتب إلى محافظ دمياط أمر على الوجه المعتاد بأن يعطي الحاج مصطفى أفندي هذا مائة وخمسين قرشا.

في ٢ رجب سنة ٣٨

١١٩٤- أمر محرر إلى المحروقي زاده

قدم الشيخ صالح بيومي عرضة قال فيها أخذت مقداراً من القماش من المدعو سراج وعطية ثمنه إلا أن سراجاً هذا قد توفي فجاء ابنه يطالبني بمجمعه مرة أخرى. فحول النظر في هذه الدعوى إلى المحروقي زاده.

في ٢ رجب سنة ٣٨

١١٩٥- أمر محرر إلى البك الكنخدا

قدم الرئيس سليمان القبالي عرضة قال فيها في سنة سبع وثلاثين أخذت من شونة بولاق سبعماية أردب من الحنطة وسبعة وعشرين جلدًا؛ وبينما أنا ذاهب بها إلى الإسكندرية غرقت فقدمت عرضة فصدر الأمر بإخراجها فيما لم يمكن إخراجها فالرجاء التجاوز عنها. فإذا كان صحيحاً أن قارب المذكور قد غرق في ذلك الحبل وأن حمولته من الحنطة والجلد قد تلفت وضاعت فلتأمروا ناظر شونة بولاق بأن يشرح بأعلى قيد ما تلف

من الخنطة بالغاً ما بلغ بأنه قد تجاوز عنه . وتفهموا من يجب إفهامهم أن يشرحوا هم أيضاً بأعلى قيد الجلد - إن كان الجلد ملكاً للحكومة - بأنه قد صار التجاوز عن العدد الذي تلف منه . وأما إذا كانت هذه الجلود ملكاً للتجار فلتجزوا مسائلها بحلها على الوجه الذي يقتضيه .

في ٢ رجب سنة ٢٨

١١٩٦- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أهل القليوبية عريضة قالوا فيها أن جامعهم خراب . فكذب الأمر المعتاد تحريره .

في ٢ رجب سنة ٢٨

١١٩٧- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أهل قرية سخا بالغربية عريضة قالوا فيها أن جامعهم خراب . فكذب الأمر المعتاد تحريره .

في ٢ رجب سنة ٢٨

١١٩٨- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أهل قرية دفره بالقسم الثاني في المنوفية عريضة قالوا فيها أن جامع قريتهم خراب . فحرر الأمر المعتاد تحريره .

في ٢ رجب سنة ٢٨

١١٩٩- أمر بشأن ترميم جامع

قدم محمد شعراوي من قرية شرونة إحدى القرى التابعة لقرية شرق أطفح عريضة قالوا فيها أن جامع قريتنا خراب . فحرر الأمر على الوجه المعتاد .

في ٢ رجب سنة ٢٨

١٢٠٠- أمر بحرق لكاشف القسم في الغربية

قدم محمد أبو منصور وإسماعيل من قرية سونبواين غربان بالغربية عريضة قالوا فيها أخذ منا أحمد الفقيه وإسماعيل شيخا البلد بقرتنا ثلاثمائة ريال كما أخذنا ثمن الجمعين الذي

هو عبارة عن مائة وثمانين ريالاً فيكون مجموع ما أخذاه خمسمائة وثمانين ريالاً (هذا في الأصل . المترجم) فأعطيا الحاكم مائة ريال محسوبة على ديننا وها هما يتعلان في إعطاء الباقي من هذه العقود . فإذا صح ما قاله صاحبا العريضة من أن شيخني البلد المذكورين قد بعثا إليكم بمائة ريال محسوبة على دينهما وأكلا الباقي من النقود وثنى الجملين فحققوا مقدار النقود التي أكلها الشيخان المذكوران وأخذاهما م لقاء نفسيهما ثم استردوا هذه النقود منهما وأدروهما إلى صاحبي العريضة موفين إياهما حقهما .

في ٢ رجب سنة ٢٨

١٢٠١- كتاب إلى الأفندي ملا (قاضي) مصر محوّل به أمر النظر في دعوى

قدم إبراهيم جبي عريضة قال فيها بما أنه في سنة ثمانى عشر كان بيني وبين أمير قاسم أخذ وعطاء فقد رؤيت دعوانا أمام الجهة الشرعية في سنة اثنتين وثلاثين ولكن المذكور مازال طالباً مقاضاتي فلما ذهبنا إلى الجهة الشرعية طلبوا مني شاهداً غير أن شهودي ذهب بعضهم إلى الحجاز وذهب البعض الآخر إلى أقطار وأنحاء أخرى . ولذلك فقد حولت هذه الدعوى إلى الأفندي قاضي مصر .

في ٢ رجب سنة ٢٨

١٢٠٢- أمر بشأن ترميم جامع

قدم أهل المقاطع بالمنوفية عريضة قالوا فيها أن جامع قرينا خراب فكذب الأمر المعتاد محريره .

في ٢ رجب سنة ٢٨

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية كليشة بالغربية قدموا عريضة بشأن جامعهم فقد كتب الأمر كذلك على الوجه المعتاد .

صورة منه: نظراً إلى أن أحمد جعفر من قرية محلة دياي بالغربية قدم عريضة بشأن جامع القرية فقد كتب الأمر كذلك على الوجه المعتاد .

صورة منه: نظراً إلى أن حسين من قرية داماط بالغربية قدم عريضة بشأن جامع القرية فقد كتب الأمر كذلك على الوجه المعتاد .

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية سجين بالغربية قدموا عريضة بشأن جامعهم فقد كتب الأمر كذلك.

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية سخيم بالغربية قدموا عريضة بشأن جامعهم فقد كتب الأمر كذلك على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن سيد أحمد من قرية ميت يزيد بالغربية قدم عريضة بشأن جامع القرية فقد كتب الأمر كذلك على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن سيد صالح من قرية دفرية بالغربية قدم عريضة بشأن جامع القرية فقد كتب الأمر كذلك على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن الشيخ علي من قرية بطونين بالغربية قدم عريضة بشأن جامع القرية فقد كتب الأمر كذلك على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية كفر طنيشة بالغربية قدموا عريضة بشأن جامعهم فقد كتب الأمر أيضاً على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية بقوله بالغربية قدموا عريضة بشأن جامعهم فقد كتب الأمر أيضاً على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية زناده بالمنوفية قدموا عريضة بشأن جامعهم فقد كتب الأمر أيضاً على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية سلموني بالمنوفية قدموا عريضة بشأن جامعهم فقد كتب الأمر أيضاً على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية ميت العز بالمنوفية قدموا عريضة بشأن جامعهم فقد كتب الأمر أيضاً على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية مشار بالمنوفية قدموا عريضة بشأن جامعهم فقد كتب الأمر أيضاً على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية ططاي بالغربية قدموا عريضة بشأن جامعهم فقد كتب الأمر أيضاً على الوجه المعتاد.

صورة منه: نظراً إلى أن أهل قرية درين بالبحيرة قدموا عريضة بشأن جامهم فقد كتب الأمر أيضاً على الوجه المتاد.

١٢٠٣- أمر محرر إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم الحاج يوسف رئيس المهجانيين عريضة قال فيها في حصتنا التي في الشرقية والتي تبلغ قدرها اثني عشر قيراطاً ونصف قيراط صارت محلولة. فهم الحكم بأن يؤجروا طين الوستية للفلاحين ولكن الفلاحين لم يستأجروه ثم أجره الحكم لنا بسبعة ربالات فزرعناه وأعطينا إيجاره حتى سنة أربع وثلاثين ولكنهم الآن يريدون أن يأخذوا إيجار سنة خمس وثلاثين وست وثلاثين بحسب ضريبة القرية فالرجاء أخذها على الوجه السابق. فحولت هذه العريضة على ناظر الأقاليم البحرية.

في ٤ رجب سنة ٣٨

١٢٠٤- أمر محرر إلى كاشف القسم بالشرقية

قدم إسماعيل حسن من أهل قرية قينات بالشرقية عريضة قال فيها تهدم جسر القرية المسماة شينة الدكارية فأغرق من زراعتي ثمانية فدادين كانت مزروعة قطناً هندياً. فالرجاء إعفائي من مال هذه الفدادين "فإذا ظهر بعد التحقيق أن ما قاله المذكور صحيح وأن جسر القرية قد تهدم وأن ثمانية فدادين من زرعه قد غرقت فحينئذ يجب أن لا يؤخذ المال عن مثل هذه الأراضي التي غرق محصولها. ولذلك تجاوز عن مال الفدادين التي غرقت فلا تأخذوه بل اشرعوا بذلك بأعلى قيده الدفتر.

في ٤ رجب سنة ٣

١٢٠٥- أمر محرر إلى الخواجة بوغوص

قدم الشيخ عوض الجرجاوي عريضة قال فيها لي في ذمة مخالي دميري الرومي بالإسكندرية أكثر من خمسة عشر كيساً من النقود ثناً لما أخذه من الجوخ ولكن مخالي هذا يتعلل في الدفع. ويقول إسماعيل أفندي ترجماننا العربي، أن هذا المبلغ له نفسه وأن عدم تحصيله يورثه ضرراً وغبناً ثم يرجو جباية هذا المبلغ. فإذا كان مخالي المذكور ظاهر الحال

وكان تحصيل المبلغ منه في حيز الإيمان فلتبادروا إلى العناية بأمر تحصيله المبلغ وقاية للترجمان المذكور من الغبن والضرر وإيفاء لحقه.

في ٤ رجب سنة ٢

١٢٠٦- أمر محرر إلى كاشف شرق أطفيح

قدمت السيدة عائشة عريضة قالت فيها أن لجامع القرية بشرق أطفيح رزقه ولكن لما كان الطرف الذي يأخذ عن الديوان رجة ربع الصرف من أقارب خدام الجامع فإنه قد قيد أراضي الرزقة المذكورة في سنة ست وثلاثين باعتبارها شرتقي. فإذا ظهر بعد تحقيق الكيفية من دفاتر السنة المذكورة أن ما أنبأت به هذه السيدة صحيح وأنه على رغم كون طين هذه الرزقة المربوكة على الجامع المذكور قابلاً للزراعة فإنه قد قيد شرقي، سهواً في مساحة السنة السالفة الذكر - فلتبادروا إلى إعطاء ورقة صرفه اللازمة.

في ٨ رجب سنة ٣٨

١٢٠٧- أمر محرر إلى محافظ مكة

قدم المسمى عبدالله عريضة قال فيها كان المدعو الحاج إبراهيم التوقايلي تجر منذ سبع سنين أو ثمانية في جهة اليمن فتوفي في الحديدية فنصبت وكيلاً وجئت من قبل ورثته الذين هم في ولايتهم. فالرجاء تحصيل ما لنا بمعرفة محافظ مكة وتسليمه إلى عبدكم. فافروا عريضة عبدالله هذه وانظروا إلى الحجة المعطاة من الجهة الشرعية مشعرة بوكالته من قبل ورثة المتوفي المذكور. فإذا ظهر أن أقواله تتفق ووثائقه فعند ذلك يكون من اللازم تسليمه بمعرفة الجهة الشرعية ما تركه المتوفي من الأموال بالغاً ما بلغ لأجل أن يوصله إلى الورثة وحينئذ فلتبادروا إلى الكتابة إلى عاملكم الذي بالحديدة ليسلم هذه الأموال وليتذلوا الروية في إبقاء الحق وإيقاد أحكام الشرع حسبما تقتضيه الشريعة المطهرة.

في ٨ رجب سنة ٣٨

١٢٠٨- أمر محرر إلى محافظ المدينة

قدم محمد أفندي البساطي عريضة قال فيها مع أن والي جدة إلى رآسة الدلائن فإن حسن باشا قد غضب الآن على والدي فرفضها عني وعزلي منها. فإذا صح ما يقوله

المذكور من أن رآسة الدلائن التي وجهها إليه الباشا المشار إليه قد نزعته منه وأعطيت لغيره فلتعمدوا إلى الذي أعطيتها كائناً من كان فترفعوها عنه ثم تحيلوها ثانية إلى محمد أفندي هذا ولا تجعلوا أحداً ما يتدخل في إدارته المعتاد عليها من قبل ولا في تصرفه الموافق لعادة البلدة.

في ٧ رجب سنة ٢٨

١٢٠٩- أمر محرر إلى إسماعيل أخا كاشف القسم الأول بالقرية

قدم أحمد ابن الشيخ مصطفى من قرية سنبلو بالقرية عريضة قال فيها توفي والدي وعليه من الدين ألف وخمسمائة ريال فقيّدوا عليّ نصف هذا الدين وعلى أحمد الفقيه نصفه الآخر وأعطوا الشياخة ولكن الفقيه المذكور يريد اليوم ليخرجني من الشياخة. فإذا صح ما يخبر به المذكور من كونه نصب شيخاً بدلاً من والده وأن نصف دين والده قد أحيّل وقيد عليه والنصف الآخر على شريكه الشيخ أحمد الفقيه ومن كونه على الرغم من أنه قد أدى ما أحيّل عليه من الدين فإن شريكه المذكور يدعو إلى إخراجه من الشياخة وإذا تحقّق أنه مقتدر على إدارة شؤون الشياخة وأنه أيضاً لا يضر الأهلين ولا يؤذيهم فلا تخرجوه من الشياخة بل أبقوه فيها. وإذا كان ضاراً مؤذياً فحينئذ فلتعزلوه.

في ٨ رجب سنة ٢٨

ترميم جامع - قدم الشيخ عبدالله من قرية بيشة التابعة لبلبيس بالشرقية عريضة قال فيها أن جامع قريتنا خراب. فكذب الأمر على الوجه المعتاد.

في ٨ رجب سنة ٢٨

ترميم جامع - قدم أهل بندرة بالقرية عريضة قالوا فيها أن جامعهم خراب. فكذب الأمر المعتاد مخبره.

في ٨ رجب سنة ٢٨

١٢١٠- أمر محرر إلى حسن أخا كاشف البحيرة

قدم عطاب من عربان أولاد علي بالبحيرة عريضة قال فيها أن المدعويين ميكائيل ويونس وسكران من أولاد علي قد قتلوا أخي بغير حق فالرجاء رؤية دعوانا. فإذا صح

بعد التحقيق أن ميكائيل ويونس وسكران المذكورين قد قتلوا أخاه هذا متحدين بعضهم مع بعض فخذوا هؤلاء القاتلين واحبسوهم ثم بادروا إلى تحرير أحوالهم وإبانتها بها باعثن ذلك مع صاحب العريضة. وإياكم أن تكبوا ما فيه خلاف للواقع بل اجنبوا ذلك ونحاشوه.

في ٨ رجب سنة ٢٨

١٢١١- أمر محرر إلى عثمان الكاشف كاشف القسم الرابع في المنوفية

قدم حسن الشيخ ومحمد الخوالي من قرية نشغرف في خط أتيار بالمنوفية عريضة قالوا فيها في قرنتنا ساقية مدفونة منذ مائة سنة لم يكن أحد يعرف أنها ساقية فحضر عبدكم وكشفها ولكن جاء شيخ القرية يريدون الاستيلاء عليها. فإذا صح قاله المذكوران من أنها وحدا ساقية لا صاحب لها ومن أنها ليست تحت تصرف أحد ومن أن لهما طينا قريبا منها مقيدا على اسميهما فلتبوهما بأيديهما ولتمنعا تدخل أي شخص في تصرفهما. فأما إذا لم يكن لهما طين مقيد عليهما بقرب هذه الساقية فلتقيموا الاستيلاء عليها لمن قضى عادة الأهلى بأن يأخذها من لهم أطيان بجوارها ولتبادروا بذلك إلى إبقاء الحق وإحقاقه.

في ٨ رجب سنة ٢٨

١٢١٢- أمر محرر إلى حسين أغا كاشف القسم الأول في المنوفية

قدم مشايخ قطعه بالمنوفية عريضة قالوا فيها أن الجسر الذي بين قرنتنا وقرية شنشور قد تهدم ففرق ما زرعنا من كان وقطن فالرجاء ترميم جسرنا هذا. فإذا ظهر بعد التحقيق أن ما يخبر به المذكور صحيح وأن جسر هذه القرية قد تهدم فأصبح محتاجا إلى الترميم فإن تعميره يكون لازما. وحينئذ يجب أن تكفلوا أهل القرية المجاورة له ترميمه بحسب عادة البلدة. وأما إذا كان أهل القرى التي في جواره ضعاقا وليست لهم قدرة على ترميمه فحينئذ اهتموا بأن تعاون القرى الأخرى في الترميم الذي تقتضيه الحال.

في ١١ رجب سنة ٢٨

١٢١٣- أمر محرر إلى إسماعيل أغا كاشف القسم الأول بالغربية

قدم محمد من قرية سيمودن بالغربية عريضة قالوا فيها أن شيخ البلد بقرنتنا قد ضربني وأخذ مني ثلاثمائة ريال بلا موجب لذلك. فأرجو أن تحصلوا لي هذه النقود. فإذا

كان شيخ البلدة المذكور قد أخذ منه ريالاته الثلاثمائة لجعله شيخاً ثم لم يجعله شيخاً فلا تكفوا بجعله شيخاً بل حصلوا له ريالاته الثلاثمائة من الشيخ المذكور وسلموها إليه أيضاً فأما إذا لم يكن الشيخ المذكور قد أخذ هذه النقود ليحصل صاحب العريضة شيخاً بل أخذها منه بوسيلة من الوسائل الأخرى فلتحصلوا منه النقود كذلك وتسلموها إلى صاحب العريضة.

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢١٤- أمر محرر إلى حسين الكاشف كاشف القسم الأول في المنوفية

قدم موسى عباس وحسين عباس من قرية قلطة بالمنوفية عريضة قالوا فيها نملك فداناً ورثناه عن آبائنا وأجدادنا . ومع أن هذا الفدان مسح عام ثمانية وعشرين وهو مقد باسمنا فإن المدعو محمدا يدعى الحق فيه ويحاول أخذه . فإذا صح ما يقوله المذكورات من كون هذا الفدان من الطين قد انتقل إليهما فورثاه من والدهما ومن كونه في مساحة تلك السنة كان مقيدا عليهما ومن كون الوثيقة المختومة التي تتيح لصاحبي العريضة التصرف في هذا الفدان قد سبق إعطاؤهما إياها من قبل ناظر الأقاليم البحرية ومن قبلكم فحينئذ لا يجوز لمحمد المذكور أن يتدخل . وإذا فامنعوا تدخله ولا تدعوا له سبيلاً إليه ومكثوا صاحبي العريضة من الاستيلاء على أرضهما المذكورة.

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢١٥- كتاب إلى قاضي مصر

قدمت السيدة المسماة ديونة عريضة قالت فيها لما كان زوجي الشيخ محمد الصعيدي ذاهباً إلى الحج حصلت له على ستمائة وخمسة وسبعين ريالاً فرنسياً فأخذها وسافر إلى الحجاز فلما توفي هنالك ختم ورثته على بيتي وصعدوا إلى الحرم فاستولوا على أشيائي فأرجو رؤية دعوانا أمام الجهة الشرعية". ولذلك حُوت الدعوى على الوجه المعتاد .

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢١٦- أمر محرر إلى ناظر خزانة المدينة

قدمت الشرفه صالحة والشرفه عائشة عريضة قالتا فيها لنا دار وقف في محلة اسبحرية بالمدينة كنا نؤجره كل عام مقابل مائة ريال فرنسي ولكن أجرته هذه لا تأتي إلينا

منذ عام واحد وثلاثين ويقال أن الساكن فيه الآن هو محمد أغا الحوطولي فالرجاء تحصيل أجرته. فاقروا عريضة المذكورتين هذه واطلعوا على بإيديهما من المستندات الشرعية ثم مكّوهما من الاستيلاء على بينهما بموجب الشرع بعد أن نهما فحوى دعواهما وبعد أن يتحقق أمام الجهة الشرعية أنهما تحرّزان المستندات وأن البيت ملك لهما . ثم تأخذوا لهما أجرتهما بموجب قانون البلدة بالقة الأجرة ما بلغت محصلين من محمد اغا ما تستوجب المدة التي أقامها بالمنزل ثم لبادروا إلى أمر تحصيلها أيضاً ممن عساه يخلف محمد أغا في الإقامة كائنا من كان.

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢١٧- أمر محرر إلى أحمد الكاشف ناظر الأرز في قوة

قدم خفير قرية قنطارا إحدى قرى الأرز عريضة قال فيها مع أنني خفير هذه القرية فإن أخي قد طردني وأخذ مالي من الأجرة فاستولى عليه فإذا صح أنه في حين أن المذكور قادر على أداء خدمة الخفر فإن أخاه سالماً قد استأثر بهذه الخدمة وحصرها كلها في نفسه وحده وإذا كان صاحب العريضة مقتدراً على أداء الخدمة فلا تدعوا أخاه هذا يتعرض لحصته التي تصيبه.

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢١٨- أمر محرر إلى متصرف جرجا

قدم حسين رضوان جلبي السيوطي عريضة قال فيها أن لجامع قرنتنا ولسبيل هذا الجامع أوقافاً ولكن المسمى الشيخ حسن لا يعطي شيئاً من هذه الأوقاف منذ ستة أعوام. فحول الأمر على متصرف جرجا .

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢١٩- أمر بشأن ترميم جامع

قدم يونس من قرية دروه بالمتوفية عريضة قال فيها أن جامع القرية خراب فكعب الأمر على الوجه المعتاد .

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢٢٠- أمر محرم إلى علي أغا كاشف القسم الثاني بالغربية

قدم حبيب من قرية منيت الجناح بالغربية عرضة قال فيها عينت شيخاً قربنا بموجب فرمان (أمر عال) ولكن أخي أخذ مني فلاحني وخمسين ريالاً وزرع أرضي البالغ قدرها خمسين فدانا ولم يعط المال عنها . فإذا صح بعد التحقيق ما قاله الشيخ المذكور من أن أخاه هذا لم يرض بحقه ومن أنه أخذ الشيخ فاستخدمهم وأخذ ريالاته الخمسين فأكلها عليه وفداده الخمسين فلم يعط عنها المال فلتأسروا بعدم التصدي لمثل هذا ولتأخذوا منه الحق الذي في ذمته بالغا ما بلغ ثم توفوا الحق وتحقوه وتحصلوا منه ما عساه قد أخفاه وكنتم أمره من مثل هذا المال .

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢٢١- أمر محرم إلى ناظر الأقاليم الوسطانية

قدم الرئيس إبراهيم عرضة قال فيها جئت من بني سويف إلى بني حضر فرطت قاري هنالك فجاء لص وسرق من القارب واحد وعشرين ألف وأربعمائة بارة . ولما كان السارق من أقارب القاتع قام فإن حاكم الوسطانية لم ينظر في دعوانا حينما قصده . فكذب أمر على الوجه المعتاد إلى ناظر الأقاليم الوسطانية ليعمل على إظهار النقود المسروقة وعلى ردها إلى الرئيس المذكور .

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢٢٢- كتاب إلى الأفندي قاضي مصر

قدم يوسف الذمي أحد الرعية عرضة قال فيها كتبت أشريت بحجة شرعية أرضاً قدرها عشرون ذراعاً أنشأت فيها طان حلاق فجاء الآن على الكاشف يبغي الاستيلاء عليها . ولذلك فقد حولت هذه الدعوى إلى الأفندي قاضي مصر .

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢٢٣- أمر (هكذا في الأصل) محرم إلى قاضي مصر

قدم إلينا مستحق وقف على كتحدا قولنج عرضة قالوا فيها أن بعضهم استولى على الوقف فهو يأخذ إيراده ولا يعطيهم منه شيئاً . ولذلك فقد حولت هذه الدعوى إلى الأفندي قاضي مصر .

في ١١ رجب سنة ٣٨

١٢٢٤- أمر محرر إلى قاضي الإسكندرية ومحافظها

قدم محمد الإسكندري عريضة قال فيها لما توفيت والدتي بقى عند خالي السيد بكر القباني مقدار من حليها فلما توفي خالي المذكور أيضاً استولى ورثته على هذه الحلي فلم يعطوني منها شيئاً. فإذا لم يكن مضى على وفاة والدته المذكور خمسة عشر عاماً فلتظروا بعد الترافع إلى ما يقضى به الشرع ولبادروا بمقتضى الشرع الأتور إلى إبقاء الحق.

في ١٣ رجب سنة ٣٨

١٢٢٥- أمر محرر إلى حسين بك كاشف القيوم

قدم أحمد الوديني عريضة قال فيها توفيت والدتي تاركة أربعة أثواب فأخذت هذه الأثواب وتركها بجانب ملا كاشف فاستولى المذكور عليها فقدمت عريضة فتفضل وأمر له بإعطائها فيما أن المذكور لم يعطها على رغم هذا الأمر فأرجو أن تأخذوها لي منه. فإذا صح ما يقوله المذكور وكان ميراثه عند ملا كاشف فلتأخذوا هذا الميراث بالغا ما بلغ ولتوفوا صاحب الحق حقه.

في ١٣ رجب سنة ٣٨

١٢٢٦- أمر محرر إلى حاكم الوسطانية

قدم الحاج مصطفى من جماعة إسماعيل أغا عريضة قال فيها سُرِق له رأس من الخيل بقرب بني سويف فأرجو إظهاره وإعادته إلي. فإذا صح ما أخبر به المذكور من أن حصانه قد سُرِق في هذا المحل فلتبادروا إلى البحث عنه وإلى تسليمه إليه وأيضاً فلتعتنوا بالبحث عن الذي سرقه ولتتموا بأمر تربيته وعقابه.

في ١٤ رجب سنة ٣٨

١٢٢٧- أمر محرر إلى كاشف القسم الثاني بالشرقية

قدم الذمي المدعو حسب الله عبد الملك عريضة قال فيها أن له على صراف قرية أسلوح وعلى صراف قرية أبو كبير ثلاثمائة وأربعين ريالاً وأنها ليعتلان في دفع هذا المبلغ مع أنني بدوري مدين للحكومة. فإذا صح ما قاله المذكور من أن له في ذمة الطرفين السالفي

الذكر دينا فحققوا مقدارهم بمعرفة الجهة الشرعية ثم خذوا له الدين واعتنوا بإيفاء حقه وبأدروا كذلك إلى استيفاء ما عليه هو أيضاً من الدين.

في ١٤ رجب سنة ٣٨

١٢٢٨- أمر محمر إلى ناظر الأقاليم البحرية

قدم إلينا مصطفى من قرية بدوي في المنوفية عريضة قال فيها أكل مني البحر ثمانية فدادين من الأرض فأتلف زرعها ومع ذلك فهم مازالوا يطالبوني بمالها . فحولت الشكوى على ناظر الأقاليم البحرية.

في ١٥ رجب سنة ٣٨

١٢٢٩- أمر محمر إلى البك الكنخدا

قدم كل من الطفلين احمد وعلي عريضة قال حدة ورجوا في عربضتهما أن يُقيدا تلميذين في المكعب . فحرر إلى الكنخدا على الوجه المعتاد أمر بشأن واحد منهما .

في ١٥ رجب سنة ٣٨

١٢٣٠- أمر محمر إلى كاشف القسم الأول في المنوفية

قدم مجري حسن من قرية مناوهره في المنوفية عريضة قال فيها لي في حوض الغربية أربعة عشر سهما ونصف سهم بقي بعضها تحت القنطرة وأكل البحر بعضها . فإذا صح ما أخبر به المذكور من كون هذه الأرض التي يتصرف فيها بقي جزء منها تحت القنطرة وأكل البحر جزءها فإنه لا يجوز أخذ المال عن مثل هذه الأرض التي أكلها البحر فلم يبق لها وجود ولذلك فلا تأخذوا عنها المال بل اشرحوا ما حدث بأعلى قيدها في الدفتر .

في ١٥ رجب سنة ٣٨

١٢٣١- أمر محمر إلى قيودان بولاق وإلى علي الجزار

قدم الرئيس حسن عريضة قال فيها ببني وبن داعمزاده حساب ناشئ عن إيجار قارب ولكنه لا يريد رؤية هذا الحساب بحسب القواعد البحرية . فإذا صح ما يقوله المذكور من أن له دعوى يكون من اللازم رؤية حسابه وإنهاء دعواه . وحينئذ يجب أن تعتنوا برؤية حسابهما والفصل في دعواهما بحسب القواعد البحرية وبحضور وكيل داعمزاده في:

١٥ رجب سنة ٣٨

١٢٣٢- أمر محرر إلى حسين الكاشف كاشف القسم الأول بالموتفة(*)

قدم مشايخ قرية قطة بالموتفة عرضة قالوا فيها تهدم الجسر الذي بيننا وبين قرية شنشور ففرق مازرعنا من كان وقطن. فبعد التحقيق إذا صح ما قاله المذكورون من أن جسر هذه القرية تهدم فأصبح محتاجاً إلى الترميم يكون ترميمه لازماً. وحينئذ فلتجعلوا أهل القرية المذكورة يرمونه بحسب العادة. هذا إذا كانت لهم قدرة على ترميمه وأما إذا كانت هذه القرية ضعيفة وكان أهلها مرضى لا جهد فيهم ولا قوة بحيث لا يستطيعون ترميمه فحينئذ فلتبادروا إلى أمر معاوتهم بواسطة القرى المجاورة لهم على الوجه الذي تقتضيه الحال.

في ١٥ رجب سنة ٢٨

١٢٣٣- أمر محرر لأجل تحقيق شكوى

قدم شيخ البلد مصطفى من قرية فيردة عرضة قال فيها لما كان في قريتنا شيخ بلد آخر فإن هذا الشيخ طردني واستولى على كثاني وقمحي وحيواناتي وأشجارتي. فبعد التحقيق إذا صح ما قاله صاحب العرضة من أن شيخ البلد المذكور قد استولى على ما بين مصطفى ومقداره من كانه وحنطه وحيوانه ونخيله فلتحصلوا له جميع ما اخذ منه بالغاً ما بلغ ثم فلتسلموا إليه ما حصلتم - كذلك حرر الأمر إلى الحكم على الوجه المعتاد.

في ١٥ رجب سنة ٢٨

١٢٣٤- أمر محرر إلى كاشف القسم الأول في الموتفة

قدم على زناتي من قرية طهر شورب عرضة قال فيها لي دين على المدعو سليم مشهور وعندي سند بهذا الدين ولكني كلما طالبته أبي الأداء وامتنع عن التسديد. فإذا صح ما أخبر به من أن له ديناً في ذمة سليم المذكور فلتأخذوا له دينه بمعرفة الجهة الشرعية.

في ١٥ رجب سنة ٢٨

١٢٣٥- أمر محول به دعوى إلى المحروقي زاده

قدم ناظر شبرا عرضة قال فيها أن لخليته ديناً لي المدعو البنان وأنه يرجو رؤية حسابه على الوجه الذي يقضى به قانون التجارة. ولذلك فقد حولت هذه الدعوى إليكم.

في ٢٢ رجب سنة ٢٨

(*) هذا الأمر مبيقت الإشارة إليه برقيم ١٢١٠.

١٢٣٦- أمر محرور إلى دفتر دار مصر

قدم مصطفى من جماعة قرة على أغا عريضة قال فيها أنه أصبح عليلًا فأنعما علي بمرتب يومي قدره قرش يأخذه من جمرك بولاق وعليه فلتتظلمكوا له إذن الصرف ولتعطوه إياه.

في ٢٣ رجب سنة ٣٨

١٢٣٧- أمر محولة به دعوى إلى الجهة الشرعية

قدمت السيدتان شرفة وحفيظة عريضة قالتا فيها أن لهما دعوى وقف مع المدعو أبو حسن فحولت الدعوى إلى الجهة الشرعية.

في ٢٣ رجب سنة ٣٨

١٢٣٨- أمر محرور إلى ناظر البحرية (يقصد الأقاليم البحرية)

قدم أهل قرية جمل ومطانية بالجيزة عريضة قالوا فيها لما مسحت أراضي قربتنا في العام الماضي قيد منها ثلاثون فدانا بصفتهما شراقي ومع ذلك فقد أعيدت مساحة هذه الفدادين مرة أخرى. وإذا أنهم يرجون الكشف عن ذلك من الدفتر فقد حولت عريضتهم إليكم.

في ٢٣ رجب سنة ٣٨

١٢٣٩- أمر محولة به دعوى إلى الجهة الشرعية

قدمت المدعوة صفية عريضة قالت فيها أن زوجي رئيس (ربان سفينة) وقد اشترى قبطانان من رئيس آخر ولكن أحد الكفار يدعى أن هذا القبطان قفطانه ويحاول أخذه مني. فحولت الدعوى إلى الجهة الشرعية.

في ٢٣ رجب سنة ٣٨

١٢٤٠- أمر محرور إلى حسين بك حاكم القيوم السابق

قدمت المسماة فاطمة عريضة قالت فيها لي في ذمة زوجي مصطفى البيرقدار وجماعة حسين بك كاشف القيوم نفقته عن كرمته ولكني كلما طلبتها لا يعطيها. فإذا ظهر بعد التحقيق أن ما تخبر به المذكورة صحيح وأن مصطفى البيرقدر هذا مدين لها بتقود

التفقة التي بينت مقدارها وأنه يأبى إعطائها - فإتانا أن تأخذوا لها منه هذه النقود وإتانا أن ترسلوه إلينا للترافع على الوجه الشرعي وإبقاء الحق أهله.

في ٢٣ رجب سنة ٢٨

أوامر بشأن ترميم جوامع

قدم أهل قرية فرانشو بالمنوفية عريضة قالوا فيها أن جامعهم خراب فحرر الأمر على الوجه المعتاد .

قدم أهل قرية قراجة بالغربية عريضة قالوا فيها أن جامعهم خراب فحرر الأمر على الوجه المعتاد .

قدم أهل قرية مينييت الواط بالمنوفية عريضة قالوا فيها أن جامعهم خراب فحرر الأمر على الوجه المعتاد .

قدم أهل قرية العجيزية بالجيزة عريضة قالوا فيها أن جامعهم خراب فحرر الأمر على الوجه المعتاد .

١٢٤١- أمر محرر إلى كاشف قلوب

قدم شيخ قرية برشوم عريضة قالوا فيها أن لقرنتنا ماشتي فدان من الأطنان . ومع ان البحر يأكل في كل عام مقدار من هذه الأطنان فإتانا مازلنا نطالب بمالها جميعا . فهل صحيح ما يقوله المذكورون من أن البحر أكل هذا القدر من أرضهم . فإذا كان صحيحاً فإن من غير الجائز أن يؤخذ المال عن أرض مثل هذه قد أكلها البحر فأضحت بغير زراعة ولا حراثة . وحينئذ فلا تأخذوا المال عنها بل اشرحوا بفعوى الحال بأعلى قيدها في الدفتر .

في ٢٣ رجب سنة ٢٨

١٢٤٢- أمر محرر إلى محافظ دمياط

قدم عبد الرحمن من جماعة قره علي أغا عريضة قال فيها أصبحت عليلاً وسأذهب إلى بلاد الروم . فحينما يصل عبد الرحمن هذا إلى دمياط فأركبوه سفينة مسافرة وأعطوه فقة قدرها خمسمائة قرش وابعثوه إلى بلاد الروم مقبدين هذا المبلغ في دفتر المصروف .

في ٢٣ رجب سنة ٢٨

**أولاً: تحقيق لبعض القرى
والبلدان التي وردت بالعرضات**

- أبو يحيى:

هي قرية قديمة وردت في المصادر القديمة بويحيى من أعمال البحيرة. محمد رمزي: القاموس الجغرافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م، ق ٢، ج ٢، ص ٣٠٥.
- البجيلة:

قرية قديمة برأس مركز البحيرة، واقعة على الشط الغربي لبحر رشيد، وفي جنوبها الغربي قرية زاوية البحر على بعد ثلاثة آلاف متر، وفي قبلتها محطة أحمد علي بعد ستمائة متر، وهي إحدى البلاد التي اعتنى بها محمد علي وأجرى فيها التنظيمات. علي مبارك: الخطط التوفيقية، دار الكتب والوثائق المصرية ٢٠٠٣، ج ١٧، ص ٢٠.
- أبجيج:

مساحتها حوالي ٨٥٩ فدان و٨ قراريط تحدها من ثلاث أبجيج جنوباً، والمقاطع شرقاً، واسطفا غرباً. يأسر عبد المنعم محاريق: النفوس في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين عدد (١٨٤) الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الجعفرية:

هي من القرى القديمة وردت في نزهة المشتاق بين طلطي (تطاية) وبين بلوس، وكانت تعرف بجعفرية البانجانجية من كورة جزيرة قويسنا - ونسبت إلى قرية البانجانجية لمجاورتها لها - وفي سنة ١٨٢٦م أنشئ بمديرية الغربية قسم إداري باسم قسم الجعفرية، وفي سنة ١٨٨٤ نقل ديوان المركز والمصالح الأخرى إلى بلدة المنطة لوجود محطة السكة الحديدية بها مع بقاء المركز باسم الجعفرية، وفي سنة ١٨٩٦ صدر قرار بتسميته مركز المنطة لوجوده بها. رمزي: ق ٢، ص ٢.

- أدفينا:

من القرى القديمة، اسمها الأصلي أتقينة، ووردت في بعض المصادر من أعمال فوة والمزاحمتين، وفي الخطط التوفيقية تقينة وتфина وتقينة وهي اسمها على لسان العامة، وفي تاريخ سنة ١٢٢٨هـ برسمها الحالي، ولما أنشأت الحكومة الأقسام الإدارية بمديرية البحيرة في سنة ١٨٢٦ أنشأت قمما باسم أدفينا وجعلتها مقراً له، ولمناسبة إنشاء قناطر ترعة محمودية رأت الحكومة لمصلحة الري نقل ديوان المركز إلى ناحية العطف، فصدر أمر من الوالي في سنة ١٨٤٣ بنقل ديوان القسم من أدفينا إلى بلدة العطف القريبة من قم محمودية، وبذلك أصبحت أدفينا من توابع مركز العطف. ولما أنشأ مركز رشيد في أول سنة ١٨٩٦ فصلت أدفينا من مركز العطف، وألحق بمركز رشيد لقربها منه. رمزي: ق ٢، ص ٣٠٥.

- الرحمانية:

من القرى القديمة كان اسمها الأصلي محطة عبد الرحمن. رمزي: ق ٢، ص ٣٠٥.

- أشمون:

مساحتها تقرب من ٣٣١٥ فدان و٢١ قيراط وتحدها طليا جنوباً، وسمدون شمالاً، ومحطة سيك شرقاً، وجريس غرباً. يأسر محاريق: مرجع سبق ذكره.

- كفر القفصاد:

هو كفر القفصاد ويقع بجوار بلشاي (وهو من قرى مركز كفر الزيات الآن).

- القنانيات:

من القرى القديمة اسمها الأصلي القنيئات، وفي تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ برسمها الحالي. وفي سنة ١٨٦٠ وقسمت هذه القرية عن الوجهة الإدارية إلى ناحيتين وهما كفر محمد مباشر وكفر خليل إبراهيم. وقد استمر هذا التقسيم إلى سنة ١٨٩٢ وفيها صدر قرار بإلغائه وجعلها ناحية واحدة في الإدارة كما هي في المالية باسم القنانيات، وفي سنة ١٨٦٤ ألغى قسم شعبة النكارية ونقل ديوان المركز إلى بلدة القنانيات باسم قسم القنانيات وكان مقره كفر محمد مباشر أحد الكفرين اللذين يتكون منهما سكن قرية القنانيات، وفي سنة ١٨٨٤ نقل المركز إلى مدينة الزقازيق مع بقلته باسم مركز القنانيات، وفي سنة ١٨٩٦ سمي مركز الزقازيق وكذلك ألغى مركز القنانيات. رمزي: ق٢، ص ٨٣.

- المصلحة:

مساحتها تقرب من ١٣٠٥ فدان وتحدها منية مسود جنوباً، وشبين الكوم شمالاً وغرباً، ومنية خاقان شرقاً: ياسر محاريق: مرجع سبق ذكره.

- كفر المنشى:

مساحتها تقرب من ١٦٢٤ فدان و١١ قيراط وتقع بجوار أبيار وتتبعها. المرجع السابق.

- إنشاء الرمل:

قرية قديمة اسمها الأصلي نشااص الوهبي وكان زمام هذه الناحية يتصل قديماً برمال الصحراء الشرقية ولذلك عرفت بنشااص الرمل تمييزاً لها من انشااص البصل التي بمركز الزقازيق، وفي تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ فصل من إنشاءاص هذا الجزء المناخم من أراضيها للصحراء وتكون من ناحية جديدة باسم الزوامل وبذلك أصبحت أراضي إنشاءاص الرمل غير متصلة برمال الصحراء الشرقية بل تقع في وسط الأراضي الزراعية. رمزي: ق٢، ج١، ص ١٠٠.

- الواط:

مساحتها تقرب من ٢٢٥٠ فدان و١٩ قيراط وتحدها سنجرج جنوباً، والعراقية شمالاً، ودكما شرقاً، وبحر أبيار غرباً. ياسر محاريق: مرجع سبق ذكره.

- بالشيم:

هي مدينة برأشيم وتكتب أيضاً برشيم تحدها شوشاي جنوباً وغرباً، وشنشور شمالاً، وسمار شرقاً، المرجع السابق.

- بهينة:

هي بهناي الغنم التابعة لمركز الباجور بالمنوفية حالياً، ومساحتها تقرب من ١٩١٥ فدان و١١ قيراط ويحدها بير شنش (شمس) جنوباً، وأبو سنيطرة شمالاً، وميت عفيفي وبى العرب غرباً، المرجع السابق.

- **بشتلمى:**

مساحتها تقرب من ١٦٥٠ فدان و٧ قراريط تحدها دشور جنوباً، وطنوب شمالاً، ودارجين وفرع رشيد غرباً. المرجع السابق.

- **بهاوش:**

مساحتها تقرب من ٢٩٥٧ فدان، وتحدها اللبيشة جنوباً، وأسدود شمالاً، وفيشة الحمرا شرقاً، وبحر أبيار غرباً. المرجع السابق.

- **بروى:**

يحدها كفر طبلوها جنوباً، وتلا شمالاً، وطبلوها شرقاً، وطوخ ولكا غرباً. المرجع السابق.

- **برهيم:**

تقدر مساحتها بـ ١٦٨٩ فدان و١٢ قيراط، وتحدها بلمشط جنوباً، وحصة عامر شمالاً، وبحر أبيار شرقاً، وطملاي غرباً. المرجع السابق..

- **برما:**

مساحتها تقرب بـ ٤٤٢٩ فدان و٤ قراريط، وتحدها محلة المرحوم جنوباً، وتلبنت قيصر شمالاً. المرجع السابق.

- **بنوفر:**

تتبع النلجمون وتبلغ مساحتها بـ ١١٦٥ فدان، ويحدها فرع دمياط جنوباً وغرباً، وبلشاي شمالاً، وذلجمون شرقاً. المرجع السابق.

- **جروان:**

مساحتها تقدر بـ ٢٣٤٩ فدان، وتحدها سنجلف جنوباً، وشيرازنجي شمالاً، والبيجور شرقاً، ومنيل العطش غرباً. المرجع السابق.

- **جرجيس:**

هي جريس الحالية وتكتب جرسيان أيضاً، وتقدر مساحتها بـ ٢٤٩٤ فدان، وتحدها أبو غالب جنوباً، وطهواي شمالاً، وقلقوا وأشمون شرقاً، وفرع رشيد غرباً. المرجع السابق.

- **جزاى:**

أصلها ناحية قديمة تسمى مرج عنتر وقد قيد زمام مرج عنتر البحري في تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ باسم جزاية، وبذلك أصبحت الناحية المالية معروفة بهذا الاسم من ذلك التاريخ. رمزي: ق٢، ج٢، ص ٦٠.

- **يقولة:**

قرية قديمة ولها اسمين أحدهما بقوله وهو الاسم الأصلي في الديوان، الثاني بقولته الاسم المحرف على لسان العامة، وفي تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ بقولته أريمون لقربها من أريمون وتمييز لها من بقولته التي بمركز للمنطة، ومن سنة ١٢٥٩ هـ باسمها الحالي بغير مضاف إليه. رمزي: ق٢، ج٢، ص ١٣٩.

- بتوك:

هي قرية قديمة اسمها الأصلي محلة بتوك، وفي تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ وردت اسمها مختصراً وفي أوله ألف "أبتوك": رمزي، ق ٣، ج ٢، ص ٣٠٤.

- بوللين:

اسمها بولين وهي من القرى القديمة واسمها الأصلي بولين، وفي تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ وردت باسم بولين الفوائد، نسبة إلى جماعة عرب الفوائد، الذين كانوا مستوطنين بها في ذلك الوقت. رمزي: ق ٢، ج ٢، ص ٣٣٤.

- بركة قيطاز:

اسمها بركة غطاس، وهي من القرى القديمة اسمها الأصلي بركة فضل، وفي دليل سنة ١٢٢٤ هـ بركة فضالة، وبالتريبع بركة بطاش، والظاهر أنه وقع تحريف عند كتابة اسمها في دليل سنة ١٢٢٤ هـ فوردت بركة بطاش بدلا عن بركة غطاس. رمزي: ق ٢، ج ٢، ص ٢٣٩.

- بلاجم شنشور:

مساحتها تقرب بـ ٩٠٦ فدان و ١٣ قيراط، وعرفت أيضاً باسم (مجبورية) وهو الاسم الحالي لها. وتقع بجوار ناحية لبيسة من الجنوب وبجوار سمانون من الشمال، وتقع غرب شنشور. مرجع سبق ذكره.

- ببيج - وتكتب أيضا (ابيج):

مساحتها تقرب من ١٥٣٨ فدان، وتحدها بلشاي جنوباً، والقرزندق شمالاً، ودفرن شرقاً، وقرع رشيد غرباً. ياسر محاريق: المرجع السابق.

- خيل ذويب:

هي منيل أبو ديب الحالي يحده القناطرين جنوباً، وسمان شمالاً، الفرعونية شرقاً، وبراشيم غرباً، ياسر محاريق: المرجع السابق.

- دلجمون:

هي مدينة الدلجمون حالياً وتقدر مساحتها بـ ٣٩٦٩ فدان، وتحدها العداوي جنوباً، وأبار شرقاً، وقرع رشيد غرباً، ياسر محاريق: المرجع السابق.

- بدقوقة:

هي قرية قديمة اسمها الأصلي دكنوكه وتعرف بدقوقة وهو اسمها الحالي الذي وردت به في تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ رمزي: ق ٢، ج ٢، ص ٢٤٩.

- دمنكة:

هي من أعمال الغربية ومن القرى القديمة التي أنشئت في عهد الحاكم الرومي باسم دمينكا وهي كلمة رومية معناها يوم الأحد، وردت باسم دمنكة في تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ رمزي: ق ٢، ج ٢، ص ٤٧.

- دفرية:

هي قرية قديمة اسمها الأصلي دفري، وردت في تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ بهذا الاسم. رمزي: ق ٢، ج ٢، ص ٩٨.

- دراجيل:

تكتب دراجين أيضا. وتبلغ مساحتها ٢٨٨٢ فدان، ويحدها ساحل الجوار جنوبا، ومنية الكرام شمالا، وطوخ دلقة شرقا، وبشتامي غربا، ياسر محاريق: مرجع سبق ذكره.

- دقري:

وتكتب دقره أيضا. وتقدر مساحتها بـ ٢٥٠٣ فدان، وتحدها جزر جنوبا، وصفاديد غربا. ياسر محاريق: المرجع السابق.

- دقري:

تحدها بلشاي جنوبا، ومحلة اللين شمالا، وقسطة شرقا، ويبيع غربا. ياسر محاريق: المرجع السابق.

- دروة:

وتكتب دروي أيضا، وتبلغ مساحتها ١٨٣٠ ويحدها البحر الأعظم، والنيل جنوبا وشرقا، وسراوة شمالا، وشنطوف غربا. ياسر محاريق: المرجع السابق.

- زنارة:

تبلغ مساحتها ١٣٨٤ فدان، ويحدها كفر سماليح جنوبا، وبابل شمالا، وطبلوها شرقا. ياسر محاريق: المرجع السابق.

- زاوية البقلي:

تحدها نمور جنوبا، وبشتامي شمالا، ودراجيل شرقا، وفرع دمياط غربا. ياسر محاريق: المرجع السابق.

- سرس:

هي مدينة سرس اللبان حاليا، وتقدر مساحتها بـ ٤٢٢٣ فدان، ويحدها كفر فيشة الكبرى جنوبا، وكفر شبرا بلولة شمالا، وبحر الفيض شرقا، ومنوف العلا غربا. ياسر محاريق: المرجع السابق.

- سرميل:

هي مدينة سنترس وتبلغ مساحتها ٢٥٦٤ فدان، وتحدها قورص والقناطرين شمالا، وسهواج وشنواي شرقا، وسبك الأحد غربا. ياسر محاريق: المرجع السابق.

- سحيم:

هي قرية قديمة اسمها الأصلي كفر بني سحيم، وفي ليل سنة ١٢٢٤ هـ كفر سحيم وفي تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ باسمها الحالي. رمزي: ق ٢، ج ٢، ص ٧.

- سجين:

هي قرية سجين الكوم وهي من القرى القديمة من أعمال الغربية، وفي تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ وردت باسمها الحالي، والظاهر أنه كان يجاورها كوم أثرى مرتفع أقبل الناس على أخذ أثرته لتسميد الأراضي فاشتهرت سجين الكوم ونسبت إليه. رمزي: ق ٢، ج ٢، ص ٩٩.

- سنجلف:

إحدى القرى التابعة لمركز الباجور بالمنوفية حاليا، وتحدها بي العرب جنوبا، وجروان شمالا، والبيجور شرقا، وكفر سنجلف شرقا.

- سمندون:

تبلغ مساحتها حوالي ٢١٤٦ فدان، وتحدها أشمون جنوباً، والزمنة شمالاً، وشنشور شرقاً، وجريس غرباً، ياسر محاريق: مرجع سبق ذكره.

- سرسمود:

هي سرسموس وتكتب أيضاً سرسموس وتبلغ مساحتها ١٣٦٧ فدان، وتحدها شبراياص جنوباً، وسرنا شمالاً، ويخفي شرقاً، وعشما غرباً، ياسر محاريق: المرجع السابق.

- شنوان الفرق:

هي مدينة شنوان الحالية وتقدر مساحتها بـ ٢٩٦٩ فدان، يحدها كفر رماح جنوباً، وشبراخيت شمالاً، والراهب ودلتون شرقاً، والعامرة غرباً، ياسر محاريق: المرجع السابق.

- شيمي:

هي شما وتكتب كذلك شمي، وتبلغ مساحتها ١٤٨٤ فدان، وتحدها الأنجب جنوباً، وبهواش شمالاً، واللبشة شرقاً، وساقية غرباً، ياسر محاريق: المرجع السابق.

- شولوف:

هي شطنوف الحالية تبلغ مساحتها ما يقرب من ١٦٩٦ فدان، وتحدها ترعة الفرعونية جنوباً، والنعاية شمالاً، وسراوه شرقاً، والكوادي غرباً، ياسر محاريق: المرجع السابق.

- شبرا ادريس:

اسمها شبرا اريس، إحدى القرى القديمة، ووردت في أحد المصادر محرفة باسم شبراويس من أعمال البحيرن وعلي لسان العلامة شبرايس بتشديد الراء، رمزي: ق: ٢، ج: ٢، ص ٣٠٧.

- شبراخيط:

هي مركز شبراخيت الحالي بمحافظة البحيرة.

- صمديس:

هي من القرى القديمة اسمها الأصلي صمديس وكانت تابعة لمركز دمنهور، ولما انشا مركز المحمودية في سنة ١٩٢٨ ألحقت به لقربها منه. رمزي: ق: ٢، ج: ٢، ص ٢٧٠.

- طرانة:

من القرى القديمة اسمها المصري Per rannout والرومي Térénouthis واسمها القبطي Temout، ومنه اسمها العربي وردت في كثير من المصادر بين أبي يحنس أبو شابة وبين بستامة (بستامي) على فرع النيل الغربي، رمزي: ق: ٢، ج: ٢، ص ٣٣١، ٣٣٢.

- طهواي:

تحدها جريس جنوباً، وساقية المنقدي شمالاً، وشما والأنجب شرقاً، والبحر الأعظم (فرع رشيد) غرباً، ياسر محاريق، مرجع سبق ذكره.

- طملاي:

عرفت أيضاً (سمناس) وتكتب أيضاً (طملاها)، وتبلغ مساحتها حوالي ٢٥٣١ فدان، وتحدها جرى جنوباً، وشبشير الحصنة شمالاً، وديركي شرقاً، وفرع رشيد غرباً.

- عاصف:

تقدر مساحتها بـ ١٧١ فدان، وتقع شمال طنوب، ياسر: المرجع السابق.

- عظام:

إحدى القرى القديمة، ويقال لها أيضاً كوم عظام. رمزي: ق٢، ج٢، ص ٣٣٩.

- عروس (منية عروس):

قرية من مركز أشمون جريس بمديرية المنوفية واقعة على الشاطئ الشرقي لبحر رشيد وفي مقابلة ناحية القطا الواقعة في جنوب بني سلامة على الشاطئ الغربي في تقاطع البحر، وبجوار تلك القرية قرية صغيرة تسمى الكواري وفي شمالها ناحية البرانية وناحية طليا على بعد ثلث ساعة، وناحية أشمون على بعد ساعة، والقناطر الخيرية في جنوبها بمسافة ساعة، على مبارك: ج١٦، ص ٢٠٠.

- كفر قراري:

هي من النواحي القديمة، وذكر رمزي أنها كانت تسمى الكوم الأحمر، وفي تأريخ سنة ١٢٢٨ هـ قيد زمامه باسم كفر الدفراوي نسبة إلى الدفراوي الذي كان عمدة لهذه الناحية في ذلك الوقت. رمزي: ق٢، ج٢، ص ٣٠٨.

- فرنشو:

تتبع مركز كفر الزيات بمحافظة الغربية حالياً.

- كريون:

إحدى القرى القديمة اسمها المصرية Kkerea والرومي Kheris والقبطي Kherey أو كريون Kerion ومنه اسمها العربي الحالي، واللاتيني كريوم Chereum، وكانت جانبان على خليج الإسكندرية، ومنها يركب التجار في الصيف عند زيادة النيل إلى مصر. رمزي: ق٢، ج٢، ص ٣١٩.

- كمسيش:

هي نفسها كوم شيش وتبلغ مساحتها حوالي ١٣٢٤ فدان، وتحدها بخاتي جنوباً وزرقان شمالاً، والبتون شرقاً، وسرمنا غرباً، ياسر، كرجع سبق ذكره.

- كمشوش:

تحدها منوف العلاء شمالاً، وفيشه الحمراء جنوباً، وبهواش غرباً، ياسر محاريق: المرجع السابق..

- لقان "لقانة":

إحدى القرى القديمة اسمها الأصلي نقانة، وفي العصر العثماني حرف اسمها إلى لقانة فوردت في دليل سنة ١٢٢٤ هـ ونقانة، وهي لقانة بولاية البحيرة، وفي تأريخ سنة ١٨٢٢ هـ باسمها الحالي. رمزي: ق٢، ج٢، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

- محلة الأمير:

قرية قديمة كانت تابعة لمركز العطف فلما أنشئ مركز رشيد في أول سنة ١٨٩٦ ألحقت به لقرية منه. رمزي: ق٢، ج٢، ص ٣٠٠.

- محلة كيد:

هي من القرى القديمة وردت في بعض المصادر محرفة باسم محلة كيك والأصح محلة كيل. رمزي: ق٢، ج٢، ص ٢٤٢.

- محلة صا:

هي قرية قديمة من قرى البحيرة وسميت بعد ذلك لأنها منسوبة إلى صا الحجر التي تقابلها على فرع النيل الغربي بمركز كفر الزيات، واسمها على لسان العامة مجلّصاً. رمزي: ج٢، ص ٣٠٩.

- مشال:

تقع بالقرب من كفر الزيات. وهي تتبعه حالياً.

- منية حواتي:

بحاء مهملّة فواو فياء، مثناه تحنية قرية من مديرية الغربية بمركز الجعفرية غربي ترعة القرشية على بعد أريعمانة متر، وشرقي اشتواي كذلك، وغربي شندلات بنحو ألفي متر. على مبارك: ج١٦، ص ١٧٥.

- منية المخلوص:

هي منية المخلص بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر اللام فصاد مهملّة. قرية من مديرية الغربية بمركز زفتة شرقي بحر شبين على بعد ربع ساعة، وفي الشمال الشرقي للمنشأة الجديدة بقليل، وفي جنوبه كفر الجزائر كذلك. على مبارك: ج١٦، ص ٢٣٣.

- منية القائد:

هي من القرى القديمة اسمها الأصلي منية القائد، وتنسب هذه القرية إلى منشئها القائد فضل بن صالح أحد قواد جيش الخليفة العزيز بالله نزار الفاطمي. رمزي: ج٢، ص ٤٧ - ٤٨.

- منية هاشم:

قرية من مديرية الغربية بمركز ممنود في غربي ترعة الساحل بنحو ثلث ساعة، وفي شمال ناحية العجيزين كذلك، وغربي ناحية منية بدر حلاوة بنحو ساعة. على مبارك: ج١٦، ص ٢٤٠.

- منية طوخ:

قرية من مديرية الغربية بمركز الجعفرية على ترعة الجعفرية الجديدة على ثلاثمائة متر بجوار طوخ مزيد من الجهة الشرقية، وغربي القرشية بنحو ألفين ومائتي متر. على مبارك: ج١٦، ص ٩٠.

- ميت غلفي:

تعرف بمنية عفيفي حالياً، وتحدها طنطا جنوباً، وأسرجة شمالاً، وفرع دمياط شرقاً، وبهناي غرباً، ياسر محاريق: مرجع سبق ذكره.

- ميت العز:

تعرف بمنية العز وهي تتبع مركز قويسنا حالياً وتحدها أم خزان شمالاً وأشليم شرقاً وميت القصري غرباً.

- ميت غراب:

قرية من مديرية الدقهلية بمركز منية ممنود على الشاطئ الشرقي لترعة البرزاري وفي شرقي منية العامل بتلثي ساعة، وفي الشمال الشرقي لناحيته أبي دواد العنب كذلك. على مبارك: ج١٦، ص ٢٢٢.

ثانياً: كشف بفهرس الأوامر وموضوعاتها

٣٤٤، ٣٤٥، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٤،
٣٨٥، ٤٢١، ٤٧١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩،
٤٩٤، ٥٠٠، ٦٠٣، ٦٤٠، ٦٥٦، ٦٥٩،
٦٧٣، ١٠٦٤، ١٠٨٢، ١٠٨٥، ١١٤٢.

* مرتبات:

٢٦، ٣٠، ٦٠، ١٦٨، ٢١٩، ٢٣٢،
٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٦،
٢٧٠، ٣٠٦، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٥١، ٣٦٣،
٣٦٨، ٣٧١، ٦٢٤، ٦٢٨، ٩٧٩، ٩٨٣،
١٠١٠، ١٠٥٠، ١٠٨٩، ١٠٩٦،
١٠٩٩، ١١٣٧، ١١٦٩، ١١٣٤.

* تركت:

٤، ٥٣، ٣٢٣، ٧٣٤، ١٠٤٤، ١١٢٣،
١٢٠٥.

* توصيات:

٤٠٧، ٤٤٠، ٦٨٣، ٧٠٨، ٨٣٥، ٨٤١،
٩٥٥، ١٠٥٥، ١٠٥٨، ١٠٦٦، ١٠٧٨،
١٠٧٩، ١٠٨٦، ١١٠٠، ١١٠٣، ١١٣٥،
١١٩١.

* تطعيم:

١١٠، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٨١، ٢٨٢،
٣٢٥، ٣٤٠، ٣٦٠، ٣٩٨، ٤١٥، ٤١٦،
٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١،
٦٠٩، ١٢٢٧.

* موظفون:

٤٨، ١٠٧، ٢٣٥، ٢٩٧، ٥٠٤، ٥١٢،
٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٩، ٧٢٨، ٩٤٠،
١١٢٥.

* جهادية:

١٢٥، ٢٠١، ٣٨٦، ٤٠٣، ٥٥٤،
٥٧٩، ٥٩٩، ٦٠٤، ٦٢٣، ٦٢٦، ٧٥٩،
٧٨٣، ١٠٦٠، ١١٠١.

* بحرية:

١٩٥، ٥٨٨، ٥٩٨، ٦٠١، ٧٩١،
١١٩٠.

١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٩، ١٢٣١، ١٢٣٢،
١٢٣٣، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨.

ب- الشرعية:

٨٥، ١٢١، ١٤٢، ٣٨٢، ٤٩٧.

ج- العسكرية:

٢٠١، ٢١٥، ٣٥٦، ٣٨٦، ٤٣٦، ٧١١،
٧٢٤، ٧٥٠، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٦٠، ٧٦٣.

د- قضايا وقف وتعداد:

٣٨٨، ٤٠١، ١٠٣٤، ١٠٥٦،
١١٠٧.

* أموال أميرية وإعفاء:

٣، ٥، ١٩، ٣٦، ٤٧، ٦٩، ٩٧، ١٠١،
٢٠٣، ٢٢٠، ٣٥٧، ٤١٣، ٤٧٨، ٥٠٥،
٥٥٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦٤١، ٦٦٧، ٦٧١،
٦٩٥، ٦٩٨، ٧٣٨، ٧٨٨، ٧٩٣، ٨٨١،
٩٢٣، ١٠٢٦، ١٠٥٩، ١١٤٨، ١١٥٧،
١١٨١، ١١٨٨، ١٢٠٢، ١٢٢٨.

* المراكب البراني:

٤٠، ٤٥، ٩٠، ١١٣، ١٢٠، ١٢٢،
١٢٤، ١٢٩، ١٥١، ١٦٥، ١٩٤، ٢٢٤،
٥٤٦، ٥٥٣، ٥٦٠، ٥٨١، ٥٨٤، ٥٨٦،
٦٠٢، ٦٠٨، ٦١٣، ٦٤٨، ٦٥٧، ٦٥٨،
٦٦٠، ٦٨٩، ٦٩٧، ٧٠٦، ٧١٥، ٧٢٧،
٧٢٧، ٧٢٩، ٧٥٦، ٧٥٨، ٧٦٥، ٧٦٧،
٧٧٤، ٧٨٢، ٧٨٦، ٧٩٥، ٨٠٣، ٨٠٤،
٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٣٤،
٨٣٦، ٨٥٣، ٨٥٧، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٨٩،
٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٧، ٩١١، ٩٣٩، ٩٤٤،
٩٧٠، ٩٧١، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٩٢، ١٠٠٤،
١٠٠٥، ١٠١٩، ١٠٣٦، ١٠٤٦، ١١٢٤،
١١٥٢، ١١٧٧، ١١٨٩، ١١٩٣.

* إنعامات:

٩٦، ١٥٩، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٧٥،
٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٩٨، ٣١٤، ٣١٨،
٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٧.

* مشايخ:

٢٥، ٢٧، ٥٠، ١٣٠، ١٦٨، ١٢٠٧.

* أطيان:

١١٨، ١١٩، ١٢٦، ١٣٤، ١٨٤، ٣٨٩،
٤٠٦، ٤٧٧، ٦١٨، ٦٩٦، ٩٣٤، ٩٦٠،
١٠٣٢، ١١٤١.

* زراعة وسواقي وجسور:

٧٠٤، ٧٩٢، ٩١٢، ١٠٠١، ١١١٤،
١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢٣٠.

* قرى وكفور:

٥٤، ٧٣٠.

* اعمار القرى:

٢١٠، ٧٠٣، ٧٧٣، ٨١٣، ٨٣٧، ٨٦٧،
٨٨٣، ٩٢٠، ٩٣٣، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٥٨،
٩٧٤، ٩٨٥، ٩٨٨، ١١٢٦، ١١٨٣.

* تعداد القرى وما عليها من فردة

والتزام:

٨١، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٦،
٤٩١، ٦٤٣، ٧٨٢، ٩٧٧، ١١٠٢،
١١٠٩، ١١٣٨، ١١٦٦، ١١٦٧،
١١٧٣.

* ضرائب:

٧٥، ٢٨٤، ٤٢٤، ٤٥١، ٤٥٦.

* التزامات جمارك:

٧٥٢، ٤٣٩، ٦٥٤.

* تحصيل أموال:

٢٢٤، ٤٥٠، ٧٨٠، ١٢٣٩.

* تجارة ومشتريات:

٢٩٦، ٧٦٢، ٨٨٥، ١٠٨٠.

* رقيق وعربان:

٩٧٢، ٩٨٢، ١٠٢٣، ١٠٣٣، ١٠٤١،
١٠٤٨، ١١١٠.

* عهد وكساوى:

٤٢٩، ٤٤١، ١٠٤٥.

* معاشات ومستحقات:

٥٩٢، ١٠٩٥، ١١٥٤، ١١٥٦.

* سماح بالسفر:

٣٨٧، ٣٩٧، ٤٨٢، ٦٢٧، ٦٣٩،
٩٨٠، ٩٩٦، ١٠٦١، ١٢٤٠.

* متنوعات:

٤٤، ٧٧، ١٩١، ٢٦٣، ٦١١، ٧٦١،
٧٨١، ٩٩٣.

ثالثاً: كشف الأسماء والقبائل

* كشاف الأسماء والقبائل:

- أولاً: الأسماء:

* إبراهيم باشا: ٥٨٢.

* إبراهيم كتحدا طوسون بك: ٥٥.

* إبراهيم كاشف وكيل ناظر القبليّة: ٦٤.

* إبراهيم أغا كاشف قسم ثان الغربية:

٥١٩، ٦٣٣، ٦٨٦، ٨٠١.

* إبراهيم أفندي ناظر الديوان برشيد:

٥٤٠.

* أحمد كاشف ناظر قرى الأزق: ٢،

٤٩، ٥٠، ٤١٧، ٧٣٢، ٧٣٥، ٧٦٢،

٧٧٣، ٧٨١، ٧٨٩، ١١١٦، ١٢١٥.

* أحمد أغا ناظر السفائن: ٥٩٨، ٦١١.

* أحمد أغا ناظر الوداي: ١١١٤.

* الشيخ إسماعيل كاتب شونة

الإسكندرية: ٥٢٠، ٧٢٩.

* إسماعيل أغا كاشف قسم أول الغربية:

١٢٠٧، ١٢١١.

* الباشا دلول إسماعيل أغا الأطرلي:

١٢٨.

* الكاشف إسلام حاكم القسم الثاني

بالغربية: ٢٠٤.

* أمين أفندي المعمار: ٦٥٢.

* إلياس كاشف القسم الأول بالشرقية:

٢٥، ٩١، ٤٠٩، ٤٦٣، ٥٠٧، ٦٢٩،

٦٣٥.

* بحري الكاشف كاشف بركة الحج:

٤٦٢.

* بلال أغا كتحدا محافظ الإسكندرية:

٦١٠، ١٠٦١، ١٠٧٩، ١٠٨٦،

١١٣٥، ١١٠٠.

* بلال أغا ناظر الجريم: ٧١٢، ٧١٦،

١٠٤٦، ١٠٥٥، ١٠٦٦.

* الكاشف تيمور مأمور تعداد منازل

الشرقية: ٤٦٣، ١٠٥٩.

* جرجس بياض ناظر شونة رشيد:

٥١٨، ٥٤١.

* جرجس بياض ناظر شونة العطف:

١١٣.

* حسن أغا حاكم البحيرة: ٣، ٥، ١٩،

٦٣، ٧٧٨، ٧٧٩، ٩٦١، ١١٣٩،

١٢٠٨.

* حافظ أفندي ناظر دوائر دمياط: ٣٨،

٢٠٣.

* حسن أفندي ناظر المعامل: ١٧٤.

* حسن أغا الموره لسي: ٢٣٧، ٢٥٤،

٢٦٧، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٨٣، ٤٩٦،

٥٨٩، ٦١٧، ٦٢٥، ١٠٢٩، ١٠٣٢،

١٠٣٣، ١٠٤٧، ١٠٦٣، ١٠٧٠،

١٠٨٠، ١١٣٢، ١١٣٦، ١١٣٩،

١١٥١، ١١٧٤، ١١٩٢.

* حسين أغا محتسب مصر: ٢٧٧.

* حسين بك حاكم الفيوم: ٢٢٣، ٤٣٢،

١٢٣٨.

* حسين أغا ناظر الطوبجية: ٥٠٤.

* حسين بك يكن: ٥٩١.

* حسن أغا محافظ دمياط: ٦٣٩.

* حسن أغا كاشف القسم الثاني والثالث

بالشرقية: ٦٩٩، ٧٤١.

* حسن أغا كاشف القسم الثاني بالمنوفية:

١١٤٦، ١٢١٠، ١٢١٢، ١٢٣٠.

* الدليل باشا خضر أغا: ١٠٧، ١٢٥.

* خورشيد أغا كاشف المنصورة: ٢٤٠،

٥٥٧.

* خليل أفندي محافظ دمياط: ١١٢.

* خليل بك حاكم الدمنسالية: ٦٥٢.

* خليل أفندي محافظ رشيد: ٤٣٣، ٧٣٩.

- * خليل بك حاكم الوسطى: ٧١٣، ١٠١٦.
- * عمر بك حاكم المنوفية: ٤، ٥٥٥، ٥٥٨، ٦٢١، ٧٥٠، ٧٧٦، ١٠٨٤.
- * علي بك ناظر أنوال القماش: ١٧، ٣٧، ١٧٦، ٤٧٤.
- * عمر أغا من خيالة علي أغا باش دليل الجناتية: ١٠٠.
- * علي أغا رئيس طوبجية إسكندرية: ٥١٨.
- * عبده أغا الباش جاويش المأمور للوادي: ٦٣٦.
- * عثمان أغا أمين جمر ك الإسكندرية: ٧١٠، ٧٥٨، ٧٦١، ٧٨٣.
- * عثمان أغا كاشف القسم الثاني بالمنوفية: ١١٧٣، ١٢٠٩.
- * علي أغا كاشف القسم الثاني بالغربية: ١٢١٨.
- * محمد أغا كاشف الغربية: ١، ٧، ٨، ٧٦٣.
- * محمد أفندي ناظر الأنوال: ١٧٩.
- * محمد علي: ٢٠١.
- * محرم بك: ٢٣٩، ٤١١.
- * محمد أفندي محروقي زادة: ٢٤٢، ٣٧٤، ٥٦١، ٦٩٠، ١٠٣١، ١٠٣٣، ١١٥٠.
- * محمد أغا المهردار قائم مقام قرية صاغية بالغربية: ٣٠١.
- * محمد أفندي أغا المفاتيح: ٤٢٩.
- * الدليل باش محمد أغا يكمزجي زاده: ٥١٢، ٥٧٩.
- * محمد أغا حاكم قسم أول بالغربية: ١٠٣٠، ١٠٤٤، ٥٣٧.
- * البكباشي محمد علي أغا: ٧٢٨.
- * محمد أغا كاشف القسم الثالث بالشرقية: ١١٠٨، ١١٠٩.
- * محمود أغا كاشف القسم الأول بالشرقية: ٧٨٨، ١١٨٨.
- * موسى أغا حاكم الجيزة: ٦٦١.
- * نسيم أفندي ناظر شونة بولاق: ١٢٢، ٢٢٤، ٥٨٦، ٦٠٢، ٦٠٨، ٧٠٦، ٧٢٧.
- * يوسف أفندي ناظر الوادي: ٢٣١.
- * يوسف كنعان ناظر المديفة: ٦٥٣.
- * الحاج يوسف قائم مقام برنيال: ٤٩٨، ٦٥٧.
- ثانيا: القبائل:
- * قبيلة أولاد علي: ١٩٠، ١٩١، ٦٦٦، ٩٣٤، ١٠٢٣، ١٢٠٨.
- * عربان الجوازي: ٤٩٧.
- * عربان حناري بإقليم بني سويف: ٦٨.
- * قبيلة الفوائد: ٨٨٨.
- * عربان الطور: ١٠٣٣.

رابعاً: كشف القرى والبلدان

* كشاف الأسماء والقبائل:

(١)

- * قرية أبو صر بالغربية: ٣٨، ٣٥، ٢٠٣، ٩٣٨، ١٠٣٠.
- * قرية أبو تاج بالغربية: ٦٢.
- * قرية أبو حرين بالغربية: ١٠٢٩.
- * قرية ابن غرب بالغربية: ٨٠١.
- * قرية ابناس بالغربية: ٢٨٨.
- * قرية أبودو بالغربية: ٤٢٥.
- * قرية أبو ميتانه بالمنوفية: ٨٦٢.
- * قرية أبو عوالم بالمنوفية: ٤٩٦.
- * قرية أبجيج بالمنوفية: ٧٨٢، ٣٩٩.
- * قرية أبار بالمنوفية: ١١٧٣، ٨٤.
- * قرية أبيد بالمنوفية: ١٥٣.
- * قرية كفر أبشين بالمنوفية: ٧٧٦.
- * قرية البهواش بالمنوفية: ١٠٩٤.
- * البحيرة: ٨٣٦، ٩٣٤، ٩٧١.
- * قرية أبو درة بالبحيرة: ٥٧٢.
- * قرية أبو يحيى بالبحيرة: ٥٧٤.
- * قرية أبو الساحة بالبحيرة: ٥٧٦.
- * قرية أبو مندور بالبحيرة: ٥١٧.
- * قرية أبو ظرش بالبحيرة: ٨٨٧.
- * كفر أبو حسين بالبحيرة: ٧٤٥.
- * قرية إبراهيم الدسوقي: ٩٩٤.
- * قرية أبو كبير بالشرقية: ١٢٢٥.
- * قرية البهنساوية: ٦٧٠، ٩٢١، ١٠٦٦.
- * قرية أبو جريج بالبهنسا: ٤٤٢.
- * قرية أنبوب الحمام بأسسوط: ٦٢٠، ١١٥.
- * قرية أبو تيج بأسسوط: ٣١٢.
- * قرية أبو خاص: ٨٤٨.
- * قرية أتريب بالشرقية: ٤٠٩، ٤٨١، ٦٦٥، ٦٧٧.
- * قرية أتريس بالمنوفية: ٩٦.
- * كفر الترة القديم بدمياط: ٨٧١.
- * قرية أجور الورد بالقليوبية: ٣٦٧.
- * قرية الجعفرية بالغربية: ٥٠٩، ٧٨٥، ٩١١.
- * قرية كفر الجزار بالغربية: ٣٦٤.
- * قرية الجميزة بالغربية: ٨٦٣.
- * كفر الجديد بالمنوفية: ٩٨٥.
- * الجزيرة المستجدة بالقنوص: ٩١٢.
- * الجيزة: ٣١٧، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٨٣، ٦٦١.
- * الجامع الأزهر: ١١١٤.
- * الجبل بالقليوبية: ١٠٣٩.
- * قرية الحدود بالغربية: ٧.
- * قرية الحمرة بالغربية: ١٥٤.
- * كفر الحجازي بالمنوفية: ١٥٦.
- * الحجاز: ٤٣، ٤٨، ٢٣٢، ٣٢٨.
- ٣٧٦، ٤٤٢، ٤٨١، ٥٠٤، ٦٣٥، ١٠٣٣، ١٠٤٨، ١٠٦٨، ١١٠٢، ١١٩٩، ١٢٠٥، ١٢١٣.
- * الحوامدية بالجيزة: ٤٨٦.
- * قرية كفر الحمير بالبهنساوية: ٢٦٨، ١٧٤.
- * الحلوات بالشرقية: ٩٥٣.
- * الحمزاوي: ١٠٢٩.
- * الحديدة باليمن: ١٢٠٥.
- * قرية أخصاص بالجيزة: ٢٥٩، ٦٥٢.
- * بلدة أخصصة [اسم بلد بروسيا]: ٢٣٢.
- * قرية كفر أخصاص بالبحيرة: ١٠١٢، ١١١٢.
- * قرية أدفينا بالبحيرة: ١٠١٢، ١١١٢.
- * كفر الدوار بالبحيرة: ١١٥٨.
- * قرية الدير بالقليوبية: ١١١٧.
- * قرية الدلجمون بالغربية: ١٢٥.

- * قرية الرحمانية بالبحيرة: ٤٢، ٥٠٥، ٧٩٤، ٨٢٩.
- * قرية أرمانية بالبحيرة: ١٩٨.
- * قرى الأرز: ٢٥٧.
- * البروم: ٢٥٠، ٣٨٤، ٣٨٧، ٤٢١، ٥٠٠، ٦٠٣، ٦٢٧، ٦٣٩، ٦٥٩، ٦٨٤، ٨٤١، ٩٨٢، ١٠٥٥، ١٠٦١، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٧٩، ١١٣٥، ١٢٤٠.
- * أزميز: ٢٤٢.
- * الإسكندرية: ٣٢، ٥٣، ٥٦، ٧٧، ٨٥، ١٠٣، ١٤٢، ١٦٨، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٩، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٧٢، ٣٨٧، ٣٩٧، ٤١١، ٤٢١، ٤٦٨، ٥١٨، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩٩، ٦١٣، ٦٥٧، ٦٦٠، ٧١٠، ٧١٥، ٧١٧، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٥٨، ٧٦١، ٧٦٧، ٧٧٤، ٧٨٧، ٧٩١، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٣٦، ٨٧٢، ٨٧٥، ٨٧٧، ٨٨٥، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠١١، ٩٢١، ٩٣١، ٩٣٦، ٩٤٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٩٥، ٩٩٦، ١٠٠١، ١٠٠٤، ١٠٤٦، ١٠٦٩، ١٠٧٩، ١٠٨٦، ١١٠٠، ١١٠، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٣٥، ١١٤٩، ١١٨٩، ١١٩٣، ١٢٠٣.
- * السمويس: ٢٦٣، ٣٣٢، ٣١٤، ٣٢١، ٣٨٥، ٤٠٧، ٥٠٠، ٦٠٤، ٨٣٥، ٨٤١.
- * الآستانة: ٢٧٢، ٣٢٩، ٥٠٧، ٥٣٠، ٥٥٣، ٥٨٣، ٦٢٤، ٧٥٤، ٧٦١، ٩٥٥، ١٠٧٩، ١٠٨٦، ١١٧٠.
- * السيدة زينب: ٣٠٣، ١١٢٤.
- * مقام السيد أحمد البدوي: ٧٦٣.
- * أسبوط: ٩٥٩، ١٠٧٦.
- * أسوان: ٩٧٢، ٩٨٢.
- * قرية أسيرم من قرى دمايط: ٩١٧.
- * قرية أسبريجة: ١٠٧٤.
- * قرية أسيز بالمنوفية: ١٢٢٥.
- * قرية أسجيرية بالمنوفية: ١٢١٤.
- * قرية أسلوج بالشرقية: ١٢٢٥.
- * قرية السلامي بالبحيرة: ١٤٩.
- * قرية أسخية بالبحيرة: ٥٧٠.
- * كفر السيفي بالقليوبية: ٢٦٦.
- * السودان: ٩٧٧، ٩٨٢.
- * كفر الشيخ غربية: ٧٩٩، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٧.
- * كفر الشام: ٣٩٧، ٧١٠، ٨٧٦، ٩٧٨، ١١٠٩.
- * أشمون بالمنوفية: ٣٧، ١٦٣، ١١٤٦.
- * أشفين بالقليوبية: ٦٦٣.
- * قرية أشمون جريس بالمنوفية: ٦٢١.
- * قرية أشبيه الملق بالغربية: ٢٣٦.
- * قرية الشهدا بالغربية: ١١٤٣.
- * الأشمونيين بالمنيا: ٣٤٩.
- * قرية أضواي بالغربية: ١١٨٠.
- * قرية أطوار بالمنصورة: ٩٩٩.
- * قرية أطرية بالغربية: ٩٣٠.
- * قرية أطلميس بالبحيرة: ٥٤٨.
- * قرية الطرفاية بإقليم شرق أطفيج: ١١٥٧.
- * قرية العراجي بالبحيرة: ٥٥٢.
- * قرية العميرية بالبحيرة: ٩٧٤.
- * قرية العاجزين بالجيزة: ٩٨٨، ١٢٣٨.
- * العميرة ببولاق: ١١٧٦.
- * الغورية: ٢٣٩، ٥٦١، ١٠٣٢.
- * قرية أغاير بإقليم شرق سليم: ٤٠.
- * الفيوم: ١٩١، ٤٣٦، ٨٧٩، ٨٨٨.
- * قرية الفرمتان بالمنوفية: ٧١٩.

- * قرية أفلان بالبحيرة: ٧٠٩.
- * قرية القام بالبحيرة: ٥٩.
- * قرية الفرقا بالغربية: ٦٦٤.
- * القليوبية: ٦٩٥، ١١٩٤.
- * قرية القطع بالبحيرة: ٦١٣.
- * قرية القنايات بالشرقية: ١٨٢، ٣١٠، ٣٥٤، ١١٨٨.
- * قرية القصورة بالمنيا: ٢٩١.
- * قرية القرينة بالغربية: ٦٨٨.
- * القدس: ٣٨٥، ٥٠٧، ١٠٧٨، ١١٩١.
- * القصير: ١١٧٠.
- * القاهرة: ١١٧١.
- * قرية أكرية بالبهنسا: ١١٧١.
- * قرية أكريس بالبحيرة: ٩١٨.
- * المنوفية: ٧٥٢، ٨٠٥، ٨٠٨، ٩٤٠، ٩٩٥، ١٠١٩، ١٠٥٩.
- * المنيا: ٢٤٤، ٣٦٥.
- * المنصورة: ٢٤١، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٣٦، ٤٧٨، ١٠٣٦، ١٠٧٢.
- * المدينة: ٢٦٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢١، ٣٣٢، ٣٤٤، ٣٨٥، ٤٠٧، ١٠٤٠.
- * المحلة الكبرى: ٨٢٦، ٨٢٧، ٩٧٦، ٩٧٨، ١٠١٨، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٥.
- * المحمودية: ١٩، ٢٠، ٥٠، ٩٤، ١٢٩، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٥٧، ٥٢٠، ٥٥٣، ٥٥٩، ٥٨٣، ٦٠٢، ٧١١، ٧٢٩، ٧٧٣، ٧٧٤، ٨٠٤، ٨٢٥، ٨٣٤، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٥٧، ٨٨٣، ٩٦٩، ٩٣٣.
- * المنشية: ٨١.
- * كفر المشايخ ببليس بالشرقية: ٢٠٤.
- * امبابية: ٤١٣، ١١٠٢.
- * جهة الإمام الشافعي: ٢٨٥.
- * قرية المنصورة بالشرقية: ٦٥٨.
- * قرية أمر الحاكم بالبحيرة: ٥٧٥.
- * قرية المرابطين بالبحيرة: ٨٣٧.
- * قرية المنشأة الجديدة بالغربية: ٣٠٢.
- * قرية المسلمين بالغربية: ٣٣٦.
- * قرية أم رماد بالشرقية: ٣٥٤.
- * قرية أم خزان بالمنوفية: ٧٥٣، ٨٧٣.
- * كفر المنمنم بالمنوفية: ٩٥١.
- * كفر المقاطع بالمنوفية: ١٢٠٠.
- * كفر أمريطا بالشرقية: ١٠٦٥.
- * كفر المنصورة بالشرقية: ٦٥٨.
- * كفر المنزلة بالقليوبية: ١٠٣٩.
- * كفر المنيل بالجيزة: ١٠٧٥.
- * كفر المقاطعة بالمنصورة: ١١٨٢.
- * كفر المجارية التابعة للمنوفية: ١١٤٥.
- * المديفة بمصر: ١١٣٧.
- * المرجوشي: ١٠٢٨، ١٠٤٧.
- * قرية أنشاص بالجيزة: ٢٥٢.
- * قرية أنشاص الرمل بالشرقية: ٢٦.
- * قرية أنجاص بالمنوفية: ٧٥٠.
- * قرية انيكولي بدمهور: ٧١١.
- * الأناضول: ٤٤٠، ٧١٢.
- * انطاكية: ٣٨٤، ٩٥٠.
- * قرية أبو ليلة بالمنصورة: ٥٥.
- * قرية أوسامي بالغربية: ٧٤٦.
- * قرية الوسية بالقنطرة: ٦٨٥.
- * قرية أوريلة بالبحيرة: ٥١١.
- * قرية أورفة بجرجا: ١٠٧٦.
- * الواسطي: ٨٩٣.
- * الوادي: ٦٩٦.
- * قرية ايتاس بالغربية: ٩٠٠.
- * قرية إيشاك الحمير بالبهنساوية: ١٠٣٥.
- * اليمين: ١٢٠٥.

(ب)

- * بولاق: ٣٣، ٩٠، ١٠٦، ١١٢، ١٢٤، ١٣٨، ١٦٥، ٢٢٤، ٢٥٦، ٢٧٠، ٣٠٦، ٣٦٣، ٥٤٦، ٥٨٤، ٥٨٦، ٦٠٢، ٦١٢، ٦١٣، ٦٥٠، ٦٥٣، ٦٥٨، ٦٦٠، ٧٠٦، ٧١٥، ٧٦٥، ٨٠٤، ٨٣٩، ٩٣٦، ٩٧٨، ١٠٤٧، ١١٥٠، ١١٤٧، ١١٨٩، ١١٩٣.
- * بنى مسيوف: ١١٤، ٢٨٧، ١١٥٢، ١١٨٧، ١٢١٩، ١٢٢٤.
- * بسيوني بالغربية: ٧٠، ١٢٣، ٧٩٧.
- * قرية بركة توش بالغربية: ٥٢١.
- * قرية بدرى بالغربية: ٨١٩.
- * قرية بطليحانة بالغربية: ٨٢١.
- * قرية بدل آيتى بالغربية: ٢٣٢.
- * قرية بانه بالغربية: ٨٥٠.
- * قرية بكنوش بالغربية: ٢٢٨، ١٠٠٣.
- * قرية بكريم بالغربية: ٨٥٤.
- * قرية بناس بالغربية: ٣٤١.
- * قرية بطا بالغربية: ٨٩٠.
- * قرية بد الفية بالغربية: ٩٢٨.
- * قرية بركة الحجر بالغربية: ٩٣٥.
- * قرية بوديك بالغربية: ١٠١٣.
- * قرية بشار الملقه بالغربية: ٩٧٧.
- * قرية بشيخ الملك بالغربية: ٥٣٥.
- * قرية كفر برواية بالغربية: ٨١٤.
- * قرية بلتاج بالغربية: ١٠٩٧، ١٠٩٨.
- * قرية بطونيين بالغربية: ١٢٠٠.
- * قرية بندرة بالغربية: ١٢٠٧.
- * قرية بهنية بالمنوفية: ٢٢٥، ٢٥٨، ٣٢٨، ٣٣٣.
- * قرية بندراية بالمنوفية: ٩٦.
- * قرية بقريده بالمنوفية: ٩٩.
- * قرية بنى مسجون بالمنوفية: ٥٢٦.
- * قرية بل جموس بالمنوفية: ٥٩٣.
- * قرية يرمة بالمنوفية: ١٨٣، ٤٥٠.
- * قرية بهراش بالمنوفية: ٢٢٢.
- * قرية برهيم بالمنوفية: ٤٧٤.
- * قرية باجور بالمنوفية: ٨٠٦.
- * قرية بالشيم بالمنوفية: ٨٤٤.
- * قرية بنواهي بالمنوفية: ٨٨٢.
- * قرية بلادوزة دبية بالمنوفية: ٨٦٤.
- * قرية بوديك جرينة بالمنوفية: ٩٥٨.
- * قرية بامية بالمنوفية: ٩٢٨.
- * قرية كفر بالشخ بالمنوفية: ٩٠٧، ٩١١، ٩٤٨.
- * قرية بشتامي بالمنوفية: ١٠٧٤.
- * قرية بدوي بالمنوفية: ١٢٢٦.
- * قرية بندم بالبحيرة: ٤٧.
- * قرية بسله فون بالبحيرة: ٢١٠.
- * قرية بولين بالبحيرة: ٧٤٠، ٨٣٠.
- * قرية بنكجلا بالبحيرة: ١٢٦.
- * قرية ببريد بالبحيرة: ٥٤٤.
- * قرية بركة قرطاس بالبحيرة: ٥٥٨.
- * قرية باطمس بالبحيرة: ٢١٧.
- * قرية بنيرة بالبحيرة: ٣٢٧.
- * قرية بريم بالبحيرة: ٣٦٢.
- * قرية بركة بالبحيرة: ٧٠٦.
- * قرية بلة قوص بالبحيرة: ٨٤٦.
- * قرية بيار بالبحيرة: ٨٧٨.
- * كفر بجاليس بالبحيرة: ٩١٨.
- * كفر بنى صلان بالبحيرة: ٥٩٥.
- * قرية بني دفت بدمهور: ٧٤.
- * قرية بكيري بالبحيرة: ٥٢٢.
- * قرية بني حضر: ١٢١٩.
- * بلبيس بالشرقية: ٤٦٣، ٥٠٧، ٨٣١، ١١٠٩.
- * قرية بهينة بالشرقية: ٧٨٨.
- * قرية بشتامل الطواشي بالشرقية: ٣٨٦.
- * قرية بنتيت بالشرقية: ٣٨٩.

* قرية تيرسة بالقليوبية: ٤٤٦.

* قرية تومار بدنفلة: ١٠٥٨.

* كفر بنش بالمنوفية: ٨٢٥.

(ج)

* جرجا: ٨٣.

* جدة: ٣٠٦، ٣٩٥، ٨٤١، ١٠٣٣.

* جمرك بولاق: ٩٧٩، ١٠٨٩، ١٠٩٥.

* ١٠٩٩، ١١٥٤، ١١٥٦، ١١٦٩.

* ١٢٣٤.

* قرية جمجرت بالغربية: ٢٩.

* قرية جمبواي بدمهور: ١٠٥.

* قرية جريس بالمنوفية: ٦٦٦، ١٠٦٨.

* قرية جرة دوا بالفيوم: ٤٣٧.

* قرية جيزة الديار بالقليوبية: ٢٦٩.

* بلد جزائر الغزالة بالجيزة: ٤٧٩.

* جامع زغول برشيد: ٩٤٣.

* جنينة شبرا: ٦٨٨.

* جنينة محرم بك بالإسكندرية: ١٠٠٨.

* جزيرة شندويل: ١١٢٣.

* جزيرة صناعبو بالمنيا: ٤٣.

* جزيرة ساقر برشيد: ١١٩٠.

* جزيرة ساقر حضرا برشيد: ٤٤.

* كفر جاموس بالقليوبية: ١١٢٧.

* كفر جلايلي: ١٠٧٧.

(ح)

* قرية حدني حالة بالبحيرة: ٥٦٣.

* قرية حلي داود بالبحيرة: ١٤١.

* قرية حونتي بالبحيرة: ٦٠٦.

* قرية حوش ابن عيسى بالبحيرة: ٣٨٩.

* حوض المسيل بالبحيرة: ١٠٢٣.

* قرية حمادة بالبحيرة: ١١١٦.

* قرية حود بيل بالمنوفية: ١١٩.

* قرية حشاد بالمنوفية: ٣٠٠، ٥٠١.

* قرية حداد بالمنوفية: ٨٤٧.

* كفر حسيمدين بالمنوفية: ٩٠٨.

* قرية بطرية بالمرقية: ٣٧، ٧٣٧.

* قرية بلبس طيبة بالشرقية: ١٩٩.

* قرية بنر العمارة ببلبيس شرقية: ٩١.

* قرية نبيشة ببلبيس شرقية: ١٢٠٧.

* قرية بهرة لية: ٦٩٣.

* قرية بهجورة بالصعيد: ٣٦٦.

* قرية بروكين بالجيزة: ٤٠٨.

* قرية بيومي: ٣١٩.

* قرية ببار بإقليم شرق أطفيج: ٤٣٥.

* قرية بني صامت بالهنساوية: ٦٣٤.

* بحر يوسف: ٩١٢.

* بسوس بالقليوبية: ٦، ٩.

* بنها العسل: ٢٨٨، ٣٠٤، ٩٤٤، ١٠٠٤.

* قرية برشوم التين بالقليوبية: ٨٣٤.

* قرية بشنلي بالمنصورة: ٣٥٣.

* قرية بشلوش بالمنصورة: ٨١٢.

* كفر برج النور بالمنصورة: ٥٩٧.

* ٧٥٦.

* كفر بدري القديم من قرى الأرز

شرقية: ١٠١٢.

* قرية برامون دمياط: ١١٢٨.

* بركة قيطاز بجوار المحمودية: ٩١٩.

* قرية برنبال: ٤٩٨.

* قرية بدعصة: ٨٧٩.

* قرية بقولة: ١٢٠٠.

* قرية برشوم: ١٢٣٩.

* بركة الحج: ٤٦٢، ٦٦٠.

* بيروت: ٥٠٧.

(ت)

* قرية ترابية بالغربية: ١.

* قرية تملين بالغربية: ٩٦٣.

* قرية تجريج بالغربية: ١١٦٠.

* قرية تنوك بالبحيرة: ٢١٦.

* قرية تغبل بالجيزة: ٦١٦.

* قرية تل حوين بالشرقية: ٤١٤.

- * قرية دراجيل بالمنوفية: ٣٣٤.
- * قرية دفران بالمنوفية: ٩٨٤.
- * قرية دروزة بالمنوفية: ١٢١٧.
- * كفر داود بلشا ببركة الحج: ٤٥٦.
- * كفر دمست الأشراف بالبحيرة: ٥٢، ٧٢٠، ٥٤.
- * كفر ديمونيسة بالبحيرة: ١٦١.
- * كفر ديمشي بالبحيرة: ٣٦.
- * قرية دقونة بالبحيرة: ٧٠٠.
- * كفر دميثة بالبحيرة: ٦٩١.
- * كفر دارايس بالبحيرة: ٥٣٨.
- * كفر ديمنة بالبحيرة: ٥٢٨، ٥٣٢.
- * كفر درنة بالبحيرة: ٨٤٥، ١١١٠.
- * كفر دوزية بالبحيرة: ٨٩٠.
- * قرية دنستان بالبحيرة: ١٨١.
- * قرية دلنجات بالبحيرة: ٨٩٦.
- * قرية دويهب بالبحيرة: ٩٢٠.
- * قرية درين بالبحيرة: ١٢٠٠.
- * قرية ديقانية بفوة: ٩٦٥.
- * قرية دبي بمنهور: ١٠٣٨.
- * قرية دير شابي بقرية الرحمانية بحيرة: ٥١٤.
- * كفر دمنهور بالبحيرة: ٢٠٥.
- * قرية دمنجي بمحلة أبو علي بالغربية: ٦١.
- * قرية دينوية بالغربية: ١٦٦.
- * قرية دمنكة بالغربية: ٢١٥، ٢٠٦.
- * قرية دمنهور الوحش بالغربية: ٢٨٠.
- * قرية دمياط بالغربية: ٦٨٦.
- * قرية داماد بالغربية: ٤٤٣.
- * قرية درونية بالغربية: ٨٧٠.
- * قرية ديفرة بالغربية: ٩٩١.
- * قرية دباي بالغربية: ١٢٠٠.
- * قرية داساط بالغربية: ١٢٠٠.
- * قرية دغرية بالغربية: ١٢٠٠.

- * قرية حوابير بالشرقية: ٩٣١.
- * كفر حوامدي بالجزيرة: ١٠٥٤.
- * قرية حمل وبطاية بالجزيرة: ١٢٣٦.
- * قرية حراي بالجزيرة: ٤٧٧، ٤٨٠.
- * قرية حراب الكبير بالقليوبية: ٤٤٨.
- * قرية حملة بادي من قرى الأرض برشيد: ٧٧٣.
- * قرية حادثة أبوفدا بفوه: ٩٥٢.
- * قرية حرسان بشرق أطفح: ٤٥٨.
- * قرية كفر حارث قليوب: ١٠٩٠.
- * كفر حسين بالغربية: ٨٥١.
- * كفر حمزة جبعالة بالغربية: ١١١٢.
- * حارة اليهود: ١٠٢٨.
- * قرية حضارم: ١٠٣٣.

(ح)

- * خان الخليلي: ٢٦٧، ٣٦٠، ١٠٤٣.
- * قرية خزينة بالبحيرة: ٧٤٠.
- * قرية خلافة بمنهور: ١٢١.
- * قرية خنازير بالشرقية: ٦٦٩.
- * قرية خطأ ملا الفقي بالغربية: ٧٧٧.
- * قرية خيل دويب بالمنوفية: ١١٢٧.
- * قرية خانية: ٧١٢.

(د)

- * دمنهور: ١٧، ٦٩، ١٠٢، ١٢١، ٥٠٤، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٤٢، ٩٤٥.
- ١٠٤٣، ١٠٢٤، ٩٦١.
- * دمياط: ٣٤، ٣٨، ٧٩، ٩٠، ١٧٠، ٣٩٣، ٤٤٠، ٦٠١، ٦٢٦، ٦٥٩، ٦٨٤، ٦٩٠، ٧٠٨، ٧١٢، ٨٠٧، ٨٩١، ٩٦٤، ١٠٥١، ١٠٧٨، ١١٠٣، ١١١٣، ١١١٨، ١١٦٤، ١١٨١، ١٢٤٠، ١١٩٠.
- * قرية دلجمون بالمنوفية: ١١، ١٢٧، ١٤٠.
- * قرية دغرة بالمنوفية: ٦٢٢، ١١٩٦.

* قرية ربع نور العرب بالمنصورة:
٤٩٢.

* قرية رهاذي بالجيزة: ٤١٢.

(ز)

* قرية زاوية البقلي بالمنوفية: ١٢،
٥٥٨، ١٣٤.

* قرية زاوية الغزال بالبحيرة: ١٩.

* قرية زاوية الجسر بالبحيرة: ٩٧.

* قرية أبو شوشة بالبحيرة: ٤٢.

* قرية زاوية الحمراء بالقليوبية: ٦٦٨.

* قرية زاوية زقطة شلقان بالقليوبية: ٩٧.

* قرية زاوية المصرف بإقليم بنيسه:
٤٥٨.

* قرية زعفران بالبحيرة: ٩٤.

* قرية زمزم بالبحيرة: ٥٩٤.

* قرية زهرة بالمنوفية: ١٠٠.

* قرية زغيرة بالمنوفية: ٤٤٧.

* قرية زنادة بالمنوفية: ١٢٠٠.

* قرية زبدية بالجيزة: ٣٠٨.

* كفر الزيات: ٤٥، ٤٠، ١٢٠، ٧٢٩،
٩٠٧.

* كفر زروقان بالمنوفية: ٣٩٠.

* قرية زفته بالغربية: ٤٣٩، ٤٥٩.

(س)

* قرية سرسيل بالمنوفية: ٥٠.

* قرية سرس بالمنوفية: ٤٩٠.

* قرية سروى بالمنوفية: ٦١٨.

* قرية ساقية أبو شعرة بالمنوفية: ٦٣٧.

* قرية سوفى دهار بالمنوفية: ٨٩٩.

* قرية سلموني بالمنوفية: ١٢٠٠.

* قرية سندیون بالمنوفية: ٣٣٨، ٣٤٩،
١٠٠٩.

* قرية سرسمون بالمنوفية: ٤٤٥، ١٠١٥.

* قرية سبك الثلاث بالمنوفية: ١٠٦٢.

* قرية دندنة بالقليوبية: ٦٣٢.

* قرية دلجة بالشرقية: ٣٥٣.

* قرية دير شابة: ٩٧١، ٩٩٢.

* قرية دنوها: ٩٧٩.

* قرية دنقلة: ٨٨٢.

* قرية دقاندوس بالمنصورة: ٢٢٠.

* قرية دنقق بارمنت: ٨٨.

* قرية ديروت: ٤١٧، ١١١١.

* قرية دلجا بدرمان بالمنيا: ٤٧٦.

* قرية دروة: ٩٣٩.

* قرية درمان: ١٠١٠.

* قرية درعية: ١٠٤١.

* قرية دنقلة: ٣٠٤، ٣٩٤، ٤٧٦.

* دماط بالغربية: ١٢٠٠.

(ذ)

* قرية ذوير بالمنوفية: ٨، ١٠٨.

* قرية ذرية بلبس شرقية: ٢٥.

* قرية ذرذة مو شرقية: ٨١٣.

(ر)

* رشيد: ١٣، ٤٥، ٧٥، ٨٦، ٨٧.

١٢٠، ١٥١، ١٦٧، ١٩٤، ٢٠٨، ٢١٤.

٢٦٠، ٢٦٢، ٣٣٩، ٥١٠، ٥١٨، ٥٤٠.

٥٤١، ٦٥٧، ٦٨٩، ٦٩٩، ٧٠٥، ٧٢٥.

٧٣٦، ٧٣٩، ٨٢٨، ٨٨٠، ٨٨٥، ٩٣٩.

٩٥٦، ١٠٠٢، ١٠٦٨، ١٠٨٣.

* قرية رومية بالغربية: ١٥٩.

* قرية رقية بالغربية: ٨٠١.

* قرية رقة بالهنسة: ٩٨٦.

* قرية راس خليل ام بجمياط: ٧٥٥.

* قرية راماد بالغربية: ٨٠٢.

* قرية روح ثناوي بالغربية: ٨٥٨.

* قرية رهبرية بالبحيرة: ١٨٦.

* قرية روب بالبحيرة: ٧١٤.

* قرية رملة بالمنوفية: ٤٣٢.

- * قرية سودة بالبحيرة: ٩٩٤.
- * قرية سنهور طلوس بدمهور بالبحيرة: ٩٢.
- * قرية سومخرات بدمهور بالبحيرة: ١٠٥٢٣، ١٠٠٠.
- * قرية كفر سابي بالبحيرة: ٤٦٦.
- * قرية سنديون بالقليوبية: ٣٣٨، ٣٤٢، ١٠٠٩.
- * قرية سرخصة بالقليوبية: ٢٣٨.
- * قرية سكول بالقليوبية: ٢٩٩.
- * قرية سنديز بالقليوبية: ٤٣٤.
- * قرية سنهرة بالقليوبية: ٤٦١.
- * قرية سرياقوس بالقليوبية: ٦٣٠.
- * قرية سندحور بالقليوبية: ١٠٠٧.
- * قرية سرنجة بالمنصورة: ٦٤٩.
- * قرية سنجرج بالمنصورة: ٣٨١.
- * قرية سلمون بالمنصورة: ٨٩٧.
- * قرية منهور بالشرقية: ٣١٦.
- * قرية سنا كفر قديم بالشرقية: ٣٩١.
- * قرية سوير رأس البر: ١١١٥.
- * قرية سعدين من قرى حوض الليمون: ١١٦٥.
- * قرية سريري بالبهنسا: ٣٦٤.
- * قرية سواهج: ٨٠.
- * قرية ساد بالمنيا: ٤٦٤.
- * إقليم سكوب بالمودان: ٤٧٠.
- (ش)
- * قرية شوفروف بالمنوفية: ١٦، ٩٥٤.
- * قرية شنوان القرق بالمنوفية: ٤١، ٢٩٢.
- * قرية شيمي بالمنوفية: ٦٦.
- * قرية شوقة روفس بالمنوفية: ٧٣٣.
- * قرية شنوان الغرب بالمنوفية: ١٧٦.
- * قرية شطونف بالمنوفية: ٢٥٧.

- * قرية سرسل القاضى بالمنوفية: ١٠٨٨.
- * قرية سمدون بالمنوفية: ١١٣٤.
- * قرية ستريس بالمنوفية: ٩١٣.
- * قرية سحوانة بالمنوفية: ٩٢٣.
- * كفر سالم بخت شبين بالمنوفية: ٧٦٠.
- * قرية سنجلف بالمنوفية: ١٠٨٤.
- * قرية سنهور بالغربية: ٨٩.
- * قرية سلمون بالغربية: ٦٧، ١٧١.
- * قرية سالمية بالغربية: ٥٧٧، ٨٧٥، ٩٤٣، ٩٠٣.
- * قرية سمود بالغربية: ٣٥٦.
- * قرية سباسي ملح بالغربية: ٥٦٥.
- * قرية سنديون بالغربية: ٩٠٢.
- * قرية سخا بالغربية: ١١٤٤، ١١٩٥.
- * قرية سويطاس بالغربية: ١١٥٩.
- * قرية سونواين غريان بالغربية: ١١٩٨.
- * قرية سعدي بالغربية: ٩٠٦.
- * قرية كفر سهيمه بالغربية: ٩١٠.
- * قرية سجين بالغربية: ١٢٠٠.
- * قرية سخيم بالغربية: ١٢٠٠.
- * قرية سنبر بالغربية: ١٢٠٧.
- * قرية سيمودين بالغربية: ١٢١١.
- * كفر سيدي بالغربية: ٤٥٧.
- * قرية سولطيس بالبحيرة: ١١٦.
- * قرية سلفة العنب بالبحيرة: ٦٧٤.
- * قرية سراجة بالبحيرة: ٥٤.
- * قرية سرودة بالبحيرة: ٧٤٢.
- * قرية سينادي بالبحيرة: ٨٥.
- * قرية مولاية بالبحيرة: ٥٦٧.
- * قرية سوديناء بالبحيرة: ٣٠٥.
- * قرية سلمون بالبحيرة: ٤٠٢، ٥٦٠.
- * قرية سيد نعيم بالبحيرة: ٥٠٣.

- * قرية شنديو بالبحيرة: ٦٠٧.
 - * قرية شيري توني بالبحيرة: ٥١.
 - * قرية شبراخيت بالبحيرة: ١٨١، ١٠٠٥.
 - * قرية شايور بالبحيرة: ٦٨٩.
 - * قرية شرندر بالبحيرة: ٧٠٢.
 - * قرية شدرشوة بالبحيرة: ٩٤٢.
 - * قرية شيشنة الأنعام بالبحيرة: ٦٤٧.
 - * قرية شبرا ادرمس بالبحيرة: ١١٤١.
 - * قرية كفر شيخ نفيسة بالبحيرة: ٧٤٣.
 - * قرية كفر شيخ عطية الأبريشي بدمنهو: ٣٥٧.
 - * قرية شلشطر انعام بدمنهو: ٢٦٥.
 - * قرية شينات ببليس شرقية: ٢٤.
 - * قرية شيبة بالشرقية: ٣٥٤.
 - * شرقية: ١٢٠١.
 - * قرية شبنارة بالمنصورة: ٩٩٠.
 - * قرية شبراويش بالمنصورة: ١٠٩٣.
 - * قرية شلقان بالقليوبية: ٦٧٢.
 - * شبرا: ١٢٣٣.
 - * شونة بولاق: ١١٢٥.
 - * شينسة الدكارية: ١٢٠٢.
 - * كفر شيشة: ٨٥٥.
 - * كفر شدريش: ٨٨٣.
 - * كفر شوبار: ٩٢٦.
 - * شرق أطفح: ١١٣٨، ١٢٠٤.
 - * قرية شرونة التابعة لقرية شرق أطفح: ١١٩٧.
- (ص)
- * قرية صندالة بالغربية: ٧٣، ٢٢.
 - * قرية صافية بالغربية: ٣٠١، ٥٨٦.
 - * ٦٠٢، ٦٧١، ٨٦٩، ٩١٦.
 - * قرية صالحجر بالغربية: ١٢٢، ١٢٤.
 - * ٢٢٧، ٧٨٤، ٧٨٥، ٩٣٧.
 - * قرية صندة بلص بالغربية: ٨١٠.

- * قرية شجاج بالمنوفية: ٣٠٠.
- * قرية شبين الكوم بالمنوفية: ٥٣٦، ١٠١٨، ١١٤٦.
- * قرية شنفراف بالمنوفية: ٣٧٧، ١٢٠٩.
- * قرية شنشورة بالمنوفية: ٩٧٥، ١٢١٠.
- * قرية شباس الشهدا بالمنوفية: ١٠٣٨.
- * قرية شنشونة بالمنوفية: ١١٣٣.
- * قرية كفر شورابة بالمنوفية: ٥٥٠.
- * قرية شبرا زنجي بالمنوفية: ١١٠٤.
- * قرية شبرا النملة بالمنوفية: ٤١٠.
- * قرية شباط بالغربية: ٧٧١.
- * قرية كفر شبرا بالغربية: ٨٠١.
- * قرية كفر شمار بالغربية: ٨٠٠.
- * قرية شقة بالغربية: ٩٥.
- * قرية شوبروند بالغربية: ٧١.
- * قرية شبرانوا بالغربية: ١٣٠، ١٣١، ٩٢٤، ٩٦٩، ١٠١٤.
- * قرية شبرات بالغربية: ١٣٢.
- * قرية شبين بالغربية: ١٣٧، ١١٤٦.
- * قرية شباس عموري بالغربية: ١٧٢، ٦٣١.
- * قرية شباس بالغربية: ١٨٧.
- * قرية شنرة بالغربية: ٢٣١.
- * قرية شرقة بالغربية: ٢٩٥.
- * قرية شبراني بالغربية: ٣٥٩.
- * قرية شفاتورون بالغربية: ٥١٦.
- * قرية شرشابة بالغربية: ٨٤٠، ٨٨٩.
- * قرية شقاوندون بالغربية: ٨٤٩.
- * قرية شنتانلين بالغربية: ٩٢٩.
- * قرية شوبراته بالغربية: ١٠١١.
- * قرية شبرة ممن بالغربية: ١١٥٤.
- * قرية شبرانمي بالغربية: ٧٢١، ٧٢٢.
- * قرية شبرا رسيم بالبحيرة: ٧٩٦.
- * قرية شوبر بالبحيرة: ٧٢٠.

- * قرية صفت بالغربية: ١٠٠٦.
 * قرية سندبا باجي بالغربية: ١٠٤٢.
 * قرية صوار بالبحيرة: ٨٠١.
 * قرية صافران بالغربية: ١٦٠.
 * قرية صمديس بالغربية: ٨٤٣.
 * قرية صخت فليشان بالغربية: ٢٧٣.
 * قرية صدة بالشرقية: ٣٣٥، ٣٣٦.
 * قرية صفود بالمنصورة: ٥٥٧.
 * قرية صنورة: ٨٦٤.
 * قرية صوز: ٩٠٧.
 * قرية صفط الملوك بالبحيرة: ٦٥.
 * قرية صوماجة بأخميم: ٦٤.
 * قرية صمدية بقوص: ٣٧٣.
 (ض)
 * قرية ضمن للتمساح بالبحيرة: ٣٢٧.
 * قرية ضحاحات بالغربية: ٨٢٣.
 (ط)
 * طنط ١: ٩٣، ١٩٢، ٣٥٨، ٤٣٧، ٦٣٣، ٨٥٣، ٩٢٤، ٩٣٩، ٩٥٠، ٩٥٧.
 * قرية طويلت فرات بالغربية: ١٨.
 * قرية طويل أدنة مشرط بالغربية: ٢٣، ١١٧.
 * قرية طالحة بالغربية: ١٢٩.
 * قرية طعجلاي بالغربية: ١٣٩.
 * قرية اطننج بالغربية: ٤٥٣.
 * قرية طفر محار بالغربية: ٨٣٠.
 * قرية طلماي بالغربية: ٩٣٩.
 * قرية طوب بقم أول بالغربية: ٩٣٧.
 * قرية ططاي بالغربية: ١٢٠٠.
 * قرية كفر طنيشة بالغربية: ١٢٠٠.
 * قرية طملاي بالمنوفية: ١٤٦، ٢١٣.
 * قرية طنبلة بالمنوفية: ٢١٢.
 * قرية طالبند بالمنوفية: ٣٨٠.
 * قرية طمالية بالمنوفية: ٨٢٢.
 * قرية طحاليث بالمنوفية: ٨٣٣.
 * قرية طوير بالمنوفية: ٨٥٩.
 * قرية طمانية بالمنوفية: ٨٩١.
 * قرية طملى بالمنوفية: ٩١٥.
 * قرية طهوي بالمنوفية: ٩٣٦.
 * قرية طنطا بالمنوفية: ١١٢١.
 * قرية طهر شوب بالمنوفية: ١٢٣٢.
 * قرية طرافة بالبحيرة: ٢٠٧.
 * قرية طوزلة بالبحيرة: ٢٢٤.
 * قرية طور الجبل بالبحيرة: ٨٥٢.
 * قرية طرانة بالبحيرة: ١١٤٧.
 * قرية طراوامية بالبحيرة: ٥٧١.
 * كفر طاحورس بالبحيرة: ٤٥٤.
 * قرية طحلة بالقليوبية: ٣٨١، ٦٩٧، ١٠٣٦.
 * قرية طويلة بالشرقية: ١٠٦٤.
 * طرابلس: ١١٤٩.
 (ع)
 * قرية عشم بالمنوفية: ٢٠.
 * قرية عمروس بالمنوفية: ٥٥٥.
 * قرية عطوية بالمنوفية: ٩٠٩.
 * قرية علقام بالبحيرة: ٥، ٣.
 * قرية كفر عواني بالبحيرة: ٦٠٥.
 * قرية كفر عبيان بالقليوبية: ٦٨٤.
 * قرية علة بالقليوبية: ١١٧٨.
 * قرية عذرحون بالغربية: ٨٠١.
 * قرية علوسا بالقليوبية: ١١٠٦.
 * قرية علاقي بالشرقية: ٨٨١.
 * قرية عجوة أمين ببليس شرقية: ١١٨٣.
 * قرية عامر ببليس شرقية: ١١٨٣.
 * قرية عشار بالدهنسا: ٦٤٥.
 * عكة: ٧٠٨.

(ق)

- * قرية قاليب بالمنوفية: ٢١.
- * قرية قونور بالمنوفية: ١١٨.
- * قرية قنيت بالمنوفية: ١٩٧.
- * قرية قمريلة بالمنوفية: ٧٩٠.
- * قرية قسطا بالمنوفية: ٧١٨.
- * قرية قبيلة بالمنوفية: ٤٢٣.
- * قرية قره وان بالمنوفية: ٨١٧.
- * قرية قيس المنادة بالمنوفية: ٩٢٢.
- * قرية قلطة بالمنوفية: ١٢١٠، ١٢١٢، ١٢٣٠.
- * قرية قوتي بالغربية: ٦٠٠.
- * قرية قلين بالغربية: ١٨٨، ١٨٩، ٦٦٧، ٦٦٢.
- * قرية قدوس بالغربية: ٨٠٠.
- * قرية قونق بالغربية: ٢٩٤.
- * قرية قتامة بالغربية: ٤٥٥.
- * قرية قراجه بالغربية: ١٢٣٨.
- * قسم أول بالغربية: ٩٧١.
- * قرية قحوفية بالبحيرة: ١٤٤.
- * قرية قورطة مى بالبحيرة: ١٩٦، ٢٠٢.
- * قرية قلدة به بالبحيرة: ٧٩٥.
- * قرية قاندا بالبحيرة: ١٠٠١.
- * قرية قفشان بدمهور: ٥١٥.
- * قرية قراقيز بدمهور: ٦١٤.
- * قرية قرين بالشرقية: ٦٨٦.
- * قرية قينات بالشرقية: ١٢٠٢.
- * قلوبو بالقليوبية: ٢٢٦.
- * قرية قها بالقليوبية: ٢٨٤.
- * قرية قراطية بالجيزة: ٦١٦.
- * قلعة عزبة بدمياط: ٩٨٠.
- * قرية قطاية: ٤٥.
- * قرية قدم شريك: ٦١٢.

(غ)

- * قرية غلين بالغربية: ١٠٠٣، ٥٦٥.
- * قرية كفر عزين بالبحيرة: ٦٩٤.
- * قرية كفر غراري بالبحيرة: ٧٠٤.
- * قرية كفر غوياشي بالبحيرة: ١١٢٦.
- * قرية ولد غازي بالبحيرة: ٩٧٤.
- * قرية غروق بالمنوفية: ٣٦١.
- * قرية غمرين بالمنوفية: ١١٧٩.
- * قرية غار بالشرقية: ٣٥٤.
- * قرية غيادة بالبهنسا: ١٠٧١.
- (ف)
- * فـوه بالبحيرة: ١٢٢، ١١٢، ٢٤، ١٢٤، ١٩٤، ٤٨٥، ٥٤٩، ٧٣٥، ٨٥٧، ٨٣١.
- * قرية فانسوي بالبحيرة: ٦٣.
- * قرية فم منادي بالبحيرة: ١٥٢.
- * قرية فيشا بلخا بالبحيرة: ٥٣١.
- * قرية فرناده بالبحيرة: ١٠٠٥، ٩٤١.
- * قرية فنادي بدمهور: ١٣٦.
- * قرية فيش بالمنوفية: ٤٦.
- * قرية كفر الفصاد بالمنوفية: ١٦٤.
- * قرية فيردة بالمنوفية: ٨٥٣، ١٢٣١.
- * قرية فرانثو بالمنوفية: ١٢٣٨.
- * قرية فؤادية بالغربية: ٧٢٤، ٧٩٩.
- * قرية فونيتس شبرا بالغربية: ١٣٥.
- * قرية فرسيس بالغربية: ٣٧٨.
- * قرية فداية بالغربية: ٨٨٤.
- * قرية فرغان بالشرقية: ١٤٥.
- * قرية فاسطة المضافة: ٩٢٦.
- * قرية فهمينة: ١١٣٨.
- * قرشود: ٩٩٦، ١٤٩.
- * قرية فتينة الغوري بالقليوبية: ٦٨٩.
- * قرية قنقلتي من اسلامية بالبوفيسور: ٢٧٥.

* قرية قح: ٥٢٠.
 * قرية قبسطامة: ٧١٥.
 (ك)
 * قرية كمشيش بالمنوفية: ١٠.
 * قرية كافر يش بالمنوفية: ٦٤٨.
 * قرية كتامية بالمنوفية: ٣٣٠.
 * قرية كريدن بالبحيرة: ٥٣٣، ٩١٨، ٩٩٥.
 * قرية كريون بالبحيرة: ١٠١٩.
 * قرية كريت التابعة لفوة: ٢٠٠.
 * قرية كافة بدمنهو: ٥٤٣.
 * قرية كورده بدمنهو: ٥٤٥.
 * قرية كوم الممن بالقليوبية: ٢٧١.
 * قرية كوتام القاضي بالغربية: ٨٦٠.
 * قرية كليشة بالغربية: ١٢٠٠.
 * قرية كونيشة شبرانو بالغربية: ٩٢٥.
 * قرية كوتام العنابي بالغربية: ٨٨٠.
 * قرية كفر الصباح: ١١٤٨.
 * كوردفان: ٣٦٨، ٦٤٠.
 * كبرىست: ٥٤٩، ٥٧٩، ٦٧٣، ٧١٢، ٩٨٣.
 (ل)
 * قرية لويوة بالبحيرة: ٢٨٩.
 * قرية لوفين بالبحيرة: ٨٤٥.
 * قرية لقاني بدمنهو: ٥٦٤.
 (م)
 * مصر: ١٧، ٢١، ٣٧، ١٣٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٩١، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٨٥، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٧٦، ٤٩٣، ٥٠٧، ٥٥٣، ٥٨٠، ٦٨٩، ٧٤٩، ٧٦٤، ٧٦٨، ٧٨٦، ٩٠٨، ٩٦٠، ٩٧٩، ١٠١٧، ١٠٢٧، ١٠٣٣، ١٠٤١، ١٠٥٠.
 * قرية مكي: ٥٣، ٣٩٥، ٤٤٠، ٤٤٤، ٥٠٠، ٨٣٥، ٨٤١، ١٠٤٠، ١٠٤٨، ١٠٦٦.
 * مطة أبو علي بالغربية: ٣١، ٨٢، ١١١، ١٧٧، ١٧٤، ٧٦٩، ٨٠٨، ٨٦٦، ٩٠٤، ١٠٤٤.
 * محلة مومى بالغربية: ١٤.
 * محلة ربع بالغربية: ٨٦٧.
 * محلة منوف بقسم ثان غربية: ٩٦٧.
 * قرية مندورة بالغربية: ١٠٩، ١١٢.
 * قرية ميت ديبه بالغربية: ٥٨.
 * قرية ميت قمر بالغربية: ٦٥٨، ٧٧٥، ٧٩٥، ٨٥٧، ٩٠٣.
 * قرية البشري بالغربية: ٦٨١، ٨١٩، ٨٦١.
 * قرية المخلوص بالغربية: ٨١٨، ٨٣٨.
 * قرية هاشم بالغربية: ٨٢٠.
 * قرية سودان بالغربية: ٨٣٠.
 * قرية حواي بالغربية: ٦٢٩، ٩٦٤.
 * قرية عمر بالغربية: ١١٣٠.
 * قرية يزيد بالغربية: ١٢٠٠.
 * قرية الواط بالغربية: ١٢٣٨.
 * قرية منية الجناح بالغربية: ١٢١٨.
 * قرية منية طوخ بالغربية: ١١٦١.
 * قرية مطلوبوز بالغربية: ١٣٨، ١٧٨.
 * قرية مسجد وصيف بالغربية: ٤٢٤، ٨١١.
 * قرية محال طابو عالي بالغربية: ٥٥٧.
 * قرية مجدينا بالغربية: ٥٣٧.
 * قرية مزاجي بالغربية: ١١٨٤.
 * قرية معين بالغربية: ٨١٦.

* قرية قح: ٥٢٠.
 * قرية قبسطامة: ٧١٥.
 (ك)
 * قرية كمشيش بالمنوفية: ١٠.
 * قرية كافر يش بالمنوفية: ٦٤٨.
 * قرية كتامية بالمنوفية: ٣٣٠.
 * قرية كريدن بالبحيرة: ٥٣٣، ٩١٨، ٩٩٥.
 * قرية كريون بالبحيرة: ١٠١٩.
 * قرية كريت التابعة لفوة: ٢٠٠.
 * قرية كافة بدمنهو: ٥٤٣.
 * قرية كورده بدمنهو: ٥٤٥.
 * قرية كوم الممن بالقليوبية: ٢٧١.
 * قرية كوتام القاضي بالغربية: ٨٦٠.
 * قرية كليشة بالغربية: ١٢٠٠.
 * قرية كونيشة شبرانو بالغربية: ٩٢٥.
 * قرية كوتام العنابي بالغربية: ٨٨٠.
 * قرية كفر الصباح: ١١٤٨.
 * كوردفان: ٣٦٨، ٦٤٠.
 * كبرىست: ٥٤٩، ٥٧٩، ٦٧٣، ٧١٢، ٩٨٣.
 (ل)
 * قرية لويوة بالبحيرة: ٢٨٩.
 * قرية لوفين بالبحيرة: ٨٤٥.
 * قرية لقاني بدمنهو: ٥٦٤.
 (م)
 * مصر: ١٧، ٢١، ٣٧، ١٣٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٩١، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٨٥، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٧٦، ٤٩٣، ٥٠٧، ٥٥٣، ٥٨٠، ٦٨٩، ٧٤٩، ٧٦٤، ٧٦٨، ٧٨٦، ٩٠٨، ٩٦٠، ٩٧٩، ١٠١٧، ١٠٢٧، ١٠٣٣، ١٠٤١، ١٠٥٠.

- * قرية مسلة فون طرب بالبحيرة: ٧٠٣.
- * قرية مطاب بالبحيرة: ٥٢٩.
- * قرية مزاية بالبحيرة: ٩٦٨.
- * قرية كفر مجاهد بالبحيرة: ٧٧٩.
- * قرية كفر مشناق بالبحيرة: ٩٤١.
- * قرية كفر مناشلى بالبحيرة: ٥٩٦.
- * قرية منزلة بالقليوبية: ٤٠٦، ٧٦٦.
- * قرية منصور بالقليوبية: ١٠٤٩.
- * قرية مشهور بالقليوبية: ١٠٩١.
- * قرية مشتهر بالقليوبية: ١١٦٧.
- * قرية مصرة بالمنصورة: ٤٧٢.
- * قرية ميت خلطة بالمنصورة: ٦٣٧.
- * قرية منية صاعد بالمنصورة: ٧٤٧.
- * قرية ميت عامل بالمنصورة: ٩٩٧.
- * قرية ميت خاريد بالشرقية: ٦٦٥.
- * قرية مد طابا علي بالشرقية: ٥٠٢.
- * قرية منابت بالشرقية: ٣٥٥.
- * قرية منزل حيان بالشرقية: ٣٥٤.
- * قرية منية السعيد من قري الأرز برشيد: ٢.
- * قرية كفر مباشر من قري الأرز بدمياط: ٩١٤.
- * قرية ميت مزاع بدمياط: ١١٠٥.
- * قرية ميت سراج بالجزيرة: ٣٠٩.
- * قرية منزل شعبة بالجزيرة: ٣٠٩.
- * قرية ميت فايد بالجزيرة: ٤٧٩.
- * قرية مرقص بالجزيرة: ٤٥٢، ٥٠٥.
- * قرية منصورية بالجزيرة: ٣٢٣.
- * قرية مديتار بالجزيرة: ٤٩١.
- * قرية منشية بالمنيا: ٩٦٢.
- * قرية ملوي: ٣١٣، ٣٩٢.
- * منفلوط: ٤٠٣، ٩٨٦، ٩٨٩، ١١٧٧.
- * منقياد: ٢٢٣، ٤٠٤، ٦١٩.
- * قرية مجريس: .

- * قرية مطوبس بالغربية: ٨٢٤.
- * قرية كفر مصر احييم بالغربية: ٨٩٥.
- * قرية مصر اجة بالغربية: ٨٩٨.
- * منوف: ٢٧.
- * قرية ميت الغربا بالمنوفية: ٩٩.
- * قرية ميت غيفي بالمنوفية: ٧٩٢.
- * قرية ميت العز بالمنوفية: ١١٦٨، ١٢٠٠.
- * قرية مثلة بالمنوفية: ١٠٠.
- * قرية محلة المرحوم بالمنوفية: ١٠٤، ١٩٢.
- * قرية محلة الألبان بالمنوفية: ١٦٢.
- * قرية مشال بالمنوفية: ١٨٤.
- * قرية مصيلحة بالمنوفية: ١١٨٦.
- * قرية مليج بالمنوفية: ٤٠٥.
- * قرية مسطوح بالمنوفية: ٨٨٦.
- * قرية كفر مناواهي بالمنوفية: ٧٩٣، ١٢٢٧.
- * قرية كفر محروق بالمنوفية: ٥١٣.
- * قرية كفر مثلة بالمنوفية: ٧٣٨.
- * قرية محلة المير بالبحيرة: ٧٤٤.
- * قرية محلة أحمد جارتكية بدمنهو: ١٠١.
- * قرية محلة داود بدمنهو: ١٢١، ١٩٣.
- * قرية محلة الأمير بدمنهو: ٧٣٥.
- * قرية محلة الطرفاوي بالبحيرة: ٥٧٨.
- * قرية محلة طابيد بالبحيرة: ٥٦٦.
- * قرية محلة صاة بالبحيرة: ٥٦٨.
- * قرية محلة كيد بالبحيرة: ٩٣٤.
- * قرية محلة حبيش بالبحيرة: ٤٩٩.
- * قرية مليط بالبحيرة: ١٥٠.
- * قرية منية بدمنهو: ٥٦١.
- * قرية منشية بني بالبحيرة: ٥٧٣.

- * قرية نطة بالغربية: ٤٦٩.
- * قرية نيكيلي: ٦٤٨.
- * قرية نعيمير البصل: ٨١٥.
- * قرية كفر نجم بالقسم الثالث شرقية: ١١٠٨.

(هـ)

- * قرية هندون بالغربية: ١٥.
- * قرية هارون الرشيد من قرى الأرز برشيد: ١٦٩.
- * قرية ههيا بالمرقية: ٧٤١، ٩٤٤.

(و)

- * قرية وردانية بالغربية: ٧٦.
- * قرية وجدية بالغربية: ٨٣٠.
- * قرية ورد بالمنوفية: ٦٨٧.
- * قرية وردان بدمهور: ٩٥، ٩٦، ١٧٥.
- * قرية وارفة بالجيزة: ٢٧٦.
- * قرية وزان حضرة بالجيزة: ٢٩٣.

(ز)

- * قرية يسير بالمنوفية: ٧٦٥.
- * قرية يامية بالمنوفية: ٩٢٧.
- * قرية ينجلية بالبحيرة: ٥٣٩.
- * قرية يوليدة بالجيزة: ١١٤.
- * ينبع: ١٠٣٣.

- * قرية ميوند بر: ٧٧٤.
- * قرية مصلوب: ٧٨٦.
- * قرية معصرة طرب: ٧٨٦.
- * قرية مثابر همشوش: ٩٧٩.
- * قرية منية المباشرين: ٥٨٠.
- * منى: ٣٩٥.

(ن)

- * قرية نونية شيرات بالمنوفية: ١٣٢.
- * قرية نصافة بيار بالمنوفية: ١٣٣.
- * قرية نكيلا بالمنوفية: ٨٢٥، ٧٥٦.
- * قرية نافرة بالغربية: ٥٣٤.
- * قرية نامطي بالغربية: ٨٠٩.
- * قرية نشيل بالغربية: ٨٧٢.
- * قرية نضية جديد بالغربية: ٨٠١.
- * قرية نقيط بالمنصورة: ٧٠١.
- * قرية نكلا العنب بالبحيرة: ٢١٨.
- * قرية نشيري بالبحيرة: ٧٣٠.
- * قرية نيتم بالغربية: ١٥٨.
- * قرية نديبة بالغربية: ٧٧٨.
- * قرية نجلية بالغربية: ٩٠٥.
- * قرية نعمان بالغربية: ١٠٢١.
- * قرية نكيدي بدمهور: ٧٤٨.
- * قرية نهية بالجيزة: ٤٠١.

خامساً: كشف التواريخ

* خامساً: كشف التواريخ:

التاريخ الهجري	ما يقابله بالتاريخ الميلادي
٢٧ ذي القعدة ١٢٣٦ هـ	٢٦ أغسطس ١٨٢٠ م.
٢٩ " " "	٢٨ " " "
٢٨ " " "	٢٩ يونيو
غرة ذي الحجة	٣٠ أغسطس
٥ " " "	٤ سبتمبر
٦ " " "	٥ " " "
٣ " " "	٦ " " "
٥ " " "	٤ " " "
٦ " " "	٥ " " "
٩ " " "	٨ " " "
١٦ " " "	٢٥ " " "
١٤ " " "	١٣ " " "
١٦ " " "	١٥ " " "
١٨ " " "	١٧ " " "
٢٢ " " "	٢٠ " " "
٢٥ " " "	٢٤ " " "
٢٧ " " "	٢٦ " " "
٤ محرم ١٢٣٧ هـ	١ أكتوبر
٨ " " "	٥ " " "
٩ " " "	٦ " " "
٣ " " "	٣٠ سبتمبر
١٢ " " "	٩ أكتوبر
١٤ " " "	١١ " " "
١٦ " " "	١٣ " " "
١٨ " " "	١٥ " " "
٢٠ " " "	١٧ " " "
٢٣ " " "	٢٠ " " "
٢٦ " " "	٢٣ " " "
٧ صفر ١٢٣٧ هـ	٣ نوفمبر
١٩ " " "	١٥ " " "
٤ " " "	٣١ أكتوبر
١١ " " "	٧ نوفمبر

التاريخ الهجري	ما يقابله بالتاريخ الميلادي
١٢ صفر ١٢٣٧ هـ	٨ نوفمبر
١٣ " " "	٩ " " "
١٥ " " "	١١ " " "
٢٧ " " "	٢٣ " " "
٢٩ " " "	٢٥ " " "
٢ ربيع الأول ١٢٣٧ هـ	٢٧ " " "
٣ " " "	٢٨ " " "
٥ " " "	٣٠ " " "
٦ " " "	١ ديسمبر ١٨٢١ م
٧ " " "	٢ " " "
٨ " " "	٣ " " "
١٠ " " "	٥ " " "
١١ " " "	٦ " " "
١٢ " " "	٧ " " "
١٤ " " "	٩ " " "
١٦ " " "	١١ " " "
١٨ " " "	١٣ " " "
١٩ " " "	١٤ " " "
٢٢ " " "	١٧ " " "
٢٣ " " "	١٨ " " "
٢٤ " " "	١٩ " " "
٢٧ " " "	٢٢ " " "
سلخ " " "	٢٤ " " "
٢ ربيع آخر ١٢٣٧ هـ	٢٧ " " "
٣ " " "	٢٨ " " "
٤ " " "	٢٩ " " "
٦ " " "	٣١ " " "
٨ " " "	٢ يناير ١٨٢٢ م
٩ " " "	٣ " " "
١٢ " " "	٦ " " "
١٣ " " "	٧ " " "
١٨ " " "	١٢ " " "
٢١ " " "	١٥ " " "

التاريخ الهجري	ما يقابله بالتاريخ الميلادي
٢٢ ربيع آخر ١٢٣٧ هـ	١٦ يناير ١٨٢٢ م
٢٤ " " "	١٨ " " "
٢٦ " " "	٢٠ " " "
٢٧ " " "	٢١ " " "
٢٨ " " "	٢٢ " " "
٢٩ " " "	٢٣ " " "
٦ جمادى الأول ١٢٣٧ هـ	٢٩ " " "
٧ " " "	٣٠ " " "
٩ " " "	١ فبراير ١٨٢٢ م
١٠ " " "	٢ " " "
١١ " " "	٣ " " "
١٢ " " "	٤ " " "
١٤ " " "	٦ " " "
١٥ " " "	٧ " " "
١٦ " " "	٨ " " "
١٩ " " "	١١ " " "
٢٥ " " "	١٧ " " "
٢٠ " " "	١٢ " " "
٢٢ " " "	١٤ " " "
٢٦ " " "	١٨ " " "
٢٤ " " "	١٦ " " "
٢١ " " "	١٣ " " "
غرة جمادى الآخرة ١٢٣٧ هـ	٢٣ " " "
٣ " " "	٢٥ " " "
٧ " " "	١ مارس
٤ " " "	٢٦ فبراير
٥ " " "	٢٧ " " "
٦ " " "	٢٨ " " "
٨ " " "	٢ مارس
٩ " " "	٣ " " "
١٢ " " "	٦ " " "
١٣ " " "	٧ " " "

التاريخ الهجري	ما يقابله بالتاريخ الميلادي
١٤ جمادى الآخرة ١٢٣٧ هـ	٨ مارس
١٥ " " "	٩ " " "
١٩ " " "	١٣ " " "
٢٠ " " "	١٤ " " "
٢٣ " " "	١٧ " " "
٢٤ " " "	١٨ " " "
٢٥ " " "	١٩ " " "
٦ رجب ١٢٣٧ هـ	٢٩ " " "
٨ " " "	٣١ " " "
٩ " " "	١ أبريل ١٨٢٢ م
١٢ " " "	٤ " " "
١٥ " " "	٧ " " "
١٩ " " "	١١ " " "
٢٥ " " "	١٧ " " "
٢٨ " " "	٢٠ " " "
٢٧ " " "	١٩ " " "
سلخ رجب	٢٢ " " "
غرة شعبان ١٢٣٧ هـ	٢٣ " " "
٣ " " "	٢٥ " " "
٧ " " "	٢٩ " " "
٨ " " "	٣٠ " " "
٢١ " " "	١٢ مايو
١١ " " "	٢ " " "
١٣ " " "	٤ " " "
١٤ " " "	٥ " " "
١٥ " " "	٦ " " "
١٦ " " "	٨ " " "
١٩ " " "	١١ " " "
٢٠ " " "	١٢ " " "
٢٢ " " "	١٤ " " "
٢٤ " " "	١٦ " " "
٢٦ " " "	١٨ " " "

التاريخ الهجري	ما يقابله بالتاريخ الميلادي
٣ رمضان ١٢٣٧هـ	٢٤ " " "
١٣ " " "	٣ يونيو ١٨٢٢م
٢٣ " " "	١٣ " " "
٢٦ " " "	١٦ " " "
٢٧ " " "	١٧ " " "
٧ شوال ١٢٣٧هـ	٢٧ " " "
٦ " " "	٢٦ " " "
٨ " " "	٢٨ " " "
١٢ " " "	٢ يوليو ١٨٢٢م
١٣ " " "	٣ " " "
١٤ شوال ١٢٣٧هـ	٤ يوليو ١٨٢٢م
١٧ " " "	٧ " " "
١٨ " " "	٨ " " "
١٩ " " "	٩ " " "
٢١ " " "	١١ " " "
٢٢ " " "	١٢ " " "
٢٩ " " "	١٩ " " "
٢٦ " " "	١٦ " " "
٢٧ " " "	١٧ " " "
غرة ذى القعدة ١٢٣٧هـ	٢٠ " " "
٦ " " "	٢٥ " " "
٨ " " "	٢٧ " " "
٩ " " "	٢٨ " " "
١١ " " "	٣٠ " " "
١٢ " " "	٣١ " " "
١٣ " " "	١ أغسطس ١٨٢٢م
١٤ " " "	٢ " " "
١٥ " " "	٣ " " "
١٨ " " "	٦ " " "
١٩ " " "	٧ " " "
٢١ " " "	٩ " " "
٢٤ " " "	١٢ " " "

ما يقابله بالتاريخ الميلادي	التاريخ الهجري
١٥ أغسطس ١٨٢٢م	٢٧ ذي القعدة ١٢٣٧هـ
١٧ " " "	٢٩ " " "
٢٠ " " "	٢ ذي الحجة ١٢٣٧هـ
٢٤ " " "	٦ " " "
٢٢ " " "	٤ " " "
٢٧ " " "	٩ " " "
٥ سبتمبر ١٨٢٢م	١٨ " " "
٦ " " "	١٩ " " "
٨ " " "	٢١ " " "
٩ " " "	٢٢ " " "
١٠ " " "	٢٣ " " "
١١ سبتمبر ١٨٢٢م	٢٤ ذي الحجة ١٢٣٧هـ
١٣ " " "	٢٦ " " "
١٤ " " "	٢٧ " " "
١٥ " " "	٢٨ " " "
١٦ " " "	٢٩ " " "
١٩ " " "	٢ محرم ١٢٣٨م
٢٠ " " "	٣ " " "
٢٢ " " "	٥ " " "
٢٤ " " "	٧ " " "
٢٥ " " "	٨ " " "
٢٦ " " "	٩ " " "
٢٧ " " "	١٠ " " "
٢٩ " " "	١٢ " " "
٣٠ " " "	١٣ " " "
١ أكتوبر ١٨٢٢م	١٤ " " "
٢ " " "	١٥ " " "
٣ " " "	١٦ " " "
٦ " " "	١٩ " " "
٧ " " "	٢٠ " " "
٨ " " "	٢١ " " "
٩ " " "	٢٢ " " "

التاريخ الهجري	ما يقابله بالتاريخ الميلادي
٢٣ محرم ١٢٢٨ م	١٠ أكتوبر ١٨٢٢ م
٢٤ " " "	١١ " " "
٢٥ " " "	١٢ " " "
٢٦ " " "	١٣ " " "
٢٩ " " "	١٦ " " "
٤ صفر ١٢٢٨ هـ	٢١ " " "
٦ " " "	٢٣ " " "
٨ " " "	٢٥ " " "
٩ " " "	٢٦ " " "
١١ " " "	٢٨ " " "
١٣ " " "	٣٠ " " "
١٥ " " "	١ نوفمبر ١٨٢٢ م
١٧ صفر ١٢٢٨ هـ	٣ نوفمبر ١٨٢٢ م
١٨ " " "	٤ " " "
٢١ " " "	٧ " " "
٢٤ " " "	١٠ " " "
٢٥ " " "	١١ " " "
٢٨ " " "	١٤ " " "
سلح " " "	١٥ " " "
٣ ربيع الأول ١٢٢٨ هـ	١٨ " " "
٥ " " "	٢٠ " " "
٨ " " "	٢٣ " " "
١٤ " " "	٢٩ " " "
١٥ " " "	٣٠ " " "
١٦ " " "	١ ديسمبر ١٨٢٢ م
٢٠ " " "	٥ " " "
٧ ربيع الآخر ١٢٢٨ هـ	٢٢ " " "
١٤ " " "	٢٩ " " "
١٥ " " "	٣٠ " " "
١٧ " " "	١ يناير ١٨٢٣ م
١٩ " " "	٣ " " "
٢٢ " " "	٦ " " "

التاريخ الهجري	ما يقابله بالتاريخ الميلادي
٢٤ ربيع الآخر ١٢٣٨ هـ	٨ يناير ١٨٢٣ م
٢٦ " " "	١٠ " " "
٢٩ " " "	١٣ " " "
غرة جمادى الأولى ١٢٣٨ هـ	١٤ " " "
٢ " " "	١٥ " " "
٣ " " "	١٦ " " "
٤ " " "	١٧ " " "
٥ " " "	١٨ " " "
٧ " " "	٢٠ " " "
٩ " " "	٢٢ " " "
١٤ " " "	٢٧ " " "
١٨ " " "	٣١ " " "
١٩ " " "	١ فبراير ١٨٢٣ م
٢٦ جمادى الأولى ١٢٣٨ هـ	٨ فبراير ١٨٢٣ م
٢٧ " " "	٩ " " "
٢٨ " " "	١٠ " " "
٢٩ " " "	١١ " " "
سفر " " "	١٢ " " "
٢ جمادى الآخر ١٢٣٨ هـ	١٤ " " "
٣ " " "	١٥ " " "
٨ " " "	٢٠ " " "
١٠ " " "	٢٢ " " "
١٣ " " "	٢٥ " " "
١٧ " " "	١ مارس ١٨٢٣ م
١٨ " " "	٢ " " "
١٩ " " "	٣ " " "
٢١ " " "	٥ " " "
٢٢ " " "	٦ " " "
٢٥ " " "	٩ " " "
٢ رجب ١٢٣٨ هـ	١٥ " " "
٤ " " "	١٧ " " "
٧ " " "	٢٠ " " "

التاريخ الهجري	ما يقابله بالتاريخ الميلادي
٨ رجب ١٢٣٨ هـ	٢١ مارس ١٨٢٣ م
" " " ١١	" " " ٢٤
" " " ١٣	" " " ٢٦
" " " ١٤	" " " ٢٧
" " " ١٥	" " " ٢٨
" " " ٢٣	٥ أبريل ١٨٢٣ م

الفهرس

م	العنوان	الصفحة
١	تصدير	١
٢	دراسة	٣
٣	أوامر وردود محمد علي	١٩
٤	أولاً: تحقيق لبعض القرى والبلدان التي وردت بالعرضحالات	٤١٠
٥	ثانياً: كشف فهرس الأوامر	٤٢٠
٦	ثالثاً: كشف الأسماء والنقبائل	٤٢٦
٧	رابعاً: كشف القرى والبلدان	٤٣٠
٨	خامساً: كشف التواريخ	٤٤٥



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0750302